جمهورية العراق
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة الانبار
كلية التربية للعلوم الإنسانية
قسم الجغرافية

صراع القوى الدولية والإقليمية في ليبيا ومستقبلها الجيوبولتيكي

أطروحة مقدمة
إلى مجلس كلية التربية للعلوم الإنسانية – جامعة الأنبار وهي جزء من متطلبات نيل درجة الدكتوراه في الجغرافية

من طالب الدكتوراه
إيهاب باسل حمودي الهيتي

إشراف
الأستاذ المساعد الدكتور
عمر كامل حسن

1444 هـ

2023 م

إقرار لجنة المناقشة

نشهد نحن أعضاء لجنة المناقشة أننا قد اطلعنا على الرسالة الموسومة بـ(صراع القوى الدولية والاقليمية في ليبيا ومستقبلها الجيوبولتيكي) المقدمة من طالب الماجستير (إيهاب باسل حمودي حمد) وقد ناقشنا الطالب في محتوياتها وفيما له علاقة بها، ونعتقد بأنها جديرة بالقبول لنيل درجة ماجستير في الجغرافية بتقدير ( ).

التوقيع
الاسم:أ.د. دياري صالح مجيد
(عضواً)
التاريخ: ٢٠ / ٢ /2023

التوقيع
الاسم:أ.د. خالد اكبر عبدالله
(عضواً)
التاريخ: ٢٠ / ٢ /2023

التوقيع
الاسم:أ.د. محمد دحام كردي
(عضواً)
التاريخ: ٢٨ / ٢ /2023

التوقيع
الاسم:أ.م.د. احمد داود حميد
(عضواً)
التاريخ: ٢٨ / ٢ /2023

التوقيع:
الاسم:أ.م.د. عمر كامل حسن
(عضواً ومشرفاً)
التاريخ: ٢٠ / ٢ /2023

التوقيع:
الاسم :أ.د. سعدون شلال ظاهر
(رئيساً)
التاريخ: ٢٧ / ٢ /2023

صادق عليها مجلس كلية التربية للعلوم الانسانية – جامعة الأنبار

التوقيع:
الاسم: أ.د. طه ابراهيم شبيب
عميد كلية التربية للعلوم الانسانية
التاريخ: ٢٩ / ٣ / 2023

قائمة المحتويات

المقدمة	
الباب الأول **خريطة الجغرافية السياسية لدولة ليبيا**	
تمهيد	
الفصل الأول : تحليل جغرافي سياسي لعناصر القوة الطبيعية	
الفصل الثاني : تحليل جغرافي سياسي لعناصر القوة البشرية	
الفصل الثالث : تحليل جغرافي سياسي لعناصر القوة الاقتصادية	
الباب الثاني **الواقع الجغرافي ~ السياسي للمشكلة الليبية وتداعياتها الجيوستراتيجية**	
تمهيد	
الفصل الأول : التاريخ الجغرافي السياسي للدولة الليبية منذُ الاستقلال / حتى ثورات الربيع العربي	
الفصل الثاني : الواقع الجغرافي السياسي المعاصر للدولة الليبية.	
الفصل الثالث : المتغيرات الجيوستراتيجية بعد أحداث الثورة الليبية	
الباب الثالث **الخريطة الجيوبولتيكية للصراع الدولي والإقليمي في ليبيا**	
تمهيد	
الفصل الأول : خريطة توزيع القِوى الليبية المعاصرة ومرجِعياتها السياسية.	
الفصل الثاني : القوى الإقليمية واستراتيجيتها في ليبيا	
الفصل الثالث : القوى الدولية واستراتيجيتها في ليبيا	
الباب الرابع **مستقبل الصراع وتداعياته الجيوبولتيكية على الجغرافية السياسية الليبية**	
تمهيد	
سيناريو بقاء الوضع الراهن	
سيناريو الاستقرار النسبي	
سناريو تقسيم الجغرافية الليبية (الفيدرالية)	
قائمة المصادر	

المقدمة

تعدُ ظاهرة الصراع ظاهرة اجتماعية سياسية قديمة قدم الحضارات الإنسانية، فقد رافقت تلك الظاهرة شتى المجتمعات الإنسانية القديمة التي تصارعت فيما بينها للحصول على الماء والغذاء، ثُم تطور مفهوم تلك الظاهرة وأصبح الصراع للحصول على موطئ قدم في المواقع الجيوستراتيجية المؤثرة في العلاقات الدولية، ثُمَّ تطور أكثر نتيجة تطور البشرية وزيادة حاجاتها من الموارد الطبيعية، إلا أنَّ ذلك التطور رافقه تعدد أبعاد الصراع وأصبحت المناطق الجيوبولتيكية ذات القدرات الهائلة من مصادر الطاقة هدفاً جيوبولتيكياً ومحوراً أساسياً من محاور الصراع الإقليمي والدولي.

أثبت التاريخ السياسي للدولة الليبية بأنها تُمثل منطقة غايةً في الأهمية في الأراضي العربية، فقد كانت هدفاً جيوبولتيكياً للعديد من القِوى الإقليمية والدولية مثل : (تركيا، روسيا، فرنسا، إيطاليا، وغيرها)؛ نظراً لما تتمتع به من أهمية جيوستراتيجية كبيرة في فكر صُناع السياسة الخارجية للدول الطامعة والطامحة للوصول إلى الجغرافية الليبية، فهي ذات موقع مميز يطل على واجهة بحرية (البحر المتوسط) شكلت النواة الأولى لقيام كبرى الإمبراطوريات السابقة، كذلك تعدُ تلك الواجهة في وقتنا الحاضر واحدة من أهم طرق التجارة العالمية، إذ تُبحر فيه أكثر من (30%) من سفن التجارة العالمية، كذلك جواره لمنطقة الشرق الأوسط التي تُصدر أكثر من (70%) من النفط والغاز الطبيعي إلى العالم؛ لذا فإن السيطرة على ليبيا يتيح السيطرة على ذلك المنفذ المائي المهم والمؤثر في التجارة الدولية، فضلاً عن ذلك فرض موقع ليبيا بأن تكون حلقة وصل بين جناحي الوطن العربي فهي تربط المشرق العربي بالمغرب العربي، إلى جانب ذلك ربطها دول جنوب القارة الإفريقية بالبحر المتوسط، الأمر الذي يُفسر بأن تكون ليبيا ممراً مهماً للهجرة غير الشرعية والإتجار بالبشر والمخدرات، وغيرها من التداعيات التي رافقت التغيير بعد عام (2011).

أضحت ليبيا عام (2011) واحدة من أهم مناطق الجذب الجيوبولتيكي في العالم، فقد شهدت تدخل العديد من القِوى الإقليمية والدولية على حدٍ سواء بدأً من تدخل حلف شمال الأطلسي لإسقاط النظام الليبي وصولاً إلى عام (2014) الذي شهد انقسام المؤسسة الأمنية والعسكرية والسياسية في الجغرافية الليبية بين حكومتين مختلفتين واحدة في شرق ليبيا وأخرى في غربها حظيت كلٍ منها على دعم دولي وإقليمي، الأمر الذي زاد من حدة الصراع وديمومته، فتلك القِوى تدفعها أهدافاً جيوبولتيكية للتدخل لغرض الحصول على النصيب الأكبر من الثروات الليبية علاوةً على ذلك السيطرة على موقع جيوستراتيجي مهم ومؤثر في العلاقات الدولية. كان من نتائج التغيير الذي رافق عام (2011) أنْ تصبح ليبيا ساحة صراع جيوبولتيكي، إذ شهدت تدخل مختلف القِوى الإقليمية والدولية، كذلك وفر الصراع الليبي مناخاً ملائماً لتنامي النفوذ الجغرافي للجماعات الأصولية المتطرفة والإرهاب العابر للحدود لتهديد الأمن القومي الليبي والدول المجاورة، فضلاً عن أنَّ ليبيا أصبحت واحدة من أكبر الدول التي تمر من خلالها الهجرة غير الشرعية إلى أوربا، كذلك

شهدت ليبيا صراعاً داخلياً نتج عنه تنامي الطائفية المناطقية والجهوية والصراع القبلي والعرقي، فضلاً عن تنامي ظاهرة النزوح القسري وانهيار المنظومة الأمنية بالكامل، وتعدد مراكز القرار السياسي وتنوع الجهاز الأمني. كانت ليبيا ولا زالت منطقة جيوبولتيكية مهمة من مناطق الصراع بين مختلف القِوى الإقليمية والدولية للسيطرة عليها؛ نظراً لمكانتها الجيوستراتيجية المهمة في الخطط الاستراتيجية لصُناع السياسية الخارجية للدول. لذلك تمحورت الإشكالية الأساسية لهذه الدراسة على التساؤل الآتي : ((ما هي أبرز القوى الداخلية والإقليمية والدولية التي تتصارع على ليبيا، وما هي استراتيجيات تلك القِوى للنفاذ إلى الجغرافية الليبية، فضلاً عن المخاطر الجيوبولتيكية لتلك القوى على ليبيا؟))، لتأتي فرضية الدراسة للتأكيد على أنَّ هناك العديد من القوى الداخلية والاقليمية والدولية التي تتصارع على الجغرافية الليبية، إذ استخدمت تلك القِوى العديد من الاستراتيجيات للنفاذ إلى الجغرافية الليبية، الأمر الذي سيكون له تداعيات جيوبولتيكية على ليبيا مستقبلاً. أما أهمية الدراسة فتأتي من الأهمية الجيوبولتيكية للجغرافية الليبية في الإدراك الجيوستراتيجي للقِوى الدولية والإقليمية، إلى جانب ذلك قلة الدراسات الجغرافية السياسية والجيوبولتيكية التي تناولت جغرافية ليبيا والصراع عليها قديماً وحديثاً، وكذلك تأتي أهمية الدراسة إلى جانب الدراسات السابقة لتعزيز الدراسات الجغرافية السياسية والجيوبولتيكية عن ليبيا وأهميتها في خريطة الصراع.

الباب الأول :

خريطة الجغرافية السياسية لدولة ليبيا

تهميد : تُشكل الثوابت الجغرافية (الموقع، المساحة، الشكل، السُكان، الموارد الطبيعة، القدرات الاقتصادية، وغيرها) على الرغم من التقدم التكنولوجي في مختلف المجالات الذي رافق قيام الثورة الصناعية عام (1750) عنصراً أساسياً ومحوراً مركزياً من عناصر ومحاور قوة الدولة التي تُقاس بما تمتلكه من قدرات وموارد تُشكل بمجموعها قدرة الدولة وقوتها الحيوية التي تمكنها من فرض خياراتها على الآخرين لتحقيق أهدافها، وليس هذا فحسب، بل كانت تلك الثوابت ولا زالت سبباً أساسياً في نشوء ظاهرة الصراع للسيطرة والنفوذ وتحقيق أهداف جيوبولتيكية، وما تشهده المنطقة العربية عموماً وليبيا خصوصاً في وقتنا الحاضر ما هو إلا تطبيق لأهمية تلك الثوابت وأثرها في الصراع الدولي والإقليمي. وفي ضوء ذلك تقدم الدراسة هنا دور الثوابت الجغرافية في الصراع على ليبيا وفق الآتي :

الفصل الأول : تحليل جغرافي سياسي لعناصر القوة الطبيعية.

الفصل الثاني : تحليل جغرافي سياسي لعناصر القوة البشرية.

الفصل الثالث : تحليل جغرافي سياسي لعناصر القوة الاقتصادية.

الفصل الأول :- تحليل جغرافي سياسي لعناصر القوة الطبيعية

تُشكلُ عناصر القوة الطبيعية أحد أهم أركان قيام الدولة وإظهار قوتها سواء في حالتي الدفاع والهجوم، فمنذُ القِدم كانت الدول ذات الموقع المُحصن طبيعياً نادراً ما تتعرض إلى غزوٍ أو احتلال، وتبعاً لذلك عمِد الإنسان إلى اختيار المكان الذي يضمنُ سلامتَه في أوقات السلم والحرب، فضلاً عن تأثير ذلك في قيمة الدولة الاقتصادية والسياسية، وأثره في علاقة الدولة مع الدول الأخرى.

أما من ناحية المساحة فإن الدول القوية كانت تسعى للسيطرة على مساحات أكبر سواء على حساب الدول المجاورة أو دول أخرى عن طريق تبني أفكار جيوبولتيكية تُشجع على التفكير خارج الحدود السياسية للدولة، وفي مثل هذا الموقف تبنت (ألمانيا) قبل الحرب العالمية الثانية هذه الأفكار طمعاً باتساع مساحتها، وليس هذا فحسب بل كانت الحدود عنصراً حاسماً في قوة الدولة وضعفها وفي صراعاتها مع الدول المجاورة، خاصةً إذا كانت الدولة مجاورة لدولة قوية ولديها أفكار توسعية، ونتيجة لذلك تعمدُ الدولة إلى حماية حدودها بكافة الطرق والوسائل مع بقائها على استعداد كامل للحرب خوفاً من أيةِ هجوم عليها، وتجدر الإشارة إلى أن فرنسا كانت على استعدادٍ دائم للحرب خوفاً من ألمانيا وأفكارها التوسعية.

كذلك مثَّل شكل الدولة َعُنصراً مهماً في قوتها، فالدول تسعى إلى الوصول للشكل الملائم الذي يوفرُ سهولة التحرك في عمليتي الدفاع والهجوم والذي يُوفرُ إمكانية أكبر في الدفاع عن الحدود، وفي هذه الحالة يُعدُ الشَكل الدائري أو القريب من الشَكل الدائري الأنسب لما سبق. لذلك، سنَعْمَدُ في هذا المبحث على تحليل عناصر القوة الطبيعية وتوضيح دورها في قوة وضعف الدولة الليبية، وأثرها في الصراع على ليبيا.

أولاً – الموقع الفلكي لدولة ليبيا : ويُقصدُ به موقع الدولة بالنسبة لخطوط الطول ودوائر العرض، إذ يُمثلُ أحد الخصائص المؤثرة في الوضع الجيوستراتيجي للدول، لما له من نتائج وآثارٍ مباشرة وغير مباشرة على النشاط البشري في الإقليم السياسي للدولة، إذ يُحددُ النطاق المناخي الذي تتسمُ به الدولة والذي ما زال يُمثلُ العنصر الأكبر المتحكم في مظاهر النشاط البشري[1]. تزدادُ أهمية دوائر العرض في الجغرافية السياسية على خطوط الطول؛ وذلك لأن اتساع نطاق دوائر العرض يوفرُ للدولة أقاليم مُناخية متعددة وهذا يوفر لها تنوعاً نباتياً كبيراً، الأمر الذي يعكسُ التباين والاختلاف في الأقاليم النباتية، وهذا يؤدي إلى التباين في مصدر أمنها الغذائي[2]، كذلك تؤثر في تباين النشاط البشري على سطح الأرض، وفي النشاط السياسي، ومِن ثَّمَ في الأهمية السياسية للدولة، وتجدر الإشارة إلى أنَّ الدول العظمى التي تتمتع بموقع مثالي

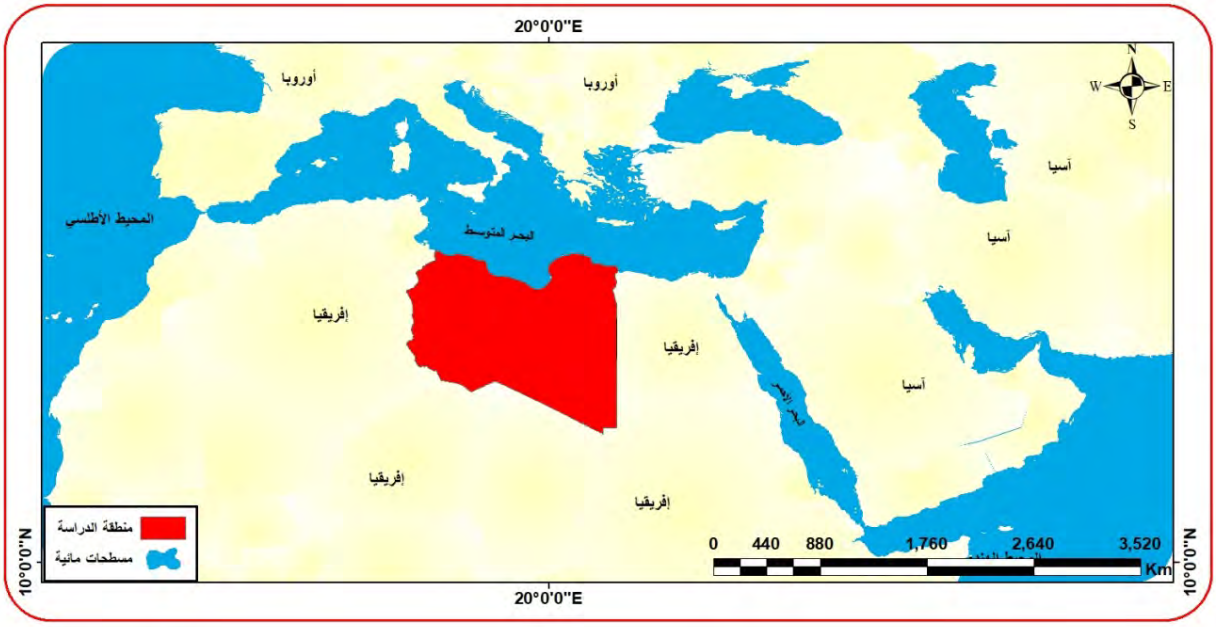
---

[1] محمد حسن عبد السلام عبد ربه، التقويم الجغرسياسي للعوامل الطبيعية المؤثرة في قوة الدولة دراسة تطبيقية في الجغرافيا السياسية، "**المجلة العلمية لكلية الآداب**"، المجلد (2)، العدد (1)، جامعة دمياط، مصر، 2013، ص278.

[2] نافع ناصر القصاب وصباح محمد محمود، عبد الجليل عبد الواحد عمران، الجغرافية السياسية، ط1، دار الكتب للطباعة والنشر، الموصل، العراق، 1979، ص29 – 30.

بالنسبة لدوائر العرض تقعُ جميعها في العروض المعتدلة التي تساعد على التقدم والنشاط، وهذا ينطبقُ تماماً على دول غرب أوربا والولايات المتحدة الأمريكية التي تمتاز بتقدم اقتصادي وسياسي ملموس[1]. تقعُ ليبيا بين دائرتي عرض (1845°) و (3310°) شمالاً، وما بين خطي طول (958°) و (25°) شرقاً، إن موقع ليبيا الفلكي جعل أغلب أراضيها واقعة في العروض المدارية وشبه المدارية الحارة، باستثناء المناطق المحاذية للبحر المتوسط والتي تتأثر به مناخياً، علاوةً على ذلك تأثر البلاد بالرياح التجارية الشمالية الشرقية الجافة القادمة من اليابسة والتي أسهمت في جفافها، هذه الظروف جعلت ليبيا تحت تأثير المؤثرات الصحراوية عدا الأجزاء الشمالية الواقعة تحت تأثير البحر المتوسط المعتدل والذي يمتدُ تأثيره إلى ما يقارب (40 كم) جنوباً[2]. ينظر خريطة (1).

خريطة (1) موقع وحدود دولة ليبيا



المصدر : حيدر شفيق، أطلس العالم المصوّر الشامل، ط1، دار المريخ للعلوم، بغداد، العراق، 2016، ص13.

إذاً، الموقع الفلكي لدولة ليبيا يُشير إلى وقوعها ضمن مناخ صحراوي مسيطر على أغلب أجزائها باستثناء الجهات الواقعة تحت تأثير مناخ البحر المتوسط، الأمر الذي أثر بدوره على الإنتاج الزراعي وكثافة توزيع السكان على رقعة الدولة، لذلك فرض الموقع الفلكي لليبيا أن تُغطي المظاهر الصحراوية معظم مساحتها والتي كان لها الأثر في المظاهر الحياتية وانتشارها، إذ نلحظ تركز النبات في بعض الأجزاء الشمالية والذي تتوفرُ فيه التربة الجيدة والمياه، ومحدوديته في بقية الأجزاء التي أثرت في توزيع السكان الذين يتركزون في المناطق الشمالية، والشمالية الشرقية، والشمالية الغربية، حيثُ اعتدال

---

[1] محمد عبد السلام، الجغرافية السياسية دراسة نظرية وتطبيقات عالمية، ط1، مكتبة نور، 2020، ص219.

[2] سعيد صفي الدين الطيب، مقومات التنمية السياحية في ليبيا دراسة في الجغرافية السياحية، (أطروحة دكتوراه/ غير منشورة)، كلية الآداب، جامعة القاهرة، مصر، 2001، ص41.

المناخ، إذ يوجد في تلك المناطق أكبر نظام كثيف على شكل مثلث رأسه في مدينة (مصراته) وقاعدته تمتدُ بين (بئر الغنم) و (زوارة)، علاوةً على ذلك تركز السكان في منطقتي (الجبل الغربي) و (الجبل الأخضر)، إذ يستوطن تلك المناطق (82.37%) من مجموع السكان على مساحة قدرها (10%) من المساحة الكلية[1]. كما ذُكر سابقاً تخضعُ ليبيا للمناخ الصحراوي باستثناء بعض الأجزاء الساحلية الممتدة على طول البحر المتوسط والتي تخضع لتأثير المناخ شبه الجاف وشبه الرطب، هذا بدوره أدى إلى ارتفاع قيم الإشعاع الشمسي والتي بلغت (400/ سعرة/ سم2/ يوم)، وارتفاع درجة الحرارة التي تتراوح معدلاتها ما بين (13 – 18°)، وسيادة مظاهر الجفاف نتيجة قلة الأمطار والتي تتراوح معدلاتها ما بين (100 – 400 ملم) سنوياً[2].

إن انتشار المناطق الصحراوية الشاسعة التي فرضها الموقع الفلكي لليبيا كانت سبباً في ظهور وهن جيوبولتيكي ظهرت ملامحه من خلال الآتي :

1 – حدوث تخلخل في التوزيع الجغرافي للسكان، وهذا ما سيتم تناوله بالتفصيل في المبحث القادم.

2 – فقدان السيطرة الأمنية على تلك المساحات الصحراوية الواسعة والخالية من السكان، وتجلت ملامح ذلك الفقدان عندما استغلت المجاميع المسلحة ذات الإيديولوجيات الدينية المتطرفة هذه المناطق كمناطق للتمركز ومسالك للعبور بين ليبيا وجوارها الجغرافي، والتي كان لها الأثر الكبير في الصراع الليبي الحالي.

3 – انتشار عمليات تهريب المخدرات والبضائع والأشخاص عبر الصحراء الليبية إلى دول أوربا خلال البحر المتوسط والدول المجاورة لليبيا؛ نتيجة انهيار القوى الأمنية التي كانت تسيطر على الأمن الداخلي وضبط الحدود بعد عام (2011).

4 – فرض الموقع الفلكي لدولة ليبيا محدودية المساحات التي يشغلها الاستعمال الزراعي، واقتصارها على بعض المناطق، مثل منطقة الجفارة، وإقليم الجبل الأخضر؛ نتيجة قسوة المناخ وشَحة الموارد المائية، والامتداد الواسع للصحراء الليبية. على الرغم من الوهن الجيوبولتيكي الذي فرضه الموقع الفلكي لدولة ليبيا بالامتداد الواسع للصحراء الليبية، إلا أن هذا الموقع لا يخلو من وجود بعض نقاط القوة التي ظهرت ملامحها عبر التأريخ حينما استثمرت المقاومة الليبية بقيادة (عمر المختار) الأراضي الصحراوية قاعدة لانطلاق عملياتهم ضد الاستعمار الإيطالي الذي بقي طيلة (20) عاماً يُعاني من عدم قدرته

---

[1] يوسف محمد زكري، مناخ ليبيا دراسة تطبيقية لأنماط المناخ الفسيولوجي، (أطروحة دكتوراه/ غير منشورة)، كلية علوم الأرض والجغرافيا والتهيئة العمرانية، جامعة منتوري – قسنطينة، الجزائر، 2005، ص83.

[2] المصدر ذاته، ص7.

للسيطرة على الأراضي الصحراوية الليبية، كذلك شكلت الصحراء الليبية درعاً حصيناً دفع عنها الغزو والاحتلال في مرات عدة من جهة الجنوب، إذ أنَّ الغزو غالباً ما يكون من جهة البحر، مثل الإغريق والفينيقيين والإيطاليين وغيرهم، وكذلك تأخر استعمار ليبيا حديثاً إذا ما قورنت بالدول المجاورة لها.

ثانياً :- دور الموقع الجغرافي في الصراع على ليبيا : إن الموقع الجغرافي للدولة لم يعُد مجردَ أبعادٍ فلكية بين خطوط الطول ودوائر العرض، وإنه لمْ يعُد مجردَ مناخٍ معينٍ وحياة نباتية خاصة، بل أصبح أكثر من ذلك إذ أصبح من موارد الدولة الطبيعية القابلة للاستثمار[1]، وتفسيراً لذلك موقع مصر التي تطل على البحر الأحمر والبحر المتوسط، وتشرف على خليج السويس، كما منحت قناة السويس أهمية بالغة لمصر باعتبارها ممراً مائياً ذا أهمية استراتيجية في أمن الطاقة العالمي. جعل الموقع الجغرافي بعض الدول بؤرةً للصراع عن طريق رسم سياسة معينة لها في النظام الدولي، كأن تكون الدولة مركز متحكم ومسيطر، أو أن يكونُ موقعها رابطاً بين تكتلات سياسية كبيرة الأمر الذي يُعطيها قوةً جيوستراتيجية، أو قد يفرضُ عليها أن تكونَ دولة ضعيفة معرضة لسيطرة دول أخرى ولا سِيما إذا كانت الدولة المجاورة لها قوية وذات طابع عدواني[2]. وتُحلل الجغرافية السياسية الموقع الجغرافي وأثره في دولة ليبيا وفق الآتي :

1 – الموقع الجغرافي : لعِبت العوامل الجغرافية الطبيعية ومنها الموقع الجغرافي دوراً بارزاً في رسم التأريخ السياسي لدولة ليبيا، فهي تمتلكُ موقعاً مميزاً على الكرة الأرضية ميَّزها عن غيرها، على الرغم من أن أهمية الموقع تتغير باستمرار من زمنٍ لآخر حسب طبيعة المتغيرات الداخلية والخارجية التي تؤثِرُ وتتأثَرُ بها مع التسليم بأن موقع أي دولة ثابتٌ لا يتغير. **تبرز أهمية موقع ليبيا من خلال الحقائق الجغرافية التي فرضها على الخريطة الإقليمية والدولية[3] :**

1- 1 يمثل موقع ليبيا موقعاً رابطاً بين جناحي الوطن العربي، دول المشرق والمغرب العربي، التي تزيد من أواصر التواصل الاجتماعي وقوة القومية العربية، إذ تُعدُ الدول العربية بعداً استراتيجياً للشعب الليبي شرقاً وغرباً وامتداداً قومياً ودينياً واجتماعيا واقتصادياً وتجارياً وتاريخياً وثقافياً.

2 – 1 إن الامتداد البحري للواجهة الليبية لأكثر من (1,900 كم) أسهمت في الرفع من قيمة الدولة، فعن طريق هذه الواجهة البحرية المُطلة على البحر المتوسط تتصلُ ليبيا بالعالم الخارجي، لا سِيما أن البحر المتوسط يُمثل شريان التجارة العالمي، إذ تُبحر فيه أكثر من (30%) من سفن العالم، وكذلك جواره

---

[1] حسام الدين جاد الرب، الجغرافيا السياسية، ط1، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، مصر 2008، ص140.

[2] بيتر رينوفان وجان باتيست دورزيل، مدخل إلى تاريخ العلاقات الدولية، ط3، ترجمة : فايز كم النقش، منشورات عويدات، باريس – بيروت، 1989، ص77.

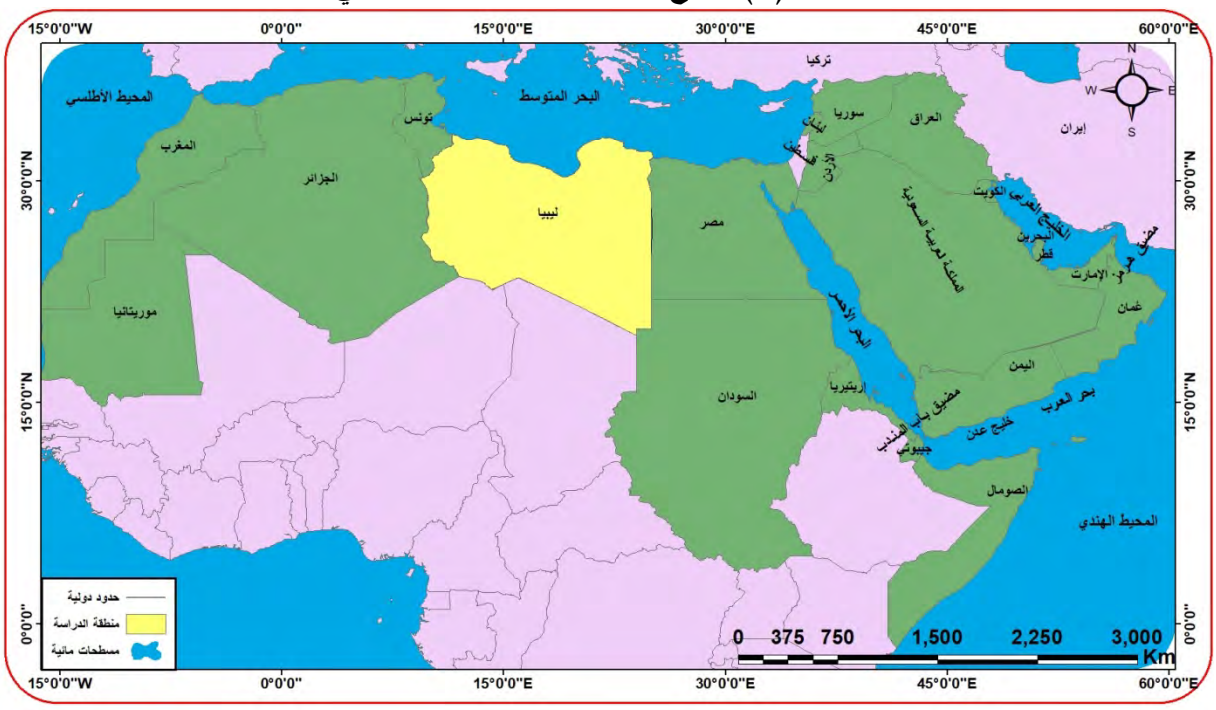
[3] آمنة مصطفى عمران، أهمية موقع ليبيا عبر التاريخ، "**مجلة العلوم الإنسانية والتطبيقية**"، العدد (22)، كلية الآداب والعلوم، جامعة المرقب، ليبيا ، 2013، ص80.

لمنطقة الشرق الأوسط التي تُصدر أكثر من (70%) من النفط والغاز الطبيعي، علاوةً على ذلك تطلُ عليه دول متقدمة صناعياً مثل إيطاليا وإسبانيا وبلغاريا وتركيا وغيرها[1].

3 – 1 أضفى الموقع البحري لدولة ليبيا أهمية جيوعسكرية، إذ ظلت هدفاً جيوبولتيكياً لمدة طويلة خلال الحرب العالمية الثانية حتى معركة "العلمين الشهيرة"، فقد كانت قاعدة لتوزيع الجيوش ونقلها، وقيادة العمليات الحربية بين جنوب أوروبا وشمال إفريقيا والشرق الأوسط.

4 – 1 تُمثلُ الخصائص الجيوستراتيجة التي تتمتع بها ليبيا سواء موقعها الجغرافي الرابط بين جنوب القارة الإفريقية وشمالها، وكذلك موقعها البحري الذي جعلها البوابة الرئيسية المتحكمة في تدفق المهاجرون غير الشرعيين لأوروبا، فضلاً عن ذلك تحتوي على مخزون كبير من الثروات الطبيعية تتوزع في أقاليمها الثلاث، فإقليم طرابلس الذي يعد البوابة الشمالية لاتصال شمال إفريقيا بأوروبا يحتوي على خزان نفطي بحري، وكذلك الثروة السمكية التي تمتد على طول الساحل، أما إقليم برقة فيحتوي على أهم منطقة في ليبيا وهي (منطقة الهلال) النفطي التي يتم تصدير أغلب إنتاج نفط ليبيا منها، علاوةً على إقليم فزان الذي يربط الشمال الإفريقي بالجنوب، الأمر الذي جعله أحد الحدود الأوروبية المهمة في مواجهة الهجرة غير الشرعية، وتنقل الجماعات المتطرفة، إذ تمثل تلك الخصائص أو السمات الجغرافية ذات الأهمية الجيوستراتيجية مكانةً كبيرة في الصراع على ليبيا. ينظر خريطة (2).

خريطة (2) موقع ليبيا بالنسبة للوطن العربي



المصدر : أطلس العراق والوطن العربي والعالم، دار النبراس للنشر، بغداد، العراق، 2010، ص5.

---

[1] جولسون ساجلامر، البحر الأبيض المتوسط : مهد الحضارة، تقرير منشور على الموقع الرسمي للأمم المتحدة، متاح على الرابط : https://www.un.org/ar/chronicle/article/2042.

5 – 1 أسهم الموقع الجغرافي لدولة ليبيا في نشوء العديد من المدن والموانئ النفطية وموانئ الصيد البحري، التي أصبحت فيما بعد الأساس الذي يعتمدُ إليه الاقتصاد الليبي وخصوصاً منطقة الهلال النفطي على ساحل البحر المتوسط.

6 – 1 بموقعها الجغرافي أصبحت ليبيا مركزاً للطيران الدولي فهي تربِطُ جنوب ووسط إفريقيا والدول العربية في شرقها وغربها بدول البحر المتوسط واوروبا بخطوط الطيران العالمية[1].

7 – 1 أعطى امتداد ليبيا إلى داخل القارة الإفريقية الاتصال الجماعي والثقافي والاقتصادي مع دول القارة غير العربية وخصوصاً الدول المجاورة. إذاً، حظيت الدولة الليبية بموقع جغرافي مهم جعلها بؤرة من بؤر الصراع؛ نظراً للمميزات أعلاه.

إلا أنه وعلى الرغم من تلك الميزات فإنها تعاني من عدة عيوب جيوبولتيكية أهمها :

1 – 1 – 1 الثنائية الإقليمية بين الغرب الطرابلسي والشرق البرقاوي : هي ظاهرة ضاربة في الجذور التاريخية والجغرافية للدولة الليبية، فالتنافس بين الإقليمين كان له دور كبير في ديمومة الصراع الداخلي، فقد توقف (جمال حمدان) طويلاً عند هذه الثنائية التي يراها بأنها من أخطر الجبهات وأثقلها بالنتائج، ويرى أيضاً بأن هذا الانقسام الداخلي يظهر كلما ضعفت السلطة المركزية، علاوةً على ذلك يرى (جمال حمدان) بأنه من أبرز ملامح التاريخ الجيوبولتيكي للدولة الليبية هو اقتسامها مراراً بين أكثر من قوة خارجية[2]، فيمكن حصر حالاتٍ عدة على رؤية (جمال حمدان)، فقد خضعت برقة للحضارة الفرعونية، مقابل خضوع طرابلس للفينيقيين، وبرقة الإغريقية مقابل طرابلس القرطاجية، وبرقة البطلمية وطرابلس الرومانية وصولاً إلى نفوذ الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا وفرنسا بعد الحرب العالمية الثانية[3]، وتنطبق رؤية جمال حمدان في الوقت الحاضر على الجغرافية السياسية الليبية فليبيا بعد عام (2014) منقسمة بين شرق (برقة) وغرب (طرابلس) يحظى كلٍ منهما بدعم خارجي مختلف عن الآخر. جغرافياً، يفصلُ بين الكتلتين (الشرق الليبي وغربه) خليج سرت الذي يُشكلُ مجالاً لتمدد البحر المتوسط نحوه، كذلك يفصل بينهما أيضاً فاصلاً صحراوياً يمتدُ من خليج سرت إلى نهاية الجغرافية الليبية جنوباً، إذ شكل هذا

---

[1] لجنة مختصة بتكليف من مركز المناهج التعليمية والبحوث التربوية، جغرافية ليبيا، ط1، مركز المناهج التعليمية والبحوث التربوية، ليبيا، 2020، ص9.

[2] محمد المختار الشنقيطي، رؤية جمال حمدان للجغرافية السياسية الليبية ودلالاتها الإستراتيجية الباقية، مركز الجزيرة للدراسات، 2020، ص2.

[3] جمال حمدان، الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية العظمى، مكتبة مدبولي، القاهرة، مصر، 1996، ص15 – 19.

الحاجز نقطة ضعف جيوبولتيكي ومعضلة تاريخية للجغرافية السياسية الليبية قبل اكتشاف النفط[1]، وتجلى ذلك في الصراع الليبي المعاصر، إذ أصبحت (سرت) الأساس المركزي للصراع الداخلي نظراً لما تحويه من ثروات طبيعية هائلة وموانئ نفطية مركزية تُمكن من يُسيطرُ عليها القوة في معادلة الصراع الليبي.

2 – 1 – 1 التشتت والتبعثر الطبيعي : أضعف هذا التشتت الكيان السياسي للبلاد وأفقدها نواة تجمع التشتت الطبيعي للبلاد، فليبيا دولة واسعة ذات حجم سُكاني قليل، وموارد كبيرة، ونواة تاريخية هامشية الموقع، وحدود طويلة يصعب مراقبتها باستمرار[2]، كذلك فرض التشتت الطبيعي انخفاض معدل الكثافة العامة نتيجة اتساع المساحة خاصة في الجهات الجنوبية ذات الصفة المناخية المدارية وشبه المدارية الحارة.

3 – 1 – 1 تفاوت النشاط الاقتصادي : نظراً لأن النشاط الاقتصادي يرتبط بمناطق العمران، نجد أنَّ الأنشطة الاقتصادية في ليبيا تمتاز بالتفاوت الكبير بين الساحل والجنوب؛ نتيجةً للظروف الجغرافية القاسية للبلاد التي فرضت بتجمع السكان في جهة على حساب الجهات الأخرى[3].

والجدير بالذكر، إنَّ موقع ليبيا تأثر منذُ القدم بالأحداث التاريخية المهمة التي عرفتها منطقة البحر المتوسط، إذ جاء أول احتكاك بسبب عوامل الطرد والجذب، فنتيجة الجفاف الذي تتعرض له الدول العربية بين مدة وأخرى نزح سكان ليبيا شرقاً إلى مناطق أخرى يتوفر فيها الغذاء والمرعى على شكل جماعات على حدود دلتا النيل حتى استطاع أحد زعماء هذه الجماعات وهو (شيشنق) الوصول إلى حكم مصر وتأسيس الأسرة الثالثة والعشرين التي حكمت البلاد لأكثر من (200) عام[4]، ولم يتأثر سُكان ليبيا نتيجةً لموقع ليبيا بالحضارة المصرية فحسب بل تأثروا بالحضارات الثلاث المحيطة بهم، إذ تأثروا بالفينيقيين الذين اشتهروا بالتجارة والذين استعمروا تونس وسواحل طرابلس وأقاموا عليها مدنهم الثلاث (صبراتة، ولبدة، وأويا)، وكذلك تأثروا بالإغريق (اليونانيين) الذين استعمروا السواحل المقابلة لليونان، والمتمثلة بالسواحل الشمالية الشرقية لليبيا، والذين اشتهروا بالزراعة إذ دفعهم سوء الأوضاع المعيشية القدوم إلى برقة لإصلاح الأراضي وزراعتها، أما الرومان فقد تمكنوا من بسط سيطرتهم على جميع أجزاء البحر المتوسط بعد هزيمتهم لليونانيين والفينيقيين وبسط نفوذهم على ليبيا، لغرض الحصول على موقع استراتيجي، وسد حاجاتهم من الغلات الزراعية التي تحتاجها الإمبراطورية الرومانية وخصوصاً القمح التي كانت تُعاني نقصاً

---

[1] محمد المختار الشنقيطي، رؤية جمال حمدان للجغرافية السياسية الليبية ودلالاتها الاستراتيجية الباقية، مصدر سابق، ص2.

[2] خالد محمد بن عمور، التشتت الطبيعي كعامل ضعف جيوبولتيكي في الدولة الليبية دراسة في الجيوبولتكس، "**مجلة أبحاث**"، العدد (6)، كلية الآداب، جامعة سرت، ليبيا، 2014، ص173.

[3] خالد محمد بن عمور، العيوب الجيوبولتيكية للدولة الليبية وأثرها على إنشاء التقسيمات الإدارية، " **المجلة العلمية بكلية الآداب**"، العدد (27)، جامعة طنطا، مصر، 2014، ص1072.

[4] عبد العزيز طريح شرف، جغرافية ليبيا، ط2، منشأة المعارف، الإسكندرية، مصر، 1971، ص10 – 11.

شديداً منه[1]، كما بدأت أهمية موقع ليبيا أيضاً خلال الفتوحات الإسلامية التي امتدت آثارها إلى ليبيا بعد أن تقدم المسلمون نحو الغرب عبر الأراضي الليبية التي أصبحت منذ ذلك الوقت الجسر الذي يربط بلاد العرب في آسيا والبلاد التي فتحوها في المغرب العربي[2]. أما في التأريخ الحديث والمعاصر نجدُ أن أهمية موقع ليبيا بقي كما هو بل زاد أكثر؛ نتيجة تطور الحياة الاقتصادية بعد الثورة الصناعية، وحاجة الدول الصناعية إلى الموارد الأولية لاستمرارية صناعتها مع حاجتها لأسواق لتصريف منتجاتها، كذلك تَغَيُر موازين القِوى بعد انهيار الدولة العثمانية من الشرق إلى الغرب، إذ وجدت الدول الأوربية ضالتها في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا الغنية بالثروات الطبيعية والموقع الجغرافي المميز.

ويُمكن أن نستدلَ على الأهمية الجيوستراتيجية لموقع ليبيا من خلال دراسة وتحليل أهم النظريات الجيوبولتيكية التي اهتم روادها بموقع ليبيا الاستراتيجي وأهميته المتزايدة، ويتضحُ ذلك عندما اعتبر **(هالفورد ماكيندر)** (1861 – 1947) أنَّ الموقع الجغرافي لليبيا أكسبها خصائص جيوستراتيجية تفاعلت مكوناتها مع منظور القوة البحرية وشكلت ملامح العلاقات الليبية الخارجية قديماً وحديثاً، لذلك استخدمت بريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية نفوذهما للسيطرة على السواحل الليبية بعد الحرب العالمية الثانية لتأمين مصالحهما المتمثلة في استثمار الموارد النفطية المُكتشفة حديثاً في تلك المدة، وضرورة السيطرة على منطقة الشرق الأوسط بعد ظهور أزمة قناة السويس، وحماية الكيان الصهيوني، وإبعاد النفوذ الشيوعي عن البحر المتوسط لحرمانه من الحصول على قواعد له في المياه الدافئة حتى لا يهدد نفوذ حلف شمال الأطلسي في جنوب أوربا.

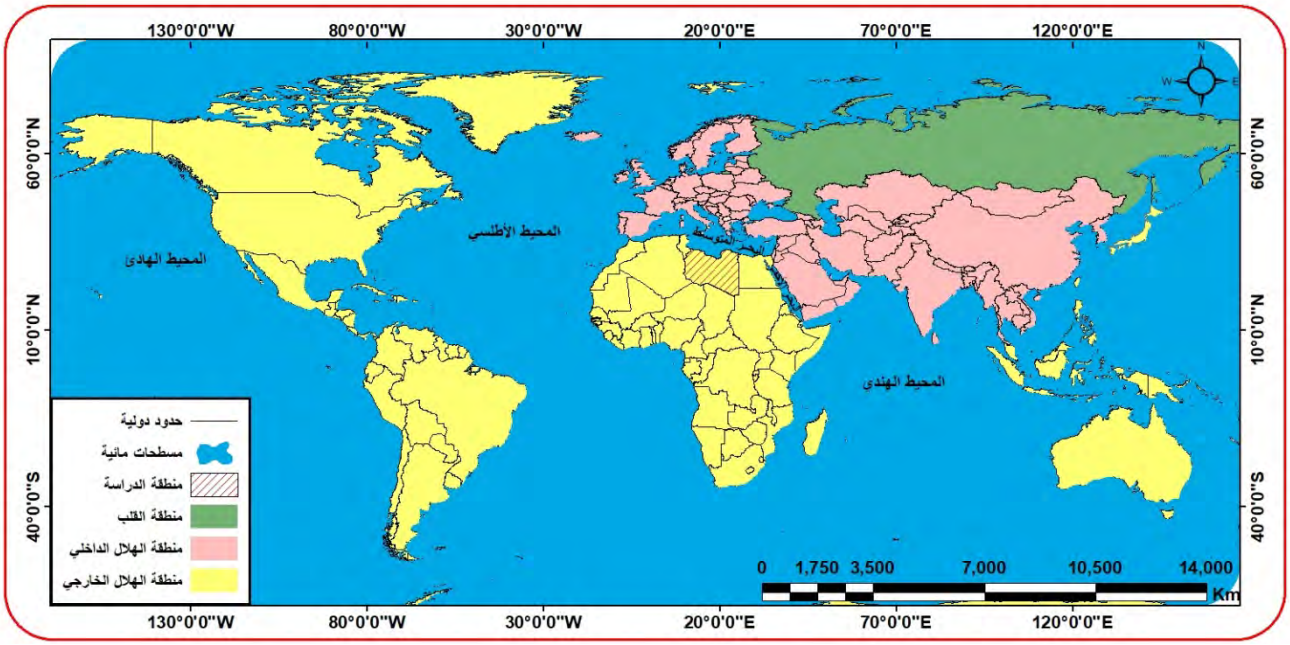
ومن خلال رؤية ماكيندر نلحظُ أن موقع ليبيا يقعُ ضمن منطقة اتصال الوطن العربي بالدول الإفريقية غير العربية، ومنطقة اتصال بين القلب الشمالي (الأساسي) (الجزء الغربي من آسيا والجزء الشرقي من أوروبا) بالقلب الجنوبي (الثانوي) (إفريقيا جنوب الصحراء)، ومنطقة اتصال (القلب الجنوبي بدول شمال البحر المتوسط)، وفي ذات الوقت تُمثل منطقة فصل بين (قوتين وحضارتين مختلفتين صراعهِما قائمٌ إلى الأزل هما العالم الإسلامي والعالم المسيحي)، أو بين الحضارتين الغربية والشرقية، وهي بذلك قد تفوق أهميتها أهمية قلبي العالم الشمالي والجنوبي؛ بسبب موقعها البحري المُتحكم بالتجارة العالمية، وموقعها الجغرافي البري الرابط بين حضارات مختلفة. ينظر خريطة (3).

---

[1] آمنة مصطفى عمران، أهمية موقع ليبيا عبر التاريخ، مصدر سابق، ص81.

[2] عبد العزيز طريح شرف، جغرافية ليبيا، مصدر سابق، ص11.

خريطة (3) موقع ليبيا في نظرية ماكيندر (قلب الأرض)



المصدر : أطلس العراق والوطن العربي والعالم، دار النبراس للنشر، بغداد، العراق، 2010، ص5.

أما موقع ليبيا بالنسبة لنظرية القوة البحرية لـــ **(ألفريد ثاير ماهان)** (1914 – 1940) فنلحظ انعكاس رؤية ماهان على أهمية الموقع الجغرافي الليبي جنوب البحر المتوسط منذُ القدم لا سِيما عندما امتلكت ليبيا أسطولاً بحرياً قوياً في عهد (الأسرة القرمانلية) استطاع هزيمة الأسطول الأمريكي عام (1805)، إذ شّكل نشاطها البحري الأساس لإدارة علاقتها الدولية مع الدول الأوربية المطلة على البحر المتوسط، وكان لأسطولها السيادة المطلقة على البحر المتوسط من خلال حمايته للسفن التجارية، وعلاقاته التجارية القوية مع دول أوربا[1]. نظراً لهذا الموقع المميز فقد وضعت الولايات المتحدة الأمريكية والدول المتصارعة أهمية موقع ليبيا ضمن سياستها الخارجية، وأكد ذلك تقرير وكالة الاستخبارات المركزية الأمريكية للرئيس الأمريكي (أيزنهاور) عام (1959) والذي جاء فيه : "إذا فقد الغرب مركزه الاستراتيجي في شمال إفريقيا تماماً سيجدُ أن سيطرته على البحر المتوسط مهددة بصورةٍ جدية، يضافُ إلى ذلك أن شمال إفريقيا يُحيط بالطرق التي يتبعها السوفيت في محاولتهم للتغلغل في إفريقيا[2]"، ويوضحُ ذلك أهمية موقع ليبيا منذُ القدم إذ استطاعت عن طريق موقعها الجغرافي المطل على البحر المتوسط وقوة الأسرة القرمانلية من بناء أسطول بحري قوي كانت له السيادة الكُبرى على البحر المتوسط. كما وضعها **(ألكسندر سفرسكي)** رائد نظرية القوة الجوية ضمن منطقة المصير ذات الأهمية الاستراتيجية، إذ يشمل النطاق الجغرافي لمنطقة

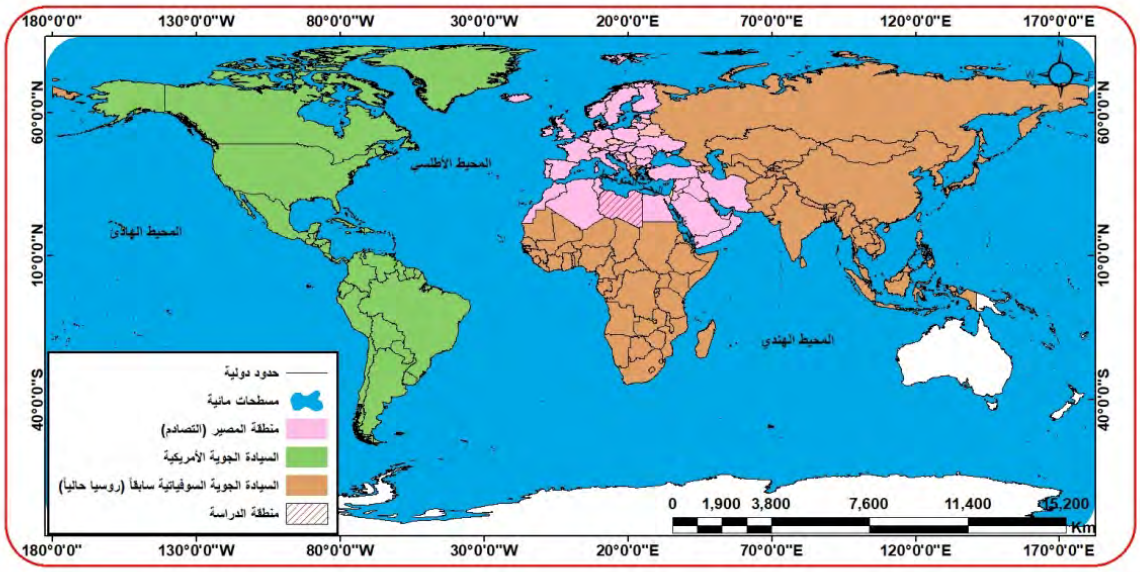
---

[1] أبو عجيلة محمد الهادي عبدالله، النشاط الليبي في البحر الأبيض المتوسط في عهد الأسرة القرمانلية، (1711 – 1835) وأثره على علاقتها بالدول الأجنبية، ط1، منشورات جامعة قاريونس، بنغازي، ليبيا، 1997، ص130.

[2] الهادي بشير المغيربي، انعكاسات النظريات الجيوستراتيجية على موقع ليبيا الجغرافي، "**المجلة الليبية للدراسات**"، العدد (2)، دار الزاوية للكتاب، ليبيا، 2013، ص232 – 233.

المصير حسب تحديد سفرسكي المركزين الصناعيين الروسي والأمريكي، وأمريكا الشمالية وأوروبا وإفريقيا جنوب الصحراء، ومعظم آسيا بضمنها الجزر البريطانية، وبهذا التحديد أصبح إقليم الوطن العربي ومن بينه ليبيا ضمن منطقة المصير ذات الأهمية الكبيرة في حسابات المخططين لسيادة القوة الجوية، فمن يتحكم في هذه المناطق التي يتداخل فيها النفوذ الجوي للقوتين العالميتين آنذاك يسيطر على العالم كله. لذا، فإن موقع ليبيا على الساحل الجنوبي لمنطقة البحر المتوسط وشمال إفريقيا وتمركزها كحلقة وصل بين القلب الشمالي والقلب الجنوبي جعلها محوراً أساسياً للهيمنة والسيطرة والصراع بين القوى الكبرى لبناء القواعد الجوية لتأمين مناطق النفوذ والثروات الطبيعية، لذلك اعتمدت إيطاليا على القواعد الجوية في طرابلس وطبرق خلال سعيها للسيطرة على حوض البحر المتوسط [1]. إن تجربة إيطاليا للقواعد الجوية في كلٍ من طرابلس وطبرق دفعت الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا لبناء أول قواعد جوية لهما في ليبيا وهما قاعدة (هويلس) للولايات المتحدة الأمريكية في طرابلس، وقاعدة (العدم) لبريطانيا في طبرق، كأول مشروعين استراتيجيين لهما في الشمال الأفريقي لإحكام سيطرتهما على حوض البحر المتوسط، وتأمين الكيان الصهيوني من أي خطر في فلسطين، لكن شكّل إجلاء القوات الأمريكية وبريطانيا عام (1970) فراغاً في حوض الشمال الأفريقي، لذلك عوضت هذا الفراغ بالأسطول الأمريكي السادس المُتمركز في البحر المتوسط[2]. ينظر خريطة (4).

خريطة (4) موقع ليبيا في نظرية القوة الجوية (سفرسكي)



المصدر : من عمل الباحث بالاعتماد على : عدنان الصافي، الجغرافيا السياسية بين الماضي والحاضر، ط1، مركز الكتاب الأكاديمي للنشر والتوزيع، عمّان، الأردن، 1999، ص105.

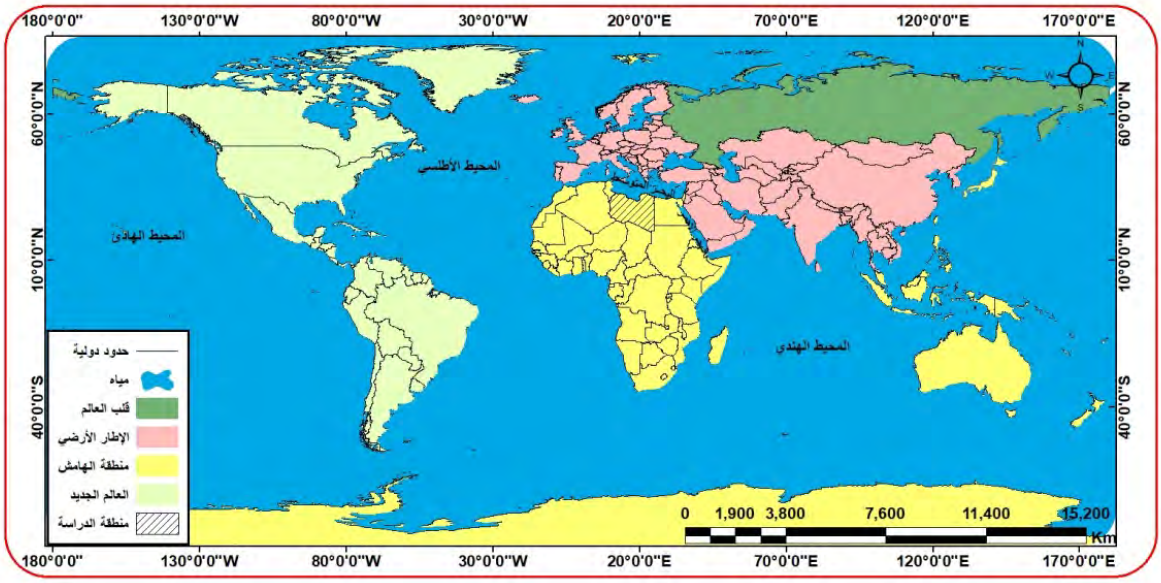
---

[1] إلهام الحدابي، القواعد العسكرية في منطقة الشرق الأوسط بين الدور العسكري وتشابك المصالح، أوراق سياسية، مركز الفكر الاستراتيجي للدراسات، ص7.

[2] يسرى الجوهري، جغرافية البحر الأبيض المتوسط، ط1، منشأة المعارف، الإسكندرية، مصر، 1984، ص295 – 296.

كما يُمكن أنْ نستدل على الأهمية الموقعية لدولة ليبيا عند دراسة وتحليل رؤية الجنرال **(كارل هاوسهوفر)** الذي تأثر بفكرة المجال الحيوي، إذ اهتم بموقع دول شمال إفريقيا كونها تقع في الطرف المقابل لأفكار هذه النظرية، ويتضح ذلك تاريخياً في اعتبار ليبيا مجالاً حيوياً لإيطاليا وفق مبدأ التوسع والانتشار، ويرى هاوسهوفر أنَّ منطقة شمال إفريقيا تُمثلُ الواجهة الرئيسية لألمانيا للوصول إلى إفريقيا، ومنها الانطلاق إلى منطقة القلب بجزئه الأسيوي، ثُم الاندفاع شرقاً إلى مصر للسيطرة على شريان اقتصادي وموقع استراتيجي مهم وهو قناة السويس[1]، كذلك إن السيطرة على ليبيا تفتحُ الطريق على ألمانيا للسيطرة على إفريقيا جنوب الصحراء بالتوجه جنوب وجنوب غرب ليبيا. أما **(نيكولاس سبيكمان)** (1839 – 1943) رائد نظرية (الإطار أو الرملاند) التي عزَّزت أهمية منطقة شمال إفريقيا عموماً وأهمية موقع ليبيا خصوصاً، إذ وضعها ضمن منطقة الهامش ذات الأهمية المستقبلية، الأمر الذي أكسبها دوراً في تحديد مصير منطقة الإطار الخارجي، لذلك تنافست العديد من الدول للسيطرة عليها بعد الحربين العالميتين الأولى والثانية خصوصاً بعد اكتشاف النفط، وزادت أهمية موقع ليبيا أكثر بعد اكتشاف الغاز الطبيعي، لذا دفعت ليبيا ثمن هذا الموقع بأن تكون عرضة (للصراع) عبر التأريخ. ينظر خريطة (5).

خريطة (5) موقع ليبيا في نظرية سبيكمان (الإطار أو الرملاند)



المصدر : حيدر شفيق، أطلس العالم المصور الشامل، ط1، دار المريخ للعلوم، بغداد، العراق، 2016، ص15.

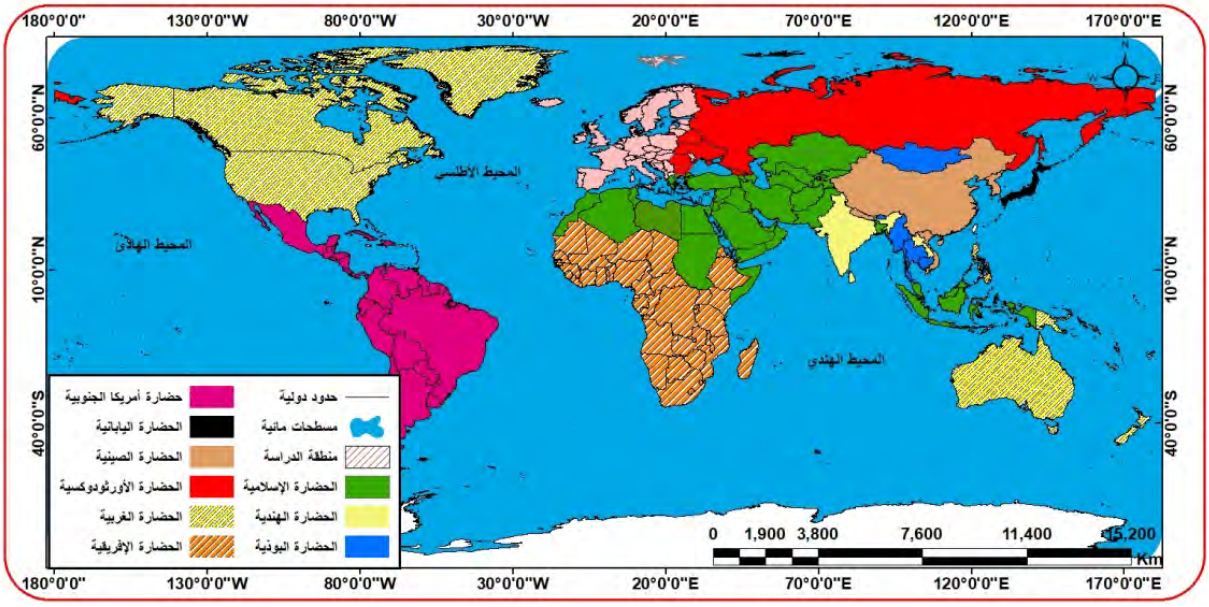
كما أنَّ قراءة متأنية لنظرية صراع الحضارات **(لصموئيل هنتنغتون)** تُظهرُ أنَّ ليبيا بموقعها الجغرافي الاستراتيجي قد شَكَلتْ منطقة فاصلة بين الحضارتين الإسلامية والمسيحية، وكذلك هي حلقة وصل العالم العربي بالعالم الغربي عن طريق البحر المتوسط، لذلك شهِدت عبر التأريخ صراعاً دموياً لغرض السيطرة على هذا الموقع الحيوي المهم، وفي الوقت الحاضر لم تقل حدة الصراع عما سبق، إذ تسعى دول ذو توجهات ثقافية ودينية مختلفة للسيطرة على ليبيا، فتركيا تسعى إلى بسط نفوذها على منطقة شرق

---

[1] الهادي بشير المغيربي، انعكاسات النظريات الجيوستراتيجية على موقع ليبيا الجغرافي، مصدر سابق، ص252 – 253.

المتوسط، علاوةً على ذلك التدخل الأوربي المتمثل بكلٍ من فرنسا وإيطاليا وروسيا، وكذلك تدخل قبل الولايات المتحدة الأمريكية، ودول أخرى تسعى لبسط نفوذها على المنطقة. ينظر خريطة (6).

خريطة (6) موقع ليبيا بالنسبة في نظرية صدام الحضارات



المصدر : ليلى مداني، نقد أطروحة صدام الحضارات وواقع تحليلها ضمن مفهومي الأصولية ومفارقة الإرهاب، جامعة بوقرة بومرداس، الجزائر، ، متاح على الرابط : https://arabprf.com/?p=2218.

أما بالنسبة لأهمية موقع ليبيا في (الجيوبولتيك الروسي) فقد مَثَّلَ الدخول إلى المياه الدافئة لمنطقة البحر المتوسط أهمية كبرى في السياسة الروسية الخارجية لجعل البلاد أكثر فعالية وتأثيراً في القرارات السياسية بين القوى العظمى، وعودتها إلى أمجادها السابقة قبل تفكك الاتحاد السوفيتي، لذلك لم تكن ليبيا بمأمن من محاولات الاتحاد السوفيتي للوصول إليها، إذ بدأت تلك المحاولات بعد نهاية الحرب العالمية الثانية (1945) عندما حاول (جوزيف ستالين) أخذ الوصاية على إقليم طرابلس لكن دون جدوى، بعد معارضة كلٍ من بريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا[1]،إذ طالب الاتحاد بعد خروجه منتصراً من الحرب أن تكون له حصة من المستعمرات السابقة (الصومال، ليبيا، إثيوبيا)، وليبيا بالدرجة الأساس باعتبارها الأكثر ملاءمة للأسطول السوفيتي آنذاك، رغبة للوصول إلى مياه البحر المتوسط والتحول من قوة بحرية إقليمية إلى قوة بحرية عالمية، وعلى الرغم من فشل محاولات الاتحاد في الوصول إلى ليبيا، إلا أن ليبيا برزت كمستقبل مهم للأسلحة الروسية وخصوصاً للمدة (1969 – 2011)، نتيجة توجه النظام الليبي السابق نحو

---

[1] شبين شفيعة، شبين عدنان، ليبيا كمحور جيوبولتيكي في التوجهات الجيوستراتيجية الروسية للمنطقة العربية، وقائع المؤتمر الدولي الافتراضي أبعاد الصراع الإقليمي والدولي وتداعياته على أمن واستقرار ليبيا، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية، برلين، ألمانيا، 2020، ص190.

روسيا بعد تدهور علاقته مع الولايات المتحدة الأمريكية وبعض من دول أوروبا[1]، وفي المقابل فإن روسيا تسعى من وصولها نحو ليبيا إلى الحصول على موطئ قدم لتهديد قواعد حلف شمال الأطلسي (NATO) الموجودة في الجهة المقابلة لليبيا، والحصول على الثروات الاقتصادية وخصوصاً النفط والغاز الطبيعي.

وتأسيساً على ما سبق، نلحظ أنَّ نظريات القوة انعكست بنودها الاستعمارية على الموقع الجغرافي الليبي، والمسطحات المائية التي تطل عليها، وجوارها الجغرافي، إذ حظيت باهتمام دولي كبير، فهي من المناطق الاستراتيجية في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، لذا تُشير الرِهانات الدولية إلى أهميتها الكبيرة في خريطة الصراع الدولي والإقليمي في منطقة الشرق الأوسط، وشمال إفريقيا[2].

2 – موقع ليبيا بالنسبة لليابس والماء : ويُقصدُ به موقع الدولة سواء كان بحرياً أو قارياً، وإن هذا المفهوم يُعدُ من أكثر المفاهيم ثباتاً في الجغرافية السياسية؛ لأنه يركزُ على علاقة الدولة بالبحار المفتوحة، وإن الغرض من دراسة هذا الشكل من أشكال الموقع هو التعرف على علاقة الدولة باليابس الذي ينتمي إليه إقليمها، علاوةً على ذلك التعرف على علاقة الدولة بالمسطح البحري (المحيط بإقليمها الأرضي)، كذلك تُفيدُ دراسة موقع الدولة بالنسبة لليابس والماء في تحديد التوجه الجغرافي للدولة وطبيعته سواء كان بحرياً أو برياً ثُم بيان أثر هذا التحديد في وظائف الدولة وفي صُنع قرارها السياسي؛ لأنه على أساس موقع الدولة من كتل اليابس والماء تتوقف العلاقات التي ترتبطُ بها الدولة مع غيرها من الدول[3]. يُعدُ موقع الدولة وإشرافها على واجهة بحرية ذو أثرٍ مباشر في تحديد توجها السياسي[4]، إذ تؤثر البحار والمحيطات تأثيراً بالغاً في قوة الدولة، فهي تزيد من قوتها وترفع من مكانتها السياسية والاقتصادية، لذلك تحظى الدول البحرية بمكانة متميزة في هذا المجال مقارنةً مع نظيراتها من الدول القارية، فالملاحظ أن صفة الدول العظمى في العالم منذُ أن عرَّف الإنسان الملاحة كانت من نصيب الدول البحرية، إذ سيطرت هذه الدول على البحار وعلى التجارة العالمية، ومثال على ذلك فينيقيا، والإغريق، والإسبان، والبرتغاليين، وبريطانيا، ولو نظرنا إلى الوقت الحالي لتيقنا أنه لا توجد دولة عظمى إلا والشخصية البحرية هي الطابع الطاغي عليها[5]. تُعدُ

---

[1] يوسف لطفي، الدور الروسي في ليبيا التأريخ والمقاربة والسلوك، منتدى العاصمة للدراسات السياسية والمجتمعية، إسطنبول، تركيا، 2021، ص5.

[2] حازم حمد موسى، مكانة الموقع الاستراتيجي الحيوي لليبيا في لعبة الصراع الإقليمي والدولي، وقائع المؤتمر الدولي الافتراضي أبعاد الصراع الإقليمي والدولي وتداعياته على أمن واستقرار ليبيا، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية، برلين، ألمانيا، 2020، ص29 – 30.

[3] محمد عبد السلام، الجغرافية السياسية دراسة نظرية وتطبيقات عالمية، مصدر سابق، ص222.

[4] فايز محمد العيسوي، الجغرافيا السياسية المعاصرة، ط1، دار المعرفة الجامعية، مصر، 2000، ص64.

[5] محمد أزهر السماك، الجغرافية السياسية بمنظور القرن الحادي والعشرين بين المنهجية والتطبيق، ط1، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمّان، الأردان، 2011، ص82.

ليبيا صاحبة أطول ساحل على الطرف الجنوبي للبحر المتوسط والذي بلغ (1,900 كم)، إلا أن هذا الساحل ليس غنياً بالمرافئ الطبيعية الممتازة، وتعرض مراسيه للرياح الشمالية الغربية، لكنه لا يخلو من وجود موانئ جيدة مثل ميناء البريقة وغيرها، إذ ربطت هذه الجبهة البحرية ليبيا بالبحر ربطاً وثيقاً، ويُرسَمُ الساحل الليبي على شكل خطاً هندسياً منتظما كحرف الدال شديد الانفراج والاستطالة، الجهة الأساسية منه في كلٍ من برقة وطرابلس[1]، وعلى الرغم من طول الساحل الليبي إلا أنه مكلف جداً من الناحية الاقتصادية في عملية إنشاء المرافئ والموانئ، يضاف إلى ذلك الضعف الجيوبوليتيكي الذي يظهر في منطقة ظهير الساحل، والتي تُمثل صحراء كبرى مترامية الأطراف. يُنظر جدول (1) وشكل (1).

جدول (1) أطوال السواحل العربية (كم) للدول المُطلة على جنوب البحر المتوسط

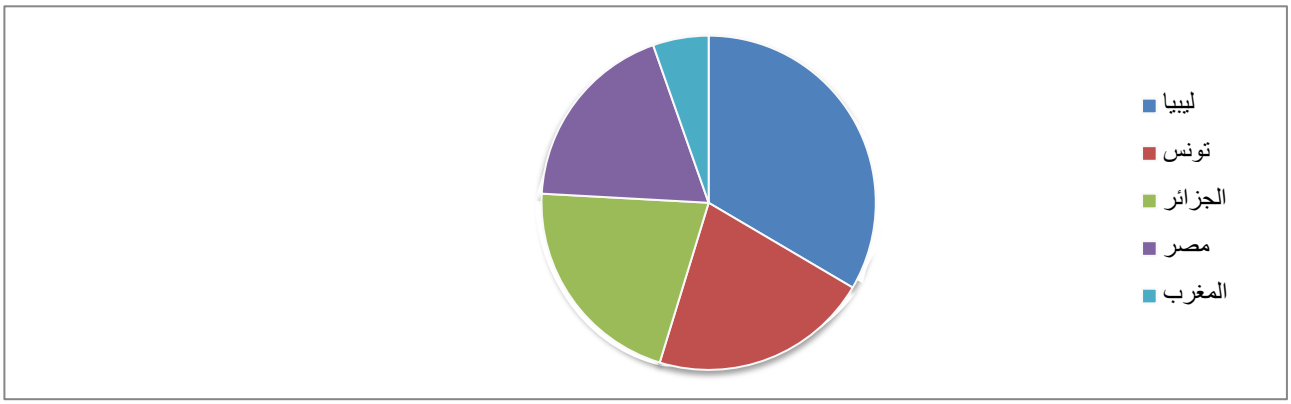
الدولة*	المسافة/ كم	الدولة**	المسافة/ كم	الدولة**	المسافة/ كم	الدولة**	المسافة/ كم	الدولة**	المسافة/ كم
ليبيا	1,900	تونس	1,148	الجزائر	1,200	مصر	1,064.07	المغرب	305.78

المصدر :

* يسرى الجوهري، جغرافية البحر الأبيض المتوسط، ط1، منشأة المعارف، الإسكندرية، مصر، 1984، ص266 – 309.

** جمال حمدان، الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية العظمى، مكتبة مدبولي، القاهرة، مصر، 1996، ص135.

شكل (1) أطوال سواحل الدول العربية (كم) المطلة على البحر المتوسط



المصدر : من عمل الباحث بالاعتماد على بيانات الجدول (1).

إن موقع ليبيا الجيوستراتيجي وإطلالها على واجهة بحرية مهمة مثل البحر المتوسط جعلها محط أنظار العديد من الدول منذُ القدم فهي الرابط بين المشرق والمغرب العربي وهمزة الوصل بين حوض البحر المتوسط وإفريقيا جنوب الصحراء، وكانت قديماً تخترقها طرق القوافل والتي من أهمها الطريق الجنوبي الذي يمتدُ حتى حوض النيجر وتشاد والسودان، وطريق طرابلس الذي يخترقُ الجبل الطرابلسي إلى غدامس ثُم إلى سبها عاصمة فزان ومن ثم يتفرع إلى فرعين أحدها يصلُ إلى غات ثُمَّ إلى حوض النيجر، والآخر

[1] جمال حمدان، الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية العظمى، مصدر سابق، ص136 – 138.

يمتدُ إلى أوزو في حوض تشاد[1]. يؤدي هذا النوع من أنواع الموقع دوراً أساسياً في نشوء ظاهرة الصراع، إذ يُعدُ الحصول على واجه بحرية من الاستراتيجيات التي تخطرُ ببال المخططين الاستراتيجيين والدول قديماً وحديثاً، وفي حقيقة الأمر فقد خاض الإنسان الحروب قديماً للحصول على واجهة بحرية تكون منفذاً له لتصريف بضاعته والاتصال بالعالم الخارجي، ليس هذا فحسب، بل استعمار الدول خارج حدوده الجغرافية، مثلما فعل البرتغاليون والإسبان في احتلال الخليج العربي والسيطرة على طرق التجارة، وسبقهم بذلك الهولنديون، ثم تبعهم بعد ذلك البريطانيون، أما في الوقت الحاضر فقد سعت روسيا للحصول على واجهة بحرية نظراً لضعف واجهتها البحرية؛ ويعود السبب في ذلك إلى انجماد مياهها في أغلب أوقات السنة، كذلك إمكانية غلق المنافذ البحرية من قبل دول أخرى كما هو الحال في (منفذ سان بطرسبرغ) الذي تُبحر فيه السفن الروسية في المياه الدنماركية والذي من الممكن أن تغلقه السلطات الدنماركية في أي وقت تشاء، وكذلك الحال بالنسبة لتركيا في (مضيق البسفور) الذي من الممكن أن تغلقه بوجه السفن الروسية، لذلك تدخلت بصورةٍ مباشرة في الصراع الدائر في كلٍ من سوريا وليبيا لوضع موطئ قدم لها على البحر المتوسط لضمان استمرار حصولها على واجهة بحرية طوال العام، ولا تقع تحت رحمة الدول البحرية في تجارتها الخارجية. نظراً لأهمية موقع ليبيا البحري الاستراتيجي الذي جعلها مسرحاً لصراع القوى المتنافسة طوال الفترات التاريخية السابقة، إلا أنَّ هذه الأهمية تعاظمت اليوم بشكلٍ كبير نتيجة المميزات الاستراتيجية التي تمتلكها ليبيا والتي تكمن بإشرافها على الطرف الجنوبي للبحر المتوسط أحد أهم طرق التجارة العالمية، إذ شكلت هذه الواجهة البحرية بوابة دول إفريقيا جنوب الصحراء وحلقة وصل بين إفريقيا جنوب الصحراء وساحل البحر المتوسط، وبذلك أصبحت نافذة الدول الحبيسة من جهة الجنوب للوصول إلى المياه[2].

ثالثاً – دور الموقع الاستراتيجي في الصراع على ليبيا : تختلف أهمية الموقع الاستراتيجي مع اختلاف الوضع السياسي وطبيعة الوحدة السياسية، فقد يتميز تحت ظروفٍ معينة بأهمية سوقيّة تمنح الوحدة السياسية أو أجزاء منها بأن تكون قاعدة يُمكن من خلالها التحكم بمسارات طرق النقل ومراقبة الأرض والجو والبحر وتوفير عمقٍ استراتيجيٍ في حالتي الدفاع والهجوم من الناحية العسكرية، أمَّا من الناحية الاقتصادية فهو ذو أثرٍ كبير في التحكم بمسارات طرق النقل وقوة الوحدة السياسية وما يتبع ذلك من أهمية كبيرة في أمن الدولة الاقتصادي وفي علاقتها الخارجية[3]، فالمقصود بالموقع الاستراتيجي من الناحية

---

[1] محمد إبراهيم حسن، دراسات في جغرافية ليبيا والوطن العربي، ط1، مطبعة الشروق، بيروت، لبنان، بلا تاريخ، ص63.

[2] عبد القادر علي الغول، موقع ليبيا الاستراتيجي وأهميته في خارطة الصراع الدولي، وقائع المؤتمر الدولي الافتراضي أبعاد الصراع الإقليمي والدولي وتداعياته على أمن واستقرار ليبيا، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية، برلين، ألمانيا، 2020، ص268 – 269.

[3] فيحاء كامل عباس الفتلاوي، الأهمية الجيوبولتيكية لشبه جزيرة القرم في الأمن القومي الروسي، (أطروحة دكتوراه/ غير منشورة)، كلية التربية للبنات، جامعة بغداد، 2017، ص19.

العسكرية بأنه : الموقع الذي يترتب عند السيطرة عليه مرونة الدفاع ضد أي هجوم محتمل ومرونة الهجوم على أي عدوٍ محتمل[1]، أمَّا معناه الأكثر شمولاً فهو يمتدُ إلى النواحي السياسية والاقتصادية ومجالات أخرى، إذ يُمثل (الموقع الاستراتيجي) البؤرة التي تتركز عليها أي محاولة للنجاح في المجالات المذكورة أعلاه[2]. لذلك لا تتم دراسة الموقع الاستراتيجي لأيةِ دولة إلا في إطار النظرة الشمولية للعالم، ومدى تصارع القوى للسيطرة على هذا الموقع وإدارته وفق مصالحها، ومدى أهمية موقع الدولة في إطار ذلك الصراع وقيمته من الناحية السياسية والاقتصادية والعسكرية، وهذا يعني أنْ يتم النظر إلى موقع الدولة لتقدير قيمته الاستراتيجية من الخارج لا من الداخل في إطار الصراع لتحقيق الهيمنة عليه[3]، وعند تطبيق ما سبق على ليبيا ندرك حقيقة ذلك، فموقع ليبيا الجيوستراتيجي كان له دورٌ كبيرٌ وأثرٌ واضحٌ في الصراع الدولي والإقليمي للسيطرة على هذا الموقع الحيوي الغني بثرواته الطبيعية والمتمثلة بالنفط والغاز الطبيعي اللَّذين أعطيا قيمة استراتيجية اقتصادية سوّقية على مستوى السوق العالمي، وكذلك أعطى الموقع الاستراتيجي لليبيا مكانة سياسية مهمة في جيوبولتيك الصراع بين القوى الإقليمية والدولية في خضم الصراع العالمي، وأعطاها أيضاً مكانة عسكرية تُهدد أهداف استراتيجية للدول المواجهة لها، لذا سعت الولايات المتحدة ودول حلف شمال الأطلسي (NATO) إلى إبعاد النفوذ الروسي عن ليبيا خوفاً من تهديد قواعد الحلف المنتشرة جنوب أوروبا، وكذلك توفر السيطرة على هذا الموقع الاستراتيجي تهديد القواعد الفرنسية المنتشرة في كلٍ من تونس والجزائر والمغرب وتشاد والنيجر، والقواعد الأمريكية في مصر، مع إمكانية التحكم في تجارة البحر المتوسط وقطع حلقة الوصل بين الوطن العربي بجزئه الإفريقي والأسيوي، ودول إفريقيا جنوب الصحراء بالبحر المتوسط.

رابعاً – الحدود : يُعرِّفُ قاموس مصطلحات القانون الدولي الحدودَ بأنها : الخط الفاصل الذي تبدأ أو تنتهي عنده أقاليم دول متجاورة، ويرى عدد من المختصين بهذا الشأن، أن مصطلح الخط و مصطلح الحد أو التخم يُشكلان مفهوم الحدود المطروح هنا، وإن الحدود إما فواصل طبيعية أو اصطناعية بين أقاليم مختلفة هي دول في غالبيتها، وتأتي أهميتها من أنها تُشكل الحد الذي تبدأ فيه سيادة دولة على إقليمها وتستطيع أن تمارس من خلالها سلطتها الفعلية، وتنتهي هذه السيادة أو السلطات وراء ذلك سواء كان الحد برياً أو بحرياً، وإن أي تعدٍ على هذه الحدود يُسبب مشكلة قانونية تُتيح للدولة المُعتدى عليها باستخدام مختلف

---

[1] شيماء محمد جواد، المتغيرات الجغرافية وأثرها في قوة دولة الباكستان الإقليمية، (أطروحة دكتوراه، غير منشورة)، كلية الآداب، جامعة بغداد، 2007، ص18.

[2] عبد الرزاق عباس حسين، الجغرافية السياسية مع التركيز على المفاهيم الجيوبوليتكية، ط1، مطبعة أسعد، بغداد، العراق، 1976، ص313.

[3] محمد عبد السلام، الجغرافية السياسية دراسة نظرية وتطبيقات عالمية، مصدر سابق، ص215.

الأساليب لردع الاعتداء[1]. تُعدُ المشكلات والخلافات الناتجة عن الحدود أحد أبرز مداخل الصراع والحروب في الوقت الماضي والحاضر، إذ تُمثل المراكز الحيوية والنقاط الحمراء التي يجب أن تقفَ عندها الدول، والتي تراها دول أخرى أن مطلب الوصول إليها أمر لا بد من تحقيقه، وإن تمت التضحية مادياً وبشرياً وبفترات من البناء الاقتصادي والتنمية، إذ تُشير الدراسات الاستراتيجية الخاصة بأنواع وأنماط الصراعات الدولية أن عدد الصراعات المسلحة للمدة (1990 – 2003) بلغ (356) صراعاً، شكلت الصراعات الناتجة عن الحدود قسماً كبيراً منها[2]. إن دراسة متأنية لتأريخ الصراعات بين الدول تُظهرُ أن أغلبها بسبب الخلافات الحدودية، ولا سِيما أنَّ أغلب الدول الإفريقية والآسيوية تُعاني من مشكلة عدم ترسيم الحدود بين الأطراف بشكل ينهي الصراع بينهم، وهذه إحدى سياسات الدول الاستعمارية لضمان عدم استقرار المنطقة واستمرار الصراعات الناتجة عن الحدود، فالعراق يُعاني من مشكلة ترسيم الحدود بين أغلب جيرانه، وكان من نتائج هذه المشكلة خوض صراعات دامية سواء مع إيران أو الكويت، وكذلك مشكلة ترسيم الحدود بين الصين والهند، علاوةً على ذلك القارة الإفريقية التي تعاني من ذات المشكلة مثل : (الصراع بين ليبيا وتشاد حول قطاع أوزو)، و(الصراع بين المغرب والجزائر)، وغيرها الكثير، إذ تُعدُ القارة الإفريقية من أكثر القارات التي تُعاني من مشكلة الصراع حول الحدود. ما يخص ليبيا، يَحدها من الشرق مصر، ومن الجنوب الشرقي السودان، ومن الجنوب تشاد والنيجر، ومن الغرب الجزائر، ومن الشمال الغربي تونس، وعلى الرغم من أن أغلب حدودها مع دول عربية، إلا أنها تُعاني من مشكلاتٍ عدة في ترسيم الحدود مع جيرانها، وهذه كما سبقت الإشارة إليه من سياسيات الدول الاستعمارية التي وضعت الحدود لتُثير المشاكل لضمان عدم الاستقرار السياسي في المستقبل. (يُنظر جدول 2)

جدول (2) أطوال الحدود الليبية المشتركة مع دول الجوار

الدولة	الاتجاه	الطول/ كم	الدولة	الاتجاه	الطول/ كم
مصر	الشرق	1,115	تونس	الشمال الغربي	480
تشاد	الجنوب	1,055	السودان	الجنوب الشرقي	383
الجزائر	الغرب	982	النيجر	الجنوب	354

المصدر : تم استخراج الأطوال بالاعتماد على برنامج (Arc Gis 10.3)

إنَّ أطول حدود ليبيا تشترك بها مع مصر بطول (1,115كم)، والتي تمتدُ باستقامة كاملة حتى نقطة الحدود الثلاثية ثم تبدأ بالتعرج من واحة سيوة إلى الشمال لمسافة (704كم)، وإن مشكلة الحدود الليبية

---

[1] نضال عبد العزيز، الحدود – مصدر صراع في القرن الإفريقي، "**مركز البحوث والدراسات الإفريقية**"، جامعة إفريقيا العالمية العدد (56)، 2016، ص170.

[2] بيداء محمود أحمد، الحدود العراقية الإيرانية : دراسة تاريخية سياسية، "**دراسات وبحوث الوطن العربي**"، العدد (20 – 21)، 2006، ص92.

~ المصرية لم تظهر قبل عام (1925) ولم يتم التطرق إليها في اتفاقية (1840)*، لكنها بدأت تظهر بعد الاحتلال الإيطالي لليبيا إذ تمَّ توقيع اتفاقية (1925) بين كلٍ من مصر وبريطانيا وإيطاليا، والتي تنازلت بموجبها (مصر) عن حقها في واحة الجغبوب تحت ضغط من بريطانيا واعتبارها جزءاً من الأراضي الليبية[1].

إن سياسية المستعمر الإيطالي والبريطاني في كل من ليبيا ومصر تجلت باقتطاعه منطقة الجغبوب هو ضمان لعدم استقرار الوضع السياسي بين البلدين، والعمل على إثارة هذا الموضوع كل فترة من الزمن، أما من الناحية الأمنية فإن مصر في الوقت الحاضر تُعاني من مشكلة عدم ضبط الحدود مع ليبيا بعد انهيار نظام الحكم فيها، والتي أصبحت ممراً للجماعات الأصولية المتطرفة، والأسلحة، والمخدرات، نظراً لأنها صحراء واسعة يصعبُ السيطرة عليها. كما أن لليبيا مشكلة حدودية مع (تشاد) حول عائدية قطاع أوزو، الذي تبلغ مساحته (115،00 كم2)، يقعُ هذا القطاع على طول الحدود الليبية التشادية والتي تبلغُ (1,055 كم)، وتستقرُ فيه قبائل (التيدا) المنتشرة في هذه المنطقة التي تمتلكُ صلة قرابة مع قبائل التيدا في تشاد، ويشهدُ هذا الإقليم صراعاً دموياً بين كل فترةٍ وأخرى، إذ شهدَ عام (2012) مقتل ما يُقارب (150) شخصاً نتيجة صراع سببه مقاتلو التيدا بعد الاستيلاء على الأموال المرسلة من المجلس الانتقالي الوطني إلى كتائب سبها قبل اتفاق وقف إطلاق النار وتوقيع معاهدة سلام عام (2013)، لكن ما لبث أن عاد الصراع في عام (2014)[2].

تُشكلُ المدة ما بين (1973 – 1995) ذروة الصراع بين ليبيا وتشاد إذ استولت ليبيا على قطاع أوزو عام (1973) ثم إقليم بي لاو، وفي عام (1981) استولت ليبيا على العاصمة التشادية أنجامينا من خلال دعمها لحركات التمرد والتي كان هدفها استبدال النظام الحاكم بأشخاص مؤيدون لنظام الحكم في ليبيا قبل أن تتدخل محكمة العدل الدولية وتحكم لصالح تشاد[3]، إن الصراع في هذا الإقليم هو نتيجة سياسة الدول

---

* وهي اتفاقية وقعت في لندن بين بريطانيا وروسيا وبروسيا والنمسا من جهة، ومحمد علي باشا المدعوم من فرنسا والي مصر من جهة أخرى، والذي مُنح بموجبها السيطرة الدائمة على مصر إذا ما سحب قواته من سوريا، وقد رفض محمد علي بنود هذه الاتفاقية في بادئ الأمر لكنه ما لبث أن وقع عليها تحت ضغط الدول الأوربية، وإن هذه المعاهدة لم يتم التطرق فيها إلى الحدود الجنوبية أو الغربية لمصر.

[1] مصطفى جاويش، مصر : بعد تيران وصنافير ماذا عن جغبوب، سلسلة تقارير سياسية، المعهد المصري للدراسات السياسية والاستراتيجية، إسطنبول، تركيا، 2017، ص1.

[2] جيروم توبيانا، كلاوديو غراميزي، مشكلة التبو ما بين وجود وغياب الدولة في مثلث تشاد – السودان – ليبيا، ترجمة : محمد صالح عياد، ط1، مشروع مسح الأسلحة الصغيرة، سويسرا، 2018، ص111.

[3] Ketil Fred Hansen, Chad's Relations with Libya, Sudan, France and the US, Norwegian Center for Conflict Resolution, Oslo, Norway, p2 – 3.

الاستعمارية في ترسيم الحدود بين البلدين وتقسيم شعب التيدا الذي يمتلك روابط اجتماعية وثقافية واحدة في كلٍ من ليبيا وتشاد. كما تُعاني ليبيا من مشكلة ترسيم الحدود مع (الجزائر)، إذ تعود جذور تلك المشكلة إلى عام (1967) عندما اخترقت دوريات جزائرية الحدود الليبية عند قرية أمباس، وهو ما عدته ليبيا مساساً بحدودها وسيادتها على المنطقة، إلا إن من دفع الجزائر للقيام بهذا الأمر هو اتفاقية عام (1957) المعقودة بين ليبيا والإدارة الفرنسية للجزائر، إذ تم في هذه المعاهدة تخطيط الحدود بين البلدين ووافقت عليها الجمعية الوطنية الفرنسية وتم تسجيلها في الأمم المتحدة، لكن الطرف الليبي برر إبرامَه لهذه الاتفاقية لفتح الحدود حتى لا تُثير أي مشاكل أثناء حرب تحرير الجزائر، وفي عام (2007) طالبت ليبيا الجزائر باستعادة الأراضي المتنازع عليها الواقعة على طول الشريط الحدودي بين غدامس والحدود مع النيجر إذ حضرت هذا الاجتماع لجان من فرنسا وبلجيكيا لكن لم يتم التوصل لأي حل حتى الآن[1]، وكذلك تنظر الجزائر لحدودها مع ليبيا أنها معبر أو مصدر للجماعات المسلحة، وتعتبر أن أي تدخل من ليبيا مصدر تهديد لأمنها القومي.

أما حدود ليبيا مع (تونس) فهي تُعدُ أولى الحدود الليبية التي تم تحديدها بين ليبيا وجوارها الجغرافي، وذلك ضمن اتفاقية وقعت عام (1910) بين كلٍ من الدولة العثمانية وفرنسا المستعمِرة لتونس بطولٍ يبلغ (480 كم)، والتي تبدأ من رأس جدير على ساحل البحر المتوسط شرقاً إلى منطقة الهامة الواقعة جنوب غرب غُدامس، وما زالت هذه الاتفاقية سارية إلى الوقت الحاضر، بل وحتى بعد استعمار إيطاليا لم تستطيع التلاعب بحدود البلدين البرية، أما (الحدود البحرية) فهي تشهدُ (صراعاً) بين تونس وليبيا في تحديد منطقة الجرف القاري[2]، وقد قسمت محكمة العدل الدولية منطقة الجرف القاري بين ليبيا وتونس على النحو الآتي : أن الساحل الليبي يبدأ من رأس جدير إلى رأس تاجوراء مقاساً على طول خط الساحل، أمَّا الساحل التونسي فيبدأ من رأس جدير إلى رأس كبوديا، وبناءً على حكم المحكمة فقد تمَّ تقسيم الجرف والآبار النفطية وعقود الامتيازات النفطية وحقول الغاز الطبيعي ومناطق الحفر والمدن الساحلية بين البلدين[3]. ينظر خريطة (7).

---

[1] حسين عبد الهادي، النزاعات الحدودية بالقارة السمراء.. أزمات زرعها الاستعمار، متاح على الرابط : https://arabi21.com/story/1322226/%D8%A7%D9%84%D9%86%D8%B2%D8%A7%D8%B9%D.

[2] حواء أحمد المطردي، الحدود الليبية التونسية دراسة في الجغرافية السياسية، "**مجلة البحوث الأكاديمية**"، العدد (13)، جامعة مصراته، ليبيا، 2019، ص638.

[3] محمود علي الغدامسي، النفط الليبي دراسة في الجغرافية الاقتصادية وإنتاجية النفط والغاز العربي، ط1، دار الجيل، بيروت، لبنان، 1998، ص99.

خريطة (7) المناطق الحدودية المتنازع عليها بين ليبيا وجوارها الجغرافي



المصدر : من عمل الباحث بالاعتماد على :

1 – مصطفى جاويش، مصر : بعد تيران وصنافير ماذا عن جغبوب، سلسلة تقارير سياسية، المعهد المصري للدراسات السياسية والاستراتيجية، إسطنبول، تركيا، 2017، ص1.

2 – جيروم توبيانا، كلاوديو غراميزي، مشكلة التبو ما بين وجود وغياب الدولة في مثلث تشاد – السودان – ليبيا، ترجمة : محمد صالح عياد، ط1، مشروع مسح الأسلحة الصغيرة، سويسرا، 2018، ص111.

3 – محمود علي الغدامسي، النفط الليبي دراسة في الجغرافية الاقتصادية وإنتاجية النفط والغاز العربي، ط1، دار الجيل، بيروت، لبنان، 1998، ص99 – 100.

لتعزيز أمنها الوطني قامت تونس مؤخراً ببناء جدار ترابي عازل وحفر خندق إلى جانبه على المنطقة الحدودية بينها وبين ليبيا لكبح خطر انتقال الجماعات الأصولية المتطرفة بعد تعرضها لعدة هجمات في الداخل التونسي، وانتماء العديد من التونسيين إلى الجماعات المذكورة، والخوف من عودتهم إلى تونس وتهديد أمنها الداخلي. ومن خلال ما تقدم يتبينُ أنَّ حدود ليبيا تُمثلُ بؤرةً (للصراع)، فحدودها الشمالية المطلة على البحر المتوسط وعلى امتداد يصل إلى (1,900كم) تعد الجار الأكبر لأوروبا في دول جنوب البحر، لذلك فإن أيَّ مشاكل تواجهها ليبيا تتأثر بها دول جنوب أوروبا، ومن أبرز هذه التحديات هي مشكلة الهجرة غير الشرعية، وتهريب المخدرات، وتسلل الجماعات الأصولية لتنفيذ عملياتهم داخل أوروبا.

أما (الحدود الجنوبية) فتنشط فيها ما يطلق عليها الحرب على الإرهاب التي تشنها فرنسا ودول الغرب على الجماعات الأصولية المتطرفة، وهذا ما فعلته فرنسا عندما شنت حرباً تحت اسم (عملية برخان) على الحدود الجنوبية الليبية للحد من تدفق المسلحين إلى منطقة الساحل التي يعتمد عليها الاقتصاد الفرنسي

كثيراً، وكذلك يدور الصراع في تلك المنطقة بين الولايات المتحدة الأمريكية والصين والبعض من دول الاتحاد الأوروبي حول النفط، ورغبة فرنسا في إنشاء قوة عسكرية مع شركاء أوروبيين للمساهمة في تدريب جيوش دول الساحل الإفريقي[1]. حالياً، تُمثلُ الحدود الليبية مع دول جوارها أحد أكبر التحديات التي تواجهها البلاد، نتيجة ضعف مراقبة الحدود بعد انسحاب وتسريح العديد من حرس الحدود خلال فترة ما بعد الثورة، وانشغال أطراف الصراع بجوانب أخرى، لذلك انتشرت في ليبيا تجارة الأسلحة، والمخدرات، والوقود، والبضائع، وتهريبها عبر ليبيا إلى الدول المجاورة.

خامساً- المساحة : تُعدُ المساحة من المقومات المهمة للدولة وسيطرتها السياسية والدفاعية، فكلما كانت الدولة ذات مساحة أكبر، كلما مكنها من التراجع أمام أي هجوم، وهذا أنسب من وجهة نظر العسكريون، إذ تساعد المساحة الواسعة على الصمود والبقاء، كما حدث مع الاتحاد السوفيتي (السابق) خلال الحرب العالمية الثانية، إذ استغل مساحته الواسعة لمواجهة الغزو الألماني، مثلما فعل مع (نابليون بونابرت) من قبله، كذلك تسمح المساحة الواسعة بانتشار السكان والصناعات كأهداف حيوية داخل البلاد[2]، على العكس فإن الدولة ذات المساحة الصغيرة لا تلبث إلا أن تنهار بسرعة أمام أعدائها، كما هو الحال مع هولندا التي اضطُر جيشها إلى الاستسلام لألمانيا بعد أربعة أيام فقط من القتال، ولا بد أن نشير إلى أنه كلما كانت المساحة الكبيرة مقرونة بعدد كبير من السكان واستثمرت مواردها بصورةٍ صحيحة كلما زاد ذلك من قوة الدولة، إذ على أساس ذلك سيتنوع المناخ، وما يترتب على هذا التنوع من بعدها على تنوع المحاصيل الزراعية، كما وأن اتساع المساحة يعني تعدد التكوينات الجيولوجية وما يتبعها من صخور مختلفة ومعادن متنوعة، ومن أمثلة ذلك الولايات المتحدة الأمريكية وروسيا، فكلاهما ذو مساحة واسعة، فروسيا تمتد من دائرة عرض (35°) شمالاً إلى المنطقة المتجمدة، وتمتد الولايات المتحدة الأمريكية من مدار السرطان إلى دائرة عرض (49°) شمالاً[3]. تبلغُ مساحلة ليبيا (1,759,000 مليون/ كم2) وتُعدُ رابع الدول العربية مساحةً بعد السودان والجزائر والسعودية، ورابعةً أيضاً في إفريقيا بعد السودان والجزائر والكونغو، أما ترتيبها بالسكان يكاد يكون عكس ترتيب المساحة سواء على مستوى المنطقة العربية والإفريقية[4]. تُصنفُ ليبيا ضمن الدول الكبيرة التي تتراوحُ مساحتها ما بين (2,500 – 350,000 مليون/ كم2) حسب تصنيف (هارم

---

[1] حسن الرشيدي، ليبيا مأزق الجغرافية والسياسة، "**مجلة البيان**"، العدد (400)، متاح على الرابط :
www.albayan.co.uk/MGZarticle2.aspx?ID=11180.

[2] فتحي محمد أبو عيانة، الجغرافية السياسية، ط1، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2015، ص43.

[3] محمد عبد الغني سعودي، الجغرافية السياسية المعاصرة دراسة الجغرافية والعلاقات السياسية الدولية، مكتبة الأنكلو مصرية، القاهرة، مصر، 2010، ص29 – 30.

[4] جمال حمدان، الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية العظمى، مصدر سابق، ص147 – 150.

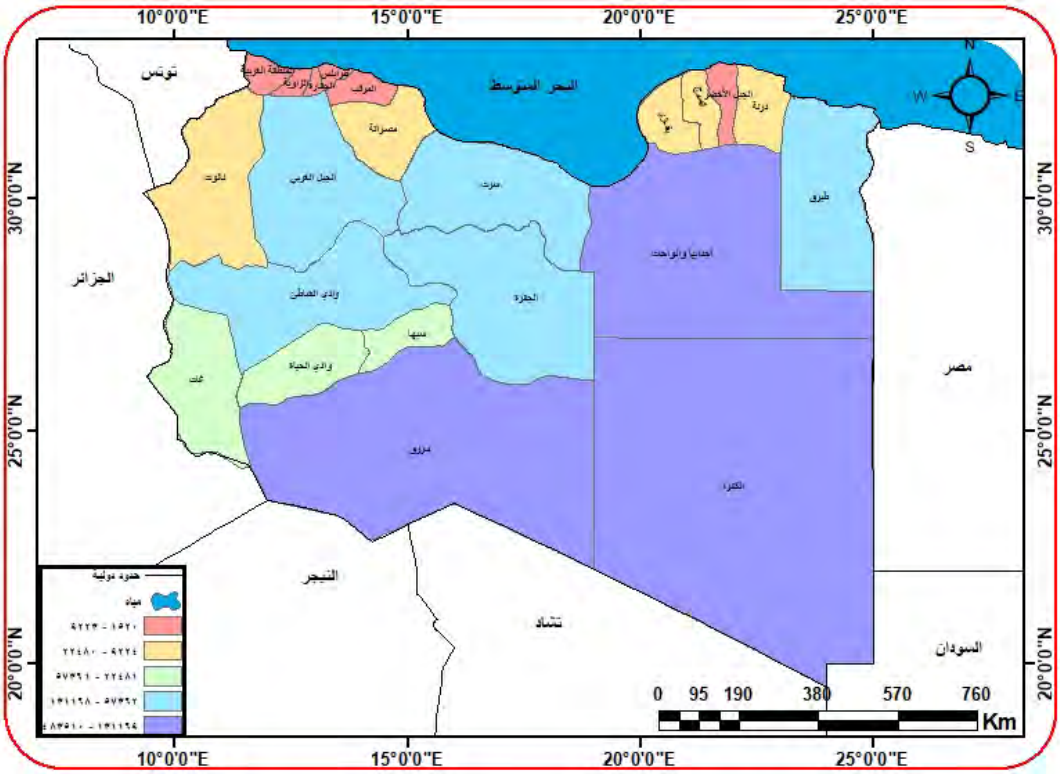
دبليه)، ومن ضمن الدول الكبيرة جداً وفق تصنيف (باوندز) والتي تتراوح مساحتها ما بين (1,250 – 2,500 مليون/ كم2)، إن هذه المساحة الواسعة لليبيا وكثافتها العامة فرضت عليها تشتت السُكان والعمران، إذ تُعدُ هذه نقطة ضعف جيوبوليتيكية؛ نتيجة قلة عدد السكان الذين يستقرون على مساحة قدرها (10%) فقط من المساحة الكلية، أما بقية الأجزاء فهي عبارة عن أراضٍ جرداء وصحارٍ خالية من السكان باستثناء بعض الجيوب والبؤر داخل الصحراء، وكذلك تُعاني نتيجة مساحتها الواسعة من التفاوت الاقتصادي بين المراكز العمرانية في الشمال والجنوب فالمراكز الشمالية ذات نشاط اقتصادي أكبر من المراكز الجنوبية؛ ويعود سبب ذلك إلى ارتباط النشاط الاقتصادي بمراكز تجمع السُكان، وكذلك فرضت عليها أنها ذات وزن سياسي قليل إذا ما قورنت بمصر، لكن على الرغم من أن هذه المساحة الواسعة تُشكل نقطة ضعف في الجيوبوليتيك الليبي بسبب صعوبة السيطرة عليها من قبل الجهات الأمنية والعسكرية، إلا أنها (الصحراء) تحتوي في مكامنها على العديد من الثروات الطبيعية مثل النفط والغاز الطبيعي وثرواتٍ أخرى، لذلك كانت هذه المساحة من أسباب الصراع على ليبيا كونها تمتلكُ ثروات هائلة دفعت مختلف الدول المتصارعة نحوها للحصول على مكاسب اقتصادية فيها، كذلك على الرغم من مساحتها الواسعة إلا أن أهمية الموقع الجغرافي للدولة الليبية كان له أثرٌ بارزٌ في ارتفاع قيمة هذه المساحة، ومن إيجابيات هذه المساحة أيضاً أنها وفرت عمقاً جغرافيا يصعبُ اجتيازه، لذلك سيطر الفينيقيون على الساحل الغربي لليبيا، وسيطر الإغريق على الساحل الشرقي، أما سُكان الصحراء فقد أقاموا معهم علاقات تجارية، نظراً لصعوبة التقدم في الداخل الليبي والسيطرة عليهم، وكذلك الرومان والقرطاجيون، وثُم الإمبراطورية العثمانية والقوى الأوربية إذ اقتصرت سيطرتهم على المناطق الساحلية، نظراً لأهميتها الجغرافية أولاً، ولصعوبة الحركة في الداخل الليبي ثانياً، واستفاد من ذلك الأمر المقاوم الليبي عمر المختار في قتاله ضد الاستعمار الإيطالي، إذ وفرت له المساحة الواسعة عمقاً استراتيجياً استطاع من خلاله مقاومة إيطاليا لمدة (20عاماً)، وكذلك قد تكسبُ الصحراء ذات المساحة الواسعة صفة المنعة، من خلال الفصل بين الوحدات السياسية، لكنها لا تحول دون انعدام الحركة نهائياً وخصوصاً بين سُكان الحدود الذين يرتبطون مع بعضهم البعض بروابط أسرية. ينظر جدول (3) وخريطة (8).

جدول (3) أكبر الدول مساحةً في قارة إفريقيا

الدولة	المساحة	الدولة	المساحة
السودان	2,505,813	ليبيا	1,759,000
الجزائر	2,381,741	مصر	1,001,144
الكونغو	2,344,858		

المصدر : محمود عصام الميداني، الأطلس الجغرافي الحديث، ط1، دار دمشق للنشر والطباعة والتوزيع، دمشق، 1997، ص138 – 139.

خريطة (8) التقسيمات الادارية في ليبيا (كم2)



المصدر : تمَّ استخراج المساحة بالاعتماد على برنامج (Arc Gis 10.3).

سادساً : الشكل : يُعدُ شكل الدولة نتيجة من نتائج الموقع والمساحة والحدود، إذ يُمثل اختلاف تلك الأسباب اختلاف أشكال دول العالم، لذلك لكل دولة شكل خاص بها يكاد يختلفُ عن بقية الدول الأخرى، فكلما كان شكل الدولة ملتئماً كلما قصرت الحدود بالنسبة للمساحة ولهذا يُعدُ الشكل الدائري من أفضل الأشكال، خاصةً إذا كانت عاصمة الدولة في مركز الشكل، ويُمكنُ معرفة الانحراف عن الشكل المثالي من خلال قياس نسبة بعد الحدود الحقيقية عن محيط الدائرة، فكلما كانت النسبة صغيرة يُعدُ الشكل مثالياً أو قريب من المثالي، والعكس صحيح[1].

وعند استخدام (قرينة كول) لحساب معامل التراص تبين أن شكل مساحة ليبيا تُصنفُ بأنها ذات شكل مندمج* أو قريب من الشكل المربع ملموم إلى أقصى حد إذ يكاد يكون منتظم للغاية ويخلو من الأطراف والزوائد الهامشية، إلا أنه يعاني من عيوب جيوبوليتيكة، أهما هو التخلخل السكاني بين الساحل والمناطق الأخرى إذ يتركز أغب السكان في منطقة الساحل بينما تكاد تكون المناطق الأخرى خالية من السكان، الأمر

---

[1] حسام الدين جاد الرب، الجغرافيا السياسية، مصدر سابق، ص151.

* **الشكل المندمج** : هو الشكل الذي تتخذ الدول فيه شكلاً هندسياً كأن يكون مربعاً أو معيناً أو دائرياً، ومثال على ذلك فرنسا والمجر ورومانيا، إذ تتميزُ الدول ذات الشكل المندمج بقصر حدودها بالنسبة لمساحتها، وهذا يقللُ من نقاط الضعف الدفاعية على الحدود..... محمد عرب الموسوي، ماجد صدام سالم، الجغرافيا السياسية بين النظرية والتطبيق الجيوعسكري، ط1، دار الرضوان للنشر والتوزيع، عمّان، الأردن، 2019، ص63.

الذي يُسبب مشكلات سياسية وأمنية، وكذلك انفصال الوحدات الداخلية عن بعضها البعض بفعل الصحراء التي مثلت عامل ضعف بين أقاليم ليبيا الأساسية الثلاثة (برقة، فزان، طرابلس).

ومن العيوب الجيوبولتيكية الأخرى لشكل مساحة دولة ليبيا أيضاً : هو أنَّ عاصمة الدولة (طرابلس) ليست في المركز الهندسي للإقليم، الأمر الذي جعلها قلباً ميتاً ومعرضاً للخطر وقلل من إمكانية سيطرة الدولة المركزية، إذ ظهرت تلك المشكلة بعد ثورة عام (2011) من خلال تفاقم أزمة الجنوب الليبي البعيد عن مركز الدولة بحكم المسافات الشاسعة التي أسهمت في تباعد الأقاليم عن المركز وشدها إلى الخارج في عملية تفريغ سلبي لكيان الدولة[1]. وكذلك الانقسام الثنائي بين أقاليم الشرق (برقة) والغرب(طرابلس) وظهر ذلك الانقسام جلياً بعد عام (2014)؛ نتيجة الصراع الداخلي الجهوي بين الشرق والغرب.

[1] محمد عبد السلام، الجيوبولتيكيا علم هندسة السياسة الخارجية للدول، ط1، دار الكتب، 2019، ص334.

الفصل الثاني :- تحليل جغرافي سياسي لعناصر القوة البشرية

يُخصص علماء الجيوبوليتيك والجغرافية السياسية أهمية كبيرة لدراسة السُكان لما لها من تأثير كبير في قوة الدولة ووزنها السياسي، إذ يَعْتَبِرون أن الركيزة الأساسية التي تستندُ عليها الدولة في بناء قوتها الاقتصادية والعسكرية هي السُكان[1]، بل وأصبح السُكان قاسماً مشتركاً في دراسة أي قضية في كافة فروع الجغرافية بصورةٍ عامة، والبشرية بصورةٍ خاصة، حتى أصبحت دراسة السُكان اختصاصاً قائماً بذاته منذُ خمسينيات القرن الماضي تحت عنوان "جغرافية السُكان"، أما الذي يهمنا في دراسة السُكان من وجهة نظر الجغرافية السياسية هو حجم السُكان وتوزيعهم الجغرافي والتركيب العمري والنوعي والخصائص الديموغرافية والهجرة والخصائص الإثنوغرافية[2]. ويُحدد الجيوبولتيكي الألماني (هاوسهوفر) مقومات الدولة القوية من الناحية البشرية بأربعة عناصر هي[3] : 1 – عدد كبير من السُكان 2 – ارتفاع معدل المواليد 3 – اتحاد تام بين السُكان والتربة 4 – توازن عادل بين سُكان الريف والحضر.

إن الدراسات الخاصة بالسُكان لا تتوقف على العدد فقط، بل النوع أيضاً، على الرغم من أن كثرة السُكان تُوفر القوة العاملة في الزراعة والصناعة والقوة العسكرية، إلا أن عدد السُكان بمفرده لا يدل على قوة الدولة، بل تتوقف قوة الدولة على أمور عدة، منها : نسبة العناصر الشابة ومدى مساهمتها في القوى العاملة، ونسبة الفنيين والمتعلمين، علاوةً على ذلك عمق الوحدة الوطنية وكفاءة العناصر القيادية ومستويات التعليم ومدى استخدام التكنولوجيا، كل ذلك من مقومات فاعلية السُكان[4].

أما من زاوية الصراع وتأثيره على السُكان فإن (للصراعات) أثراً بارزاً على السُكان، منها حرص أطراف الصراع زيادة عدد سُكان كل طرف على حساب الطرف الآخر، فالكيان الصهيوني يحاول زيادة عدد سُكانه عن طريق استقبال المهاجرون من الخارج؛ بسبب ارتفاع معدل الوفيات عن المستوى الطبيعي، وتأخر سن الزواج بالنسبة للذكور والإناث لالتحاقهم في صفوف الجيش، وكذلك ما ينتج عن الصراع من إبادة وتهجير من قبل الطرف المنتصر على حساب الطرف الآخر، كما حدث مع مسلمي البوسنة والهرسك، وطرد الأثيوبيين للصوماليين من إقليم (الأوجادين)، وطرد الصهاينة للفلسطينيين بعد

---

[1] عبد العباس فضيخ الغريري، البيئة والجغرافية السياسية، ط1، دار الصفاء للنشر والتوزيع– عمّان، الأردن، 2003، ص80 .

[2] فايز محمد العيسوي، الجغرافية السياسية المعاصرة، مصدر سابق، ص97.

[3] عبد المنعم عبد الوهاب، جغرافية العلاقات السياسية دراسة وتحليل تطبيقي لعلم الجيوبولتيك والجغرافية السياسية، ط1، وكالة المطبوعات، الكويت، بلا تأريخ، ص141 – 142.

[4] عدنان السيد حسين، الجغرافية السياسية والاقتصادية والسُكانية للعالم المعاصر، ط2، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، 1996، ص31.

حرب (1948)[1]، وقد ينتج عن الصراع نزوح السُكان كرهاً من أماكن إقامتهم إلى أماكن أخرى، مثلما حدث في العراق بعد عام (2003)، وسوريا، وليبيا، واليمن، خلال العمليات العسكرية بين الأطراف المتصارعة داخلياً. إن اتخاذ السُكان ذريعة للصراع بين الدول لا يمكن الأخذ به وتصنيفه كسبب من أسباب الصراع على الرغم من أن هُناك بعض الدول اتخذته ذريعة لتوسيع مجالها الحيوي مثل ألمانيا واليابان، لكن يمكن الاعتماد على السُكان في بناء الجيوش الجرارة للذود والدفاع عن الدولة من الأخطار الخارجية وضبط الأمن الداخلي، فضلاً عن زيادة الأيدي العاملة لتطوير النشاط الاقتصادي. ويهدف هذا المبحث إلى تحليل عناصر القوة البشرية، وتبيان أثرها في قوة وضعف الدولة الليبية، و توضيح أثرها في الصراع الداخلي والخارجي على الدولة الليبية من خلال الآتي :

أولاً – عدد السُكان وتوزيعهم الجغرافي : يُعدُ السُكان في الغالب المقياس الفعلي لمكانة الدولة السياسية وقوتها الفعلية، فالدول ذات التعداد السُكاني الكبير أفضل مكانةً من الدول ذات التعداد السُكاني القليل، إذ تأتي أهمية السُكان في أوقات السلم والحرب على حدٍ سواء، ففي أوقات السلم يُمكن الاستفادة من عدد السُكان الكبير في استثمار الثروات الطبيعية عن طريق توفير الأيدي العاملة، أما في أوقات الحرب فسابقاً كانت تُقاس قوة الدولة بعدد أفراد جيشها للدفاع عن سيادة الدولة وأراضيها[2]، إلا أنَّ عدد السُكان الكبير يجب أنْ يرافقه توفر الغذاء والمسكن حتى لا تحدث فجوة غذائية أو مشكلة سُكانية. في الجغرافية السياسية يكون عدد السُكان وحده غيرُ كافٍ لتُقاس به قوة الدولة، وإنما تُقاس قوة الدولة بنوع هؤلاء السُكان، ولو كان عدد السُكان وحده مهماً لكانت الصين والهند في مقدمة دول العالم[3]، لكن وعلى الرغم من حجم سُكانهما الكبير فهناك دول ذات عدد سُكان أقل تسبقها عسكرياً واقتصادياً وسياسياً.

يُعرَفُ حجم السُكان بأنه : عدد الأفراد في مكان معين وفي وقت معين، أما أهمية معرفة حجم السُكان، فتكمن في معرفة عدد السُكان في المكان ذاته خلال السنوات السابقة واللاحقة، فدراسة حجم السُكان خلال السنوات المختلفة توفرُ إمكانية فهم الظواهر السُكانية وتفسيرها والتحكم بها والتنبؤ بأحوالها في المستقبل، مع وضع الحلول للمشكلات السُكانية والحجم السُكاني أو الحقائق السُكانية التي تُعدُ معلومات جوهرية في دراسة ومعرفة قوة الإقليم ووزنه[4]. يُمثلُ حجم السُكان عنصراً مهماً في قوة الدولة وخاصةً إذا

---

[1] محمد عبد الغني سعودي، الجغرافية السياسية المعاصرة دراسة الجغرافية والعلاقات السياسية الدولية، مصدر سابق، ص29 – 30.

[2] A.F.K, Organski, World politics, Second edition, Alfred A Knopf, New York, United States of America, 1968, P14.

[3] أمين محمود عبد الله، في أصول الجغرافية السياسية، ط2، مكتبة النهضة، القاهرة، مصر، 1984، ص137.

[4] علي عبد الرزاق الجلبي، علم اجتماع السُكان، دار النهضة للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، مصر، 1984، ص34 – 38.

ارتبط الحجم مع عناصر أخرى، مثل المستوى التعليمي، والتقني، والتماسك الاجتماعي، والابتعاد عن التفرقة بين الأجناس والأعراق، وسيادة الترابط الروحي والمعنوي، الأمر الذي يجعل الدولة متفوقة وذات مكانة مؤثرة في العلاقات الدولية، أما إذا كان العكس فإن ذلك يؤدي إلى ضعف الدولة على المستوى الداخلي والخارجي[1]. إن حجم سُكان ليبيا إذا ما قُيِّم من ناحية الجغرافية السياسية لا يتناسب مع المساحة الكلية، والموقع الجغرافي الاستراتيجي، والثروات الطبيعية الموجودة فيها خصوصاً النفط والغاز الطبيعي وطول الحدود السياسية، فعند مقارنة ذلك مع معايير قوة الدولة بالاعتماد على حجم السُكان نلاحظ أنه سلبي جداً، لذلك تحتاجُ ليبيا إلى زيادة سُكانية تُحققُ لها قوة جيوبولتيكية على الصعيدين الإقليمي والدولي ، كذلك انعكس حجم السُكان القليل على قوة الدولة الليبية من الناحية العسكرية من خلال قلة عدد أفراد الجيش الليبي، إذ بلغ عدد الجيش الليبي عام (2011) وقبل انهيار النظام السياسي (50,000 نسمة)، نصفهم ضمن صنف الاحتياط، لذلك لم يستطع الجيش الليبي الصمود أمام التدخلات الخارجية والداخلية والقتال على الجبهات المختلفة؛ بسبب قلة عدد الجيش الليبي وتعدد مناطق وجهات الصراع في ليبيا.

هنا سيتم تحليل دور حجم السُكان في قوة وضعف الدولة الليبية علاوةً على ذلك دوره في الصراع، من خلال توضيح حجم السُكان للمدة (2005 – 2020) بالاعتماد على البيانات الخاصة بحجم السُكان والمأخوذة من جهاتٍ مُختصة ورسمية.

من خلال معطيات الجدول أدناه نلحظ أن معدل الزيادة في عدد السُكان خلال المدة (2005 – 2010) بلغ (335,370 ألف/ نسمة)، ويرجع سبب هذه الزيادة إلى الاستقرار الأمني والسياسي في ليبيا، أما خلال المدة (2010 – 2015) فقد بلغ معدل الزيادة السُكانية (164,374 ألف/ نسمة)، ويعود سبب انخفاض الزيادة السُكانية خلال هذه المدة عن المدة التي سبقتها إلى التدهور الأمني، والصراع الداخلي، وهجرة أعداد كبيرة من سُكان ليبيا إلى الخارج، أما خلال المدة (2015 – 2020) فقد بلغ معدل الزيادة السُكانية (512,746 ألف/ نسمة)، ويُشير أستاذ جغرافية السُكان بجامعة بنغازي الدكتور (محمد مختار العماري) إلى أن معدل النمو في ليبيا طبيعي إذا ما قورن بحجم السُكان، لكن يرجع سبب ضعف حجم السُكان في ليبيا إلى عدم وجود بيئة خصبة للعيش، مثل الأنهار والأراضي الصالحة للزراعة، كذلك هجرة السُكان إلى الدول

---

[1] محمد طه بدوي وآخرون، مدخل إلى علم العلاقات الدولية، ط1، دار فاروس العلمية للنشر والتوزيع، الإسكندرية، مصر، 2019، ص43.

المجاورة وخصوصاً مصر؛ نتيجة انتشار الأوبئة والأمراض في الماضي، وفقر التربة، وقلة سقوط الأمطار، كذلك تأخر سن الزواج، واكتفاء الأسر الليبية بطفلين أو ثلاثة أطفال فقط[1].

جدول (4) عدد سُكان ليبيا خلال للمدة (2005 – 2020)

السنة	عدد السُكان مليون/ نسمة	السنة	عدد السُكان مليون/ نسمة
*2005	5,798,614	**2015	6,418,315
***2010	6,197,663	**2020	6,931,061

المصدر :

* الكتاب الإحصائي، مصلحة الإحصاء والتعداد، وزارة التخطيط، ليبيا، نتائج التعداد السُكاني لعام (2006)، و نتائج التقديرات السُكانية لعام (2005) ص47.

**بيانات البنك الدولي الخاصة بعدد السُكان لعامي (2015 – 2020).

*** بيانات خاصة بتقارير التنمية البشرية الصادرة عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي للأعوام (2010) ص189 .

وعند مقارنة عدد سُكان ليبيا مع عدد سُكان الدول المجاورة (الانحدار الجيوبولتيكي) نلحظ أن هناك فرقاً شاسعاً بين عدد سُكان ليبيا والدول المجاورة، إذ بلغ معدل الانحدار الجيوبولتيكي (34.8%) عند استخراج هذا المعدل عن طريق نسبة سكان دول الجوار إلى سكان ليبيا، وهذا يُعدُ عامل ضعف، حسب مقاييس الجيوبولتيك، إذ تحتاج ليبيا إلى زيادة سُكانية لتُشكل قوة إقليمية ودولية في المجالات الاقتصادية والسياسية والعسكرية، شأنها شأن مصر والجزائر، لذلك على صُناع القرار في ليبيا التشجيع على عدم الهجرة إلى الخارج، وترغيب المهاجرون بالعودة إلى بلدهم، كذلك تشجيع السُكان على الإنجاب، وكذلك التشجيع على الزواج، وفتح أبواب الهجرة إلى أراضيها مع تقديم التسهيلات والمغريات لهم، وغيرها من الإجراءات التي تُساهمُ في زيادة عدد السُكان. يُنظر جدول (5)، وشكل (2).

[1] محمد مختار العماري، لقاء في برنامج حوار الوسط، قناة الوسط Tv بتاريخ 18/ آب/ 2018، متاح على الرابط : http://alwasat.ly/news/libya.

جدول (5) الانحدار الجيوبولتيكي لعدد سُكان ليبيا مع الدول المجاورة

الدولة	عدد السُكان مليون/ نسمة	الدولة	عدد السُكان مليون/ نسمة
ليبيا*	6,931,061	السودان**	43,849,269
مصر**	101,334,403	تشاد**	16,425,859
تونس**	11,818,618	النيجر**	24,206,636
الجزائر**	43,851,043		

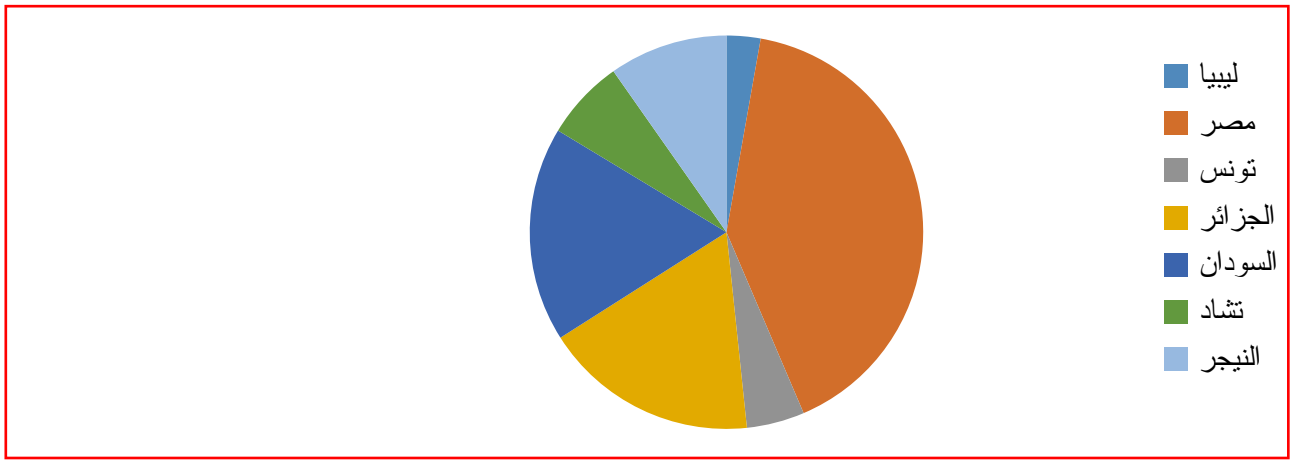
المصدر :

* الكتاب الإحصائي، مصلحة الإحصاء والتعداد، وزارة التخطيط، ليبيا، نتائج التقديرات السُكانية لعام (2020).

** بيانات البنك الدولي الخاصة بعدد السُكان لعام (2020) متاح على الرابط :

data.albankaldawli.org/indicator

شكل (2) الانحدار الجيوبولتيكي لعدد سُكان ليبيا مع الدول المجاورة



المصدر : بالاعتماد على بيانات الجدول (5).

أما التوزيع الجغرافي للسُكان* فترتبطُ به قوة الدولة ارتباطاً وثيقاً، فكلما كان السُكان ينتشرون بانتظام داخل حدود الدولة كلما كان أفضل من الناحية السياسية[1]، فالدولة التي يتوزع سُكانها بانتظام تستطيع السيطرة على جميع أجزائها وتتمتعُ بدرجة عالية من الوحدة الداخلية، وعلى النقيض من ذلك فإن تشتت السُكان له آثار سلبية في الأمن القومي للدولة[2]، علاوةً على ذلك فإن المناطق المتخلخلة سُكانياً ضعيفة من

---

* يُعرَفُ التوزيع الجغرافي للسُكان بأنه : عملية ديناميكية تختلف أسبابها في الزمان والمكان، تبعاً لمنظومة من الخصائص والمؤثرات الطبيعية والاقتصادية والاجتماعية والتاريخية، التي تتفاعل مع بعضها البعض لتشكل الصورة التوزيعية المكانية للسُكان، أو هو نتاج تفاعل مجموعة من النظم البشرية مع ظروف البيئة الطبيعية في صور عديدة وأساليب معقدة.....حمادي عباس حمادي الشبري، التغيرات السُكانية في محافظة القادسية (1977 – 1997) دراسة في جغرافية السُكان، (أطروحة دكتوراه، غير منشورة) كلية التربية (ابن رشد)، جامعة بغداد، 2005، ص40.

[1] صبري فارس الهيتي، الجغرافية السياسية مع تطبيقات جيوبولتيكية، ط1، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2000، ص11 .

[2] نافع ناصر القصاب، صباح محمد محمود، عبد الجليل عبد الواحد عمران، الجغرافية السياسية، مصدر سابق، ص70.

الناحية الاقتصادية، فهي إما أن تكون قليلة الإنتاج أو غير مُنتجة أصلاً، وكذلك تؤثرُ في استثمار الثروات الطبيعية؛ لأن هذه الثروات بحاجة إلى أيدي عاملة ومهارات فنية لاستثمارها لذلك فإن (مناطق الفراغ السُكاني) تُعدُ من أحد معوقات التنمية الاقتصادية، أما من الناحية العسكرية والأمنية فتُشكل المناطق المتخلخلة سُكانياً ضعفاً جيوبولتيكياً للدولة، إذ تكون سهلة الاختراق ومحط أنظار جهات خارجية خاصةً إذا احتوت على ثروات طبيعية، ومن الشواهد التاريخية على ذلك اختراق الكيان الصهيوني شبه جزيرة سيناء عامي (1956، 1967)، أما من الناحية السياسية فإن سُكانها غالباً لا يحظون بتمثيل سياسي؛ نظراً لعزلتهم وقوقعتهم بعيداً عن مراكز ارتباط القرار. يتضح مما سبق أن هناك تبايناً كبيراً في التوزيع الجغرافي لسُكان ليبيا بين المناطق، إذ تبين أن (82.37%) من السُكان يتركزون في الأقسام الشمالية والشمالية الشرقية والشمالية الغربية، بالقرب من سواحل البحر المتوسط، إذ شغلت طرابلس النسبة الأكبر من عدد السُكان (18.66%) بعدد سُكان بلغ (1,293,016 مليون/ نسمة)، ثم تأتي بعد ذلك بنغازي بنسبة (11.65%) بعدد سُكان بلغ (807,255 ألف/ نسمة) من المجموع الكلي لعدد السُكان؛ ويعود سبب تركز السُكان في تلك الأقسام إلى عدة أسباب منها : أسباب تاريخية تعود إلى بداية استيطان السُكان في تلك المنطقة بالقرب من سواحل البحر المتوسط التي تُشجعُ على التجارة مع الدول في الجهات الأخرى المطلة على سواحل ذات البحر، علاوةً على ذلك الاختلاف في توزيع كميات المطر فتزداد الأمطار كلما اتجهنا نحو الشمال والشمال الشرقي والغربي والتي تتراوحُ فيها كمية المطر ما بين (100 – 400 ملم) سنوياً، وتقل كلما اتجهنا نحو الجنوب، فضلاً عن قربها من سواحل البحر المتوسط التي تساعد في تلطيف المُناخ الذي يغلبُ عليه صفة المُناخ الصحراوي، كذلك انتشار السهول الساحلية مثل (سهل الجفارة، وسهل بنغازي) الملائمة للاستيطان والزراعة، أما الأجزاء الوسطى والجنوبية، فهي عبارة عن أراضٍ صحراوية، لا تُشجعُ على الاستيطان لذلك نلحظ انخفاض عدد السُكان فيها على الرغم من مساحتها الواسعة التي تتجاوز ثُلثي مساحة الدولة، إذ يستوطنُ فيها فقط (17.63%) من السُكان فقط، ويُعزى سبب الاختلال الكبير في توزيع سُكان ليبيا بين الأقسام الشمالية والجنوبية، للعوامل الطبيعية التي كان لها دورٌ بارزٌ في هذا الاختلال، والذي يتمثل في الامتداد الواسع للصحراء الليبية في الأجزاء الوسطى والجنوبية والتي دفعت سُكان الجنوب نحو مناطق التركز السُكاني في الشمال لتوفر فرص العمل وخاصةً في مدينتي طرابلس وبنغازي.

إن تركز السُكان في الجهات الشمالية من ليبيا وتخلخله في الجهات الجنوبية يُعد من أبرز عوامل الضعف الجيوبوليتيكي، ومن أهم التحديات الأمنية التي تواجهُ ليبيا، فالجهات ذات العدد السُكاني القليل تُعد من أبرز المناطق التي تُشجع على نشوء الجماعات الخارجة عن القانون، خاصةً إذا كانت تلك الجهات صحراوية منعزلة، علاوةً على ذلك رغبة تلك الجهات بالانفصال عن الدولة الأم؛ ويعودُ سبب ذلك إلى اهتمام الدولة بمناطق تركز السُكان أكثر من المناطق المتخلخلة السُكان، وينطبقُ ذلك الكلام تماماً على ليبيا

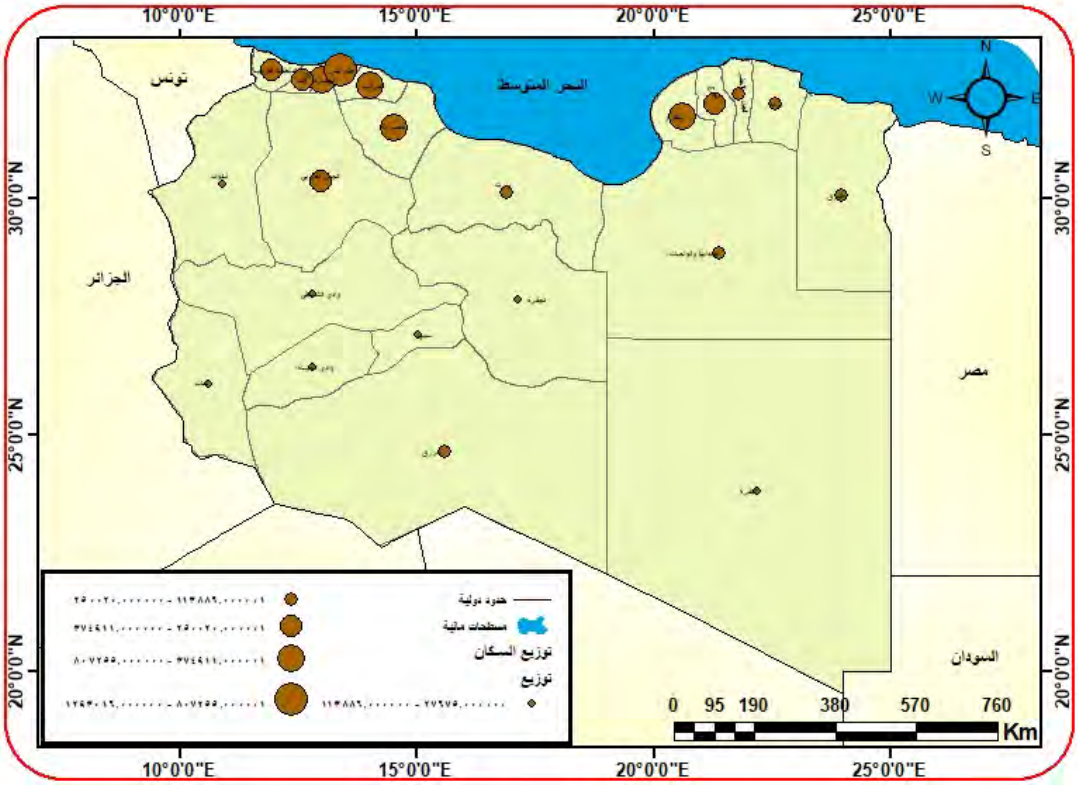
التي أسهمت الجهات المعزولة فيها على نشوء العديد من الجماعات المسلحة والتي أسهمت في ازدياد حدة الصراع. يُنظر جدول (6) وخريطة (9).

جدول (6) عدد سُكان محافظات ليبيا للمدة (2005 – 2020)

المناطق	عدد السُكان لعام 2005ألف/ نسمة	نسبة السُكان %	عدد السُكان لعام 2020 ألف/ نسمة	نسبة السُكان %
طبرق	157,847	3	195,088	2.81
الجبل الأخضر	212,170	4	250,020	3.61
الجبل الغربي	314,705	5	374,911	5.41
الجفارة	451,165	8	548,855	7.92
الجفرة	52,082	1	60,853	0.88
الكفرة	48,318	1	55,495	0.8
المرج	200,531	3	286,045	4.13
المرقب	427,886	7	532,227	7.68
أجدابيا والواحات	179,145	3	213,728	3.08
المنطقة الغربية	294,359	5	349,755	5.05
الزاوية	296,627	5	351,306	5.07
بنغازي	674,951	12	807,255	11.65
درنة	167,857	3	201,639	2.91
غات	23,189	0	27,675	0.4
مصراتة	589,129	10	663,853	9.58
سبها	134,206	2	153,454	2.2
نالوت	96,886	2	113,886	1.64
وادي الحياة	78,170	1	91,749	1.32
سرت	151,495	3	170,869	2.47
طرابلس	1,070,571	18	1,293,016	18.66
مرزق	78,722	1	94,088	1.36
وادي الشاطئ	98,553	2	95,294	1.37
المجموع	5,798,614	100	6,931,061	100

المصدر : الكتاب الإحصائي، مصلحة الإحصاء والتعداد، وزارة التخطيط، ليبيا، نتائج التقديرات السُكانية لعامي (2005 – 2020).

خريطة (9) التوزيع الجغرافي لسُكان ليبيا لعام (2020)



المصدر : من عمل الباحث بالاعتماد على بيانات الجدول (6).

ثانياً – نمو السُكان وتقديرهم المستقبلي : يُعدُ النمو السُكاني من أبرز الظواهر الديموغرافية في العصر الحديث، إذ يُمثلُ تحدياً مهماً للبشرية خاصة بالنسبة للشعوب النامية التي يتزايد عدد سُكانها بمعدل كبير يزيد عن معدل التزايد في التنمية الاقتصادية، وتوفير الغذاء لسُكانها، ويرتبطُ النمو السُكاني بالزيادة الطبيعية التي يُعبَّرُ عنها بالفرق بين المواليد والوفيات دون تدخل الهجرة في حسابها، إن دراسة النمو السُكاني يُسهمُ في معرفة المدة التي يستغرقها البلد للوصول إلى حجم معلوم من السُكان خلال فترة معينة[1]. يُشكلُ معدل النمو لدولة ليبيا والذي تم استخراجه بالاعتماد على طريقة النمو السُكاني المركب المُعتمدة من قبل (الأمم المتحدة)* أحد أبرز عوامل الضعف الجيوبولتيكي، كون أن معدل النمو منخفض جداً، إذ بلغ خلال المدة (2000 – 2005) (1.59%)، ويعود سبب ذلك إلى انخفاض معدل المواليد وثبات معدل الوفيات خلال تلك المدة؛ نتيجة ارتفاع المستوى الصحي، لينخفض أكثر للمدة (2005 – 2010) إذ سجل

---

[1] جودة حسنين جودة، فتحي محمد أبو عيانة، قواعد الجغرافيا العامة الطبيعية والبشرية، ط1، دار المعرفة الجامعية للطباعة والنشر، لبنان، 1986، ص379.

* حيث أن:

$$R = (t\sqrt{p1 \div p2} - 1) * 100$$

R = معدل النمو السُكاني.

P1 = عدد السُكان في التعداد اللاحق.

P0 = عدد السُكان في التعداد السابق.

t = عدد السنوات بين التعدادين.

U.N .Statically office of united Nations Demographic year book, New York, 1970, p.16.

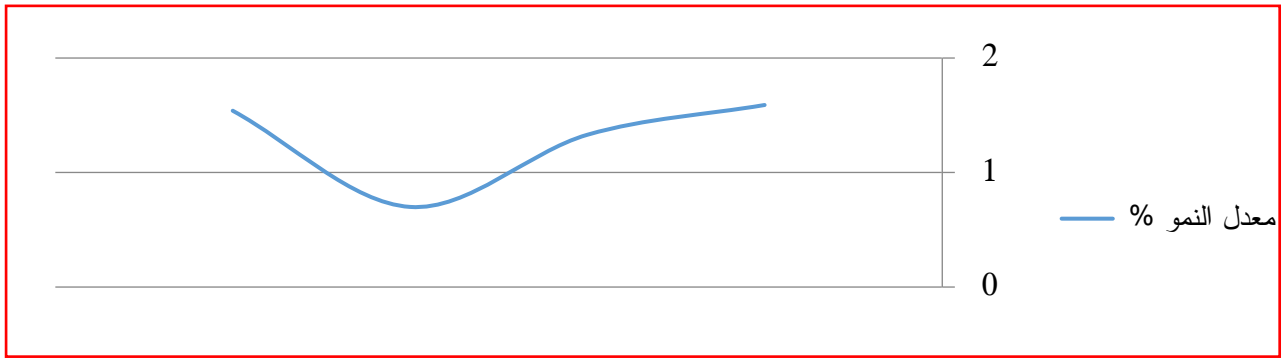
(1.33%)، ثم ينخفضُ أكثر ليُسجل (0.7%) للمدة (2010 – 2015)، ويُعزى سبب هذا الانخفاض الحاد خلال هذه المدة إلى الصراع الذي شهدته ليبيا مطلع عام (2011) والذي شهد هجرة العديد من السُكان إلى خارج ليبيا كذلك انخفاض معدل الولادات، وعزوف الشباب عن الزوج؛ نتيجة غلاء المعيشة وتدني الأجور والمرتبات، علاوة على ذلك مشاركة نسبة كبيرة من الشباب في الصراع الداخلي، أما فترة (2015 – 2020) فشهدت ارتفاع معدل النمو ليُسجل (1.54 %). ينظر جدول (7) وشكل (3).

جدول (7) معدل النمو لسُكان ليبيا للمدة (2000 – 2020)

السنة	معدل النمو %	السنة	معدل النمو %
2005 – 2000	1.59	2015 – 2010	0.7
2010 – 2005	1.33	2020 – 2015	1.54

المصدر : من عمل الباحث بالاعتماد على بيانات الجدول (6).

شكل (3) معدل النمو % لسُكان ليبيا للمدة (2000 – 2020)



المصدر : من عمل الباحث بالاعتماد على بيانات الجدول (7).

ولمعرفة الدور الذي يلعبه النمو السُكاني في قوة الدولة لا بد من التعرف على مراحل النمو السُكاني التي تمرُ بها (الدولة) والتي ينقسمُ فيها نمو السُكان إلى دورات ديموغرافية تتميزُ بها كل دورة بسمات خاصة تعتمدُ على ما يطرأ من تغيرات على المواليد والوفيات، وتُعرف هذه الدورة أو (النظرية بالنظرية الديموغرافية الانتقالية) أو نظرية (النمو الطبيعي للسُكان)، وتنقسمُ إلى مراحل عدة وفقاً لخصائص ديموغرافية تتميزُ بها كل مرحلة، وهذه المراحل هي[1] :

أ – **المرحلة الأولى** : وتُعْرفُ بالمرحلة البدائية التي تتميزُ بارتفاع معدل المواليد والوفيات، ويتعرض السُكان فيها إلى أوبئة ومجاعات ترتفعُ فيها معدل الوفيات إلى أرقام كبيرة، وكذلك يرتفعُ في هذه المرحلة مُعدلُ وفيات الأطفال الرضع، ومرت بهذه المرحلة كل شعوب العالم، حتى القرن السابع عشر.

بـــ – **المرحلة الثانية** : وتُعْرفُ هذه المرحلة بمرحلة التزايد السُكاني المبكر، أو المرحلة الديموغرافية الشابة، ومن أهم مميزات هذه المرحلة النمو السريع للسُكان الناتج عن انخفاض معدل الوفيات

---

[1] فتحي محمد أبو عيانة، دراسات في علم السُكان، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت، لبنان، 2000، ص44.

مع استمرار ارتفاع معدل المواليد، وكذلك تتميزُ هذه المرحلة باتساع قاعدة الهرم العمري للسُكان أي ارتفاع نسبة الأطفال، وتسودُ هذه المرحلة في دول أمريكيا اللاتينية، والدول الإفريقية والأسيوية.

تـــ – المرحلة الثالثة : ويشار إلى هذه المرحلة بـــ النمو السُكاني المتأخر، وهي المرحلة التي تعيشها الدول التي يرتفعُ معدل المواليد فيها أكثر من (20 في الألف)، وينخفضُ فيها معدل الوفيات بحدود (10 في الألف)، ويتميز النمو السُكاني في هذه المرحلة بأنه أقل من مستواه في المراحل السابقة، وكذلك تتميزُ بأنها أولى المراحل التي تضم سُكاناً من العالم المتقدم والعالم النامي معاً.

ثـــ – المرحلة الرابعة : وهي المرحلة الأخيرة من الدورة الديموغرافية، وتشملُ هذه المرحلة الدول التي وصلت إلى مرحلة الثبات والاستقرار الديموغرافي، إذ انخفض فيها مُعدَّلا المواليد والوفيات انخفاضاً ملحوظاً، ولذلك هبط معدل النمو السُكاني إلى أدنى مستوياته خلال هذه المرحلة وخصوصاً في دول شمال وغرب أوروبا. يتبنُ مما سبق أنَّ ليبيا تقع ضمن المرحلة الثالثة من مراحل النمو السُكاني (مرحلة النمو السُكاني المتأخر)، الأمر الذي يترتبُ عليه التأخر في الوصول إلى عدد سُكاني يُناسب الثروات الطبيعية والمساحة الواسعة والقيمة السياسية للدولة الليبية، كذلك عند مقارنة معدل النمو السُكاني لدولة ليبيا مع الدول المجاورة نجدُ أن معدلات النمو سلبية إذا ما قورنت بالدول المجاورة فهي متقاربة نوعاً ما مع الدول المجاورة العربية، لكنها تنخفضُ مقارنةً مع الدول المجاورة غير العربية على الرغم من أن جميع الدول المجاورة هي أكبرُ حجماً من ناحية السُكان كما أشرنا سابقاً، لذلك ينبغي التشجيع على زيادة معدل النمو لزيادة التوازن الإقليمي من الناحية السُكانية. ينظر جدول (8).

جدول (8) معدل نمو السُكان % في ليبيا مقارنةً مع دول الجوار

الدولة	النمو السُكاني %			
	2005 – 2000	2010 – 2005	2015 – 2010	2020 – 2015
ليبيا*	1.59	1.33	0.7	1.54
مصر**	1.99	1.96	1.72	1.47
تونس**	1.07	1.05	0.99	0.89
الجزائر**	1.67	1.56	0.41	0.19
السودان**	2.17	1.79	1.56	1.43
تشاد **	2.96	2.91	2.82	2.7
النيجر**	3.62	3.57	3.49	3.42

المصدر : بالاعتماد على :

* بيانات الجدول (7).

** بيانات البنك الدولي الخاصة بمعدلات النمو السُكاني للمدة (2000 – 2020).

أما التوقعات السُكانية المستقبلية فتشير إلى زيادة عدد سُكان ليبيا خلال السنوات القادمة لكن بمعدل نمو ضعيف، وهذا يُعطي مؤشراً على اختلاف موازين القوة بين ليبيا وجوارها الجغرافي، الأمر الذي

يؤدي إلى زيادة الانحدار الجيوبولتيكي بينها وبين دول الجوار ذات الزيادة السُكانية المرتفعة وخاصةً مصر، فليبيا تفتقدُ إلى التوازن بين الحجم الطبيعي والبشري، لذلك ينبغي زيادة معدلات النمو لزيادة عدد السُكان من خلال تبني إجراءات عدة تُساعد في ارتفاع مؤشر نمو السُكان، كما أنَّ معدل النمو في ليبيا يُندرُ بالخطر خلال السنوات القادمة من خلال انخفاض نسبة الولادات وارتفاع نسبة الشيخوخة بين السُكان، الأمر الذي سيلقي بظلاله على انخفاض نسبة السُكان الذين هم في سن العمل والقادرين على حمل السلاح للدفاع عن الدولة ضد الأخطار الداخلية والخارجية. ينظر جدول (9).

جدول (9) التوقعات المستقبلية لسُكان ليبيا للسنوات القادمة (2020 – 2050)

المدة الزمنية	2030 – 2020	2040 – 2030	2050 – 2040
عدد السُكان مليون/ نسمة	7,606,414	8,150,987	8,525,412

المصدر : بيانات البنك الدولي، شعبة السكان التابعة للأمم المتحدة، التوقعات السكانية العالمية، تقرير إحصاءات السكان والإحصاءات الحيوية : https://data.albankaldawli.org/indicator/SP.POP.GROW.

ثالثا : كثافة السُكان* : تُستخدمُ كثافة السُكان على نطاقٍ واسع من قبل الباحثين كمعيار لغرض الربط بين عدد السُكان ومساحة الأرض التي يعيشون عليها، على الرغم من وجود عدة أنواع من الكثافات إلا أن الكثافة العامة أو الحسابية هي الأوسع استعمالا بين الباحثين وهي تُحسبُ بتقسيم عدد السُكان على مساحة الدولة أو المنطقة[1]، وهي تُعبرُ عن ضغط السُكان على المساحة وما تُقدمه من موارد حالية ومستقبلية، وإن كثافة السُكان عنصرٌ متغيرٌ بتغير الزيادة الطبيعية والحركة الميكانيكية للإنسان[2]. إن دراسة الكثافة السُكانية وتوضيح أثرها في قوة وضعف الدولة مهم جداً، فتوزيع السُكان على مساحة الدولة بشكلٍ متقارب بين جميع الجهات يُعد من أهم عناصر قوة الدولة؛ وذلك لشغل الأرض التي يُقيمون عليها سواء في الصناعة أو الزراعة وعدم إهمالها، وكذلك للدفاع عنها ضد أي معتدٍ، إذ أن المناطق ذات الكثافة السُكانية المنخفضة والثروات الاقتصادية الكبيرة تُعدُ من أبرز المناطق المستهدفة من قبل الدول الخارجية، ويولد انخفاض الكثافة أيضاً نشوء الجماعات الخارجة عن القانون، خاصةً إذا كانت منطقة معزولة، وهذه ما تُعاني منه ليبيا فهي ذات مساحة شاسعة وعدد سُكاني لا يتناسب مع هذه المساحة، إذ بلغت الكثافة السُكانية العامة لدولة ليبيا (3.9 نسمة/ كم2)، أما بالنسبة لمدن دولة ليبيا فقد تُبين أن هُناك تبايناً واضحاً في الكثافة السُكانية بين مدينة وأخرى، والتي يُمكنُ تصنيفها إلى الآتي :

---

* يُقصدُ بالكثافة السُكانية : العلاقة بين عدد السُكان ومساحة الأرض التي يعيشون عليها.....عبد علي حسن الخفاف، عبد مخور الريحاني، جغرافية السُكان، ط1، مطبعة جامعة البصرة، البصرة، العراق، 1986، ص107.

[1] عبد علي حسن الخفاف، جغرافية السُكان أسس عامة، ط2، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2007، ص94.

[2] صبري فارس الهيتي، الجغرافية السياسية مع تطبيقات جيوبولتيكية، مصدر سابق، ص89.

1 – الأقاليم ذات الكثافة العالية (أكثر من 100 نسمة/ كم2) ويشمل هذا الإقليم مدن (طرابلس) التي بلغت كثافة سُكانها (706.6 نسمة/ كم2)، ويرجعُ السبب في ارتفاع كثافة السُكان فيها إلى ما تمثله من مكانة سياسية في ليبيا كونها تمثل قلب الدولة في الجغرافية السياسية للدولة الليبية (العاصمة)، وكذلك تركز سُكانها على مساحة قليلة جداً إذ بلغت (1,830 ألف/ كم2)، علاوةً على ذلك موقعها الاستراتيجي المطل على الساحل الجنوبي الغربي للبحر المتوسط، ويضم هذا الإقليم أيضاً مدينة (الزاوية) التي بلغت كثافة السُكان فيها (231.1 نسمة/ كم2)؛ ويرجع السبب في ارتفاع الكثافة السُكانية فيها إلى قربها من العاصمة الليبية طرابلس وكذلك مساحتها التي بلغت (1,520 ألف/ كم2)، وموقعها المُطل على البحر المتوسط، وتدخل أيضاً ضمن هذا الإقليم مدينة (الجفارة) الساحلية أيضاً والمحاذية للجهة الغربية لمدينة طرابلس ونظراً لصغر مساحتها إذ تبلغ (1,940 ألف/ كم2)، لذلك بلغت كثافتها السُكانية (282.9 نسمة/ كم2)، إن تركز الكثافة السُكانية وارتفاعها في هذا الإقليم دون الأقاليم الأخرى على مساحة صغيرة نسبياً يجعلها من أهم ملامح الضعف الجيوبولتيكي للدولة الليبية، الأمر الذي يجعلُ هذا الإقليم عرضة لارتفاع نسبة الضحايا نتيجة عمليات الصراع، وكذلك عدم إمكانية الدفاع عنها في حال قيام أي هجوم عليها، نظراً لأنها تفتقدُ إلى العمق الاستراتيجي، فضلاً عن أنَّ كثافة السُكان تُعيق حرية الحركة، لذلك اختار عمر المختار في نضاله ضد الاستعمار الإيطالي المناطق الصحراوية التي تُوفر العمق الاستراتيجي وإمكانية المناورة ضد الغزو الإيطالي، وكذلك إعلان المجلس الوطني الانتقالي السيطرة على طرابلس في (27/ آب/ 2011) بعد سبعة أيام فقط من القتال.

2 – الأقاليم ذات الكثافة المتوسطة (23 – 99.5 نسمة/ كم2) : يشمل هذا الإقليم (بنغازي) الذي سجلت كثافة سُكانية قدرها (59.4 نسمة/ كم2)، إذ يعود السبب وراء وقوع مدينة بنغازي ضمن هذا الإقليم إلى مكانتها السياسية التي تُمثلُ القلب الثاني للدولة الليبية، وكذلك موقعها الساحلي، ومساحتها التي بلغت (13,600 ألف/ كم2)، وكذلك قربها من موانئ النفط المطلة على البحر المتوسط إذ تبتعدُ عن ميناء السدرة (390كم)، وكذلك ميناء رأس لانوف الذي يبتعد عن بنغازي (340 كم)، وميناء الزويتينة الذي يبتعد عن بنغازي (180كم)، وميناء البريقة الذي يبتعد عن بنغازي (240كم)، علاوةً على ذلك وقوعها ضمن منطقة الهلال النفطي التي تُشكلُ أحد أهم الأسباب (للصراع الليبي)، إلى جانب ذلك يضم هذا الإقليم كلاً من (المرقب، والمنطقة الغربية، والجبل الأخضر، ومصراته، والمرج)، إذ بلغت الكثافة السُكانية في المدن المذكورة على التوالي (57.7، 50.2، 32.1، 29.5، 23.5 نسمة/ كم2)، أما مساحتها فقد بلغت (9,223, 6,965, 7,800، 22,480، 12,327 ألف/ كم2)، ويعود السبب خلفَ توسط الكثافة في هذا الإقليم إلى صغر مساحة مدنه النسبية، وكذلك موقعها الساحلي الذي ساعد على تلطيف الجو مع وفرة المياه التي تُساعد على الزراعة.

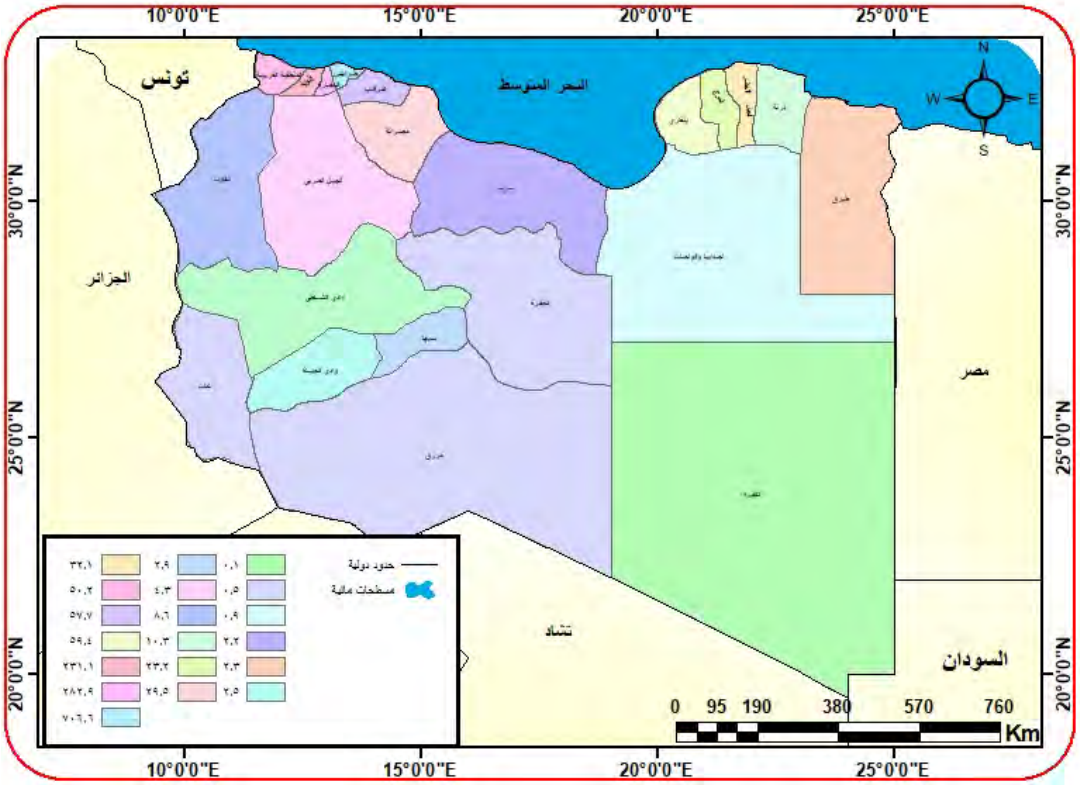
3 – الأقاليم ذات الكثافة المنخفضة (أقل من 23 نسمة/ كم2) : ويشمل هذا الإقليم الجزء الأكبر من المساحة الليبية، فأغلب أجزاء هذا الإقليم عبارة عن أراضٍ صحراوية جرداء تتسمُ بصعوبة العيش، وانخفاض كمية المطر؛ لبعدها عن تأثير مناخ البحر المتوسط، لذا فإن الطابع الصحراوي وفقره الطبيعي، ومساحته الواسعة كان سبباً في انخفاض كثافة هذا الإقليم، ويُعدُ هذا الإقليم من أهم مناطق الضعف الجيوبولتيكي للدولة الليبية؛ وذلك لصعوبة السيطرة على أجزائه الواسعة فهو ممر للجماعات الخارجة عن القانون خصوصاً بعد عام (2011)، وبؤر ملائمة لنشوء الجماعات الأصولية المتطرفة، وتهريب المخدرات، والاتجار بالبشر وغيرها، ويشمل هذا الإقليم مدن كلٍ من (نالوت، الجبل الغربي، مرزق، طبرق، وادي الحياة، سرت، أجدابيا والواحات، غات، سبها، الجفرة، الكفرة)، إذ بلغت الكثافة السُكانية في هذا الإقليم على التوالي (8.6، 4.3، 0.5، 2.3، 2.5، 2.2، 0.9، 0.5، 2.9، 0.5، 0.1 نسمة/ كم2)، وبلغت مساحتها (13,300، 87,210، 312,576, 83,860، 37,512، 77,660، 240,659، 57,361، 31,890، 131،168، 483,510 ألف/ كم2)، وعلى الرغم من الضعف الجيوبولتيكي الذي يُمثله هذا الإقليم إلا أنه يوفر إمكانية الدفاع في العمق نظراً لمساحاته الواسعة، لذلك كان هذا الإقليم سبباً في الحيلولة دون غزو ليبيا من جهة إفريقيا جنوب الصحراء. ينظر جدول (10) وخريطة (10).

جدول (10) الكثافة السُكانية العامة لدولة ليبيا لعام (2020)

المدن	عدد السُكان ألف/ نسمة	المساحة/ ألف/ كم2	الكثافة العامة	المدن	عدد السُكان ألف/ نسمة	المساحة ألف/ كم2	الكثافة العامة
طبرق	195,088	83,860	2.3	درنة	201,639	19,630	10.3
الجبل الأخضر	250,020	7,800	32.1	غات	27,675	57,361	0.5
الجبل الغربي	374,911	87,210	4.3	مصراته	663,853	22,480	29.5
الجفارة	548,855	1,940	282.9	مرزق	153,454	312,576	0.5
الجفرة	60,853	131,168	0.5	نالوت	113,886	13,300	8.6
الكفرة	55,495	483,510	0.1	سبها	91,749	31,890	2.9
المرج	286,045	12,327	23.2	سرت	170,869	77,660	2.2
المرقب	532,227	9,223	57.7	طرابلس	1,293,016	1,830	706.6
أجدابيا والواحات	213,728	240,659	0.9	وادي الحياة	94,088	37,512	2.5
المنطقة الغربية	349,755	6,965	50.2	وادي الشاطئ	95,294	104,979	0.9
الزاوية	351,306	1,520	231.1	المجموع	6,931,061	1,759,000	3.9
بنغازي	807,255	13,600	59.4				

المصدر : من عمل الباحث بالاعتماد على بيانات الجدول (6)، واستخراج المساحة باستخدام برنامج (Arc Gis10.3).

خريطة (10) الكثافة السُكانية العامة لدولة ليبيا لعام (2020)



المصدر : من عمل الباحث بالاعتماد على بيانات الجدول (10).

رابعاً – تركيب السُكان : يُعدُ التركيب السُكاني مظهراً مهماً من المظاهر الديموغرافية الذي يهتمُ الجغرافي بدراسته لتوضيح ملامح التباين بين الدول والأقاليم، وما بين الحضر والريف، وما بين المجموعات العرقية المختلفة في الدولة الواحدة، ثُم دراسة العوامل التي تؤثرُ في هذا التباين ومدى ارتباطها بالظروف الديموغرافية الأخرى، وكذلك تُفيد دراسة تركيب السُكان في معرفة ما يملكه المجتمع من موارد بشرية وتصنيفها حسب قطاعات النشاطات الاقتصادية المختلفة[1]، إن دراسة تركيب السُكان ذات أهمية كبيرة وتأثير مباشر على قوة الكيان السياسي أو ضعفه باعتباره عاملاً ديموغرافياً متغيراً[2]، إذ يمكن من خلاله تحديد أثر السُكان على مسرح الجغرافية السياسية كونه يهتم بدراسة خصائص السُكان التي يتكون منها المجتمع[3]. وتشمل الدراسات المتعلقة بتركيب السُكان الآتي :

1 – التركيب النوعي : تُعدُ دراسة التركيب النوعي من العوامل المهمة التي تُساعد الدولة في رسم الخطط والسياسات السُكانية المستقبلية، وذلك من خلال إجراء التعدادات والإسقاطات السُكانية على نحوٍ

---

[1] فتحي محمد أبو عيانة، جغرافية السُكان أسس وتطبيقات، ط4، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، مصر، 1993، ص289.

[2] هادي أحمد مخلف، علم الجغرافية السياسية والجيوبوليتك، ط1، دار الكتب والوثائق، بغداد، 1984، ص113.

[3] محمد أزهر السماك، عبد الحليم القيسي، التركيب السُكاني والابعاد المستقبلية لخطط التنمية في العراق، **"مجلة النفط والتنمية"**، العدد(7) ، 1987، ص9.

سليم[1]، تُعرّف نسبة النوع (نسبة الجنس أو النوع) بأنها : عدد الذكور لكل مائة أنثى، وتتفاوت نسبة النوع بين فئات السن المختلفة على الرغم من أنها ليست بذات التباين الواسع في مختلف المجتمعات، إلا أنَّ دراسة التركيب النوعي ذو أهمية كبيرة في دراسة السُكان لما لها من نتائج على معرفة نسبة العمالة والهجرة، وتتراوح نسبة النوع بين (104 – 106) عند المواليد الجُدد أي أن عدد المواليد من الذكور يزيد على عدد الإناث، وهذه النسبة تبدأ بالتناقص؛ بسبب ارتفاع نسبة الوفيات من الذكور عن الإناث، ويستمر انخفاض معدل الذكور إلى أن يزيد عدد الإناث على عدد الذكور في الأعمار المتقدمة[2]. في ليبيا نلحظُ أنَّ هناك تقارباً كبيراً بين عدد الذكور والإناث مع زيادة بسيطة في عدد الذكور، إذ بلغت نسبة الذكور (50.5%) من سُكان ليبيا وبمجموع سُكاني يبلغ (3,500,618) مليون/ نسمة، أما نسبة الإناث فقد بلغت (49.5) بمجموع سُكاني بلغ (3,430,443) مليون/ نسمة، إن زيادة عدد الذكور على الإناث يعني زيادة القوة العاملة في النشاط الاقتصادي، علاوة على ذلك زيادة الرصيد البشري للقوة العسكرية. ينظر جدول (11).

جدول (11) التركيب النوعي لسُكان ليبيا لعام (2020)

العام	الذكور	النسبة %	الإناث	النسبة %
2020	3,500,618	50.5	3,430,443	49.5

Source : World Bank staff estimates using the World Bank's total population and age/sex distributions of the United Nations Population Division's World Population Prospects: 2022 Revision.

2 – التركيب العمري : يُمثل التركيب العمري من أهم الخصائص التي تُشير إلى قوة السُكان الإنتاجية ومقدار حيويتهم، إذ ينعكسُ التركيب العمري للسُكان على حجم الناتج المحلي والدخل القومي[3]، كما أنه ذو صلة كبيرة بالظروف الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، إذ تمثلُ دراسة عمر السُكان الأساس في رسم الخطط التنموية على أسس علمية مدروسة لتحديد الملامح المهمة للهرم السُكاني لتوضيح إذا كان المجتمع فتياً وهم الذين تتراوح أعمارهم ما بين (15 – 45) عاماً، والذين تقع على عاتقهم إعالة الفئات العمرية الأخرى والدفاع عنها وحماية الأمن القومي للدولة[4]، وعلى هذا الأساس ينقسم مجتمع ليبيا إلى ثلاث فئات عمرية هي :

---

[1] محمد أحمد الخولي، تقييم بيانات التركيب العمري والنوعي لسُكان إمارة أبو ظبي استناداً إلى التعداد السُكاني لعام 2005، سلسلة دراسات، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة، قطر، 2013، ص1.

[2] فتحي محمد أبو عيانة، دراسات في علم السُكان، مصدر سابق، ص223 – 224.

[3] محمد صفوح الأخرس، علم السُكان وقضايا التنمية والتخطيط لها، ط1، منشورات وزارة الثقافة، 1980، ص122.

[4] فتحي محمد أبو عيانة، دراسات في الجغرافية السياسية، دار المعرفة الجامعية للنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، 1983، ص87.

أ- **فئة صغار السن (0 – 14) عاماً :** تُمثلُ هذه الفئة قاعدة الهرم السُكاني الذين تنحصرُ أعمارهم من اليوم الأول للولادة إلى سن (14) عاماً، وتكون هذه الفئة غير منتجة وتتأثر كثيراً بعاملي الولادات والوفيات[1]، ويقع توفير ما تحتاجه هذه الفئة على عاتق الفئات الأخرى، بلغت نسبة هذه الفئة (33.65%) أي ما يعادله (2,332,302) مليون/ نسمة من المجموع الكلي لعدد السُكان.

بـــ – فئة (15 – 65) عاماً : تشملُ هذه الفئة السُكان الذين لهم القدرة على العمل في مختلف النشاطات الاقتصادية الزراعية منها والصناعية، ويقعُ على عاتق هذه الفئة حماية وتوفير ما تحتاجه الفئات الأخرى، وتُمثل هذه الفئة العنصر الإنتاجي كون أن عمرها يسمحُ لها بالعمل في النشاط الاقتصادي، بلغت نسبة هذه الفئة في ليبيا (62.3%) أي ما يعادله (4,318,051) مليون/ نسمة من المجموع الكلي للسُكان، وتمثلُ هذه الفئة أعلى فئات المجتمع في ليبيا، وهذا يدل على أن المجتمع الليبي مجتمع فتي قادر على الإنتاج والعمل في مختلف القطاعات الصناعية والزراعية، وكذلك في بناء قوة عسكرية لحماية الدولة من الأخطار الخارجية وضبط الأمن الداخلي.

جـــ – فئة (65) فأعلى : تُمثلُ هذه الفئة كبار السن وقمة الهرم السُكاني وغالباً ما تكون أعدادهم قليلة إذ ما قورنت بالفئات الأخرى، إذ بلغت نسبة هذه الفئة (4.05%) أي ما يعادله (280,708) ألف/ نسمة من المجموع الكلي لعدد السُكان، وتكون إعالة هذه الفئة على الفئة التي تسبقها كونها فئة ذات عُمُر لا تستطيع العمل؛ بسبب كبر سن هذه الفئة وانتشار مختلف الأمراض المزمنة فيها. ينظر جدول (12) وشكل (4).

جدول (12) التركيب العمري لسُكان ليبيا لعام (2020)

14 – 0	النسبة %	64 – 15	النسبة %	65 فأعلى	النسبة %
2,332,302	33.65	4,318,051	62.3	280,708	4.05

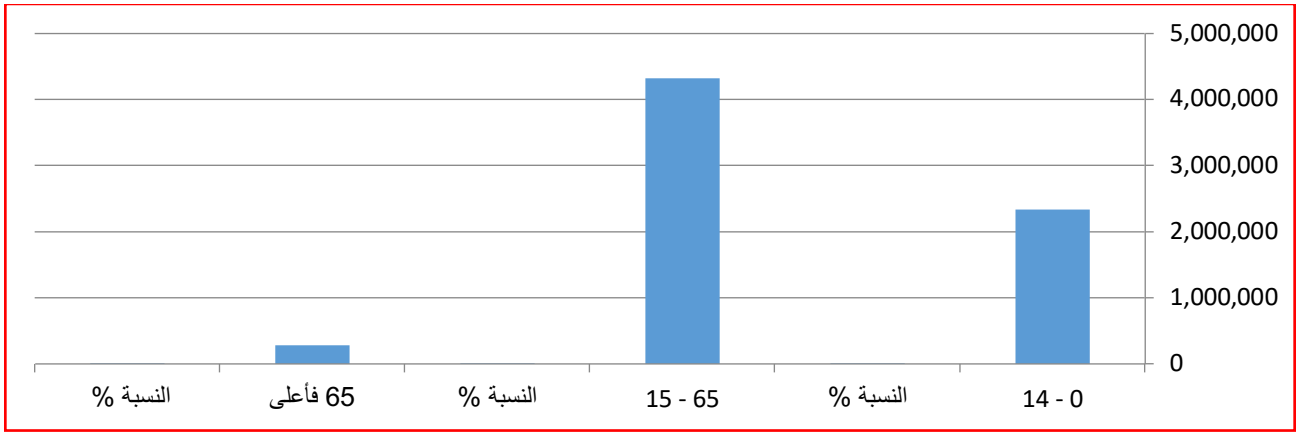
Source : United Nations Population Division, World Population Prospects: 2022 Revision.

يتضح مما سبق أن المجتمع الليبي مجتمع فتي ترتفع فيه نسبة السُكان الذين هم في سن العمل والقادرين على حمل السلاح، لذلك كان لهم دور كبير في الصراع الدائر في ليبيا كون هذه الفئة كانت الأساس في اندلاع تظاهرات عام (2011) ضد النظام السابق، علاوة على ذلك انخراط العديد منهم في صفوف الفصائل المسلحة للقتال ضد الحكومة السابقة، وما تبعها من صراع داخلي بين الشرق والغرب.

---

[1] جون كلارك، جغرافية السُكان، ترجمة محمد شوق ابراهيم، دار المريخ للطبع والنشر، الرياض، السعودية، 1982، ص113.

شكل (4) التركيب العمري لسُكان ليبيا لعام (2020)



المصدر : من عمل الباحث بالاعتماد على بيانات الجدول (12).

3- التركيب الاثنوغرافي* : يتكون مصطلح الاثنوغرافيا من مقطعين الأول (Ethno) والتي تعني جنساً أو شعباً، أما المقطع الثاني (Graphy) فتعني وصفاً، لذلك تُعرَّف الاثنوغرافيا بأنها وصف لحياة وثقافات الشعوب[1]. يُعد التركيب الاثنوغرافي من العوامل المؤثرة في الوزن السياسي للدولة، لأن الدولة ذات القومية واللغة والدين والعرق الواحد تكون مستقرة سياسياً الأمر الذي ينعكسُ على قوتها ومركزها السياسي والإقليمي، لكنَّ التنوع الاثني يؤدي إلى عدم الاستقرار وضعف الاندماج والتماسك بين المجتمع الواحد، كذلك يؤدي التنوع الاثني إلى عرقلة الإدارة والنظام السياسي لتلك الدولة الأمر الذي يُضعِفُها في مختلف المستويات السياسية والاقتصادية والعسكرية لا سِيما إذا كان للدولة أعداء يستغلون هذا التعدد ويعملون على تمزيق وحدتها من خلال إثارة النعرات المذهبية والدينية[2]، وعلى الرغم من ذلك فهناك دول في أوروبا ذات تنوع اثني لكنها مستقرة سياسياً، نتيجة المساواة بين أفراد الشعب الواحد، أما غياب المساواة بين أفراد المجتمع المتعدد الأعراق والقوميات والديانات فإن ذلك يؤدي إلى عدم الاستقرار السياسي وظهور بوادر الصراع بين أفراد الشعب الواحد، وتقدم الدراسة هنا تحليلاً جغرافياً سياسياً للتركيب الاثني لدولة ليبيا من خلال ألآتي :

---

* يُعرَّف التركيب الاثنوغرافي بأنه : دراسة حالة الشعوب والقوميات التي توجدُ داخل الحدود السياسية للدولة، إذ أن هناك بعض الدول تتكون من قوميات عدة وهناك البعض الآخر تتكون من قومية واحدة وكذلك دراسة الأديان والمذاهب والسُلالات العرقية.....أياد عابد والي البديري، التركيب الاثنوجرافي لسُكان العراق وتحليل أثره في بناء الدولة واستقرارها،" **مجلة القادسية للعلوم الإنسانية**"، العدد (1)، المجلد (13)، 2010، ص146.

[1] مريم دهان، المقاربات الاثنوغرافية، تعريفها، مميزاتها تقنيتها، وعلاقتها بدراسة الجمهور، "**مجلة تاريخ العلوم**"، العدد (8)، جامعة زيان بن عاشور، الجزائر، 2017، ص32.

[2] إياد عابد والي البديري، التركيب الاثنوغرافي لسُكان العراق وتحليل أثره في بناء الدولة واستقرارها، مصدر سابق، ص146.

1 – 3 التركيب العِرقي*: إن تجانس سُكان أي بلد من الناحية العِرقية له أثر واضح على الوحدة الوطنية، أما العكس فإن عدم وجود تجانس في بنية السُكان من حيث العنصر أو العِرق تؤدي إلى وجود تنوع عرقي في البلد الواحد[1]، وإن هذ التنوع يساهم أحياناً في نشوء ظاهرة الصراع وضعف الدولة من الداخل نتيجة صراعها المستمر مع الحكومة المركزية.

تُعد التعددية العِرقية والاختلافات المذهبية ظاهرة عالمية تتغلغل في أعماق الدول المتقدمة والنامية على حدٍ سواء، وإن الفارق يكمنُ بين النظامين هو أن الدول المتقدمة استطاعت حل المشاكل الناجمة عن ظاهرة التنوع العرقية وتمكنت من تطويعها لتكون قوة يُستفادُ منها في تقدم أوطانها، بينما الدول النامية لا تزال تتعثر في السيطرة على مخرجات ظاهرة التعددية في بلدانهم، وإن للتعددية العرقية وجهين متناقضين هما الاستقرار والاضطراب، فإذا ما استطاعت الدولة إذابة الفوارق بين العرقيات المختلفة وصَهرها في الوطن الواحد خرجت في محصلة حتمية وهي الاستقرار على الصعيدين الداخلي والخارجي، أما إذا ما تهاونت في السيطرة عليها واحتوائها تنشأ الصراعات التي تُقطع أوصال الدولة وقد يصلُ الأمر إلى حرب أهلية وصراعات تتخطى حدود الدولة[2].

إن من أبرز خصائص التركيب العرقي لليبيا هو أنها بقدر ما تُعاني من التفكك الجغرافي بقدر ما تمتازُ بالتجانس البشري، فلا وجود للأقليات تقريباً فنمط الحياة متشابه، فعلى جغرافية طبيعية مُمزقة إلى حدٍ ما فرض الغطاء البشري المُتجانس نفسه إلى حدٍ بعيد، وكانت اللُحمة الوطنية هي محصلة التماسك والتجانس البشري، وكان التجانس البشري يُصحح إلى حدٍ بعيد مشكلة البعد الجغرافي بين أقاليم أو مناطق الدولة الليبية، لذلك فالشعب الليبي قوي النسيج إلى حدٍ كبير وإن كان قد شابته الروح الإقليمية أو النظرة المحلية القبائلية الضيقة، فمن الناحية العلمية ليس هناك تنوع عرقي في ليبيا، فنسبتهم (الأعراق المتنوعة) لا تزيد على (5 – 10%) من مجموع الشعب الليبي نصفها من الأمازيغ والنصف الآخر من العناصر السودانية، فإذا عرفنا أن القاعدة الأصولية في العلم السياسي أن الدولة التي تُمثلُ الأغلبية فيها (80%)

---

* عَرَّفت الجمعية الأنثروبولوجيا الملكية في بريطانيا التركيب العرقي بأنه : مجموعة بيولوجية تشترك في عدد محدد من الصفات الوراثية، وتتميز بها عن غيرها من المجموعات، وعُرِف أيضاً بأنه : جماعة من الناس تعتقد بوجود روابط مشتركة تربط أفرادها مع بعضهم البعض، ويعتقدون أيضاً بانحدارهم من أصلٍ مشترك، وكذلك اشتراكهم في خصائص ثقافية كاللغة والدين والتقاليد.....إسراء محمود السيد، التنوع العرقي وأثره على تطور النظام السياسي الماليزي، متاح على الرابط : https://democraticac.de/?p=47220.

[1] نافع القصاب، وصباح محمود، محمد وعبد الجليل عبد الواحد، الجغرافية السياسية، مصدر سابق، ص72.

[2] إسراء محمود السيد، التنوع العرقي وأثره على تطور النظام السياسي الماليزي، مصدر سابق.

والأقلية (20%) تُعدٌ دولة متجانسة بما فيه الكفاية وسليمة البُنية إلى حدٍ كبير لأدركنا مدى الانسجام البشري الذي تتمتعُ به ليبيا[1]. **والجدير بالذكر أنَّ التكوين العرقي للسُكان في ليبيا يتكون من الآتي :**

1 – 3 – 1 العرب الأصليين : الغالبية الساحقة من السُكان الليبيين هم من العرب الذين وفدوا في القرن السابع والتاسع والحادي عشر ميلادي حاملين معهم الإسلام واللغة العربية، وقد انتشر الطابع العربي في سُكان ليبيا مع قبائل بني سليم التي وصلت في القرن الحادي عشر وبني هلال التي سبقت قبائل بني سليم في التوجه إلى شمال إفريقيا من شبه الجزيرة العربية ومصر، إذ جاءت تلك القبائل بتقاليدها وعاداتها وأسلوب حياتها، كذلك بعد سقوط الأندلس سنة (1492م) نزحت قبائل إلى ليبيا أسوةً بباقي دول الشمال الأفريقي، إذ يُشكلُ السُكان العرب (91%) من سُكان ليبيا وبعدد سُكان بلغ (6,376,474 مليون/ نسمة)[2]، ويُلاحظ أن تعرب ليبيا كان أسرع من بقية دول شمال إفريقيا؛ ويعود السبب في ذلك إلى نسبة السُكان العرب الذين وصلوا إلى ليبيا مقارنة بالسُكان الأصليين (الأمازيغ) من مجموع السُكان، أما في الوقت الحاضر ونظراً لتعرب الأمازيغ، كما أن كثيراً منهم تزاوجوا مع العرب فلم يعد من السهل التفريق بين الاثنين وخصوصاً لا توجد فوارق جسمية كبيرة بين العرب والأمازيغ[3].

1 – 3– 2 **الأمازيغ :** وهم مجموعة من القبائل الأصلية التي كانت تقطن الرُقعة الأرضية في الأصل، ويمثلون القاعدة الأساس لأغلب السُكان[4]، ويُعدُ الأمازيغ من أقدم السُكان الذين استوطنوا بلاد المغرب العربي، أو هم بالأحرى السُكان الأصليون[5]. يُشكل الأمازيغ (6%) بعدد سُكان بلغ (346,553 ألف/ نسمة) من إجمالي عدد السُكان[6]، وكان الأمازيغ خلال المدة (1969 – 2011) قد مُنعوا من حق التعبير عن تراثهم الثقافي وإحياء مناسباتهم وتسمية أبنائهم بأسماء لغتهم؛ نتيجة سياسة الإدماج التي اعتمدها النظام السابق لدمج الثقافات غير العربية ضمن بوتقة الصهر العربي، إذ كانت سياسته تستندُ على الفكرة القائلة بأن كل سُكان ليبيا عرب، وإن سيادة العروبة والإسلام تمنع من وجود تنوع عرقي، وعندما كانت هذه

---

[1] جمال حمدان، الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية العظمى، مصدر سابق، ص194 – 195.

[2] عبد الرزاق علي الرجيبي، السُكان والتنمية البشرية في ليبيا (1954 – 2004) بنية الماضي وهيكلة الحاضر وآفاق المستقبل، (أطروحة دكتوراه/ غير منشورة)، كلية علوم الأرض والجغرافيا والتهيئة العمرانية، جامعة منتوري – قسنطينة، الجزائر، 2005 – 2006، ص131.

[3] عبد العزيز طريح شرف، جغرافية ليبيا، مصدر سابق، ص212 – 213.

[4] عبد الرزاق علي الرجيبي، السُكان والتنمية البشرية في ليبيا (1954 – 2004) بنية الماضي وهيكلة الحاضر وآفاق المستقبل، مصدر سابق، ص68.

[5] أبو زيد ولي الدين عبد الرحمن ابن خلدون، العبر وديوان المبتدأ والخبر في تأريخ العرب والبربر ومن عاصرهم من ذوي الشأن الأكبر، بيت الأفكار الدولية، الرياض، السعودية، ص64 – 70.

[6] سالم علي الحُجاجي، ليبيا الجديدة دراسة جغرافية اجتماعية اقتصادية وسياسية، ط2، مؤسسة السريعة، طرابلس، ليبيا، 1970، ص130.

الأفكار تُواجه أو تصطدم بالواقع فإن نظام الحكم يتحجج بأن الأمازيغ هم مجرد هجرات عربية قديمة وإن لسانهم هو لسان عربي قديم مثلما موجود في عُمان والخليج العربي، وإن الطوارق هم عرب الصحراء، لذلك سارع الأمازيغ إلى الالتحاق بالثورة ضد النظام وشاركوا فيها بكل فاعلية[1].

1 – 3 – 3 الطوارق : وهم قبائل ذو أصولٍ أمازيغية تقطنُ الصحراء الكبرى وتتوزع بين دول إفريقية عدة مثل : المغرب ومالي والجزائر، وفي ليبيا يتركزون في مدينتي (غات وغدامس) في أقصى الجنوب الغربي، يبلغ عددهم بحدود (70,000 ألف/ نسمة) أي ما نسبته (1.01 %) من المجموع الكلي للسُكان، كما وأنهم اندمجوا مع بقية الأعراق بدرجة أكبر من قبائل التبو؛ بسبب التزاوج مع بقية السُكان، وقد خدم العديد من الطوارق في صفوف النظام السابق، إذ جند النظام السابق الكثير منهم في جيشه بمن فيهم طوارق من مالي والنيجر، ويرتبطُ الطوارق الليبيون بمجموعات أخرى تعيش خارج الحدود في الجزائر ومالي والنيجر، وينتمي الطوارق إلى الدين الإسلامي إذ تأثروا بالحركة السنوسية فينتمي معظمهم إلى الإسلام السُني المالكي خلاف الأمازيغ في غرب ليبيا الذين ينتمون إلى المذهب الإباضي*[2]، وكان للطوارق دوراً بارزاً في الصراع الليبي من خلال قتالهم إلى جانب نظام الحكم السابق ضد الثورة، وكذلك صراعهم مع قبائل التبو الذي استمر نحو عامٍ ونصف وراح ضحية هذا الصراع عام (2015) ما يقارب (40) شخصاً قبل التوصل إلى اتفاق لإنهاء الصراع بين الطرفين نهائياً.

1 – 3 – 4 الزنوج (السود): وهم من سُلالة العبيد أو الرقيق السوداني الذين جُلبوا من قلب إفريقيا إلى ليبيا منذُ العصور القديمة سواء عن طريق حركة القوافل التي كانت نشطة ومزدهرة، أو تجارة الرقيق التي لم تتوقف إلا بعد الاستعمار الإيطالي، ويعيش السود ممتزجين بالسُكان المحليين، إذ انصهروا معهم إلى حدٍ كبير، (وينتشرون في فزان وتاورغاء)، وإن موقع فزان على حدود نطاق السُودان وارتباطها في كثير من مراحل تاريخها بسُكانه (السودان) هو السبب في زيادة نسبة الدماء الزنجية بين سُكانها حتى أن سُكان فزان تسودُ فيهم الصفات الزنجية على الرغم من أن السُكان الأصليين لم يكونوا من الزنوج وإنما من

---

[1] يوسف محمد جمعة الصواني، ليبيا الثورة وتحديات بناء الدولة، ط1، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، 2013، ص185.

* هي طائفة من طوائف الإسلام، تنتشر في عُمان وزنجبار، وفي جبل نفوسة وزوارة في ليبيا، وفي وادي مزاب في الجزائر، وجربة في تونس، وبعض المناطق دول شمال إفريقيا.....صابر طعيمة، الإباضية عقيدةً ومذهباً، ط1، دار الجيل، بيروت، لبنان، 1986، ص25 – 29.

[2] علي عبد اللطيف حميدة، دراسة تمهيدية عن المجتمع في ليبيا : الواقع والتحديات والآفاق، تقرير صادر عن اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا (الإسكوا)، مطبوعات الأمم المتحدة، 2020، ص17.

الأمازيغ لكن تسربت إليهم الدماء الزنجية في مختلف الفترات، الأمر الذي أدى إلى طغيان صفات الزنوج على صفاتهم[1].

1 – 3 – 5 التبو : ينتشر قبائل التبو في المنطقة التي تمتدُ بين (فزان وتشاد)، وهم يُمثلون عنصراً حامياً اختلط بالزنوج فأخذوا عنهم لون بشرتهم واللغة التي يتحدثون بها، وهم نحاف الأجسام طوال القامة، ويقطنون في قطاع (أوزو المتنازع عليه مع تشاد) كما أشرنا سابقاً (وغدامس والقطرون جنوب ليبيا وواحة الكفرة)، ولم يتجاوز عدد التبو (300 نسمة) في عام (1951)، لكن تجاوز عددهم في عام (2020) الـــ (41,000 ألف/ نسمة) أي ما نسبته (0.59 %) من المجموع الكلي للسُكان[2].

1 – 3 – 6 الكولوغلية : وهم المنحدرون من الجنود الانكشارية المسلمون الذين جاءوا من عدة ولايات أوربية وآسيوية، تحت إمرة البعثات العسكرية التركية، وقد تزاوج الكولوغلية من النساء الليبيات اللاتي يعشن في المدن الساحلية مثل طرابلس ومصراته والزاوية وبنغازي، وكان هؤلاء أثناء الحكم العثماني هم السادة أو الأشخاص من الدرجة الأولى، وهم موظفو الدولة ومسؤوليها وقد تمتعوا بمستوى معيشي أفضل من غيرهم لكنهم أيضاً انصهروا مع العرب ولم يبق لهم أي دور يُذكر في الوقت الحاضر[3].

1 – 3 – 7 – الإيطاليون والأقليات الأجنبية الأخرى : إن الاستعمار الإيطالي لليبيا الذي دام (32) عاماً لم يُحدث أي تغيير في التركيب العرقي لسُكان ليبيا؛ نظراً إلى تحفظات الدين الإسلامي الذي يُمثلُ الغالبية الأكبر من سُكان ليبيا بالزواج من المستعمر، وكذلك كره السُكان للإيطاليين كونه مستعمراً لبلادهم، علاوةً على ذلك نظرة الاستعلاء لدى الإيطاليين باعتبارهم أن سُكان ليبيا متخلفين ومن الدرجة الثانية، ومن الجاليات الأخرى التي كانت في ليبيا (الكريتلية) الذين جاءت بهم الدولة العثمانية إلى ليبيا كلاجئين سياسيين لحمايتهم من الثورة اليونانية ضد الدولة العثمانية خلال النصف الثاني من القرن التاسع عشر، وعلى الرغم من أنهم مسلمون إلا أنهم كانوا يمنعون بناتهم وأولادهم من الزواج بالسُكان الليبيين، لذلك لم يحدثوا شيئاً في التركيب العرقي لسُكان ليبيا، ومن الجاليات الأخرى أيضاً (اليونانيين والمالطيين) فعلى الرغم من أنهم في ليبيا منذُ وقت طويل إلا أنهم لم يكن لهم تأثير عرقي أو ثقافي على الليبيين لقلة عددهم وامتهانهم صيد الأسماك الأمر الذي يُبقيهم في البحر لفترة طويلة[4].

ومن خلال ما سبق نلحظُ أن التركيب القومي في ليبيا يكاد يكون متجانساً تغلب عليه القومية العربية مع وجود الأمازيغ والطوارق والتبو وأعراق أخرى، لكن لم يكن هناك صراع بين هذه الأطراف

---

[1] محمود شاكر، ليبية، ط1، الدار العلمية ومطابع دار لبنان للطباعة والنشر، لبنان، 1972، ص64.

[2] علي عبد اللطيف حميدة، دراسة تمهيدية عن المجتمع في ليبيا : الواقع والتحديات والآفاق، مصدر سابق، ص17.

[3] سالم علي الحُجاجي، ليبيا الجديدة دراسة جغرافية اجتماعية اقتصادية وسياسية، مصدر سابق، ص134.

[4] المصدر ذاته، ص134 – 135.

على القومية وإنما هناك صراع مصالح وصراع إثبات هوية مثل الصراع الثقافي بين الأمازيغية ونظام حكم ما قبل ثورة (2011) والذي يسعى من خلاله الأمازيغ إلى الاهتمام بثقافاتهم والسماح لهم بالحصول على المناصب السيادية، كذلك الصراع بين التبو وذات النظام لم يكن صراعاً عرقياً وإنما كان على مشكلة الحدود الليبية التشادية هذا من ناحية، أما من الناحية الأخرى فإن أغلب الأعراق انصهرت في عرق واحد وهو العرق العربي، إذ أن أغلب سُكان ليبيا تأثروا باللغة والثقافة العربية. ينظر جدول (13) وشكل (5) وخريطة (11).

جدول (13) التركيب العرقي لسُكان ليبيا

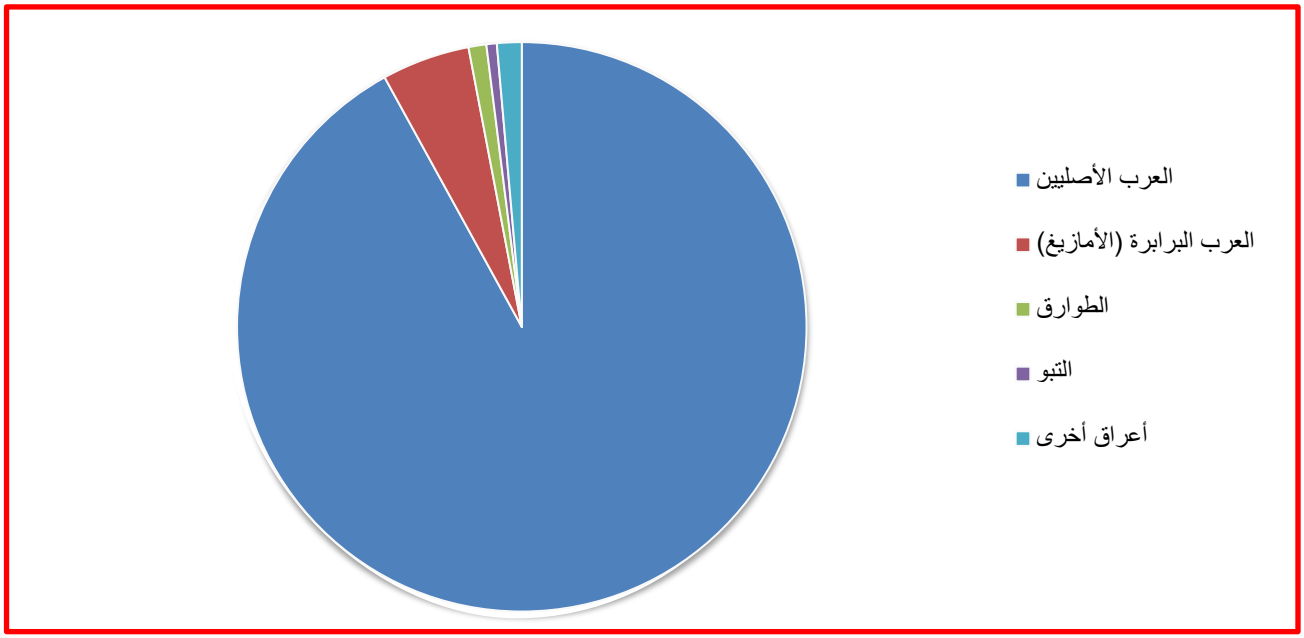
العرب الأصليين**		الأمازيغ**		الطوارق*	
العدد ألف/ نسمة	النسبة %	العدد ألف/ نسمة	النسبة %	العدد ألف/ نسمة	النسبة %
6,376,474	91	346,553	6	70,000	1.01
التبو*		أعراق أخرى*			
العدد ألف/ نسمة	النسبة	العدد ألف/ نسمة	النسبة		
41,000	0.59	97,034	1.4		

المصدر :

* علي عبد اللطيف حميدة، دراسة تمهيدية عن المجتمع في ليبيا : الواقع والتحديات والآفاق، تقرير صادر عن اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا (الإسكوا)، مطبوعات الأمم المتحدة، 2020، ص 16 – 17.

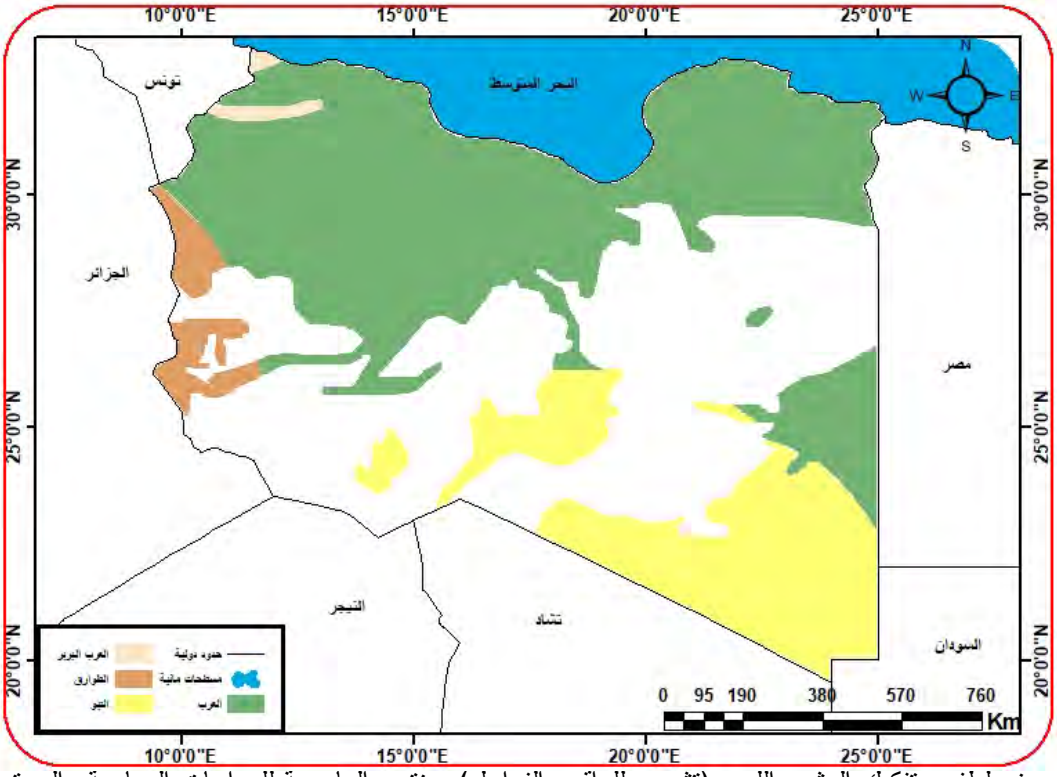
** صلاح خليل، الفواعل في الأزمة الليبية وجهود التسوية السياسية، "**مجلة آفاق سياسية**"، العدد (31)، المركز العربي للبحوث والدراسات، الجيزة، مصر، 2017، ص34.

شكل (5) التركيب العرقي لسُكان ليبيا



المصدر : من عمل الباحث بالاعتماد على بيانات الجدول (13).

خريطة (11) التركيب العرقي لسُكان ليبيا



المصدر : يوسف لطفي، تفكيك المشهد الليبي (تشريح للواقع والفواعل)، منتدى العاصمة للدراسات السياسية والمجتمعية، مصر، 2020، ص18.

أما بالنسبة للغة فإن ليبيا تتمتعُ بتجانس كبير في ما يخص اللغة، فالغالبية الساحقة تتكلم اللغة العربية والتي قد تتجاوز الـــ (95%) من المجموع الكلي للسُكان، باستثناء بعضٍ من جماعات الطوارق الذين يتحدثون باللهجات القديمة التي تخص كل فئة منهم على حدة، وقد ارتبطت هذه الوحدة اللغوية بالدين الإسلامي الذي جاء إلى ليبيا وانتشر ومعه لغته التي نزل بها فسادت وانتشرت[1]، ونظراً لتجانس المجتمع الليبي من الناحية اللغوية فلم يكن لها دورٌ يُذكر في نشوء ظاهرة الصراع الدائر في ليبيا.

2 – 3 التركيب الديني : رغم أن الدين عنصر مهم في بناء المجتمع، إلا أنه ليس عاملاً حاسماً في تكوين القومية وخاصةً في المجتمعات المتطورة، بل ربما اللغة أبلغُ أثراً في تمييز الشعوب وتكوين القوميات من الدين، ولا يشذ عن هذه القاعدة سوى اقتران الدين اليهودي بالقومية الصهيونية، ولا شك أن العاطفة الدينية تربط الشعوب مع بعضها البعض عبر الحدود السياسية المرسومة، فهناك عاطفة قوية تربط دول أمريكا الوسطى والجنوبية بالدول الكاثوليكية في أوربا، وللبابا نفوذ سياسي كبير على كثير من الدول الكاثوليكية، الأمر الذي جعل بعض الدول تعمل على فصل الدولة عن الكنيسة مثل فرنسا، كذلك الإسلام الذي

---

[1] عبد الرزاق علي الرجيبي، السُكان والتنمية البشرية في ليبيا (1954 – 2004) بنية الماضي وهيكلة الحاضر وآفاق المستقبل، ص148.

يُعتبر قوة دينية كبيرة في العالم يرتبط المسلمون مع بعضهم البعض عبر الشرع والتعاليم الإسلامية[1]. نلحظُ أن أغلب الليبيين ينتمون إلى الدين الإسلامي وبنسبة (97%) من المجموع الكلي للسُكان، وهم سُنة على المذهب المالكي، والقليل منهم ينتمي إلى المذهب الإباضي، أما الـــ (3%) الآخرون فينتمون إلى ديانات أخرى وهم معظمهم من الديانة المسيحية المتمثلة بالجالية الإيطالية واليونانية والمالطية[2]، وهذا يدل على التجانس التام والتماثل الديني واختفاء أي تباين يُذكر بين السُكان من الناحية الدينية في ليبيا، إذ أن التجانس الديني من المُعطيات المهمة التي تُساهم في قوة الدولة من خلال تماسُكها على المستوى الداخلي واختفاء مظاهر الصراع الناتجة عن التنوع المذهبي والديني، باستثناء بعض التصادمات التي حدثت بين النظام السابق والجماعات الأصولية منتصف التسعينات في منطقة الجبل الأخضر والتي تعامل معها بعنف صارخ وعدائية كبيرة، أما على المستوى الخارجي فإن التجانس الديني يؤدي إلى الولاء للدولة وعدم الانصياع لدول خارجية ذات أديان مشابهة للأديان الموجودة في الدولة ولعلَّ الأنموذج الخليجي خير مثال على ذلك، لكن ما سبق ليس مطلقاً فإن التنوع الديني والمذهبي لا يُعتبرُ ضعفاً للدولة إذا كانت الدولة لا تميزُ بين الأديان، ومثال على ذلك الولايات المتحدة الأمريكية ودول أوروبا، بيد أن المشهد الليبي بعد ثورة (2011) كشف عن اتجاهات وجماعات ذات إيديولوجيات متعددة، منها ما كان موجوداً قبل الثورة لكنها كانت تخشى القوة الأمنية للنظام، ومنها ما جاء إلى ليبيا بعد الثورة نتيجة التدهور الأمني وعدم إمكانية ضبط الحدود الأمر الذي أدى إلى تدفق هذه الجماعات إلى ليبيا والتي ظهرت بشكلٍ واضح بعد ثورة عام (2011). ينظر جدول (14).

جدول (14) التركيب الديني لسُكان ليبيا

الديانة	النسبة %
الإسلام	97
ديانات أخرى	3

المصدر : من عمل الباحث بالاعتماد على : سراب جبار، العلاقات الليبية ~ الروسية، "**مجلة دراسات سياسية**"، العدد (25)، بيت الحكمة، بغداد، 2013، ص51.

وعند تطبيق الشروط التي وضعها الجنرال (هاوسهوفر) لتحديد الدولة القوية على ليبيا : نجدُ أنها تفتقد إلى كل ما سبق باستثناء الاتحاد التام بين السُكان والتربة، أما عدد السُكان فهو قليل جداً إذ ما قورن بالدول المجاورة، كذلك يمتاز معدل المواليد بالانخفاض، مع عدم التوازن في توزيع السُكان بين أجزاء الدولة

---

[1] محمد رياض، الأصول العامة في الجغرافيا السياسية والجيوبولتيكيا مع دراسة تطبيقية على الشرق الأوسط، ط1، مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة، القاهرة، 2012، ص130 – 131.

[2] عبد الرزاق علي الرجيبي، السُكان والتنمية البشرية في ليبيا (1954 – 2004) بنية الماضي وهيكلة الحاضر وآفاق المستقبل، مصدر سابق، ص131.

وليس فقط بين أجزاء الريف والحضر. وتأسيساً على ما تقدم يمكنُ القول : إن ليبيا تعاني من ناحية الجغرافية البشرية، من خلال قلة عدد السُكان مقارنةً بالمساحة الشاسعة، وارتفاع نسبة الكثافة السُكانية في المناطق الساحلية، وانخفاضها إلى أدنى المستويات في المناطق الداخلية والصحراوية، وكذلك انخفاض معدل النمو إذا ما قورن بالدول المجاورة الأمر الذي أدى إلى حدوث انحدار جيوبولتيكي في عدد السُكان بالنسبة لسُكان ليبيا مع الدول المجاورة هذا من جانب، أما من جانبٍ آخر فإن هناك عوامل أسهمت في قوة الجغرافية البشرية للدولة الليبية وهي التجانس العرقي بين السُكان، وكذلك وحدة اللغة، علاوةً على ذلك التجانس الديني المتمثل بالدين الإسلامي الحنيف على الرغم من وجود بعض الجماعات ذات إيديولوجيات متعددة أسهمت في استمرار ظاهرة الصراع على المشهد الليبي الحالي.

الفصل الثالث :- تحليل جغرافي سياسي لعناصر القوة الاقتصادية

ترى الأنظمة الاقتصادية (النظام الرأسمالي، والنظام الاشتراكي)، أن العامل الاقتصادي من المؤثرات المهمة والفاعلة في العلاقات الدولية، وأن الفارق الأساسي في نظرة كل منها هو التأكيد على أهمية دور العامل الاقتصادي للتأثير في العلاقات الدولية، فترى المدرسة الماركسية أن وراء كل سياسة على المسرح الدولي محركاً اقتصادياً كامناً أو ظاهراً، وأن الحروب والاستعمار وسياسة النفوذ والهيمنة هي نتيجة أغراض اقتصادية من صلب النظام الرأسمالي، أما النظام الرأسمالي فإنه يرى بأن العامل الاقتصادي لا يتعدى كونه متغيراً من ضمن المتغيرات التي تؤثرُ في سياسة الدول، وإن كثيراً من الدول تتخذُ من الاقتصاد وسيلة لتحقيق مكاسب سياسية أو استراتيجية[1]، أما دول العالم الثالث فإن اقتصادها ريعي يعتمدُ في الغالب على عنصر واحد، ويتأثر كثيراً باقتصادات الأنظمة الأخرى، وإن الغاية غالباً ما تكون لتحقيق أهداف استراتيجية للتدخل في الشؤون الداخلية والخارجية للدول عن طريق العامل الاقتصادي. كما يُعدُ العنصر الاقتصادي عاملاً أساسياً وحاسماً في قوة الدولة، فقد كان الاقتصاد الزراعي والصناعي الأمريكي من العوامل الأساسية في انتصار الحلفاء في كلا الحربين العالميتين الأولى والثانية، وكذلك مكَّنَ الاكتفاء الذاتي لألمانيا مقاومة حصار الحلفاء لفترة في كلى الحربين العالميتين، أما في أوقات السلام فإن سيطرة دولة على اقتصاد دولة أخرى تحمل في ثناياها سيطرة جيوبولتيكية توسعية. تعتمدُ قوة الدولة اقتصادياً على مواردها الاقتصادية وقدرتها على الإنتاج الزراعي والصناعي سواء في حالتي السلم والحرب، وإن الدولة لا تصلُ إلى مرتبة الدول العظمى إلا إذا توفر لديها القدر الكافي من الموارد الاقتصادية الأساسية داخل حدودها، أو تبني سياسة جيوبولتيكية تضمنُ لها الحصول على هذه الموارد من مصادرها الأصلية، وليست القوة بتوفر الموارد الاقتصادية، وإنما القوة تتعلق هنا بالقدرة على استثمار هذه الموارد في أوقات السلم بدرجة توفر الرخاء الاقتصادي للدولة، والاستعانة بها للدفاع عن الدولة في أوقات الحرب عن طريق تحسين القدرة العسكرية للدولة التي تُعدُ عُنصراً مهماً من عناصر قوة الدولة، وتقاس القدرة الاقتصادية بطرقٍ عدة أهمها حجم الناتج القومي أو الدخل القومي ومتوسط نصيب الفرد من الدخل القومي ومدى الارتباط بين حجم ونوع الإنتاج والخدمات التي تُنتجُ وعلاقة ذلك بالدور الذي يؤديه كل منها في حالتي السلم والحرب[2]. بعد انتهاء الحرب الباردة وانهيار الاتحاد السوفيتي الذي يُمثل المرجع الأول للاشتراكية، وهيمنة المُعسكر الغربي على العالم بزعامة الولايات المتحدة الأمريكية ذات الأفكار والإيديولوجية الرأسمالية وسيطرة رجال المال والأعمال على السوق والاقتصاد العالمي، الأمر الذي أدى إلى ارتفاع أسهم عناصر القوة الاقتصادية مقارنةً بعناصر القوة الأخرى؛ وذلك لزيادة الطلب على الثروات الاقتصادية، تلبيةً لزيادة الطلب على المخرجات

---

[1] كاظم هاشم النعمة، العلاقات الدولية، ط1، مؤسسة دار الكتب للطباعة والنشر، 1979، ص129.

[2] حسام الدين جاد الرب، الجغرافيا السياسية، مصدر سابق، ص184 – 185.

الصناعية، وهذا بدوره دفع العديد من الدول إلى البحث عن مصادر الثروة الاقتصادية خارج حدودها السياسية وتبني الأفكار الجيوبولتيكية تحت وضع العديد من الذرائع والحُجج، ونتيجة لذلك نشبت العديد من مظاهر الصراع ، وما حدث للعراق بعد عام (2003) دليل على ذلك، وما تبع ذلك من انهيار لدول عربية أخرى تباعاً، (فالصراع) اليوم هو صراع اقتصادي يتمثلُ بالصراع على مصادر الطاقة والثروات الطبيعية، فمنطقة شرق المتوسط التي تحتوي على مكامن الغاز الطبيعي تُمثل واحدة من أهم بؤر الصراع الجيوبولتيكي في العالم بين العديد من القوى المحلية والإقليمية والدولية، وإن ما تشهدهُ ليبيا من اضطرابات سياسية وأمنية واقتصادية هو نتيجة صراع مستمر بين دول مختلفة رغبةً منها للحصول على موطئ قدم في ليبيا ذات الموقع المُميز والثروات الاقتصادية الهائلة. تقدم الدراسة هنا تحليلاً لأهم عناصر القوة الاقتصادية الليبية والتي تسببت في صراع القوى الدولية والإقليمية عليها :

أولاً : النفط : من بين كل الموارد لا يوجد مورد يُمكن أن يُثير الصراع بين الدول أكثر من النفط، فهو يتميز عن بقية الثروات الأخرى؛ نتيجة دوره المحوري في الاقتصاد العالمي وقدرته على إشعال صراع واسع النطاق، فلا يُمكن لأيةِ دولة على درجة عالية من التصنيع أن تبقى على قيد الحياة بدون إمدادات أساسية من النفط، ولذلك فإن أي تهديد خطير لهذا المورد سوف يُسبب أزمة، ويستدعي في الحالات القصوى استخدام القوة العسكرية، وهذا يُمكن أن يحدث في أي منطقة من المناطق الأساسية المنتجة للنفط في العالم بما في ذلك منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا[1]. تاريخياً : أصبح النفط بعد الحرب العالمية الثانية الطاقة المهيمنة على الأسواق العالمية، إذ وصل الأمر إلى أن يكون المُنتَج الاستراتيجي بامتياز، فخلال السبعين سنة الماضية أصبح عنصراً أساسياً في الحياة اليومية سواء كان في الوقود أو المواد الصناعية، وزادت أهميتُه أكثر مع انتشار السيارات ووسائل النقل الأخرى التي تعتمدُ على النفط، وأصبحت مسألة السيطرة على هذا المصدر مسألة جيوبولتيكية[2]، إذ أثبتت حرب (1973) التي حدثت بين العرب والكيان الصهيوني أهمية النفط بالنسبة للدول الغربية ومدى أثره في العلاقات الدولية، الذي أدى منع تصديره إلى شلِّ الحياة تماماً في الدول الغربية، هذا الأمر أدى إلى توضيح أهمية هذا العنصر بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية ودول أوربا، وتوضيح أيضاً قدرة الدول العربية على التحكم في مصير الإنتاج الاقتصادي للدول الغربية، لذلك سعت الولايات المتحدة الأمريكية إلى السيطرة على منابع النفط في الشرق الأوسط لتفادي حدوث أزمة تشابه أزمة (1973) وهذا ما حدث بالفعل فقد سيطرت على نفط الخليج العربي، ومن ثَمَّ

---

[1] مايكل كلير، الحروب على الموارد الجغرافيا الجديدة للنزاعات العالمية، ترجمة : عدنان حسن، ط1، دار الكتاب العربي، بيروت، لبنان، 2002، ص32.

[2] فيليب سيبيل لوبيز، جيوبولتيك البترول، ترجمة : صلاح نيّوف، ط1، مؤسسة (Armand Colin)، باريس، 2006، ص4.

السيطرة على نفط العراق بعد عام (2003)، وأخيراً تدخلها في كلٍ من ليبيا وسوريا للسيطرة على منابع النفط فيهما.

أما عن دور النفط وأهميته في العلاقات الدولية فتسعى الدول للمشاركة في الفعاليات والأنشطة الخاصة بمجال الطاقة عبر الأنظمة وصولاً إلى المنظمات العربية والعالمية أو من خلال إقامة مشاريع عمل مشتركة، ومن أبرز مظاهر هذه الشراكة هي منظمة الأقطار المُصدرة للبترول (أوبك)، أو اللجان الوزارية للتعاون البترولي التابعة لمجلس التعاون لدول الخليج العربي وغيرها من المنظمات والهيئات الدولية، وطالما أن النفط هو العامل الأول في إنتاج الطاقة، سيبقى عاملاً مؤثراً في العلاقات الدولية إلى أن يكون هناك بديل له في توفير الطاقة، وسيظل الطلب على النفط في تزايد إلى أن يوجد ذلك البديل، ونتيجة لذلك سيبقى عاملاً فعالاً في العلاقات الدولية. أما من ناحية دور النفط في الصراع فهناك العديد من الحروب التي تقف خلفها دوافع ومعالم نفطية، مثال على ذلك الحرب الإيرانية ~ العراقية والتي تحملُ في أحد طياتها الصراع على النفط، والصراع في سوريا وليبيا الذي يُعدُ النفط أحد أبرز دوافعه.

تمَّ اكتشاف النفط في ليبيا أواخر خمسينيات القرن الماضي، وبدأ إنتاجه في عام (1961)، كانت ليبيا قبل اكتشاف النفط بلداً فقيراَ ضعيف العائدات ذو اقتصادٍ هش، وسياسة غير واضحة وخاضعة لإرادات خارجية، لكن اختلف الأمر بعد اكتشاف أن ليبيا تعوم فوق أنهار من الذهب الأسود إذ أصبح النفط أساس الاقتصاد الليبي وبفضله تغيرت إمكانية البلاد وخرجت تدريجياً من دائرة الفقر نحو دوائر أخرى أكثر قدرةً وقيمة، وبفضله أيضاً استطاعت ليبيا من تغيير بنيتها التحتية، وكان له الفضل في تحسين مستوى معيشة الفرد الليبي نتيجة زيادة الإنفاق العام وتكفل الدولة بالدعم على كل المواد الاستهلاكية إلى جانب العائدات المالية التي يُوفرها والتي بلغت قبل انهيار النظام السياسي قبل عام (2011) أكثر من (130 مليار/ دولار)، وبلغ احتياطها النفطي خلال عام (2010) (47.1 مليار/ برميل) مما جعلها ضمن الدول العشر الأوائل عالميا، كانت ليبيا تُصدرُ (1,500,000 مليون/ برميل/ يومياً)، وبقي هذا الرقم إلى فترة طويلة نتيجة للاستقرار الأمني والسياسي إلى عام (2011)، بل وكانت الخطة على زيادة تصدير النفط عام (2014)[1]، إلا أنَّ حدوث أزمة (2011) حالت دونَ ذلك. يميل حجم الاحتياطي النفطي في ليبيا إلى الاستقرار مع الزيادة الملحوظة بعد عام (2011)؛ ويعود السبب وراء ذلك إلى الانخفاض الحاد في إنتاج النفط؛ نتيجة للصراع الدائر في ليبيا والذي أدى زيادة حجم الخزين النفطي بعد تدهور حجم الإنتاج. ينظر جدول (15) وشكل (6).

---

[1] شريف زيتوني، النفط الليبي الثروة التي حصّنت سيادة الدولة، "**مجلة المرصد**"، العدد (8)، 2017، ص2 – 4.

جدول (15) حجم الاحتياطي النفطي مليار/ برميل لدولة ليبيا للمدة (2010 – 2020)

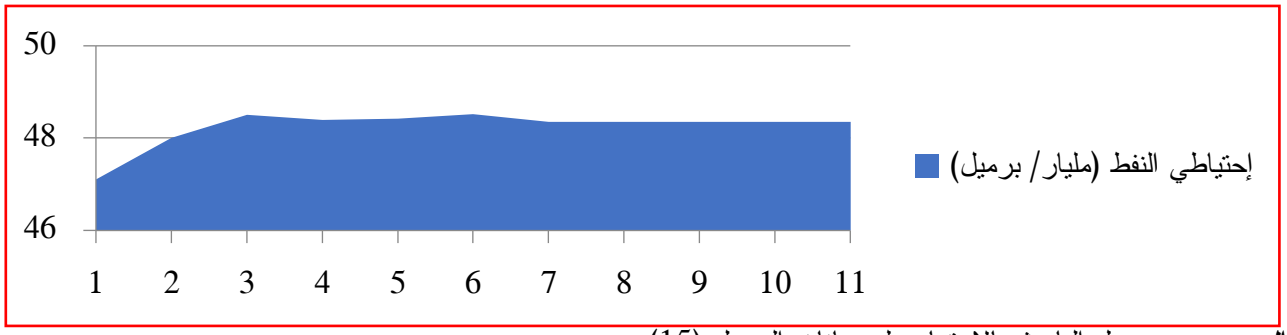
السنة	احتياطي النفط	السنة	احتياطي النفط	السنة	احتياطي النفط
2010	47.1	2014	48.42	2018	48.36
2011	48	2015	48.52	2019	48.36
2012	48.5	2016	48.36	2020	48.36
2013	48.4	2017	48.36		

المصدر : من عمل الباحث بالاعتماد على :

* صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي الموحد للمدة (2010 – 2019)، ص336، 373، 378، 387، 438، 462، 332، 335، 334، 335.

** منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول (أوابك)، التقرير الإحصائي السنوي لعام (2020)، ص8.

شكل (6) حجم الاحتياطي النفطي لدولة ليبيا للمدة (2010 – 2020)



المصدر : من عمل الباحث بالاعتماد على بيانات الجدول (15).

أما من حيث الإنتاج فتحتلُ ليبيا المركز الثاني بعد نيجيريا التي تنتج ما يقارب (3,000,000 مليون/ برميل/ يومياً)، وقبل الجزائر التي تنتجُ (700,000 ألف/ برميل/ يومياً) وبمعدل (3.5%) من حجم الإنتاج العالمي، كما يؤكد المختصون في الشؤون النفطية أنَّ هامش الربح على كل برميل نفط هو أعلى هامش ربح على مستوى العالم، إذ يبلغ الربح على كل برميل (109) دولار ويباع بسعر (110) دولار؛ وذلك لشدة نقاوة البترول الليبي الذي لا يحتاج إلا إلى تكرير بسيط جداً، لذلك تسعى الولايات المتحدة الأمريكية ودول أوروبا للوصول إلى نفط ليبيا وإلى موقع ليبيا كممر استراتيجي إلى السودان وتشاد حيث الاستثمارات الصينية[1]. أما كمية الإنتاج فقد كانت ليبيا تنتج قبل الثورة ما يقارب (1,500,000 ألف/ برميل/ يومياً) لكن شهد هذا الحجم تذبذباً كبيراً بعد عام (2011) إذ بلغ حجم الإنتاج اليومي عام (2011) (590,000 ألف/ برميل/ يومياً)؛ بسبب انطلاق شرارة الثورة (والصراع الداخلي)، ليرتفع مرة أخرى عام (2012) بواقع (1,454,000 ألف/ برميل/ يومياً)؛ بعد انهيار النظام في أواخر عام (2011) وتحديداً في (20/ تشرين الأول/ 2011)، واستقرار الأوضاع السياسية نسبياً الأمر الذي أسهم في زيادة كمية إنتاج

[1] خالد عبد العظيم، سياسة فرنسا في إفريقيا (المصالح العليا والتحركات العسكرية – دراسة في الفكر الاستراتيجي الفرنسي)، ط1، دار الكتاب الحديث، القاهرة، مصر، 2016، ص97 – 98.

النفط، ليعود ينخفض مرة أخرى في الأعوام (2103، 2014، 2015، 2016)، نتيجة الصراع المحتدم بين مختلف أطراف الصراع في ليبيا، إذ بلغ أدنى انخفاض في كمية إنتاج النفط (390,000 ألف/ برميل/ يومياً) في عام (2016)، بسبب تعرض الحقول النفطية إلى الاعتداءات بين الحين والآخر، مثل التعرض الذي حصل في حقل الشرارة (800كم) جنوب العاصمة طرابلس الذي ينتج نحو (270,000 ألف/ برميل/ يومياً)، لتبدأ كمية الإنتاج بالزيادة بعد عام (2017) وصولاً إلى عام (2020) والتي بلغت كمية الإنتاج فيها (1,069,000 ألف/ برميل/ يومياً)، بسبب قيام المؤسسة الوطنية للنفط بإصلاح الأضرار التي تعرضت لها حقول النفط، وكذلك الاتفاق الذي جرى بين الجيش الوطني الليبي ونائب رئيس المجلس الرئاسي السابق في طرابلس (أحمد معيتيق) في تموز من عام (2020) لذلك شهدت كمية إنتاج النفط ارتفاعاً غير مسبوق منذ بداية الثورة الليبية. ينظر جدول (16) وشكل (7).

جدول (16) إنتاج النفط الليبي للأعوام (2010 – 2020)

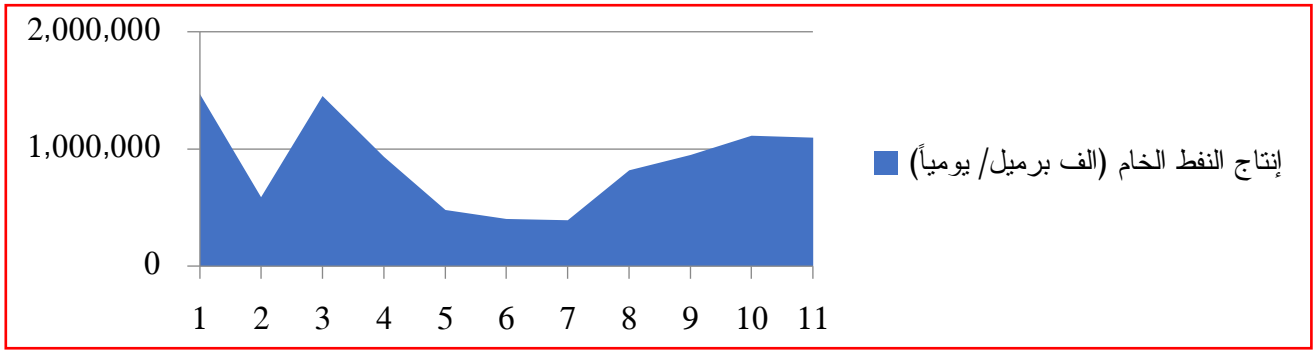
السنة	إنتاج النفط الخام (الف برميل/ يومياً)	السنة	إنتاج النفط الخام (الف برميل/ يومياً)
*2010	1468,600	*2016	390,000
*2011	590,000	*2017	817,000
*2012	1454,000	*2018	951,000
*2013	933,300	*2019	1115,000
*2014	480,000	**2020	1096,000
*2015	401,500		

المصدر : من عمل الباحث بالاعتماد على :

* صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي الموحد للمدة (2010 – 2019)، ص375، 380، 389، 440، 464، 334، 337، 373، 336.

** منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول (أوابك)، التقرير الإحصائي السنوي لعام (2020)، ص28.

شكل (7) كمية إنتاج النفط الليبي ألف/ برميل/ يوميا



المصدر : من عمل الباحث بالاعتماد على بيانات الجدول (16).

أما قيمة الواردات النفطية فقد بلغت خلال المدة (2010 – 2020) (203,508 مليار/ دولار)، شهدت قيمة الواردات النفطية تبايناً واضحاً نتج عن تباين أسعار النفط وتباين الإنتاج، إذ بلغت أعلى قيمة

للواردات النفطية عام (2012) والتي سجلت (41,705 مليار/ دولار)، ويعود سبب ذلك إلى ارتفاع أسعار النفط، والاستقرار النسبي الذي شهدته ليبيا بعد انهيار النظام السياسي، لتنخفض عام (2013) لتصل إلى (27,659 مليار/ دولار)؛ بسبب عودة الصدام المسلح إلى الساحة الليبية الذي أدى إلى انخفاض كمية الإنتاج، علاوةً على ذلك انهيار أسعار النفط بداية النصف الثاني من عام (2014) من (105.8 دولار/ برميل) إلى (45 دولار/ برميل) حتى عام (2016)، إذ بلغت أدنى قيمة لها عام (2016) والتي سجلت (2,813 مليار/ دولار)؛ بسبب انخفاض كمية الإنتاج؛ نتيجة تعرض أغلب آبار البترول للتخريب، والانخفاض العالمي لأسعار النفط، لتعود وترتفع مرة أخرى للمدة (2017 – 2020)، والتي سجلت أعلى قيمة لها خلال هذه المدة عام (2020) إذ بلغت الواردات النفطية (23,241 مليار/ دولار)؛ ويعود السبب وراء تلك الزيادة إلى زيادة كمية الإنتاج خلال المدة المذكورة. ينظر جدول (17).

جدول (17) قيمة الواردات النفطية الليبية مليار/ دولار للمدة (2010 – 2020)

السنة	قيمة الواردات النفطية	السنة	قيمة الواردات النفطية	السنة	قيمة الواردات النفطية
2010*	38,764	2014**	7,821	2018**	18,504
2011*	7,391	2015**	3,581	2019**	20,343
2012**	41,705	2016**	2,813	2020***	23,241
2013**	27,659	2017**	11,686	المجموع	203,508

المصدر : من عمل الباحث بالاعتماد على :

* نجوى حامد إبراهيم إكريم، أثر العوائد النفطية على المؤشرات الصحية في ليبيا خلال المدة (1990 – 2015)، "**المجلة العلمية للدراسات التجارية والبيئية**"، المجلد (9)، العدد (2)، جامعة قناة السويس، كلية التجارة بالإسماعيلية، 2018، ص562.

** صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي الموحد للمدة (2010 – 2019)، ص381، 386، 395، 448، 471، 341، 344، 338، 341.

** منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول (أوابك)، التقرير الإحصائي السنوي لعام (2020)، ص46.

أما التوزيع الجغرافي لمناطق إنتاج النفط في ليبيا، فمن أشهرها (منطقة الهلال النفطي) التي تقع على ساحل البحر المتوسط، والتي تمتدُ من ميناء الزويتينة شمال شرق مدينة أجدابيا ومروراً بالبريقة ورأس لانوف وصولاً إلى ميناء السدرة على الطريق الساحلي المؤدي إلى مدينة سرت والمنطقتين الوسطى والغربية من ليبيا[1]، وتعدُ هذه المنطقة من أغنى مناطق ليبيا بالنفط، والمصدر الأساسي للطاقة الليبية، إذ تحتوي على أكثر من (45 مليار/ برميل) نفط، وعلى (52 ترليون/ قدم/ مكعب) من الغاز، ومن أكبر حقول

[1] محمود قاسم، هل يصلح النفط ما أفسده الساسة في ليبيا، المركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية، العدد (6)، القاهرة، مصر، 2022، ص22.

النفط فيها المسلة والسرير والنافورة وماجد والبيضاء الواقعة جنوب بنغازي على مسافة تتراوح بين (300 – 500كم)، والتي تنتج مجتمعةً (60%) من النفط الليبي، وتقع فيها أكبر مصانع لتكرير النفط وتصديره إلى العالم[1]، وتتمثل هذه المنطقة بالمنشآت النفطية الموجودة فيها سواء الخزانات النفطية والموانئ التي يُصدرُ عبرها النفط إلى الخارج[2]. **ومن أبرز الأحواض النفطية في ليبيا هي :**

أولاً – حوض سرت : يُعدُ هذا الحوض من أهم أحواض ليبيا وأصغرها عمراً، ويقع في شرق ليبيا، إذ يضم (16) حقلاً منتجاً، ويشغل هذا الحوض المرتبة الأولى على مستوى إفريقيا من حيث الإنتاج، ويبلغ احتياطي هذا الحوض أكثر من (117) مليار/ برميل)، أي ما يعادل (89%) من النفط الليبي المكتشف، وما يزيد عن (33) تريليون قدم مكعب من الغاز[3]. ومن أهم حقوله هي :

1 – حقل السرير: وهو أحد أكبر الحقول النفطية في ليبيا، اكتشف عام (1961)، ويبلغ إنتاج هذا الحقل (150,000 برميل/ يومياً)، ويُمكن أن يصل الإنتاج في هذا الحقل إلى (300,000 برميل/ يومياً)، بعد صيانة الآبار المقفلة، وحفر المزيد من الآبار، ويضم هذا الحقل (68) بئراً نفطياً[4].

2 – حقل زلطن : اكتشف هذا الحقل عام (1959) على بعد (150كم) جنوب ساحل خليج سرت، ويبلغ مجموع آبار هذا الحقل (61) بئراً منتجاً، أما كمية الإنتاج فقد بلغت (17,500 برميل/ يومياً)، وتبلغ سمك الطبقة الصخرية في هذا الحقل (70 – 90م)، ويرتبط هذا الحقل بخزانات تجمع النفط بالبريقة بخط أنابيب طوله (172كم)[5].

3 – حقل الواحة : يقع هذا الحقل الذي اكتشف عام (1962) في منطقة المحور لخليج سرت، إذ يحتوي على (46) بئراً ذات إنتاج بلغت (1,000 برميل/ يومياً)[6].

---

(1) المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، معركة الهلال النفطي في ليبيا صراع النفوذ ومسارات التشظي، تقدير موقف، وحدة الدراسات السياسية، 2018، ص1.

(2) الهلال النفطي بؤرة الثروة الليبية الملتهبة، مقال منشور على الموقع الرسمي لقناة الجزيرة بتاريخ 15/أيلول/ 2016، متاح على الرابط :
https://www.aljazeera.net/encyclopedia/citiesandregions/2016/9/15/%D8%A7%D9%84%D9%87.

(3) محمد عبد السلام عمار الفيتوري، مذكرة في جغرافية ليبيا، كلية الآداب والعلوم، جامعة قار يونس، 2010، ص 107.

(4) محمد المبروك مهداوي، جغرافية ليبيا البشرية، ط3، جامعة قاريونس، بنغازي، ليبيا، 1998، ص283.

(5) سالم علي الحجاجي، ليبيا الجديدة دراسة جغرافية، اجتماعية، اقتصادية وسياسية، منشورات محمد الفاتح للجامعات، 1989، ص217.

(6) محمود علي الغدامسي، النفط الليبي دراسة في الجغرافية الاقتصادية وإنتاجية النفط والغاز العربي، مصدر سابق، ص77 – 78.

4 – حقل الظهرة : يقع هذا الحقل ضمن الأجزاء الشرقية لحوض سرت، والذي اكتشف النفط فيه عام (1959)، وبكثافة تراوحت (37 – 41) درجة، ويتصل بميناء السدرة بخط أنابيب طوله (139 كم)[1].

5 – حفل النافورة : يقع بُالقرب من حقل أوجلة في الأطراف الشمالية الشرقية لحوض سرت، اكتشف هذا الحقل عام (1965)، وبلغ عدد آباره المنتجة (35) بئراً، ويتصل هذا الحقل بحقل آمال عن طريق خط أنابيب طوله (52 كم)[2].

6 – حقل آمال : يقع هذا الحقل في الأجزاء الشمالية الشرقية لحوض سرت، اكتشف عام (1959)، ويحتوي على (94 بئراً)، ويرتبط هذا الحقل بميناء رأس لانوف عن طريق خط أنابيب طوله (273 كم)، وتتراوح كمية الإنتاج فيه ما بين (42,000 – 45,000 برميل/ يومياً).

7 – حقل أبو طفل : بلغ مجموع الآبار المنتجة في هذا الحقل (36) بئراً، يقع في منطقة تُعدُ من أصعب أجزاء ليبيا، تُعرف باسم منطقة بحر الرمال العظيم التي تتخللها الكثبان الرملية الصعبة ذات ارتفاع يصل إلى (100م) أحياناً[3].

8 – حقل انتصار : بدأ الإنتاج في هذا الحقل عام (1967)، ويبلغ معدل إنتاجه (16,000 برميل/ يومياً) من (25) بئراً نفطياً[4].

9 – حقل جالو : في عام (1961) تم اكتشاف أول بئر في هذا الحقل، وتبلغ كثافة نفطه (35.7) درجة أمريكي، أمَّا مجموع آباره المنتجة فبلغت (154) بئراً عن طريق الانسياب الطبيعي و (148) بئراً تعمل بالمضخات، ويرتبط هذا الحقل بحقل الواحة عن طريق خط أنابيب طوله (152 كم).

ثانياً – حوض مرزق : بدأ التنقيب عن النفط في هذه المنطقة عام (1955)، واكتشف أول بئر فيها عام (1958)، يقع هذا الحوض في الجزء الجنوبي الغربي من ليبيا، يحده من الشمال الحمَّادة الحمراء، ومن الجنوب مرتفعات التمو، ومن الغرب جبال تاسيلي، ويضم هذا الحوض العديد من الواحات أهمها : مرزق، وأوباري، وتساوة، والقطرون، وتمسة، ويبلغ احتياطي هذا الحوض أكثر من (5/ مليار/ برميل)[5]، ومن أشهر حقوله هي :

---

[1] محمد عبد السلام عمار الفيتوري، مذكرة في جغرافية ليبيا، كلية الآداب والعلوم، مصدر سابق، ص108.

[2] المصدر ذاته، ص108.

[3] محمد المبروك مهداوي، جغرافية ليبيا البشرية، مصدر سابق، ص285.

[4] محمد صبحي عبد الحكيم وآخرون، الوطن العربي "أرضه – سُكانه – موارده"، ط1، مكتبة الأنكلو مصرية، القاهرة، مصر، 1995، ص467.

[5] المصدر ذاته، ص105.

1 – حقل الشرارة : يقع في أقصى الجنوب الغربي، ويعدُ من أبرز حقول حوض مرزق، والذي بلغ إنتاجه عام (2010) إلى أكثر من (400,000 برميل/ يومياً)، اكتشف عام (1980).

2 – حقل الفيل : يقع ضمن حوض مرزق، جنوب غرب ليبيا، والذي ينتج (100,000 برميل/ يومياً)، ويحتوي على أكثر من (1.2 مليار/ برميل) من الاحتياط النفطي.

ثالثاً – حوض غدامس : يغطي هذا الحوض مساحة قدرها (390,000 كم2)، ويقع إلى الشمال الغربي من ليبيا، وتمتد أجزاء منه إلى الداخل الجغرافي التونسي والجزائري، يحتوي هذا الحوض على احتياطي قدره (3.5/ مليار/ برميل)[1]، ومن أشهر حقوله :

1 – حقل الوفاء : يقع هذا الحقل في شمال غرب ليبيا، إذ ينتج هذا ما يقارب (37,000 برميل/ يومياً) من النفط و (22.5 برميل/ يومياً) من الغاز الطبيعي، ومن هذا الحقل يتم تصدير الغاز إلى إيطاليا عبر أنبوب تحت البحر من مجمع مليتة النفطي.

رابعاً : حوض تربوليتانيا البحري : يبعد هذا الحوض (120كم) عن العاصمة طرابلس، ويقع في المياه الليبية إلى الشمال الغربي باتجاه مدينة صبراتة، ويبلغ احتياطي النفط فيه أكثر من ملياري برميل نفط، ويعدُ هذا الحوض من أكبر الأحواض المكتشفة في البحر الأبيض المتوسط، ومن أهم حقوله[2] :

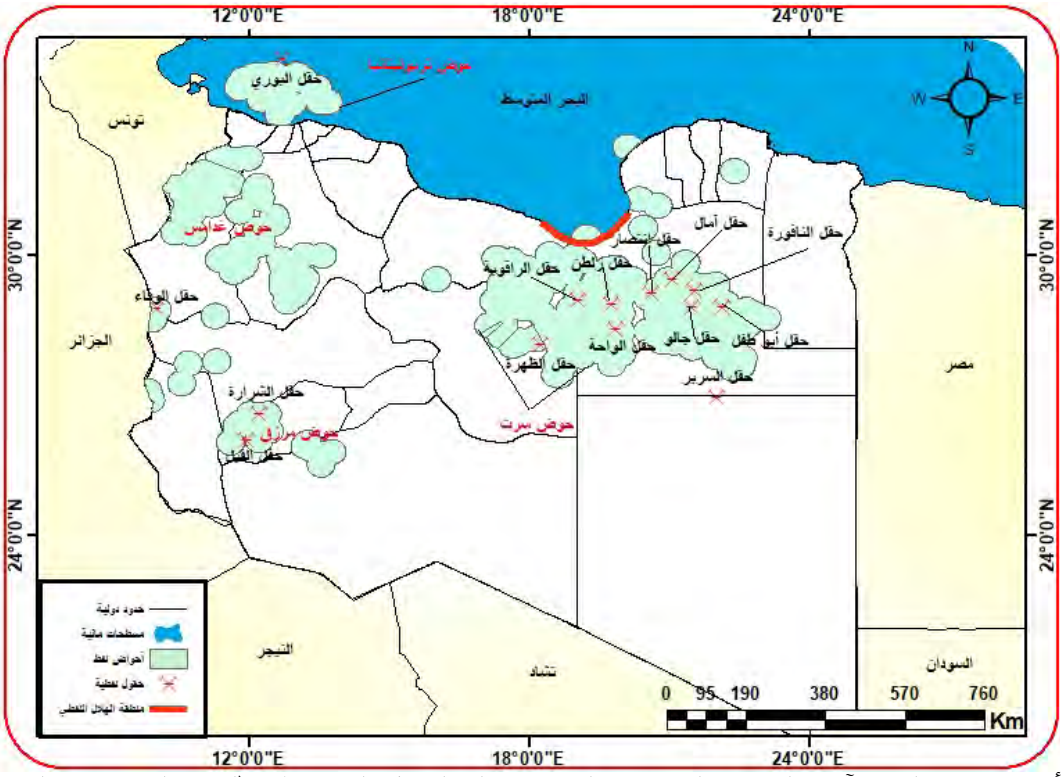
1 – حقل البوري : يُعدُ أول حقل بحري مكتشف في ليبيا عام (1976)، إذ يحتوي هذا الحقل على احتياطات هائلة من النفط والغاز الطبيعي بلغت (2 مليار/ برميل)، وينتج هذا الحقل (30,000 برميل/ يومياً)، وتم تشييد ميناء عائم بالقرب منه تحت اسم ميناء غزة الذي يعتبر بمثابة ميناء نفطي لكن على البحر. وتمتلك ليبيا العديد من حقول النفط الأخرى مثل حقل العورة، وحقل ماجد، وحقل أم الفرود، وغيرها، بيد أنَّ ما ذكر من حقول تُعد الأبرز والأهم في دعم الأسواق العالمية بالنفط الليبي، كذلك تعدُ الحقول المذكورة الأساس في عملية الصراع إذ شهدت هذه الحقول صراعات بين مختلف القوى في ليبيا للحصول موطئ قدم فيها كما سبقت الإشارة وخصوصاً منطقة الهلال النفطي التي تشهد (صراعاً) دامياً منذ انطلاق الثورة الليبية؛ كون هذه المنطقة تُعد الأغنى والأكثر إنتاجاً للنفط في ليبيا، مع قربها من خطوط النقل العالمي والمتمثل بالبحر المتوسط. ينظر خريطة (12).

---

[1] أحوض النفط الليبية ما هي وأين تقع؟، متاح على الرابط : http://alwasat.ly/news/economy/143964.

[2] حقول النفط الليبية رحلة العودة من ظلام الإغلاق، متاح على الرابط https://al-ain.com/article/oil-field-starts-operation-libya.

خريطة (12) منطقة الهلال النفطي وأحواض وأبار نفط ليبيا



المصدر : أحمد صلاح الدين، آفاق المجتمع المدني في ليبيا ومرحلة التحول الديمقراطي (ليبيا والصراعات المناطقية ما بعد القبلية)، ورقة مقدمة للمؤتمر السنوي الثالث للعطاء الاجتماعي والمشاركة المدنية في العالم العربي، تونس العاصمة، تونس، 2013، ص146 – 147.

أما بالنسبة للموانئ فقد شهدت صراعاً عنيفاً للسيطرة عليها من مختلف أطراف الصراع في ليبيا محلياً لا سِيما الأطراف المحلية التي تسعى للسيطرة على موانئ الهلال النفطي لتكون الجهة القوية ذات النفوذ التي سيتفاوض معها دول العالم الأخرى. ومن أهم الموانئ في ليبيا فهي :

1 – ميناء البريقة : افتُتح هذا الميناء الذي يقع في الجزء الجنوبي الشرقي لخليج سرت والذي يبعد (800كم) عن طرابلس عام (1961)، والذي يُعدُ الميناء الأول الذي أنشأ لتصدير النفط من حقل زلطن، وقد أنشأ من قبل مجموعة شركات آسو – أستانداراد لربط حقل زلطن بالميناء، ثم أنشأت مصفاة لتكرير النفط في هذا الميناء، ومعمل لإسالة البترول وتعبئته وتصديره بالسفن إلى دول جنوب أوروبا، ويحتوي على (16) خزاناً نفطياً بسعة (260,000 برميل)[1].

2 – ميناء السدرة : يقع هذا الميناء في الجزء الغربي لخليج سرت، ويبعد (680كم) عن العاصمة طرابلس، إذ تمَّ افتتاحه عام (1962) من قبل شركة الواحة بعد اكتشاف النفط في حقل الظهرة،

---

[1] محمود علي الغدامسي، النفط الليبي دراسة في الجغرافية الاقتصادية وإنتاجية النفط والغاز العربي، مصدر سابق، ص110 – 111.

ويُعدُ الميناء النفطي الثاني في ليبيا بعد ميناء البريقة، ويحتوي على (19) خزاناً نفطياً، (15) منها تصل سعة الخزن فيها إلى (323,000برميل) و (4) أخرى تصل سعة الخزن فيها إلى (50,000 برميل)[1].

3 – ميناء رأس لانوف : يقع هذا الميناء إلى الشرق من ميناء السدرة، أنشأته شركة موبل أويل للنفط الأمريكية عام (1963)، وبدأ تصدير النفط منه عام (1964)، يحتوي هذا الميناء على (12) خزاناً نفطياً سعة الواحد منها (500,000 برميل)، وقد أنشأت الخزانات النفطية لهذا الميناء على هضبة يبلغ ارتفاعها (97م) تبتعد عن الميناء (2كم)، لذلك فإن النفط ينساب من الخزانات إلى الميناء بطريقة إنسيابية؛ نظراً لارتفاع موقع إنشاء الخزانات[2].

4 – ميناء الزويتينة : يحتوي هذا الميناء على (15) خزاناً نفطياً سعة (5مليون/ برميل)، ويحتوي على (6) أرصفة عائمة خمس منها لتصدير النفط، والسادس لشحن الغاز الطبيعي سواء خارج البلاد أو للاستهلاك المحلي، يقع في الجزء الشرقي من خليج سرت على بعد (18كم) من مدينة أجدابيا، وقد بدأ تصدير النفط منه عام (1967) من حقلي انتصار و جالو[3].

5 – ميناء الزاوية : يعدُ هذا الميناء الوحيد من بين الموانئ المستخدمة لتصدير النفط الواقع في الجزء الغربي من ليبيا، وقد اشتهر هذا الميناء أثناء الغزو الإيطالي، إذ شهد قصفاً مدمراً من قبل المدمرة الإيطالية (روما) سنة (1922) توازياً مع قصف مدينة الزاوية خلال معركة الرأس الأخضر بين المقاومة الليبية والاستعمار الإيطالي[4].

6 – **ميناء الحريقة :** افتتح هذا الميناء عام (1967) لتصدير النفط من حقل السرير، ويستقبل ناقلات النفط التي تصل حمولتها إلى (150,000 برميل)، ويحتوي على عشرة خزانات نفطية، ثمانية سعة كل خزان منها (385,000 برميل) واثنان سعة الواحد منهما (500,000 برميل)[5].

7 – ميناء مليتة النفطي : يقع هذا الميناء في مدينة العجيلات شرقي مدينة زوارة غرب العاصمة طرابلس على الساحل الغربي لليبيا، لشحن النفط الخام والغاز الطبيعي إلى جزيرة صقلية الإيطالية بمسافة (450كم)[6].

---

[1] عبد العزيز طريح شرف، جغرافية ليبيا، مصدر سابق، ص326.

[2] سالم علي الحجاجي، ليبيا الجديدة دراسة جغرافية، اجتماعية، اقتصادية وسياسية، مصدر سابق، ص248.

[3] محمد إبراهيم حسن، دراسات في جغرافية ليبيا والوطن العربي، ط1، مطابع الشروق، بيروت، لبنان، بلا تأريخ، ص43.

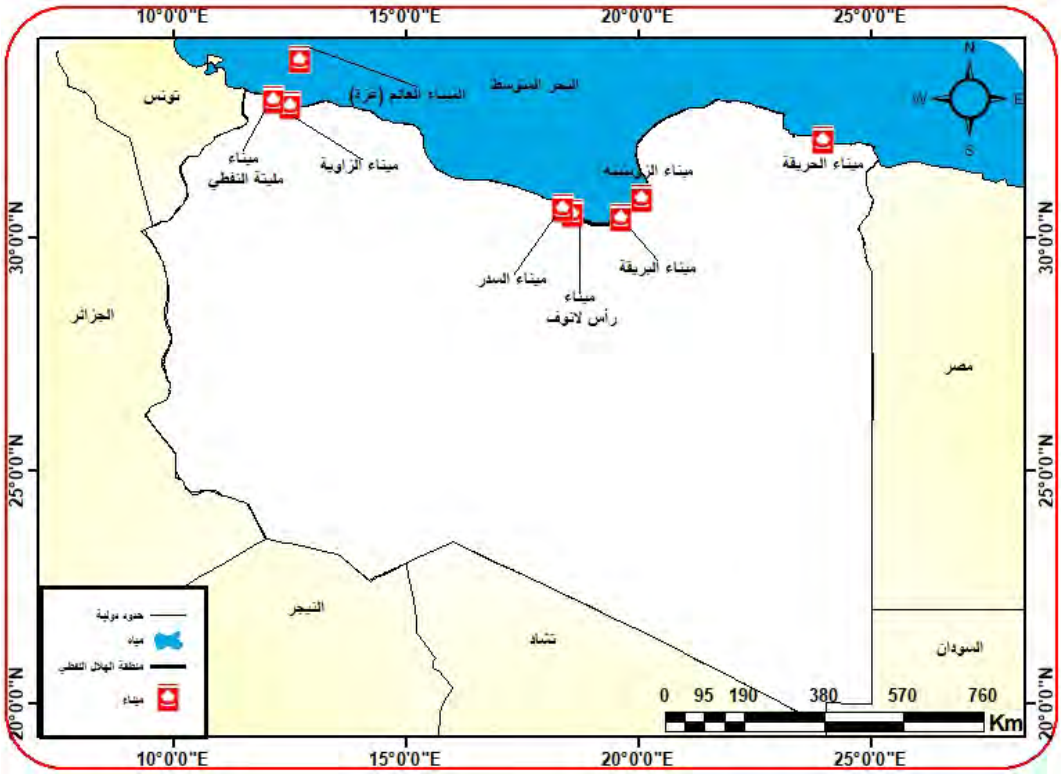
[4] عائد عميرة، موانئ ليبيا ... صراع متواصل للسيطرة على منافذ البلاد البحرية، متاح على الرابط : https://www.noonpost.com/content/37576.

[5] محمود علي الغدامسي، النفط الليبي دراسة في الجغرافية الاقتصادية وإنتاجية النفط والغاز العربي، مصدر سابق، ص116.

[6] مصطفى كمال، التنافس الدولي على الموانئ النفطية في ليبيا، متاح على الرابط : https://epc.ae/ar/topic/international-competition-for-libyas-oil-ports.

8 – الميناء العائم (غزة) : تصل الطاقة الخزنية لهذا الميناء إلى أكثر من مليون ونصف المليون برميل، وقد أنشأ لتصدير النفط والغاز الطبيعي من حقل البوري البحري قبالة السواحل الليبية[1]. ينظر خريطة (13).

خريطة (13) التوزيع الجغرافي لموانئ النفط في ليبيا



المصدر : محمد منذر جلال، ليبيا في الإدراك الاستراتيجي التركي، **مجلة تكريت للعلوم السياسية**، المجلد (2)، العدد (24)، جامعة تكريت، العراق، 2021، ص74.

لا يمكنُ فصل الصراع الدائر في ليبيا عما يُشكله النفط من أسباب الصراع ودوره في ترجيح كفة أي من الدول المتصارعة، أو تحديد مستوى التدخل الدولي خصوصاً الولايات المتحدة الأمريكية وعدد من دول أوروبا اللذين يسْعون للحصول على النفط؛ لأن الجزء الأكبر من النفط الليبي كان يذهب إلى أوربا بينما تسعى تركيا جاهدةً للحصول على استثمارات نفطية ناهيك عن منطقة شرق المتوسط. إن سيطرة أي قوة داخلية على آبار النفط ومصافي تكريرها ستكون له ورقة سياسية للتفاوض مع أطراف الصراع، ليس فقط لسيطرته على موردٍ مهمٍ وأساسيٍ، وإنما هو الطرف الذي سيتفاوض معه العالم بجدية لأن في قبضته المصالح والمنافع التي دونها لن يهتم العالم بليبيا، لذلك يبقى النفط حاسماً في الصراع الليبي الحالي سواء كان سبباً لصدام حتمي، أو عمل بعض الأطراف للحيلولة دون وجود حكومة مسيطرة في البلاد، وعدم الأخذ

---

[1] مصطفى دالع، "الهلال النفطي" ليس وحده من يحتكر قطاع الطاقة في ليبيا، متاح على الرابط :
https://www.aa.com.tr/ar/%D8%A7%D9%82%D8%AA%D8%B5%D8%A7%D8%AF/%D8%A7.

بالاعتبار مصلحة الشعب الليبي، فالنفط كان له الدور الأكبر في تغذية الصراع المسلح الدائر في ليبيا، وفي الوقت ذاته يُسهم النفط في إماطة اللثام عن طبيعة هذا الصراع وحقيقة أهدافه[1].

ومن الأسباب التي دفعت القِوى الدولية والإقليمية إلى نفط إفريقيا عموماً وليبيا خصوصاً هي[2] :

– يتميز النفط الإفريقي بتعدد أنواعه إذ يوجد أكثر من (40) نوعاً في قارة إفريقيا، كما تتسم معظم هذه الأنواع بجودتها الفائقة التي تمتازُ بانخفاض نسبة الكبريت فيها وخفة وزنها الأمر الذي يُقلل من تكلفة عملية التكرير، علاوةً على ذلك احتوائها على نسبة عالية من الغاز والبنزين، ويغلب على النفط الليبي جودته وارتفاع كثافته عن (39)° وهذا يعني أن النفط الليبي ذو نوعية ممتازة إذا ما قورن بمقياس المعهد الأمريكي الذي تتراوح مواصفات النفط الجيدة ضمن (33 – 44)°، مع انخفاض نسبة الكبريت إلى(0.15 – 0.5%) وقد ترتفع في بعض الحقول إلى (1%) بينما تصل هذه النسبة في نفط الخليج العربي إلى (3.5%) وفي النفط الإيراني (4.5%).

– قرب البترول الليبي من سوق الاستهلاك في أوربا والولايات المتحدة الأمريكية فالساحل الغربي لإفريقيا قريب من الساحل الشرقي للولايات المتحدة الأمريكية الأمر الذي يُخففُ من تكاليف النقل.

– ارتفاع جودة الخام الإفريقي على نظيره بالخليج العربي؛ لأنه من النوعية الخفيفة التي تتناسب مع مواصفات المصافي الحديثة ويُساعد الدول المستهلكة على الالتزام بالتشريعات البيئية.

– قرب موقع آبار النفط ومناطق الإنتاج من الساحل والموانئ النفطية، إذ لا تتجاوز المسافة بين معظم الحقول المكتشفة والساحل (300كم)، باستثناء بعض الحقول كحقل السرير الذي يرتبط بميناء الحريقة في طبرق والتي يبلغ طول الأنابيب التي تربط بينهما (510كم)، وهذه من الميزات التي يتفوق بها النفط الليبي عن نفط الخليج العربي ذي أنابيب النقل الطويلة، فعلى سبيل المثال الخط الرابط بين السعودية وميناء صيدا في لبنان الذي يبلغ طوله (1,850كم) والذي يخترق عدة دول متمثلة بالأردن وسوريا ولبنان، علاوةً على ذلك إن مواقع الحقول النفطية الليبية لا يفصلها أي عقبات عن البحر مثل الجزائر التي يفصل بينها وبين البحر جبال الأطلس، بل نجد في ليبيا انحدار السطح صوب البحر الأمر الذي يساعد إلى انسياب النفط بفعل الجاذبية دون استخدام عملية الضخ.

– عدم عمق الطبقات الجيولوجية التي تحتوي على النفط الليبي إذ لا يزيد في المتوسط عن (1,800م) الأمر الذي يجعل استخراجه أكثر سهولة وأقل تكلفة، بل في عديد من الآبار يطفو النفط إلى السطح دون الحاجة إلى عملية الضخ، في حين ترتفع تكلفة إنتاج البرميل الواحد في الولايات المتحدة

---

[1] عمار علي حسن، النفط ومستقبل الصراع الليبي، متاح على الرابط : https://www.alarabiya.net/politics.

[2] لبنى بهولي، جيوبوليتيك النفط في إفريقيا والتنافس الأمريكي – الصيني، "**مجلة العلوم القانونية والسياسية**"، العدد (13)، 2016، ص191 – 192.

الأمريكية أكثر من (150 سنتاً)، وفي كندا (133 سنتاً)، وفي فنزويلا أكثر من (60 سنتاً)، بينما نجد أنَّ تكلفة إنتاج البرميل الواحد في ليبيا تنخفض في معظم الحقول عن (40 سنتاً).

ومن خلال ما تقدم نجدُ أن النفط الليبي لعب دوراً محورياً وأساسياً في نشوء ظاهر الصراع واحتدامه لفترة طويلة بين جهات داخلية وإقليمية ودولية، فكميات النفط المُنتجة(الخامس عربياً)، والاحتياطي النفطي الهائل (الخامس عربياً) دفعت القِوى الدولية والإقليمية للدخول في معترك الصراع. ينظر جدول (18).

جدول (18) ترتيب الدول العربية من حيث الاحتياطي مليار/ برميل، وحجم الإنتاج النفطي ألف/ برميل/ يومياً للمدة (2005 – 2019)

ت	الدولة	كمية الاحتياطي النفطي مليار/ برميل				الدولة	كمية إنتاج النفط مليون/ برميل/ يومياً			
		2005*	2010**	2015**	2019**		2005*	2010**	2015**	2019**
1	السعودية	264.3	264.5	266.64	267.07	السعودية	9,443	8,170	10,192	9,808
2	العراق	115	142.3	142.1	148.4	العراق	1,843	2,359	3,744	4,576
3	الكويت	101.5	101.5	101.5	101.5	الإمارات	2,428	2,324	2,989	3,058
4	الإمارات	97.8	97.8	97.8	97.8	الكويت	2,468	2,312	2,859	2,678
5	ليبيا***	41.5	47.1	48.52	48.36	ليبيا***	1,640	14,686	4,015	1,115
6	قطر	15.2	25.5	25.24	25.24	الجزائر	1,350	1,190	1,157	9,542

المصدر :

* مثنى مشعان خلف المزروعي، النفط العربي دراسة في الجغرافية السياسية، (أطروحة دكتوراه/ غير منشورة)، كلية التربية، الجامعة المستنصرية، العراق، 2009، ص24 – 30.

** منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول (أوابك)، التقرير الإحصائي السنوي للمدة (2010 – 2019)، ص12 – 28.

*** صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي الموحد للمدة (2010 – 2019)، ص381، 386، 395، 448، 471، 341، 344، 338، 341.

أما عالمياً فتقع ليبيا من ضمن الدول العشر الأوائل من حيث الاحتياطي النفطي، علاوةً على ذلك انخفاض تكاليف استخراج النفط مقارنة بنفط الخليج العربي، وقربها من الأسواق الأوربية، كل ذلك وأكثر دفع العديد من الدول إلى ليبيا طمعاً بالحصول على هذه الثروة الهائلة، لذلك فإن الصراع في ليبيا لا ينتهي إلا بحصول أطراف الصراع على المكاسب النفطية مع ضمان حصولهم عليها على المدى البعيد. ينظر جدول (19) وشكل (8).

جدول (19) ترتيب الدول (عالمياً) من حيث الاحتياطي النفطي لعام (2020)

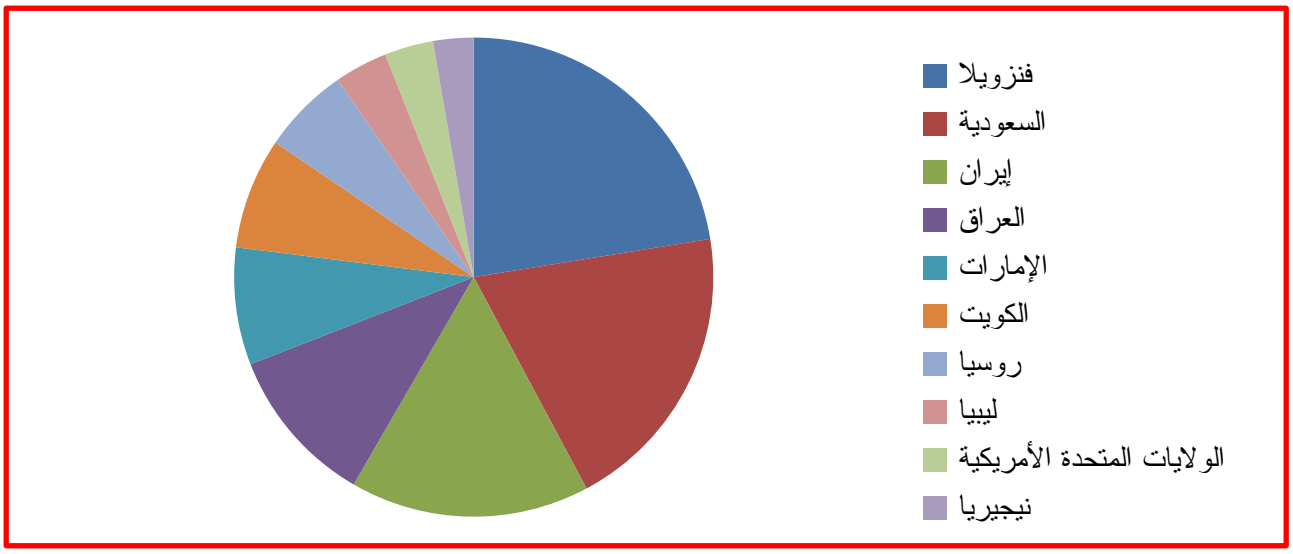
ت	الدولة	كمية الاحتياطي النفطي/ مليار/ برميل	ت	الدولة	كمية الاحتياطي النفطي/ مليار/ برميل
1	فنزويلا*	303.6	6	الكويت*	101.5
2	السعودية*	267.1	7	روسيا*	80
3	إيران*	218.6	8	ليبيا**	48.36
4	العراق*	145	9	الولايات المتحدة الأمريكية*	44.5
5	الإمارات*	107	10	نيجيريا*	36.9

المصدر :

* مؤسسة التصنيف العالمية (Gfp)، متاح على الرابط : https://utviraq.net/2862.

** منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول (أوابك)، التقرير الإحصائي السنوي لعام (2020)، ص28.

شكل (8) ترتيب الدول (عالمياً) من حيث الاحتياط النفطي لعام (2020)

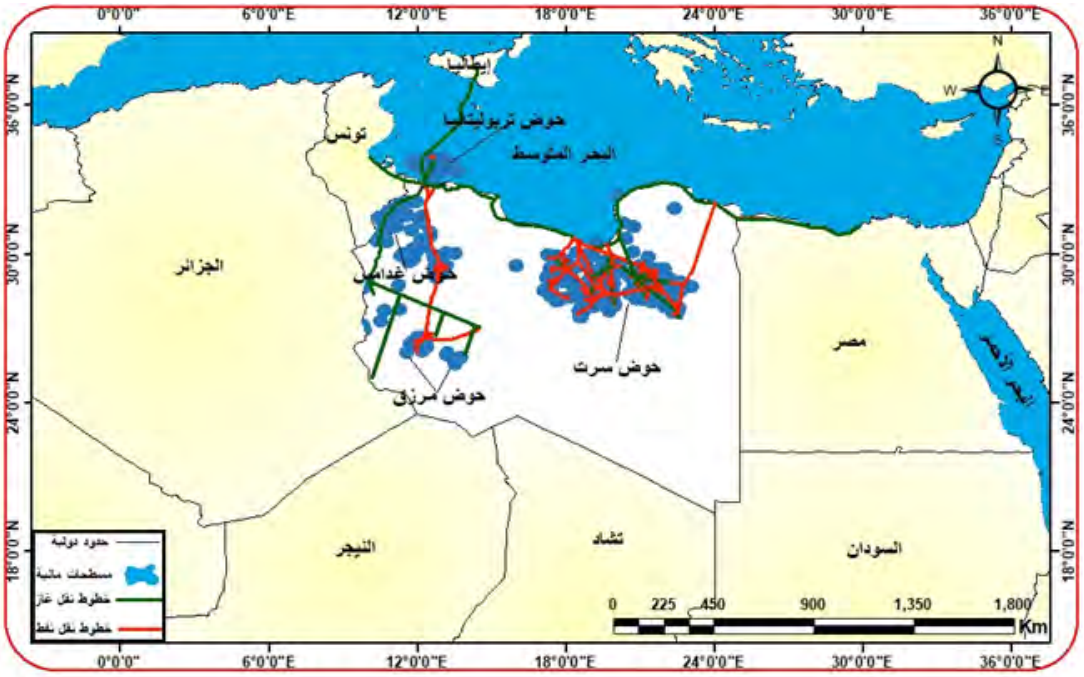


المصدر : من عمل الباحث بالاعتماد على بيانات الجدول (19).

أما بالنسبة لمسارات نقل الطاقة، (فالصراع) على مسارات نقل النفط والغاز الطبيعي ذو التأثير الكبير في العلاقات الدولية مستمر؛ نظراً لحاجة العالم الكبيرة لهذين المصدرين المُهمين في إستمرار الحياة الصناعية بأبعادها المختلفة. لم تكن ليبيا ذات الموقع الاستراتيجي والغني بالثروات الطبيعية وخصوصاً النفط والغاز الطبيعي بعد ثورات الربيع العربي بمأمن عن مظاهر الصراع بين الأطراف المختلفة للسيطرة والنفوذ وتأمين طرق نقل مصادر الطاقة؛ نظراً لأهمية موقع ليبيا بالنسبة للدول الفاعلة في الصراع، فالولايات المتحدة الأمريكية تسعى لأن تكون فاعلاً أساسياً في ليبيا للحد من تطلعات منافسيها وخصوصاً الصين وروسيا، وكذلك تسعى مع حلفائها الأوربيين منع روسيا والصين من السيطرة على مسارات نقل الطاقة وتهديد دول جنوب أوروبا المطلة على البحر المتوسط وتهديد القواعد العسكرية الموجودة في تلك الدول. أما روسيا والصين فهما يسعيان للسيطرة على ليبيا للتحكم في مسارات نقل الطاقة إلى أوروبا والولايات المتحدة

الأمريكية وبداية الهيمنة على دول إفريقيا جنوب الصحراء، فليبيا بموقعها الاستراتيجي تُعدُ بوابة جيوبولتيكية للدخول لتلك الدول، في حين تسعى تُركيا ذات النفوذ الإقليمي للسيطرة على ليبيا لتأمين أمنها الطاقوي من خلال السيطرة على مسارات نقل الطاقة والوصول إلى منطقة شرق المتوسط الغنية بالنفط والغاز الطبيعي عبر ليبيا وتأمين استثماراتها في الجغرافية الليبية. لذا نظراً لأهمية موقع ليبيا فقد تعددت عليها أبعاد الصراع وأسبابه سواء للسيطرة على الثروات الهائلة أو الموقع المهم وكذلك لتأمين مسارات نقل الطاقة. ينظر خريطة (14).

خريطة (14) مسارات نقل الطاقة الليبية



المصدر : أحمد القرني، النفوذ التركي في الأزمة الليبية.. التداعيات السياسية والأمنية، المعهد الدولي للدراسات الإيرانية، 2021، ص9.

ثانيا : الغاز الطبيعي : في الوقت الذي تشهدُ فيه أسواق النفط تغيرات سلبية، خصوصاً مع تزايد حالة التوتر الأمني بمناطق الإنتاج والتصدير وخروج العديد من منتجي ومصدري النفط الخام من دائرة الإنتاج لمعطيات أمنية وسياسية، شهدت أسواق الغاز العالمية تغيرات متسارعة تدعم دور الغاز كمصدر مهم من مصادر الطاقة مقابل بقية المصادر الأخرى، إذ أصبح الغاز الطبيعي في السنوات الأخيرة من أهم مصادر الطاقة المطلوبة عالمياً؛ نتيجة زيادة طلب الدول الصناعية عليه مع الزيادة الكبيرة في حجم الإنتاج السنوي، يضاف إلى ذلك الصعوبات التي تواجه الدول المنتجة للنفط في وضع معايير لسياسة إنتاج وتصدير موحدة تُلتزمُ بها لإمداد الدول الصناعية، ومع تطبيق الدول الصناعية إجراءات الحد من التلوث البيئي

وإغلاقها العديد من المفاعلات النووية المولدة للطاقة واعتمادها على الغاز الطبيعي في توفير الطاقة[1]. أما عن دوره في العلاقات الدولية، فهو على أهمية كبرى في الصراع الدولي وفي العلاقات الدولية، إذ يُساهم في الحفاظ على موقع الدول في الهيمنة والاقتصاد العالمي وكذلك مستوى التنمية الاقتصادية، وهو الأمر الذي يدفع القوى الكبرى إلى الاهتمام بهذا النوع من مصادر الطاقة ومحاولة الحصول على مزيد منها سواء عن طريق الاتفاقيات الاقتصادية، أو عن طريق الحروب، لضمان الحصول عليه بشتى الوسائل والطرق الأمر الذي دفع العديد من القوى إلى التنافس والصراع على هذا المصدر الحيوي[2]، فللغاز الطبيعي تأثير في السياسة الدولية وإن العالم بحاجة مستمرة لهذه المادة الأساسية، لذلك دخلت العديد من الدول على الخط للسيطرة على مناطق الإنتاج وحماية أنابيب النقل لضمان عدم تعرضها لأي أذى أو تخريب من جهة منافسة، فالولايات المتحدة الأمريكية في وقتنا الحاضر لها نفوذ قوي في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، ودول أخرى من إفريقيا جنوب الصحراء وخاصة الغنية منها بالنفط والغاز الطبيعي، وكذلك التدخل الروسي في الصراع السوري للسيطرة على منابع الغاز في سوريا وقربها من مناطق التصدير، وتدخلها المباشر في شبه جزيرة القرم لضمان انسياب الغاز إلى دول أوربا والحصول على مصادر جديدة للطاقة خارج حدودها السياسية، وكذلك دور البعض من دول أوروبا مثل إيطاليا واليونان وقبرص التي تتصارع للحصول على جزء من ثروة غاز شرق المتوسط، فضلاً عن تركيا ومصر اللذان يسعيان للحصول على جزء من غاز ذات المنطقة أيضاً، لذلك أصبح هذا المصدر المهم من مصادر الطاقة عنصراً أساسياً في نشوء ظاهرة الصراع شأنه شأن النفط، الأمر الذي دفع العديد من الدول للسعي خلف الغاز الطبيعي لتأمين مستقبلها واحتياج مصانعها للسنوات القادمة عن طريق تبني أفكار جيوبولتيكية تُعطي لها الحرية في التعدي على حقوق وثروات الدول الأخرى. بدأ التوتر ينشأ بين الدول التي تحيط بمياه شرق المتوسط وهي من الجنوب ليبيا ومصر وغزة، ومن الشرق الكيان الصهيوني ولبنان وسوريا، وفي الشمال تركيا واليونان، وقبرص التي يُسيطر على جزئها الشمالي الأتراك، والجزء الجنوبي اليونانيين بعد اكتشاف الاحتياجات الضخمة من الغاز الطبيعي والنفط في تلك المنطقة من قبل هيئة المسح الجيولوجية الأمريكية عام (2010) والتي قدرت وجود ما يقارب (122 ترليون/ م3) من الغاز الطبيعي مع وجود (107 مليار/ برميل) نفط قابل للاستخراج[3]. شكَّل الغاز الطبيعي محوراً أساسياً في الصراع الدائر في ليبيا، نظراً لاحتوائها على كميات كبيرة، وموقع

---

[1] أحمد الصباغ، تحديات السيطرة على مكامن الغاز الطبيعي (خريطة الصراع بشرق المتوسط)، ورقة سياسية، مركز الفكر الاستراتيجي للدراسات، 2020، ص5.

[2] حارث قحطان عبدالله، مثنى فائق مرعي، التنافس الدولي على النفط والغاز الطبيعي وأثره في العلاقات الدولية، "**مجلة تكريت للعلوم الإنسانية**"، المجلد (1)، العدد (1)، 2014، ص119.

[3] أحمد الصباغ، تحديات السيطرة على مكامن الغاز الطبيعي (خريطة الصراع بشرق المتوسط)، مصدر سابق، ص11.

قريب من الأسواق العالمية، لذلك شهدت ليبيا تدخل العديد من الدول طمعاً بالحصول على تلك الثروة، إذ عقدت الحكومة الليبية في عهد رئيس حكومة الوفاق (فائز السراج) اتفاقيتين مع تركيا إحداهما عسكرية لدعم حكومة الوفاق الوطني، وأخرى لإعادة ترسيم الحدود المائية بين البلدين، فضلاً عن تقديم امتيازات لتركيا لغرض الاستثمار الاقتصادي في ليبيا، علاوةً على تدخل العديد من الدول الأخرى ومساهمتها في ديمومة الصراع. تحتل ليبيا المركز السابع (عربياً) من حيث الاحتياطي الغازي، ينظر جدول (20) وشكل (9)، الأمر الذي جعلها هدفاً أساسياً للعديد من الدول الأخرى بعد انهيار نظام الحكم عام (2011) ودخول البلاد في دوامة الصراع بين مختلف الفواعل المحلية والإقليمية والدولية. ينظر جدول (21).

جدول (20) ترتيب الدول العربية من حيث الاحتياطي للغاز الطبيعي للمدة (2005 – 2019)

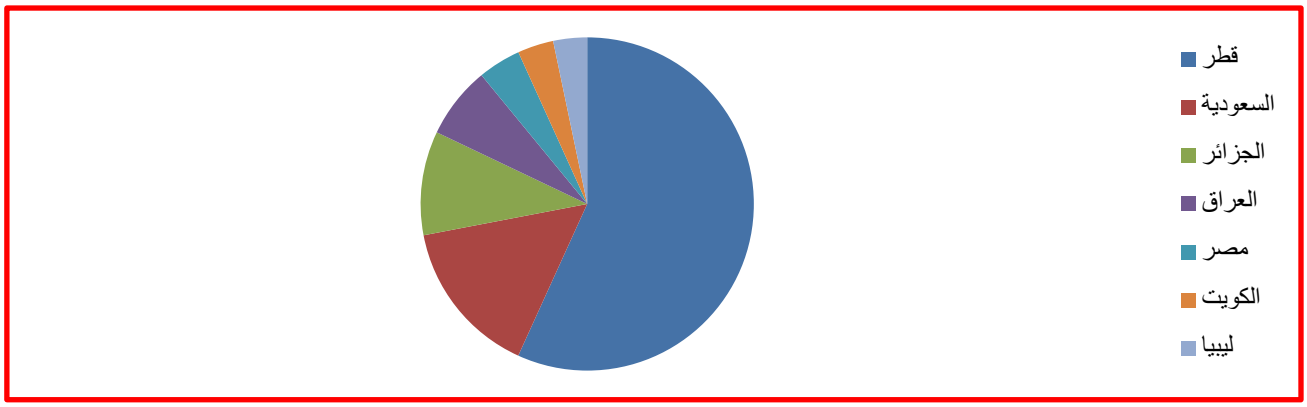
ت	الدولة	كمية احتياط الغاز الطبيعي/ مليار/ م3			
		*2005	*2010	**2015	**2019
1	قطر	25,783	25,190	24,299	23,846
2	السعودية	6,899	8,015	8,587	9,201
3	الجزائر	4,580	101.5	101.5	101.5
4	العراق	3,170	3,170	3,694	3,820
5	مصر	1,890	2,193	2,086	2,209
6	الكويت	1,586	1,784	1,784	1,784
7	ليبيا	1,491	1,495	1,495	1,505

المصدر :

** منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول (أوابك)، التقرير الإحصائي السنوي للمدة (2015 – 2019)، ص14.

* صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي الموحد للمدة (2005 – 2010)، ص331، 338.

شكل (9) ترتيب الدول العربية من حيث الاحتياطي للغاز الطبيعي



المصدر : من عمل الباحث بالاعتماد على بيانات الجدول (20).

جدول (21) حجم الاحتياطي من الغاز الطبيعي/ مليار/ م3) في ليبيا للمدة (2010 – 2020)

السنة	الاحتياطي/ مليار/ م3	السنة	الاحتياطي/ مليار/ م3
*2010	1,495	**2015	1,495
*2011	1,547	**2016	1,505
*2012	1,532	**2017	1,505
*2013	1,532	**2018	1,505
*2014	1,532	**2019	1,505
		**2020	1,505

المصدر :

* صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي الموحد للمدة (2010 – 2014)، ص333، 339.

** منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول (أوابك)، التقرير الإحصائي السنوي للمدة (2015 – 2020)، ص14.

أما كمية الإنتاج، فتحتل ليبيا المركز السابع (عربياً) ينظر جدول (22)، إذ شهدت ليبيا تذبذباً في كمية إنتاج الغاز الطبيعي للمدة (2010 – 2020)؛ نتيجة (للصراع) الدائر فيها، سجلت أدنى كمية إنتاج للغاز الطبيعي عام (2011) والتي بلغت (7,900 مليون/ م3) نتيجة المعارك الدائرة بين المسلحين والنظام الليبي السابق، والتي أدت إلى انخفاض كمية الإنتاج، لتعود كمية الإنتاج وترتفع مرة أخرى للأعوام التي تلت عام (2011) نتيجة الاستمرار في ضخ الغاز الطبيعي. ينظر جدول (23).

جدول (22) ترتيب الدول العربية من حيث حجم إنتاج الغاز الطبيعي/ مليون/ م3) للمدة (2010 – 2020)

ت	الدولة	كمية إنتاج الغاز الطبيعي/ مليون/م3			
		*2005	*2010	**2015	**2019
1	قطر	45,800	182,400	170,5	183,6
2	السعودية	71,240	87,700	104,5	117
3	الجزائر	89,235	83,800	84,6	89,6
4	الإمارات	47,000	51,282	60,2	55,1
5	مصر	42,500	61,600	44,3	68,9
6	عُمان	19,800	25,800	29,1	35,9
7	ليبيا	11,300	23,400	19,9	14,2

المصدر :

* صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي الموحد للمدة (2005 – 2010)، ص333، 441.

** منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول (أوابك)، التقرير الإحصائي السنوي للمدة (2015 – 2020)، ص34.

جدول (23) كمية إنتاج الغاز الطبيعي مليون/ م3 في ليبيا للمدة (2010 – 2020)

السنة	الإنتاج/ مليون/ م3	السنة	الإنتاج/ مليون/ م3
*2010	23,4	*2015	15,493
*2011	7,9	**2016	15,6
*2012	18,1	**2017	14,3
*2013	18,3	**2018	13,9
*2014	18,415	**2019	14,2
		**2020	17,863

المصدر :

* صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي الموحد للمدة (2010 – 2015)، ص341، 335.

** منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول (أوابك)، التقرير الإحصائي السنوي للمدة (2015 – 2020)، ص34.

أما التوزيع الجغرافي لحقول الغاز، فإن الصراع الحالي يشتدُ على أماكن تواجد الغاز، والتي من أبرزها منطقة الهلال النفطي كما سبقت الإشارة إليه، إذ تحتوي تلك المنطقة على أكثر من ثلثي إنتاج البلاد من الغاز الطبيعي، كذلك (حقل الفارغ) الذي يقع على مسافة (60 كم) جنوب غرب (حقل جالو)، إذ تصل كمية الاحتياطي في هذا الحقل (2.6 مليار/ م3) من الغاز، وهو حقل نفطي وغازي بالوقت نفسه، ومن الحقول الأخرى (حقل البوري) الذي يحتوي على (2.5 مليار/ م3) من الغاز الطبيعي والنفط، مع الحقول التي ذكرت سابقاً التي تشترك أغلبها في إنتاج النفط والغاز الطبيعي معاً[1].

ثالثاً : الصناعة : تُعدُ الصناعة دعامة أساسية من دعائم التطور الاقتصادي للدول، وإن تقدم الدول غالباً ما يدلُ عليه تقدم الصناعة التي تُعد الأساس للنشاط الاقتصادي، تُعرف الصناعة بأنها : النشاط البشري الذي يترتب عليه تغيير طبيعة المادة الخام أو شكلها، أو تغيير جزء منها لتُصبح مواداً خاماً لبعض الصناعات الأخرى[2]. شهد الاقتصاد الليبي بعد ثورة عام (2011) انهياراً كبيراً نتيجةَ الصراع الدائر فيها الذي أدى بدوره إلى تدهور الحياة المعيشية، ونقص السيولة في المصارف، وانهيار الدينار أمام الدولار، وانخفاض معدلات إنتاج النفط، وارتفاع أسعار السلع، ولما كان الاقتصاد الليبي يعتمدُ على النفط فإن وضعه وتطور صناعته يتوقف على الظروف التي يتعرض لها إنتاج النفط، فنتيجة للصراع الدائر في ليبيا وانعدام الأمن، وغياب الاستثمار الأجنبي، أدى ذلك إلى انخفاض معدل النمو الاقتصادي إلى (7.8%) بعد أن سجل

---

[1] محمود قاسم، هل يصلح النفط ما أفسده الساسة في ليبيا، مصدر سابق، ص22.

[2] عدنان الغانم، إيمان الزايد، أهمية الصناعة وقياس أنماط التوزيع الجغرافي لعمال الصناعة في إقليم شبه الجزيرة العربية، "**مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية**"، المجلد (29)، العدد (3)، 2013، ص246.

(26.7%) عام (2018)[1]. تُحتل الصناعة الاستخراجية المرتبة الأولى في مساهمتها لدعم الناتج المحلي؛ ويعود سبب ذلك إلى أن الاقتصاد الليبي ريعي يعتمدُ في أغلبه على النفط والغاز الطبيعي، إذ بلغت مساهمتها في الناتج المحلي عام (2000) (39.5%) أي ما قيمته (13,646 مليون/ دولار)، في حين بلغت نسبة مساهمة الصناعة التحويلية (6.7%)، وبمقدار (2,316 مليون/ دولار)، أما صناعة التشييد فقد بلغت نسبته مساهمتها (5.7%) وبمقدار (1,984 مليون/ دولار) إذ شكل الإسمنت النسبة الأكبر من هذه الصناعة، وفي عام (2005) بلغت نسبة مساهمة الصناعة الاستخراجية في الناتج المحلي (70.7%) وبقيمة مالية قدرها (33,681 مليون/ دولار)، في حين سجلت الصناعة التحويلية (5%) فقط من المساهمة في الناتج المحلي وبقيمة قدرها (2,385 مليون/ دولار)، أما صناعة التشييد فقد سجلت (4.3%) من المجموع الكلي للناتج المحلي وبقيمة مالية قدرها (2,048 مليون/ دولار)، ونلحظ خلال المدة (2000 – 2005) زيادة الناتج المحلي؛ بسبب زيادة كمية إنتاج النفط وارتفاع أسعاره تدريجياً بعد غزو العراق عام (2003)، أما في عام (2010) فقد بلغت نسبة القيمة المضافة للصناعة الاستخراجية في الناتج المحلي (76,5%) من المجموع الكلي للناتج المحلي وبقيمة مالية قدرها (52,599 مليون/ دولار)، وأسهمت الصناعة التحويلية بـــ (5.1%) في الإنتاج المحلي وبقيمة مالية قدرها (3,514 مليون/ دولار)، وأسهمت صناعة التشييد بـــ (5.2%) في الإنتاج المحلي وبزيادة مالية قدرها (3,594 مليون/ دولار)، ويعود ذلك إلى حالة الاستقرار السياسي والاقتصادي للدولة الليبية، لكن عام (2015) شهد انخفاضاً حاداً وكبيراً في الناتج المحلي؛ نتيجة الصراع بعد قيام الثورة الليبية إذ بلغ المجموع الكلي للناتج المحلي (17,784 مليون/ دولار)، كان نصيب القيمة المضافة للصناعة الاستخراجية الأعلى من بين الصناعات الأخرى إذ بلغت نسبتها (50.7%) من المجموع الكلي للناتج المحلي وبقيمة مالية قدرها (9,018 مليون/ دولار)، في حين سجلت الصناعة التحويلية (2.9%) وبقيمة مالية قدرها (524 مليون/ دولار)، أما صناعة التشييد فقد سجلت نسبة قدرها (3.2%) قيمة مالية قدرها (567 مليون/ دولار)، أما في عام (2019) بلغ الناتج المحلي (43,922 مليون/ دولار) ونلحظ أنَّ هناك زيادة عن سنة (2015) وما تلتها؛ نتيجة زيادة كميات إنتاج النفط، إذ بلغت القيمة المضافة للصناعات الاستخراجية (59.9%) وبقيمة مالية قدرها (26,293 مليون/ دولار)، أما القيمة المضافة للصناعات التحويلية فقد بلغت (908 مليون/ دولار)، ونسبة قدرها (2.1%) من مساهمتها في الناتج المحلي، في حين بلغت مساهمة صناعة التشييد في الناتج المحلي (959 مليون/ دولار) وبنسبة قدرها (2.2%) من المجموع الكلي من الناتج المحلي. ونلحظُ مما سبق أن الصراع يلعب دوراً كبيراً في استقرار الصناعة وارتفاع أو انخفاض إنتاجها ويبدو ذلك واضحاً في ليبيا التي انخفض الناتج المحلي فيها كثيراً بعد عام

---

[1] سعد أحمد سلامة، الأزمة الليبية بعد مرور أربع سنوات على اتفاق الصخيرات استعصاء قابلية الحل السياسي، تقدير موقف استراتيجي، ص468 – 469.

(2011)؛ نتيجة توقف أغلب مناطق إنتاج النفط الذي يُعدُ الأساس في الناتج المحلي الليبي. ينظر جدول (24).

جدول (24) القيمة المضافة للقطاع الصناعي ونسبة مساهمته في الناتج المحلي لدولة ليبيا للأعوام (2000 – 2019)

السنة	الناتج المحلي/ مليون دولار	الصناعة الاستخراجية		الصناعة التحويلية		صناعة التشييد	
		القيمة المضافة/ مليون دولار	المساهمة في الإنتاج المحلي %	القيمة المضافة/ مليون دولار	المساهمة في الإنتاج المحلي %	القيمة المضافة/ مليون/ دولار	المساهمة في الناتج المحلي %
*2000	34,574	13,646	39.5	2,316	6.7	1,984	5.7
*2005	47,635	33,681	70.7	2,385	5.0	2,048	4.3
**2010	68,799	52,599	76.5	3,514	5.1	3,594	5.2
*2015	17,784	9,018	50.7	524	2.9	567	3.2
*2019	43,922	26,293	59.9	908	2.1	959	2.2

المصدر :

* صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي الموحد للمدة (2000 – 2019) ص424.

** مصرف ليبيا المركزي، التقرير السنوي لعام (2011)، ص45.

ومن أشهر الصناعات في ليبيا بعد الصناعات النفطية، هي صناعتا الحديد والصلب والإسمنت، بلغت كمية إنتاج الحديد عام (2000) (5,659ألف/ طن)، في حين بلغت كمية إنتاج الإسمنت (3,067مليون/ طن)، أما عام (2005) فقد بلغت كمية الإنتاج (1,255ألف/ طن)، أما كمية إنتاج الإسمنت فقد بلغت (4,13مليون/ طن) يُستخدم أغلبه في صناعة التشييد المحلية، وبلغت كمية إنتاج الحديد والصلب في عام (2010) (825 ألف/ طن)، وبلغت كمية إنتاج الإسمنت للعام ذاته (7,2مليون/ طن).

شهد عام (2015) انخفاضاً في كمية إنتاج الحديد والصلب والإسمنت معاً؛ نتيجة الصراع المسلح الداخلي الذي ألقى بظلاله على جميع مفاصل الصناعة، إذ بلغت كمية إنتاج الحديد (352 ألف/ طن)، وبلغت كمية إنتاج الإسمنت (5 مليون/ طن)، أما عام (2020) فقد شهد ارتفاع إنتاج الحديد والصلب إذ بلغت كمية الإنتاج (606 ألف/ طن)، لكن إنتاج الإسمنت شهد انخفاضاً ملحوظاً بعد هجوم الجيش الوطني الليبي على العاصمة طرابلس والمنطقة الغربية، إذ بلغت كمية إنتاج الإسمنت عام (2020) (4,20 مليون/ طن). ينظر جدول (25).

جدول (25) كمية إنتاج الحديد والإسمنت للمدة (2000 – 2020)

السنة	الحديد والصلب	الإسمنت
	كمية الإنتاج ألف/ طن	كمية الإنتاج مليون/ طن
2000	*5,659	**3,067
2005	*1,255	**4,13
2010	*825	**7,2
2015	*352	**5
2020	*606	**4,20

المصدر :

* صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي الموحد للمدة (2000 – 2020)، ص14، 326..

** صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي الموحد للمدة (2000 – 2020)، ص16، 77، 325.

أما صادرات الدولة الليبية ووارداتها فقد انخفضت كثيراً بعد عام (2010)، إذ تبين أن هناك تباين كبير وفرق واضح بين أعوام ما قبل الصراع وأعوام ما بعده. بلغ مجموع الصادرات الليبية عام (2010) (48,39 مليون/ دولار) شكلت قيمة الصادرات من النفط الخام الجزء الأكبر منها والتي بلغت (38,764 مليون/ دولار)، أما مجموع الواردات فقد بلغ (24,559 مليون/ دولار)، لكن بعد عام (2010) شهدت قيمة الصادرات والواردات انخفاضاً كبيراً؛ نتيجة توقف مناطق إنتاج النفط عن العمل وتوقف الموانئ التي تربط تجارة ليبيا بالتجارة العالمية؛ بسبب الصراع على منطقة الهلال النفطي الغنية بالنفط والغاز الطبيعي التي تُعدُ الأساس للاقتصاد الليبي، لذلك فإن أي تعرض على مناطق إنتاج النفط يُسبب انخفاض الصادرات والواردات كونه أساس الاقتصاد والصناعة الليبية وأشهرها، ومن أشهر واردات ليبيا هو القمح؛ نتيجة قلة زراعته فيها لذلك تسد النقص الحاصل عن طريق استيراده من دول أخرى. ينظر جدول (26).

جدول (26) مجموع الصادرات والواردات، وقيمة صادرات صناعة النفط الخام / مليون/ دولار للأعوام (2010 – 2020)

السنة	مجموع قيمة الصادرات/ مليار/ دولار	مجموع قيمة الواردات/ مليار/ دولار	قيمة الصادرات من النفط الخام/ مليار/ دولار
*2010	48,935	24,559	***38,764
*2011	14,962	11,200	***7,391
*2012	51,053	26,383	***41,705
*2013	33,142	20,031	***27,659
*2014	17,087	19,145	***7,821
*2015	11,115	12,910	***3,581
*2016	9,938	10,445	***2,813
*2017	19,521	9,199	***11,686
*2018	29,998	13,491	***18,504
*2019	27,674	14,840	***20,343
**2020	31,594	17,246	**23,612

المصدر :

* صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي الموحد للمدة (2010 – 2019)، ص427، 367، 366.

** مؤشر قيمة الصادرات الليبية، بيانات البنك الدولي لعام (2020).

*** صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي الموحد للمدة (2010 – 2019)، ص395، 341.

رابعاً : الزراعة : تُوفرُ الزراعة الأمن الغذائي للدولة التي تهتم بها، ويُعرف الأمن الغذائي بأنه : الإجراءات والخطط التي يجبُ على الدولة اتخاذها لتأمين الاحتياجات الأساسية من المواد الغذائية في كافة الظروف، ويعني أيضاً : قدرة الدولة على توفير المواد الأساسية من الغذاء للمواطنين بما يكفل الاستمرار إلى حد توفير الغذاء الصحي لبناء إنسان صحي، ولمفهوم الأمن الغذائي محوران أساسيان[1] هما :

1 – نوع وكمية الغذاء المطلوب لتحقيق الأمن الغذائي. **2 –** كيفية الحصول على الغذاء سواء من المصادر المحلية والأجنبية وضمان تدفقه.

---

[1] علي سيد إسماعيل، الأمن القومي العربي (واقعه، وآفاقه) في ظل التحولات الاقتصادية العالمية المعاصرة، ط1، دار التعليم الجامعي، الإسكندرية، مصر، 2019، ص71 – 72.

إن اهتمام الدول بالزراعة يعني الاهتمام بكرامتها وأمنها الغذائي، فالدول التي تستورد غذاءها من الخارج تكون دول تابعة للدولة المستورِدة منها وترتبط قراراتها بالدولة ذاتها خوفاً على مصالحها، وخيرُ مثال على ذلك الأردن*التي تتبنى الحياد في أغلب مواقفها حتى في قضية العرب الأولى قضية فلسطين خوفاً من قطع المعونات عنها من قبل الولايات المتحدة الأمريكية ودول أوربا. والجدير بالذكر أنَّ المنطقة العربية عموماً وليبيا خصوصاً تعاني من مشكلة استيراد غذائها من دول أخرى وهذا يعني أنَّ ليبيا والدول العربية الأخرى أخفقت في تحقيق أمنها الغذائي، إذ تعود أسباب هذه المشكلة إلى [1] :

1 – تهميش الزراعة وعدم إعطائها الأولوية في العملية الإنتاجية، والاعتماد الكبير على استيراد الطعام وعدم إنتاجه محلياً.

2 – ضعف البنى التحتية الزراعية الجاذبة للاستثمار، وعدم الاستفادة من الموارد الطبيعية والمُناخات المتعددة في بعض الدول.

3 – ضعف إنتاجية المساحة الزراعية بالطن، وضعف دور القطاع الخاص وعدم تلقيه الدعم من القطاع العام وخاصة على مستوى صغار المنتجين.

قبل الثورة الليبية عام (2011) سعت الحكومة لتقليل الاعتماد على النفط وتنويع القاعدة الإنتاجية ومصادر الدخل من خلال الاهتمام بمختلف القطاعات الإنتاجية الأخرى، ومنها القطاع الزراعي من خلال استصلاح أكبر مساحة ممكنة من الأراضي الصالحة للزراعة لتوفير احتياجات المواطنين من المنتجات الزراعية، وتحقيق معدل أكبر من الاكتفاء الذاتي والأمن الغذائي[2]، لذلك خلال فترة (1970 – 2000) بلغت الاستثمارات الليبية في القطاع الزراعي (5.3 مليار/ دينار/ ليبي) بنسبة (17.8%) من إجمالي الاستثمارات في القطاعات الاقتصادية والاجتماعية، ومن أبرز هذه الاستثمارات هي (مشروع سهل الجفارة) الذي يسعى إلى استصلاح (400,000 هكتار) (ومشروع الجبل الأخضر)، (ومشروع مرزق)، (ومشروع النهر الصناعي العظيم)، (ومشروع فزان) الذي يحتوي على ستة مشاريع على مساحة قدرها (24,000

---

* منذ عام 1951، قدمت الولايات المتحدة اكثر من 20 مليار دولار أمريكي كمساعدات للأردن، وستوقع الولايات المتحدة الأمريكية والأردن مذكرة تفاهم جديدة، تتعهد الولايات المتحدة من خلال مذكرة التفاهم هذه بما يقارب من (6.5 مليار/ دولار) كمساعدات للأردن تقدم خلال الخمسة أعوام القادمة.....الأردن والولايات المتحدة الأمريكية سبعة عقود من الصداقة والشراكة، مقال منشور على الصفحة الرسمية للسفارة الأمريكية في الأردن، متاح على الرابط :

https://jo.usembassy.gov/ar/our-relationship-ar.

[1] الصادق عوض بشير، تحديات الأمن الغذائي العربي، ط1، مركز الجزيرة للدراسات، الدار العربية للعلوم ناشرون، الدوحة، قطر، 2009، ص19 – 20.

[2] محمد عبد الجليل أبو سنينة، الموارد الزراعية والحيوانية في ليبيا محاولة في استشراق المستقبل، ط1، الهيئة القومية للبحث العلمي، ليبيا، 1993، ص17.

هكتار)[1]. عمل النظام السياسي الليبي السابق ضمن خططه التنموية إلى تخصيص (22%) من واردات الدولة للزراعة، بيد أنَّ هناك صعوبات جَمَّة واجهت تطوير الزراعة الليبية منها : أن نسبة الأراضي الصالحة للزراعة قليلة جداً لا تزيد عن (2.5%) من المساحة الكلية للبلاد إذ تبلغ الأراضي الصالحة للزراعة (3.6 مليون/ هكتار) بما في ذلك الأراضي التي تقل فيها كمية المطر عن (200 ملم) من مجموع (180 مليون/ هكتار)[2]، لذلك ولتشجيع السُكان على الزراعة فقد خصص المصرف الزراعي قروضاً كبيرة لشراء الآلات زراعية وأسمدة وبذار دون فوائد، وبناء مشاريع زراعية كما سبقت الإشارة، لكن كانت النتائج مخيبة للآمال؛ لأسبابٍ عدة منها : ترحيل العمال المصريين بعد اتفاقية كامب ديفيد عام (1978) الذين كانوا يشكلون عماد الزراعة الليبية، وكذلك قلة الموارد المائية التي لا تشجع على الزراعة، لذا شهد هذا القطاع ركوداً كبيراً إذ شكلت الأراضي المزروعة فعلاً عام (2008) (8.9%) وبلغت قيمة الواردات الزراعية من الدول الأخرى لعام (2007) (2,086 مليون/ دولار)، وبذلك تعتمدُ ليبيا في سد حاجاتها من الإنتاج الغذائي إلى استيراده من الخارج، إذ تستوردُ ما يُقارب (75%) من منتجاتها الزراعية[3].

أما مرحلة ما بعد الثورة فقد شهدت الزراعة تدهوراً وتهميشاً أكبر مما سبق، لذلك لجأت إلى توفير احتياجاتها الغذائية من دول خارجية، على سبيل المثال قامت ليبيا عام (2018) باستيراد أكثر من مليون طن من القمح من روسيا.

هناك فجوة كبيرة بين قيمة الصادرات والواردات الزراعية، فقد بلغ المجموع الكلي لقيمة الصادرات (14,500 مليون/ دولار)، ومن أهم أصناف الصادرات الزراعية مواد غذائية وحيوانية حية، وزيوت وشحوم حيوانية ونباتية، علاوةً على ذلك التبغ، ومن أشهر الدول استقبالاً للصادرات الليبية هي إيطاليا وفرنسا وتركيا ومصر ومالطا واليونان ودول أخرى، في حين بلغت قيمة الواردات الزراعية (107.2 مليون/ دولار)، تكاد تعتمدُ ليبيا على دول أخرى في إنتاج غذائها بالكامل وعدم إنتاج غذائها بالاعتماد على نفسها نظراً لوجود مورد اقتصادي مهم وهو النفط الذي يُوفر القيمة التي يُمكنُ من خلالها استيراد المحاصيل الزراعية، وبذلك تفتقدُ أطرافها كما شبه (رودلف كيلين) الدولة بأنها كائن عضوي تكون الأرض التي تعيش عليها الجسد والعاصمة القلب والرئتان، أما الإنتاج الزراعي ومناطق التعدين والأنهار فهي بمثابة أطراف الدولة التي لا يُمكنُ الاستغناء عنها بأي حالٍ من الأحوال، كذلك من المبادئ الأساسية

---

[1] Mohamed Bescir, the Libyan Jamahiriya, Dar Alfergiani, Tripoli, Libya, 1976, P17.

[2] محمد عبد السلام عمار الفيتوري، مذكرة في جغرافية ليبيا، مصدر سابق، ص80.

[3] الاقتصاد في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، الاقتصاد في ليبيا، متاح على الرابط :
https://www.arabbarometer.org/ar/2021/06/%D8%B5%D8%AD%D9%8A%D9%81%D8%A9.

لمدرسة ميونيخ الألمانية التي رسمت الجيوبولتيكيا الألمانية مبدأ الكفاية الاقتصادية الذي يُشجعُ على التوزيع العادل بين سكان الريف والمدن لغرض ديمومة الإنتاج الزراعي. ينظر جدول (27).

جدول (27) قيمة الصادرات والواردات (الزراعية) الليبية (مليار/ دولار) للمدة (2010 – 2020)

السنة	قيمة الورادات الزراعية مليار/ دولار	قيمة الصادرات الزراعية مليار/ دولار
*2010	7.000	2,231
*2011	2.000	2,451
*2012	7.000	1,9
*2013	17.000	2,045
*2014	16.000	2,030
**2015	13.2	1,9
*2016	16.000	2,003
*2017	15.000	1,882
*2018	14.000	1,858
***2019	***	***
المجموع	107.2	14,500

المصدر :

* صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي الموحد، للمدة (2010 – 2018)، ص364، 312، 313.

** جامعة الدول العربية، المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية لعام (2016)، ص212.

*** بيانات مفقودة.

من خلال ما سبق يتبين أنَّ مشكلة الإنتاج الزراعي تُعد من أهم المشاكل الجيوبولتيكية التي تُعاني منها ليبيا، الأمر الذي دفعها إلى استيراد غذائها من الخارج، الأمر الذي جعلها دولة فاقدة للأمن الغذائي وتعتمدُ على الخارج في توفير غذائها.

إن من أهم المحاصيل التي يجبُ على ليبيا التركيز عليها في الزراعة هي : محاصيل الحبوب، التي تُشكلُ الأساس في الغذاء العربي وخاصةً القمح، مع الأخذ بالاعتبار زراعته بالكميات التي تسد حاجة ليبيا وتصدير الفائض منه إلى الخارج، نظراً لأن كمية الإنتاج في الوقت الحاضر لا تسد حاجة ليبيا من الحبوب، إذ تحتاج حسب مسؤول الشركة الوطنية للمطاحن والأعلاف إلى ما يقارب (1.8 مليون/ طن) سنوياً من القمح، وإذ قورنت كمية الإنتاج، بالكمية المطلوبة، نجدُ أنها لا تساوي شيئاً، لذلك تضطر إلى الاستيراد من الخارج. ينظر جدول (28).

جدول (28) كمية إنتاج المحاصيل الاستراتيجية (ألف طن/ هكتار) للمدة (2010 – 2019)

السنة	قمح	شعير	ذرة	السنة	قمح	شعير	ذرة
*2010	106,000	102,000	2.90	*2015	200,000	95,000	3.44
*2011	111.22	98.13	2.86	*2016	130,000	55.12	3.32
*2012	200,000	101,000	2,90	*2017	152,000	16.82	342
*2013	200,000	97,000	2,90	*2018	140,00	70,000	3.55
*2014	200,000	95,000	3.44	**2019	**	**	**

المصدر :

* جامعة الدول العربية، المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية للمدة (2012 – 2018)، ص39، 40، 41، 31، 32، 33، 33، 40، 41، 42، 49، 50، 51.

** بيانات مفقودة.

أما قيمة الإنتاج الزراعي ونسبة مساهمته في الناتج المحلي ، فقد بلغ عام (2000) (2,813 مليون/ دولار)، وبلغت نسبة مساهمته في الناتج المحلي (8.1%) من المجموع الكلي للإنتاج، لتنخفضُ قيمة الإنتاج عام (2005) إلى (1,105 مليون/ دولار)، وبنسبة قدرها (2.3%)، لينخفض عام (2010) ويُسجلُ قيمة بلغت (571 مليون/ دولار)، وبنسبة قدرها (42.3%) من المجموع الكلي للإنتاج، إلا أنه في عام (2015) انخفض الإنتاج انخفاضاً كبيراً؛ نتيجة توقف العمل في الزراعة، وهجر أغلب المزارعين أراضيهم الزراعية؛ بسبب الصراع الداخلي، إذ انخفضت قيمة الإنتاج إلى (378 مليون/ دولار)، وبنسبة مساهمة قدرها (0.77%) من الناتج الكلي، ليرتفع مرة أخرى عام (2019) ويسجل قيمة قدرها (683 مليون/ دولار) وبنسبة قدرها (1.53%) فقط من المساهمة في الناتج المحلي. ينظر جدول (29).

جدول (29) قيمة الإنتاج الزراعي مليون/ دولار ونسبة مساهمته في الناتج المحلي (%) للمدة (2000 – 2019)

السنة	الناتج المحلي مليون/ دولار	الإنتاج الزراعي مليون/ دولار	نسبة مساهمة الإنتاج الزراعي في الناتج المحلي %
*2000	34,574	2,813	8.1
*2005	47,635	1,105	2.3
*2010	68,799	571	42.3
**2015	17,784	378	0.77
*2019	43,922	683	1.53

المصدر : صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي الموحد، للمدة (2000 – 2019)، ص27، 78، 288، 287، 334.

كما يُعزى ضعف الإنتاج الزراعي في ليبيا إلى انخفاض كمية المطر في ليبيا؛ كون أغلب مساحة ليبيا مساحة صحراوية، باستثناء الأجزاء المطلة على البحر المتوسط، مع وجود ثروة النفط التي

شجعت على إهمال الزراعة أكثر. ومن خلال ما تقدم تبين أن هناك عناصر قوة اقتصادية للدولة الليبية، تمثلت بوجود النفط والغاز الطبيعي الذي لعب دوراً في قيام الدولة الليبية وديمومتها إلى الوقت الحاضر، مع عدم مديونيتها إلى دول أخرى حسب بيانات التقرير الاقتصادي العربي الموحد الذي يصدر سنوياً. كذلك شكل هذان العنصران أحد أهم أسباب الصراع في ليبيا إذ تسعى العديد من القوى السيطرة على هذين العنصرين لضمان استمرار تدفقِهما إليها حتى أطول فترة زمنية ممكنة. وعلى الرغم من الميزات الجيواقتصادية التي أضافها وجود تلك السلعتين (النفط والغاز الطبيعي) الاستراتيجيتين، إلا أن اعتماد ليبيا اقتصادياً على الموارد المالية التي تعود إليها جراء تصديرِهما إلى الخارج يُشكلُ خطراً على الأمن الاقتصادي الليبي والذي بدت ملامحه تظهر حينما اشتد الصراع داخل الجغرافية الليبية، إذ تذبذب الإنتاج النفطي الليبي، وتذبذب الإنتاج الزراعي معه، مما أصاب الأمن الاقتصادي الليبي في الصميم، كذلك إهمال الصناعة الأمر الذي يتطلب منها استيراد غذائها وسلعها الصناعية من الخارج.

أما بالنسبة للمؤشرات الاقتصادية الخاصة بالدولة الليبية : ومنها (الدَّين الخارجي) فإن ليبيا دولة غير مديونة مقارنة بدول شمال إفريقيا التي ارتفعت مديونيتها الخارجية بعد عام (2010)، وهذا من عوامل القوة الجيوبولتيكية للدولة الليبية. ينظر جدول (30).

جدول (30) إجمالي الدَّين العام القائم في ذمة الدول العربية الإفريقية

الدولة	إجمالي الدين العام/ مليون/ دولار			
	*2005	*2010	*2015	*2019
مصر	29,692.8	34,993	4,628.8	10,322.1
ليبيا**	–	–	–	–
تونس	18,955	21,541	1,661	3,166
الجزائر	17,191	5,681	471.2	259.6
المغرب	12,444	23,576	2,529	3,309.2

المصدر :

* صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، للمدة (2005 – 2019)، ص391، 386، 29، 196.

** دولة غير مدّيونة.

أما المتغير الاقتصادي الثاني : فهو (البطالة) التي عرفتها منظمة العمل الدولية بأنها : عدد الأشخاص العاطلين كنسبة مئوية من القوة العاملة (إجمالي عدد الأشخاص العاطلين والعاملين)، في ليبيا نلحظُ ارتفاع نسبة البطالة بين الفئات العمرية القادرة على العمل، إذ تعاني ليبيا من أعلى معدلات البطالة على مستوى العالم نظراً لارتفاع نسبة الالتحاق بالتعليم الجامعي، وتبلغ نسبة البطالة بين الشباب بحدود (48%) وبين النساء (25%)، وعلى الرغم من أن نظام الحكم قبل عام (2011) قد موَّل مناهج الرفاه بشكلٍ

سخي وضمن مستويات عالية، لكنه لم ينجح في إيجاد فرص عمل لتشغيل أعداد الشباب المتزايد العاطل عن العمل، كذلك مطالبتهم بالهجرة إلى دول إفريقيا للحصول على وظائف جديدة، الأمر الذي زاد من سخط الشباب العاطل عن العمل على نظام الحكم في ذلك الوقت، لذلك كانت البطالة محركاً أساسياً لقيام ثورة عام (2011)، وتعزى ارتفاع نسب البطالة في ليبيا إلى الأسباب الآتية[1] :

1 – قلة وظائف القطاع الخاص المتاحة لليبيين سواء كانوا من العمال المهرة وغير المهرة، وضعف كفاءة الانتقال من مرحلة الدراسة إلى مرحلة العمل.

2 – الانتظار لوقت طويل للحصول على وظائف في القطاع العام، وعدم تقبل الليبيين لقبول الوظائف المهنية واليدوية التي يشغلها في الغالب عمال أجانب من ذوي المهارات المتدنية، كما أن الوظائف التي تتطلب مهارات عالية يشغلها سكان غير ليبيين، إذ تشكو (30%) من الشركات العاملة في ليبيا من ملاقاتها صعوبة في توظيف مواطنين ليبيين مؤهلين، لذلك تستعين هذه الشركات بعمال أجانب على مختلف مستويات المهارة لتلبية الاحتياجات الفعلية للعمل، مع توظيف عمال ليبيين حسب القوانين المتفق عليها ضمن اللوائح التنظيمية. بلغ عدد القوى الليبية العاملة عام (2019) (2.5 مليون/ نسمة)، يتركز أغلبهم في قطاع الخدمات بنسبة (65%) من إجمالي القوى العاملة، أما القطاع الذي حل في المرتبة الثانية من حيث عدد العاملين فيه فهو القطاع الصناعي بنسبة (26.6%)، كذلك يوظف قطاع الزراعة (7.7%) من القوى العاملة، أما معدل البطالة فهو في طريقه إلى الارتفاع نتيجة الحروب والصراعات التي أدت إلى فقدان العديد من العاملين لوظائفهم ونزوح البعض الآخر، علاوةً على ذلك السياسة الاقتصادية في البلاد والتي تعتمدُ على الاستيراد أكثر من التصدير، وضعف عمليات الإنتاج، وكذلك ضعف تدفقات الاستثمار الأجنبي[2]. ينظر جدول (31).

---

[1] مجموعة البنك الدولي، ديناميكيات سوق العمل في ليبيا إعادة الاندماج من أجل التعافي، دراسة للبنك الدولي، 2016،ص14.

[2] جيهان عبد السلام عباس، انعكاسات الأزمة السياسية على أداء الاقتصاد الليبي، وقائع المؤتمر الدولي الافتراضي أبعاد الصراع الإقليمي والدولي وتداعياته على أمن واستقرار ليبيا، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية، برلين، ألمانيا، 2020، ص231 – 232.

جدول (31) مؤشر البطالة لدولة ليبيا ونسبتها (%) للمدة (2007 – 2019)

السنة	عدد السكان مليون/ نسمة	معدلات البطالة %	السنة	عدد السكان مليون/ نسمة	معدلات البطالة %
2009	6,133,984	18.45	2014	6,362,037	18.96
2010	6,197,663	18.87	2015	6,418,315	18.88
2011	6,247,438	18.88	2016	6,492,160	18.79
2012	6,285,750	19	2017	6,580,723	18.63
2013	6,320,359	19.03	2018	6,678,565	18.47
			2019	6,777,452	18.56

المصدر : جيهان عبد السلام عباس، انعكاسات الأزمة السياسية على أداء الاقتصاد الليبي، وقائع المؤتمر الدولي الافتراضي أبعاد الصراع الإقليمي والدولي وتداعياته على أمن واستقرار ليبيا، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية، برلين، ألمانيا، 2020، ص232.

أما (معدل التضخم) فقد بلغ عام (2000) (15.9%)، ثم بدأ بالانخفاض بدأً من عام (2002) ليسجل معدل بلغ (6.07%)، لينخفضُ أكثر عام (2005) ليسجل معدل تضخم بلغ (2.65%)؛ نتيجة للعملية التي أطلقتها الحكومة الليبية عام (2004) لتقليل معدل التضخم، من خلال تبني بعض الإجراءات التي تكفل ذلك، منها خفض النفقات خارج الميزانية، وكذلك ارتفاع العائدات النفطية، لذلك سجلت فائضاً مالياً بلغ (31.8%) من الناتج المحلي الإجمالي عام (2005)، ليرتفع قليلاً عام (2007) إذ سجل (6.25)[1]، أما في عام (2010) فقد انخفض معدل التضخم في ليبيا؛ نتيجة زيادة الواردات الحكومية من بيع النفط نظراً لارتفاع أسعاره في تلك المدة[2]، وشهد عام (2011) ارتفاعاً كبيراً لمعدل التضخم، إذ سجلت ليبيا (15.8)؛ نتيجة غياب الاستقرار الأمني والسياسي بعد الثورة وتراجع معدلات النمو الاقتصادي، الأمر الذي أدى إلى انخفاض كمية الواردات الناتجة عن تخلخل تصدير النفط إلى الخارج، لتنخفض مرة أخرى خلال عامي (2012 – 2013) إذ سجل معدل التضخم (6.1 – 2.5) نتيجة تعافي النشاط الاقتصادي مع التحسن الوقتي للوضع الأمني وزيادة إنتاج النفط عما كان عليه في عام بداية الصراع (2011)، لتعود معدلات التضخم وترتفعُ مرة أخرى للمدة (2014 – 2017) إذ سجلت على التوالي (2.7، 8.6، 25.9، 28.5)، وتُعزى أسباب ذلك الارتفاع إلى تدني إنتاج النفط للمدة (2014 – 2017) وضعف العملة المحلية والدعم المالي للوقود والأغذية، وارتفاع أسعار المواد الغذائية بنسبة (10.7%) حسب تقرير البنك الأفريقي للتنمية لعام

---

[1] البنك الدولي، الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية، تقرير اقتصادي صادر عن مجموعة التنمية الاجتماعية والاقتصادية لمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، 2006، ص14.

[2] تقرير مجلس الوحدة الاقتصادية العربية، معدلات التضخم في الدول العربية خلال (2008).

(2018) وكذلك الانقسام المؤسسي بوجود وزارتين للمالية مرتبطتين بحكومتين مختلفتين، والصراع الداخلي بين حكومة الوفاق وطبرق، أما في عام (2018) فقد انخفض معدل التضخم كثيراً عما سبق إذ سجل (-1.2) نتيجة الإصلاحات التي أطلقها البنك المركز الليبي والتي تضمنت فرض رسوم على المعاملات بالعملات الصعبة، وتسهيل الحصول على العملات الأجنبية والتقارب بين أسعار السوق وأسعار الصرف الرسمية لذلك بدأت أسعار السلع بالانخفاض، لينخفض أكثر عام (2019) ويسجل قيمة قدرها (2.2-%)، إذ تراجعت نسبة المواد الغذائية بنسبة (7%) خلال عام (2919)، ليرتفع عام (2020) نتيجة لتفاقم أزمة (Covid19) التي عصفت بالاقتصاد العالمي والتي أدت إلى ارتفاع أسعار المنتجات، وانخفاض معدل النمو الاقتصادي، نتيجة انخفاض الطلب على النفط العالمي بصورةٍ عامة، والنفط الليبي بصورةٍ خاصة. ينظر جدول (32).

جدول (32) معدل التضخم للدولة الليبية للمدة (2005 – 2020)

السنة	معدل التضخم	السنة	معدل التضخم	السنة	معدل التضخم	السنة	معدل التضخم
*2000	15.9	**2010	2.3	**2014	2.7	***2018	-1.2
*2002	6.07	**2011	15.8	***2015	8.6	***2019	-2.2
*2005	2.65	**2012	6.1	***2016	25.9	***2020	1.4
*2007	6.25	**2013	2.5	***2017	28.5		

المصدر :

* جيهان عبد السلام عباس، انعكاسات الأزمة السياسية على أداء الاقتصاد الليبي، وقائع المؤتمر الدولي الافتراضي أبعاد الصراع الإقليمي والدولي وتداعياته على أمن واستقرار ليبيا، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية، برلين، ألمانيا، 2020، ص227.

** أبو عزوم اللافي عبد الرحيم وآخرون، أثر السياسات المالية والنقدية على معدلات التضخم في الاقتصاد الليبي خلال المدة (2010 – 2014)، بحث مقدم إلى ندوة الأزمة الاقتصادية والمالية في الاقتصاد الليبي : التحديات وسياسات الإصلاح المطلوبة، جامعة سبها، ليبيا، 2016، ص49.

*** النشرة الاقتصادية لمصرف ليبيا المركزي للمدة (2015 – 2020)، إدارة البحوث والإحصاء، ص57، 58.

أما بالنسبة للمؤشرات الصحية للدولة الليبية، فيتضح أنَّ إجمالي الإنفاق على الخدمات الصحية من الناتج القومي لا يناسب إمكانية مواكبة الدول المتقدمة في تقديم الخدمات الصحية، فقد بلغت نسبة الإنفاق عام (2001) (2.9%)، لترتفع هذه النسبة عام (2010) إذ سجلت قيمة قدرها (3.5%)، ثم ترتفع مرة أخرى عام (2011) وتسجل (4%)، لتبقى نسبة الإنفاق على هذا الحال للمدة (2012 – 2015)، ثم ارتفع هذا المؤشر أكثر خلال عامي (2016، 2017) وتسجل قيمة قدرها (5%) على التوالي، لتنخفض بعد ذلك

وتسجل قيمة قدرها (4%) عام (2018)، ونلحظُ مما سبق أن هذه النسبة قليلة جداً لتطوير الخدمات الصحية التي تُعد واحدة من أهم عناصر قوة الدولة، لكن على الرغم من قلة الإنفاق الحكومي المخصص للخدمات الصحية إلا أنها تُقدمُ خدمات صحية للسُكان بنسبة كبيرة وصلت للمدة (2001 – 2018) إلى (100%)، ولمختلف الأمراض، إلا أنها بعد الثورة انخفضت نسبة تقديم الخدمات لتصل إلى (97%)؛ نتيجة الصراع الداخلي الدائر في ليبيا وتعرض الكثير من المنشآت الصحية إلى التخريب. إلا أنَّ ما يجب الإشارة إليه أن تلك الخدمات إذ ما قورنت بالخدمات الصحية للدول المتقدمة (كالولايات المتحدة الأمريكية ودول أوروبا) تعد خدمات متدنية وضعيفة. ينظر جدول (33).

جدول (33) إجمالي الإنفاق على الخدمات الصحية ونسبة السُكان الذين يحصلون عليها للمدة (2001 – 2018)

السنة	إجمالي الإنفاق على خدمات الصحية مليون/ دولار	النسبة المئوية (%) للسكان الذين يحصلون على خدمات صحية	السنة	إجمالي الإنفاق على الخدمات الصحية مليون/ دولار	النسبة المئوية (%) للسكان الذين يحصلون على خدمات صحية
*2001	2.9	95	**2014	4	100
*2006	2.9	100	**2015	4	97
**2010	3.5	100	**2016	5	97
**2011	4	100	**2017	5	97
**2012	4	97	**2018	4	97
**2013	4	100			

المصدر :

* الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية، المنجزات في مجال الصحة خلال أربعين عام (1969 – 2009)، ط1، مطبعة الأزهار، مصراته، ليبيا، 2009، ص47.

** وزارة الصحة الليبية، مركز المعلومات والتوثيق، التقرير الإحصائي السنوي للأعوام (2010، 2011، 2012، 2013، 2014، 2015, 2018، ص156، 99، 102، 113، 106، 107، 98، 78

أما كفاءة الخدمات الصحية في ليبيا مقارنة بمعايير منظمة الصحة العالمية فقد كانت كالتالي :

أ – **مستشفى/ نسمة :** حُدد هذا المعيار بـــ (مستشفى لكل 10,000 – 50,000 نسمة)، وعند تطبيق ذلك على ليبيا، نجد أنه أعلى من معدل المعيار التخطيطي، إذ بلغ عام (2006) (60.689 نسمة لكل مستشفى) وكذلك الحال بالنسبة لبقية السنوات، نظراً لثبات عدد المستشفيات، ويقابلها زيادة في السُكان، وهذا يعطي مؤشراً سلبياً وعدم التوافق النسبي بين عدد السُكان وعدد المستشفيات.

بـــ – طبيب/ نسمة : بلغ هذا المعدل عام (2001) (0.8 طبيب/ 700نسمة)، وهو ضمن المعيار العالمي لمنظمة الصحية العالمية والتي حددته بـــ (1 طبيب/ 700 نسمة)، في حين بلغ هذا المعدل في ليبيا عام (2006) (1.04/ 700 نسمة)، وهذا يعطي مؤشراً إيجابيا وتوافق بين عدد السُكان وعدد الأطباء، نظراً لزيادة عدد الأطباء بنسبة (45%) للمدة (1992 – 2006) وإيفاد عدد كبير من الطلاب والعاملين في المجال الصحي إلى الخارج[1]، ليبقى هذا المعدل للسنوات التي تلت (2006) ضمن المعيار ليعطي بذلك مؤشراً إيجابياً للعلاقة بين عدد الأطباء وعدد السُكان.

تـــ – طبيب أسنان/ نسمة : حددت منظمة الصحة العالمية هذا المعيار بـــ (1 طبيب أسنان/ 2,000 نسمة)، إذ بلغ هذا المعدل عام (2001) (0.15 طبيب أسنان/ 1000 نسمة)، وهو أقل من المعيار العالمي لمنظمة الصحة العالمية، ليرتفع قليلاً عام (2006) ويسجل قيمة قدرها (0.37 طبيب أسنان/ 1000 نسمة)، ليرتفع مرة أخرى خلال المدة (2010 – 2011) ويسجل قيمة قدرها (1.02، 1.01)، لكنه هذا المعدل انخفض خلال المدة (2012 – 2015) إذ سجل قيمة قدرها (0.97 طبيب أسنان/ 1,000 نسمة) للسنوات المذكورة؛ نتيجة الصراع الداخلي الذي دفع العديد من الأطباء إلى الهجرة خارج ليبيا، ليرتفع مرة أخرى للمدة (2016 – 2018)، إذ سجل قيمة قدرها (1.78، 1.75، 1.73 طبيب أسنان/ 1000 نسمة) على التوالي.

ثـــ – طبيب صيدلاني/ نسمة : بقي هذا المعدل طوال المدة (2001 – 2018) دون المعيار المعتمد في الدراسة، إذ حددته منظمة الصحة العالمية بـــ (1 طبيب صيدلاني/ 1,000)، وهذا مؤشر على عدم التوافق بين عدد السُكان والصيادلة.

جـــ – ممرض/ طبيب : حددت منظمة الصحة العالمية (3 ممرضين/ طبيب)، وعند تطبيق ذلك على ليبيا تبين أن هذه الخدمة دون المستوى إذ بلغت عام (2001) (2.26 ممرض/ طبيب)، لترتفع أكثر عام (2006) إذ سجلت (2.79 ممرض/ طبيب)، ليرتفع هذا المعدل في عام (2010) إذ سجل (3.30 ممرض/ طبيب) وهو أعلى من المعيار المعتمد، ليبقى هذا المعدل أعلى من المعيار للسنوات التي تلت عام (2010).

حـــ – سرير/ نسمة : حددت منظمة الصحة كفاءة هذه الخدمة بمعيار (سرير/ 200 نسمة)، وعند تطبيق ذلك على ليبيا، نجد أن هذا المعيار دون المستوى المطلوب خلال المدة (2006 – 2018، باستثناء عام (2001) الذي سُجل فيه (1.85 سرير/ 200 نسمة). ينظر جدول (34)، وجدول (35).

---

[1] الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية، الكتاب الإحصائي لعام (2005)، الهيأة العامة للمعلومات، 2006، ص26.

جدول (34) المؤشرات الصحية لدولة ليبيا للمدة (2001 – 2018)

السنة	عدد الأطباء	عدد الأطباء لكل 700 نسمة	عدد أطباء الأسنان	عدد أطباء الأسنان لكل 2000 نسمة	عدد الصيادلة	عدد الصيادلة لكل 1,000 نسمة	عدد الممرضين	عدد الأسِرة	عدد الممرضين لكل طبيب واحد	عدد الأسِرة لكل 200 نسمة	عدد المستشفيات لكل 10,000 نسمة**
*2001	6676	0.8	420	0.15	722	0.13	32,332	20,501	2.96	1.85	85
*2006	8813	1.04	1,102	0.37	1049	0.17	32,951	20,229	2.79	0.68	97
**2010	11,323	1.27	3,176	1.02	1101	0.17	40,926	20,689	3.30	0.66	97
**2011	11,323	1.26	3,176	1.01	1101	0.17	40,926	20,689	3.30	0.66	97
**2012	11,435	1.28	3,080	0.97	1162	0.18	39,665	20,689	3.15	0.65	97
**2013	11,907	1.31	3,091	0,97	1182	0.18	39,630	20,689	3.15	0.65	97
**2014	12,244	1.73	3,089	0.97	1249	0.19	40,225	20,689	3.16	0.65	97
**2015	12,390	1.35	3,119	0.97	1361	0.21	40,768	20,689	3.17	0.64	97
**2016	15,070	1.62	5,791	1.78	4054	0.62	44,270	20,689	3.40	0.63	97
**2017	14,988	1.59	5,791	1.75	4067	0.61	44,510	20,689	3.38	0.62	97
**2018	14,988	1.57	5,791	1.73	4067	0.60	44,510	20,740	3.33	0.62	97

المصدر :

* صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، للأعوام (2001، 2005، 2016، 2017)، ص40، 275، 294، 301.

** وزارة الصحة الليبية، مركز المعلومات والتوثيق، التقرير الإحصائي السنوي للأعوام (2010، 2011، 2012، 2013، 2014، 2015, 2018، ص156، 99، 102، 113، 106، 107، 98، 78.

جدول (35) معايير منظمة الصحة العالمية في قياس كفاءة الخدمات الصحية

المؤشرات	معيار منظمة الصحة العالمية	المؤشرات	معيار منظمة الصحة العالمية
المستشفى/ نسمة	1/ 10,000 – 50,000	صيدلي/ نسمة	1/ 1000
طبيب/ نسمة	1/ 700	ممرض/ طبيب	1/ 500
طبيب أسنان/ نسمة	1/ 2000	سرير/ نسمة	سرير/ 200 نسمة

المصدر : من عمل الباحث بالاعتماد على : خلف حسين علي الدليمي، تخطيط الخدمات المجتمعية والبنية التحتية أسس – معايير – تقنيات، ط2، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2015، ص 108 – 109.

أما بالنسبة لمؤشر التعليم، ووفقاً لتقرير التنمية البشرية الصادر عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، فقد بلغت نسبة المتعلمين في ليبيا لأكثر من (15) سنة (88.3%)، فضلاً عن وجود أكثر من (150) جامعة منتشرة في مختلف مدن ليبيا، إلا أنه وبعد الثورة تعرضت (3%) من مدارس ليبيا إلى الإغلاق؛ نتيجة الأضرار التي لحقت بها جراء الصراع المسلح، أو أغلقت لأن النازحين يستغلونها مأوى لهم في حالة الطوارئ، وعلاوة على ذلك تم إحصاء مجموع (43) مدرسة مدمرة بالكامل، وتضمن هذا التقرير على بعض النقائص على مستوى تقديم الخدمات التعليمية هي[1] :

1 – تدني نسبة الإنفاق على التعليم بشكلٍ كبير قبل الثورة إذ بلغت هذه النسبة (4.3%) من الميزانية العامة.

2 – تراجع نسبة المتعلمين في السنوات السابقة للثورة، إذ بلغ عدد الحاصلين على الثانوية العامة (44%) لدى الذكور و (55.6%) لدى الإناث، ممن تجاوزت أعمارهم (25 سنة).

3 – تهميش دور المرأة في المجتمع نظراً لضآلة نسب التعليم التي تُمثل (24.7%) من الإناث و (76.9%) من الذكور.

ونستنتج مما تقدم أنَّ العناصر الطبيعية والاقتصادية شكلت دافعاً هاماً من دوافع الصراع على ليبيا فقد كان للموقع الجيوستراتيجي أهمية كبرى في الفكر الجيوبولتيكي لصناع السياسة الخارجية، فضلاً عن الثروات الطبيعية وخاصة النفط والغاز الطبيعي، لذا كانت منطقة سرت محور الصراع الداخلي نظراً لتركز مصادر الطاقة في تلك المنطقة, إضافة إلى ذلك قرب تلك الثروات من مسار مهم وأساسي من مسارات نقل النفط والمقصود به هنا البحر المتوسط، ونلحظ أيضاً في هذا الفصل أنَّ ليبيا تعاني من ناحية السكان سواء من حيث التوزيع الجغرافي أو معدل المواليد مقارنة مع دول الجوار، كذلك حجم السكان الذي لا يتناسب مع الثروات الموجودة، إضافة إلى انخفاض معدل الكثافة العامة وخصوصاً في وسط وجنوب ليبيا.

---

[01] عيسى بغني، قراءة في تقرير التنمية البشرية لسنة (2011)، متاح على الرابط :
https://archive2.libya-al-mostakbal.org/news/clicked/18358.

الباب الثاني :

الواقع الجغرافي ~ السياسي للمشكلة الليبية وتداعياتها الجيوستراتيجية

تهميد : شهدت المنطقة العربية أواخر عام (2010) وبداية عام (2011) حركات احتجاجية في بعض البلدان العربية عُرفت بثورات الربيع العربي التي عبرت الشعوب من خلالها عن مدى التهميش والإقصاء والفساد السياسي والاقتصادي، إلا أنَّ استجابة الأنظمة الحاكمة لتلك التغيرات الجغرافية السياسية جاءت متباينة بين دولة وأخرى، فالنظام المصري وقبله التونسي تجاوبا مع تلك التغيرات دون استخدام العنف المفرط ضد الشعب، إلا أنَّ تلك الحالة انعكست تماماً في كلٍ من سوريا وليبيا فقد تجاوب النظام الحاكم في تلك الدولتين مع التغيرات باستخدام العنف، الأمر الذي أدى في بداية الأمر إلى الصراع بين النظام الحاكم والجماعات المعارضة له، ليتطور هذا الصراع أكثر عندما شهدت الأطراف الداخلية للصراع اختراق العديد من القِوى الإقليمية والدولية لأطراف الصراع، الأمر الذي ألقى بظلاله على طول فترة الصراع وتعدد أبعاده وأطرافه.

تميز الصراع الليبي عن غيره من صراعات المنطقة بسرعة التدخل الإقليمي والدولي ضد النظام الحاكم من خلال مساهمة حلف شمال الأطلسي في إسقاط النظام، إلا أن ذلك أدى إلى دخول ليبيا في نفق مظلم أسهم في ظهور العديد من التداعيات الجيوستراتيجية للمشكلة الليبية التي أثرت في الجغرافية الليبية ودول جوارها الجغرافي. ونظراً لأهمية التداعيات الجيوستراتيجية على الجغرافية الليبية والدول المجاورة لها تقدم الدراسة هنا الواقع الجغرافي ~ السياسي للمشكلة الليبية وتداعياتها الجيوستراتيجية وفق الآتي :

الفصل الأول : التاريخ الجغرافي السياسي للدولة الليبية منذ الاستقلال / حتى ثورات الربيع العربي.

الفصل الثاني : الواقع الجغرافي السياسي المعاصر للدولة الليبية.

الفصل الثالث : المتغيرات الجيوستراتيجية بعد أحداث الثورة الليبية.

الفصل الأول : التاريخ الجغرافي السياسي للدولة الليبية منذُ الاستقلال / حتى ثورات الربيع العربي

تُمثل دراسة التاريخ السياسي للدولة القاعدة الأساسية للتعرف على الوضع السياسي الحالي والبناء الجغرافي لها عبر العصور المختلفة، وكذلك يتطلب فهم المشكلات السياسية في الوقت الحاضر والتغلغل في دراسة التاريخ السياسي للمشكلة لإمكانية وضع الحلول لها مستقبلاً، لذلك تتناول الدراسة في هذا المبحث تاريخ نشأة الدولة الليبية وتطورها السياسي حتى بلوغها الوضع السياسي الحالي، وتوضيح بنيتها الجغرافية عبر الأزمنة السابقة ومدى ارتباط ذلك بالصراع على ليبيا. نظراً للمكانة الجيوستراتيجية الكبيرة لدولة ليبيا فقد كانت منذُ القدم أرضاً خصبةً للصراع، فلم يكن الصراع وليد السنوات الأخيرة وإنما كانت محط أنظار مختلف الإمبراطوريات القديمة، والدول الحديثة، والمعاصرة، فموقعها المُطل على سواحل البحر المتوسط والرابط بين جهات الوطن العربي وإفريقيا جنوب الصحراء ودوره في التجارة الدولية والعمليات العسكرية كان المحور الأساسي للصراع، وزادت أهمية هذا الموقع أكثر بعد اكتشاف النفط والغاز الطبيعي اللذان يُشكلان القلب النابض للحياة الصناعية في وقتنا الحاضر.

مرت ليبيا قبل الاستقلال بمراحل تاريخية عدة بدأت (بالحضارة الفرعونية) التي تعدُ أولى الحضارات التي ارتبطت جغرافياً، وسياسياً، وعسكرياً بليبيا القديمة؛ نظراً للموقع الجغرافي المجاور للحضارة الفرعونية، وكذلك الغارات الليبية المتواصلة على منطقة غرب الدلتا بحثاً عن الطعام والماء[1]، الأمر الذي دفع الفراعنة لتبني سياسة عسكرية وجيوبولتيكية لتأمين الحدود المصرية وإيقاف هجمات القبائل الليبية على الأراضي المصرية والتي أخضعت من خلالها المناطق المجاورة لحدود مصر مثل برقة (قورينا سابقاً) والمناطق الشرقية للنفوذ الفرعوني، إذ بلغ نفوذهم تغطية إقليم برقة كاملاً، ولذلك : نظراً لأهمية موقع ليبيا فقد شهدت صراعاً منذُ القدم بين الحضارة الفرعونية والقبائل الليبية لتأمين الحدود الغربية لمصر من الغزوات القادمة من الشرق.

كذلك كانت ليبيا ذات أهمية كبيرة (للفينيقيين) الذين امتد نفوذهم إلى حدود برقة، نظراً لموقعها المطل على البحر المتوسط الذي ساعد على زيادة هذه الأهمية بالنسبة للتجارة الفينيقية، إذ استوطن الفينيقيون منذُ الألف الأول قبل الميلاد الأجزاء الساحلية الغربية للبحر المتوسط التي تضم أجزاءً من ليبيا وأقاموا عليها مراكز تجارية أسهمت في ازدهار التجارة بين ضفتي البحر المتوسط، ونظراً لأهمية موقع ليبيا التجاري فقد كان خليج طرابلس من أهم المرافئ الطبيعية التي كان الفينيقيون يترددون إليها إذ تتوافر الشروط اللازمة التي إعتاد الفينيقيون عليها لاختيار مواقعهم أو محطاتهم البحرية، فضلاً عن ذلك كانت بضائع وسط إفريقيا

---

[1] مصطفى كمال عبد العليم، دراسات في تاريخ ليبيا القديم، ط1، المطبعة الأهلية، بنغازي، ليبيا، 1966، ص9.

تُنقلُ إلى البحر المتوسط عبر ليبيا بواسطة قبائل (الجرامنت) التي تسكن مدينة جرمة بفزان التي تقوم بنقل البضائع من وسط إفريقيا إلى سواحل البحر المتوسط ومن ثَمَّ بيعها للفينيقيين مثل الذهب والأحجار الكريمة والعاج وخشب الأبنوس[1].

ونظراً لتزايد التبادل التجاري بين الفينيقيون والمرافئ الليبية أقام الفينيقيون ثلاثة مراكز تجارية هي فيعات (طرابلس حالياً)، ولبدة الكبرى التي تقع شرق طرابلس بمسافة قدرها (125كم)، وصبراتة التي تقع على بعد (70كم) غربي طرابلس، وامتد نفوذهم إلى حدود برقة، إذ تطورت وازدهرت هذه المراكز التجارية كثيراً في عهد الحضارة الفينيقية التي أصبحت تحت إشراف وهيمنة مدينة (قرطاج) في نهاية القرن السادس قبل الميلاد، إذ عملت قرطاج على احتكار تجارة البحر المتوسط وحرمان الفينيقيين من الاتجار المباشر في مرافئ الشمال الأفريقي مع روما وذلك عبر عقد معاهدات مع روما تمنع التجارة المباشرة مع الفينيقيين في ليبيا، الأمر الذي أدى إلى تدهور التجارة وحدوث ركود اقتصادي في ميناء طرابلس والموانئ الأخرى على الساحل الليبي الغربي[2]؛ ويرجع السبب في ذلك إلى أهمية الموقع الليبي وطغيانه على تجارة مدينة قرطاج، لذلك أوقفوا التجارة من تلك المنطقة والاعتماد على الاتصال المباشر مع السُلطة الحاكمة في المدينة لغرض التبادل التجاري.

أما (اليونانيون) الذين قدموا إلى ليبيا في القرن السابع قبل الميلاد فقد ارتبطوا بالجغرافية الليبية أكثر من الفينيقيين؛ كون الفينيقيون أصحاب تجارة ولا يستقرون بمكان محدد، لكن اليونانيين قدموا كمهاجرين نتيجة الجفاف التي تعرضت له مناطقهم لمدة سبعة أعوام لذلك توجهوا إلى إصلاح الأراضي الزراعية الليبية وفلاحتها، وامتد نفوذهم من منطقة السلوم على الحدود المصرية الليبية شرقاً إلى منطقة بني جواد غرباً[3]، وكذلك تبنّى اليونانيون في تلك المدة سياسة جيوبولتيكية تقضي بالتشجيع على هجرة السُكان إلى مناطق ليبيا، من خلال تقديم لهم أراضٍ زراعيةٍ للعمل بها؛ بسبب ازدحام السُّكان في المدن اليونانية، وهذا يدلُ على العمق الجيوستراتيجي الليبي في توفير الأمن الغذائي للمدن اليونانية.

بعد تدمير مدينة قرطاج على يد الرومان سنة (146ق.م) آلت مدينة طرابلس والمراكز التجارية الأخرى تحت السيطرة الرومانية، إذ كانت الجغرافية الليبية في تلك المدة تتكون من مدينة (أويا) طرابلس حالياً ومدن شمال غرب ليبيا التي أصبحت تحت السيطرة الرومانية، أما برقة فقد أصبحت تحت حكم

---

[1] أحمد محمد أنديشة، التاريخ السياسي والاقتصادي للمدن الثلاث، مصدر سابق، ص33 – 36.

[2] حسين مسعود أبو مدينة، ميناء طرابلس (ليبيا) دراسة في جغرافية النقل، (أطروحة دكتوراه/ غير منشورة)، معهد البحوث والدراسات العربية، جامعة الدول العربية، 2005، ص77 – 78.

[3] المركز الليبي للتحكيم التجاري الدولي، الحضارة الليبية قبل الميلاد، متاح عل الرابط :

http://www.lcica.org/ar/libya.

البطالمة الذين جعلوا الإسكندرية عاصمةً لهم، لكنها في النهاية دانت للرومان بعد احتلال روما لمصر عام (32ق.م)، وبذلك تتوحدُ جغرافية ليبيا سياسياً لأول مرة تحت حكم الرومان الذين حكموا لمدة (400) عام[1].

إذاً، تميزت المرحلة السابقة لجغرافية ليبيا بأن الصراع اقتصر على الأراضي الساحلية فقط والأراضي التي تحتوي على الثروات الطبيعية، علاوةً على ذلك الأراضي الزراعية، والموقع الجيوستراتيجي المهم في حركة التجارة، أما الداخل الليبي فقد كان ممزقاً تحكمه قبائل مختلفة تُسيطر على طرق التجارة من وسط إفريقيا إلى ليبيا، وكذلك تقوم هذه القبائل في كثير من الأحيان بالهجوم على حدود الإمبراطورية الرومانية، لذلك يقوم الرومان بتنظيم حملات ردع لتلك القبائل لتأمين حدودهم وتجارتهم من إفريقيا جنوب الصحراء عبر ليبيا وصولاً إلى البحر المتوسط.

حظيت جغرافية ليبيا بأهمية بالغة لدى (الدولة الإسلامية) التي بدت تتوسع جغرافياً انطلاقاً من شبه الجزيرة العربية باتجاه المناطق العربية التي تقع تحت سيطرة الدولتين الرومانية والفارسية، وتأتي أهمية ليبيا للدولة الإسلامية كونها تُمثل الجسر الذي يتحتم عبوره للوصول إلى أقصى شمال القارة أو الاتجاه من الشرق إلى الغرب، وكذلك موقعها الجغرافي المتاخم لدول المغرب العربي الأخرى الذي له أهمية بالغة في فكر قادة الدولة الإسلامية، إذ سيتبع فتح ليبيا فتح دول المغرب العربي. تاريخياً، دخل المسلمون الفاتحون برقة عام (21هـ) نظراً لاعتبارها بأنها امتداداً لجغرافية مصر، وإن فتح برقة يُتيح إمكانية المواصلة لفتح الأجزاء الغربية من ليبيا، ليتم لهم ذلك في عام (22هـ) من خلال بسط نفوذهم على جميع أجزاء ليبيا، وهي بذلك تتوحد جغرافيتها للمرة الثانية بعد سيطرة الرومان، لتخضع إلى سيطرة حكومات وإمارات عدة خلال العهدين الأموي والعباسي شأنها شأن الدول الإسلامية الأخرى[2]. بعد خضوع ليبيا لسيطرة ممالك وإمارات متعددة خلال عهد الخلافة الإسلامية، تمكن الإسبان عام (1510) من احتلال طرابلس وما جاورها بطلب من البابا وجعلها قاعدة لفرسان القديس يوحنا لمهاجمة البلاد الإسلامية خلال فترة الحملات الصليبية؛ نتيجة لانقسام المسلمون في ليبيا بين قسمٍ خاضع لدولة المماليك في مصر والمتمثل بـ (برقة)، وقسمٍ آخر خاضع لسيطرة الدولة الحفصية (طرابلس)، وكذلك لأهمية موقعها الجغرافي كمركز لتموين الحملات الغربية على الشرق، وضرب المسلمون في ديارهم كبعد من أبعاد الصراع (البعد الديني للصراع)، وبقيت ليبيا تحت سيطرة حكم البابا إلى بداية العهد العُثماني عام (1551)[3].

---

[1] محمود شاكر، ليبية، مصدر سابق، ص18 – 19.

[2] آمنة مصطفى عمران، أهمية موقع ليبيا عبر التأريخ، "**مجلة العلوم الإنسانية والتطبيقية**"، العدد (22)، كلية الآداب، جامعة المرقب، ليبيا، 2013، ص81.

[3] محمد العاقل صديق وآخرون، معالم الحضارة الإسلامية في ليبيا، ط1، الدار الدولية للإستثمارات الثقافية، القاهرة، مصر، 2008، ص91.

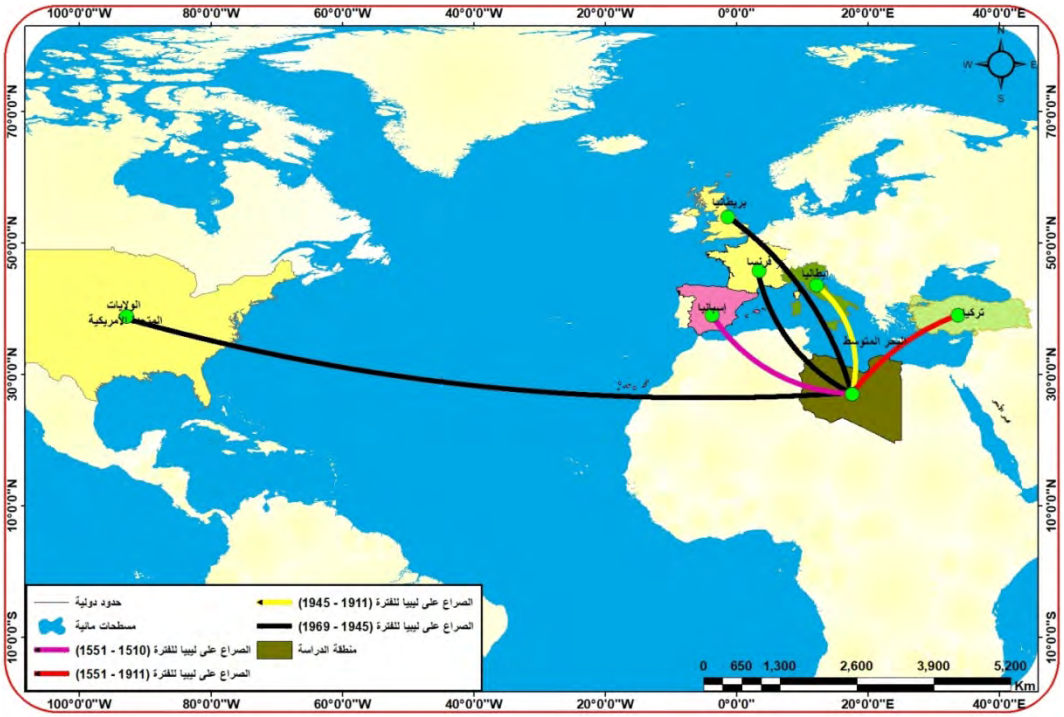
شكلت ليبيا مع ظهور الدولة العثمانية أهمية بالغة بالنسبة لها، إذ كانت بوابة إفريقيا، لذلك بدأت الدولة العثمانية تركز على ضرورة السيطرة عليها، ونجحت في ذلك عام (1554) بالسيطرة على الأقاليم الرئيسية الثلاثة (برقة، طرابلس، فزان)، وبذلك أصبحت ولاية واحدة تخضع لوالٍ عثماني يُمارس سلطته باسم السلطان العثماني وعُرفت هذه المرحلة باسم العهد العثماني الأول (1551 – 1711)، أما المرحلة الثانية فقد ظهرت مع ثورة أحمد باشا القرمانلي ضد الدولة العثمانية والذي منحه السلطان حكماً ذاتياً خلال المدة (1711 – 1835)[1]، وتميزت هذه المرحلة بأنها تكاد تكون المرحلة الوحيدة التي استثمر فيها موقع ليبيا البحري كما سبقت الإشارة من خلال إنشائهم قوة بحرية استطاعت هزيمة القوة البحرية الأمريكية عام (1805) وكان لأسطولها الكلمة العليا في البحر المتوسط. أما المرحلة الثالثة فهي مرحلة العهد العثماني الثاني (1835 – 1911)، الذي عُرفت فيه ليبيا بطرابلس وبرقة أو بطرابلس الغرب إذ كانت طرابلس ولاية تلتحقُ فزان بها، أما برقة فهي منفصلة دون أن تعد ولاية قائمة بذاتها، إذ كانت طرابلس محور اهتمام الدولة العثمانية ومركزاً لوجود الأتراك، فقد كانت دائماً الأغنى مواردا وسُكاناً وينعكس ذلك على حجم السكان الذي بلغ في النصف الثاني من القرن التاسع عشر (750,000 نسمة) منهم (600,000 نسمة) في طرابلس، و (150,000 نسمة) في برقة[2]. ينظر خريطة (15).

---

[1] نيكولاي إيليتش بروشين، تاريخ ليبيا من منتصف القرن السادس عشر حتى مطلع القرن العشرين، ترجمة : عماد حاتم، ط2، دار الكتاب الجديدة المتحدة، بيروت، لبنان، 2001، ص16 – 18.

[2] جمال حمدان، الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية العظمى، مصدر سابق، ص32 – 33.

خريطة (15) الصراع الجيوبولتيكي على ليبيا للمدة (1510 – 1969)



المصدر : من عمل الباحث بالاعتماد على :

1 – نيكولاي إيليتش بروشين، تاريخ ليبيا من منتصف القرن السادس عشر حتى مطلع القرن العشرين، ترجمة : عماد حاتم، ط2، دار الكتاب الجديدة المتحدة، بيروت، لبنان، 2001 ص16 – 18.

2 – إيناس حسني البهجي، تاريخ الوطن العربي دول شمال إفريقيا (السودان، مصر، ليبيا، تونس، الجزائر)، ط1، دار التعليم الجامعي، الإسكندرية، مصر، 2015، ص137 – 138.

3 – جاك بيشون، المسألة الليبية في تسوية السلام، ترجمة : على ضوى، سلسلة الدراسات المترجمة، مركز جهاد الليبيين للدراسات التاريخية، طرابلس، ليبيا، ص355 – 360.

أما مرحلة الاستعمار الإيطالي فهي تُمثل مرحلة فاصلة في تاريخ ليبيا السياسي، إذ تكونت الحدود الليبية بشكلها الحالي بعد عدة اتفاقيات بين الدول المستعمرة للشمال الإفريقي في بدايات القرن العشرين بين كلٍ من إيطاليا وفرنسا، والتي حصلت إيطاليا بموجبها على وعد من فرنسا عام (1904) بإطلاق يدها في طرابلس إذا تغاضت إيطاليا عن إطلاق يد فرنسا في المغرب، وكذلك الاتفاق بين كلٍ من إيطاليا وبريطانيا، ودول أخرى مثل ألمانيا وروسيا والنمسا التي وافقت بشرط أن لا تتعدى العمليات الحربية منطقة شمال إفريقيا[1]، علاوةً على ذلك ترسيم الحدود الشرقية مع الدولة المصرية التي كانت ملكية آنذاك، على الرغم من أن ليبيا ذات جذور تاريخية ضاربة في القدم إلا أنها لم تعرف بوضعها الحالي إلا في سنة (1911) بعد الاستعمار الإيطالي، ولم يكن اسم ليبيا بجغرافيتها الحالية مألوفاً، بل كان الشائع في الاستخدام للتعبير عن ليبيا هو (برقة وطرابلس)، ويعد الكاتب الإيطالي (مينوتللي) أول من أطلق اسم ليبيا على

---

[1] محمود شاكر، ليبية، مصدر سابق، ص40 – 41.

الأراضي التي تشغلها حالياً عام (1903)[1]، ويُمكن اعتبار معاهدة لوزان بداية التنظيم الإداري لدولة ليبيا. وضع الاستعمار الإيطالي ليبيا هدفاً أساسياً من أهداف سياسته الخارجية، إذ بدأت إيطاليا في بادئ الأمر بفتح المدارس الإيطالية في ليبيا، وكذلك فتح فرع لبنك روما، وأصبحت القنصلية الإيطالية في مدينتي بنغازي وطرابلس مركزاً للنشاط السياسي والدعاية الإيطالية والتجسس، لذا لم يصعب على إيطاليا وضع الحُجج والذرائع الواهية لغزو ليبيا، وهذا ما حدث في (29/ أيلول/ 1911) عندما أعلنت إيطاليا الحرب على الدولة العثمانية بعد إنذارٍ مسبق من قبل إيطاليا بحُجة أن الدولة العثمانية أهملت شأن ليبيا وأنها تحرضُ الليبيين على الرعايا الإيطاليين وتضطهدهم، واستطاعت في (3/ تشرين الأول/ 1911) من الاستيلاء على مدينة طرابلس ثم بعدها الاستيلاء على ليبيا بأكملها بعد معاهدة أوشي التي أبرمت في (18/ تشرين الأول/ 1912) بين الدولة العثمانية وإيطاليا إذ أصبحت ليبيا بموجبها تحت الوصاية الإيطالية[2]، أما جغرافية ليبيا فقد قُسمت خلال تلك المرحلة إلى مقاطعات خمس هي (طرابلس، بنغازي، درنة، مصراته، المنطقة العسكرية الجنوبية)[3]، ومن هنا بدأت المقاومة الليبية متمثلة بالحركة السنوسية في بداية الأمر وصولاً إلى عمر المختار ضد الاستعمار الإيطالي إلى أن تحقق الاستقلال في عام (1951) وعُدّت ليبيا دولة اتحادية ذات سيادة، وانضمت في عام (1953) إلى جامعة الدول العربية وإلى هيئة الأمم المتحدة عام (1955).

أما فترة ما بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية (1945 – 1951) وقبل قيام نظام الحُكم الملكي، قُسمت الجغرافية الليبية إدارياً إلى منطقتي طرابلس وبنغازي، إذ أصبحت بنغازي تحت سيطرة النفوذ البريطاني، ونتيجة لذلك قامت الإدارة البريطانية في بنغازي بتقسيمها إلى سبع مناطق إدارية هي (طبرق، درنة، المرج، شحات، بنغازي، أجدابيا، الكفرة)، ثمُ ضمت تلك المناطق في ثلاث مقاطعات هي مقاطعة بنغازي وعاصمتها مدينة بنغازي، ومقاطعة درنة وعاصمتها مدينة درنة، ومقاطعة الجبل الأخضر وعاصمتها مدينة المرج، أما منطقة فزان فأصبحت تحت سيطرة النفوذ الفرنسي، مع وجود الولايات المتحدة الأمريكية في قاعدة الملاّحة (هويلس) في طرابلس[4].

نستخلص مما تقدم، أهمية ليبيا تاريخياً في الحضارات والإمبراطوريات المختلفة، لذلك ومنذ القدم كانت بؤرةً للصراع طمعاً بالسيطرة على موقعها الحيوي المتحكم بتجارة البحر المتوسط، لذلك سعت للسيطرة عليها لتأمين حدودها مثل الحضارة الفرعونية، وكذلك الحضارة الفينيقية التي ضمنت السيطرة على

---

[1] محمد عبد السلام عمار الفيتوري، مذكرة في جغرافية ليبيا، مصدر سابق، ص5.

[2] إيناس حسني البهجي، تاريخ الوطن العربي دول شمال إفريقيا (السودان، مصر، ليبيا، تونس، الجزائر)، ط1، دار التعليم الجامعي، الإسكندرية، مصر، 2015، ص137 – 138.

[3] خالد عبد العزيز عديم، القانون الإداري الليبي، منشورات الجامعة الليبية، بنغازي، ليبيا، 1966، ص342 – 346.

[4] جاك بيشون، المسألة الليبية في تسوية السلام، ترجمة : على ضوى، سلسلة الدراسات المترجمة، مركز جهاد الليبيين للدراسات التاريخية، طرابلس، ليبيا، ص355 – 360.

طرق التجارة القديمة بسيطرتها على ليبيا، وكذلك الإغريق الذين ارتبطوا بجغرافية ليبيا كونهم امتهنوا الزراعة، ولم ينتهِ الصراع عند ذلك الحد بل توالت العديد من الإمبراطوريات، مثل روما، والفتح الإسلامي وصولاً إلى العهدين الأموي والعباسي، والدولة العثمانية، والاستعمار الإيطالي الذي شكل الملامح الأولى للدولة الليبية في وضعها الحالي، لم يتوقف الصراع الجيوبولتيكي على ليبيا عند ذلك التأريخ فحسب، بل امتد حتى عندما نالت ليبيا استقلالها، وبقي إلى الآن متخذاً أشكالاً عدة. وبناءً على ذلك تقدم الدراسة هنا المراحل التاريخية لدولة ليبيا الحديثة والتي تمثلت بالآتي :

أولاً : المرحلة الأولى (1951 – 1969) : بناءً على قرار الجمعية الليبية الوطنية عام (1951) لُقب إدريس السُنوسي ملك المملكة الليبية والذي أدرك مدى ضعف الدولة الجديدة والأخطار المحدقة بها لذلك شرع منذ البداية البحث عن أفضل الوسائل الممكنة لصون الاستقلال الذي عانت بلاده الأهوال للحصول عليه، فعلى الرغم من أنَّ الكثير نظروا إلى مستقبل هذه الدولة بعاهلها المسن، وشعبها الممزق، وإمكانيتها الاقتصادية الضعيفة، وجغرافيتها المترامية الأطراف فلم يروا في طريقها إلا الكوارث والمحن، لكن السُنوسي استطاع أن يقود البلاد لمدة (17 عاماً)[1]. أدرك صانع القرار السياسي الليبي أن ضعف الدولة من الناحيتين الاقتصادية والعسكرية يتطلب توجه ليبيا نحو حليف خارجي قوي كي تتمكن من تجاوز مشاكلها الاقتصادية والعسكرية، ووجد في القوتين البريطانية والأمريكية الحل الأمثل في هذه المرحلة الحرجة من تأريخ الدولة، فتوجه أولاً إلى بريطانيا التي كان يثقُ بها كثيراً الأمر الذي انتهى بتوقيع معاهدة (1953)، والتي تعهد بها الطرفان بأن لا يتخذا أي موقف يتنافى مع الحلف، وكذلك يتحتم في حالة حدوث حرب أو صراع مساعدة أحدهما الآخر، مع تقديم بريطانيا إعانة قدرها (2,700,000) جنيه إسترليني لسد العجز في الميزانية الليبية[2]، وكذلك تحالف مع الولايات المتحدة الأمريكية التي توجهت إلى تكثيف وجودها العسكري في البحر المتوسط، إذ استخدم سلاح الجو الأمريكي خلال الحرب العالمية الثانية مطار الملاحة القريب من طرابلس باتفاق مع بريطانيا، وكذلك العودة إلى استخدامه أثناء الحرب الباردة كإجراء وِقائي ضد الاتحاد السوفيتي السابق. قبل اكتشاف النفط كانت ليبيا تعد من أفقر الدول الأعضاء في منظمة الأمم المتحدة، وكانت المملكة منذُ استقلالها عام (1951) تعتمدُ على المساعدات الأجنبية في توفير حاجاتها الأساسية منها حماية الأمن الداخلي، أما أمنها الخارجي فتقع حمايته على مسؤولية القواعد الأمريكية والبريطانية الموجودة في ليبيا

---

[1] إيريك آرمار فولي دي كاندول، الملك إدريس عاهل ليبيا : حياته وعصره، ترجمة : محمد عبدة بن غلبون، ط1، 1989، ص119.

[2] المصدر ذاته، ص119 – 120.

وفق معاهدات خاصة، لكن تغير الوضع بعد اكتشاف النفط في عام (1958) وبدء الإنتاج عام (1961)[1]، فعلى الرغم من وجود النفط في ليبيا بكميات كبيرة إلا أن اكتشافه بكميات تجارية تأخر حتى أواخر الخمسينات من القرن الماضي، لأسبابٍ عدة : منها مشاركة إيطاليا في الحرب العالمية الثانية، وكذلك لم يكن الاهتمام بالنفط في تلك المدة بهذا الحجم، علاوةً على ذلك نقص المعرفة الكاملة بجيولوجية الأراضي الليبية ومدى إمكانيتها الطبيعية، وعدم وجود قانون خاص ينظم عملية التنقيب عن النفط[2]. بيد أنَّ اكتشاف النفط في أواخر خمسينيات القرن الماضي أسهم في ازدياد حدة الصراع علي ليبيا والمتمثل بالصراع حول الاستثمارات النفطية بين الدول صاحبة الشركات ذات النفوذ بدأً بشركة (إسو) الامريكية التي حصلت على ترخيص من الإدارة البريطانية للتنقيب عن النفط، وكذلك الشركات الإيطالية التي ترى بأنها الأولى للتنقيب عن النفط في ليبيا نظراً للبعد الجيوسياسي لليبيا في السياسة الخارجية الإيطالية، وبذلك فقد أعطى النفط قيمة استراتيجية للدولة أسهمت في جذب انتباه القوى الإقليمية والدولية. جغرافياً، خلال تلك المدة كانت ليبيا مقسمة إلى ثلاثة أقاليم هي (طرابلس، وبرقة، وفزان) ويحكم كل ولاية، والٍ يعينه الملك ويعزله، ويُعدُ هذا التقسيم من أبرز المشاكل التي كانت تعاني منه ليبيا في ذلك الوقت نظراً للتفاوت الطبقي (المعيشي) بين الولايات الثلاث، وكذلك نشوء الصراع بين الحين والآخر بين حكام الولايات والحكومة المركزية، مثلما حدث بين ولاية برقة والحكومة الاتحادية بسبب إمكانية التصرف بأملاك الإيطاليين، لكن في عام (1963) ألغي هذا النظام الاتحادي الفيدرالي الذي عاشته ليبيا بعد انتصار الحلفاء في الحرب العالمية الثانية والتي كانت فيها ليبيا تحت سيطرة النفوذ البريطاني والفرنسي والأمريكي، تلك الدول التي رسخت التقسيم الثلاثي للبلاد ما بين أقاليم برقة وفزان وطرابلس إذ بقيت ليبيا مقسمة إدارياً على هذا الحال للمدة (1951 – 1963)، أما خلال المدة (1963 – 1969) فقد قسمت الجغرافية الليبية إلى (10) محافظات بعد حل الولايات الثلاث، وهذه المحافظات هي (طرابلس، البيضاء، الخمس، أوباري، الزاوية، بنغازي، مصراته، سبها، غريان، درنة)[3]، لتعود في الوقت الحاضر ونتيجة للصراع الدائر في ليبيا فكرة الفيدرالية التي يدور حولها الخلاف بين أطراف الصراع داخل ليبيا وخارجها. بيد أن النظام الملكي الذي حكم ليبيا للمدة (1951 – 1969) لم يستمر، فقد قدم الملك إدريس استقالته عام (1965)، وترك للبرلمان مسؤولية اتخاذ ما يراه مناسباً من نظام الحكم لصالح البلاد، لكنه عاد إلى الحكم بطلب من الشعب الليبي وهذا ما حدث فعلاً، إلا أنه في عام (1969) استقال مرة أخرى ونهائياً أثناء رحلة علاجه إلى تركيا ثم اليونان، إذ قدم استقالته إلى كلٍ

---

[1] وليد خالد يوسف، نشأة وتطور الجيش الليبي في العهد الملكي (1951 – 1969)، "**مجلة سر من رأى**"، العدد (32)، المجلد (9)، 2013، ص361.

[2] ساسكيا فان جنوجتن، ليبيا: بناء التوافق السياسي حول الأهداف الاقتصادية، قسم البحوث والتحليل، أكاديمية الإمارات الدبلوماسية، 2017، ص 2.

[3] مركز الجزيرة للدراسات، ليبيا والفيدرالية : سياقات الماضي ومألات المستقبل، مصدر سابق، ص2.

من رئيس وأعضاء مجلس الشيوخ ورئيس مجلس النواب، ومن خلالها قرر الملك فيها التخلي عن الحكم إلى ولي العهد (الحسن الرضا السنوسي) مشترطاً موافقة البرلمان على ذلك [1]. ويتضحُ مما سبق استمرارية الأهمية التاريخية لموقع ليبيا ودوره في الصراع، إذ سعت بريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية للحصول على موطئ قدم في ليبيا طمعاً بموقعها الاستراتيجي للسيطرة على طرق التجارة العالمية التي تمر بالبحر المتوسط، وكذلك ومن التداعيات والأسباب التي دفعت الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا نحو ليبيا هي منع السوفييت خلال الصراع الدائر فترة الحرب الباردة من الوصول إلى الساحل الليبي الذي يُهدد قواعد حلف شمال الأطلسي الممتدة من ألبانيا شرقاً حتى إيطاليا غرباً، وكذلك منعاً من إمكانية تهديد المصالح البريطانية في مصر، وفتح الباب أمام دخول الاتحاد السوفيتي إلى دول جنوب إفريقيا عبر ليبيا التي تُعد بوابة جيوبولتيكية للسيطرة على تلك الدول ذات البعد الجيوستراتجي بالنسبة للولايات المتحدة ودول حلف شمال الأطلسي، فضلاً عن ذلك حصول الشركات البريطانية والأمريكية على امتيازات في استخراج النفط الليبي، لذا فإن التدخل البريطاني في ليبيا تمثل وجوده في مطار العدم مع بعض الفرق في كلٍ من طرابلس وبنغازي، أما الولايات المتحدة الأمريكية فقد تمثل وجودها في مطار الملاحة رغبةً منهما للسيطرة على هذا الموقع المميز. ينظر خريطة (16).

خريطة (16) الانتشار العسكري البريطاني والأمريكي في ليبيا للمدة (1951 – 1969)



المصدر : من عمل الباحث بالاعتماد على : مركز الجزيرة للدراسات، ليبيا والفيدرالية : سياقات الماضي ومألات المستقبل، تقدير موقف، 2012، ص4.

---

[01] محمد علي الصلابي، تاريخ الحركة السنوسية في إفريقيا، ط3، دار المعرفة، بيروت، لبنان، 2009، ص597 – 598.

ثانيا : المرحلة الثانية (1969 – 2011) : تُعدُ هذه المرحلة انعطافه مُهمة في تأريخ الدولة الليبية الحديثة، إذ شكل مجموعة من الضباط الليبيين حركة أطلقوا عليها (حركة الضباط الوحدويين الأحرار) وقرروا تحويل نظام الحُكم في ليبيا من ملكي إلى جمهوري، ويعود سبب ذلك إلى أسباب داخلية، وخارجية، أما الأسباب الداخلية فعُللت بـــ الإهمال الذي تعرضت له المؤسسات الدستورية، والفساد الإداري، وكذلك وجود القواعد الأجنبية (البريطانية والأمريكية) في ليبيا وأسباب أخرى دفعت الحركة للقيام ما سُمي بثورة (1969).

أما الأسباب الخارجية فهي[1] :

1 – قربها الجغرافي من مصر التي شهدت تغيراً في نظام الحكم من ملكي إلى جمهوري، وكذلك انبهار العديد من الليبيين بأنموذج الحكم الناصري المنادي بالوحدة العربية وتحرير فلسطين. **2**– استغلال النظام السياسي في مصر آنذاك وأنصاره في ليبيا وجود القواعد الأمريكية والبريطانية في ليبيا للتحريض ضد النظام الملكي على الرغم من أن هدف النظام السياسي (الملكي) من وجودها هو توفير مصدر للدخل للدولة الليبية قبل اكتشاف النفط، وكذلك حماية ليبيا من القوى الدولية والإقليمية في زمن تصاعد فيه المد الشيوعي والثوري الاشتراكي. **3** – رغبة بعض الدول الغربية أثناء الحرب الباردة في وجود حاكم قوي في مصر وليبيا والعراق وسوريا واليمن بحيث يقف هذا الحاكم بوجه المد الشيوعي، عكس دول الخليج التي كان نظامها السياسي والاجتماعي لا يسمح بطبيعته للشيوعية باختراقه، إذ كان العرب الاشتراكيون بكل أصنافهم (بعثيين وناصريين) وغيرهم على عداء إيديولوجي وسياسي عميق مع الشيوعيين العرب ومن ثم كانت الدول الغربية لا تمانع ذلك رغم خطاباتهم ضدها.

تُمثل المدة (1969 – 1975) الأساس الاقتصادي للنظام السياسي الليبي الذي أخذ بالحل الاشتراكي للمشكلة الاقتصادية الليبية كأساس لنظام الحكم، والتأكيد على الحل الاشتراكي كوسيلة لتحقيق أهداف الثورة[2]، ومتضمناً الجوانب العلاجية لبعض المشاكل الاقتصادية، فالمحاور الأساسية للاقتصاد الليبي خضعت للسيطرة الأجنبية، خاصة الأراضي الزراعية قبل اكتشاف النفط ورغم ضآلة مساحتها إلا أن أجودها كان بيد المستوطنين الإيطاليين، وقد وضعت الحكومة الليبية في تلك المدة نظاماً للتخطيط القومي الشامل اقتصادياً، واجتماعياً، وثقافياً، ويراعى في ذلك توجيه الاقتصاد للتعاون بين القطاعين العام والخاص في

---

[1] سليم نصر الرقعي، أسباب سقوط الملكية ودولة الاستقلال، مقال منشور على الموقع الرسمي لجريدة ليبيا المستقبل بتاريخ 28/ تشرين الأول/ 2016، متاح على الرابط :

https://www.libya-al- mostakbal.org/95/9027/%D8%A3%D8%B3%D8%A8%D8%A7%D8%A8.

[2] عمر إبراهيم الفتحلي، اتجاهات التنمية السياسية في ليبيا، الجزء الأول، منشورات المؤسسة الدولية للنشر والمعلومات، 1984، ص68

تحقيق أهداف التنمية الاقتصادية. أما الصناعة فقد نالت المرتبة الثانية في المخصصات الضخمة، وتلتها على التوالي من حيث الأهمية الاهتمام بتطوير المواصلات والتعليم والإسكان والمؤسسات العامة، وكذلك مشاركة الدولة في صناعة النفط والنشاطات الصناعية الأخرى، وبدأ العمل بتأميم بعض الصناعات وخاصة الصناعات النفطية، أما فترة (1973 – 1975) فقد أعدت خلالها الخطة الثلاثية للتنمية الاقتصادية بما احتوت عليه من برامج ومشاريع وتنمية الاقتصاد الوطني واتخاذ خطوات إيجابية سريعة نحو تحقيق مستوى معيشي أفضل، وأهم ما جاء في هذه الخطة تحرير الاقتصاد الليبي من التبعية الأجنبية وتحويله إلى اقتصاد وطني إنتاجي، وتطبيق العدالة الاجتماعية بين أفراد الشعب[1]. أما فترة (1975 – 1988) فقد شهدت وضع استراتيجية إنمائية تهدف إلى تحديد إنتاج النفط الخام حفاظاً على عدم تبديد ثروة البلاد والحصول على أكبر عائدات نفطية وتوجيهها إلى الأنشطة الإنتاجية بحيث يتحرر الاقتصاد الوطني من اعتماده الكبير على استخراج النفط فقط ويقوم على أساس مبدأ التنوع في الإنتاج سواء الزراعي أو الصناعي، لذلك تم خلال اتفاقيتي (1970 – 1971) بين (الحكومة الليبية وشركات النفط العاملة في ليبيا) رفع أسعار النفط إذ روعي فيها جودة النفط الليبي وتميزه، والموقع الجغرافي الممتاز، وقلة تكاليف نقله، أما فترة (1988 – 2001) فقد تم من خلالها صدور العديد من القوانين والتشريعات منها المشاركة الشعبية في إدارة وتسيير النشاط الاقتصادي وكذلك وضع الخطط للتغلب على ندرة الموارد المائية، لذلك فقد أجازت هذه التشريعات للأفراد ممارسة الأنشطة الاقتصادية في مجالات الزراعة والصناعة وتوزيع وبيع السلع وأداء أي نشاط اقتصادي يحتاجه المجتمع[2]. جغرافياً، قُسمت ليبيا عام (1970) إلى (10) محافظات، ثم تَغَيَر اتجاه الدولة إلى تطبيق نظام الشعبيات، إذ قُسمت ليبيا عام (1975) إلى (32) شعبية، وتم تغيير الوحدة الإدارية من محافظة إلى بلدية والتي ضمت (46) بلدية، وتمتاز كل واحدة منها بدرجة من الاستقلالية الإدارية، ويتم انتخاب الشخص المسؤول عن الشعبية بطريقة تسمى التصعيد عن طريق تجمع السُكان في مكان عام لانتخاب الشخص المُرشح، وفي هذه الطريقة لا يتم انتخاب الشخص الأكفأ للمنصب بل تتدخل المحاصصة القبلية التي تغلب على كفاءة الشخص المُرشح[3]، وفي عام (1979) تم تقليص عدد البلديات إلى (44) بلدية، وقُلصت أكثر في عام (1980) إلى (25) بلدية، وبقي هذا التقسيم حتى عام (1984) الذي تقلصت فيه البلديات من (25) بلدية إلى (24)، وبقيت كذلك حتى عام (1986) والتي تم فيها تقليص عدد البلديات من (24) إلى (12)، وفي عام

---

[1] طارق صالح عبد النبي المغربي، النظام السياسي الليبي طبيعته ومكوناته (1969 – 1999)، ط1، المكتب العربي الحديث، الإسكندرية، مصر، 2008، ص128 – 131.

[2] شنوف حياة، غلاب ياسين، سعيدة نور الدين، أثر سقوط نظام القذافي على الاستقرار السياسي في منطقة المغرب العربي، (مذكرة ليسانس/ غير منشورة)، جامعة العربي التبسي، تبسة، الجزائر، 2015 – 2016، ص7 – 8.

[3] مصطفى عمر التير، الثورة الليبية مساهمة في تحليل جذور الصراع وتداعياته، ط1، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، بيروت، لبنان، 2020، ص56.

(1991) صدر تقسيم إداري جديد في ليبيا تم فيه تقليص البلديات من (12) إلى (7)، بعد ذلك تمَّ إلغاء نظام البلديات واستبداله بالكومون ولفترة وجيزة، لكن تم إلغاء الكومون واستبداله بالشعبية والتي أصبحت البلاد تتكون من (32) شعبية[1]. عرفت ليبيا خلال فترة (2001 – 2011) مؤسسات سياسية جديدة هي المؤتمرات الشعبية غير الأساسية، والمؤتمرات الشعبية الأساسية، والروابط المهنية، واللجان الشعبية، ومؤتمر الشعب العام، والمؤسسة العسكرية والإعلامية، أما جغرافياً فقد قُسمت ليبيا إلى (22) شعبية عام (2007) بدلاً من (32)، وكذلك اتسم النظام في ليبيا بعد عام (2003) بمحاولاته للقيام بإصلاحات داخلية بسبب التحولات السياسية التي اجتاحت العديد من الدول ضمن نطاقها الإقليمي والعربي، إلا أن تجربة النظام في ليبيا بخصوص هذا الشأن لم تنل القبول من قبل أطراف المعارضة، وقد أراد صانع القرار السياسي الليبي من هذه الإصلاحات العودة إلى النظام الاقتصادي الحر الأكثر انفتاحاً، واعتماد الوثيقة الخضراء لحقوق الإنسان التي ضمنت لليبيين بعض الحقوق والحريات إلا أنها لم تحمِ حقوقهم السياسية والمدنية، فسياسة اللبرلة التي سار عليها رئيس الدولة زاد من منتقديها خصوصاً عام (2005) عندما ارتفعت أسعار الوقود بنسبة (30%) على الرغم من أن النفط يشكل (95%) من صادراتها[2].

أما سياسته اتجاه الشعب فسارت بغير اتجاه، ففي خطاب الرئيس السابق في الذكرى (37) للثورة عام (2006) دعا الليبيين إلى الهجرة نحو إفريقيا قبل أن يستولي الصينيون والهنود على الوظائف الجديدة، وكذلك سار الرئيس إلى تشديد قبضته على رجال الأعمال واعتقالهم على أساس أنهم يحتكرون ميدان العمل التجاري، فضلاً عن سياسته التي أدت إلى الشعور بعدم الرضا بطبيعة الإصلاحات الاقتصادية، ورفضه للديمقراطية القائمة على تعدد الأحزاب واصفاً إياها في عام (2007) بأنها عار على الحكومات التي تتعامل معها[3].

الجدير بالذكر أنَّ المدة (1969 – 2011) لم تخلُ من (الصراع السياسي والعسكري سواء مع القوى الدولية والإقليمية بين الحين والآخر)، فبدأ الصراع منذُ التحول من النظام الملكي إلى النظام الجمهوري وخلال فترة تصفية القواعد الأجنبية (الأمريكية، والبريطانية) في ليبيا (1969 – 1973)، وتأميم الشركات النفطية الأمريكية والبريطانية عام (1973) العاملة في ليبيا، إذ مثلت هذه الخطوة بداية الصراع مع الولايات المتحدة الأمريكية والغرب من جهة وليبيا من جهةٍ أخرى[4]، لذلك توجهت ليبيا إلى المعسكر

---

[1] عباس غالي داوود، خالد محمد بن عمور، منطقة الجبل الأخضر في ليبيا : دراسة في الجغرافية الإدارية، "**مجلة الأستاذ**"، العدد (203)، 2012، ص1597 – 1598.

[2] منى حسين عبيد، أبعاد تغيير النظام السياسي في ليبيا، مصدر سابق، ص38.

[3] المصدر ذاته، ص39.

[4] السيد عوض عثمان، العلاقات الليبية الأمريكية (1940 – 1992)، مركز الحضارة العربية للإعلام والنشر، مصر، 1994، ص100.

الشرقي عن طريق إقامة صلات أوثق بالاتحاد السوفيتي السابق؛ بسبب تدهور علاقتها مع الدول الغربية، من خلال تزويد ليبيا بالسلاح السوفيتي لتحقيق أهداف ليبيا الخارجية في مساندة الحركات الثورية والدفاع عن ليبيا ضد أي صراع محتمل مع الغرب، الأمر الذي أقلق الولايات المتحدة الأمريكية والدول الأوروبية القريبة جغرافياً من ليبيا، أما فترة (1974 – 1977) فتعد من الفترات التي زادت فيها حدة التنافر بين ليبيا والعالم الغربي وبعض الدول العربية، ومما زاد حدة (الصراع السياسي) التطورات الإقليمية التي حدثت في الشرق الأوسط وقيام الرئيس المصري إلى عقد تسوية سلمية للصراع (العربي – الصهيوني)، لذلك تدهورت العلاقات المصرية الليبية نتيجة تناقض استراتيجية الرئيس المصري مع راديكالية الرئيس الليبي[1].

خلال فترة (1977 – 1981) تحسنت العلاقات الليبية مع دول الغرب والدول العربية باستثناء مصر التي نتج عنها اشتباكات بين الطرفين على الحدود المصرية بين البلدين، إذ أمر الرئيس المصري في ذلك الوقت تحرك القوات المصرية إلى داخل ليبيا ومهاجمة القواعد العسكرية التابعة لنظام الحكم الليبي[2]؛ ويكمن السبب الرئيسي وراء استمرار الصراع السياسي مع مصر هو زيارة الرئيس المصري (أنور السادات) إلى القدس عام (1977) وعقد اتفاقية كامب ديفيد عام (1978)، ومما يُلاحظ خلال هذه المرحلة أن ليبيا لم تعد وحيدة في صراعها مع مصر، بل شاركت في توحيد الصفوف العربية لتبني موقف مشترك ضد المفاوضات (المصرية – الصهيونية)، وبذلك لم تعد ليبيا معزولة إقليماً في صراعها مع مصر، وكذلك اتسمت علاقتها مع الولايات المتحدة الأمريكية خلال هذه المدة (بصراع أقل حدة)؛ نتيجة تولي (جيمي كارتر) رئاسة الولايات المتحدة الأمريكية على الرغم من تشخيصه للنظام الليبي بأنه منتهك لحقوق الإنسان ومساند للإرهاب الدولي إلا أنه كان يميل لحل الصراع بالتسوية وضمن مفهوم العلاقات الدولية وإبقاء الاتصالات مفتوحة بليبيا[3].

أما فترة (1981 – 1989) فقد تبنت ليبيا موقف التحدي للنظام الدولي، ليعود الصراع مرة أخرى بين ليبيا والنظام الدولي نتيجة أحداث عدة، أهمها : أصبحت ليبيا الداعم الأكبر لأغلب الحركات الثورية في العالم، بداية بإفريقيا ومروراً بفلسطين ثم السود في الولايات المتحدة الأمريكية والجيش الجمهوري الايرلندي ومتمردي نيكاراغوا ومسلمي الفلبين، واعتبار الرئيس الليبي الولايات المتحدة الأمريكية رمزاً للإمبريالية يجب مكافحته، واعتبرته الولايات المتحدة الأمريكية مصدراً للإرهاب، لذلك حاولت اغتياله

---

[1] تيم نبلوك، العقوبات والمنبوذون في الشرق الأوسط العراق – ليبيا – السودان، ط1، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، 2001، ص147.

[2] نجلاء سليمان، نسمة مصطفى، قصة حرب الأربعة أيام بين السادات والقذافي، تقرير منشور على الموقع الرسمي لجريدة الشروق، بتاريخ 16/ شباط/ 2015، متاح على الرابط :

https://ewikiar.top/wiki/libyan%e2%80%93egyptian_war.

[3] تيم نبلوك، العقوبات والمنبوذون في الشرق الأوسط العراق – ليبيا – السودان، مصدر سابق، ص148.

في طرابلس عام (1986) عندما قصفت مقره، وكذلك اتهام فرنسا لليبيا بالضلوع في إسقاط طائرة (Uta) عام (1989)، (والصراع) الليبي التشادي حول قطاع أوزو، الأمر الذي زاد ليبيا عزلةً عن المحيطين الإقليمي والدولي، ومما زاد ليبيا عزلة أكثر خلال هذه المرحلة اتهام ليبيا بالضلوع في تفجير طائرة (بان أميركان) فوق بلدة لوكيربي بإسكتلندا أعقبها فرض عقوبات دولية عام (1992) أستثني منها تصدير النفط[1]، وفي ربيع عام (1986) زادت (حدة الصراع) بين الولايات المتحدة الأمريكية وليبيا، إذ أصبح يتخذُ طابعاً عسكريا حاداً من خلال قيام الولايات المتحدة الأمريكية بتحريك قِطعاً من الأسطول السادس إلى خليج السدرة هدفها إعادة تأكيد حق الولايات المتحدة الأمريكية للإبحار في تلك المياه، وإن أي هجوم ليبي سيُقابل بهجوم مضاد كبير، على الرغم من بعض المناوشات للجيش الليبي نتج عنها تدمير بعض الموقع العسكرية وإغراق بعض الزوارق العسكرية[2]. أما فترة (1990 – 2003) فقد شهدت تحولات كبيرة في النظام الدولي وخصوصاً بعد انهيار الاتحاد السوفيتي الحليف الاستراتيجي لليبيا وانتهاء الحرب الباردة، وحرب الخليج الثانية التي أسهمت في بروز الولايات المتحدة الأمريكية كقطب واحد مسيطر على العالم، ووجدت ليبيا نفسها وحيدة أمام مواجهة الغرب، إذ فرض مجلس الأمن عقوبات على ليبيا عام (1992، 1993) الأمر الذي أدى إلى انهيار قيمة الدينار الليبي أمام الدولار، وكذلك تسببت العقوبات في أضرار فادحة وخسائر في مختلف القطاعات الاقتصادية، إذ بلغت الخسائر منذُ فرض العقوبات عام (1992) وحتى رفعها عام (1999) (33.06 مليار/ دولار) الأمر الذي دفع ليبيا إلى تغيير سياستها الخارجية في التعامل مع القوى الدولية والإقليمية[3]، لذلك أبدت ليبيا مرونة في التعامل مع بعض القضايا العالقة مثل قضية لوكيربي التي انتهت بتعويض ضحايا الانفجار، وكذلك حل مشكلة قطاع أوزو الحدود عام (1994) بعد رفع القضية إلى محكمة العدل الدولية والحكم لصالح تشاد، وتوفير مادة استخباراتية كبيرة في مجال محاربة الإرهاب، وتفكيك البرنامج النووي الليبي عام (2003) وشحن كل ما يتعلق به إلى الولايات المتحدة الأمريكية[4]، وبعد حربي أفغانستان والعراق ومع تبني الولايات المتحدة الأمريكية مبدأ الضربة الاستباقية للحفاظ على أمنها القومي، شَعَرَ الرئيس الليبي أن احتمالية ضرب ليبيا وارداً جداً، الأمر الذي دفعه إلى تغيير سياسة ليبيا الخارجية مع النظام الدولي، لذلك عُلقت العقوبات عن ليبيا عام (1999) بعد تسليم المسؤولين عن قضية

---

[1] خالد حنفي علي، التأثير الداخلي والخارجي على ليبيا، تقرير منشور على الموقع الرسمي لقناة الجزيرة بتاريخ 3/ تشرين الأول/ 2004، متاح على الرابط :

https://www.aljazeera.net/2004/10/03/%D8%A7%D9%84%D8%AA%D8%A3%D8%AB%D9%8A.

[2] تيم نبلوك، العقوبات والمنبوذون في الشرق الأوسط العراق – ليبيا – السودان، مصدر سابق، ص158.

[3] أيمن أبو زيتون، أسباب وتداعيات التحول السياسي الليبي، متاح على الرابط

https://archive.libya-al-mostakbal.org/libayInMedia/August2005/alqusAabuzaytoon220805.htm.

[4] مصطفى عمر التير، الثورة الليبية مساهمة في تحليل جذور الصراع وتداعياته، مصدر سابق، ص22.

لوكيربي، وتعويض ضحايا ركاب الطائرة الفرنسية (Uta)، لترفع العقوبات نهائياً عن ليبيا عام (2003) بعد اعترافها رسميا بالضلوع في تفجير طائرة (بان أميركان)[1].

كذلك شهدت فترة (1990 – 2003) ازياد (حدة الصراع الداخلي) بين المعارضة والحكومة الليبية، وخاصةً الحركة الإسلامية التي تمركزت عناصرها المسلحة في شرق ليبيا وتحديداً في منطقة (الجبل الأخضر) التي سعت إلى المواجهة العسكرية مع النظام إذ وقعت مناوشات متفرقة بين الجيش الليبي وجماعة الكفاح الإسلامي أحد أبرز الجماعات التابعة للحركة الإسلامية بين عامي (1995 – 1997)، إذ شهدت منطقة الجبل الأخضر التي احتشدت فيها الجماعات المذكورة اشتباكات لإعادة السيطرة عليها، فعلى الرغم من السيطرة على المنطقة إلا أنها بقيت مركزاً لهذه الجماعات التي تقوم بعمليات عسكرية بين الحين والآخر أبرزها محاولة اغتيال الرئيس الليبي عام (1998)[2].

أما فترة (2003 – 2011) فقد كان نظام الحكم السابق يسعى إلى استرضاء دول الغرب لضمان الاستمرار في الحكم وعدم المساس به، لذلك اتخذ قرارات مهمة منها : الإعلان بشكل رسمي في (19/ كانون الأول/ 2003) التخلي عن أسلحة الدمار الشامل من المعدات والبرامج المحظورة دولياً التي امتلكها منذ عام (1980) لإنهاء عقود من الصراع مع الغرب، ونتيجة لذلك أصدر الرئيس الأمريكي عام (2004) أمراً تنفيذياً بإنهاء العقوبات المفروضة على ليبيا في مجال التجارة ووسائل النقل ورفع الحجر عن أصول مالية بقيمة (1.3 مليار/ دولار) جُمدت بفعل العقوبات[3]، وكذلك السماح للشركات الغربية بمعاودة الاستثمار في مجال النفط الليبي الذي يُشكلُ جزءاً مهماً من النفط العالمي، باعتباره الوسيلة الأساسية لتطوير الاقتصاد الليبي وورقة مهمة في السياسة العالمية في نظر السياسة الليبية، أما الغرب فيعده مكسباً اقتصادياً لأهميته الكبيرة في مجال الطاقة المُتنافس عليه عالمياً[4]، ومن القرارات التي تبنتها الحكومة الليبية للخروج من عزلتها الدولية هي بناء علاقات دبلوماسية مع دول أوروبا نتيجة التحسن في العلاقات الليبية الأمريكية للحفاظ على مصالح ليبيا ووجودها، ومن أشكال ذلك التقارب زيارة رئيس الوزراء البريطاني عام (2004) إلى ليبيا التي كانت فرصة للشركات البريطانية للاستثمار في ليبيا بمختلف المجالات النفطية والسياحية، وزيارة رئيس الوزراء الإيطالي الشريك الأول لليبيا، وتم الاتفاق خلال هذه الزيارة على مد أنبوب غاز

---

[1] خالد حنفي علي، السياسة الخارجية الليبية والتحولات الجذرية، "**مجلة السياسة الدولية**"، العدد (156)، 2004، ص120 – 121.

[2] تيم نبلوك، العقوبات والمنبوذون في الشرق الأوسط العراق – ليبيا – السودان، مصدر سابق، ص220.

[3] نوار محمد ربيع الخيري، التوجهات الجديدة في السياسة الليبية نحو الولايات المتحدة الأمريكية، "**المجلة السياسية والدولية**"، العدد (2)، الجامعة المستنصرية، بغداد، ص117 – 118.

[4] نور الهدى بن بتقة، إشكالية بناء الدولة في ليبيا بعد سقوط نظام معمر القذافي (2012 – 2016)، (أطروحة دكتوراه/ غير منشورة)، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر 3، 2016 – 2017، ص159.

لتزويد إيطاليا بـــ (10%) من احتياجاتها من الغاز[1]، وترجع أسباب التغير في السياسة الخارجية الليبية إلى عدة تداعيات جيوستراتيجية أبرزها : غزو العراق الذي كانت بمثابة الصدمة للنظام الليبي وشعوره بالخطر اتجاه نظام حكمه، وكذلك التدهور الاقتصادي وارتفاع نسبة البطالة والتضخم التي شكلت أحد أسباب انطلاق ثورة عام (2011).

[1] نوار محمد ربيع الخيري، التوجهات الجديدة في السياسة الليبية نحو الولايات المتحدة الأمريكية، مصدر سابق، ص122 – 123.

الفصل الثاني : الواقع الجغرافي السياسي المعاصر للدولة الليبية

جسدت الحركات الاحتجاجية عام (2011) في المنطقة العربية منعطفاً سياسياً خطيراً بدأ في تونس أواخر عام (2010) ووصل إلى مصر بحدةٍ أقل، بينما اتخذ شكلاً آخر في ليبيا وسوريا واليمن امتد من نطاق الصراع بين المحتجين وأنظمة الحكم إلى الحرب الأهلية[1]، ونظراً لذلك فقد قُسمت مستويات الحركات الاحتجاجية في المنطقة العربية إلى مستويين :

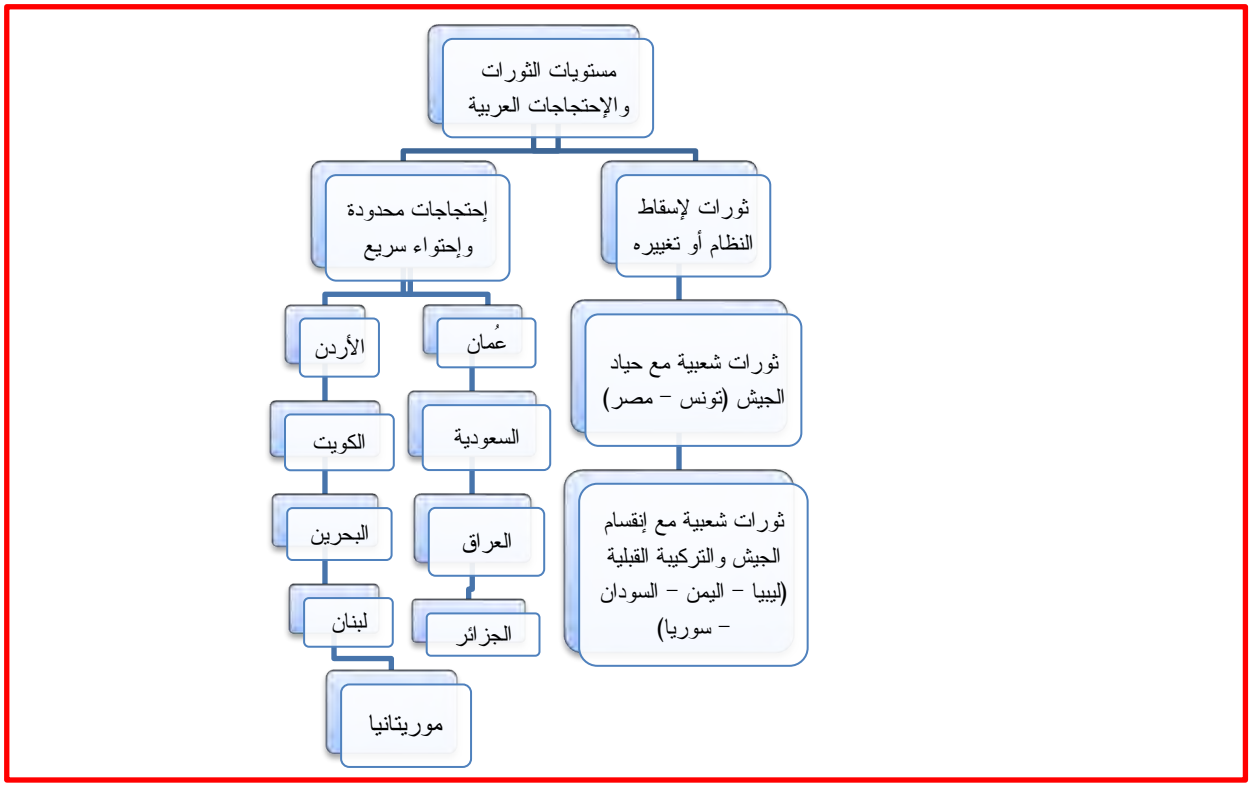
المستوى الأول :- ثورات لإسقاط النظام أو تغييره: اجتاحت موجة ثورات ما تُسمى بالربيع العربي العديد من بلدان المنطقة العربية طمعاً بإسقاط الأنظمة الحاكمة أو الحصول على تعديلات وإصلاحات تضمن حياة كريمة للشعوب العربية، تضمن هذا المستوى الدول التي سعت إلى إسقاط أنظمة الحكم فيها أو تغيرها والتي قُسمت إلى قسمين الأول : ثورات شعبية مع حياد الجيش، وشمل هذا المستوى كلاً من (تونس ومصر) التي أطاح الشعبين التونسي والمصري بأنظمة الحكم فيها دون تدخل الجيش الذي بقي على الحياد بين الطرفين، وتضمن القسم الثاني : الثورات الشعبية التي شهدت انقسام الجيش والتركيبة القبلية، وشمل هذا المستوى كلاً من (ليبيا واليمن والسودان)، إذ شهدت تلك الدول انقسام الجيش والمنظومة العسكرية بين مؤيد للثورة ومناهض لها، فمثلاً انقسم الجيش الليبي بين مؤيد للنظام وبين مناهض له مشاركاً الجماعات المسلحة في قتال نظام الحكم، وكذلك انقسام التركيبة القبلية في كلٍ من ليبيا اليمن والسودان أيضاً، نظراً لأن مجتمعات تلك الدول قائمة على النظام القبلي، ويضم هذا المستوى سوريا أيضاً التي شهدت احتجاجات تسعى إلى إسقاط نظام الحكم أو تغييره، ونتيجة لذلك فقد شهد الوضع منعطفا خطيراً في سوريا التي لازال فيها الصراع الداخلي منذ عام (2011).

المستوى الثاني :- احتجاجات محدودة واحتواء سريع : وتضمن هذا المستوى كلاً من (الكويت، سلطنة عُمان، المملكة الأردنية، المملكة العربية السعودية، العراق، البحرين، الجزائر، لبنان، موريتانيا)، إذا شهدت تلك الدول موجة احتجاجات تمكنت حكومات بعض تلك الدول من الاستجابة لبعض مطالب المحتجين من خلال إدخال إصلاحات على مختلف قطاعات الدولة، لذا فإن احتجاجات تلك الدول لم تدم طويلاً، نظراً للاحتواء السريع من قبل السلطات الحاكمة بإدخال إصلاحات على مختلف القطاعات أو استخدام القوة العسكرية لفض تلك الاحتجاجات. ينظر مخطط (1) وخريطة (17).

---

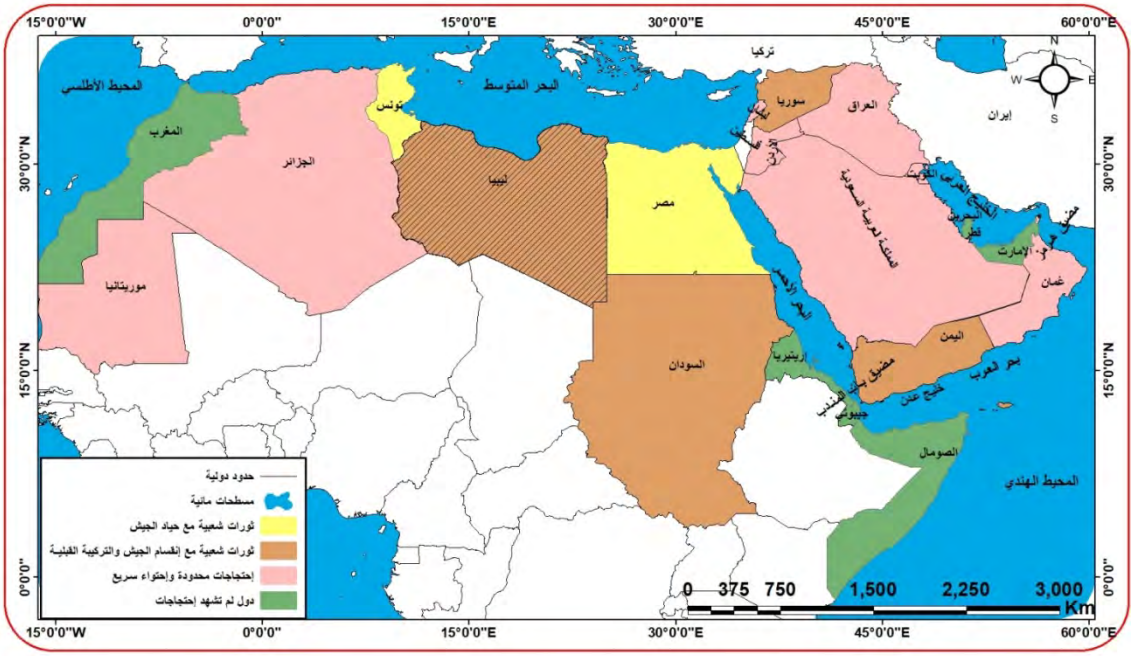
[1] تمارا كاظم الأسدي، محمد غسان الشبوط، عاصفة التغيير الربيع العربي والتحولات السياسية في المنطقة العربية، ط1، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية، برلين، ألمانيا، 2018، ص4 – 5.

مخطط (1) مستويات الثورات والاحتجاجات العربية وفقاً لمساراتها والاستجابة الرسمية لها خلال عام (2011)



المصدر : عصام محمد عبد الشافي، الثورات العربية .. الأسباب والدوافع والمآلات، وقائع مؤتمر الأمة : واقع الإصلاح ومآلات التغيير، العدد (9)، الرياض، المملكة العربية السعودية، 2012، التقرير الاستراتيجي التاسع الصادر عن "**مجلة البيان**"، ص79.

خريطة (17) التوزيع الجغرافي لمستوى الاحتجاجات (الربيع العربي) في المنطقة العربية عام (2011)



المصدر : من عمل الباحث بالاعتماد على مخطط (1).

إذاً، بدأت رياح التغيير في تونس نهاية عام (2010) وما لبثت تلك البداية أنْ فتحت الباب على مصراعيه أمام تغيير جذري وشامل للمشهد الجغرافي السياسي في الدول المجاورة ففي بادئ الأمر لم يُنظر للثورة التونسية من زاوية التأثير في الخريطة الجغرافية السياسية للمنطقة العربية واعتبرت بأنها موجة غضب عابرة، إلا أنَّ انطلاق الثورة المصرية دفع القِوى الدولية والإقليمية إلى تبني محاور تتماشى مع مصالح تلك القِوى؛ نظراً لوزن مصر الإقليمي والعالمي، فدول ثورات الربيع العربي تأثرت كثيراً بدور العامل الخارجي، لذا فإن هذا الدور أو التأثير سيؤدي إلى تحديد الخريطة الجغرافية السياسية من جانبين الأول : أوزان القِوى وأدوارها، والثاني : المحاور الجديدة المحتملة بكيفية تتلاءَم مع أهمية الدولة الثائرة[1].

انقسم الباحثون وصانعو القرار السياسي حول مسببات الربيع العربي، فمنهم من اعتقد أنَّ الثورات قامت لأسباب سياسية (غياب الحريات والديمقراطية وقمع السلطات للمعارضين وانتهاك حقوق الإنسان)، وهذا ما ذهبت إليه عدد من الدراسات العربية والأجنبية*، فيما اعتقدت دراسات أخرى**بأن (تردي الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية) كانت وراء قيام ثورات الربيع العربي، وتؤيد الدراسة بأن هناك أسباباً

---

[1] أحمد سعيد نوفل وآخرون، التداعيات الجيوستراتيجية للثورات العربية، ط1، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة، قطر، 2014.

* **ومن أهم الدراسات المذكورة أعلاه على سبيل المثال لا الحصر :**

– ثائر مطلق عياصرة، العوامل الرئيسية وراء اندلاع الاحتجاجات والثورات التي شهدتها بلدان الربيع العربي 2009 – 2011م، "**مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية**"، المجلد (43)، العدد (4)، الجامعة الأردنية، عمّان، الأردن، 2016.

– ربيع وهبة وآخرون، الحركات الاحتجاجية في الوطن العربي (مصر – المغرب – لبنان – البحرين)، ط1، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، 2011.

– ندى الشقيفي الماريني، الربيع العربي الأفق الأسود، ط1، مركز باحث للدراسات الفلسطينية والإستراتيجية، بيروت، لبنان، 2015.

– Lin Noueihed and Alex Warren, The Arab Battle for The Arab Spring Revolutuion Counter Revolution and The Making of A new Era, Yale University Press, U.s.a , 2012.

– فيجي براشاد، الربيع العربي الشتاء الليبي، ترجمة : منذر محمود محمد، عبد الفتاح عموره، ط1، دار الفرقد للطباعة والنشر والتوزيع، دمشق، سورية، 2014.

** **ومن أهم الدراسات المذكورة أعلاه على سبيل المثال لا الحصر :**

– أماندا كادليك وآخرون، الربيع العربي ثورات الخلاص من الاستبداد دراسة حالات، ط1، شرق الكتاب، الشبكة العربية لدراسة الديمقراطية، لبنان، 2013.

– خلف رمضان محمد الجبوري، ثورات الربيع العربي وأثرها في عناصر الدولة، "**مجلة الرافدين للحقوق**"، المجلد (17)، العدد (63)، جامعة الموصل، العراق، 2018.

– توفيق المديني وآخرون، الربيع العربي ... إلى أين أفق جديد للتغيير الديمقراطي، ط3، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، 2012.

– آفي شلايم وآخرون، الشرق الأوسط الجديد الاحتجاج والثورة والفوضى في الوطن العربي، ترجمة : عبد الواحد لؤلؤة، ط1، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، 2016.

سياسية واقتصادية تسببت باندلاع ثورات الربيع العربي، علاوةً على ذلك ذهب الكثير من صانعي القرار السياسي (الغربي) إلى التأكيد على الدور الخارجي الذي لا يُمكن إغفاله في التأثير بالأحداث السياسية للمنطقة العربية ومنها ثورات الربيع العربي.

تصاعد دور القِوى الدولية والإقليمية في السياسات الداخلية للدول العربية في الآونة الأخيرة، وهذا ليس بالأمر بالجديد، إذ أنَّ هذا الدور كان مرتبطاً بترسيخ النظام الإقليمي الذي وضعته الدول الاستعمارية في النصف الأول من القرن العشرين وبدعم من الأنظمة الموالية لها، إلا أنه وفي السنوات الأخيرة ظهرت قوى دولية وإقليمية دعمت مبادرات لخلخلة الوضع الأمني في المنطقة العربية[1]. ولعل ما يؤيد دور القِوى الخارجية في قيام ثورات الربيع العربي ما أدلى به عدد من المفكرين وصانعي القرار السياسي الغربي، وتقدم الدراسة هنا على سبيل المثال بعضاً مما أدلى به صُناع القرار السياسي الغربي حول ثورات الربيع العربي :

– ما جاء بصورةٍ علنية في محاضرة وزيرة الخارجية الأمريكية السابقة **(هيلاري كلينتون)** التي ألقتها في المعهد الوطني الديمقراطي بقولها بأن : قادة المعهد كانوا يحولون الشتاء العربي إلى ربيع عربي في الوقت الذي كانت فيه الشوارع العربية صامتة، وأضافت أنَّ الربيع العربي ليس ثورتنا وإنما كان لنا دورٌ فيه[2]، وأوضحت أيضاً في مذكراتها أنه مع حلول عام (2011) أنفقت وزارة خارجية الولايات المتحدة الأمريكية (45) مليون دولار لتمويل أدوات تساعد معارضي الأنظمة العربية الحاكمة على استخدام شبكة الأنترنت بأمان وحمايتهم من الأنظمة القمعية لتحريك الشارع العربي وإحداث تغيرات فيه[3]، وأوضحت أيضاً وثائق سرية كشفها موقع (تابع لويكيلكس) أنَّ الولايات المتحدة الأمريكية دفعت ملايين الدولارات إلى جهات معارضة لنظام الحكم في مصر تدعم الديمقراطية حسب زعمهم، وكشف الموقع نفسه عن مدى حجم الفساد الموجود في تونس ومصر حول الحكام وحاشيتهم[4].

– أما (كوندوليزا رايس) فقد ادعت بأن زوال الطغاة القمعيين في كلٍ من تونس ومصر جاء نتيجة أجندة الحرية التي نادى بها الرئيس الأمريكي السابق (جورج بوش) فقد رأت بأنَّ التحول الديمقراطي

---

[1] دينا شحاتة، مريم وحيد، محركات التغيير في العالم العربي، "**مجلة السياسة الدولية**"، العدد (184)، القاهرة، مصر، 2011، ص42 – 43.

[2] صباح محمد صالح الجبوري، دور العامل الخارجي في عملية التحول الديمقراطي (دول الربيع العربي إنموذجاً)، "**مجلة تكريت للعلوم السياسية**"، العدد (11)، جامعة تكريت، العراق، 2017، ص282.

[3] هيلاري كلينتون، مذكرات هيلاري كلينتون : خيارات صعبة، ترجمة وعرض وتحليل : مي سمير، ط2، كنوز للنشر والتوزيع، القاهرة، مصر، 2014، 268 – 269.

[4] جيهان عبد السلام عوض، أمريكا والربيع العربي خفايا السياسية الأمريكية في المنطقة العربية، ط1، العربي للنشر والتوزيع، القاهرة، مصر، 2019، ص110.

في تونس ومصر شيء كان لنا دورٌ فيه، في حين علَّل نائب الرئيس الأمريكي **(ديك تشيني)** بأنَّ ثورات الربيع العربي جاءت نتيجة غزو العراق، كونه يعتقدُ بأنَّ الولايات المتحدة الأمريكية جلبت الديمقراطية والحرية للعراق لذلك تأثرت البلدان الأخرى[1].

– ومن خلال تحليل الدراسات الخاصة بذلك : نجد أنَّ المفكر الأمريكي الأكثر تأثيراً في اتجاهات الأفكار الأمريكية **(فرنسيس فوكوياما)** دعا بضرورة أنْ تقوم الولايات المتحدة الأمريكية وحلفاؤها من دول الغرب بتنظيف أيديهم من التلوث الذي ارتكبته في العراق عن طريق دعم التحول الديمقراطي للأنظمة الحاكمة في المنطقة العربية، وهذ ما حدث فعلاً نهاية عام (2010) وبداية عام (2011) من خلال دعم دول الغرب للحركات الاحتجاجية في المنطقة العربية[2]. **وتقدم الدراسة عدداً من الرؤى التي دعمت أنَّ هناك أسباباً خارجية أسهمت في قيام الثورات العربية.**

1 – شروع الأنظمة الغربية بسياسةٍ جديدة بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر لتغيير الأنظمة الحاكمة في الشرق الأوسط باعتبار أنَّ هذه الأنظمة مسؤولة عن قمع الحريات وتوليد التطرف والإرهاب[3]، إذ ترى الأنظمة الغربية بأن سياسة القمع التي تتبعها الأنظمة الحاكمة في المنطقة العربية ضد المعارضين لها واحدة من أهم الأسباب التي تؤدي إلى نشوء الجماعات الأصولية المتطرفة والإرهاب؛ نظراً لما يلاقيه من قمع وتعذيب في السجون وملاحقة السُلطات لهم.

2 – الثورة في مجال المعلومات والاتصالات : أسهمت ثورة المعلومات ووسائل الاتصالات الجديدة (فيسبوك وتوتير) في إزاحة الخوف السياسي وكسر الصمت المطبق على الرأي العام العربي، إذ منحت تلك الوسائل الحركات الاحتجاجية القدرة على إيصال صوتها وصورتها إلى الخارج والتجاوب الفوري في المناطق الأخرى ومواكبتها[4]، كذلك أيضاً لا يُمكن إغفال دور الدول النفطية في الجزيرة العربية وخاصةً قطر من خلال دعمهم لثورات الربيع العربي، فقد كان دور تلك الدول يتمثل في الدعم المالي واللوجستي والإعلامي من خلال سيطرتها على أكبر القنوات العربية التي أسهمت في تأجيج الشارع العربي ضد أنظمة الحكم.

---

[1] مروان بشارة، العربي الخفي وعود الثورات العربية ومخاطرها، ترجمة : موسى الحالول، ط1، الدار العربية للعلوم ناشرون، الدوحة، قطر، 2013، ص148 – 149.

[2] حسن محمد الزين، الربيع العربي آخر عمليات الشرق الأوسط، ط1، دار القلم الجديد، بيروت، لبنان، 2013، ص121.

[3] عبد الفتاح ماضي، العوامل الخارجية والثورات العربية : أربع إشكاليات للبحث، "**مجلة سياسات عربية**"، العدد (36)، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة، قطر، 2019، ص13.

[4] مروة كامل البستنجي، دور ثورات الربيع العربي في تعظيم أثر الفاعلين الجُدد من غير الدول من وجهة نظر النخبة السياسية الأردنية، ط1، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية، برلين، ألمانيا، 2018، ص56 – 57.

أما الأسباب الداخلية، فلا يُمكن إغفال أهميتها في انطلاق ثورات الربيع العربي، إذ تعاني تلك الدول العديد من المشاكل الداخلية التي دفعت الشعوب العربية للقيام بتلك الثورات، ومن هذه الأسباب :

1 – الأسباب الاقتصادية : دفع ارتفاع أسعار المواد الغذائية الأساسية، والترهل الاقتصادي، وانتشار مظاهر الفساد الإداري والاقتصادي، والتعثر في أداء الأجهزة الحكومية، والاعتماد على المناهج غير الديمقراطية في حكم الشعوب[1]، وتحول برامج الإصلاح إلى طقوس دعائية ذات مضامين شكلية وصورية فقط دون وجود رقابة فعلية وحوكمة إدارية[2]، الأمر الذي دفع الشعوب العربية للخروج مطالبين بالإصلاح السياسي والاقتصادي.

2 – الأسباب السياسية :– أكدت التقارير السنوية التي تصدر من (الاتحاد الأوروبي، والمنظمات الحقوقية، كمنظمة العفو الدولية، ومنظمة هيومن رايتس ووتش، والمنظمة العالمية لحقوق الإنسان، وصحافة بلا حدود) وغيرها، أنَّ تونس ومصر كانتا من الدول العربية الأوائل في مصادرة الحريات وانتهاك حقوق الإنسان، ومنع الأحزاب السياسية المعارضة من التنظيم والعمل السياسي والتدخل في شؤون الصحافة والقضاء، وتضييق الخناق على العمل النقابي والمؤسسي[3].

ومن الأسباب السياسية أيضاً، تحول الحكم في تونس ومصر إلى حكم العائلة التي تدير البلاد وتمسكها بالاقتصاد عن طريق مشاركتها في الاستثمارات الداخلية والخارجية، وفي مشاريع الإعمار وصفقات التسليح، والاستيراد والتصدير، والهيمنة على مقاليد الحكم في البلاد[4]، وكذلك ضعف البناء السياسي وتمحوره حول شخصية الرئيس فقط، وعدم تطور البناء السياسي إلى بناء مؤسساتي يقدم الأفكار والرؤى والنصائح للمؤسسة السياسية، ولذلك فإن الحكومة تضعف في حال ضعف الرئيس وعدم استطاعتها مواجهة الضغوط الدولية بشكلٍ فاعل نتيجة فردية القرارات التي يتخذها رأس النظام[5]، علاوةً على ذلك عدم وجود انتخابات حرة ونزيهة تضمن وصول نخب سياسية واقتصادية إلى إدارة البلاد، وما حدث في تونس ومصر عام (2010) لهو خير دليل على ذلك، إذ حصل تزوير في انتخابات البلدين الأمر الذي زاد من

---

[1] مروة كامل البستنجي، دور ثورات الربيع العربي في تعظيم أثر الفاعلين الجُدد من غير الدول من وجهة نظر النخبة السياسية الأردنية، مصدر سابق، ص55.

[2] توفيق المديني وآخرون، الربيع العربي ... إلى أين أفق جديد للتغيير الديمقراطي، ط3، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، 2012، ، ص160.

[3] رمزي المنياوي، الفوضى الخلاَّقة .. الربيع العربي بين الثورة والفوضى، ط1، دار الكتاب العربي، دمشق – القاهرة، 2012، ص210 – 211.

[4] عصام محمد عبد الشافي، الثورات العربية .. الأسباب والدوافع والمآلات، وقائع مؤتمر الأمة : واقع الإصلاح ومآلات التغيير، العدد (9)، الرياض، المملكة العربية السعودية، 2012، التقرير الاستراتيجي التاسع الصادر عن "**مجلة البيان**"، ص77.

[5] المصدر ذاته، ص78.

احتقان الشعوب تجاه أنظمتها السياسية[1]، فضلاً عن إخفاق الأنظمة الحاكمة في تحقيق التنمية بمفهومها الشامل، وكذلك استبدادها الذي أدى إلى تراكم مخزون الغضب على مؤسسات الدولة وأسلوب الحكم[2].

ونتيجة لما تقدم انتفض الشعب التونسي ضد النظام، لتلتحق بعد ذلك مصر، ثُمَّ بقية الدول تباعاً والتي تفاوت فيها حجم الصراع بين الاحتجاج والاقتتال الداخلي، وصولاً إلى ليبيا محور دراستنا التي لا زالت تُعاني من تداعيات ربيعها العربي. تؤيد الدراسة هنا بأن هناك أسباباً سياسية واقتصادية تسببت باندلاع ثورات الربيع العربي، فيما وظفت القِوى الكبرى الأحداث التي رافقت ذلك المتغير الجيوسياسي لصالح تحقيق مصالحها في المنطقة، فدول الغرب بزعامة الولايات المتحدة الأمريكية تسعى عن طريق نشر الفوضى الخلاقة في المنطقة العربية من أجل إغراقها في الصراعات المذهبية وإعادة تقسيمها (جغرافياً – إثنياً – مناطقياً) للحفاظ على مصالحها الاقتصادية وأمن الكيان الصهيوني.

أولاً : تحليل جغرافي سياسي للثورة الليبية :- يُشير الواقع الجيوسياسي الحالي (المعاصر) إلى تحول ليبيا من الاستقرار الأمني إلى بؤرة من بؤر التوتر الجيوبولتيكي الخطير في المنطقة العربية، فبعد أنْ حرص النظام السياسي الذي حكم ليبيا للمدة (1969 – 2011) إلى استقرار أمني واقتصادي لضمان الاستمرار في الحكم جاء المتغير الجيوسياسي المتمثل في الثورة الليبية ليعصف بحالة الاستقرار الأمني والاقتصادي وليهدد وحدة الجغرافية السياسية الليبية. عندما هبت رياح التغيير في كلٍ من تونس ومصر اعتقد المراقبون السياسيون والباحثون أنَّ ثروات ليبيا كفيلة بأن تُبقيها خارج نطاق ثورات الربيع العربي، إلا أنَّ الشعب الليبي كان له رأيٌ آخر إذ تصاعدت الاحتجاجات ضد النظام الحاكم لتصل إلى صراع مسلح بين النظام ومعارضيه، وكشف الصراع أسباباً عدة دفعت الشعب الليبي على اختيار الثورة رغم الثروة[3]، وعلى الرغم من ارتفاع دخل الفرد الليبي مقارنةً بدول شمال إفريقيا الأخرى، إلا أن نظام الحكم كان نظاماً قائماً على مبدأ رفض التعددية، وغياب الحريات والديمقراطية، وإهمال دور المواطن الليبي في صناعة القرار السياسي، وغياب دور المرأة في المجتمع، وسياسته الخارجية، وكذلك استخدام مختلف الوسائل لتصفية

---

[1] ثائر مطلق عياصرة، العوامل الرئيسية وراء اندلاع الاحتجاجات والثورات التي شهدتها بلدان الربيع العربي، "**مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية**"، المجلد (43)، العدد (4)، الجامعة الأردنية، 2016، ص1886.

[2] جميل مطر وآخرون، رياح التغيير في الوطن العربي : حلقات نقاشية عن مصر – المغرب – سورية، ط1، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، 2011، ص18.

[3] محمد عاشور، الثورة الليبية الأسباب والتداعيات ومسارات المستقبل، وقائع مؤتمر نظرة نقدية في ثورات عام (2011) في شمال إفريقيا وتداعياتها، معهد الدراسات الأمنية، بريتوريا، جنوب إفريقيا، 2011، ص11.

معارضيه*وإرضاخ الشعب لحكمه، إلى جانب دور العامل الخارجي في استغلال قيام الثورة والدفع بها نحو الفوضى. ومن أبرز الأسباب التي أدت إلى انطلاق الثورة وسقوط النظام هي :

1 – تأثير ليبيا بمحيطها الجيوسياسي : فرض المحيط الجيوسياسي لليبيا المشاركة في موجات الثورات العربية التي أحدثت تغيرات سياسية حادة قديماً وحديثاً، فثورة عام (1969) حدثت نتيجة انتشار الفكر القومي الثوري في النخبة العسكرية العربية إذ تأثرت قيادة الثورة في ذلك الوقت بالنظام الحاكم في (مصر) وثورته ضد النظام الملكي، ونظراً لقرب ليبيا من مصر جغرافياً وسياسياً قامت ثورة الفاتح عام (1969) ضد النظام الملكي، ليتكرر المشهد مرة أخرى عام (2011) وتتأثر ليبيا بمحيطها الجيوسياسي سواء في (تونس، ومصر) لتصل بذلك شرارة الثورة في البلدين إلى ليبيا.

2 – السلوك السياسي للنظام الليبي : ونعني به تأثيرات السلوك السياسي الليبي الداخلي والخارجي الذي ينقسم إلى قسمين هما :

أ – السلوك السياسي الداخلي : تفرد الرئيس السابق في الحكم، ورفض التعددية والأحزاب، وإجراء انتخابات حرة ونزيهة لتحديد مصير الشعب الليبي، إذ تُعدُ فترة حكم الرئيس الليبي السابق من أطول فترات الحكم في التاريخ الحديث، لذلك خرج الشعب لإنهاء حكم الفرد المطلق وتبديله بحكم المؤسسات[1]. أسس الرئيس السابق نظاماً مكرساً لحكم الفرد وممجداً لآرائه وأفكاره فهو لا يُحاسب ولا يُسأل أمام أي جهة كانت انطلاقا من أيديولوجيته الثورية، وفي المقابل إقصاء آراء الآخرين وتهميش المعارضة والتنكيل بهم، وجَعَلَ من القبلية أساس هيكلة النظام وخاصةً القبائل الموالية له[2].

---

* لعلَّ أوضح الأمثلة على الاضطهاد والقمع قيام النظام بمجزرة سجن أبو سليم عام (1996) والتي راح ضحيتها (1,200) سجين ينتمون إلى جماعات إسلامية محظورة العمل في ليبيا، إضافةً إلى انتهاك حقوق الإنسان في السجون الأخرى والقمع المفرط باستخدام القوة ضد أي حركات احتجاجية أو تجمعات، علاوةً على ذلك مجزرة مشجعي كرة القدم التي راح ضحيتها أكثر من (20) شخص، ومجزرة بنغازي التي خلفت مقتل أكثر من (11) متظاهر.....صلاح جواد شُبر، ثورات الربيع العربي نظرة من الداخل وعامل ثقافة التشيع، ط1، دار روافد للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، 2015، ص433 – 434.

[1] الزهراء لنقي وآخرون، ليبيا : ديمقراطية ظلت طريقها، مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان، 2019، ص46.

[2] نور الهدى بن بتقة، إشكالية بناء الدولة في ليبيا بعد سقوط نظام معمر القذافي (2012 – 2016)، مصدر سابق، ص170.

تميز أسلوب الحكم للمدة (1969 – 2011) بالجمع بين ثلاث أنظمة متداخلة هي : نظام إيديولوجي بامتياز قائم على مبادئ الكتاب الأخضر، ونظام رسمي يُترجم المحتوى الفلسفي للكتاب الأخضر*، والنظام غير الرسمي الذي اعتمد فيه على الرجال المقربين منه، والقبائل الحليفة له، وعائلته، وشبكات المحسوبية التي تستخدم المال لشراء الولاء له[1]. ينظر شكل (10).

شكل (10) الأنظمة التي تميز بها نظام الحكم الليبي للمدة (1969 – 2011)



المصدر : من عمل الباحث بالاعتماد على نتائج الدراسة.

تكمن مراجع الإيديولوجية السياسية التي اتبعها النظام السابق في الكتاب الأخضر الذي جاء بعدد من الافتراضات السياسية المشوهة على الرغم من أن الجانب النظري بالكتاب يتعلق باقتراح حل مشكلة الحكم من خلال إرجاعها للشعب، ويتحدث عن الديمقراطية والعدالة والمساواة[2]، إلا أنه في المقابل ينتقد أدوات الحكم الديمقراطي وأولها المجلس النيابي إذ يرى بأن وجود المجلس يقوض سلطة الشعب، وكذلك مهاجمة آلية العمل الديمقراطي الأخرى مثل : وجود الأحزاب السياسية والانتخابات والاستفتاءات واستبدل

---

* **الكتاب الأخضر** : كتاب فلسفي ألفه الرئيس الليبي السابق (معمر القذافي)، إذ عرض فيه آراءه حول أنظمة الحكم وتعليقاته حول الاشتراكية والرأسمالية، صدر الجزء الأول منه عام (1976) تناول فيه المشاكل السياسية والسلطة في المجتمع، وصدر الجزء الثاني عام (1977) وتضمن الحلول للمشاكل الاقتصادية بين العامل ورب العمل، وصدر الجزء الثالث عام (1979) المتضمن الشق الاجتماعي كأساس للنظرية العالمية الثالثة التي اعتبرها تجاوزاً للطرح الماركسي والرأسمالي، كونها تستندُ على حكم الجماهير الشعبية، وهي بمثابة نظرية تقوم على سلطة الشعب من خلال ما أسماه بالديمقراطية الشعبية التي تتحقق عبر المؤتمرات الشعبية.....محمد زاهي المغيربي، المجتمع المدني والتحول الديمقراطي في ليبيا، ط1، مركز ابن خلدون، القاهرة، مصر، 1995، ص95.

[1] Centru International De Recherches Et D'etudes Sur Le Terrorisme l 'aide Aux Victims Du terrorisme (Clret – Avt), Libye, Un Avenir Incertain, Paris, France, 2011, p8.

[2] ريكاردو رينه لا ريمونت، يوسف محمد الصواني، الربيع العربي الانتفاضة والإصلاح والثورة، ترجمة : لطفي زكراوي، ط1، منتدى المعارف، بيروت، لبنان، 2013، ص127.

ذلك بالمؤتمرات واللجان الشعبية[1]. ومن الأسباب السياسية الأخرى غياب المؤسسات الديمقراطية الفعالة الحقيقية : إذ أشار مؤشر الديمقراطية الذي أصدرته وحدة الاستخبارات الاقتصادية التابعة إلى مجموعة (الإيكونيميست البريطانية) عام (2010) إلى أنّ ليبيا تحتل الترتيب (46) من بين (55) دولة تسلطية، وترتيب (158) من مجموع (167) دولة مشمولة بالدراسة[2]، إذ حصلت ليبيا على درجة (20) من (100) وفق المؤشر أعلاه؛ نتيجة تسلط النظام وغياب الديمقراطية، وسيطرة الدولة على الإعلام وعدم السماح بانتقاد النظام السياسي، علاوةً على ذلك الرقابة المستمرة على إبداء الرأي والمشاركة السياسية[3]، إذ عَمِل النظام السابق على سلب الطبقة الوسطى والقطاع الخاص والأطراف الاجتماعية من كل عناصر القوة، خوفاً من تشكيلهم خطراً على استقرار الوضع الأمني في ليبيا، أو تُصبح هذه الأطراف وسيلة مُجدية في التأثير بالرأي العام وتأليبه على النظام[4]، لذلك حرص النظام على وأد أي فرصة لنشوء المعارضة من خلال تبنيه أساليب القمع والرعب وعدم مراعاة القانون وحقوق الإنسان، لذا فإن المعارضة كانت عبارة عن تنظيمات وحركات ليبية في الخارج.

بـــ – السلوك السياسي الخارجي : اكتسب النظام السابق الذي حكم ليبيا نحو أربعة عقود شعبية واسعة في بداية حكمه، إذ قام النظام على أساس مجموعة من الشعارات التي مثلت الأساس لحكمه، وهي : (الثورية، المساواة، القومية، العدالة الاجتماعية، الهوية الوطنية، الكرامة)، وأكد الرئيس الليبي السابق في العديد من خطاباته ومقابلاته الصحفية بأنه أسس نظامه السياسي وفق الفكر الناصري في مصر فضلاً عن مكانته الرمزية كمناضل ثائر ضد الإمبريالية والاستبداد، وأنه راعي الوحدة العربية بعد جمال عبد الناصر[5]، إلا أنَّ هذه الشعارات انعكست على سياسة ليبيا في علاقاتها الخارجية وخصوصاً مع الغرب التي أدت إلى دخول ليبيا في العديد من المشاكل العالمية والإقليمية على غرار (حادثة لوكيربي، والحصار السياسي والاقتصادي)، كل ذلك وأكثر دفع الشعب الليبي للتيقن بأن سياسات ليبيا الخارجية أصبحت خطراً

---

[1] نادية فاضل عباس فضلي، الصراع السياسي في ليبيا ومسارات تطوره، "**دراسات أولية**"، العدد (74)، مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية، جامعة بغداد، بلا تاريخ، ص55.

[2] فكيري شهرزاد، الدراسات الأمنية النقدية في ظل التهديدات اللاتماثلية – أنموذج ليبيا، (أطروحة دكتوراه/ غير منشورة)، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر 03، 2016 – 2017، ص209.

[3] محمد عاشور مهدي، قراءة في أسباب الصراع المسلح في ليبيا ومساراته المحتملة، دراسات ومقالات، معهد البحوث والدراسات الإفريقية بجامعة القاهرة، مصر، متاح على الرابط : https://www.sis.gov.eg/Newvr/34/9.htm.

[4] ريكاردو رينه لا ريمونت، يوسف محمد الصواني، الربيع العربي الانتفاضة والإصلاح والثورة، مصدر سابق، ص130.

[5] كفاح عباس رمضان الحمداني، حركة التغيير في ليبيا، مصدر سابق، ص70.

بالنسبة لموقف ليبيا عالمياً وإقليمياً، علاوةً على ذلك أدرك الشعب بأن النظام يُساهم في تمويل العديد من حركات التحرر حول العالم والمؤسسات الإقليمية في ليبيا على حساب حرمانه من أبسط حقوقه[1].

وفي السياق ذاته نجدُ أن السياسة الليبية الخارجية وأبرزها (الصراع مع تشاد) على الحدود والموارد حول قطاع أوزو، ودعم الحركات الانفصالية والثورية في مختلف جهات العالم، وأزمة لوكيربي وتأثيرها على البنية الاقتصادية والسياسية التي عاشتها البلاد وكذلك الحصار الذي تأثر به الشعب الليبي، وتبعها اعتراف الحكومة الليبية بوجود أسلحة الدمار الشامل وتسليمها للغرب الأمر الذي أضعف موقف النظام خارجياً وكسر هيبته داخلياً[2]، يضاف إلى ذلك التغيير المستمر في القيادات السياسية في المؤسسات العسكرية، الأمر الذي يُمكنُ تفسيره بافتقاد نظام الحكم الليبي العمل المؤسسي وفق تخطيط مسبق وإنما كان عبارة عن قرارات مفاجئة مرتبطة بشخص الحاكم إذ كان هو صانع ومخطط ومنفذ القرار سواء في السياسة الليبية الداخلية والخارجية[3]، أدت هذه المقدمات إلى تراكم مخزون الغضب في الشارع الليبي ضد نظام الحكم لينفجر عام (2011) جاعلاً من ليبيا ساحة صراع بين قوى محلية وإقليمية ودولية.

3 – العامل الجغرافي الاجتماعي : نعني بهذا العامل بمفهومه الشامل التمايز السياسي الذي مارسه النظام الليبي السابق في المجتمع الليبي على أساس المنطقة والقبيلة، وهو ما أدى في النهاية إلى انعكاس تلك السياسية على المجتمع الليبي، الأمر الذي أدى إلى مساهمة القبائل والمناطق التي تعرضت إلى التهميش والإقصاء في بلورة وقيام الثورة.

أ – بناء الدولة على أساس قبلي : شهدت السنوات الأولى من أحداث عام (1969) التقليل من أهمية دور القبيلة كفاعل سياسي، وتشجيعاً لاستبدال الولاء القبلي بالولاء للثورة، لذا فإن المناصب السياسية بعد الثورة وزعت على أساس إيمان الشخص بمبادئ أحداث (1969)[4]، لكنه وبعد فترة من الزمن تغير الوضع نتيجة محاولات الانقلاب ضد النظام، لذلك عمل على دعم أركان نظامه بالقبائل الموالية له فقط، إذ شكلت هذه القبائل عصب المجتمع الليبي ورهنت تطوره وحددت العلاقات السياسية بين مدن الشرق والغرب أو بين الحكومة المركزية وأطرافها، إذ حصلت تلك القبائل على نصيب أكبر من الثروة، فضلاً عن ذلك

---

[1] باهي سمير، الإصلاح السياسي في الدول المغاربية بين المحددات الداخلية والضغوط الدولية : دراسة لنموذجي تونس وليبيا، (أطروحة دكتوراه/ غير منشورة)، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، جامعة باتنة 01، الجزائر، 2017 – 2018، ص198.

[2] المصدر ذاته، ص48.

[3] سامح راشد، السياسات الخارجية والتحالفات الإقليمية بعد الربيع العربي، "**مجلة شؤون عربية**"، العدد (149)، الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، مصر، 2012، ص16.

[4] يوسف محمد الصواني، ليبيا بعد القذافي : الديناميات المتفاعلة والمستقبل السياسي، حلقة نقاشية بعنوان ليبيا آفاق وتحديات التحول الديمقراطي، "**مجلة المستقبل العربي**"، العدد (395)، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، 2012، ص39.

ترقي أبنائها في مختلف المناصب السياسية المدنية والعسكرية، مقابل تهميش القبائل الأخرى التي كانت سبباً من أسباب انطلاق ثورة عام (2011)[1]. أدرك النظام السابق أهمية القبيلة في المجتمع الليبي منذ استيلائه على الحكم، لذا اتجه إلى توظيفه في (الصراع الاجتماعي والسياسي)، وساعد في ذلك الصراع التركيبة القبلية للمجتمع الليبي، والتوزيع الجغرافي للقبائل الليبية، واستخدم لتحقيق ذلك الغرض تغيير الحدود الإدارية للمناطق القبلية بعد عام (1969)، إذ أصبح الصراع محتدماً للسيطرة على مناطق النفوذ والثروات للاستئثار بالخدمات، وفي عام (1973) حدث تغيير في التقسيمات الإدارية الذي كان قائماً على نظام المقاطعات وتحويله إلى نظام المحافظات، ثُمَّ استخدام نظام الشعبيات إذ تضم كل شعبية عدداً من القبائل المتصارعة تاريخياً[2]. مما تجدر الإشارة إليه ضمن هذا السياق أنَّ الدولة قامت من خلال تحالف القذاذفة التي ينحدر منها رئيس النظام مع قبيلتي ورفلة ومقراحة ودعمهما الكامل للنظام على مرور أربعة عقود، فقبيلة القذاذفة والقبائل المتحالفة معها كانت تُسيطر على أجهزة الأمن، والمراكز الحساسة في الدولة الليبية[3]، إضافة إلى دور عائلة الرئيس في الحكم من خلال تسنم أبنائه مناصب عُليا في السُلطة، وكذلك الرجال المقربون الذين يُطلقُ عليهم رجال الخيمة*. ينظر مخطط (2).

بـــ – التمييز المناطقي: انطلقت شرارة الثورة من مدن شرق ليبيا وتحديداً بنغازي، نتيجة اعتبار النظام السابق شرق ليبيا منطقة متمردة مناوئة له، وبالتالي تعرضت مدن الشرق إلى التهميش والإقصاء من توزيع موارد وثروات البلاد، وكذلك عدم إدراجها بما يكفي في السياسات العمومية وخطط التنمية[4]، الأمر الذي وفر بيئة مناسبة مناهضة لسياسات النظام وممارساته، لذلك انطلقت الثورة من الشرق وصولاً إلى أغلب أجزاء ليبيا. الجدير بالذكر، قامت الدولة الليبية منذ بزوغ فجرها على التنافس الضمني بين مدن شرق ليبيا وغربها على المكانة والسيادة، وزادت حدة ذلك التنافس بعد وصول الرئيس السابق للحكم، وإن كانت المدن الشرقية وخاصة بنغازي من اكثر المدن التي ساندت ثورة عام (1969)، إلا أنها بقيت في فكر القيادة منطقة متمردة ومصدر للاضطرابات والمحاولات المناوئة للنظام، لذلك تم تهميش مدن الشرق

---

[1] حسين يوسف القطروني، الوضع السياسي الليبي (2011 – 2016) معوقات بناء الدولة وإشكاليات إستقرار النظام (مقاربة سياسية وسوسيولوجية من منظور المدخل البنيوي – الوظيفي، مصدر سابق، ص23.

[2] المصدر ذاته، ص22.

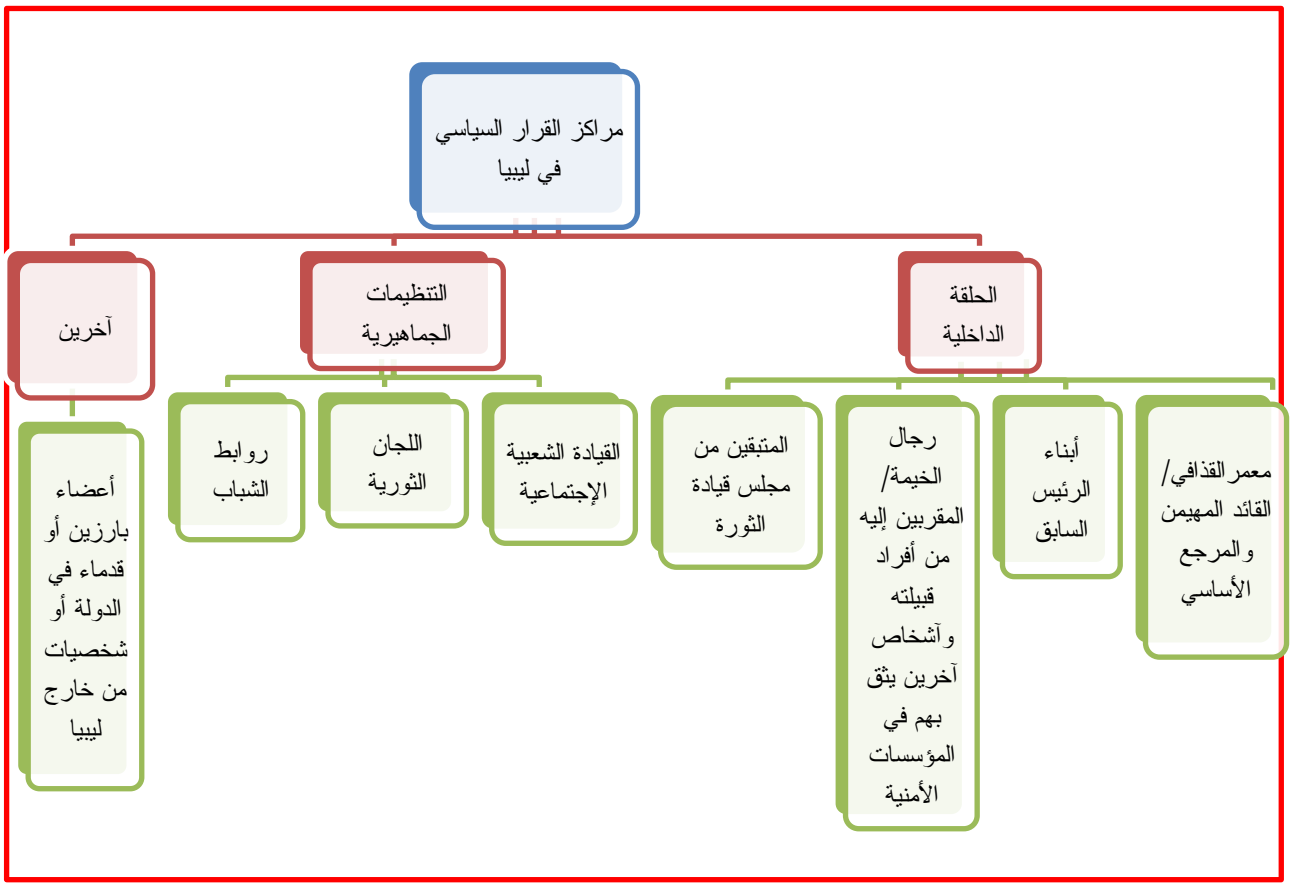
[3] طلال عتريسي، تأثير الأبعاد الطائفية والعشائرية على الثورات العربية، "**مجلة شؤون عربية**"، العدد (148)، الأمانة العامة للجامعة العربية، مصر، 2011، ص35.

* **رجال الخيمة :** يُشير هذا المصطلح إلى الدائرة المحيطة والمقربة من الرئيس السابق، والتي تتألف من عائلته وقبيلته، وأعضاء مجلس قيادة الثورة، ورؤساء الأجهزة الأمنية، وأبرز قادة القبائل الموالية له.....فكيري شهرزاد، الدراسات الأمنية النقدية في ظل التهديدات اللاتماثلية – أنموذج ليبيا، مصدر سابق، ص207.

[4] تمارا كاظم الأسدي، محمد غسان الشبوط، عاصفة التغيير الربيع العربي والتحولات السياسية في المنطقة العربية، مصدر سابق، ص120 – 121.

وخاصة (بنغازي) منذُ سبعينيات القرن الماضي، وهذا ما يوضح أسباب انطلاق الثورة من مدن شرق ليبيا وتحديداً بنغازي[1].

مخطط (2) مراكز القرار السياسي في ليبيا للمدة (1969 – 2010)



المصدر : من عمل الباحث بالاعتماد على : علي خضير مرزا، ليبيا : الفرص الضائعة والآمال المتجددة، ط1، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 2012، ص55.

4 – انتشار مدركات الفساد والفوضى الاقتصادية : تُعدُ ليبيا من الدول المتقدمة في مجال التنمية البشرية* للمدة (2000 – 2013)، إذ حصلت على المركز (64) عالمياً عام (2000)، والمركز (61) عام (2001) والمركز (55) عام (2009)، والمركز (52) عام (2010)، مع احتفاظها بالمركز الأول على مستوى إفريقيا خلال الثلاث سنوات التي سبقت الثورة[2]. ينظر جدول (36).

---

[1] كفاح عباس رمضان الحمداني، حركة التغيير في ليبيا، مصدر سابق، ص79.

* التنمية البشرية : عرفتها منظمة الأمم المتحدة بأنها عملية توسيع خيارات الناس، وإن هذه الخيارات يُمكن أن تكون مطلقة وتتغير بمرور الزمن، إلا أنَّ هُناك ثلاث خيارات رئيسية على جميع مستويات التنمية البشرية هي : أنْ يعيش الإنسان حياة صحية جيدة، ويكتسبون المعرفة، ويحصلون على مستوى مرتفع من الدخل الإجمالي.....عدلي أبو طاحون، إدارة وتنمية الموارد البشرية والطبيعية، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، مصر، 2000، ص23.

[2] أحمد خليف عفيف، الثورة الليبية شباط (2011 – 2013) الخصوصية وتحديات المرحلة الانتقالية، "**مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية**"، المجلد (42)، العدد (3)، الجامعة الأردنية، الأردن، 2015، ص665.

جدول (36) ترتيب ليبيا عالمياً حسب دليل التنمية البشرية للمدة (2000 – 2013)

السنة	الترتيب العالمي لليبيا	السنة	الترتيب العالمي لليبيا
*2000	177/ 64	**2008	177/ 56
*2001	175/ 61	*2009	177/55
**2003	175/ 61	*2010	175/ 52
**2005	177/ 58	**2013	186/ 64

المصدر :

* أحمد خليف عفيف، الثورة الليبية شباط (2011 – 2013) الخصوصية وتحديات المرحلة الانتقالية، "**مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية**"، المجلد (42)، العدد (3)، الجامعة الأردنية، الأردن، 2015، ص665.

** برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، التقارير السنوية للأعوام (2003، 2005، 2008، 2013)، ص238، 220، 223، 157.

بيد أنَّ (مؤشرات التنمية البشرية) تُعطي انطباعات غير حقيقية عن أفضل دول العالم لعيش مواطنيها[1]، نظراً إلى أنَّ مؤشرات التنمية البشرية تعتمد على الإحصاءات الحكومية، وإلى تقسيم الدخل على عدد السكان، ومعدلات نسبة الإنفاق الحكومي إلى نسبة عدد السكان، إذ تحتل ليبيا مستويات متدنية من حيث معيشة سُكانها حسب (التقرير السنوي للدول الأفضل معيشةً في العالم)*، وهذا المؤشر يعطي أهمية تفوق في دلالتها مؤشر التنمية البشرية نظراً لأنه يفسر حقيقة الأوضاع التي عاشها الشعب الليبي خصوصاً في العقد الأخير من حكم النظام السابق[2]. فقدت ليبيا عدة فرص منذُ عام (1969) لتقدم شعبها، فحكم النظام السابق أدى إلى تبديد الثروة وحرمان المواطن الليبي من عوائد نفط بلاده، فعلى الرغم من الثراء النسبي للشعب الليبي مقارنةً بالشعوب الإفريقية الأخرى إلا أنَّ الثروة الكُبرى كانت من نصيب دائرة ضيقة تلتف حول الرئيس السابق وعائلته، وكذلك استخدام هذه الثروة في قمع المعارضة وشراء الأنصار[3]، علاوةً على ذلك

---

[1] يوسف محمد جمعة الصواني، ليبيا الثورة وتحديات بناء الدولة، ط1، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، 2013، ص122.

* يعتمد هذا المؤشر على قياس جودة الأداء الحكومي، ومدى حسن الإدارة الحكومية، ومدى توفر وسائل سبل الراحة، ودرجة الاهتمام بالإصحاح البيئي، ومؤشر تكلفة المعيشة، ونمو الاقتصاد، ومجالات الحرية المتاحة، وما يتصل بالبنى التحتية وتطويرها، ومدى استتباب الأمن، والظروف المناخية، وغيرها من المعايير التي توضح مدى رفاهية الشعوب.....مجلة (Ceoworld) الخاصة بنشر ترتيب الدول حسب رفاهية شعوبها، متاح على الرابط :

ceoworld-biz.translate.goog/subscription.

[2] فيجي براشاد، الربيع العربي الشتاء الليبي، ترجمة : منذر محمود محمد، عبد الفتاح عموره، ط1، دار الفرقد للطباعة والنشر والتوزيع، دمشق، سورية، 2014، 164.

[3] سامح راشد، حصاد الربيع العربي في عامه الأول، "**مجلة شؤون عربية**"، العدد (148)، بيروت، لبنان، 2011، ص54.

التغافل عن عمل شبكات التهريب وغسيل الأموال؛ نظراً لتورط كبار موظفي الدولة فيها، وتفشي الغلاء على الرغم من محاولة النظام زيادة الرواتب والأجور، إلا أنَّ ارتفاع الأسعار وانتشار الفساد وعدم التوزيع العادل للثروة بين مختلف شرائح الشعب الليبي دفعت الشعب للخروج في عمليات احتجاجية تتفاوت في القوة عبر الزمن وصولاً إلى الصراع المسلح في شباط (2011)[1]. وفي المقابل وحسب (منظمة الشفافية الدولية والتقرير السنوي لديوان المحاسبة الليبي) تحتلُ ليبيا مراكز متقدمة على السُلم العالمي في انتشار مُدركات الفساد في مختلف مفاصل الدولة، إذ استأثرت بالثروة الليبية دائرة ضيقة قريبة من النظام وعائلته فبُددت أرصدة الثروة على شراء الأسلحة وتكديس الأموال في الخارج[2] مستفيدين من الحصار الذي فُرض على ليبيا من خلال تبريرهم الإخفاقات الاقتصادية بذلك الحصار، بلغ حجم الأرصدة الخارجية للنظام وأركانه أكثر من (200 مليار/ دولار) في البنوك الغربية العائدة من فائض النفط الليبي[3]. ينظر جدول (37).

جدول (37) ترتيب ليبيا من حيث مدركات الفساد للمدة (2008 – 2021)

السنة	نقاط النزاهة من 100	ترتيب ليبيا على سُلم الفساد العالمي	عدد الدول التي تأتي بعد ليبيا	السنة	نقاط النزاهة من 100	ترتيب ليبيا على سُلم الفساد العالمي	عدد الدول التي تأتي بعد ليبيا
2009**	21	176/ 160	16	2015*	16	167/ 161	6
2010*	22	178/ 146	32	2016***	17	174/ 170	4
2011*	20	183/ 168	15	2017***	18	174/ 172	2
2012*	21	174/ 160	14	2020**	17	179/ 173	7
2013*	16	175/ 172	3	2021***	18	175/ 172	3
2014*	18	175/ 169	6				

المصدر :

* دولة ليبيا، التقرير السنوي لديوان المحاسبة الليبي لعام 2015، طرابلس، ص125.

** منظمة الشفافية الدولية (الائتلاف العالمي ضد الفساد)، برلين، ألمانيا، التقرير السنوي لعامي (2008 – 2020)، ص3.

*** محمد هدية درياق، الفساد السياسي وعلاقته بالهجرة غير الشرعية – ليبيا نموذجاً – ، "**مجلة جامعة سرت للعلوم الإنسانية**"، المجلد (2)، العدد (12)، ليبيا، 2022، ص305.

---

[1] ناهد عز الدين، خريطة محدودة : ثبات الفاعلين وتغير الأدوار بعد الثورات العربية، "**مجلة السياسات الدولية**"، العدد (188)، بيروت، لبنان، 2012، ص61.

[2] عبد العظيم جبر حافظ، التطورات السياسية في ليبيا على أثر ثورة 17/ شباط/ 2011 : رؤية سياسية تحليلية، "**مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية**"، العدد (38)، مركز المستنصرية للدراسات العربية والدولية، العراق، 2012، ص96.

[3] محمد عاشور، الثورة الليبية الأسباب والتداعيات ومسارات المستقبل، مصدر سابق، ص11.

كما أنَّ البطالة بين فئة السكان القادرين على العمل تُعدُ مرتفعة في ليبيا التي سجلت أحد أعلى معدلات البطالة في العالم وخاصةً إذا ما تمَّ مقارنتها بمعدلات ارتفاع نسبة التوظيف، وكذلك إذا ما قورنت بعدد السُكان القادرين على العمل[1]، إذ استفحلت هذه المشكلة بين الشباب وخاصةً خريجو الجامعات، لذا فإن الثورات العربية عموماً وليبيا خصوصاً انطلقت من قبل الشباب الذين لم تتجاوز أعمارهم (25) عاماً، والذين افتقدوا روح الولاء والمواطنة، الأمر الذي جعلهم يعيشون في أزمات اجتماعية ونفسية؛ نتيجة البطالة وعدم توفر وظائف ملائِمة لهم، وعدم ملاءَمة سلم الرواتب للظروف المعيشية[2]، وغيرها من الأسباب الاقتصادية التي دفعت الشعب الليبي للصراع مع النظام السابق. ينظر جدول (38).

جدول (38) معدل البطالة في ليبيا للمدة (1991 – 2010)

السنة	معدل البطالة	السنة	معدل البطالة
*1991	18.85	**2007	18.2
*1995	19.19	*2008	18.5
*2000	19.19	*2009	18.95
*2003	19.23	***2010	19.39

المصدر :

* مؤشر معدل البطالة، بيانات منظمة العمل الدولية والبنك الدولي الخاصة بليبيا للمدة (1991 – 2010).

** صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي الموحد لعام (2007)، ص305.

*** الأمم المتحدة، كتاب الإحصاءات العالمية، إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، شعبة الإحصاءات، نيويورك، الولايات المتحدة الأمريكية، 2017، ص221.

اتسمت الطريقة التي أدار بها نظام الحكم السابق بالفساد والفوضى وتبديد الثروات الأمر الذي أدى إلى انهيار البنية الاقتصادية، على الرغم من محاولة النظام إعادة ترتيب الوضع الاقتصادي، إلا أن هذا الترتيب اتسم بالفوضى وعدم الارتقاء بالاقتصاد الليبي إلى مستويات متقدمة[3]، بتعبير آخر فإن بطْءَ النمو الاقتصادي، والفساد الإداري، المتمثل بالرشوة والمحسوبية، وتبذير الموارد والإمكانات المادية والبشرية، ونهب المال العام، ونحو ذلك خلال فترة النظام السابق كانت من الأسباب الرئيسية الداخلية للثورة.

وتأسيساً على ما تقدم نشأ فراغ كبير بين الدولة والمجتمع نظراً لطبيعة النظام الذي حكم أكثر من أربعة عقود، وأيديولوجيته المتمثلة في فلسفة الكتاب الأخضر، والنتائج السياسية الناجمة عنه، إذ وفرت

---

[1] عبدالله حامد الحاسي، دراسة تمهيدية عن الاقتصاد في ليبيا : الواقع والتحديات والآفاق، تقرير صادر عن اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا (الإسكوا)، الأمم المتحدة، 2020، ص26.

[2] أحمد خليف عفيف، الثورة الليبية شباط (2011 – 2013) الخصوصية وتحديات المرحلة الانتقالية، مصدر سابق، ص666.

[3] تقرير بعثة حقوقية، اللجنة العربية لحقوق الإنسان، ليبيا المعركة الأخيرة للدكتاتورية، 2011، ص13.

تلك الأسباب فراغاً وتنافراً كبيراً بين الدولة والمجتمع، سواء تعلق الأمر بالنقابات وجمعيات المجتمع المدني والأحزاب السياسية والإعلام المرئي والمقروء والمسموع، أو أي وسيلة تربط الشعب بنظام حُكمه.

عملت الأسباب السابقة على بلورة قيام الثورة الليبية، إذ برزت عوامل التغيير المتمثل بالجمود المجتمعي والركود السياسي، والفساد الإداري والمالي الذي تراكم من الطبقة العليا ليصل إلى الأدنى، وانعدام الثقة بالسُلطة من قبل المواطن؛ بسبب عدم وجود ردع حقيقي لمواجهة الفساد، والقمع الفكري، وهجرة الكثير من الكفاءات الليبية إلى دول الخليج والدول الغربية للعمل، وغياب النخب الفكرية الحقيقية، وسيادة أكثر من تغيير في التجارب الفكرية بما وصف بالاشتراكية التي تأثرت بها ليبيا عن طريق التجارب العربية والعالمية مع غياب النخب الفكرية، كل ذلك انعكس على الواقع الاقتصادي والمستوى المعيشي للفرد والوفرة المالية مقارنةً مع دول نفطية أخرى مثل دول الخليج العربية[1].

ثانياً : طبيعة الصراع الجيوسياسي الداخلي الليبي :- تُجمعُ الدراسات الجغرافية ~ السياسية والجيوبولتكية وفي حقل العلاقات الدولية أنَّ للصراع مسارين الأول سياسي (سلمي)، والثاني غير سياسي (عسكري)، وإذا ما حاولنا إسقاط مفهوم الصراع الدائر في الجغرافية الليبية نجد أنه بدأ سياسياً ثُمَّ ما لبث أنْ تحول عسكرياً.

بدأت الثورة سلمية في بادئ الأمر، لكنها خلال أيام تحولت إلى ثورة مسلحة عندما تدخل الأمن لمواجهة المنتفضين، كما أن انهيار الجيش في المنطقة الشرقية، وانهيار كتائب الأمن المكلفة بحماية النظام، واستيلاء السُكان على مخازن السلاح، وتدمير المعسكرات والإدارات الأمنية، كل ذلك تسبب في انهيار كامل للجيش والشرطة والأجهزة المخابراتية، وانهيار مؤسسات الدولة بالكامل خاصةً في المناطق المنتفضة التي كانت تُمثل نصف الجغرافية الليبية تقريباً، وكذلك حدوث انفلات أمني وظهور تشكيلات مسلحة بدعوى حفظ الأمن والنظام في المناطق التي خرجت عن سلطة النظام، إذ بدأت هذه المجموعات بأعداد بسيطة ثم تنامت ليصل عددها في بنغازي لأكثر من (45) مجموعة، وفي طرابلس أكثر من (100) مجموعة، وتحول البعض منها إلى مجموعات تتبع جهات ذات إيديولوجيات معينة لغرض فرض السلطة والحصول على المال[2]، الجدير بالذكر أنَّ هذه المجموعات التي تشكلت لمقاومة النظام السابق كان مقرراً لها بمجرد نهاية النظام تندمج مع المؤسسة العسكرية والأمنية، لكن أسهمت هذه المجموعات في ديمومة الصراع كونها تغذي الجماعات الأصولية بالرصيد البشري اللازم لاستمرار الصراع، وكذلك أسهمت هذه المجموعات بعد سقوط

---

[1] مفيد كاصد الزيدي، العلاقات الفرنسية – الليبية خلفية تاريخية ورؤية مستقبلية، "**دراسات أولية**"، العدد (155)، مركز الدراسات الأولية، جامعة بغداد، 2012، ص47.

[2] عاشور شوايل، تداعيات الربيع العربي أمنياً على ليبيا : واقع ورؤية، ورقة مقدمة إلى مؤتمر تحول قطاع الأمن العربي في المرحلة الانتقالية، مركز كارنغي للشرق الأوسط، 2014، ص2 – 3.

النظام والاستيلاء على مخازن الأسلحة بتهديد الأمن الداخلي للدول المجاورة عن طريق نقل الأسلحة والأفراد إليها بعد انهيار الأمن وعدم إمكانية السيطرة على الحدود.

الملفت في الثورة الليبية أنها تلقت دعماً عسكرياً خارجياً من دول حلف شمال الأطلسي* التي أسهمت في الإسراع والتخلص من النظام، وهذا ما يثير الشك بأن أحد أسباب الثورة الليبية كان خارجيا. لكن على الرغم من نجاح الثورة في الإطاحة بالنظام السياسي الذي حكم ليبيا منذُ عام (1969) إلا أنها أدخلت ليبيا مرحلة ضبابية غير واضحة المعالم نتج عنها استمرار الصراع إلى الوقت الحاضر وعدم إمكانية وضع الحلول بسبب تعدد الفواعل الداخلية والإقليمية الدولية التي تشترك في تحديد مصير ليبيا ورغبة كل فاعل للحصول على أكبر مكاسب سياسية واقتصادية على حساب الفاعل الآخر.

تمثلت فترة ما بعد إسقاط النظام بظهور بوادر الصراع الجيوسياسي الذي نتج عنه اقتتال داخلي، وانقسام الشعب الليبي، بل وصل الانقسام إلى المستوى المناطقي بين مناطق أيدت النظام وأخرى انشقت عنه مثل (الصراع بين مدينتي بنغازي وتاورغاء) الأمر الذي أحدث خللاً جيوبولتيكياً في خاصرة الدولة الليبية ذات الموقع المميز والثروات الاقتصادية، ومما زاد الأمور تعقيداً هو التدخلات الدولية والتي تمثلت بدايةً بتدخل حلف شمال الأطلسي الذي أسهم في سقوط نظام الحكم وما تبعها من تدخل إقليمي ودولي ساهم في ديمومة الصراع، أسهمت هذه التدخلات في زيادة الانقسام بين صفوف الليبيين فعلى الرغم من اتفاق أغلب الشعب الليبي على إسقاط نظام الحكم إلا أن التدخلات الخارجية أسهمت في انقسام المجتمع أكثر من خلال تأييد الجماعات المسلحة في منطقة على حساب الأخرى، وهذا ما ظهر بعد عام (2014) عندما انقسمت الحكومة الليبية بين طرابلس وطبرق وحصلت كل جهة على تأييد إقليمي ودولي، فمثلاً حصلت حكومة طرابلس على تأييد (تركيا، وقطر)، وحصلت حكومة طبرق على تأييد (مصر، والإمارات).

منذ انطلاق الثورة وإنهاء النظام السابق لا زالت ليبيا تُعاني من مشاكل داخلية تمثل بـــ غياب المؤسسة العسكرية، والجيش النظامي، وغياب مظاهر الدولة، والصراع ما بين الليبراليين والإسلاميين، والصراع ما بين العناصر المسلحة أيضاً، فلكل شخصية من المجالس الانتقالية التي تشكلت بعد الثورة فصيل يدافع عنه لذلك تعددت أطراف الصراع وتعقدت حلوله، وكذلك الصراع بين القبائل حول مناطق النفوذ

---

* استند حلف شمال الأطلسي بقراري مجلس الأمن للتدخل في ليبيا، الأول رقم (1970) والذي جاء فيه فرض عدد من العقوبات على القذافي، وبعض قياداته، وأسرته، وإدانته باستخدام القوة المفرطة في قمع الاحتجاجات، وتضمن القرار الثاني رقم (1973) فرض منطقة حظر جوي فوق ليبيا، لتحييد القوة الجوية الليبية وإعاقة تحركاتها، وإحالة الرئيس إلى المحكمة الجنائية الدولية، وجاء التدخل الدولي تزامناً مع قرار جامعة الدول العربية رقم (7298) في (2/ 3/ 2011) الذي طلبت فيه من مجلس الأمن تحمل مسؤولياته تجاه تدهور الأوضاع الإنسانية في ليبيا، وعليه قام حلف شمال الأطلسي بالتدخل العسكري في ليبيا.....شريفة فاضل محمد بلاط، تأثير الإرهاب والتدخل الدولي على مستقبل الدولة القومية دراسة حالة للدولة الليبية (2011 – 2020)، "**مجلة البحوث المالية**"، المجلد (21)، العدد (3)، جامعة بور سعيد، مصر، 2020، ص774 – 775.

والمناصب السياسية، وأيضاً الصراع بين مناصري ومنهاضي النظام السابق[1]، فضلاً عن الانفلات الأمني وفوضى انتشار السلاح وعدم السيطرة على الحدود، إلى جانب ذلك تعاني ليبيا من مشاكل حدودية (جغرافية)، فقد أصبحت ممراً لتجارة السلاح، والمخدرات والهجرة غير الشرعية، وأصبحت مركزاً لتنامي الجماعات الأصولية المتشددة، والفاعلين من غير الدول التي تُهددُ الأمن القومي للدول المجاورة، ودول جنوب أوروبا، وكذلك الانهيار الاقتصادي، وانخفاض معدل الدخل القومي، والناتج المحلي ودخل الفرد؛ بسبب الصراع على المناطق الغنية بالنفط الذي أدى إلى انخفاض الإنتاج بنسبةٍ كبيرة وتوقفه في بعض الأحيان لذلك أثر في الأركان الاقتصادية للدولة كونها تعتمدُ أساساً على النفط في توفير وارداتها، لذا فإن الدولة الليبية خلال هذه المرحلة تمر بفترة معقدة جداً إن لم تكن الأكثر تعقيداً بين الفترات السابقة، إذ تواجه ليبيا عدة سيناريوهات أبرزها : مسألة التقسيم وتفتيت الدولة الليبية إلى ما كانت عليه قبل وخلال الحكم الملكي، علاوةً على الانقسام الجهوي والمناطقي، كما تواجه مشكلة خطر تنامي الجماعات الأصولية المتطرفة، والمليشيات، والهجرة غير الشرعية وكثير من التحديات الاقتصادية، وتحديات أخرى التي تقع على عاتق الحكومات المقبلة.

---

[1] بلقيس محمد جواد، سوسيولوجية ثورات الربيع العربي دراسة تحليلية لفعل الثورات العربية، "**مجلة العلوم السياسية**"، العدد (44)، جامعة بغداد، 2012، ص236.

الفصل الثالث :- المتغيرات الجيوستراتيجية بعد أحداث الثورة الليبية

لا يُمكنُ فهم السياسة اليوم من غير أخذ هذه الحقيقة بالاعتبار وإدراكها، وهي حقيقة إدخال التغيرات الجيوستراتيجية العالمية للتحكم بالسياسة العالمية، ففترة العصور الوسطى لا يُمكن قياسها على فترة العصر الصناعي وتحولاته الكبرى، ولا يُمكن قياس عصر الثورة التكنولوجية وعالم المعرفة والاتصال العالمي على فترة العصر الصناعي، فكل تطور انعكس على تغيير قدرات بعض الدول ومكنها من لعب دور مختلف في عالم اليوم[1]، فدور الولايات المتحدة الأمريكية يختلف عما هو عليه بعد نهاية الحرب العالمية الثانية، والحرب الباردة، وكذلك الاتحاد السوفيتي سابقاً والذي تقلص نفوذه بعد انتهاء الحرب الباردة التي أدت إلى تفكك الاتحاد عام (1991).

وفرت فترة ما بعد الحرب الباردة وفترة أحادية القطبية مناخاً كبيراً جداً للتغيرات الجيوستراتيجية، فقد اختفت دولة كاملة مثل : يوغسلافيا عام (1991) ونشأت دول جديدة بدلاً عنها مثل سلوفينيا وصربيا وكرواتيا والبوسنة والهرسك بحدودٍ جديدة مستقلة وبعلم وطني مختلف، وكذلك شهد التفكير الجيوستراتيجي تغيراً كبيراً في فترة تضاؤل الموارد وانعدام الأمن في السياسة، ففي الماضي كان التركيز يتمحور للسيطرة على الأرض فقط، لكن هذا الفكر تغير وتعالت من خلاله الدعوات المطالِبة بالسيطرة على الأرض والبحر والفضاء والموارد والديموغرافيا، وأصبح العالم قرية صغيرة فيها عدد كبير من السُكان الأمر الذي دفع مخططو الجيوسياسية للتفكير بالتوسع والمنافسة خارج حدود الدول[2].

بيد أنَّ ما يجب الإشارة إليه ضمن هذا السياق إنَّ التغييرات بطيئة جداً في المكونات الجغرافية بينما هي أسرع منها في التغييرات السياسية، لكن الأشد سُرعة في التغيير هي القضايا الجيوستراتيجية التي تحدث خلال أسابيع أو أشهر. وهناك علاقة قوية بين التغييرات الجيوسياسية والتغييرات الجيوستراتيجية، فالتغييرات الجيوسياسية لها تأثير مباشر وغير مباشر على التغييرات الجيوستراتيجية إذ تدفع لإحداث تغييرات جيوستراتيجية، وهي تؤثر بصورةٍ مباشرة على القضايا الجيوسياسية التي تُمهدُ لإحداث تغييرات جوهرية داخلية في مكونات الدول، ونتيجة لما سبق فإن عدم الإدراك بالتغييرات الجيوستراتيجية أو الاستهانة بها والتقليل من شأنها يؤدي إلى عواقب مفاجئة وغير متوقعة، لذا فإن القوى العالمية تتفحص وتراقب بشكلٍ مستمر التغييرات التي تحدث في المنطقة قبل التأثير في مصالحها[3]. يُعَرَف المتغير الجيوستراتيجي بأنه : التغير الحاصل في الأوضاع والسياسة الداخلية الخارجية للدولة نتيجة تطور الأحداث بصورةٍ مفاجئة

---

[1] جاسم سُلطان، جيبوبولتيك : عندما تتحدث الجغرافيا، ط1، 2013، دار تمكين للأبحاث والنشر، بيروت، لبنان، 2013، ص23.

[2] وائل شديد، الجيوستراتيجي بين المفهوم والتطبيق، ط1، سلسلة الإدارة التطبيقية، 2020، ص12.

[3] المصدر ذاته، ص 14 – 15.

وسريعة الأمر الذي يتطلب حدوث تغيير في السياسة الخارجية، وهذا ما فعلته الولايات المتحدة الأمريكية بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر، وكذلك شهدت المنطقة العربية بعد أحداث الربيع العربي تغيراً ساهم في نشوء ظاهرة الصراع في أغلب دول الربيع العربي مثل اليمن وسوريا وليبيا التي شهدت تغيرات عدة على الصعيد الداخلي وفي الحسابات الجيوبولتيكية للدول الخارجية الطامعة في ليبيا.

* **المتغيرات الجيوستراتيجية الداخلية :** من أبرز المتغيرات الجيوستراتيجية التي شهدتها الساحة الليبية بعد عام (2011) هي :

أولاً : المتغيرات الجيواجتماعية :- وجد الباحثين أنَّ الصراعات تزيدُ من نقص التغذية بنسبة (3.3%)، وتزيد معدل وفيات الرضع بنسبة (10%)، وتُحْرِمُ (1.8%) من السكان من الحصول على مياه الشرب، وتُشردُ أعداداً كبيرة من السكان فليجأون إلى أماكن إقامة جديدة يتعرضون فيها لعوامل خطيرة جديدة كما هو الحال في مخيمات النزوح التي يتعرض ساكنيها إلى مختلف الأخطار الطبيعية والبشرية، علاوةً على ذلك انتشار مختلف الأمراض كالسل والحصبة والكوليرا والتي تظهر بسبب الاكتظاظ، والمياه غير النظيفة، وسوء خدمات الصرف الصحي في المخيمات، إذ أن الصراعات تُدمر المرافق الصحية وتحول دون الوصول إليها؛ بسبب مخاطر التنقل أثناء الصراعات الأمر الذي يؤدي إلى زيادة وفيات الأطفال الرضع، وكذلك ارتفاع نسبة الوفيات للأطفال دون سن الخامسة[1].

وبذلك، يعدُ السُكان من أكثر العناصر تأثراً بالصراع ونتائجه سواء على المدى القريب أو البعيد، ففي المدى القريب تتعرض حياة السكان إلى خطر الموت وزيادة الأمراض وانعدام التعليم، علاوةً على ذلك النزوح القسري من مناطق سكناهم إلى مناطق أخرى، أما على المدى البعيد فقد يؤدي الصراع إلى نشوب الحروب الأهلية التي تُخلخلُ الروابط الاجتماعية بين السكان مثل الصراع في السودان والذي انتهى بتقسيم الدولة، بل وإن بوادر هذا التقسيم بدأت تظهر في كلٍ من اليمن، وسوريا، والعراق، وليبيا التي تأثر سُكانها منذ بداية الحرب بالعديد من مظاهر التغير الجيوسكاني سواء عن طريق فقدان الحياة أو الإصابة أو الهجرة من مناطق سُكناهم إلى مناطق أخرى.

فيما يتعلق بليبيا، فقد اتسم الوضع فيها منذُ عام (2011) بعدم الاستقرار، الأمر الذي أدى إلى حالة طوارئ معقدة وأزمة طويلة الأمد، ونتيجة لذلك فقد تأثر أكثر من ثلاثة ملايين شخص من جميع أنحاء الجغرافية الليبية، مؤدياً هذا الوضع بتشريد مئات الألوف من السكان؛ بسبب الصراع المسلح وانخفاض مستوى الوصول إلى الخدمات الأساسية، مع وضع القيود على المنظمات المسؤولة عن دعم هؤلاء النازحين كذلك عدم قدرة المؤسسات الوطنية والمحلية من تقديم الخدمات المناسبة نتيجة ارتفاع أعداد السُكان في

---

[1] الأمم المتحدة، النزاعات المتمادية وأثرها على التنمية في المنطقة العربية، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا)، 2015، ص11 – 12.

مناطق النزوح، فضلاً عن تعرض الكثير من المنشآت الحيوية إلى التخريب والتدمير بسبب الصراع الداخلي الذي طال أمده بشكلٍ خطير وأثّر كثيراً على الظروف المعيشية لهؤلاء المهاجرون والنازحين داخلياً[1]. بناءً على ما سبق، تُقدمُ الدراسة هنا تحليلاً للمتغيرات الجيواجتماعية التي حدثت داخل الإطار الجغرافي ~ السياسي في الدولة الليبية وأهمها :

1 – تنامي ظاهرة النزوح القسري : أدى الصراع الدائر في جغرافية ليبيا إلى نزوح (1,190,00 نسمة) في عام (2011) بسبب اندلاع الاشتباكات بين القوات الموالية لنظام الحكم السابق والمجموعات المسلحة الثائرة ضد ذلك النظام، وتباين توزيع هؤلاء النازحين بين داخل ليبيا والدول المجاورة، بعد انهيار النظام عاد عدد كبير من النازحين إلى مناطق سُكانهم، ومن أبرز هؤلاء النازحين هم نازحو مدينة (تاورغاء) التي تقعُ جنوب مدينة مصراته والتي تعرض سُكانها إلى أعمال قتل وتنكيل وتهجير وتدمير للمدينة بأغلب مفاصلها، إذ بلغ عدد نازحي هذه المدينة ما يقارب (40,000 نسمة)؛ ويرجع السبب في تعرض هذه المدينة إلى هذا الكم من القتل والنزوح والخراب نتيجة دعمها لكتائب نظام الحكم أثناء ثورة (2011)، إذ بقي سُكانها نازحين قسرياً لمدة سبع سنوات، لكن أبرم اتفاق بين مدينتي مصراته وتاورغاء في عام (2018) يقضي بإعادتهم إلى مناطق سكناهم، وكذلك لا يزال آلاف النازحين ممنوعين من العودة إلى مدينة الزنتان لأسباب عرقية وقَبَلية[2]، وأيضاً تعرض العديد من الليبيين للتهجير القسري والتشريد جراء تصنيف مدن وقرى وعائلات على أساس تأييدها لنظام الحكم السابق في عمليات التعذيب والقتل والتنكيل في بداية الثورة، لذلك هُجرت انتقاماً مثل (سرت، والريانة الغربية، والقواليش، وقبائل الورفلة، والقذاذفة والمقارحة، وغيرها)، الأمر الذي جعل أبناء هذه المدن والقبائل يتخوفون من الانتقام بعد مقتل رئيس النظام، وهو ما حدث بالفعل إذ شُكلت جماعات مُسلحة لتصفية مؤيدي النظام السابق، إذ قُتل في سرت وحدها أكثر من (52 شخصاً) مؤيداً للنظام السابق[3]. الجدير بالذكر، يصعب تحديد عدد النازحين الفعلي في ليبيا؛ نظراً لشدة الصراع وصعوبة وصول المنظمات الإنسانية لتقديم الخدمات وإحصاء عدد النازحين، إذ أشار (برونالدينيو ليون) مبعوث الأمم المتحدة السابق خلال إحدى التقارير التي قدمها للأمم المتحدة عام (2014) أن عدد النازحين داخلياً بلغ (400,000)، فيما أشار تقرير آخر صدر عن منظمة الغذاء العالمية عام (2017) أنه وفقاً لإحصائيات منظمة الهجرة الدولية أن عدد النازحين في ليبيا بلغ (313,236) نسمة نظراً

---

[1] وكالة الأمم المتحدة للهجرة، التقرير السنوي للمنظمة الدولية للهجرة – ليبيا، 2019، ص7.

[2] الأمم المتحدة، لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا)، تقرير الهجرة الدولية لعام (2015)، ص17 – 18.

[3] نبيلة بن يوسف، تداعيات الثورة الليبية ومخاطر الحرب الأهلية (ليبيا بعد القذافي صراع التيارات ومخاوف الحرب الأهلية)، مركز المسبار للدراسات والبحوث، بيروت، لبنان، 2012، ص179.

لعدم الاستقرار السياسي وتدهور الوضع الأمني[1]. بيد أنَّ تجدد الصراع في طرابلس ومنطقة الهلال النفطي عام (2014) أدى إلى حدوث موجة أخرى من موجات النزوح بلغ عددها (400,000 نسمة)، أمَّا في عام (2019) فقد بلغ عدد النازحين (329,241 نسمة)؛ نتيجة تقدم قوات الجيش الوطني التي تحظى بدعم البرلمان الليبي في مدينة طبرق للسيطرة على مدينة طرابلس واحتدام الصراع بين قوات الجيش الوطني وحكومة طرابلس الأمر الذي نتج عنه سقوط العديد من الضحايا ونزوح آخرين إلى مدن أخرى، وكذلك شهد عام (2020) استمرار عملية نزوح السُكان من مناطق الصراع في الضواحي الجنوبية لطرابلس وترهونة؛ نتيجة القتال بين قوات الجيش الوطني وقوات حكومة الوفاق، إذ أدى هذا الصراع إلى نزوح ما يقارب (30,000 نسمة) ليُصبحُ العدد الكلي للنازحين عام (2020) (401,836 نسمة). ينظر جدول (39).

جدول (39) عدد نازحي ليبيا للمدة (2011 – 2020)

السنة	عدد النازحين	السنة	عدد النازحين
*2011	1,190,000	**2015	435,000
**2012	59,425	*2017	313,236
**2013	53, 779	*2019	329,241
**2014	363,067	*2020	401, 836

المصدر :

* الأمم المتحدة، لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا)، تقرير الهجرة الدولية لعام (2015)، ص17 – 18.

** أحمد حلواني وآخرون، حال الأمة العربية (2015 – 2016) العرب وعام جديد من المخاطر، ط1، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، 2016، ص290

ومن خلال عملية إجراء تقييم قامت به المنظمة الدولية للهجرة تبين أن النزوح الداخلي لسُكان ليبيا كان مدفوعا نتيجة انعدام الأمن، إذ تبين أن (94%) من النازحين غادروا مساكنهم الأصلية لدواعٍ أمنية يضاف إلى ذلك تدهور الوضع الاقتصادي، الأمر الذي أسهم في تفاقم الأمر وارتفاع إيجارات المساكن وفقدان الأسر النازحة لقدراتها المالية بسبب الصراع الذي طال أمده، وكذلك فقدان الخدمات الأساسية كعامل زادَ من الوضع أكثر سوءاً[2]، إن نزوح السُكان نتيجة الصراعات والحروب له آثار سلبية على الحالة الاجتماعية للسُكان، ففي مخيمات النزوح تنتشر الجريمة، والمخدرات، وانعدام التعليم، والصحة، وارتفاع نسبة الإصابة بالأمراض والأوبئة المختلفة؛ نتيجة تكدس العوائل مساحات صغيرة سواء في بيوت أو الخيم،

---

[1] محمد خليفة إدريس، ليبيا والحياد الدولي الأطر الإعلامية للأخبار وتحليلها، ط1، العربي للنشر والتوزيع، القاهرة، مصر، 2020، ص87.

[2] المنظمة الدولية للهجرة، تقرير عن العائدين والنازحين لعام 2020، ص10.

ويُسبب النزوح أيضاً زيادة الضغط على مناطق النازحين إليها جراء زيادة الطلب على الخدمات الصحية، والتعليمية، وخدمات الماء والكهرباء، والصرف الصحي.

تعيش النسبة الكبرى من الشعب الليبي نتيجة الصراع الداخلي في أوضاع صعبة ومزرية، إذ يشير أحد التقارير الخاص بالاحتياجات الإنسانية عام (2015) أنَّ عدد المتضررين في ليبيا بلغ (3.08 مليون/ نسمة) أي (49%) من مجموع السكان، وإن (2.44 مليون/ نسمة) من هؤلاء المتضررين يحتاجون إلى مساعدات إنسانية، ويحتاج (1.2 مليون/ نسمة) منهم إلى مساعدات في المجالات الرئيسية (غذاء وكساء)[1]، يتوزع النازحون داخلياً بين (35) مدينة وبلدة، يعاني أغلبهم من شظف العيش، ويحتاجون إلى مساعدات يومية، ويبقى ذلك الأمر أشد وطأة على النساء والأطفال الذي حرموا من الدراسة نتيجة اضطرار النازحين إلى السكن فيها والتي بلغ عددها أكثر من (60) مدرسة، كذلك شهدت ليبيا تدميراً للمؤسسات الصحية، إذ تعطلت أكثر من (60%) من المرافق الصحية في مناطق الصراع، وبلغ عدد المحتاجين إلى خدمات صحية وطبية عاجلة (1.9 مليون/ نسمة)[2].

2 – تنامي ظاهرة الصراع القبلي والمناطقي : من أبرز ما تُعانيه ليبيا من تغيرات جيواجتماعية بعد عام (2011) تفكك الروابط الاجتماعية في بعض من مدن ليبيا على الرغم من أن المجتمع الليبي قبل الثورة مجتمع متماسك تغلب عليه صفة التجانس كما أشير سابقاً، لكن بعد الثورة تعرض هذا التجانس إلى بعض التفكك الاجتماعي، كما هو الحال في الصراع بين مدينتي تاورغاء ومصراته، والصراع بين الأقاليم الليبية بين الشرق (برقة) والغرب (طرابلس)، والصراع بين (طرابلس وطبرق) بعد عام (2014)، علاوةً على ذلك الصراع بين مدينة (الزاوية والبلدات التي تقع إلى الشرق منها) على الطريق الرئيسي الرابط بينها وبين العاصمة طرابلس وصولاً إلى الحدود التونسية، إذ أصبح الطريق غير آمن نتيجة أعمال الاختطاف على الهوية وعمليات سلب ونهب وتعذيب وقتل، قبل أنّ تُشن حرب على تلك البلدات نتج عنها نزوح أهلها الذين أسسوا جماعات مسلحة شقت طريقها بقوة السلاح للعودة إلى مناطق سكناهم والسيطرة على الطريق الحيوي الذي يصل إلى الحدود التونسية عام (2015)[3]. كذلك شهد المجتمع الليبي بعد أحداث عام (2011) سلسلة من الفوضى بين القبائل الليبية والتي نتج عنها نشوب العديد من الصراعات بينها، ومن أبرزها الصراع بين قبيلتي (القذاذفة) التي ينتمي إليها رئيس النظام السابق و(الورفلة) في مدينة سبها إذ نتج عن هذا الصراع سقوط العديد من القتلى والجرحى وكذلك الصراع بين قبيلتي (قنطرار

---

[1] Caps, Libya – Humanitarian Impact of the Conflict, Secondary Data, 2015, p5.

[2] أحمد حلواني وآخرون، حال الأمة العربية (2015 – 2016) العرب وعام جديد من المخاطر، ط1، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، 2016، ص290

[3] المصدر ذاته، ص288 – 289.

والمشاشية) للسيطرة على مدينة مزدة التي تقعُ جنوب طرابلس، وأيضاً الصراع الذي حدث بين قبائل (التبو) والقبائل العربية (قبيلة أولاد سليمان) عام (2012) الأمر الذي دفع قبائل التبو إلى التحالف مع القذاذفة والطوارق ضد أولاد سليمان، والصراع بين (العرب والزنوج)[1]، الأمر الذي أدى إلى نزوح العديد من السُكان إلى خارج أماكن إقامتهم، وحدوث بعض التصدع في الروابط الاجتماعية للمجتمع الليبي. ينظر جدول (40).

جدول (40) الوفيات المقدرة والمرتبطة بالصراع الليبي للمدة (2010 – 2019)

السنة	معارك	متفجرات/ عنف عن بعد	احتجاجات وأعمال شغب	عنف ضد مدنيين	المجموع
2010	0	0	0	0	0
2011	2073	2150	818	491	5532
2012	458	27	21	46	552
2013	197	83	83	76	439
2014	2381	468	11	475	3335
2015	1999	647	19	336	3001
2016	2207	797	11	250	3265
2017	972	464	0	227	1663
2018	715	350	0	123	1188
2019	1226	751	0	97	2074

المصدر : معهد ستوكهولم لأبحاث السلام الدولي (سيبري)، التسلح ونزع السلاح والأمن الدولي، ترجمة : عمر سعيد الأيوبي وأمين سعيد الأيوبي، مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، بيروت، لبنان، 2021، ص201.

3 – الهجرة غير الشرعية : عقب انهيار المنظومة الأمنية الليبية أصبحت الهجرة غير الشرعية من أهم التحديات التي تواجه أي حكومة حالية أو قادمة في ليبيا، وبهذا الصدد يجب التأكيد من أن ليبيا لا تعدُ المصدر الأساسي لإنتاج الهجرة وتصدير اللاجئين، وإنما هي منطقة تدفق وعبور للمهاجرين الهاربين من مناطق الصراع في جنوب إفريقيا، ومنطقة شمال إفريقيا بشكلٍ أقل[2]، ولا يُشكل الليبيون إلا جزءاً قليلاً من هؤلاء المهاجرون، لا تتحدد أسباب الهجرة إلى أوربا في عدم الاستقرار فقط، وإنما الأزمات الاقتصادية التي تُعاني منها دول المغرب العربي ودول إفريقيا جنوب الصحراء، وكذلك انهيار الاقتصاد الليبي، وشيوع حالة الفوضى الأمنية التي جعلت المهاجرون لا يرغبون بالبقاء في ليبيا والإقامة فيها عكس

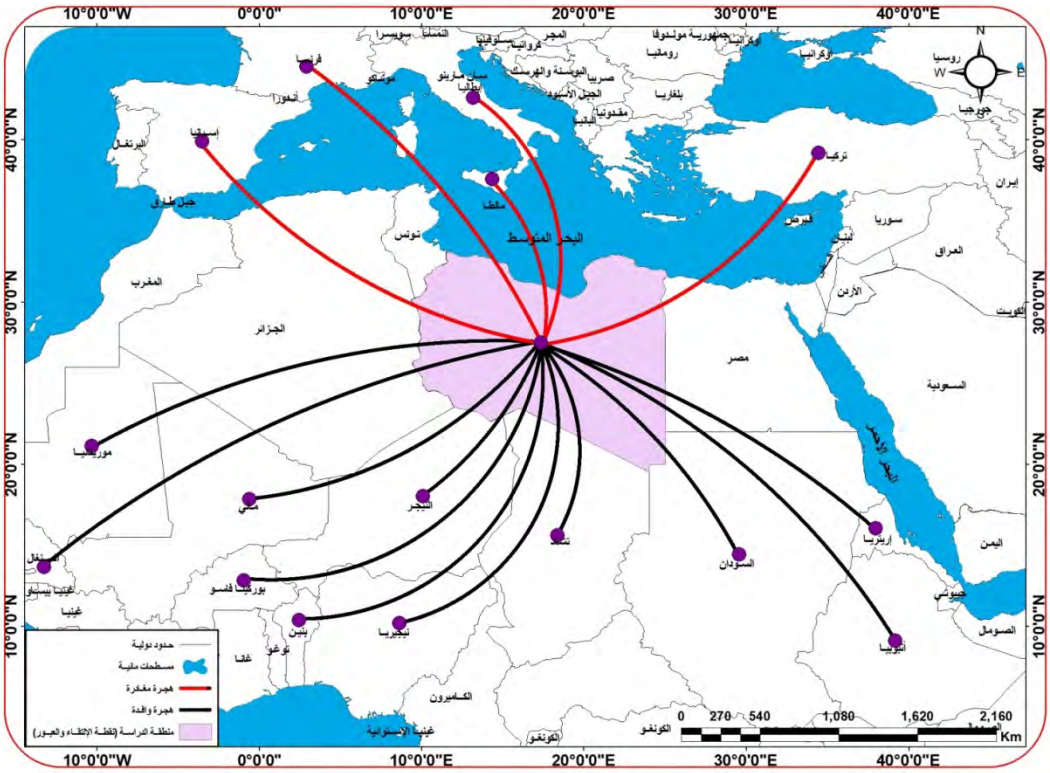
---

[1] بلال أوصيف، الصراع القبلي وإشكالية بناء الدولة بعد عام (2011)، (أطروحة دكتوراه/ غير منشورة)، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد بوضياف بالمسيلة، الجزائر، 2020 – 2021، ص73 – 74.

[2] أمبارك إدريس طاهر الدغاري، الدوافع والأسباب والمسالك الرئيسية للهجرة غير الشرعية عبر ليبيا إلى أوروبا، "**المجلة الليبية العالمية**"، العدد (10)، كلية التربية بالمرج، جامعة بنغازي، 2016، ص8 – 10.

أوضاع ما قبل الثورة التي كانت فيها ليبيا مركزاً للعمالة الأجنبية والعربية والإفريقية على حدٍ سواء؛ نتيجة الأجور المغرية وارتفاع مستوى الرفاهية الاجتماعية، لكن ما لبث أن انهار ذلك بعد عام (2011) وأصبحت ليبيا ممراً لتدفق المهاجرون نحو دول أوروبا[1]. ينظر خريطة (18).

خريطة (18) طرق الهجرة إلى ليبيا



المصدر : من عمل الباحث بالاعتماد على : صورية زاوشي، أمن منطقة شمال إفريقيا في ظل الأزمة الليبية التحديات والتداعيات، (أطروحة دكتوراه/ غير منشورة)، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر 3، 2015 – 2016، ص374.

سبقت الإشارة إلى أنَّ ليبيا تحظى بموقع استراتيجي مهم، إذ تطل على البحر المتوسط التي يربطها شرقاً بالقارة الأسيوية، وشمالاً بدول جنوب أوروبا فهي بوابة إفريقيا على البحر المتوسط، لذلك أخذت ليبيا حيزاً كبيراً في موضوع الهجرة غير الشرعية سواء في البرامج التلفزيونية وقنوات الأخبار، فهي أصبحت مصدر قلق وإزعاج للدول المستقبلة للمهاجرين لما تحمله هذه الهجرة من آثار سلبية تمس أمن الدول المُهاجَر إليها[2]، الأمر الذي تطلب تكثيف الجهود والشراكات والتعاون وحتى الضغوط من خلال شروط الاتفاقيات الاقتصادية التي تجمعُ دول الاتحاد الأوروبي ودول إفريقيا شمال وجنوب الصحراء كدول

---

[1] صورية زاوشي، أمن منطقة شمال إفريقيا في ظل الأزمة الليبية التحديات والتداعيات، (أطروحة دكتوراه/ غير منشورة)، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر 3، 2015 – 2016، ص378 – 379.

[2] صلاح الدين أبو بكر الحراري، الهجرة غير القانونية وآثارها على المجتمع الليبي، "**مجلة العلوم الإنسانية والتطبيقية**"، العدد (8)، كلية الآداب والعلوم قصر الأخيار، جامعة المرقب، ليبيا، 2019، ص71.

مصدر وعبور للمهاجرين غير الشرعيين[1] الذين تفاقمت مشكلتهم في الآونة الأخيرة إلى المستوى الذي يُهددُ الاستقرار الأمني في المجتمعات الأوربية، وخاصة الدول القريبة جغرافياً من ليبيا والتي لديها سواحل على البحر المتوسط مثل إيطاليا ومالطا واليونان إذ شكل الانهيار الاقتصادي واستفحال الأزمة الليبية أمراً جعل القادمين من مناطق الهجرة يتخذون من ليبيا محل عبور نحو الجهة الشمالية للبحر المتوسط وبناء علاقات مع شبكات التهريب من أجل تأمين التسلل والهجرة[2]، وفي المقابل فإن هناك إجراءات بسيطة من قبل الحكومات التي توالت على حكم ليبيا بعد عام (2011) للحد من هذه الظاهرة فمثلاً أعلنت حكومة طرابلس عن ضبط (89) مهاجراً يحملون الجنسية الإثيوبية على السواحل القريبة من طرابلس التي تحظى بنوع من الغطاء الأمني إذ تتواجد فيها حكومة الوفاق الوطني، وكذلك إلقاء القبض على (128) مهاجراً دخلوا ليبيا لغرض العبور إلى أوربا[3]، لكن السؤال هنا ماذا عن بقية السواحل الأخرى خاصةً إذ ما علمنا أن ليبيا تمتلك أطول السواحل العربية المطلة على البحر المتوسط كما أشرنا سابقاً. أما في حالة تجاوز أنشطة المهربين قدرات خفر السواحل الليبية تتدخل الفواعل الدولية للحد من هذه المشكلة حسب الحملة الأوروبية في بداية عام (2015) لملاحقة وضبط شبكات التهريب في المياه الإقليمية الليبية، فعلى سبيل المثال نجحت ناقلة شحن دنماركية بإنقاذ (222) مهاجر غير شرعي عام (2015)، وكذلك ذكرت شركة (ميرسك لاين) الدنماركية كبرى شركات نقل الحاويات في العالم أنها قامت بأكثر من (6) عمليات إنقاذ لأكثر من (2,200) مهاجر، شملت عمليات الإنقاذ أكثر من (60,000) مهاجر خلال الثلاث سنوات الأولى للثورة، أما النسبة الأكبر فيتعرضون لخطر الغرق والموت، فقد لقي أكثر من (2,000) مهاجر حتفه في النصف الأول من عام (2015) و (452) مهاجر في عام (2014) وغرق (900) مهاجر قرب السواحل الليبية الأمر الذي دفع الاتحاد الأوروبي للقيام بمهام الانقاذ وملاحقة شبكات تهريب المهاجرون في المياه الإقليمية الليبية[4].

أدى تدهور البيئة الأمنية في ليبيا عام (2011) والذي أعقبه مزيداً من التدهور عام (2014) تزايد أعداد المهاجرون الذين يتم تهريبهم أو الاتجار بهم عبر ليبيا إلى أوروبا، وكذلك إفلات الجماعات المسلحة والمهربين من حالات العقاب الأمر الذي أدى إلى تفاقم هذه المشكلة، على الرغم من أن نظام الحكم في ليبيا خلال فترة السبعينات والتسعينات قد شجع على الهجرة من البلدان العربية وغير العربية (الإفريقية)

---

[1] العاقل رقية، ظاهرة الهجرة غير الشرعية وتأثيرها على أمن الدول المغاربية، "**المجلة الجزائرية للدراسات السياسية**"، العدد الرابع، 2015، ص57.

[2] محمود عمر محمد عيسى، في الهجرة الدولية الوافدة إلى ليبيا : دراسة ميدانية، "**مجلة أبحاث**"، العدد (12)، كلية الآداب، جامعة سرت، ليبيا، 2018، ص379، ص379 – 380.

[3] صورية زاوشي، أمن منطقة شمال إفريقيا في ظل الأزمة الليبية التحديات والتداعيات، مصدر سابق، ص374.

[4] المصدر ذاته، ص 75 – 76.

لتلبية احتياجات العمل المحلية[1]، ونتيجة لذلك أصبحت ليبيا ممراً رئيسياً للهجرة وخصوصاً من بلدان إفريقيا جنوب الصحراء مثل : مالي والنيجر وبوكينا فاسو والصومال وإريتريا ودول أخرى، لكن منذ بداية الألفية الثالثة فرضت ليبيا قيوداً أكثر للدخول على أراضيها تحت ضغط دول الاتحاد الأوروبي والتي شملت شرط الحصول على تأشيرة لدخول جميع الجنسيات باستثناء دول المغرب العربي إلى جانب تهجير وترحيل المهاجرون غير الشرعيين، وتضمنت المدة (2007 – 2009) توقيع عدة اتفاقيات بين ليبيا وإيطاليا بشأن مكافحة الهجرة وإعادة المهاجرون إلى ليبيا بما تسمى (حالات الإعادة)[2]، لكن يتعرض هؤلاء المهاجرون إلى شتى أنواع المعاملات السيئة من قبل إيطاليا إذ وجدت المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان أن إيطاليا تعيد المهاجرون إلى ليبيا بشكل تعسفي من المياه الدولية وهي بذلك تنتهك حقوق الإنسان، أما في الوقت الحاضر وحسب عملية (صوفيا) التي تتعلق بعدم عودة أي مهاجر يتم إنقاذه من قبل السفن الإيطالية قسراً إلى ليبيا، وكذلك اتفقت ليبيا مع تشاد والسودان والجزائر وتونس عام (2012) بشأن ضبط الحدود، ومع مصر عام (2013)، لكن هذه الاتفاقات لم تكن فاعلة إذ لم يتم من خلالها الحد من تدفق الهجرة وعمل الشبكات الإجرامية وعصابات الاتجار بالبشر عِبر الحدود البرية[3]. أصبحت الهجرة غير الشرعية تُشكلُ تهديداً للأمن الإنساني في الدول المصدرة للهجرة ودول المرور والدول المستقبلة لما ينجمُ عنها من جرائم عابرة للحدود، ففي سنة (2001) وحسب إحصائيات قسم السُكان لمنظمة الأمم المتحدة لوحظ أن (44%) من الدول المتقدمة وضعت سياسات متشددة بشأن الهجرة، واتبعتها الدول النامية بنسبة (39%)، هذه السياسات قد أسهمت في تفشي ظاهرة الهجرة غير المشروعة للمتاجرة بالأشخاص والأسلحة والمخدرات[4]، إذ أصبحت ليبيا بعد أحداث عام (2011) مسرحاً للعديد من الأعمال والممارسات غير المشروعة التي تُشكلُ تهديدات أمنية على ضفتي البحر المتوسط فأغلب الأعمال الإجرامية العابرة للحدود والمتعلقة بالهجرة السرية والمتاجرة بالبشر والمخدرات تتخذُ طريقها من الجنوب عبر ليبيا إلى فرنسا واليونان ودول أخرى، فالمتاجرة بالمخدرات أصبحت من أهم العقبات التي تواجه ليبيا؛ كونها أصبحت ممراً لهذه التجارة إلى مناطق التسويق وخصوصاً الدول الأوروبية كونها تُمثلُ أهم وأقرب الأسواق إلى ليبيا، ويتضح أيضاً أن الطرق المتبعة في تهريب المخدرات هي نفسها الطرق المتبعة في الهجرة غير الشرعية. بلغ عدد المهاجرون غير الشرعيين خلال عام

---

[1] أمبارك إدريس طاهر الدغاري، الدوافع والأسباب والمسالك الرئيسية للهجرة غير الشرعية عبر ليبيا إلى أوروبا، مصدر سابق، ص8.

[2] إيهاب عبد الرزاق النعاس، الهجرة غير الشرعية عبر ليبيا : الرؤية القانونية وتأثيرها الديمغرافي، "**المجلة الأردنية الدولية أريام للعلوم الإنسانية والاجتماعية**"، المجلد (2)، العدد (2)، 2020، ص47 – 48.

[3] للمزيد : يُنظرُ تقرير محتجزون ومجردون من إنسانياتهم حول انتهاكات حقوق الإنسان ضد المهاجرين في ليبيا الصادر عن مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا، 2016، ص5.

[4] العاقل رقية، ظاهرة الهجرة غير الشرعية وتأثيرها على أمن الدول المغاربية، مصدر سابق، 61 – 62.

بداية الصراع (2011) ما يقارب (200,000) مهاجر، ويرجع سبب ارتفاع هذا الرقم إلى اشتداد المعارك الداخلية بين القوات الموالية لنظام الحكم السابق والجماعات المسلحة المطالبة بإنهاء النظام، وكذلك انهيار القوى الأمنية وعدم قدرتها على ضبط الحدود فاستغل المهاجرون غير الشرعيين وتجارهم هذه الفرصة للهروب من بلدانهم، لينخفض هذا الرقم خلال فترة (2014 – 2015) إذ سجلا (176,184، 144,205)؛ ويعود سبب انخفاض أعداد المهاجرون في تلك المدة إلى وجود حكومة في طرابلس وأخرى في طبرق سعت ولو بشكل محدود نظراً للإمكانات المحدودة للحد من هذه الظاهرة، وكذلك فرض الاتحاد الأوروبي حملة مكثفة بداية عام (2015) للحد من تنامي هذا الظاهرة أكثر، لتعود هذه المشكلة إلى الارتفاع خلال عام (2016) الذي بلغ فيه عدد المهاجرون غير الشرعيين (276,957) مهاجراً؛ ويعود سبب الارتفاع إلى الصراع الدائر بين حكومتي طرابلس وطبرق وانهيار المنظومة الأمنية وعدم قدرتها على ضبط الحدود، علاوةً على ذلك الرغبة المميتة لدى المهاجرون بالهروب من بلدانهم نظراً لانعدام أبسط حقوقهم فيها، وارتفاع نسب البطالة وعدم إمكانية الحصول على فرص عمل، ليشهد هذا الرقم ارتفاعاً خلال عامي (2017، 2018) والتي بلغ فيها عدد المهاجرون غير الشرعيين (400,000، 679,000)، نظراً لاستمرار تدفق المهاجرون من مختلف الدول الإفريقية وانهيار المنظومة الأمنية في ليبيا، بسبب استمرار الصراع الداخلي الذي بدأ منذ عام (2014) بين حكومتي طرابلس وطبرق، وكذلك المردود المالي العالي لهذه التجارة، فقد تواطأ العديد من المسؤولين الأمنيين مع التجار والسماح لهم بإتمام تجارتهم المتمثلة بالهجرة غير الشرعية في ليبيا مقابل مبالغ نقدية كبيرة. يُعتبرُ الإتجار بالبشر مورد ربح مهم للجماعات المسؤولة عن هذه الأعمال التي ترتبط بالجماعات الليبية المسلحة، إذ يُفرضُ على المهاجرون دفع مبالغ نقدية تتراوح ما بين (800 – 2000 دولار) حسب التحقيقات الأولية مع المهاجرون الذين تم استجوابهم في إيطاليا[1]، وتختلف هذه المبالغ حسب حال البحر ونوع السفينة وميناء المغادرة إذ يُغادر هؤلاء المهاجرون من الموانئ الغربية لليبيا، وبعملية حسابية بسيطة نجد أن المهربين والجماعات المُسلحة التي توفر الحماية وسهولة المرور قد حصلت خلال عام (2014) ما يقارب (173) مليون دولار باعتبار أن كل مهاجر سيدفع ما متوسطه (1200 دولار)[2]، أما خلال المدة (2019 – 2021) فقد انخفض عدد المهاجرون بصورةٍ كبيرة وملحوظة؛ نتيجة الإجراءات الصارمة التي طبقها الاتحاد الأوروبي للحد من تلك الظاهرة بالتعاون مع ليبيا. ينظر جدول (41).

---

[1] محمود عمر محمد عيسى، في الهجرة الدولية الوافدة إلى ليبيا : دراسة ميدانية، مصدر سابق، ص390.

[2] طوم وستكوت، المهاجرون الأفارقة الموقوفون في ليبيا عالقون في أزمة إنسانية بسبب قصور المساعدات وتردي ظروف الاحتجاز، تحاليل عن الشرق الأوسط، مقل منشور على الصفحة الرسمية لمؤسسة كارنيغي بتاريخ 8/ أيلول/ 2015، متاح على الرابط : https://carnegieendowment.org/sada/?fa=61225.

جدول (41) أعداد المهاجرون غير الشرعيين للمدة (2011 – 2017)

السنة	العدد	السنة	العدد	السنة	العدد
*2006	20,927	**2014	176,184	*****2019	5,450
*2007	16,482	**2015	144,205	*****2020	19,343
*2008	36,900	***2016	276,957	*****2021	32,522
**2011	200,000	**2017	400,000		
*2012	70,000	****2018	679,000		

المصدر :

* يوسف مفتاح طالب، الهجرة غير الشرعية إلى جنوب أوروبا عبر الأراضي الليبية، "**مجلة القلعة**"، العدد (9)، كلية الآداب والعلوم بمسلاتة، جامعة المرقب، ليبيا، 2018، ص498.

** فكيري شهرزاد، الدراسات الأمنية النقدية في ظل التهديدات اللاتماثلية – أنموذج ليبيا، (أطروحة دكتوراه/ غير منشورة)، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر 03، 2016 – 2017، ص341.

*** تقرير محتجزون ومجردون من إنسانياتهم حول انتهاكات حقوق الإنسان ضد المهاجرون في ليبيا الصادر عن مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا، 2016، ص6.

**** المهاجرون في ليبيا.. معاناة الستينات تتواصل إلى اليوم، تقرير منشور على الموقع الرسمي لقناة الحرة بتاريخ 3/ تموز/ 2019، متاح على الرابط : https://www.alhurra.com/choice-D9%86-%D9%81%D9%8A.

***** محمد هدية درياق، الفساد السياسي وعلاقته بالهجرة غير الشرعية – ليبيا نموذجاً – ، "**مجلة جامعة سرت للعلوم الإنسانية**"، المجلد (2)، العدد (12)، ليبيا، 2022، ص305.

أما الأسباب التي جعلت من ليبيا محطة استراتيجية مهمة من محطات الهجرة غير الشرعية فهي[1] : **1 – جغرافياً :** تتمثل بقرب ليبيا من السواحل الإيطالية الأمر الذي جعل منها محطة مهمة للعبور نحو أوروبا. **2– أمنياً :** ويتمثل بالانفلات الأمني بعد عام (2011)، وعدم قدرة الحكومة على فرض سطوتها للسيطرة على حدودها ومنع المتسللين للهجرة عبر ليبيا إلى أوروبا. **3– قانونياً :** ويتمثل بغياب الأنظمة والقوانين التي شجعت دخول المهاجرون إلى ليبيا وسهولة الانتقال.

4 – شكلت العوامل الجغرافية الأخرى أحد أهم الأسباب التي دفعت السُكان إلى الهجرة، مثل التصحر والكوارث الطبيعية كالفيضانات والجفاف وانتشار الأوبئة والأمراض، التي تُعاني منها الدول الواقعة ضمن نطاق حزام الجفاف مثل إثيوبيا وتشاد والصومال والسنغال، الأمر الذي تسبب بخسائر فادحة بالقطاع الزراعي إذ قدرت هذه الخسائر بنحو (140 مليون/ دولار) في عام (2000)، لذلك تُعدُ الدول المذكورة أعلاه الدول الأساس المصدرة للهجرة عبر ليبيا إلى أوروبا.

---

[1] مصباح عياد أبو هشيم وآخرون، أسباب ظاهرة الهجرة غير الشرعية عبر ليبيا إلى أوروبا (المقترحات والحلول)، "**المجلة الدولية للبحوث الإنسانية والإسلامية المتقدمة**"، ماليزيا، المجلد (4)، العدد (7)، 2014، ص89.

فضلاً عن ذلك وجود عوامل أخرى دفعت السُكان إلى المخاطرة بالهجرة غير الشرعية مثل انتشار البطالة، والأزمات الاقتصادية الخانقة، والنمو السُكاني المرتفع خاصةً في الدول محدودة الموارد، والاضطهاد السياسي والديني والعرقي والصراع الدموي، الأمر الذي يدفع السُكان الذين لا يُشكلون طرفاً من أطراف الصراع إلى الهجرة وترك أوطانهم طلباً للأمان والسلام والحفاظ على حياتهم عبر رحلة محفوفة المخاطر ونسب الوصول فيها إلى المناطق المقصودة ضئيل جداً.

ثانياً : المتغيرات الجغرافية السياسية :- أصبحت المنطقة العربية بعد ثورات الربيع العربي مركزاً للتغيرات والتحولات الجغرافية السياسية، إذ انطلقت شرارة التغيرات من شمال إفريقيا وتحديداً من تونس وما انفكت أن توسعت حتى شملت دول عدة مثل : مصر، وليبيا، واليمن، وسوريا[1]، وقادت هذه التغيرات إلى فوضى كبيرة وصراعات أهلية وحروب بالوكالة ومنطقة جيوستراتيجية خصبة لتصفية حسابات الدول ومركزاً كبيراً ساعد على تكاثر الجماعات الأصولية المتطرفة والجريمة المنظمة والاتجار بالبشر. فتحت الثورات العربية باب التغيير والإصلاح خصوصاً في الجمهوريات الدكتاتورية، إذ أحدثت جملة من التغيرات التي سيكون لها فيما بعد أثرٌ كبيرٌ على المدى القريب والبعيد في الوطن العربي من خلال تركها آثاراً كبيرة في مختلف تفصيلات المشهد السياسي سواء تعلق ذلك بدول المنطقة أو بالفاعليين الدوليين والإقليميين، فالتغيير لم يكن واضح المعالم في كلٍ من مصر وتونس، لكنه بدى واضحاً في كل من سوريا واليمن وليبيا محور دراستنا في هذا المبحث التي حصلت فيها تفاعلات وأبعاد جغرافية سياسية أثرت في الثورة بصورةٍ مباشرة من خلال التدخل الدولي والإقليمي والصراع الداخلي الذي ميز الثورة الليبية عن بقية الثورات[2]. اتسمت الثورة الليبية في بادئ الأمر بالانتفاضة السلمية، إلا أن سقوط قتلى وجرحى نتيجة الاستخدام المفرط للقوة من قبل قوات النظام للقضاء على الحراك الشعبي، أثار غضب جموع شباب المدن التي بدأت باقتحام رموز السلطة وحرقها مثل : مراكز الشرطة ومباني الأجهزة الأمنية، واقتحام معسكرات الجيش للحصول على السلاح للدفاع عن أنفسهم، ولم يمض وقتٌ طويل حتى انضم أشخاص لديهم خبرة باستخدام السلاح سواء رجال جيش أو شُرطة من الناقمين على النظام السابق، إذ قام هؤلاء بدورٍ كبير خلال جميع مراحل الثورة من خلال التدريب ووضع الخطط والمشاركة في العمليات القتالية[3]. ومن أبرز المتغيرات الجغرافية السياسية بعد ثورة عام (2011) هي :

---

[1] أحمد سعيد نوفل وآخرون، التداعيات الجيوستراتيجية للثورات العربية، مصدر سابق، ص573.

[2] المصدر ذاته، ص27 – 28.

[3] مجموعة مؤلفين، حال الأمة العربية (2014 – 2015) من تغيير النظم إلى تفكيك الدول، ط1، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، 2015، ص571.

1 – تعدد مراكز القرار السياسي وتنوع الجهاز الأمني : بعد أن كان نظام الحكم قبل عام (2011) قائماً على مبدأ سياسة الحزب الواحد، إلا أنه وبعد الثورة تعددت الأحزاب والجماعات المُسلحة المرتبطة بها بعد عام (2011)، لذلك ظهرت الاختلافات والانقسامات السياسية وتدهور الوضع الأمني على الرغم من تعاقب الحكومات الانتقالية وتنوع المبادرات السياسية لإيجاد توافق سياسي بين أطراف الصراع الداخلي[1]، وبالفعل فنظام الحكم في ليبيا قائم على حكومتين مختلفتين إحداهُما في طرابلس والأخرى في طبرق، لكلٍ منهُما مؤسسات حكومية خاصة بها، وسيطرة القبائل المختلفة على مناطق الجنوب مثل : قبائل التبو والطوارق وغيرهم، وكذلك تعدد الجماعات المُسلحة التي ترى أن قيام الدولة يؤثرُ في مصالحها لذلك تُساهم في ديمومة الصراع لاستدامة مصالحها، وهناك من ترى بأن قيام الدولة يخدم مصالحها لكنها تترنح بين من ينفذ قرارات الدولة سواء قوات مسلحة تابعة للدولة أو الاستعانة بالفصائل المُسلحة.

2 – وصول حركات الإسلام السياسي إلى أنظمة الحكم : فرض الربيع العربي التي ما زالت نتائجه قائمة إلى الآن وأحداثه جارية في بعض الدول تغيراً جيوسياسياً جديداً لم يكن مألوفا قبل عام (2011)، ولم يكن أكبر المنظرين قادرين حتى على افتراضها، وخصوصاً الذين حاولوا استئصال كل المظاهر الإسلامية من الحياة الفكرية والسياسية والعربية، وهو وصول حركات الإسلام السياسي إلى أنظمة الحكم كرد فعل على الأنظمة السياسية السابقة التي وصلت إلى الحكم عبر انقلابات عسكرية استغلت بها الفكر القومي لتبرير تحكمها في السلطة بمختلف الطرق، ظهرت حركات الإسلام السياسي حاملة معها مشروع فكري وسياسي استمد قوته في بادئ الأمر من مناهضة الواقع السياسي والفكر الذي فرضته الأنظمة السابقة القائمة على العلاقة بالأجندة الغربية التي خلفها الاستعمار أو الانتماء القومي الذي تحول إلى مشروع سياسي يساري يسعى إلى فصل العروبة عن الإسلام[2]، لكن ما لبث أن انتهى حكم هذه الحركات في بعض الدول بسرعة مثل مصر، وصمودها لفترة أطول في ليبيا وتونس.

3 – انهيار المنظومة الأمنية بالكامل : شهدت ليبيا انهيار الأمن بالكامل فلم تتمكن الحكومات الانتقالية من ضبط الأمن الداخلي وحماية حدودها الخارجية، لذلك انتشرت العديد من المظاهر السلبية مثل الهجرة غير الشرعية كما سبقت الإشارة، وكذلك الاتجار بالمخدرات والبشر، إلى جانب ذلك ظهر متغير جيوسياسي آخر ذو علاقة بانهيار الأمن تُعاني ليبيا ودول الجوار منه كثيراً في وقتنا الحاضر هو (مشكلة بيع الأسلحة ونقلها بين ليبيا ودول جوارها الجغرافي). إذ غُرقت ليبيا بالأسلحة الصغيرة والمتوسطة بما في ذلك منظومات الدفاع الجوي والصواريخ المضادة للدروع وصواريخ الغراد ومدافع الهاون نتيجة فتح مخازن

---

[1] نور الهدى بن بتقة، إشكالية بناء الدولة في ليبيا بعد سقوط نظام معمر القذافي (2012 – 2016)، مصدر سابق، ص244.

[2] إدريس جنداري، من أجل مقاربة فكرية لإشكاليات الربيع العربي، ط1، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء، المغرب، 2015، ص177 – 178.

أسلحة النظام السابق وتركها سائبة خلال الحرب، وبحسب تقدير الأمم المتحدة أن القوات الليبية تملك ما بين (250,000 – 700,000) سلاح ناري تعتبرُ أغلبيتها أي ما بين (70 – 80%) بنادق هجومية وكذلك قدر جهاز الاستخبارات البريطاني أن ليبيا تضم ملايين الأطنان من الأسلحة أكثر من الترسانة الإجمالية للجيش البريطاني، فضلاً عن حصول بعض الجماعات المسلحة على أسلحة من دول أخرى مثل قطر، وفرنسا، اللتان أسهمتا بأكثر من (20,000 طن) من الأسلحة، الأمر الذي هدد أمن الدولة الداخلي وشكلَ تهديد للدول المجاورة لليبيا وما بعدها، إذ فرضت الجزائر على طول حدودها مع ليبيا طوقاً أمنياً لوقف تهريب الأسلحة عبر الصحراء لصالح التنظيمات الإرهابية في دول مجاورة، وكذلك ألقت السُلطات المصرية في أكثر من مرة على أسلحة مهربة عبر حدود ليبيا، وكذلك الأمر بالنسبة للنيجر وتشاد، بل وامتدت إلى منطقة الساحل والصحراء خاصة (مالي) التي تُعاني من صراع داخلي بين الطوارق والحكومة وتنظيم القاعدة الذي يُسيطر على مناطق صحراوية واسعة بين مالي والنيجر يضاف إلى ذلك الحركات الانفصالية المناهضة للحكم في النيجر وتشاد[1].

4 – تفاقم مشكلة الجنوب الليبي : شهدت ليبيا في خضم الفوضى العارمة التي عاشتها بعد أحداث عام (2011) تفاقم مشكلة الجنوب الليبي الذي يضم أكبر مدن ليبيا (الكفرة ومرزق) ذو الوفرة الجغرافية الطبيعية الكبيرة والحدود الطويلة التي يصعب السيطرة عليها والمسافات المتناثرة بين القرى والمدن في قلب الصحراء وتعدد دول الجوار وغياب أي مظهر من مظاهر الأمن، هذه العوامل جعلت الجنوب الليبي مسرحاً مفتوحاً للجميع، بل وصل الأمر إلى تغيير التركيبة السُكانية إذ أصبح وجود العنصر الإفريقي واقعاً على الأرض كما وجدت العصابات التابعة إلى دول الجوار بالتعاون مع العصابات الليبية فرصة لمزاولة مختلف الأنشطة غير القانونية مثل بيع الأسلحة والخمور والمخدرات والسجائر وغيرها، كذلك وجدت الجماعات الأصولية في الصحراء الليبية مركزاً آمناً للتدريب وشن الهجمات على الدول المجاورة، لذلك جاءت تحذيرات من مسؤولين في الحكومة الجزائرية والمصرية وتونس وتشاد، طالبوا فيها المجتمع الدولي بوضع حد لتنامي هذه الجماعات[2]، لذا وفي ضوء البعد الجيوبولتيكي لإفريقيا في السياسة الخارجية الفرنسية قامت فرنسا بإنشاء قاعدة عسكرية في النيجر (في مدينة مادما) عام (2015) بالقرب من الحدود الليبية، وكذلك القاعدة الرئيسية الأكبر في وسط إفريقيا وتحديداً في إنجامينا عاصمة تشاد في ضوء

---

[1] كريستوفر شيفيس، جيفري مارتيني، ليبيا بعد القذافي عبر وتداعيات للمُستقبل، مركز سياسات الدفاع والأمن الدولي، مؤسسة أبحاث راند للأمن القومي، 2014، ص9.

[2] إبراهيم نصر الدين وآخرون، حال الأمة العربية 2014 – 2015 من تغيير النظم إلى تفكيك الدول، مصدر سابق، ص579.

محاربتها للإرهاب في كلٍ من مالي وموريتانيا وتشاد والنيجر لمنع تسرب الأسلحة والمقاتلين من ليبيا إلى الدول المجاورة.

5 – تحول ليبيا إلى دولة فاشلة : تتعدد مفاهيم الدولة الفاشلة التي وضعها المختصون والهيئات، بيد أنَّ أي منها لم يحقق الإجماع؛ نتيجة تباين توجهات الباحثين واختلاف الفاعلين، إذ عُرفت الدولة الفاشلة من معيار تحليلي بأنها : دولة ذات سيادة، إلا أنها لم تعد قادرة على الحفاظ على نفسها كوحدة سياسية واقتصادية قابلة للحياة، وأنها دولة غير قابلة للحكم تنقصها الشرعية في نظر المجتمع الدولي[1]، أما كمفهوم عملي فقد عُرفت الدولة الفاشلة بأنها : الدولة التي تعمل من خلال تركيبة معقدة من الصراعات السياسية الحادة وأزمات النظام التي تتصف بالانهيار التام أو شبه التام للسُلطة السياسية المركزية فيها، أو هي الدولة غير القادرة على مواجهة الصراعات الاثنية والقبلية الدينية، الأمر الذي يؤدي إلى فوضى داخلية تبدأ بانهيار الدولة وتنتهي بحركات النزوح للسُكان، وقد تتحول من صراع داخلي محدود إلى حرب أهلية شاملة، وهذا المفهوم يوحي بأنَّ الفشل قد لا يتسبب بتهديد الأمن الداخلي فقط، وإنما يتعدى إلى تهديد الأمن والسلم الدولي[2].

كما أنَّ هناك عدة معايير عندما تصل الدولة إليها تعدُ دولة فاشلة، منها ما هو مرتبط بالديموغرافيا كسوء التوزيع السُكاني وتمركزهم في مناطق معينة دون أخرى، والتهجير القسري والنزوح، والكثافة السكانية غير الملائمة مع الموارد، والصراع القبلي والاثني، وكذلك هناك المعيار الاقتصادي مثل : التنمية غير المتوازنة وانهيار الوضع المالي وغياب المساواة في عملية التنمية الاقتصادية بين مدن الدولة الواحدة، ومعايير سياسية، مثل : ضعف الدولة، والفساد المزمن، وانتهاك حقوق الإنسان، وتقييد الحريات السياسية والصحفية[3]. وعند مقارنة ليبيا بالمعايير المذكورة أعلاه نجد أنها دولة فاشلة سادها الفساد والصراع الداخلي وسيطرة أمراء الحروب وتردي الوضع الأمني والاقتصادي والاجتماعي. ينظر جدول (42).

---

[1] مارتن غريفيش، تيري أوكالاهان، المفاهيم الأساسية في العلاقات الدولية، ترجمة : مركز الخليج للأبحاث، دبي، الإمارات، 2008، ص221.

[2] عدنان بوزيدي، الدولة الفاشلة : دراسة في المفهوم والظاهرة، "**مجلة مدارات سياسية**"، المجلد (1)، العدد (4)، مركز المدار المعرفي للأبحاث والدراسات، الجزائر، 2018، ص60.

[3] مركز حرمون للدراسات المعاصرة، التداعيات الداخلية لثورات الربيع العربي والبدائل المحتملة، تحليل سياسي، وحدة دراسة السياسات، إسطنبول، تركيا، 2019، ص25.

جدول (42) ترتيب ليبيا حسب تقرير مؤشر الدول الهشة (الدول الفاشلة سابقاً) للمدة (2012 – 2018)

السنة	الترتيب	الشدة	الحالة	السنة	الترتيب	الشدة	الحالة
2010*	111	–	تحذير	2016**	25	96.4	إنذار
2012**	50	84.9	تحذير عالي جداً	2017**	23	96.3	إنذار
2013**	54	84.5	تحذير عالي جداً	2018***	25	94.6	إنذار
2014**	41	87.8	تحذير عالي جداً	2020*	20	91	إنذار
2015**	25	95.3	إنذار				

المصدر :

* برابح حمزة، مؤشرات قياس فشل الدول دراسة ميدانية لدول الربيع العربي حالة ليبيا واليمن، (أطروحة دكتوراه/ غير منشورة)، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، الجزائر، 2020 – 2021، ص82.

** وسيلة بومدين، الدولة الفاشلة في ليبيا وتداعياتها على المنطقة المغاربية، "**مجلة الناقد للدراسات السياسية**"، العدد (3)، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، 2018، ص219.

*** نبيل حسن، مؤشر الدولة الهشة في الرأي العام العربي، "**مجلة سياسات عربية**"، العدد (37)، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة، قطر، 2019، 117.

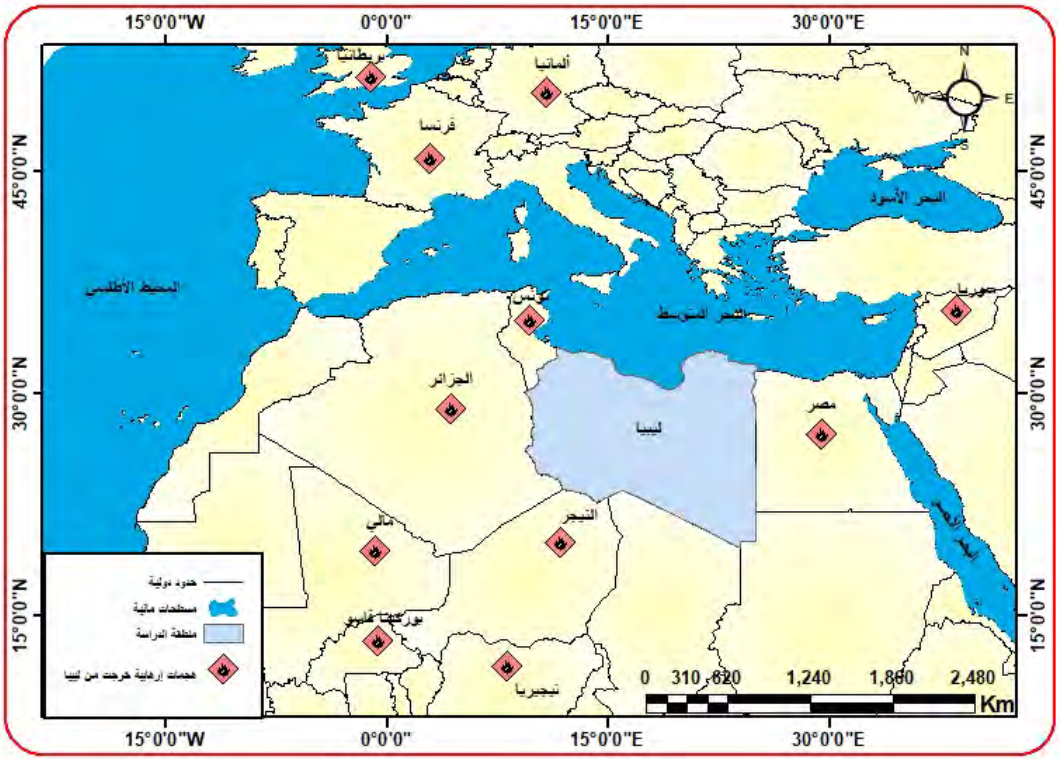
6 – ظهور التنظيمات الأصولية المتطرفة : من المتغيرات الجغرافية التي حدثت في ليبيا بعد عام (2011) ظهور مختلف التنظيمات المُسلحة التي تعتنقُ الأفكار المتطرفة وخاصة في شرق وجنوب غرب البلاد مثل تنظيم القاعدة وتنظيم الدولة (داعش)، وبرزت هذه الجماعات بعد إعلان تنظيم أنصار الشريعة المرتبط بتنظيم القاعدة في بلاد المغرب والصحراء الكبرى سيطرته بالكامل على بنغازي وإعلانها إمارة إسلامية، وسيطرة داعش على مدينة سرت، الأمر الذي أدخل ليبيا نفقاً مظلماً نتيجة الحرب الأهلية بين أنصار التنظيمات الأصولية المتطرفة وبين مؤسسات الدولة الليبية الجديدة وخاصة الجيش والشرطة المنضوية تحت سُلطة البرلمان الليبي الذي عَيَّن (خليفة حفتر) قائداً عاماً للجيش الليبي[1]. لم يقتصر تأثير ظهور التنظيمات الأصولية على الداخل الليبي فقط، بل تعرضت العديد من الدول العربية والأوروبية لهجمات خرجت من ليبيا مثل : سوريا التي ذهب إليها نحو (3000) مقاتل وانضموا إلى تنظيم الدولة (داعش)، و(جبهة النصرة) التابعة لتنظيم القاعدة، و(كتيبة البتار) التي ترجع أصول تأسيسها إلى ليبيا، وكذلك تعرضت تونس إلى هجمات خرجت من ليبيا، أما أوروبيا فقد تعرضت باريس عام (2015) إلى هجوم، وكذلك المساهمة في الهجوم على شاحنة في برلين عام (2016)، علاوةً على ذلك تسبب الصراع الليبي في تعاظم وجود القاعدة في منطقة الساحل، إذ سيطرت على عدة مدن في شمال مالي مثل (جاو، كيدال،

---

[1] شريفة فاضل محمد بلاط، تأثير الإرهاب والتدخل الدولي على مستقبل الدولة القومية دراسة حالة للدولة الليبية (2011 – 2020)، " **مجلة البحوث المالية والتجارية**"، المجلد (21)، العدد (3)، كلية التجارة، جامعة بور سعيد، مصر، 2020، ص876.

تمبوكتو)، وأيضاً تعاظم نفوذ جماعة (بوكو حرام) التابعة لتنظيم الدولة (داعش) في شمال غرب نيجيريا، التي كان أفرادها يتنقلون بين ليبيا ونيجيريا، والهجوم على فندق (راديسون بلو) في مالي والهجوم على فندق (سبلينديد) في عاصمة بوركينا فاسو، والهجوم على أكاديمية عسكرية ومنجم يورانيوم مملوك لفرنسا في النيجر[1]*. ينظر خريطة (19).

خريطة (19) الدول التي تعرضت إلى هجمات إرهابية منطلقة من ليبيا



المصدر : مارك كورتيس، أثر التدخل الخارجي في ليبيا وانتشار الجماعات الإرهابية في (14) دولة، ترجمة : حفصة جودة، متاح على الرابط : https://www.elsiyasa-online.com/2019/05/14.html.

وخلاصة القول إن التغير الجيوسياسي في ليبيا بعد أحداث عام (2011) يصعب التعامل معه نظراً لتشابك أوضاعه وتداخل معطياته، فبعد أن كان الدور الحاسم لحلف شمال الأطلسي في إنهاء النظام السابق لم تكن هناك رؤية واضحة لفترة ما بعد إنهاء النظام شأنه شأن العراق وأفغانستان، وكذلك تعدد

---

* قُتل في تونس أكثر من (38) سائحاً على يد شخص تلقى تدريباً في مدينة صبراتة الليبية، وتعرضت مصر إلى العديد من الهجمات التي انطلقت من الداخل الليبي مثل خطف الأقباط وقتلهم والهجوم على الثكنات العسكرية التابعة للجيش المصري، والهجوم على مجمع (أميناس الهيدروكربوني) شرق الجزائر عام (2013) والذي تسبب في مقتل (40) عاملاً أجنبياً، أما في أوروبا فقد قُتل في مدينة (مانشستر) البريطانية (22) شخصاً من قبل شخص التقى بعدد من كتيبة البتار الليبية بعد عودتها من سوريا في مدينة صبراتة، وكذلك تعرضت باريس إلى هجوم أودى بحياة أكثر من (130) شخص من قبل أحد أعضاء الكتيبة المذكورة، وكذلك الهجوم على شاحنة في برلين راح ضحيته (12) شخصاً، وتعرضت مالي إلى هجوم راح ضحيته (12) شخصاً. مارك كورتيس، أثر التدخل الخارجي في ليبيا وانتشار الجماعات الإرهابية في (14) دولة، ترجمة : حفصة جودة، متاح على الرابط : https://www.elsiyasa-online.com/2019/05/14.html.

[1] المصدر ذاته.

الفواعل الدولية وغير الدولية، وانقسام نظام الحُكم وتعدد الجماعات المُسلحة المرتبطة بهذا النظام التي يصعب التعامل معها في حال تشكيل حكومة وطنية تسعى للعبور بالبلاد إلى بر الاستقرار الأمني والسياسي؛ نظراً لترسانتها العسكرية والبشرية التي امتلكتها هذه الجماعات بعد الثورة.

ثالثاً – المتغيرات الجيواقتصادية : ظهر مصطلح الجيواقتصاد عام (1990) مع تحليلات الاقتصادي الأمريكي (إدوارد لوتواك)، والذي يرى بأن الجيواقتصاد يعني : تعويض السلاح العسكري بالسلاح الاقتصادي كأداة فعالة تستخدمها الدول لفرض قوتها ومكانتها العالمية، وعرفه الاقتصادي (باسكال لوروت) بأنه : علم يهدف إلى تحليل الاستراتيجيات ذات الصبغة الاقتصادية لا سِيما التجارية التي تنتهجها الدول في إطار حماية اقتصاداتها الوطنية عِبْر التحكم بالأسواق العالمية المتعلقة بالإنتاج والتسويق لمنتج واحد أو مجموعة من المنتجات الحساسة، أو هو دراسة التركيبات والتداخلات المعقدة والتفاعلات بين الفضاء والاقتصاد[1]. أما من منظور الجغرافية الاقتصادية فقد عُرِّف بأنه : دراسة دور الأقاليم والمناطق في الديناميكية الاقتصادية وآثار ذلك على أشكال التفاعل بين الدول والمناطق والأقاليم، ويُركز الجيواقتصاد على المعلومة التي ترتبطُ بالمكان الجغرافي أو ما يُعرف بالجيوفضاء، ويُعَرَفُ الجيواقتصاد من المنظور الجيوسياسي بأنه : التخصص الذي يهتم بدراسة الاستراتيجيات الاقتصادية للدول وفق موقعها الجغرافي وقوتها السياسية، أو الرهانات السياسية للتجارة الخارجية[2].

دفعت ليبيا ثمن ما يعرف بلعنة الموارد، التي يُمكنُ أن تكون سلاحاً ذا حدين فهي وسيلة للإنفاق والرقي والنهضة والتنمية، أو وسيلة للهدر والتبذير والاتكالية على عطايا الدولة للسُكان بدل ترسيخ قيم العمل والكفاءة، ونظراً لأن ليبيا تكاد تعتمدُ اعتماداً كلياً على النفط في توفير دخلها فهي تقع ضمن اقتصاد الريع الذي يحملُ خطراً كبيراً في داخله إذا لم يتم وضع استراتيجية تنموية تؤدي إلى تنوع مصادر الدخل الوطني وتحقيق أقصى الفوائد واستثمارها تنموياً لتقليل الاعتماد على موارد النفط الناضبة حتماً[3]. إن الاعتماد على اقتصاد الريع له ثلاث ميكانيزمات حسب دراسات قام بها (مايكل روس) من جامعة كاليفورنيا، الأولى هو ما يصفه روس (بالأثر الريعي) والذي تعتمدُ الحكومة فيه على فرض ضرائب قليلة يقابلها إنفاق حكومي عالٍ لشراء رضاء السُكان وتقليل مطالبتهم بالديمقراطية، أما ثانياً فتستخدمه الجهات الحكومية ببناء (أثرٍ قمعيٍ) من خلال بناء مؤسسات أمن لمواجهة احتمالات الغضب أو الضغط الشعبي، وثالثاً (الأثر الحداثي للاقتصاد الريعي) إذ لا ينجح السُكان من الانتقال إلى العمل في قطاع الصناعات المختلفة التي من شأنهم أن تُدخلهم

---

[1] سناء نسراتي، مفهوم الجيواقتصادية، "**مجلة الحوار المتمدن**"، العدد (3807)، 2012، ص2 – 3.

[2] ماجد صدام سالم، الأبعاد الجيواقتصادية لتطوير صناعة الغاز الطبيعي في محافظة البصرة، وقائع المؤتمر الدولي التاسع، مركز دراسات البصرة، 2017, ص5.

[3] يوسف محمد جمعة الصواني، ليبيا الثورة وتحديات بناء الدولة، مصدر سابق، ص191.

إلى مواكبة التطور والحداثة والاعتماد فقط على العمل ضمن اختصاص معين حسب ما تشتهر به الدولة الريعية[1]، وهذا ما حدث عندما استخدم النظام السابق اقتصاد الريع الذي يعتمد على النفط وانفق موارده وسخرها لإدامة الهيمنة والسُلطة على الرغم من انَّ النظام السابق قد أرسى قيم الرفاهية ولو بنسب معتدلة غير عالية. وفقاً للتقارير الصادرة عن البنك المركزي الليبي، والبعثة الدائمة للأمم المتحدة، والبنك الدولي، والتقرير الاقتصادي العربي بعد عام (2011)، يتضح أنَّ الاقتصاد الليبي شهد انهياراً غير مسبوق في مختلف جوانبه، إذ شهدت البلاد انخفاض الناتج المحلي، وتدهور الحياة المعيشية، ونقص السيولة في المصارف، وارتفاع أسعار السلع، وتراجع سعر الدينار الليبي أمام الدولار؛ نتيجة تدهور عمليات تصدير النفط كما سبقت الإشارة، فبعد أن كانت ليبيا قبل الثورة تنتج ما يقارب (1,500,000 برميل/ يوميا) انخفض هذا المُعدل كثيراً ليُسجل أدنى مستوى له عام (2016) بمعدل إنتاج بلغ (374 ألف/ برميل/ يومياً)، لذلك انخفضت الواردات نتيجة الاعتماد على النفط في توفير دخلها المادي. ومن أبرز المتغييرات الجيواقتصادية التي شهدتها ليبيا بعد الثورة هي :

1 – انخفاض معدل النمو الاقتصادي إلى مراحل متدنية جداً : يتبين أنَّ هذا المعدل بلغ عام (2009) (0.7-%)، وتعود أسباب تراجع معدل النمو الاقتصادي خلال ذلك العام إلى انخفاض معدل النمو في استخراج النفط والغاز الطبيعي؛ بسبب التزام ليبيا بقرارات منظمة الأوبك الخاصة بانخفاض كمية إنتاج النفط للحد من تدهور أسعاره[2]، أما في عام (2010) فقد شهد ارتفاع معدل النمو الاقتصادي ليُسجل (3%)؛ نتيجة زيادة الواردات النفطية وغير النفطية الناتجة عن الارتفاع الملحوظ في أسعار وإنتاج النفط والغاز الطبيعي، إلا أنَّ هذا المعدل شهد انخفاضاً كبيراً خلال عام (2011) إذ سجل (62.08-%)؛ ويعزى سبب ذلك إلى الانخفاض الكبير في إنتاج النفط والغاز الطبيعي نتيجة انطلاق ثورة عام (2011) التي أدت إلى توقف تصدير النفط وكذلك الحال بالنسبة للقطاعات الاقتصادية الأخرى، ليرتفع عام (2012) ويُسجلُ قيمة قدرها (123.14%)؛ ويعود السبب وراء ذلك الارتفاع إلى الاستمرار في إنتاج النفط والغاز الطبيعي والتوسع في الإنفاق العام والتحسن النسبي في الوضع الأمني. أما في عام (2013) فقد سجل هذا المُعدل قيمة قدرها (13.60-%)؛ ويُعزى سبب ذلك الانخفاض إلى تردي الوضع الأمني وظهور بوادر التفكك بين القوى السياسية، ومغادرة الشركات الأمنية، وانخفاض كميات إنتاج النفط والغاز الطبيعي، لينخفضُ هذا المُعدل أكثر خلال المدة (2014 – 2016) والذي سجل على التوالي (24-، 8.86-،2.80-%)؛ نتيجة الانخفاض الحاد في كميات إنتاج النفط وانهيار أسعاره، وتردي الوضع الأمني الناتج عن (الصراع الداخلي)، وتعرض العديد من المنشآت الاقتصادية إلى الخراب والتدمير وخاصة المنشآت المسؤولة عن إنتاج وتصدير

---

[1] المصدر ذاته، ص192 – 193.

[2] التقرير السنوي الرابع والخمسين لمصرف ليبيا المركزي لعام (2010)، ص47.

النفط. أما عام (2017) فقد شهد ارتفاعاً ملحوظاً في معدل النمو الاقتصادي والذي بلغ (26.68)؛ ويعود سبب ذلك إلى زيادة كميات إنتاج النفط عن العام الذي سبقه، إلا أنه انخفض في عام (2018) فقد سجل هذا المعدل (15.13%) على الرغم من زيادة كميات إنتاج النفط إلا أنَّ هذا المعدل انخفض عن العام السابق؛ نتيجة استمرار (الصراع الداخلي)، لينخفضُ أكثر خلال عام (2019) ويُسجل قيمة قدرها (2.54%)؛ ويعود سبب ذلك إلى تأثر الأوضاع الاقتصادية بـــ الصراع الدائر بين حكومتي طرابلس وطبرق وهجوم الأخيرة على العاصمة طرابلس في الربع الأول من العام نفسه، لينخفضُ أكثر عام (2020) ويُسجل معدلاً قدره (31.30-)؛ ويعود سبب ذلك إلى تأثر الأسواق العالمية بظهور فيروس (Covied19) الذي نتج عنه توقف أغلب المصانع ومراكز الإنتاج التي تعتمدُ على النفط الليبي في صناعتها، وكذلك استمرار الصراع الداخلي. ينظر جدول (43) وشكل (11).

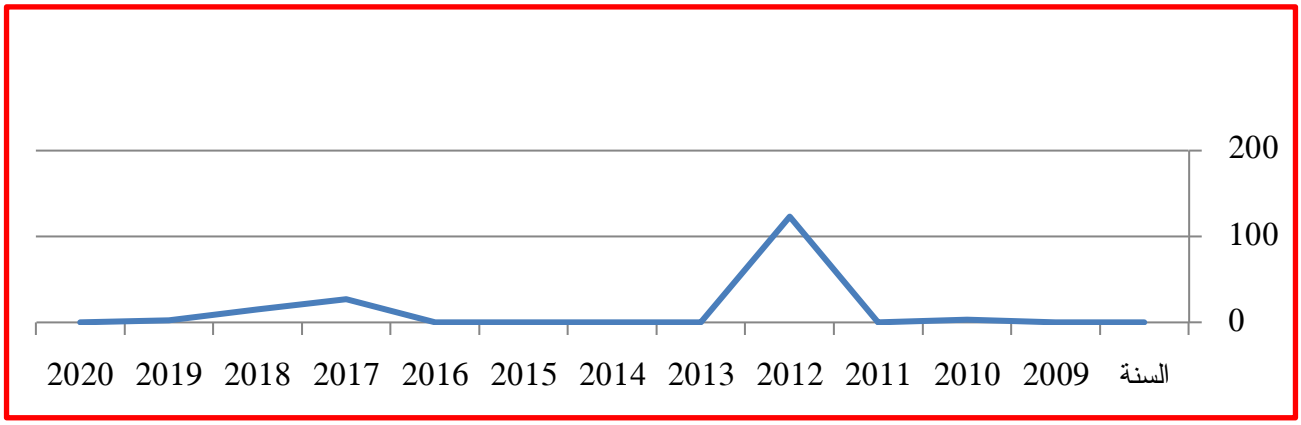
جدول (43) معدل النمو الاقتصادي % للمدة (2009 – 2020)

السنة	معدل النمو الاقتصادي	السنة	معدل النمو الاقتصادي	السنة	معدل النمو الاقتصادي	السنة	معدل النمو الاقتصادي
*2009	0.7-	**2012	123.14	**2015	8.86-	**2018	15.13
*2010	3	**2013	13.60-	**2016	2.80-	**2019	2.54
**2011	62.08-	**2014	24-	**2017	26.68	**2020	31.30-

المصدر : * مصرف ليبيا المركزي، التقرير السنوي لعام (2010)، ص47.

** بيانات الحسابات القومية للبنك الدولي وبيانات الحسابات القومية لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي للمدة (2011 – 2020).

شكل (11) معدل النمو الاقتصادي للمدة (2009 – 2020)



المصدر : من عمل الباحث بالاعتماد على بيانات الجدول (43).

2 – التغير السلبي في قيمة الناتج المحلي : بلغت قيمة الناتج المحلي عام (2009) (63,769 مليار/ دولار)، ليرتفع عام (2010) ويسجل قيمة قدرها (68,799 مليار/ دولار) بنسبة تغيير بلغت (5.030%)، أما في عام الثورة (2011) شهد الناتج المحلي انخفاضاً كبيراً؛ نتيجة الصراع الداخلي بين نظام الحكم والمجموعات المُسلحة، الأمر الذي أدى إلى انخفاض إنتاج النفط الخام المصدر الرئيسي

للدخل في ليبيا، إذ سجل الناتج المحلي قيمة قدرها (36,688 مليار/ دولار) وبنسبة تغيير سلبية قدرها (32.11-%)، ليرتفع عام (2012) ويُسجل قيمة قدرها (83.195 مليار/ دولار) بنسبة تغيير قدرها (46.507%)؛ نتيجة الاستقرار النسبي الذي شهدته ليبيا بعد سقوط النظام وارتفاع معدل أسعار بيع النفط، لينخفض خلال عام (2014) ليُسجل قيمة قدرها (24.308 مليار/ دولار) ونسبة تغيير قدرها (39.692-%) نتيجة عودة الصراع إلى الساحة الليبية مجدداً، أما خلال عام (2015) فقد انخفض الناتج المحلي أكثر نتيجة استمرار الصراع بين حكومتي الوفاق وطبرق إذ سجل قيمة قدرها (17,784 مليار/ دولار) وبنسبة تغيير قدرها (6.524-%)، ليرتفع في عام (2016) ويسجل قيمة قدرها (33,317 مليار/ دولار) وبنسبة تغيير (15.533%)، ثُمَّ يعود وينخفضُ مرة أخرى خلال عام (2017) ليسجل قيمة قدرها (31,914 مليار/ دولار) وبنسبة تغيير بلغت (1.403-%)، ليرتفع خلال المدة (2018 - 2019) ويُسجل قيمة قدرها (48,089، 43,922 مليار/ دولار) وبنسبة تغيير بلغت (16.75، 4.167-%) وعلى التوالي، لينخفض مرة أخرى خلال عام (2020) ويسجل قيمة قدرها (25,42 مليار/ دولار) وبنسبة تغيير بلغت (18.502-%)؛ نتيجة استمرار الصراع الداخلي وتوقف أغلب مناطق إنتاج النفط؛ بسبب ظهور فيروس (Covied19) الذي سبب توقف عمليات تصدير النفط إلى خارج ليبيا. ينظر جدول (44).

جدول (44) إجمالي الناتج المحلي (مليار/ دولار) ونسبة التغيير (%) للمدة (2009 – 2020)

السنة	القيمة مليار/ دولار	نسبة التغير%	السنة	القيمة مليار/ دولار	نسبة التغير%
*2009	63,769	—	**2015	17,784	-6.524
**2010	68,799	5.030	*2016	33,317	15.533
*2011	36,688	-32.11	*2017	31,914	-1.403
*2012	83,195	46.507	*2018	48,089	16.75
*2013	64	-19.195	**2019	43,922	-4.167
*2014	24,308	-39.692	**2020	25,42	-18.502

المصدر :

* صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد للمدة (2009 – 2019)، ص332، 410، 285.

** بيانات الحسابات القومية للبنك الدولي وبيانات الحسابات القومية لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، متاح على الرابط : data.albankaldawli.org/indicator/NY.GDP.

3 - انخفاض نصيب الفرد من إجمالي الدخل القومي : بلغ نصيب الفرد من إجمالي الدخل القومي قبل الثورة وتحديداً خلال عامي (2009، 2010) (12,090، 12,380 دولار)، إلا أنَّ هذا المعدل انخفض كثيراً خلال عام (2011) والذي بلغ (4,690 دولار)؛ نتيجة الصراع الليبي الداخلي وانخفاض واردات النفط، ليرتفع عام (2012) ويُسجلُ قيمة قدرها (11,550 دولار)؛ بسبب الاستقرار النسبي وعودة

ضخ النفط من مناطق النفط الليبية، لينخفضُ نسبياً خلال عام (2013) ويُسجلُ قيمة قدرها (10,750 دولار) نتيجة تأزم الوضع الداخلي الليبي، ثمَّ بعد ذلك وخلال المدة (2014 – 2020) ينخفضُ كثيراً نتيجة الصراع الداخلي وانخفاض كميات إنتاج النفط أو توقفه في بعض الأحيان. ينظر جدول (45).

جدول (45) نصيب الفرد من إجمالي الدخل القومي للمدة (2009 – 2020)

السنة	نصيب الفرد من إجمالي الدخل القومي/ دولار	السنة	نصيب الفرد من إجمالي الدخل القومي/ دولار
2009	12,090	2015	5,690
2010	12,380	2016	4,550
2011	4,690	2017	5,410
2012	11,550	2018	6,800
1013	10,750	2019	7,640
2014	7,610	2020	5,410

المصدر : بيانات الحسابات القومية للبنك الدولي وبيانات الحسابات القومية لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي للمدة (2009 – 2020).

4 – تباين سعر الصرف الرسمي وغير الرسمي للعملة الليبية مقارنة بالدولار الأمريكي :

بقيت قيمة سعر الصرف الرسمي وغير الرسمي للعملة الليبية مقاربةً للدولار في عام للمدة (2010 – 2014) باستثناء عام (2011) الذي سجل فيه سعر الصرف غير الرسمي (1.76 دينار) لكل دولار؛ نتيجة الفراغ السياسي والأمني الذي عاشته ليبيا بعد اندلاع ثورة عام (2011). بعد عام (2014) بدأت تتشكل أزمة السيولة النقدية؛ نتيجة ظهور بوادر الصراع الداخلي وسحب المودعين نقودهم من المصارف والاتجاه بها نحو السوق غير الرسمية للحصول على أعلى هامش للربح، إذ انخفض الدينار الليبي في السوق غير الرسمي إلى (2.9 دينار) عام (2015) مع ثبات سعر الصرف الرسمي بـــ (1.27 دينار) لكل دولار، لينخفضَ الدينار الليبي في السوق غير الرسمية أكثر للمدة (2016 – 2018) ويسجل قيمة قدرها (3.7، 7، 8.13 دينار) لكل دولار؛ نتيجة الصراع الداخلي الذي أدى إلى انخفاض صادرات النفط الليبي، لينخفضَ سعر الصرف غير الرسمي مقابل الدولار عامي (2019، 2020)؛ إذ يعود سبب ذلك الانخفاض إلى صرف المنحة المالية المخصصة لأرباب الأسر البالغ قيمتها (500 دولار). على الرغم من تقلب سعر الصرف غير الرسمي في السوق الليبية نتيجة مضاربات تجار العملة إلا أنَّ السوق الرسمية شهدت تغيرات بسيطة لا تقارن بتغيرات سعر الصرف غير الرسمي[1]. ينظر جدول (46).

---

[1] إبراهيم علي الصغير ولي، أثر الصراع السياسي المتعدد في اتجاهات الاقتصاد الليبي/ دراسة وصفية في المجتمع الليبي خلال الفترة (2011 – 2019)، مصدر سابق، ص254.

جدول (46) سعر صرف العملة الليبية (الدينار) مقارنةً بالدولار الأمريكي للمدة (2010 – 2020)

السنة	سعر الصرف الرسمي	سعر الصرف غير الرسمي	السنة	سعر الصرف الرسمي	سعر الصرف غير الرسمي
2010	*1.27	**1.65	2016	*1.38	**3.7
2011	*1.22	**1.76	2017	*1.39	**7
2013	*1.26	**1.31	2018	*1.36	**8.13
2014	*1.27	**1.32	2019	*1.4	**6.65
2015	*1.27	**2.9	2020	*1.39	**4.48

المصدر :

* صندوق النقد الدولي، قاعدة بيانات الإحصاءات المالية الدولية، متاح على الرابط :

data.albankaldawli.org/indicator/PA.NUS.FCRF?locations.

** إبراهيم علي الصغير ولي، أثر الصراع السياسي المتعدد في اتجاهات الاقتصاد الليبي/ دراسة وصفية في المجتمع الليبي خلال المدة (2011 – 2019)، وقائع المؤتمر الدولي الافتراضي أبعاد الصراع الإقليمي والدولي وتداعياته على أمن واستقرار ليبيا، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية، برلين، ألمانيا، 2020، ص251.

5 – تباين أعداد العاملين في الأنشطة الاقتصادية : يُعدُ هذا متغيراً اجتماعياً واقتصادياً في ذات الوقت، كونه يؤثر في الحياة الاجتماعية للأفراد والجماعات، إذ أنَّ هذا التباين يؤدي إلى حرمان البعض من القوى العاملة في الأنشطة الاقتصادية من المردود المالي الذي يؤثر بدوره على حياتهم الاجتماعية التي تتطلب توفير ما يحتاجه الإنسان من حاجات أساسية وغير أساسية، وأكثر الدول التي تعاني من تلك المشكلة هي الدول التي ينشطُ بها الصراع مثل سوريا واليمن وليبيا، بلغ عدد العاملين في مختلف القطاعات الاقتصادية في ليبيا عام (2008) (1,426,159مليون/ نسمة)، شغل التعليم النسبة الأكبر منها (32%)، ثم جاءت الإدارة العامة والدفاع الضمان الاجتماعي في المرتبة الثانية بنسبة قدرها (27.9%)، وجاءت تجارة الجملة والتجزئة والخدمات المتصلة بها ثالثاً بنسبة (6.1%)، ثم بعد ذلك الصحة والعمل الاجتماعي بنسبة (5.4%)، والزراعة والصيد واستغلال الغابات بنسبة (5%)، أما في عام (2009) فقد بلغ عدد العاملين في النشاط الاقتصادي (1,477,771 مليون/ نسمة)، بارتفاع قدره (51,612 ألف عامل)، إذ استحوذ قطاع التعليم على النصيب الأكبر من إجمالي عدد العاملين بنسبة قدرها (31.1%)، يليه قطاع الإدارة العامة والدفاع والضمان الاجتماعي بنسبة (27.6%)، ثُمَّ قطاع تجارة الجملة والتجزئة بنسبة (7%)، فيما شغل القطاع الصحي والعمل الاجتماعي نسبة قدرها (5.1%)، وشغلت الزراعة والصيد واستغلال الغابات (5%)[1]، أما في عام (2010) فقد بلغد عدد العاملين في النشاط الاقتصادي (1,394,972 مليون/ نسمة)،

---

[1] مصرف ليبيا المركزي، التقرير السنوي الرابع والخمسين للسنة المالية 2010، 2011، 2013، 2014، ص48 – 49.

شغلت الإدارة العامة والدفاع الضمان الاجتماعي المرتبة الأولى بنسبة قدرها (32.03)، ثم التعليم بنسبة (30.45%)، لتحل الصحة والعمل الاجتماعي ثالثاً بنسبة قدرها (6.25%)، لتأتي بعد ذلك تجارة الجملة والتجزئة والخدمات المتصلة بها بنسبة (5.84%)، ثُمَّ النقل والتخزين والمواصلات بنسبة (5.35%)، ليرتفع عام (2012) ويُسجل (1,524,159 مليون/ نسمة)، ويرجع سبب ارتفاع أعداد العاملين في النشاط الاقتصادي خلال هذا العام إلى التحاق أعداد كبيرة من السُكان للانتماء إلى المجاميع المُسلحة الذين شاركوا في الصراع الداخلي، وهذا يدل على أن التنظيمات الرسمية وغير الرسمية قد وفرت فرص عمل مؤقتة لليبيين الذين لم يحصلوا على فرص عمل قبل الثورة[1]، إذ بلغت نسبة العاملين في الإدارة العامة والدفاع والضمان الاجتماعي (34.6%)، ليحل التعليم ثانياً بنسبة قدرها (32%)، ثُمَّ الصحة والعمل الاجتماعي بنسبة (6.8%)، لتحل بعدها تجارة الجملة والتجزئة والخدمات المتصلة بها رابعاً بنسبة (5.6%)، وحلَّ النقل والتخزين والمواصلات خامساً (4.5%)، أما في عام (2013) فقد بلغ عدد العاملين في النشاط الاقتصادي (1,688,149 مليون/ نسمة)، شغلت نسبة العاملين في الإدارة العامة والدفاع والضمان الاجتماعي (37.5%)، ليحل التعليم ثانياً بنسبة قدرها (31.5%)، ثُمَّ الصحة والعمل الاجتماعي بنسبة (7.4%)، لتحل بعدها تجارة الجملة والتجزئة والخدمات المتصلة بها رابعاً بنسبة (4.8%)، وحلَّ النقل والتخزين والمواصلات خامساً بنسبة (4.5%)[2]. ينظر جدول (47).

جدول (47) أعداد العاملين مليون/ نسمة في النشاط الاقتصادي للمدة (2008 – 2013)

السنة	عدد العاملين بالنشاط الاقتصادي مليون/ نسمة	السنة	عدد العاملين بالنشاط الاقتصادي مليون/ نسمة
2008*	1,426,159	2012**	1,524,159
2009*	1,477,771	2013*	1,688,149
2010	1,394,972		

المصدر :

* التقرير السنوي لمصرف ليبيا المركزي للأعوام (2008، 2009، 2010، 2013)، ص51، 49.

** مجموعة البنك الدولي، ديناميكيات سوق العمل في ليبيا إعادة الاندماج من أجل التعافي، 2016، ص7.

6 – الاستثمارات الأجنبية : أسفر الصراع عن تداعيات واضطرابات ملموسة على الاقتصاد الليبي داخلياً وخارجياً، فبعد أنْ كانت ليبيا قبل الثورة بيئة خصبة للاستثمار في مختلف القطاعات وخصوصاً بعد رفع العقوبات نهائياً عنها عام (2003)، إلا أنَّ ثورة عام (2011) وما تبعها من اقتتال وصراع داخلي نجم عنه عزوف الاستثمارات الأجنبية عن الاستثمار في ليبيا؛ نتيجة تدهور الوضع الأمني وعدم إمكانية الحكومات التي تعاقبت على حكم ليبيا بعد عام (2011) توفير المناخ الأمني الملائم للاستثمار لتشجيع

---

[1] مجموعة البنك الدولي، ديناميكيات سوق العمل في ليبيا إعادة الاندماج من أجل التعافي، 2016، ص7.

[2] مصرف ليبيا المركزي، التقرير السنوي الرابع والخمسين للسنة المالية 2014، ص49.

الشركات الاستثمارية للعمل في ليبيا[1]، صُنفت ليبيا حسب تقرير ممارسة أنشطة الأعمال لعام (2019) في المرتبة (186) من بين (190) دولة من حيث الاستثمار الأجنبي، وكذلك أظهر تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية أنَّ ليبيا تحتل المرتبة التاسعة بالنسبة للمشروعات الاستثمارية الجديدة الواردة إلى الدول العربية،[2]. بلغ حجم الاستثمار الأجنبي في ليبيا عام (2000) (173.69 مليون/ دولار)، ويعود سبب عزوف المستثمرين عن الاستثمار في ليبيا خلال تلك المدة إلى الحصار الاقتصادي الذي فرضته الولايات المتحدة الأمريكية على ليبيا في تسعينيات القرن الماضي، ليرتفع هذا المؤشر في عام (2005) ويُسجل قيمة قدرها (1,370,000 مليون/ دولار)، ويتضح ارتفاع قيمة مؤشر الاستثمار الأجنبي في ليبيا خلال العام المذكور نتيجة رفع العقوبات الأمريكية عن ليبيا عام (2003)، ليرتفع أكثر خلال عام (2010) ويُسجل قيمة قدرها (2,523.30 مليون/ دولار؛ نتيجة الاستقرار الأمني والسياسي الذي شهدته ليبيا خلال تلك المدة، لينخفض في عام (2011) ويُسجل قيمة قدرها (2,029.50 مليون دولار)؛ بسبب انطلاق شرارة الثورة والصدامات المسلحة بين النظام والثائرين ضده، لينخفضُ أكثر خلال عامي (2012، 2013) ويُسجلُ قيمة قدرها (892.51، 764.08 مليون/ دولار)، لينخفض أكثر خلال المدة (2014 – 2019)؛ نتيجة الصراع الداخلي بين حكومتي طرابلس وطبرق. ينظر جدول (48).

جدول (48) حجم الاستثمار الأجنبي في ليبيا للمدة (2000 – 2019)

السنة	حجم الاستثمار	السنة	حجم الاستثمار	السنة	حجم الاستثمار	السنة	حجم الاستثمار
*2000	173.69	**2011	2,029.50	**2014	98.8	**2017	409.4
*2005	1,370	**2012	892.15	*2015	545.3	**2018	376.1
**2010	2,523.30	**2013	764.08	**2016	610,9	**2019	402.5

المصدر :

* قاسم عطية علي الجندي، أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي الليبي خلال المدة (1990 – 2015)، "**المجلة العلمية للدراسات التجارية والبيئية**"، المجلد (9)، العدد (4)، مصر، 2016، ص464 – 465.

** جيهان عبد السلام عباس، انعكاسات الأزمة السياسية على أداء الاقتصاد الليبي، وقائع المؤتمر الدولي الافتراضي أبعاد الصراع الإقليمي والدولي وتداعياته على أمن واستقرار ليبيا، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية، برلين، ألمانيا، 2020، ص228.

---

[1] رالف شامي وآخرون، ليبيا بعد الثورة التحديات والفرص، ط1، صندوق النقد الدولي، إدارة الشرق الأوسط وآسيا الوسطى، 2012، ص9 – 12.

[2] جيهان عبد السلام عباس، انعكاسات الأزمة السياسية على أداء الاقتصاد الليبي، مصدر سابق، ص227 – 228.

* **المتغيرات الجيوستراتيجية الخارجية :** شهدت المنطقة العربية عام (2011) انطلاق ما تُسمى بثورات الربيع العربي الذي فرضت تغيرات جيوستراتيجية داخلية وخارجية أثرت في الخريطة الجغرافية السياسية للمنطقة العربية عموماً وليبيا خصوصاً، وتفاوت حجم ذلك التأثير حسب تجاوب الأنظمة الحاكمة مع الثورة، فبعض الأنظمة تخلت عن مناصبها بعد فترةٍ وجيزة من انطلاق الثورة وهذا ما شهدته مصر وتونس، إلا أنَّ الأنظمة الأخرى التي عصف بها ثورات الربيع العربي أبت أن تُسلم حكمها بدون (صراع) وهذا ما انطبق على سوريا وليبيا، إذ فرضت تلك الثورات متغيرات جيوستراتيجية خارجية تمثلت بالآتي :

1 – **اختلاف تعاطي الرأي العام العربي مع قضية التدخل الخارجي :** في الوقت الذي كان فيه الرأي العام يقفُ بشدة ضد التدخل الأمريكي في العراق وأفغانستان، لوحظ تفاوت هذا الموقف في حالة الثورة الليبية. ظهرت بوادر التأييد للتدخل الخارجي في بعض الحالات نتيجة تعاطف الشارع العربي مع الثورة الليبية لا سِيما بعد محاولة النظام محاولة قمع الثورة بالقوة، لذلك وأمام ضغوط الرأي العام العربي تحركت الجامعة العربية وطالبت مجلس الأمن بإصدار قرار لحماية المدنيين، الأمر الذي حسم الصراع مع نظام الحُكم الليبي عن طريق التدخل الخارجي والمتمثل بقوات حلف الـــ (NATO)[1].

2 – تباين المواقف السياسية الدولية من النظام السياسي الليبي : كانت الدول الغربية على علاقات سياسية واقتصادية وثيقة مع نظام الحكم في ليبيا خصوصاً بعد عام (2003) وحل قضية لوكربي ومشاريع الأسلحة غير التقليدية، إذ منحها الاستثمارات النفطية والاقتصادية، إلا أنَّ البعض من هذه الدول شاركت في مهمة حلف شمال الأطلسي التي سارعت في إسقاط نظام الحكم السابق، وعليه فقد كانت علاقات دول حلف شمال الأطلسي مع النظام قائمة على المصالح الاقتصادية، وبعد الثورة تدخلت تلك الدول لحماية مصالحها وتعزيزاً لنفوذها في المنطقة[2]، ويتضح انقلاب الدول الغربية على نظام الحكم في ليبيا من خلال خطابات صُناع القرار السياسي فترة بداية الثورة الليبية، فقد صرح رئيس الولايات المتحدة الأمريكية (باراك أوباما) معلقاً على الانتهاكات التي حصلت في ليبيا أبان الثورة بأنها انتهاك للأعراف الدولية وعمل شائن جداً، وإن الرئيس الذي لا يستطيع التعامل مع شعبه إلا بالعنف هو فاقد للشرعية، وأيضاً أدان الرئيس الفرنسي (نيكولا ساركوزي) القوة التي استخدمها النظام ضد الشعب، وكذلك وزير خارجية بريطانيا (وليام هيك)، أما (سيلفيو برلسكوني) رئيس وزراء إيطاليا فقد كانت تربطه بالرئيس الليبي علاقة خاصة، لكن بعد أن أدلت أغلب الدول ملاحظاتها حول انتهاك حقوق الإنسان في ليبيا، اضطر إلى الإدلاء برأيه حول ما

---

[1] المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، التوازنات والتفاعلات الجيوستراتيجية والثورات العربية، تحليل سياسات، 2012، ص9 – 10.

[2] أحمد سعيد نوفل وآخرون، التداعيات الجيوستراتيجية للثورات العربية، مصدر سابق، ص28.

يحدث بليبيا، إلا أنَّ موقفه كان غير واضحٍ ولا يريد خسارة حليفه الرئيس الليبي الأمر الذي أزعج المعارضة الليبية، وكذلك روسيا التي تَعتبرُ ليبيا حليفاً استراتيجياً لها والتي لم تنتقد ما كان يقوم به النظام السابق إلا أنها دعت إلى الحوار لحل المشكلة[1].

إن تدخل حلف شمال الأطلسي جاء بعد عقد مجلس الجامعة العربية بتاريخ (12/ آذار/ 2011) والذي أصدر قراراً بدعم الثورة الليبية عن طريق حظر جوي على تحليق الطيران الحربي، ودعا القرار مجلس الأمن لاتخاذ قرار مماثل وفرضه بالقوة، وبعد يومين فقط قُدم الاقتراح إلى مجلس الأمن وصوت عليه بالشهر ذاته وصدر القرار (1973) الذي مهد الطريق لتدخل حلف شمال الأطلسي لمساعدة الثورة الليبية[2] وبدا واضحاً أن الدول التي تبنت مساعدة الثورة الليبية تُحركها مصالح وأهداف خاصة، فلم تكن الأهداف المعلنة لحماية المدنيين المحرك الأساسي لحلف شمال الأطلسي وإنما كانت هناك أهداف أخرى جعلت البلاد ضحية لصراع داخلي وإقليمي ودولي.

3 – تباين الموقف السياسي العربي من التدخل الخارجي : منذُ انطلاق الثورة الليبية تباينت مواقف الدول العربية لاعتبارات تتعلق بالتبعية للخارج أولاً، وحالة العداء من نظام اتجاه نظام آخر ثانياً، علاوةً على ذلك المصلحة التي يُمكن أنّ تتحقق من مواقفها السياسية ثالثاً، إذ يزخر التأريخ السياسي العربي بتباين مواقف الدول العربية اتجاه بعضها البعض، ولعَّل أهم ذلك التباين ظهر في الكثير من الأحداث المفصلية التي كادت أنْ تعصف بالنظام الإقليمي العربي، ومنها : حالة الانقسام والانحياز الذي ظهر إبان (حرب الخليج الأولى 1980 – 1988)، وحالة الانقسام في حرب الخليج الثانية عام (1990)، وغزو العراق واحتلاله عام (2003)، وأخيراً ثورات الربيع العربي التي شهدتها معظم الدول العربية. وقفت الأنظمة العربية بين مؤيد للثورة الليبية وبين مناهض لها، على سبيل المثال قامت قطر بالدور الريادي في المبادرة الدبلوماسية لمجلس التعاون الخليجي والتأثير على فرنسا والدعم العسكري والتقني للمسلحين الليبيين في الشرق والغرب لإنجاز الحسم لتحقيق دوافع اقتصادية، إذ تعد قطر إحدى أكبر مصدر للغاز السائل عالمياً وتجد في ليبيا بوابة إلى أسواق البحر المتوسط وكذلك يمنحها التدخل في ليبيا بروزاً في الساحة الإقليمية[3]، أما المملكة العربية السعودية والجزائر ومصر فلم تتخذ هذه الدول مواقف قوية لدعم الثورة الليبية مثلما فعلت قطر والإمارات التي بدأ وصول طائراتها الحربية إلى ليبيا منذ الأسبوع الثاني لانطلاق الثورة، وكذلك أسهمت الإمارات في بناء مخيمات كبيرة لإيواء النازحين من سُكان ليبيا، في حين لم توجه الأردن نقداً قوياً

---

[1] مصطفى عمر التير، الثورة الليبية مساهمة في تحليل جذور الصراع وتداعياته، مصدر سابق، ص358 – 357.

[2] إبراهيم نصر الدين وآخرون، حال الأمة العربية 2014 – 2015 من تغيير النظم إلى تفكيك الدول، مصدر سابق، ص580.

[3] آفي شلايم وآخرون، الشرق الأوسط الجديد الاحتجاج والثورة والفوضى في الوطن العربي، مصدر سابق، 2016، ص283 – 287.

لنظام الحكم الليبي ولا طالبت بالتدخل الدولي ولم تعلن عن ضرورة مساعدة الليبيين، أما الحكومة المؤقتة في تونس فإنها وقفت على مسافة واحدة مع الطرفين، لكن على الرغم من ذلك فقد تعاون سكان المنطقة الحدودية التونسية مع الجانب الليبي إذ دخل ألوف من السُكان إلى تونس عبر معبر ذهبية – وازن[1].

4 – تغيير السياسة الداخلية لدول المغرب العربي الأخرى تجاه شعوبها : شرَعت دول المغرب العربي مثل الجزائر والمغرب للتعاطي والتجاوب مع المطالب الشعبية وهذا لم يكن موجوداً قبل الثورة، وهو ما حصل في الجزائر منتصف عام (2011) عندما أعلن الرئيس الجزائري حزمة من الإصلاحات التشريعية والإعلامية، وكذلك التعديلات الدستورية في المغرب عام (2011) التي جاءت تحت تأثير التظاهرات الشعبية بقيادة حركة (20 فبراير)، إذ اضطر (محمد السادس) إلى طرح تعديلات دستورية أقرت باستفتاء شعبي ثم انتخابات تشريعية تمكن من خلالها حزب العدالة والتنمية من الفوز بأغلبية المقاعد، على الرغم من الشكوك التي تدور حول هذه الإصلاحات إلا أنها برزت التأثير الجديد للرأي العام في تغيير طريقة تعامل الحكومات مع الشعوب[2].

5 – الاختراق السياسي الخارجي لأطراف الصراع الليبي : شهدت ليبيا بعد ثورة عام (2011) اختراق العديد من القوى الإقليمية والدولية للجهات السياسية الفاعلة في إدارة حكم ليبيا، وتجلى ذلك بوضوح أكثر بعد عام (2014)، فحكومة الوفاق الوطني ذات التوجه الإسلامي اخترقت من قبل العديد الفواعل الدولية والإقليمية أبرزها : تركيا وقطر، وكذلك اختراق الطرف الثاني للصراع والمتمثل بحكومة طبرق ذات التوجه الليبرالي من قبل عدة دول أبرزها : مصر والإمارات وروسيا. بدت ملامح ذلك الاختراق عن طريق تقديم المساعدات والمنح والقروض، أو المشاركة الفعلية في العمليات العسكرية مثلما فعلت روسيا عندما دعمت الجيش الوطني بمقاتلين من شركة فاغنر الروسية، وكذلك دعم تركيا لحكومة الوفاق بالعديد من المقاتلين السوريين، إلى جانب ذلك تقديم الدعم اللوجستي والاستخباراتي، الأمر الذي أدى إلى تبعية جهات الصراع إلى الدول الداعمة لها، وتأثيرها الواضح في عملية صنع القرار السياسي الليبي.

6 – تهديد الأمن الداخلي لدول الجوار الجغرافي الليبي : بعد الربيع العربي مثلت ليبيا أنموذجاً للأزمات الإقليمية التي ضربت الدول المجاورة لليبيا، سواء العربية منها أو دول جنوب الصحراء غير العربية من خلال تهديد الأمن الداخلي والإقليمي للدول المجاورة، وكذلك تهديد مصادر الطاقة للدول الغربية وعلى رأسها فرنسا، الأمر الذي دفعها إلى الانجرار وراء الصراع الليبي حفاظاً على مصالحها في دول

---

[1] مصطفى عمر التير، الثورة الليبية مساهمة في تحليل جذور الصراع وتداعياته، مصدر سابق، ص352 – 353.

[2] المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، التوازنات والتفاعلات الجيوستراتيجية والثورات العربية، مصدر سابق، ص10.

الساحل عن طريق التعاون مع دول إقليمية مثل مصر والجزائر[1]، وكذلك تُعاني الدول المجاورة لليبيا من مشكلات أخرى تمثلت في الهجرة غير الشرعية، وتجارة المخدرات، ومشكلة الجماعات الأصولية المتطرفة التي أصبحت ليبيا مركزاً مهماً لها للانتقال إلى دول أخرى. مما فرض الصراع الليبي على بعض من الدول المجاورة زيادة الإنفاق العسكري، مثل الجزائر التي أعلنت خطة لتطوير القوات البرية وشراء أجهزة متطورة لمراقبة الحدود الليبية، وفي هذا السياق تمَّ رفع ميزانية وزارة الدفاع والداخلية والجهات المرتبطة بها إلى (15 مليار/ دولار) أي بزيادة (6 مليار/ دولار) عن الموازنة السنوية التي قرها قانون الموازنة المالية عام (2011)، إذ احتلت الجزائر المرتبة الثانية إفريقياً والثالثة عربياً بعد المملكة العربية السعودية ومصر في الإنفاق العسكري، وكذلك حشد قوات كبيرة من الجيش والدرك على الحدود الليبية لمنع تسلل الجماعات الأصولية المتطرفة والحد من عملية الهجرة غير الشرعية وتجارة المخدرات[2]، وقيام تونس ببناء جدار عازل على الحدود الليبية لتأمن أمنها الداخلي، وكذلك مصر التي زادت من عدد أفراد جيشها بالقرب من الحدود الليبية المصرية، وتُعاني أيضاً دول جنوب ليبيا من المشكلة ذاتها التي تتمثل بتسلل الجماعات الأصولية المتطرفة والهجرة غير الشرعية وغيرها من المشكلات التي برزت بعد عام (2011). جعلت الأزمة الليبية الوضع الأمني في منطقة المغرب العربي يتصف بالهشاشة، فتردي فاعلية الأجهزة الأمنية ونفاذية الحدود شجعت التنظيمات الأصولية المتطرفة على تفعيل مخططاتهم في ذلك الفضاء الجغرافي، إذ التحق عدد كبير من أنصار تنظيم القاعدة إلى الصراع الليبي[3]، وتسلل آخرون إلى أراضي الدول المجاورة للقيام بأعمال تخريبية، إلى جانب ذلك دخول التنظيمات المسلحة بمرحلة التسلح السريع بعد انهيار النظام الليبي الذي أدى إلى إغراق ليبيا بالأسلحة ومن ثُم عبورها إلى الدول المجاورة. أما فيما يتعلق بمنطقة الساحل والصحراء الإفريقية فقد استمر تدفق الأسلحة إلى تلك المنطقة وخصوصاً شمال مالي وشمال النيجر ودارفور التي لم تجد الاستقرار الأمني منذ اندلاع الثورة الليبية، فانتقال الأسلحة ووصولها إلى جماعات خارجة عن القانون بات أكبر تهديد للسُلطات المركزية في تلك الدول[4]، فالأسلحة الليبية وصلت إلى الحركة الوطنية لتحرير (ازواد) في شمال مالي عن طريق قبائل الطوارق، وفي جبال (أدرار إفوفاس) و (غاو) في

---

[1] محمد سليمان الزواوي، التداعيات الإقليمية للأزمة الليبية، رؤية تركية 2014، ص33.

[2] رشيد خشانة، تداعيات سياسية وعسكرية للصراع الدائر في ليبيا على كلٍ من تونس والجزائر، تقرير منشور في 3/ آب/ 2011، متاح على الرابط :

https://www.swissinfo.ch/ara/%D8%AA%D8%AF%D8%A7%D8%B9%D9%8A%D8%A7%D8%AA.

[3] أحمد إدريس، الأزمة الليبية وتداعياتها على منطقة المغرب العربي، مركز الدراسات المتوسطية والدولية، 2011، ص1.

[4] قط سمير، البعد الإفريقي في سياسة الأمن والدفاع الوطني الجزائري، (أطروحة دكتوراه/ غير منشورة)، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد خيضر – بسكرة، الجزائر، 2016 – 2017، ص62.

مالي أيضاً، وكذلك تنظيم (بوكو حرام) النيجيري، وتنظيم (المرابطون)، وخلايا تابعة لتنظيم (القاعدة)، وحركة (التوحيد والجهاد) في غرب إفريقيا[1].

7 – تقدم القضايا القطرية على حساب القضايا العربية القومية المصيرية : أحدثت ثورات الربيع العربي بصورةٍ عامة وثورة ليبيا بصورةٍ خاصة تقدماً للقضايا القطرية الخاصة على القضايا القومية العربية العامة لتنسجم مع إرادة بعض الأنظمة السياسية العربية في التعاون مع القوى الخارجية خوفاً من زوال النظام ووصول ثورات الربيع العربي إلى دولهم وضمان أطول فترة ممكنة للاستمرار بغض النظر عن مصالح الأمة العربية[2]، ويتجلى ذلك واضحاً في تسارع وتيرة التطبيع مع الكيان الصهيوني على حساب قضية العرب الأولى (القضية الفلسطينية).

8 – عسكرة المنطقة العربية : أصبحت المنطقة العربية مورداً أساسياً لمختلف أنواع الأسلحة؛ نتيجة بث التهويل بوجود أخطار محدقة داخل الدولة المستهدفة أو مع جوارها الجغرافي، ليتم على إثرها تصاعد وتيرة استيراد الأسلحة من الدول المصدرة لها، ويتضح ذلك بعد ثورات الربيع العربي فقد زاد حجم إنفاق الدول العربية لشراء الأسلحة، فالدول العربية تحتل المراكز الخمس الأولى في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا من حيث استيراد الأسلحة (السعودية، مصر، الجزائر، الإمارات، العراق)، وعلى المستوى العالمي فيتبين أنَّ المملكة العربية السعودية جاءت في المرتبة الأولى عالمياً في شراء الأسلحة للمدة (2016 – 2020)، واحتلت مصر المرتبة الثالثة عالمياً[3]. ينظر جدول (49).

جدول (49) أكبر الدول العربية المستوردة للأسلحة للمدة (2000 – 2020)

الدولة	أكبر الدول عربياً المستوردة للسلاح للمدة (2000 – 2020) مليار/ دولار				
	2000	2005	2010	2015	2020
السعودية	20.91	25.39	45.24	87.19	57.52
مصر	2.63	2.66	4.41	5.47	4.50
الجزائر	1.88	2.92	5.67	10.41	9.71
الإمارات	5.88	6.60	17.50	**	**
العراق	**	1.12	3.75	9.60	7.02

---

[1] أحمد إدريس، الأزمة الليبية وتداعياتها على منطقة المغرب العربي، مصدر سابق، ص1 – 2.

[2] مجموعة مؤلفين، الحركات الاحتجاجية في الوطن العربي دراسة في متغيرات الاستقرار واللااستقرار للأنظمة السياسية، ط1، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية، برلين، ألمانيا، 2019، ص179.

[3] عبيدلي العبيدلي، 5 نتائج أفرزها الربيع العربي، تقرير منشور على جريدة الوطن البحرينية بتاريخ 9/ تشرين الأول/ 2012، متاح على الرابط : https://alwatannews.net/Opinion/article/596332/5.

المصدر : بيانات البنك الدولي ومعهد ستوكهولم لبحوث السلام (سيبري)، متاح على الرابط:

data.albankaldawli.org/indicator/MS.MIL.XPND.CD.

9 – بروز الدور الإقليمي والدولي بعد الصراع الليبي : قبل عام (2015) طغت أدوار الجماعات المسلحة (الفاعلين من غير الدول) على الصراع في المنطقة العربية، إذ ظهر ذلك في الصراع اليمني والسوري على حدٍ سواء، على الرغم من أنَّ هذه الجماعات كانت على اتصال مستمر مع جهات خارجية، إلا أنَّ الأخيرة بقيت بعيدة عن واجهة تلك الصراعات لتعزيز رؤيتها وتفسيرها من منظور الحرب بالوكالة[1]، لتتغير تلك الرؤية بعد عام (2015) فنلحظ التدخل الروسي في سوريا، ثم عاصفة الحزم في اليمن، وكذلك تحول ليبيا إلى ساحة صراع بين قوى إقليمية (تركيا، قطر، الإمارات، السعودية، مصر) ودولية (الولايات المتحدة الأمريكية، روسيا، إيطاليا، فرنسا).

---

[1] أحمد حلواني وآخرون، حال الأمة العربية (2015 – 2016) العرب وعام جديد من المخاطر، مصدر سابق، ص100.

الباب الثالث :

الخريطة الجيوبولتيكية للصراع الدولي والإقليمي في ليبيا

تمهيد : توضح الخريطة الجيوبولتيكية للصراع الليبي بأنه تميز عن بقية صراعات المنطقة؛ نظراً لتعدد أطراف الصراع المحلية والإقليمية والدولية، إذ أضحت الجغرافية الليبية قطباً لجذب مختلف القِوى الخارجية الإقليمية والدولية للحصول على مكاسب جيوبولتيكية من خلال دعم أحد أطراف الصراع الداخلي بصورةٍ مباشرة أو غير مباشرة، الأمر الذي ألقى بظلاله على صعوبة إيجاد حل سياسي يتوافق عليه جميع الأطراف المتصارعة في الجغرافية الليبية، نظراً لصعوبة توافق القِوى الخارجية التي تدفعها أهدافاً جيوبولتيكية ومحاولة كل قوة الحصول على النصيب الأكبر من الثروات الليبية، كذلك عدم امتلاك القِوى المحلية بأطرافها المختلفة حرية اتخاذ القرار السياسي الذي يخص ليبيا. تقدم الدراسة هنا الخريطة الجيوبولتيكية للصراع الدولي والإقليمي في ليبيا من خلال توضيح أهم القِوى الداخلية والخارجية المؤثرة في الصراع الليبي وفق الآتي :

الفصل الأول : خريطة توزيع القِوى الليبية المعاصرة ومرجِعياتها السياسية.

الفصل الثاني : القوى الإقليمية واستراتيجيتها في ليبيا.

الفصب الثالث : القوى الدولية واستراتيجيتها في ليبيا.

الفصل الأول :- خريطة توزيع القِوى الليبية المعاصرة ومرجِعياتها السياسية

شهدت ليبيا بعد ثورة فبراير (2011) بروز العديد من القِوى والتنظيمات الداخلية الرسمية وغير الرسمية ذات الإيديولوجيات المختلفة، والتي تُعد من أكبر المعضلات التي تواجه عملية بناء الدولة، وضمان الاستقرار الأمني والسياسي فيها. لعبت هذه القِوى في بداية الثورة دوراً كبيراً في إسقاط النظام السابق، إذ شاركت بقوة لدعم الثورة، لكنها أصبحت بعد إسقاط النظام عنصراً أساسياً في ديمومة الصراع؛ كونها زادت من قوتها وتسليحها، سواء عن طريق أطراف خارجية، أو من معسكرات الجيش الليبي داخلياً، وسيطرة عدد منها على المناطق الغنية بالثروات الطبيعية بين الحين والآخر.

تعاظم بشكلٍ كبير عدد الفاعليين سواء الرسميين منها وغير الرسميين في ليبيا مقارنةً بدول الربيع العربي الأخرى، الأمر الذي زاد من حدة الصراع وتعقده، وصعوبة الإحاطة بمعالم الساحة السياسية السائدة في ليبيا، فعلى الرغم من وجود تكتلات وقِوى مختلفة بالقرب من الجغرافية الليبية قادرة على التحرك وممارسة نفوذها في الحياة السياسية سواء في مصر وتونس وخصوصاً بعد ثورتِهما[1]، لكن يحدث العكس تماماً في ليبيا إذ يصعب على المراقبين تصنيف القِوى الرسمية والتعامل معها، ويرجع السبب في ذلك إلى الفوضى السياسية الإدارية التي عمَّت ليبيا بعد انهيار النظام، وكذلك انقسام ليبيا في الداخل بشكلٍ كبير على مستوى المدينة، والقبيلة، والوحدات المختلفة العاملة في القطاع الأمني[2]. بدأت الملامح السياسية للدولة الجديدة في ليبيا تتشكل عندما شُكل (المجلس الوطني الانتقالي المؤقت) في (27/ شباط/ 2011) لتنظيم العلاقات مع الدول الأخرى التي اعترفت سريعاً بهذا المجلس، كانت فرنسا أولى الدول الأوربية التي اعترفت به كممثّل شرعي للشعب الليبي، ثُمَّ الولايات المتحدة الأمريكية، في حين كانت قطر أولى الدول العربية التي اعترفت بالمجلس، ثُمَّ الكويت، والأردن، ومن أهم مهامه كانت : التخلص من النظام السابق[3]، لذلك دعا إلى جولة أممية ضد قوات النظام السابق، فجاء التدخل الدولي من خلال قرار مجلس الأمن (1973) الذي من خلاله أعطى الصلاحية لدول حلف شمال الأطلسي فرض منطقة حظر جوي فوق ليبيا، مع رفضه نشر قوات أجنبية على الأراضي الليبية، وكذلك من مهامه تشكيل حكومة انتقالية تمهيداً لإقامة

---

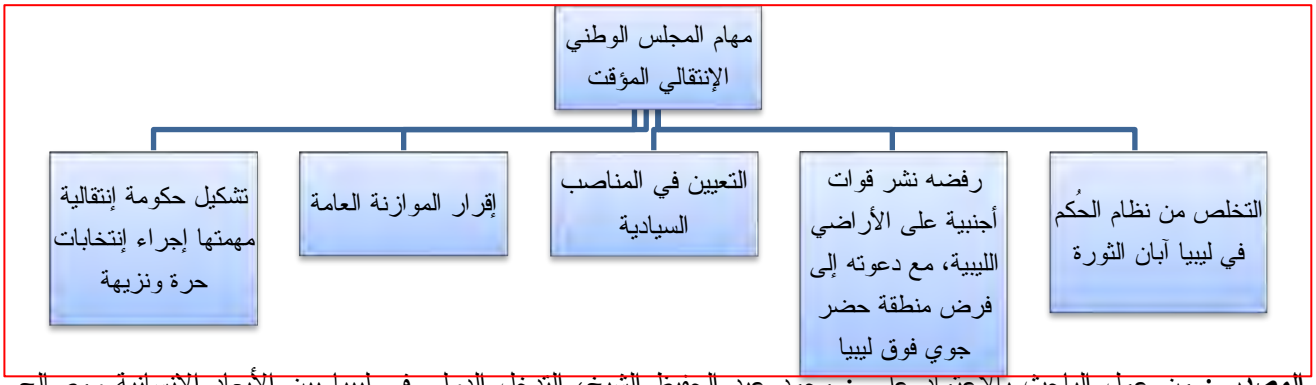
[1] محمد عصام لمروسي، النزاعات المسلحة وديناميات التحولات الجيوسياسية في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، ط1، مجموعة النيل العربية، القاهرة، مصر، 2020، ص117.

[2] فولفرام لآخر، تصدعات الثورة الليبية القوى الفاعلة والتكتلات والصراعات في ليبيا الجديدة، ترجمة : عدنان عباس علي، ط1، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، 2014، ص7.

[3] آدينيوف عبد الحليم سياه مراداويتش، تعاقب الأنظمة في ليبيا خلال مائة عام، تقرير منشور على الموقع الرسمي للمركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والاقتصادية والسياسية بتاريخ 20/نيسان/ 2020، متاح على الرابط : https://democraticac.de/?p=65977.

انتخابات حرة ونزيهة، وإقرار الموازنة العامة، وتعيين الأشخاص في المناصب السيادية[1]. ينظر مخطط (3).

مخطط (3) مهام المجلس الوطني الانتقالي المؤقت



المصدر : من عمل الباحث بالاعتماد على : محمد عبد الحفيظ الشيخ، التدخل الدولي في ليبيا بين الأبعاد الإنسانية ومصالح الدول الكبرى، "**مجلة الدراسات الاستراتيجية والعسكرية**"، العدد (2)، المجلد (1)، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والاقتصادية والسياسية، برلين، ألمانيا، 2018، ص26 – 27.

أقيمت أول انتخابات للمؤتمر الوطني (البرلمان) في ليبيا عام (2012) والتي عُدت بأنها خطوة في غاية الأهمية في التأريخ السياسي لدولة ليبيا؛ ويعود السبب وراء ذلك إلى انخراط المجتمع الليبي في رسم سياسة البلاد لأول مرة منذ (42) عاماً، ومشاركة العديد من الأحزاب والشخصيات السياسية التي كان وجودها محظوراً في ليبيا خلال عهد النظام السابق، وظهرت نتائج تلك الانتخابات بفوز (تحالف القوى الوطنية ذو التوجهات الليبيرالية)، ونال المركز الثاني (حزب العدالة والبناء ذو التوجهات الإسلامية)[2]. ينظر جدول (50) وشكل (12).

جدول (50) نتائج انتخابات المؤتمر الوطني العام الليبي عام (2012)

الحزب	عدد المقاعد	الحزب	عدد المقاعد
مرشحين أفراد	120	الوحدة من أجل الوطن	2
تحالف القوى الوطنية	39	التيار المدني الوسطي	2
حزب العدالة والبناء	17	تحالف وادي الحياة للديمقراطية والتنمية	2
الجبهة الوطنية	3	كيانات أخرى	15

المصدر : من عمل الباحث بالاعتماد على : التقرير النهائي لانتخابات المؤتمر الوطني العام (7 يوليو/ 2012)، فريق الاتحاد الأوروبي لتقييم الانتخابات، 2012، ص38 – 39.

---

[1] محمد عبد الحفيظ الشيخ، التدخل الدولي في ليبيا بين الأبعاد الإنسانية ومصالح الدول الكبرى، "**مجلة الدراسات الاستراتيجية والعسكرية**"، العدد (2)، المجلد (1)، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والاقتصادية والسياسية، برلين، آلمانيا، 2018، ص26 – 27.

[2] فردريك ويري، انتخابات ليبيا الجديدة، مقال منشور على الموقع الرسمي لمركز مالكوم – كير كارنيغي للشرق الأوسط، متاح على الرابط : https://carnegie-.mec.org/publications/48763.

شكل (12) نتائج انتخابات المؤتمر الوطني العام الليبي عام (2012)



المصدر : من عمل الباحث بالاعتماد على بيانات الجدول (50).

بعد انتخابات المؤتمر الوطني تشكلت حكومة مؤقتة برئاسة (علي زيدان) الذي اعتمد على فاعليين غير رسميين (قِوى مسلحة) قاتلوا ضد النظام السابق لفرض الأمن، نظراً لأن قدرات الحكومة كانت ضئيلة للقيام بذلك، ومع مرور الزمن أصبحت محاولة (فرض النظام) من أبرز التحديات التي تواجه الحكومة، وانتخب (محمد يوسف المقريف) رئيساً للمؤتمر الوطني والذي بقي في منصبه إلى عام (2013) خلفه بعد ذلك (جمعة عتيقة) بشكلٍ مؤقت إلى أن انتخب (نوري أبو سهمين) رئيساً للمؤتمر الليبي، وبقي (علي زيدان) في رئاسة الوزراء من عام (2012) إلى أن أقيل عام (2014) وكُلف (عبدالله الثني) بمهام تشكيل الحكومة، ثُمَّ أقيل (عبدالله الثني) وعُين (أحمد معيتيق) خلفاً له، لكن أقرت (الدائرة الدستورية للمحكمة العليا)* بعدم شرعية هذه الإقالة[1]. استمر حكم (المؤتمر الوطني الليبي) المنتخب عام (2012) حتى انتخابات (البرلمان) عام (2014) التي شكلت (الملامح الأولى للصراع الجهوي في ليبيا)، إذ كانت كل جهة (حكومة المؤتمر الوطني المنتخب عام 2012) وحكومة (البرلمان المنتخبة عام 2014) تسعى للسيطرة على السلطة أو تثبيت مكانة حكمها في ليبيا، لذلك ونتيجة لهذه الأحداث فقد مدَّد (المؤتمر الوطني) صلاحيته سنة إضافية ليتمكن من إكمال الأعمال المنوطة له وانتخاب رئيس الدولة، لكن هذا التمديد قَسَّم ليبيا جيوبولتيكياً إلى شرق وغرب لكلٍ جهة إيديولوجية مختلفة.

---

* عقِبَ انتخابات عام (2014) وُجدت أزمة دستورية محورها (لجنة فبراير) المُشكلة من المؤتمر الوطني بعد عام (2011) والتي اعتبرت مخالفة للإعلان الدستوري والوضع القانوني للدولة، لذلك أعتُبر كل مقترح ناتج عنها باطلاً والتي تضمنت انتخابات مجلس النواب، وتشكيل السُلطة التشريعية، وإلغاء بعض فقرات التعديل الدستوري السابع والذي كان أساسه عدم مشروعية الفقرة (11) من المادة (30) بموجب التعديل الدستوري الصادر في (11/ مايس/ 2014)، ومن البديهي نتج عن تلك الخطوة إلغاء نتائج انتخابات (2014) التي أقرت بها الدائرة الدستورية للمحكمة العُليا..... الفيتوري شعيب، الأزمة الانتخابية الليبية بين القانون والواقعية، ورقة تحليلية، مركز الجزيرة للدراسات، الدوحة، قطر، 2021، ص2 – 3.

[1] مركز دراسات الشرق الأوسط، الأزمة الليبية إلى أين؟، الأردن، 2017، ص9 – 10.

تشكلت حكومة مجلس النواب (البرلمان) في الشرق وتحديداً في (بنغازي) ثُمَّ انتقلت إلى (طبرق) أقصى شرق ليبيا[1]، إذ تحالف المجلس مع شخصية عسكرية (خليفة حفتر)*عُين قائداً للجيش الوطني، وفي الغرب شُكلت (حكومة الإنقاذ الوطني) التابعة للمؤتمر الوطني المنتخب عام (2012) والتي اتخذت من (طرابلس) مقراً لها، وعلى الرغم من حكم (الدائرة الدستورية للمحكمة العليا) بحل المجلس في شرق ليبيا واعتباره فاقداً للصلاحية، رحبت حكومة طرابلس (حكومة الإنقاذ) بذلك الأمر ورفضت حكومة (طبرق) هذه القرار، وهكذا تصارع جيوبولتيكياً في ليبيا على السلطة حكومتان مختلفتان، هما (حكومة طرابلس وحكومة طبرق)**[2]. دخلت البلاد في صراع مسلح استمر بين الحكومتين المنفصلتين إلى أن وافقتا عام (2015) على إيقاف إطلاق النار وتشكيل حكومة وحدة وطنية بوساطة الأمم المتحدة والتي وُلدت عنها (حكومة الوفاق الوطني الليبية) في اجتماع (الصخيرات) بالمغرب، لكن وعلى الرغم من ذلك فإن الواقع السياسي في ليبيا انتهى إلى أزمة عميقة، فالشرق تديره حكومة مستقلة رافضة الاتفاق، وطرابلس الغرب تديره حكومة (الوفاق الوطني) التي رأسها (فائز السراج) المنبثقة عن (اتفاق الصخيرات)[3]. أظهرت مرحلة ما بعد النظام السابق وضعية ليبيا جيوسياسياً بأنها بلد غير مستقر تسوده التنافسات السياسية والإيديولوجية، الأمر الذي أفرز ظواهر أدخلت البلاد في آتون صراع داخلي وفوضى عارمة، وهذا ما حدث فعلاً داخل الجغرافية الليبية وخصوصاً بعد عام (2014)، إذ تدهورت الحياة السياسية والاجتماعية والاقتصادية، وانتشر السلاح خارج حدود الشرعية، وغابت الخدمات، وتصاعدت الصراعات السياسية والعسكرية، وضعفت مؤسسات الدولة وخصوصاً المؤسسات العسكرية والأمنية، ورافق ذلك ظهور طبقة سياسية منفصلة عن بنية المجتمع نفسه، نتج عنها فقدان الثقة بين المواطن والنخب السياسية. ينظر مخطط (4).

---

[1] محمد السبيطلي، الأزمة الليبية بين التدخلات الدولية والوساطات الإقليمية، دراسات، مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية، الرياض، المملكة العربية السعودية، 2016، ص7 – 8.

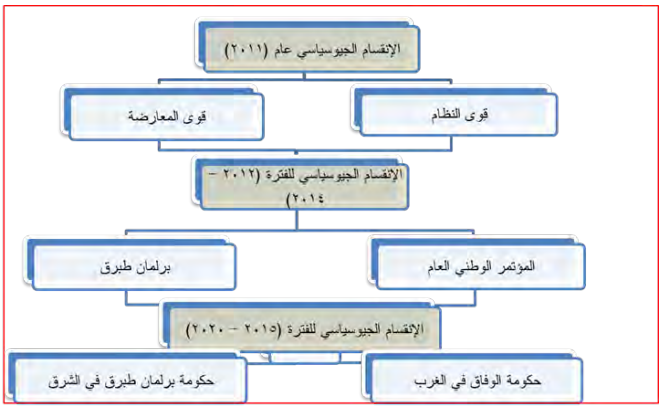
* هو أحد الضباط الذين شاركوا عام (1969) في تحويل النظام الليبي من ملكي إلى جمهوري، والذي عُينَ من قبل الرئيس السابق تكريماً له قائداً عاماً للقوات الليبية في حرب تشاد، وكان ذلك المنصب بداية السقوط لحفتر الذي مُني بخسارة فادحة نتج عنها أسره و (300) جندي ليبي في تشاد عام (1987)، إلا أنَّ الرئيس السابق تخلى عنه بإنكاره وجود قوة عسكرية ليبية في تشاد، الأمر الذي دفع حفتر لتكريس حياته معارضاً للنظام الليبي بعد مغادرته تشاد إلى الولايات المتحدة الأمريكية، لذلك وبعد ثورة عام (2011) عاد إلى ليبيا وأصبح واحداً من القادة ضمن تشكيلات المعارضة ضد النظام، إلا أنه وبعد سقوط النظام اختفى فترة من الزمن ثُم عاد عام (2014) في تسجيل مصور يعرضُ خطته لإنقاذ ليبيا من المؤتمر الوطني العام المنتخب عام (2012) والأحزاب الإسلامية، ليحصل على إثر ذلك الدعم المطلق من قِوى محلية وإقليمية ودولية في عملية الكرامة التي قادها ضد الجماعات والأحزاب الإسلامية..... فكيري شهرزاد، الدراسات الأمنية النقدية في ظل التهديدات اللاتماثلية – أنموذج ليبيا، مصدر سابق، ص368.

** رأس عمر الحاسي حكومة طرابلس، فيما رأس عبدالله الثني حكومة طبرق.

[2] آدينيوف عبد الحليم سياه مراداويتش، تعاقب الأنظمة في ليبيا خلال مائة عام، مصدر سابق.

[3] مركز دراسات الشرق الأوسط، الأزمة الليبية إلى أين، مصدر سابق، ص11.

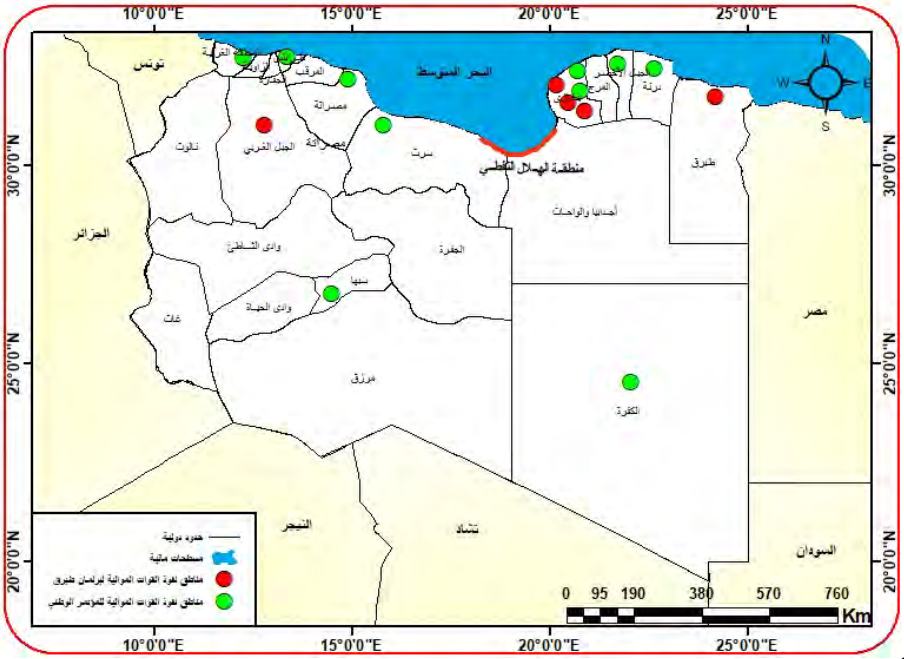
مخطط (4) الانقسام الجيوسياسي للمنظومة السياسية الليبية للمدة (2011 – 2020)



المصدر : من عمل الباحث بالاعتماد على نتائج الدراسة.

تُشير الخريطة أدناه إلى مناطق النفوذ عام (2014) قبل (اتفاق الصخيرات)، إذ توضح سيطرة الفصائل العسكرية الموالية لحكومة (المؤتمر الوطني) على (درنة) و (منطقة الجبل الأخضر، وأجزاء من بنغازي، سرت، وسبها، والكفرة) علاوةً على ذلك الجزء الأكبر من (المنطقة الغربية)، أما الفصائل الموالية (لبرلمان طبرق) فهي تُسيطرُ على أهم المناطق الاستراتيجية في معادلة الصراع الليبي (منطقة الهلال النفطي)، ومدينة (طبرق) التي اتُخذت مقراً للبرلمان، و(أجزاء من بنغازي وسرت) يضاف إلى ذلك وجود نفوذ لهم في الغرب الليبي وتحديداً في منطقة (الجبل الغربي)، ليتمكن بعدها (الجيش الوطني) تحت دعم قِوى خارجية بإحكام سيطرته على كامل الشرق الليبي، ثُم التوجه غرباً لإسقاط حكومة الوفاق المتفق على تشكيلها بين (المؤتمر الوطني وبرلمان طبرق) وكاد أن يتحقق له ذلك لولا تدخل قِوى خارجية. ينظر خريطة (20).

خريطة (20) مناطق النفوذ لطرفي الصراع الليبي عام (2014)



المصدر : محمد أحمد النجار ومحمد صبحي، تنظيم درنة : البنية القاعدية لتنظيم الدولة في ليبيا، ط1، المكتب العربي للمعارف، القاهرة، مصر، 2016، ص18.

* **القِوى المتصارعة في الجغرافية السياسية الليبية ومناطق نفوذها الجيوسياسي :** شهدت الجغرافية الليبية بعد الثورة بروز العديد من القِوى والتنظيمات الدولية وغير الدولية التي شكلت الملامح الأولى لظهور بوادر الصراع والاقتتال الداخلي بعد عام (2014)، إذ كان الصراع خلال المدة (2011 – 2014) صراعاً سياسياً داخل (المجلس الوطني المؤقت) ثم (المؤتمر الوطني العام) المنتخب عام (2012) بين القِوى الإسلامية والقِوى الليبرالية، وعلى الرغم من تقدم القِوى الليبرالية في نتائج انتخابات (2012) على حساب القِوى الإسلامية إلا أن الأخيرة استطاعت كسب ولاء وميول القوائم الفردية إضافة إلى المجاميع العسكرية التي استطاعت السيطرة على مؤسسات الدولة وتهميش دور قِوى التحالف الليبرالي[1]، لذلك بدأت الخلافات منذُ ذلك الوقت (2012) داخل (المؤتمر الوطني العام)، وزادت حدة هذه الخلافات عندما حاولت القِوى الإسلامية إدخال قانون (العزل السياسي)*وتجديد ولاية المؤتمر قبل نهايته بفترة قصيرة عام (2014)[2]. أما المرحلة الثانية من الصراع فقد بدأت بعد قانون (العزل السياسي) وانتخابات عام (2014) التي شهدت إقبالاً ضعيفاً لا يتجاوز (18%) مقارنة بانتخابات (2012) التي شارك فيها أكثر من (60%) من الشعب الليبي، إذ أسفرت عن تقدم كبير للقوى الليبرالية والمتمثلة في (التحالف الوطني) على حساب الأحزاب ذات الإيديولوجية الإسلامية والمتمثلة بحزب (العدالة والبناء)[3]، إلا أن الأخيرة (حزب العدالة والبناء) رفضت نتائج الانتخابات التي جاءت في صالح التحالف الوطني، وكذلك إقرار (الدائرة الدستورية للمحكمة العليا) بعدم شرعية البرلمان المنعقد في (طبرق).

---

[1] محمد عبد الحفيظ الشيخ، ليبيا بين جماعات العنف والديمقراطية المتعثرة، "**مجلة المستقبل العربي**"، العدد (432)، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، 2015، ص124.

* **قانون العزل السياسي :** يستهدف هذا القانون عزل كل الذين عملوا مع النظام السابق من (1 أيلول 1969 إلى 23 تشرين الأول 2011)، ويشمل حظر أي شخص تبوأ منصباً سياسياً أو إدارياً أو أمنيا خلال تلك المدة، ويشمل أيضاً السفراء ورؤساء الجامعات ورؤساء اتحادات الطلبة والباحثين في معاهد الدعاية وكل شخص ينتمي إلى أي منظمة تُهدد أمن ليبيا.... رومان ديفيد وهدى مزيودات، إعادة النظر في قانون العزل السياسي في ليبيا : تغيرٌ في الوجوه أم تغييرٌ في السلوك، سلسلة أوراق، معهد بروكنجز الدوحة، جامعة ستانفورد للتحولات العربية، 2014، ص4.

[2] Omar Ashour, Between Isis and a failed state : the saga of Libyan Islamists, rethinking political Islam series, Brookings institution, Washington D.C, U S A, 2015, P1.

[3] محمد عبد الكريم أحمد، ليبيا ما بعد القذافي أزمة القوى الإسلامية وخيارات العنف، ط1، العربي للنشر والتوزيع، القاهرة، مصر، 2018، ص15.

أدى رفض حزب العدالة والبناء لنتائج الانتخابات وإقرار الدائرة الدستورية للمحكمة العليا إلى تصاعد حدة الصراع بين الأطراف الليبية على السُلطة لتدخل بعدها ليبيا في آتون حرب أهلية جهوية بين معسكري (الكرامة)* و(فجر ليبيا)**التي نتج عنها سقوط العديد من الضحايا المدنيين وممن شاركوا في القتال على حدٍ سواء. تقدم الدراسة هنا القوى المحلية المتصارعة في الجغرافية الليبية ومناطق نفوذها الجيوسياسي ومرجعياتها السياسية :

أولاً – الفاعلون الرسميون***: بعد نهاية الحرب العالمية الثانية تعاظم دور الفواعل الرسمية بشكلٍ كبير بالقدر الذي جعلها السُلطة المنسقة لكافة الوظائف السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، الأمر الذي دفع بعض المفكرين للاعتقاد بأن هذا العصر هو عصر تدخل الفواعل الرسمية[1] التي اهتمت كثيراً بالسياسة العامة والعلاقات الخارجية وتنظيم شؤون المواطنين، وتُعدُ الدولة الفاعل الرسمي الأساسي، كونها المنتج الرئيسي للسياسة العامة، وكذلك هي من تمتلك الموارد التي تُعدُ المرتكز الأساسي في السياسة، وأيضاً تُعد (الدولة) السلطة أو الهيئة المؤهلة أنْ تلعبُ دوراً أساسياً في التأثير بحركة التفاعل الدولي وعُنصراً محركاً للعلاقات الدولية التي تتوقف عليها سياسة الدولة لتحديد نمط العلاقات بينها وبين الدول

---

* **عملية الكرامة :** هي عملية قادها اللواء المتقاعد خليفة حفتر وبعض ضباط النظام السابق المنحدرين من المنطقة الشرقية لليبيا في (16/ مايس/ 2014) ضد ما اعتبروه تواطؤ المؤتمر الوطني العام مع التيارات ذات الإيديولوجية الإسلامية وعدم دعم الجيش الوطني، وتهدف هذه العملية في بدايتها إلى السيطرة على بنغازي وتطهيرها من الجماعات الإسلامية الموجودة فيها، إلا أن هذه العملية كانت سبباً أساسياً في نشوء الصراع الليبي الداخلي.... فرجيني كولومبية، الانتخابات والصراع المسلح والنفط في خضم التنافس على ليبيا ما بعد القذافي، "**مجلة سياسات عربية**"، العدد (18)، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة، قطر، 2016، ص100 – 101.

** **عملية فجر ليبيا :** ظهرت عملية فجر ليبيا في (13/ تموز/ 2014) رداً على إعلان الجيش الوطني انطلاق عملية الكرامة والشروع في الترتيبات العسكرية للسيطرة على العاصمة الليبية طرابلس، الأمر الذي عدته غرفة ثوار ليبيا الموالية للمؤتمر الوطني تهديداً لثورة فبراير والإطاحة بمكتسباتها، وتنضوي هذه العملية تحت القيادة العامة للأركان التابعة للمؤتمر الوطني العام الذي استطاع من خلالها إحكام سيطرته على العاصمة طرابلس والمدن المحيطة بها، وهي الأخرى أيضاً من أسباب الصراع الداخلي.... خيري عمر، الأزمة الدستورية في ليبيا : أبعاد الصراع بين المكونات السياسية، "**مجلة سياسات عربية**"، العدد (13)، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة، قطر، 2015، ص35.

*** **تُعرَّف الفواعل الرسمية بأنها :** الأطراف الفاعلة في صناعة السياسية الداخلية والخارجية للدولة، وتوجيهها بالاتجاه الذي يخدم مصالحها، من خلال تشريع القوانين، والحفاظ على ألأمن القومي للدولة، وتنظيم الحياة الاجتماعية والاقتصادية لتحقيق الإرادة الشعبية..... جيمس أندرسون، صنع السياسات العامة، ترجمة : عامر الكبيسي، ط6، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، الأردن، 2017، ص60.

[1] سهام إبراهيم مزاري، دور الدولة والفواعل غير رسمية في رسم السياسات الاقتصادية في إفريقيا دراسة نقدية، "**مجلة الدراسات الإفريقية وحوض النيل**"، المجلد (2)، العدد (5)، المركز الديمقراطي العربي، برلين، ألمانيا، 2019، ص398.

الأخرى[1]. انحسر الصراع في ليبيا عام (2014) وما بعدها بين قوتين أساسيتين اكتسبتا صفة الفاعل الرسمي في الجغرافية الليبية والتي ينضوي تحت لوائِهما العديد من الفصائل العسكرية المسلحة التي تُشكل التحدي الأكبر لعملية بناء الدولة الليبية، وتمثلت الفواعل الرسمية ذات القدرات العسكرية والسياسية في ليبيا بالآتي:

1 – حكومة الوفاق الوطني (حكومة طرابلس) : سبقت الإشارة إلى أنَّ الاتفاق السياسي الليبي في مدينة (الصخيرات) المغربية نتج عنه انبثاق حكومة الوفاق الوطني برئاسة (فايز السراج) في (17/ كانون الأول/ 2015) لحل مشكلة (الصراع العسكري والسياسي) في ليبيا بين معسكر (الجيش الوطني) المنضوي تحت عملية الكرامة ومعسكر (المؤتمر الوطني) المنضوي تحت عملية فجر ليبيا[2]، بعد أن دفعت الأمم المتحدة أطراف الصراع إلى الحوار من أجل إنهاء الصراع والانقسام بين مؤسسات الدولة، وتشكيل حكومة وحدة وطنية ووضع الدستور وإجراء انتخابات جديدة، ووضع حد لفوضى السلاح من خلال تفكيك الجماعات المسلحة ودمجها ضمن قوات منظمة[3]، تشكلت حكومة الوفاق بعد توصل أطراف الصراع (برلمان طبرق وحكومته) و (المؤتمر الوطني العام وحكومته) وممثلي عن المجالس المحلية في مصراته وطرابلس إلى اتفاق الصخيرات، إلا أنَّ برلمان طبرق رفض تعيين السراج رئيساً للحكومة، واعتبر من حضر الاتفاق لا يمثل البرلمان، لذلك وبعد عامين على اتفاق الصخيرات أعلن الجيش الوطني إنهاء العمل بالاتفاق، ورفض إخضاع الجيش الليبي لأي جهة كانت إن لم تكن منتخبة من الشعب[4]. وعلى الرغم من رفض غالبية أعضاء برلمان طبرق والبعض من أعضاء المؤتمر الوطني هذا الاتفاق إلا أنَّ الأمم المتحدة مضت في توقيع الاتفاق بحضور شخصيات سياسية عن الطرفين ليوقع الاتفاق في عام (2015) بالإعلان عن المجلس الرئاسي الذي يتكون من (8) أعضاء مثلوا مختلف مناطق وأطراف الصراع[5]، حظي المجلس الرئاسي المنبثق عن هذا الاتفاق بدعم دولي وأصبح الممثل الرسمي لليبيا في المحافل الدولية، وأعلنت الأحزاب ذات الإيديولوجية الإسلامية مشاركتهم في الحكومة التوافقية، إلا أنَّ الجيش الوطني رفض الاتفاق

---

[1] عطاالله خالد، السياسة العامة بين التخطيط والتنفيذ الجزائر أنموذجاً، ط1، دار ومكتبة الحامد للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2018، ص9.

[2] Middle East and North Africa Report N°17 , The Libyan Political Agreement : Time for a Reset, international Crisis Group, Brussels, Belgium, 2016, p1.

[3] أحمد قاسم حسين، دور القِوى الخارجية في العملية السياسية : حالة ليبيا بعد الاتفاق السياسي "الصخيرات"، "**مجلة سياسات عربية**"، العدد (36)، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة، قطر، 2019، ص66.

[4] فراس فحام، خريطة الصراع في ليبيا المكونات والمستقبل، تقرير تحليلي، مركز جسور للدراسات، 2020، ص7 – 8.

[5] يوسف لطفي، تفكيك المشهد الليبي (تشريح للواقع والفواعل)، منتدى العاصمة للدراسات السياسية والمجتمعية، مصر، 2020، ص41.

واستمر في عملياته العسكرية شرق ليبيا ضد التنظيمات الإسلامية وفي الجنوب ضد الكتائب التابعة للوفاق[1] ،بيد أنَّ هذا الاتفاق لم ينجح في تحقيق الاستقرار السياسي والأمني ووضع حد للصراع بين أطرافه وتحقيق المصالحة الشاملة بل أفضى إلى إعادة تشكيل الصراع داخل الجغرافية الليبية أكثر مما أسهم في حله، إذ استبدل المؤتمر الوطني بحكومة الوفاق، وتحول الصراع من معسكري فجر ليبيا والكرامة إلى معسكري الكرامة والوفاق التي تحظى بدعم القوات الموالية لعملية فجر ليبيا، وبعد أنْ كان الصراع بين برلمانين وحكومتين أصبح بعد الاتفاق بين مؤيدي الاتفاق ومعارضيه من خلال ضم كل طرف مؤيد أو رافض للاتفاق منشقين عن معسكرهم الأصلي[2]، بل وأصبح سبباً أساسياً في توسيع فجوة الانقسام (الجغرافي ~ الاجتماعي) بين شرق البلاد وغربها وخلق خريطة كثيرة التشظي، وهو ما سمح بمزيد من التدخلات الخارجية التي برز تناقضها في التعامل مع الصراع الليبي، فمن جهة تدعو لحل سياسي وتؤيد الاتفاق، ومن جهة أخرى تدعم أطراف الصراع بدلاً من حلِّه من خلال التصعيد الميداني والعسكري لعرقلة مسار الحّل السياسي السلمي وشَلِّه[3]، وبدلاً من التغيرات الإيجابية التي كان ينتظرها الليبيون بعد توقيع أطراف الصراع الليبي على الاتفاق السياسي، لكن حدث العكس تماماً فقد اشتدت (حدة الصراع)، وتدهور المستوى المعيشي، وإنهار الاقتصاد الليبي، وتنامت مختلف المجاميع العسكرية، وانهارت خدمات البنى التحتية[4]، إلا أن أكثر ما تُعاني منه الدولة الليبية بعد اتفاق الصخيرات هي الحرب الأهلية التي حدثت بين شرق البلاد وغربها والتي زادت حدة الفجوة الاجتماعية بين السُكان.

* **المرجعية السياسية لحكومة (الوفاق الوطني)** : إيديولوجياً، فإن حكومة الوفاق الوطني ترجع في أفكارها إلى جماعة (الإخوان المسلمون) التي تعود نشأتها في ليبيا إلى عام (1949) عندما استقبل (الملك إدريس) بعضاً من أعضاء الجماعة الهاربين من مصر بعد اتهامهم بقتل رئيس وزراء مصر (محمود فهمي النقراشي)، إلا أنَّ الظهور الفعلي لهذه الجماعة بدأ عام (1967) بمدينتي بنغازي وطرابلس بمبادرة من قبل بعض الشخصيات المتأثرة بفكر التنظيم في مصر[5]، لكن هذا الحزب شُلَّ تماماً في عام (1972) بعد إصدار النظام السابق قانوناً يقضي بتجريم التحزب، وعَدَّ الانخراط في أي حزب أو جماعة جريمة يُعاقب عليها

---

[1] المصدر ذاته، ص42.

[2] Middle East and North Africa Report N°17, The Libyan Political Agreement : Time for a Reset, Op.Cit, p2.

[3] محمد عبد الحفيظ الشيخ، دور الأمم المتحدة في تسوية الأزمة الليبية، مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية، سلسلة أوراق، العدد (12)، 2021، ص40 – 41.

[4] ساسكيا فان جنوجتن، ليبيا: بناء التوافق السياسي حول الأهداف الاقتصادية، مصدر سابق، ص1.

[5] نزار كريكش، الحركات الإسلامية في ليبيا بعد الثورات العربية : التحولات والمستقبل، تقارير مركز الجزيرة للدراسات، الدوحة، قطر، 2016، ص2.

بالإعدام، لذلك تعرض التنظيم عام (1973) إلى حظر شامل على كل أنشطته وأعضائه[1]، أما في مطلع الثمانينيات فقد عاد التنظيم من جديد على أيدي جماعة من الشباب بعد عودتهم من مصر، بيد أن عودتهم لم تدم طويلاً إذ تم كشف التنظيم السري عام (1989) وتفكيكه واعتقال أعضائه والحكم على المراقب العام للجماعة ونائبه بالإعدام، وتقوم الأسس الفكرية للإخوان المسلمون في ليبيا على الآتي[2] :

أ – إن الإسلام نظام شامل ومتكامل لكل مجالات الحياة بما فيها السياسية، وهو السبيل الوحيد لإصلاح المجتمع، وبناء دولة إسلامية تُطبق الشريعة، لذا يجب تهيئة مُناخ ديني واجتماعي وثقافي لنشر فكر الإخوان في ليبيا. **بـــ** – الوقوف ضد سيطرة الدول الغربية على ليبيا، وتحقيق نوع من الترابط مع جماعة الإخوان (تنظيم مصر)، والاعتماد على نفس البنية المؤسساتية والتنظيمية التي يعتمدها الإخوان المسلمون في مصر. **تـــ** – محاربة الفساد القيمي والاجتماعي، والتركيز على مجال التربية والتعليم من خلال التوعية الدينية ونشر المفاهيم الإسلامية وفق عقيدتهم. **ثـــ** – الالتزام بفرضية الجهاد إذا ما توفرت شروطه الموجبة، والاعتقاد في القيادة الروحية لـــمؤسس الجماعة (حسن البنا) والالتزام بها.

*** مناطق النفوذ الجيوسياسي لـــ (حكومة الوفاق الوطني)** : لا بد من الإشارة إلى أنَّ حكومة الوفاق تحظى بدعم التشكيلات العسكرية التي قادت عملية (فجر ليبيا) والتي كان لها النصيب الأكبر في قتال النظام السابق، إذ بدأت عملية فجر ليبيا كردة فعل على عملية (الكرامة) التي انطلقت شرق ليبيا، وكان الهدف من هذه العملية (فجر ليبيا) هو تأمين العاصمة من أعمال العنف والاضطرابات، بدأً من طرد كتائب (القعقاع والصواعق) التابعة لعملية الكرامة والتي كانت تُسيطر على الطريق الرابط بين العاصمة والمطار، وصولاً إلى تطهير أطراف العاصمة من القوات الموالية للجيش الوطني[3]. جغرافياً، تُغطي مناطق نفوذ حكومة الوفاق الأجزاء الغربية من ليبيا التي شرَّع الجيش الوطني بعد إحكام سيطرته على الشرق الليبي التوجه إلى الغرب وتحديداً طرابلس بهدف الإطاحة بحكومة الوفاق الوطني التي خسرت الكثير من مناطق نفوذها لولا التدخل التركي الذي دفع بالجيش الوطني من أطراف العاصمة الليبية إلى مدينة سرت (450 كم) شرق العاصمة ليخسر بذلك ما كسبه في أشهر عديدة من المعارك نتيجة تغير موازين القِوى بعد التدخل التركي لصالح حكومة الوفاق. ينظر خريطة (21).

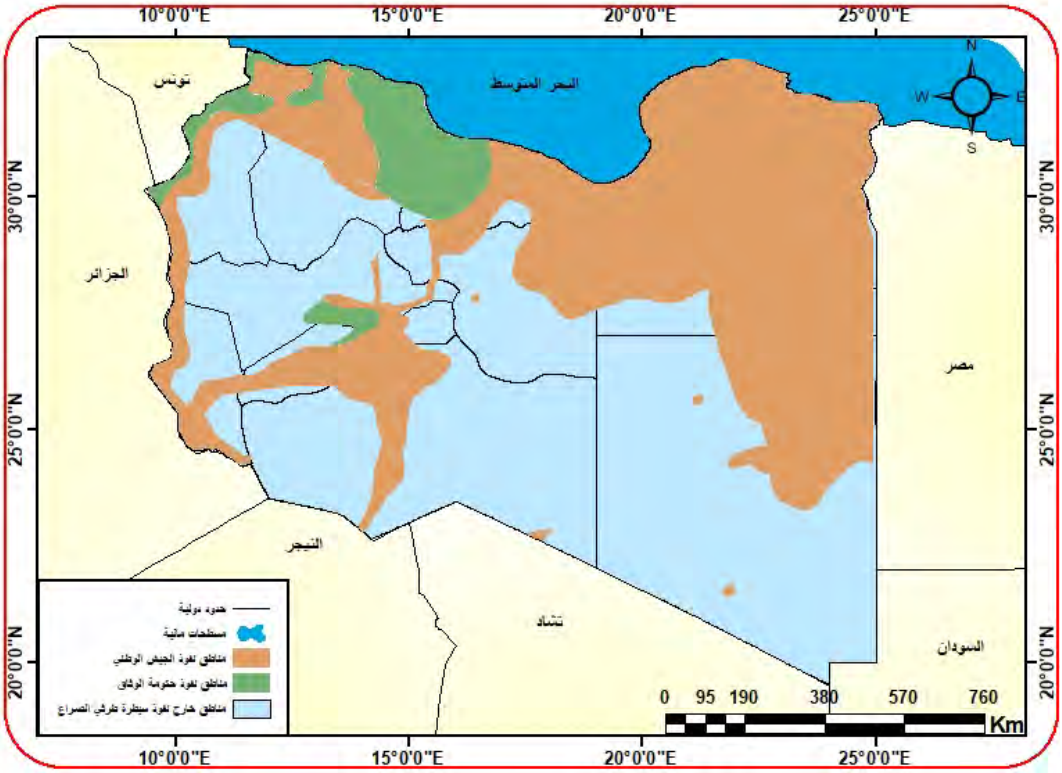
---

[1] خيري عمر، الإسلاميون والحوار السياسي في ليبيا، "**مجلة رؤية تركية**"، العدد (6)، 2017، ص28.

[2] منظمة فردريش إيبرت، الجماعات الإسلامية في ليبيا حظوظ الهيمنة السياسية وتحدياتها، ألمانيا، 2015، ص5 – 6.

[3] صورية زواشي، أمن منطقة شمال إفريقية في ظل الأزمة الليبية التحديات والتداعيات 2011 – 2015، (أطروحة دكتوراه/ غير منشورة)، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر3، الجزائر، 2015 – 2016، ص272.

خريطة (21) مناطق النفوذ لطرفي الصراع الليبي في 8/ كانون الثاني/ 2020 قبل التدخل التركي

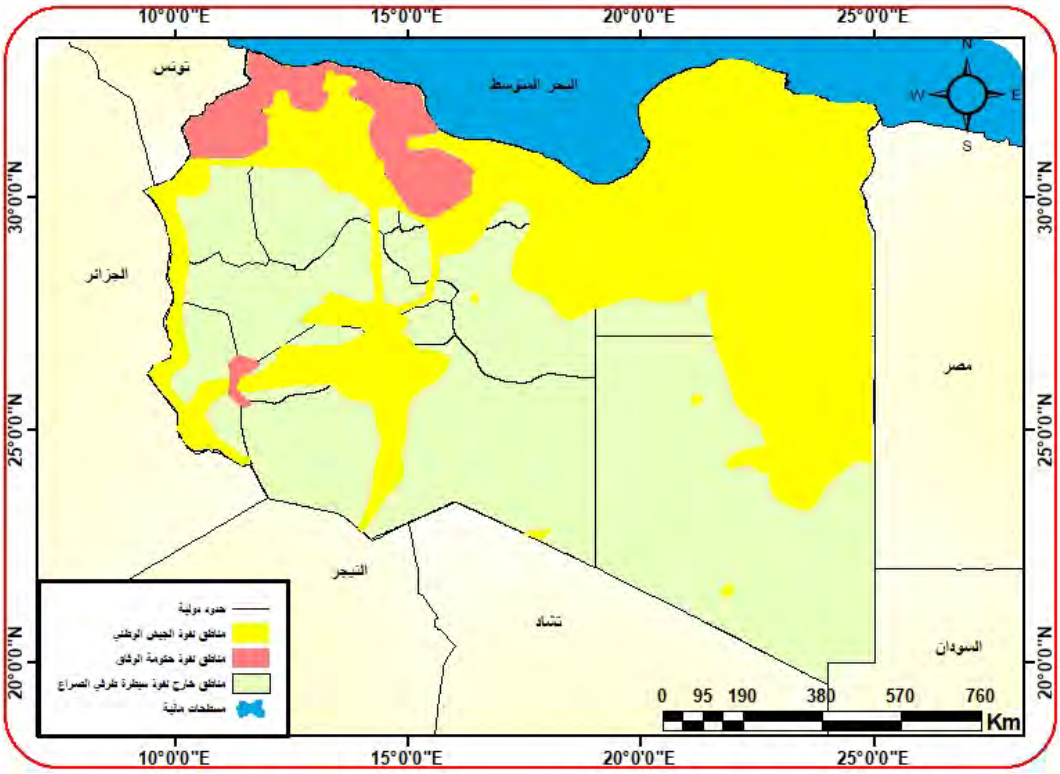


المصدر : أحمد القرني، النفوذ التركي في الأزمة الليبية .. التداعيات السياسية والأمنية، المعهد الدولي للدراسات الإيرانية، الرياض، المملكة العربية السعودية، 2021، ص11.

بعد التدخل التركي استطاعت حكومة الوفاق زيادة المساحة الجغرافية التي تُسيطرُ عليها بـــ (7,000كم2)، وكذلك شرعت في السيطرة على مدينة (سرت) (محور الصراع الليبي) الغنية بالثروات الطبيعية بدعم تركي جوي (طائرات بيرقدار المسيرة وطائرات F16) ودعم بحري (الفرقاطات التركية) التي تهدف للسيطرة على المناطق الغنية بالنفط لتمكين حكومة الوفاق من السيطرة على مناطق استراتيجية مهمة جداً في معادلة (الصراع الداخلي)، إلا أن القوات التابعة لحكومة الوفاق والدعم التركي المساند لها تراجعت إلى الغرب نتيجة الدعم المصري والإماراتي والسعودي للجيش الوطني، وعودة (قيادة الجيش) للحوار من خلال المبادرة المصرية التي دعت إلى وقف إطلاق النار وإلزام الجهات الأجنبية إخراج المقاتلين الأجانب من كافة أجزاء الجغرافية الليبية وتشكيل مجلس قيادة منتخب[1]. ينظر خريطة (22).

[1] فرقان بولاط، سياسة اللاعبين الإقليمين والعالميين في ليبيا، "**مجلة رؤية تركية**" العدد (2)، 2020، ص53 – 54.

خريطة (22) مناطق النفوذ لطرفي الصراع الليبي في تاريخ (4/ حزيران/ 2020) بعد التدخل التركي

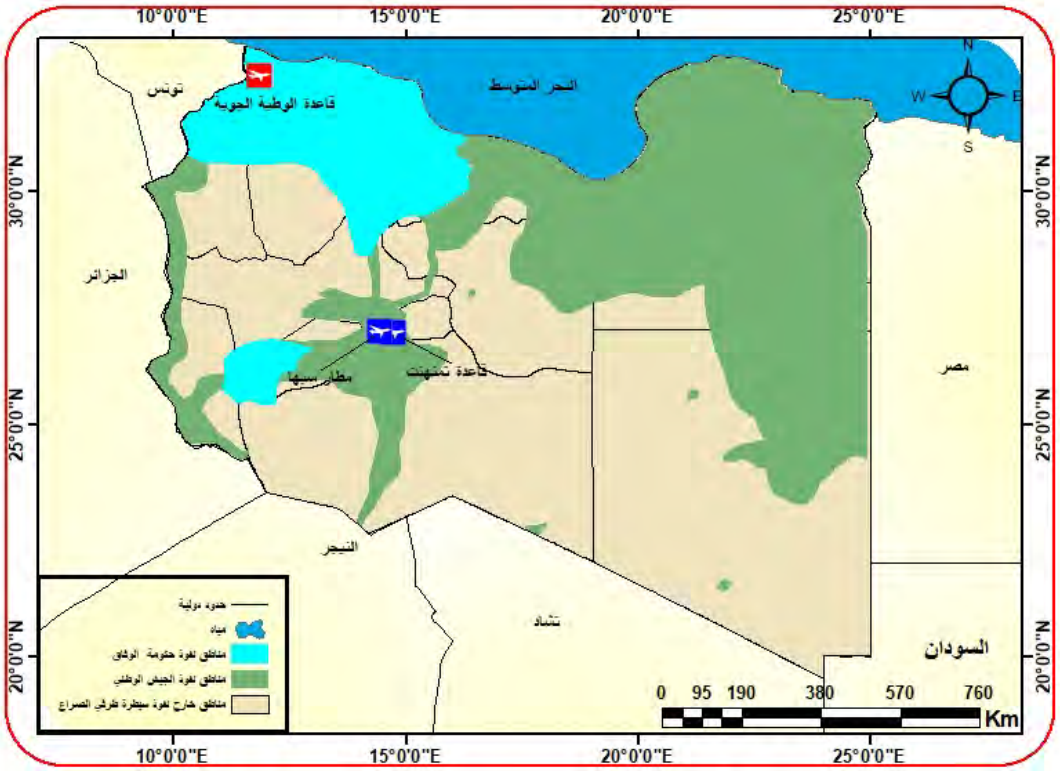


المصدر : أحمد القرني، النفوذ التركي في الأزمة الليبية .. التداعيات السياسية والأمنية، المعهد الدولي للدراسات الإيرانية، الرياض، المملكة العربية السعودية، 2021، ص12.

وتُظهر تحديثات خريطة النفوذ في (19/ حزيران/ 2020) سيطرة حكومة الوفاق الوطني على الغرب الليبي بشكلٍ كامل بما فيها العاصمة طرابلس مع حدودها الإدارية، في حين تُسيطر القوى التابعة لحكومة طبرق على الشرق الليبي، ويُسيطر الجيش الوطني التابع لحكومة طبرق على الساحل الشرقي (بنغازي، درنة، طبرق) ، في حين يتقاسم الطرفان الساحل الشمالي، إذ تُسيطر حكومة الوفاق على مدينة (مصراته)، وتُسيطر حكومة طبرق على مدينة (سرت). أما الساحل الغربي فتُسيطرُ عليه حكومة الوفاق بالكامل، ولا تزال حكومة طبرق تتفوق على حكومة الوفاق في مساحة النفوذ؛ كون أنَّ حكومة طبرق تُسيطرُ على سبها أكبر وأهم مدن الجنوب الليبي؛ نظراً لأنها تحتوي على قاعدة (تمنهنت) العسكرية ومطار سبها الدولي، كما أعلنت حكومة طرابلس السيطرة على مدن ومناطق الطريق الساحلي من طرابلس إلى الحدود التونسية بما في ذلك قاعدة (الوطية الجوية)[1]. ينظر خريطة (23).

[01] مركز جسور للدراسات، خريطة السيطرة والنفوذ في ليبيا 19/ حزيران/ 2020، إسطنبول، تركيا، متاح على الرابط : https://www.jusoor.co/public/details/%D8%AE%D8%B1%D9%8A%D8%B7%D8%.

خريطة (23) مناطق النفوذ لطرفي الصراع الليبي في تاريخ (19/ حزيران/ 2020)



المصدر : مركز جسور للدراسات، خريطة السيطرة والنفوذ في ليبيا 19/ حزيران/ 2020، إسطنبول، تركيا، متاح على الرابط : www.jusoor.co/detais.

تُشكل منطقة الهلال النفطي مسرحاً جيوبولتيكياً لعمليات الصراع بين كرٍ وفر منذُ انطلاق الثورة الليبية، إذ بدأ الصراع بين المجاميع المسلحة وقوات النظام الليبي السابق، لكنها شهدت استقراراً نسبياً خلال عام (2012) والربع الأول من عام (2013) الأمر الذي أدى إلى عودة تصدير النفط من هذه المنطقة[1]، بيد أن هذا الاستقرار لم يدم طويلاً بعد أن قامت مجموعة مسلحة ذات ارتباط خارجي تابعة لقائد حرس المنشآت النفطية مع مسلحين من حرس المنشآت النفطية في تموز من عام (2013) بالاستيلاء على أهم المنشآت النفطية فيها ومنع التصدير منها لأكثر من عامين، ثُم أطلقت بعد ذلك قوات فجر ليبيا الموالية للمؤتمر الوطني (عملية الشروق)[2] في كانون الأول من عام (2014) بهدف تحرير المناطق النفطية الليبية وتسليمها إلى السلطات المختصة بالدولة الليبية، إلا أنَّ هذه العملية توقفت دون تحقيق أهدافها، كما دخل تنظيم الدولة (داعش) كأحد قوى الصراع للسيطرة على مناطق النفط (منطقة الهلال النفطي) إذ شن التنظيم هجماتٍ عدة انطلاقاً من معقلهم في مدينة سرت واستهدف الهجوم ميناء السدرة ورأس لانوف قبل تراجعهم خلال عملية (البرق الخاطف) التي أطلقها الجيش الوطني الليبي وسيطرته على جميع منطقة الهلال النفطي، لكنَّ هذه

---

[1] المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، معركة الهلال النفطي في ليبيا صراع النفوذ ومسارات التشظي، مصدر سابق، ص2.

[2] المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ليبيا : الصراع على الهلال النفطي وأثره في مسارات الأزمة، تقدير موقف، الظعاين، قطر، 2017، ص1.

السيطرة لم تدم طويلاً إذ شنَت سرايا الدفاع عن بنغازي هجوماً على قوات الجيش الوطني، واستطاعت عن طريق هذا الهجوم السيطرة ميناء رأس لانوف والسدرة والنوفلية وبني جواد[1]، إلا أنه وبعد فترة قصيرة تمكنت قوات الجيش الوطني من استرجاع ما خسرته بغطاء جوي إماراتي كثيف، ليقوم بعدها قائد الجيش الوطني بتحويل تبعية المنشآت النفطية إلى المؤسسة الوطنية للنفط التابعة لبرلمان طبرق بعد أن كانت تابعة لحكومة طرابلس[2].

*** الرؤية أو التصور السياسي لحكومة الوفاق لبناء الدولة الليبية :** تواجه حكومة الوفاق تحدياتٍ عدة لتأسيس دولة قوية قادرة على فرض القانون داخل الجغرافية الليبية، لذا فإن الحكومة لديها رؤية سياسية لبناء الدولة الليبية من جديد، ومن أهم تلك الرؤى هو تأسيس أو إعادة تشكيل الجيش الوطني الليبي لفرض الأمن والسيطرة على الحدود[3]، وإعادة تكوين الشرطة، ونزع أسلحة القِوى الأخرى التي تقاتل خارج مظلة الدولة، وإعادة بناء مؤسسات الدولة لتحقيق الاستقرار السياسي، وجعل الديمقراطية أساساً للحكم[4] وضمان بناء الدولة الليبية على أساس الكفاءة لا على أساس القبلية والجهة، إلى جانب ذلك إعادة إعمار ليبيا والتوزيع العادل للثروة بين مختلف الجهات الليبية. وتسعى حكومة الوفاق أيضاً إلى إنهاء الصراع المسلح الذي بدأ عام (2014)، وكذلك انسحاب التشكيلات العسكرية إلى خارج المدن ونزع السلاح وفق جدول زمني محدد، فضلاً عن ذلك تضمن حكومة الوفاق عدم مقاضاة أي شخص ساهم في الصراع الليبي، باستثناء الذين قاموا بجرائم حرب أو جرائم ضد الإنسانية حسب قرارات القانون الدولي[5]. **ومن أهم التشكيلات العسكرية التي تنضوي تحت مظلة حكومة الوفاق الوطني هي :**

1 – 1 قوات الدروع : تشكلت قوات الدروع بعد شهرين من إعلان التخلص من النظام السابق، والتي تتبع مباشرة إلى رئاسة أركان الجيش الليبي[6]، وتُعد من أكبر التشكيلات العسكرية في ليبيا، وتمتلك هذه الدروع مجتمعةً أكثر من (3,500) سيارة مجهزة بمضادات الطائرات وراجمات الصواريخ، وكذلك ما يزيد عن (200) دبابة[7]، وتُقسم إلى (خمسة دروع) كل درع في إقليم معين، مثل (درع الغربية) في مدن

---

[1] أحمد علي حسن، الهلال النفطي وقود يؤجج الصراع، تقرير منشور في تاريخ 22/ حزيران/2018، متاح على الرابط : https://alkhaleejonline.net/%D8%B3%D9%8A%D8%A7%D8%B3%D8%A9/%D8%A7%D.

[2] المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، معركة الهلال النفطي في ليبيا صراع النفوذ ومسارات التشظي، مصدر سابق، ص2 – 3.

[3] عبد الرزاق العرادي، حكومة الوفاق الليبية : فرص النجاح واحتمالات الفشل، سلسلة تقارير مركز الجزيرة للدراسات، الدوحة، قطر، 2016، ص6 – 7.

[4] محمد عبد الكريم أحمد، ليبيا ما بعد القذافي أزمة القوى الإسلامية وخيارات العنف، مصدر سابق، ص38 – 39.

[5] عبد الرزاق العرادي، حكومة الوفاق الليبية : فرص النجاح واحتمالات الفشل، مصدر سابق، ص7.

[6] فولفرام لاخر، تصدعات الثورة الليبية القوى الفاعلة والتكتلات والصراعات في ليبيا الجديدة، مصدر سابق، ص48.

[7] الزهراء لنقي وآخرون، ليبيا : ديمقراطية ظلت طريقها، مصدر سابق، ص84.

الإقليم الغربي ويتكون من مسلحي المدن نفسها ويتمركز غرب العاصمة (طرابلس)، ومدن (الزاوية، والجبل الغربي) وعلى امتداد (الطريق الساحلي وحتى الحدود الليبية التونسية)، و(درع آخر في بنغازي)، وفي (المنطقة الوسطى)[1]، ويوجد درع يقوم بتأمين المؤسسات والأماكن الحيوية وضبط الأمن وتأمين السجون والمعسكرات والموانئ البحرية والحدود، و(درع الشرقية) الذي ينقسمُ إلى قسمين : درع (1) بقيادة (وسام بن حميد)، ودرع (2) بقيادة (محمد العريبي الملقب بـــ بوكا) الذي أُعلن عن مقتله في عام (2015) إثر مواجهات مع قوات الجيش الوطني[2]، ودرع في الجنوب الذي يضمُ خليطاً من سكان فزان وبرقة[3]، وقد أُعتمد في تسليحها في بداية الأمر على ما تم الاستيلاء عليه من معسكرات النظام السابق التي خاضت معه معارك دامية، وبعد سقوط النظام شاركت في فض الصراعات القبلية والجهوية في مدن عدة كزوارة والكفرة وسبها، وكذلك انخرطت هذه الدروع في عدة معارك ضد الجيش الوطني، ولعل من أبرز هذه المعارك طرد لواء (القعقاع وكتيبة الصواعق) الموالية لحكومة طبرق من مطار طرابلس الدولي، وعلى الرغم من دورها الكبير في حفظ النظام في ليبيا إلا أنها في الآونة الأخيرة أصبحت مثاراً للجدل خصوصاً بعد وقوفها مع حكومة الوفاق الوطني في صراعهم ضد حكومة طبرق[4]. تُعدُ هذه القوات القوة الأساسية التي شاركت في عملية فجر ليبيا المدعومة من حكومة الوفاق الوطني، وتركيا، وقطر، نظراً لعدد أفرادها وعدتها مقارنة ببقية الفصائل الأخرى، لذا يُعدُ وجود هذه القوات من الأسباب الرئيسية لاستمرارية الصراع كونها شاركت في الاقتتال الداخلي منذ عام (2014). ينظر خريطة (24) وجدول (51).

---

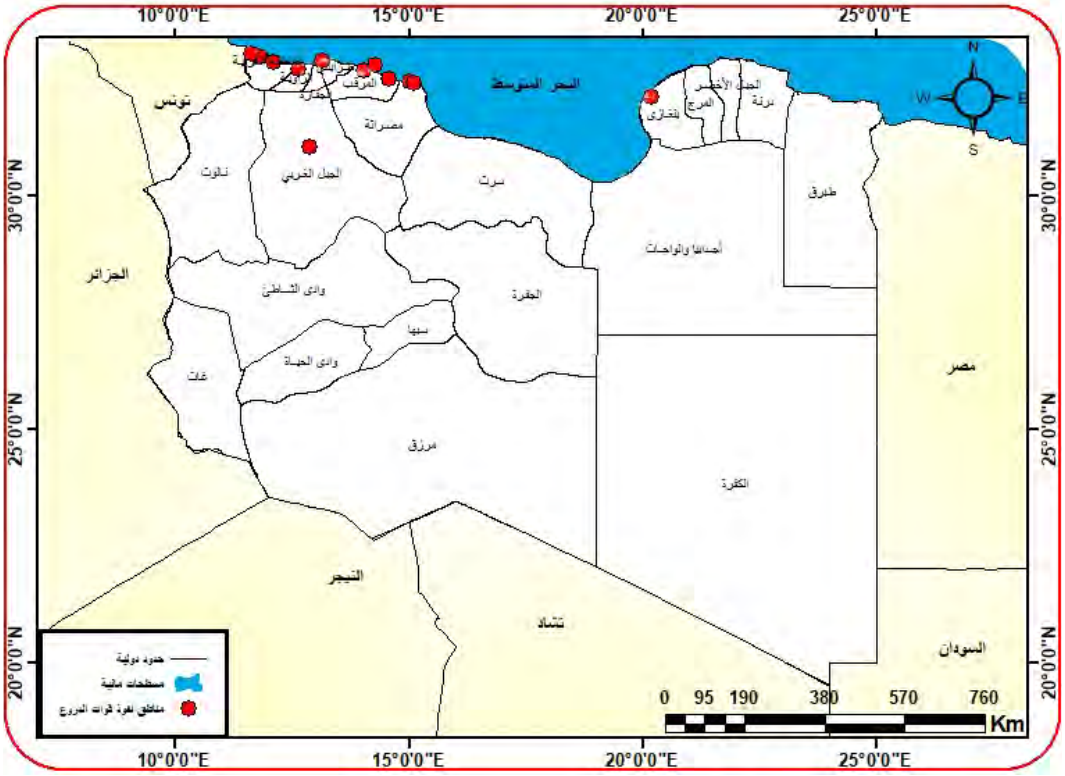
[1] أحمد عمرو، ليبيا بين طبول الحرب وأجواء السلام، "**مجلة البيان**"، العدد (334) مركز البيان للبحوث والدراسات، الرياض، المملكة العربية السعودية، 2015، ص68.

[2] منظمة فردريش إيبرت، الجماعات الإسلامية في ليبيا حظوظ الهيمنة السياسية وتحدياتها، مصدر سابق، ص12.

[3] صورية زواشي، ليبيا والانزلاق الأمني : واقع وسيناريوهات، "**المجلة الجزائرية للعلوم الاجتماعية والإنسانية**"، العدد (5)، جامعة الجزائر3، 2015، ص7.

[4] مشروع التعاون المشترك بين الاتحاد الأوربي وجامعة الدول العربية الخاص بالملاحظات البحثية لمشروع مسح الأسلحة الصغيرة، الجماعات المسلحة في ليبيا : التصنيف والأدوار، العدد (18)، 2012، ص2 – 3.

خريطة (24) مناطق تمركز قوات الدروع المنضوية ضمن تشكيلات حكومة الوفاق الوطني عام (2014)



المصدر : من عمل الباحث بالاعتماد على : منظمة فردريش إيبرت، الجماعات الإسلامية في ليبيا حظوظ الهيمنة السياسية وتحدياتها، ألمانيا، 2015، **ص12**.

جدول (51) حجم قوات درع ليبيا عام (2012)

النوع	العدد	النوع	العدد	النوع	العدد
عدد الأفراد*	7,000	سيارات مجهزة بمضاد طائرات**	3,500	دبابات**	200

المصدر : من عمل الباحث بالاعتماد على :

* فولفرام لاخر، تصدعات الثورة الليبية القوى الفاعلة والتكتلات والصراعات في ليبيا الجديدة، ترجمة : عدنان عباس علي، ط1، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، 2014، ص34.

** الزهراء لنقي وآخرون، ليبيا : ديمقراطية ظلت طريقها، مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان، 2019، ص84.

2 – 1 ائتلاف الزنتان : يتكون هذا الائتلاف من تشكيلات انقسمت بعد اتفاق الصخيرات بين مؤيد لعملية فجر ليبيا وآخر معارض لها مؤيداً لعملية الكرامة، لكن بعد إعلان الجيش الوطني استعداده في الدخول على طرابلس عام (2017) عارضت الزنتان ذلك الأمر ودعمت حكومة الوفاق[1]، ويُعد (أسامة الجويلي) الشخصية الأبرز في هذه الائتلاف كونه شغل في بداية الثورة (القائد العام للمجلس العسكري الغربي)، ثُمّ أصبح وزيراً للدفاع في الحكومة المؤقتة (لعبد الرحيم الكيب) وتقع على عاتق هذا الائتلاف توفير الأمن في الزنتان وتأمين الحدود مع تونس[2].

---

[01] منظمة العفو الدولية، ليبيا : تحت حكم السلاح حالات الاختطاف والتعذيب وغيرهما من الانتهاكات في غرب ليبيا، ط1، مطبوعات منظمة العفو الدولية، المملكة المتحدة، 2014، ص6.

[02] مراد أصلان، إصلاح القطاع الأمني في ليبيا خطوة رئيسية نحو بناء الدولة، مصدر سابق، ص95.

3 – 1 قوة الردع الخاصة : إيديولوجياً، تُعدُ هذه القوة ذات أفكار سلفية مدخليه، وهي امتداد لسرايا (اللجنة الأمنية العليا لطرابلس)*، وترتكزُ أعمالها على مكافحة المخدرات، والهجرة غير الشرعية، والإرهاب، وضبط الأمن، ويبلغ عددها (1,500) عنصراً، مقر إقامتهم داخل مجمع معيتيقة في الأجزاء الشمالية الشرقية من طرابلس، أما موقفها بالنسبة لعملية فجر ليبيا فهي لم تلتحق في بداية الأمر مع حكومة الوفاق للدفاع عن طرابلس حتى وصل الأمر باتهامها بأنها متعاونة مع برلمان طبرق، إلا أنها وبعد فترة عادت وشاركت مع الفصائل الأخرى للدفاع عن طرابلس والمشاركة في عملية فجر ليبيا[1].

4 – 1 كتائب ثوار مصراته : وهي إحدى التشكيلات التابعة إلى المجلس العسكري لمدينة مصراته، ويبلغ إجمالي القوات التابعة لها وفقاً لمؤشرات عام (2013)، أي قبل إيقاف برامج التسليح الخارجي للجيش الليبي (36,000) عنصراً، تتوزع على كتيبتي دبابات، و (35) كتيبة مشاة و (10) كتائب مدفعية، ومجموعتين من القوات الخاصة و (700) عنصر من القوات الجوية، بما في ذلك سلاح المدفعية والصواريخ والدبابات، أي معظم قوات الردع التي كانت تابعة للنظام السابق[2]. تُعد هذه القوة فاعلاً أساسياً في عملية (فجر ليبيا) التي قامت (2014)، من خلال صدها لقوات (الزنتان) الموالية (لبرلمان طبرق) بعد محاولتها السيطرة على العاصمة طرابلس، وكذلك أطلقت عملية (البنيان المرصوص**) ضد الجماعات الأصولية المتطرفة في سرت (تنظيم داعش) عام (2016) لذلك حظيت بدعم وتأييد دولي في معركتها هذه. ينظر جدول (52).

4 – 1 فرقة النواصي : وهي إحدى تشكيلات وزارة الدفاع الليبية في حكومة الوفاق الوطني التي تُعرفُ باسم القوة الثامنة، وتسير هذه القوة على النهج الذي تسير عليه قوة الردع الخاصة (سلفية مدخلية)، ويبلغ عددها (500) عنصر، تتركز مهامهم على حماية مقرات حكومة الوفاق، وتمتاز هذه الفرقة

---

* شُكلت هذه اللجنة في طرابلس عَقِب اندلاع الثورة ثُم أنشأت فروعاً لها في الأراضي الليبية خلال النصف الأول من عام (2012)، لإدارة الملف الأمني في ليبيا، وتمتاز بأن أغلب أعضائها هم من قاتلوا ضد النظام، وحظيت هذه اللجان بدعم الحكومة الانتقالية التي اعتبرتها خيار لا بديل عنه إذ أسندت إليهم العديد من المناصب في الحكومة الانتقالية، أبرزها حقيبة الداخلية، وينتسبُ إليها العديد من العاطلين عن العمل، وأصحاب السوابق، والبعض من منتسبي النظام السابق، واللجان الثورية، وعناصر الأمن..... السنوسي بسكيري، ليبيا : التحديات الأمنية وانعكاساتها على العملية السياسية، سلسلة تقارير مركز الجزيرة للدراسات، 2013، ص3.

[1] أكرم مختار، ليبيا : قراءة جيوسياسية في التشكيلات العسكرية لطرفي الصراع من مع من ولماذا؟، مركز دعم التحول الديمقراطي وحقوق الإنسان، 2020، ص6.

[2] صورية زواشي، ليبيا والانزلاق الأمني : واقع وسيناريوهات، مصدر سابق، 2015، ص7.

** **عملية البنيان المرصوص :** أطلقت هذه العملية ضد تنظيم الدولة (داعش) في مدينة سرت بمشاركة عدد من ألوية مدينة مصراته تحت غطاء جوي أمريكي ودعم حكومة الوفاق الوطني، واستمرت هذه العملية لمدة (6) أشهر، انتهت بدحر التنظيم وهروبه إلى مناطق مختلفة في ليبيا.... الزهراء لنقي وآخرون، ليبيا : ديمقراطية ظلت طريقها، مصدر سابق، ص95.

بأن أغلب هيكلتها العسكرية من منطقة (سوق الجمعة) شرق العاصمة الليبية، وهي القوة المسلحة الأكثر تنظيماً في طرابلس[1].

جدول (52) إجمالي أسلحة كتائب مصراته المنضوية تحت حكومة الوفاق الوطني

نوع السلاح	العدد	نوع السلاح	العدد
طائرات مقاتلة واستطلاع وتدريب	25	دبابة (T – 90 – s)	50
عربات مدرعة حديثة	300	دبابة (T – 72 – s)	80
عربات عسكرية نقل ثقيل	500	دبابة (T – 62 – s)	150
طائرات نقل	5	دبابة (T – 55 – s)	100
مروحيات عسكرية مختلفة	50	سيارات منصوب عليها مدفع (23.5 mm) و (14.5 mm)	1,500
آليات مدفعية	500	عدد الأفراد	36,000

المصدر : إسلام عبدالله زعبل، الصراع الليبي جهات فاعلة وجبهات ونطاقات متعددة، مركز دراسات الشرق الأوسط، أنقرة، تركيا، 2019، ص4.

6 – 1 مجلس شورى ثوار بنغازي : يُمثل هذا المجلس الامتداد العسكري لعملية فجر ليبيا في المنطقة الشرقية[2]، وهو تنظيم عسكري يضم خمس كتائب عسكرية من المسلحين الذين قاتلوا النظام السابق، ومنذ بداية الصراع بين حكومة الوفاق وحكومة طبرق دخل المجلس في صراعات ضد حكومة طبرق، وقد خسر هذا المجلس العديد من المناطق التي كان يُسيطر عليها لصالح الجيش الوطني في بنغازي[3] نظراً للبعد الجغرافي عن المركز الرئيسي لحكومة الوفاق في طرابلس، وقربها من حكومة طبرق، شُكل هذا المجلس المصنف على قائمة الإرهاب من قبل (السعودية، الإمارات، البحرين، مصر) بعد هجوم الجيش الوطني على مدينة بنغازي، والذي يضم تحالف عدة تشكيلات عسكرية منها : أنصار الشريعة ودرع ليبيا (1)، وكتيبة رأف الله السحاتي، وشهداء (17) فبراير، لذلك تُشير بعض التقارير بارتباط هذا المجلس بتنظيم القاعدة وتنظيم الدولة الإسلامية (داعش) كونه يضم كتائب بايعت تنظيم القاعدة، إلا أنَّ هذا المجلس أعلن عن حل نفسه عام (2016) بعد نجاح الجيش الوطني في السيطرة على مدينة بنغازي[4].

7 – 1 الفصائل المسلحة في مدينة الزاوية : تستندُ مدينة الزاوية على البعد القبلي والعائلي والعرقي في تشكيلاتها العسكرية، إذ ظهرت العديد من الفصائل المسلحة التي تنتمي إلى بعض القبائل مثل :

---

[1] مراد أصلان، إصلاح القطاع الأمني في ليبيا خطوة رئيسية نحو بناء الدولة، مركز الدراسات السياسية والاقتصادية والاجتماعية، أنقرة، تركيا، 2020، ص94.

[2] خيري عمر، الأزمة الدستورية في ليبيا : أبعاد الصراع بين المكونات السياسية، أوراق تحليلية "**مجلة سياسات عربية**"، العدد (13)، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة، قطر، 2015، ص36.

[3] مركز دراسات الشرق الأوسط، الأزمة الليبية إلى أين؟، مصدر سابق، ص12.

[4] بوابة إفريقيا الإخبارية، مجلس شورى ثوار بنغازي : عجينة الإرهاب وخميرة الدم، تقرير منشور في 25/ تموز/ 2017، متاح على الرابط :

https://www.afrigatenews.net/article/%D9%85%D8%AC%D9%.

(أولاد صقر) و (الخضاروة) كُبرى قبائل مدينة الزاوية، وتشتمل هذه الفصائل على أكثر من (12) سرية أمنية و (7,000) عنصر [1]، مع وجود فصائل أخرى يرتبط اسمها بمن يقودها وهي أقرب إلى مجموعات عسكرية تتصارع فيما بينها للحصول على السيطرة والنفوذ في المدينة، وعلى الرغم من هذا الخليط غير المتجانس من الفصائل العسكرية إلا أنها وقفت جميعها مع قوات فجر ليبيا عام (2014)[2].

8 – 18 الفصائل العسكرية في تاجوراء : هي عبارة عن تحالف من الجماعات المسلحة في تاجوراء، مهمتها تأمين ضاحية طرابلس الشرقية (تاجوراء)، وهناك فصيلان ذوا تأثير قوي داخل الضاحية هما : الأول : (كتيبة الدريدات)[3]، وقد شاركت هذه الكتيبة في كل الصراعات التي حدثت في طرابلس خلال عملية فجر ليبيا، أما الفصيل الثاني (كتيبة 331) التي تتمركز في بوابة طرابلس الشرقية وتحديداً في (غوط الرمان) المنطقة المهمة التي أعطت لتلك الكتيبة أهمية أكبر من خلال دعمها لحكومة الوفاق[4].

9 – 1 القوة الثالثة : تتبع هذه القوة مباشرةً إلى المؤتمر الوطني الليبي وحكومة الوفاق، وهي مجموعة من الكتائب موزعة توزيعاً كاملاً على مدينة (مصراته)، وتنتشر أيضاً في كلٍ من (سبها، براك الشاطئ، طرابلس، أوباري، سرت، حقل أكاكوس النفطي على الحدود الليبية الجزائرية)[5].

10 – 1 الكتيبة (301) مشاة : أسست هذه الكتيبة بمصراته عام (2015) من قبل رئيس أركان الجيش الليبي في حكومة الوفاق، وتتمركز هذه الكتيبة التي تُعدُ من وحدات الجيش النظامي في جنوب وجنوب غرب طرابلس لتوفير الأمن تحت مظلة وزارة الدفاع في حكومة الوفاق[6].

11 – 1 كتائب الطوارق في الجنوب الليبي : هي كتائب موالية لحكومة الوفاق، تتركز مهمتها حول (حماية الحدود الليبية مع تشاد والنيجر) بمساعدة القوة الثالثة التي تُسيطر على أكبر قاعدة في الجنوب الليبي (قاعدة تمنهنت في سبها)، وتدخل هذه الكتائب في صراع مع مكون التبو المدعوم من فرنسا[7].

---

[1] باهي سمير، الإصلاح السياسي في الدول المغاربية بين المحددات الداخلية والضغوط الدولية : دراسة لنموذجي تونس وليبيا، مصدر سابق، ص235.

[2] أكرم مختار، ليبيا : قراءة جيوسياسية في التشكيلات العسكرية لطرفي الصراع من مع من ولماذا؟، مصدر سابق، ص13 – 14.

[3] الزهراء لنقي وآخرون، ليبيا : ديمقراطية ظلت طريقها، مصدر سابق، ص81 – 83.

[4] مراد أصلان، إصلاح القطاع الأمني في ليبيا خطوة رئيسية نحو بناء الدولة، ص94.

[5] خارطة انتشار الكتائب المسلحة في ليبيا، متاح على الرابط : www.noonpost.com.

[6] أماني عبد الغني، ليبيا : بلد الذهب الأسود الذي حولته النزاعات إلى الألف كتيبة وميليشيا، تقرير منشور بتاريخ 3/ آذار/ 2021، متاح على الرابط : www.almasryalyoum.com.

[7] مركز دراسات الشرق الأوسط، الأزمة الليبية إلى أين؟، مصدر سابق، ص12.

12 – 1 فرقة شهداء (17) فبراير : وهي إحدى القِوى المحلية المسلحة في شرق ليبيا التي تشكلت خلال ثورة (2011)، وتمتاز بأن أغلب أعضائها من تنظيم الإخوان المسلمون، وتتركز مهام هذه الفرقة بضبط الأمن في جنوب ليبيا وشرقها[1]، وتتمركز في منطقة قار يونس في بنغازي، وتُعدُ هذه الفرقة من أكبر الفرق ذات التوجهات الإسلامية من حيث التجهيز في شرق ليبيا[2]. ومن خلال ما تقدم نلحظ أن حكومة الوفاق يندرج تحت مظلتها العديد من الفصائل والمجاميع العسكرية التي أسهمت في عملية فجر ليبيا، وديمومة الصراع من خلال توفير الرصيد البشري للمعركة التي بدأت منذ عام (2014)، لذلك فإن تواجد هذه الفصائل يُعد سبباً أساسياً في استمرار الصراع لأطول فترة في ليبيا.

2 – حكومة مجلس النواب في طبرق : على الرغم من أنَّ مجلس النواب في طُبرق قد شارك في (اتفاق الصخيرات) إلا أنه لم يعترف بحكومة الوفاق التي جاءت عن طريق ذلك الاتفاق، إذ أعلن رئيس مجلس نواب طبرق (عقيلة صالح) ضرورة إعادة النظر في الاتفاق السياسي المذكور أعلاه[3]، ففي آب عام (2015) اجتمع المجلس مكتمل النصاب لأول مرة وصوت ضد تشكيل حكومة الوفاق الوطني، يضاف إلى ذلك طالب المجلس بإعادة النظر في (المادة الثامنة)* الخاصة بوضع (الجيش الوطني) وقائده (خليفة حفتر)[4] الذي يحظى بدعم مجلس النواب في مدينة طبرق، ويُعدُ (الجيش الوطني) القوة العسكرية الأبرز في شرق ليبيا، والذي تأسس عام (2014) بقيادة المشير (خليفة حفتر) الذي يُهيمن على أغلب مناطق الشرق بدعم إقليمي ودولي من مصر والإمارات وفرنسا وروسيا[5].

إيديولوجياً، فإن حكومة شرق ليبيا ورغم تواجد بعض القوى العسكرية ذات التوجه الإسلامي مثل (السلفية المدخلية) ضمن التشكيلات العسكرية التابعة لها (الجيش الوطني)، إلا أنها ذات توجه ليبرالي؛ نظراً لأن حكومة الشرق تحظى بدعم أحزاب وقوى ذات توجه ليبرالي مثل (تحالف القِوى الوطنية)، فضلاً

---

[1] محمد عبد الكريم أحمد، ليبيا ما بعد القذافي أزمة القوى الإسلامية وخيارات العنف، مصدر سابق، ص22.

[2] علاء الدين السيد، ثلاثة وعشرون كياناً مسلحاً منتشرة في ليبيا : أين ينتشرون ولمن يدينون بالولاء؟، تقرير منشور في 18/ شباط/ 2015، متاح على الرابط : www.sasapost.com/libyan-militias.

[3] بين فيشمان، معركة التوأم في ليبيا : مواجهة تنظيم الدولة الإسلامية ودعم الوحدة الوطنية، تحليل سياسات، معهد واشنطن لسياسات الشرق الأدنى، واشنطن، الولايات المتحدة الأمريكية، 2016، ص1.

* **المادة الثامنة:** تُعد المادة الثامنة من الاتفاق نقطة خلافية بين الأطراف المتصارعة كونها أعطت صلاحية واسعة لمجلس الوزراء مثل : القيام بأعمال القائد العام للجيش الليبي، وتعيين رئيس جهاز المخابرات العامة وإقالته، وتعيين السفراء وممثلي ليبيا في المنظمات الدولية وإعفائهم، وتعيين كبار موظفي الدولة، الأمر الذي يعني تقليص صلاحية ونفوذ البرلمان والأطراف السياسية الأخرى..... بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا، الاتفاق السياسي الليبي، 2016، ص7.

[4] بين فيشمان، معركة التوأم في ليبيا : مواجهة تنظيم الدولة الإسلامية ودعم الوحدة الوطنية، مصدر سابق، ص1.

[5] أحمد قاسم حسين، دور القوى الخارجية في العملية السياسية حالة ليبيا بعد الاتفاق السياسي "الصخيرات"، "**مجلة سياسات عربية**"، العدد (11)، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة، قطر، ص66 – 67.

عن بعض الأحزاب الأخرى ذات التوجه القومي والفيدرالي والملكي، وكذلك صراعها مع القِوى الأخرى أو الجماعات ذات التوجه الإسلامي السياسي والقِوى الإقليمية التي تدعمها مثل : تركيا وقطر.

أما التصورات السياسية لحكومة شرق ليبيا فهي تسعى إلى التخلص من الجماعات ذات التوجه الإسلامي التي تتواجد في غرب ليبيا أول الأمر، ثُم تأسيس مجلس أعلى للقضاء مهمته تأسيس مجلس أعلى لرئاسة الدولة، ويكون هذا المجلس ذا توجه مدني مهمته تشكيل حكومة طوارئ لتسيير أمور البلاد والإشراف على الانتخابات المقامة لاحقاً، والإشراف على انتقال السلطة إلى البرلمان الجديد بمجرد الانتهاء من عملية الانتخابات وفرز الأصوات[1].

بدأ الصراع الداخلي يشتد بين الأطراف في ليبيا عندما قام (الجيش الوطني) بالهجوم على مدينة بنغازي للسيطرة عليها تحت ذريعة محاربة الجماعات الأصولية المتطرفة، وتواطؤ المؤتمر الوطني العام في التعامل مع تلك الجماعات، وعدم دعم الجيش الوطني الذي استطاع السيطرة عليها (بنغازي) في (6/ تموز/ 2017) بعد دحره لتلك الجماعات[2]، لتتوجه أهدافه بعد ذلك إلى (منطقة الهلال النفطي الجيوستراتيجية) إذ أطلق عملية (البرق الخاطف) للسيطرة على تلك المنطقة التي يرى (الجيش الوطني) بأن السيطرة عليها يعني حسم الصراع في ليبيا لصالح الجيش، وفعلياً تحقق ذلك الهدف الجيوسياسي إذ استطاع السيطرة على منطقة الهلال النفطي بدعم جوي من مصر والإمارات[3]، ليتوجه في تاريخ (4/ نيسان/ 2019) إلى العاصمة طرابلس لإسقاط حكومة الوفاق الوطني التي يعتقد بأنها تُمول الجماعات الأصولية المتطرفة في بنغازي وأجزاء أخرى من ليبيا، وكاد أنْ يتحقق ذلك لولا التدخل التركي الذي حسم الصراع في طرابلس لصالح حكومة الوفاق[4].

ينضوي تحت مظلة الجيش الوطني ما يقارب (50,000 – 70,000جندي) يزيد أو ينقص بين فترةٍ وأخرى؛ نظراً لأن الجماعات المسلحة التي تقاتل ضمن عملية الكرامة يتغير ولائها حسب مصالحها، وينطبق ذلك الحال على معسكر فجر ليبيا أيضاً، ويمتلك الجيش الوطني أيضاً (21) طائرة مقاتلة و (20) طائرة هجومية و (25) طائرة نقل و (63) طائرة تدريب، أغلب هذه الطائرات حصل عليها الجيش من معسكرات النظام السابق، وكذلك عن طريق الدعم المقدم من مصر أو الإمارات أو روسيا من خلال تجديد

---

[1] فكيري شهرزاد، الدراسات الأمنية النقدية في ظل التهديدات اللاتماثلية – أنموذج ليبيا، مصدر سابق، ص369 – 370.

[2] فرجيني كولومبية، الانتخابات والصراع المسلح والنفط في خضم التنافس على ليبيا ما بعد القذافي، مصدر سابق، ص96.

[3] عبد اللطيف حجازي، تعميق الانقسام : تداعيات سيطرة حفتر منطقة الهلال النفطي، تقرير منشور على الموقع الرسمي لمركز المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة في تاريخ 18/ أيلول/ 2016، متاح على الربط :
https://futureuae.com/ar/Mainpage/Item/899/%D8%AA%D8%B9%D9%85%D9%8A%D9.

[4] محمود سمير الرنتيسي، ليبيا في سياسة تركيا الخارجية : حقائق جديدة في معادلات البر والبحر، مركز الجزيرة للدراسات، الدوحة، قطر، 2019، ص3.

وصيانة الطائرات المتضررة وتوفير قطع الغيار لها، إلى جانب ذلك يمتلك (26) طائرة هليوكوبتر و (8) طائرات هليوكوبتر مقاتلة، فضلاً عن مختلف الدبابات وناقلات الجند وعربات قتالية ومدافع، وسفينة حربية واحدة، وطراد بحري واحد، و (5) سفن بحرية لإزالة الألغام.

أما بالنسبة للقواعد العسكرية الجوية فإن الجيش الوطني يُسيطرُ على أغلبها سواء في الشرق أو الغرب الليبي، إذ يُسيطرُ على (قاعدة الوطية) (140كم) جنوب غرب طرابلس، وقاعدة (تمنهنت) في الجنوب (30كم) شمال شرق مدينة سبها، إضافة إلى ذلك يُسيطرُ الجيش على قاعدة (الجفرة) ذات الأهمية الاستراتيجية؛ كونها تُمثلُ نقطة الوصل بين مدن شرق البلاد ومناطق القتال في الغرب[1]، وكذلك يُسيطر على قاعدة (الخادم) في مطار (الخروبة) شرقي البلاد التي نشرت فيها طائرات مدججة بالسلاح وكذلك تطوير منصات للمراقبة، وتستقبل هذه القاعدة الطائرات الإماراتية المنطلقة من قاعدة (العصب) في أريتيريا[2]، وتُمثلُ هذه القاعدة النقطة الأساسية للقوى الموالية للجيش في ليبيا، ويُسيطرُ أيضاً على قاعدة (جمال عبد الناصر) والتي تُعرفُ بقاعدة (العدم)، وتُعدُ هذه القاعدة نقطة تمركز وانطلاق العمليات العسكرية في الشرق الليبي، وكذلك يُسيطرُ الجيش على قاعدة (القرضابية) التي يتواجد بها بعض القوات الروسية الموالية والداعمة للجيش الوطني، ويُسيطرُ أيضاً على قواعد (اللويغ، السارة، وبراك الشاطئ، مطار بنينا العسكري، ومطار الأبرق)[3]، أما حكومة (الوفاق الوطني) فكانت تُسيطرُ على قاعدة (معيتيقة)، ومطار (مصراته) فقط قبل التدخل التركي. ينظر خريطة (25).

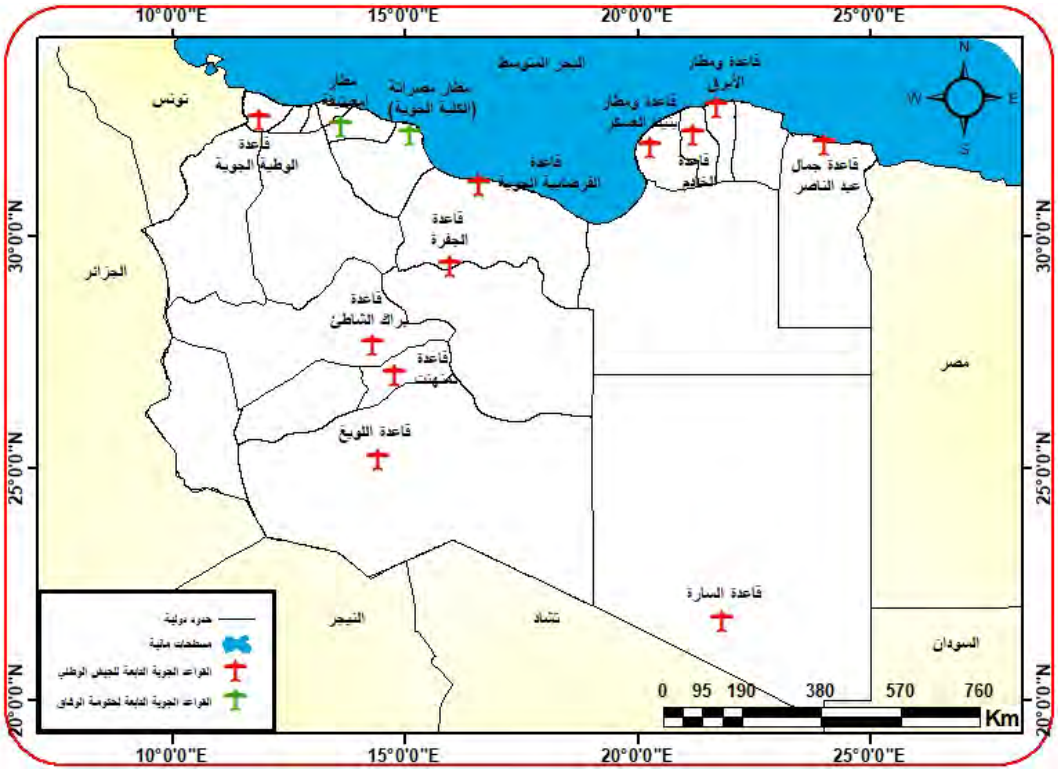
---

[1] عائد عميرة، تحدد مسار المعركة .. خريطة القواعد العسكرية في ليبيا، تقرير منشور في 27/ حزيران/ 2020، متاح على الرابط : www.noonpost.com/content.

[2] رانيا أبو شمالة، أهم القواعد العسكرية في المنطقة العربية ... التواجد والنفوذ، منتدى السياسات العربية، بلا تاريخ، ص16.

[3] عائد عميرة، تحدد مسار المعركة .. خريطة القواعد العسكرية في ليبيا، مصدر سابق.

خريطة (25) القواعد العسكرية لطرفي الصراع في 4/ 4/ 2020 ليبيا قبل التدخل التركي



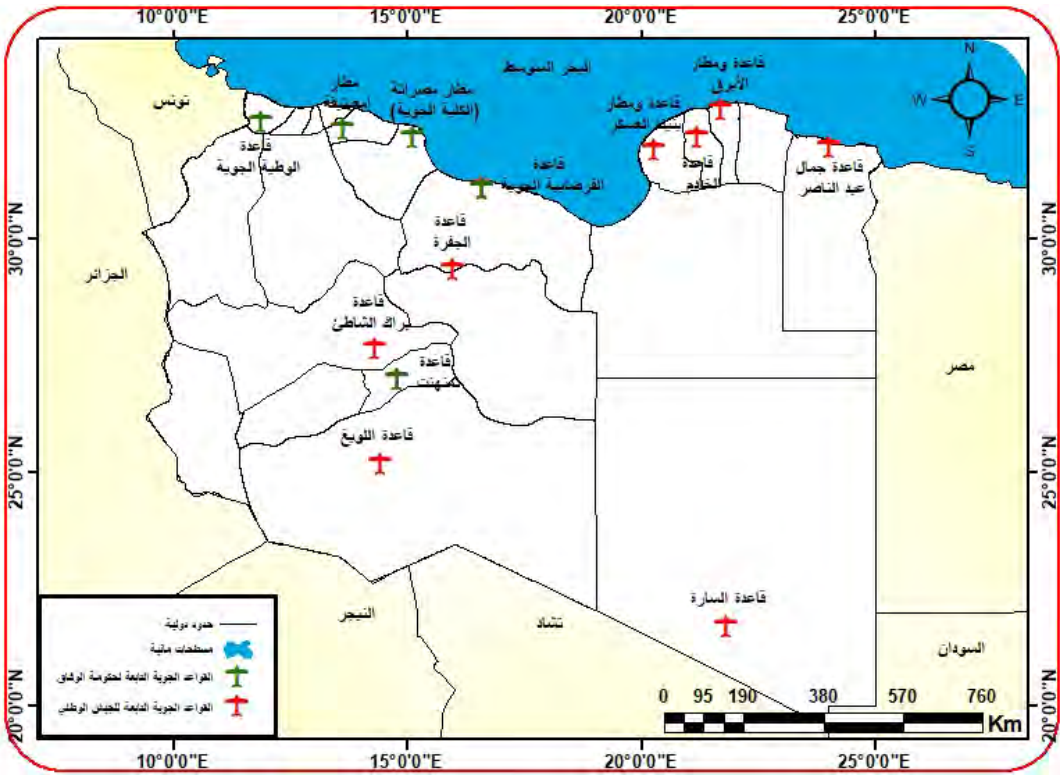
المصدر : من عمل الباحث بالاعتماد على : فراس فحام، خريطة الصراع في ليبيا المكونات والمستقبل، تقرير تحليلي، مركز جسور للدراسات، 2020، ص13.

بعد التدخل التركي اختلف ذلك الأمر، إذ تمكنت حكومة الوفاق من إحكام سيطرتها على طرابلس أثناء عملية (بركان الغضب) التي أطلقتها حكومة الوفاق لصد هجوم الجيش الوطني على طرابلس، وليستعيد بذلك قاعدة (الوطية) التي توفر السيطرة عليها السيطرة الجوية على كامل الساحل الليبي الغربي من الجيش الوطني، والسيطرة على قاعدة (القرضابية) في مدينة سرت، والسيطرة أيضاً على قاعدة (تمنهنت) التي تُشرفُ على الطريق الرابط بين سبها والجفرة، إذ تربط تلك القاعدة مناطق الجنوب الليبي بالشمال، وكذلك تسعى حكومة الوفاق للسيطرة على قاعدة (الجفرة) ذات الأهمية الجيوستراتيجية بحكم موقعها الجغرافي وسط البلاد إذ توفر السيطرة عليها السيطرة على القوة الجوية في جبهتي ليبيا. ينظر خريطة (26).

* **جغرافية النفوذ الجيوسياسي للجيش الوطني الليبي :** تتفوق قوات الجيش الوطني المدعومة من (مصر، الإمارات، روسيا) في سيطرتها على حكومة الوفاق في الجغرافية الليبية، فهي تُسيطرُ على كامل المنطقة الشرقية، ومنطقة (الهلال النفطي ذات الأهمية الجيوستراتيجية) في الصراع الليبي الداخلي والتي خسرتها حكومة الوفاق لصالح حكومة طبرق، فضلاً عن مدينة الكفرة في الجنوب الشرقي أبرز مدن تلك المنطقة، وكذلك تُسيطرُ على أجزاء واسعة من الغرب الليبي فهي تُسيطرُ على أجزاء من مصراته والعاصمة طرابلس و(قاعدة الوطية الجوية) أهم قاعدة في الغرب الليبي، فضلاً عن ذلك سيطرته على (قاعدة الجفرة)

ذات الأهمية الجغرافية الكبيرة، فضلاً عن سيطرته على مناطق أخرى في مختلف الجغرافية الليبية، أما حكومة الوفاق المدعومة من (تركيا، قطر) ودول أخرى فكانت تتهاوى وخصوصاً بعد هجوم الجيش الوطني على العاصمة طرابلس في عام (2019) إلا أنَّ الدعم التركي المباشر عن طريق الدعم الجوي واللوجستي مكَّن حكومة الوفاق من السيطرة على قاعدة الوطية التي حيدت المنطقة الغربية قبل السيطرة عليها، وكذلك السيطرة على كامل مصراته، وأجزاء من سرت وقاعدتها (القرضابية)، ومنطقة الجبل الغربي، ونالوت الحدودية مع تونس، والسيطرة أيضاً على (قاعدة تمنهنت) في مدينة سبها.

خريطة (26) القواعد العسكرية لطرفي الصراع في ليبيا بعد التدخل التركي

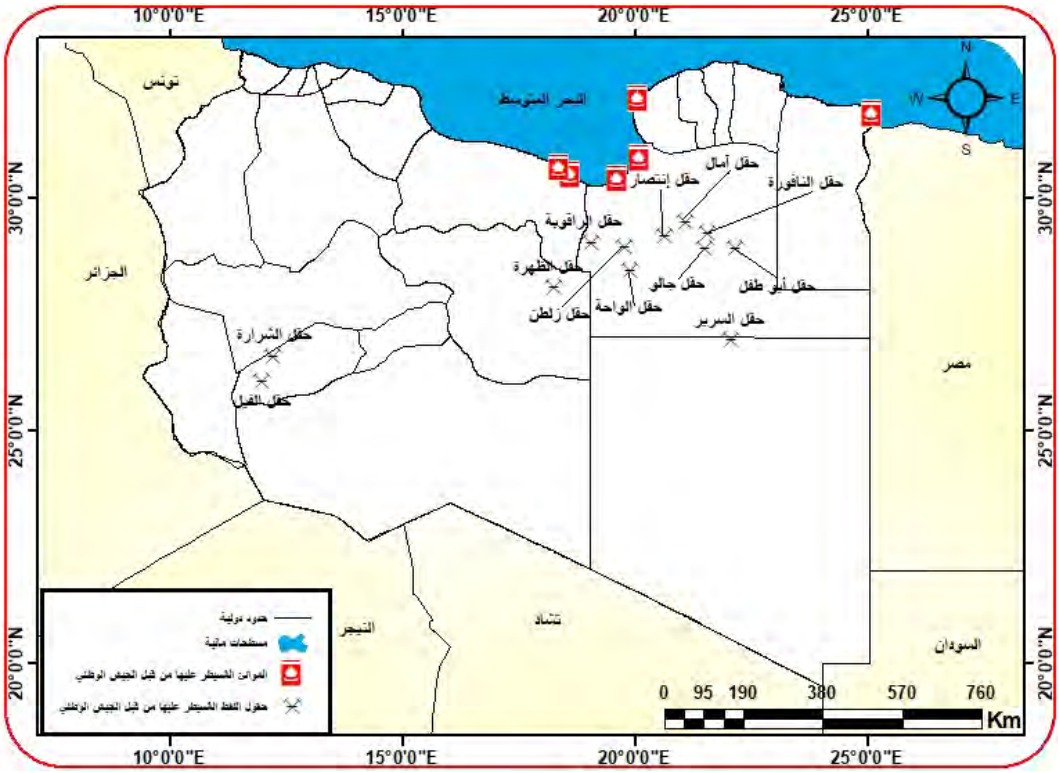


المصدر : من عمل الباحث بالاعتماد على : عائد عميرة، تحدد مسار المعركة .. خريطة القواعد العسكرية في ليبيا، تقرير منشور في 27/ حزيران/ 2020، متاح على الرابط https://www.noonpost.com/content/37455.

أما بالنسبة لحقول النفط وموانئ تصديره فإن الجيش الوطني يُسيطرُ على أهم المناطق النفطية وحقولها مثل : منطقة الهلال النفطي كما سبقت الإشارة، فضلاً عن ذلك حقول نفط (الشرارة، المسلة، آمال، النافورة، السرير، انتصار، جالو، أبو طفل، الواحة، وغيرها من حقول الشرق الليبي)، وتُسيطر أيضاً على أهم الموانئ النفطية مثل (السدر، رأس لانوف، الزويتينة، الحريقة، البريقة)، إلا أنَّ الغرب الليبي ومناطق نفوذ سيطرة حكومة الوفاق تكاد تخلو من وجود آبار النفط، الأمر الذي دفعها بعد إحكام سيطرتها على طرابلس للاندفاع شرقاً باتجاه مدينة سرت التي كانت تُسيطرُ عليها قبل أن تخسرها لحكومة طبرق، لكنها توقفت لأسباب منها : الدعم المصري والإماراتي والروسي للجيش الوطني، وكذلك أن المسار بين مناطق نفوذ حكومة الوفاق وسرت مكشوفة جغرافياً لذا فإن أي تقدم للقوات الموالية لحكومة الوفاق سيؤدي المطاف

بها إلى الهلاك عن طريق القصف الجوي لطيران الجيش الوطني، إلى جانب المبادرة المصرية التي أطلقها الرئيس المصري (عبد الفتاح السيسي) آنفة الذكر. ينظر خريطة (27).

خريطة (27) الموانئ والآبار النفطية التي يُسيطر عليها الجيش الوطني



المصدر : من عمل البحاث بالاعتماد على نتائج الدراسة.

الجدير بالذكر أنَّ الجغرافية السياسية للدولة الليبية فرضت واقعاً ساهم في (تأجيج الصراع) منذ نشأتها، فهي مقسمة إلى ثلاثة أقاليم (إقليم طرابلس في الغرب، وبرقة في الشرق، وفزان في الجنوب)، فالتنافس بين الأقاليم الثلاثة كان ولايزال قائماً وخصوصاً بين طرابلس وبرقة، إذ يتبين أنَّ انطلاق شرارة ثورة عام (2011) كان من الشرق الليبي الذي هُمش من قبل النظام السابق الذي اهتم كثيراً بالغرب على حساب الشرق والجنوب، الأمر الذي زاد من نقمة تلك الجهات على النظام السابق، وزادت حدّة التنافس والصراع بين الجهتين منذُ عام (2012) على المستوى السياسي داخل (المؤتمر الوطني المنتخب) وصولاً إلى عام (2014) الذي شهد بداية الصراع الداخلي الجهوي بين شرق وغرب ليبيا، أمّا الجنوب الذي تُسيطرُ عليه القبائل والأعراق الليبية سواء من التبو أو الطوارق أو قبائل توالي أحد طرفي الصراع، فهي تكادُ تُسيطرُ على الجنوب الذي أصبح ممراً للهجرة غير الشرعية من دول إفريقيا جنوب الصحراء، وتجارة المخدرات ومركزاً للجماعات الأصولية المتطرفة.

يحظى الجيش الوطني بدعم عدة تشكيلات وفصائل ذات إيديولوجيات وتوجهات مختلفة أهمها :

1 – 2 كتيبة الصواعق : كُلفت هذه الكتيبة في بداية الثورة بحماية كبار أعضاء الحكومة الانتقالية، وهي من الكتائب التي شاركت في اقتحام طرابلس عام (2011)، وينحدرُ أغلب أعضائها من مدينة الزنتان، وهي متحالفة مع كتيبة القعقاع اللتان أيدتا الجيش الوطني[1] في صراعه ضد حكومة الوفاق التي استطاعت طرد هاتين الكتيبتين من الزنتان إلى الشرق الليبي.

2 – 2 تشكيلات من جيش النظام السابق : التحق بالجيش الوطني عدة تشكيلات عسكرية كانت تابعة للجيش الليبي في عهد النظام السابق، ومن أبرز هذه التشكيلات : اللواء(12)، واللواء (32)، واللواء (22 ترهونة) الذي أدمج لاحقاً مع اللواء التاسع، وكتيبة محمد المقريف[2]، وكتيبة خميس (إبن الرئيس السابق)، فضلاً عن الصحوات التي تضم اللجان الشعبية المساندة للنظام في قتاله عام (2011) والتي أسهمت في تفوق الجيش على مجلس ثوار بنغازي عام (2017) وإحكام سيطرته على المدينة، وكذلك شاركت في الهجوم على مدينة طرابلس عام (2019)[3].

3 – 2 ائتلاف الكتائب ذات التوجهات الدينية : هي كتائب ذات توجه سلفي مدخلي تُشارك في الصراع الدائر في ليبيا مع الجيش الوطني بعد فتوى أصدرها (ربيع بن هادي المدخلي) عام (2019) يطلب من أتباعه مساندة قائد الجيش الوطني، وكان لهذا التيار دورٌ أساسيٌ في الصراع ضد مجلس ثوار بنغازي[4]، ومن أبرز الكتائب التي تتبنى هذه الإيديولوجية هما كتيبتا (النداء، التوحيد) اللتان شاركتا الجيش الوطني في السيطرة على بنغازي عام (2017)، ومن الكتائب الأخرى المساندة للجيش الوطني هي كتيبة (سبل السلام) في الكفرة، وكتيبة (604) في سرت[5]، وكتيبة (طارق بن زياد) المتمركزة في غرب ليبيا (قاعدة الوطية)[6]، أما الدعم العسكري والمالي لهذه الكتائب فتشير أغلب التقارير إلى تمويل خليجي سعودي للتيار، إضافة إلى ذلك دعم البعض من تجار ليبيا المنتفعين اقتصادياً من تحالف الكرامة، مقابل تأمين تجارتهم وحصولهم على امتيازات في مناطق النفوذ لا تعطى لغيرهم[7].

---

[1] الزهراء لنقي وآخرون، ليبيا : ديمقراطية ظلت طريقها، مصدر سابق، ص87.

[2] ولفرام لاخر، من يقاتل من في طرابلس؟ كيف تُغيرُ حرب عام 2019 ملامح المشهد العسكري في ليبيا، تقييم الأمن في شمال إفريقيا، ورقة إحاطة، مشروع مسح الأسلحة الصغيرة، 2019، ص13.

[3] فراس فحام، خريطة الصراع في ليبيا المكونات والمستقبل، مصدر سابق، ص5 – 6.

[4] نزار كريكش، الحركات الإسلامية في ليبيا بعد الثورات العربية : التحولات والمستقبل، سلسلة تقارير مركز الجزيرة للدراسات، 2016، ص7.

[5] يوسف لطفي، تفكيك المشهد الليبي (تشريح للواقع والفواعل)، مصدر سابق، ص56.

[6] فراس فحام، خريطة الصراع في ليبيا المكونات والمستقبل، مصدر سابق، ص6.

[7] محمد فتوح، السلفية المدخلية في ليبيا : مليشيات حفتر الدينية، تحليلات سياسية، المعهد المصري للدراسات، إسطنبول، تركيا، 2019، ص10.

4 – 2 مقاتلون من جنسيات أخرى : تُقاتل في صفوف الجيش الوطني العديد من الجنسيات غير الليبية والمنضوين تحت مسميات مختلفة أبرزها : شركة فاغنر الروسية، ومقاتلين من سوريا وأفغانستان وإيران،[1]، إلى جانب ذلك قوات الدعم السريع السودانية (الجنجويد) بقيادة نائب رئيس مجلس السيادة السوداني الذي قاد الانقلاب على الرئيس السوداني السابق، وجيش تحرير السودان جناح منداوي، وجناح عبد الواحد نور، وتَجَمعْ قوات تحرير السودان بقيادة (الطاهر حجر)، ويصل تعداد القوات السودانية المقاتلة إلى صف معسكر الكرامة إلى ما يقارب (1400 مقاتل)[2].

5 – 2 قوات حرس المنشآت النفطية (الفيدراليون): ويُطلقُ عليها بذلك الاسم؛ نظراً لمطالبتهم بأن تكون (برقة) إقليماً فيدرالياً، وتُسيطرُ هذه القوات على الحقول النفطية في منطقة الهلال النفطي، إلا أنَّهم متقلبو الولاء بين حكومة طرابلس وحكومة طبرق، فبعد سيطرتهم على حقول النفط عام (2013) أعلنت القوات عن إنشاء حكومة خاصة ومكتب سياسي لإقليم برقة في شرق ليبيا[3]، ثم بدأت بالسيطرة على منطقة الهلال النفطي لغرض مساومة حكومة طرابلس (المؤتمر الوطني العام) التي انقلبت عنها عام (2013) على الموافقة للقبول بفيدرالية إقليم برقة، وبعدها تحالفت مع الجيش الوطني، إلا أنَّ هذا التحالف لم يدم طويلاً؛ نتيجة رفض قائد الجيش الوطني مساعدة مسؤول قوات حرس المنشآت في التصدي للهجوم الذي شنه تنظيم الدولة (داعش)[4] على منطقة الهلال النفطي، إلا أن صعوبة تصدير النفط من الموانئ المُسيطر عليها من قبل حرس المنشآت حال دون تحقيق ذلك (استمرار نفوذهم في منطقة الهلال النفطي) وخاصةً بعد قرار مجلس الأمن الذي منع تصدير النفط الليبي إلا من خلال الحكومة المعترف بها (الوفاق) التي توصل معها إلى اتفاق عام (2016) برعاية الأمم المتحدة يقضي باستعادة الحكومة السيطرة على الموانئ النفطية مقابل دفع الرواتب الشهرية لأفراد حرس المنشآت النفطية[5]، الأمر الذي دفع الجيش الوطني للتوجه إلى سرت والسيطرة على منطقة الهلال النفطي لتُصبح تابعة لحكومة طُبرق في الشرق وتخرج عن سيطرة الوفاق في طرابلس.

---

[1] شبين شفيعة، شبين عدنان، ليبيا كمحور جيوبولتيكي في التوجهات الجيوستراتيجية الروسية للمنطقة العربية، مصدر سابق، ص192.

[2] فراس فحام، خريطة الصراع في ليبيا المكونات والمستقبل، مصدر سابق، ص7.

[3] علاء الدين السيد، ثلاثة وعشرون كياناً مسلحاً منتشرة في ليبيا : أين ينتشرون ولمن يدينون بالولاء؟، مصدر سابق.

[4] أحمد عمرو، أزمة الحقول النفطية إلى أين تجر ليبيا؟، "**مجلة البيان**"، العدد (375)، مركز البيان للبحوث والدراسات، الرياض، المملكة العربية السعودية، 2018، ص58.

[5] المصدر ذاته، ص58.

6 – 2 كتائب المنطقة الجنوبية : وتشمل هذا الكتائب عدداً من الفصائل التي انضمت إلى التشكيلات العسكرية للجيش الوطني، ومن أبرزها (اللواء 12 مجحفل، القوة الثامنة (الكتيبة 199)، السرية الخامسة والسادسة، سرايا سبها، كتيبة أحمد الشريف، قوات علي كنه)[1].

7 – 2 كتيبتا حسن الجويفي وأولياء الدم : تُعدُ كتيبة حسن الجويفي من أكبر كتائب الشرق التي استطاع الجيش أن يضمها تحت لوائه، وتتمركز هذه القوة في شرق وغرب مدينة البيضاء، أما كتيبة أولياء الدم فهي تتكون من الذين فُقد أبناؤهم نتيجة الاضطرابات الأمنية بعد الثورة، وتُحمل هذه الكتيبة التيارات الإسلامية مسؤولية ذلك[2].

8 – 2 الكتيبة (319) : وهي من الكتائب الموالية للجيش الوطني التي تتمركزُ في محيط مدينة بنغازي شرق ليبيا[3].

يتبن مما سبق أنَّ ليبيا تشهدُ صراعاً بين أطراف رسمية معترف بها سواء من الأمم المتحدة أو قِوى إقليمية ودولية، ومما لا يدع مجالاً للشك أنَّ الصراع الداخلي بين القِوى الرسمية أسهم في تأزم الوضع السياسي من خلال صعوبة الوصول لحل يرضي جميع أطراف الصراع، وكذلك تردي الوضع الأمني الذي أسهم في نشوء الفواعل من غير الدول التي زادت من تعقيد الواقع السياسي الليبي، ودورها في انهيار الاقتصاد الليبي، والتفكك الاجتماعي نتيجة انقسام ليبيا إلى معسكرين شرقي (الجيش الوطني) وغربي (حكومة الوفاق).

ثانياً – **الفاعلون من غير الدول (غير الرسميين)*** : لا يحظى المصطلح باتفاق أكاديمي حوله، كونه على تماسٍ مع مصطلحات أخرى مثل الجماعات المسلحة، أو الفاعلين المسلحين من غير الدول، أو المجموعات غير الشرعية وحركات التحرر[4]. يتعدد الفاعلون الرسميون في ليبيا إلى أكثر من فاعل، لذا

---

[1] الزهراء لنقي وآخرون، ليبيا : ديمقراطية ظلت طريقها، ص88.

[2] عصام عبد الشافي، التحولات السياسية في ليبيا – الأطراف والاحتمالات المستقبلية، " **مجلة رؤية تركية**"، 2014، ص97.

[3] علاء الدين السيد، ثلاثة وعشرون كياناً مسلحاً منتشرة في ليبيا : أين ينتشرون ولمن يدينون بالولاء؟، مصدر سابق.

* حسب تصنيف بيتر و ويلتس اللذان عرفا الفاعلين غير الرسميين بأنهم : المجموعات التي تُمارس أعمال عنف أو سلوكاً إجرامياً مبنياً على دوافع سياسية مثل الحركات التحررية أو الانفصالية، أو الجماعات الأصولية، أما مبادرة جنيف فعرّفتهم بأنهم : جماعة أو منظمة تعمل خارج سيطرة الدولة باستخدام القوة لتحقق أهدافها، وهي غير مُعتَرَّف بها، وتمثل المجموعات المصنفة على أنها إرهابية ومجموعات الإتجار بالسلاح..... شهرزاد إدمام، الفواعل العنيفة من غير الدول : دراسة في الأطر المفاهيمية والنظرية، "**مجلة سياسات عربية**"، العدد (8)، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة، قطر، 2014، ص72.

[4] إيمان رجب، القوة المنافسة : مداخل تحليل الفاعلين العنيفين من غير الدول في المراحل الانتقالية، "**مجلة السياسة الدولية**"، المجلد (48)، العدد (192)، مؤسسة الأهرام، مصر، 2013، ص15 – 17.

كان من البديهي أن يتعدد الفاعلون غير الرسميون؛ نظراً لانعدام الأمن وعدم ضبط الحدود الأمر الذي ساهم في أن تكون ليبيا قبلةً للجماعات المسلحة والخارجة عن القانون التي تبحث عن تحقيق أهدافها وتوسع نفوذها. ومن أبرز الفاعلين من غير الدول (غير الرسميين) في الجغرافية الليبية :

1 – أنصار الشريعة : تشكلت جماعة أنصار الشريعة عام (2011) في درنة، وفي عام (2012) في بنغازي، وهي الجماعة التي كانت لها الهيمنة في ليبيا قبل صعود تنظيم الدولة (داعش) عام (2014)، إذ مثلت هذه الجماعة البنية التحتية الأساس لاستقطاب العديد من المقاتلين من خارج ليبيا وتوفير المعسكرات لتدريبهم، وتقديم الخدمات اللوجستية، والتدريب على العمليات الخارجية من خلال تطوير علاقتها مع تنظيم أنصار الشريعة في تونس وتنظيم القاعدة في المغرب العربي[1]، أسست هذه الجماعة على يد أحد السجناء الليبيين في غوانتانامو والذي أفرج عنه عام (2007) والمتهم بأحداث القنصلية الليبية عام (2012) التي قُتل فيها السفير الأمريكي وثلاثة من مرافقيه، ويعد (محمد الزهاوي) الذي أعلن تأييده لتنظيم القاعدة والذي قتل عام (2015) المسؤول العام عن الجماعة والشخصية الأبرز فيها[2]. إيديولوجياً، يرفض التنظيم الاعتراف بالعملية الديمقراطية والانتخابات، ولا يعترف بالدولة والحكومة الليبية، إذ يدعو إلى إقامة دولة إسلامية وفق إيديولوجية متشددة دينياً وعقائدياً، وفكرياً، وترى الجماعة بأن الجهاد ضد السلطات الحاكمة السبيل الوحيد للوصول إلى (إقامة دولة إسلامية)، وتحكيم شرع الله في الأرض، ونبذ القوانين والدساتير الوضعية من خلال تفعيل المحاكم الشرعية، وتعطيل ما أسمته بـــ (المحاكم الوضعية)[3]، وتسعى لتحقيق ذلك من خلال اتحاد مجموعتين هما : فرقة (أنصار الشريعة في بنغازي)، و (أنصار الشريعة في درنة)، إلا أنه بعد الهجوم على القنصلية الأمريكية ونتيجة الضغط الداخلي والخارجي على الجماعة تمَّ حل أنصار الشريعة في درنة، وبقاء فرع بنغازي بإيديولوجية جديدة، إذ أدانت اللجوء إلى العنف وأنكرت صلتها بالهجوم على القنصلية الأمريكية، وكذلك أنكرت صلتها بتنظيم القاعدة، وبدأت بتقديم الخدمات الاجتماعية والخيرية في بنغازي، لذلك استطاعت عام (2013) من التوسع جغرافياً مرة أخرى وفتح مراكز جديدة في كلٍ من (درنة وسرت وأجدابيا)[4]. كانت هذه الجماعة شأنها شأن الجماعات الأخرى طرفاً من أطراف الصراع منذ إندلاع المعارك مع النظام الليبي السابق، وصولاً إلى عام (2013) وصراعها مع كتيبة شهداء الزاوية التابعة للجيش الوطني الليبي داخل مدينة سرت، وصراعها في بنغازي مع الجيش الوطني الليبي أيضاً والتي توسعت إلى عدة مناطق بالمدينة، لتأتي بعد ذلك عملية الكرامة وهجوم الجيش الوطني على الجماعات

---

[1] عادل رفيق، المقاتلون الأجانب في ليبيا دراسة تحليلية، المعهد المصري للدراسات، إسطنبول، تركيا، 2018، ص8.

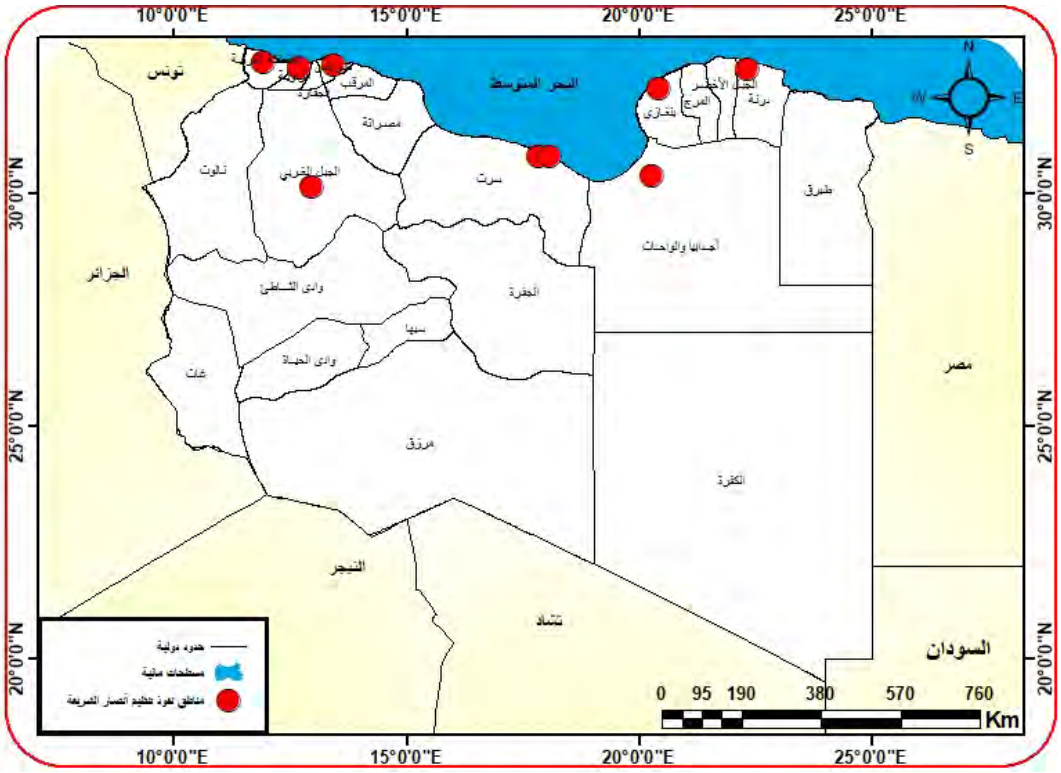
[2] محمد عبد الكريم أحمد، ليبيا ما بعد القذافي أزمة القوى الإسلامية وخيارات العنف، مصدر سابق، ص28 – 29.

[3] منظمة فردريش إيبرت، الجماعات الإسلامية في ليبيا حظوظ الهيمنة السياسية وتحدياتها، مصدر سابق، ص13.

[4] محمد عبد الكريم أحمد، ليبيا ما بعد القذافي أزمة القوى الإسلامية وخيارات العنف، مصدر سابق، ص28.

الأصولية التي تنشط في بنغازي ومنها أنصار الشريعة، وخلَّف الصراع الأخير عدداً كبيراً من القتلى والجرحى بين صفوف طرفي الصراع والمدنيين، وتدمير الممتلكات العامة والخاصة نتيجة القصف العشوائي للطرفين[1]، وترتبط الجماعة التي يبلغ عدد عناصرها ما يقارب (5,000) عنصر بمعسكر عملية فجر ليبيا فكون هذه الجماعة لا تعترف بوجود الدساتير الوضعية واعتباره أنه لا يجوز شرعاً القتال في سبيل المؤتمر الوطني أو سيادة الدولة والبرلمان وكل من لا يحكم بالشرع، لذلك طالبت بانضمام القوات التي أطلقت عملية فجر ليبيا تحت لواء أنصار الشريعة للقتال معاً ضد معسكر الكرامة، إلا أن ذلك لم يلاقِ قبولاً من حكومة الوفاق، لذا ونتيجة مقتل أغلب قادة هذه الجماعة وانحسار مواردها أعلنت حل نفسها في عام (2017) بعد الانضمام إلى مجلس شورى ثوار بنغازي وهو تحالف يضم مجموعات إسلامية تقاتل مع قوات عملية فجر ليبيا كانت تُسيطرُ على بنغازي عام (2014)[2]. ينظر خريطة (28).

خريطة (28) مناطق نفوذ تنظيم أنصار الشريعة في ليبيا عام (2013 – 2017)



المصدر : من عمل الباحث بالاعتماد على :

1 – نور الهدى بن بتقة، إشكالية بناء الدولة في ليبيا بعد سقوط نظام معمر القذافي (2012 – 2016)، (أطروحة دكتوراه/ غير منشورة)، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر 3، 2016 – 2017، ص266.

---

[1] أنصار الشريعة ذراع القاعدة في ليبيا، تقرير منشور على الموقع الرسمي لبوابة الحركات الإسلامية : نافذة لدراسة الإسلام السياسي والأقليات بتاريخ 9/ تموز/ 2020، متاح على الرابط :

https://www.islamist-movements.com/54154.

[2] هارون ي. زيلين، عاصمة الدولة الإسلامية المزدهرة في سرت، ليبيا، تحليل سياسات، معهد واشنطن لسياسة الشرق الأدنى، 2015، ص1 – 2.

2 – هارون ي. زيلين، عاصمة الدولة الإسلامية المزدهرة في سرت، ليبيا، تحليل سياسات، معهد واشنطن لسياسة الشرق الأدنى، 2015، ص1.

2 – تنظيم الدولة الإسلامية (داعش) : تُعد فترة الحرب السوفيتية على أفغانستان البداية الفعلية لنشوء التطرف المقترن بالعنف في ليبيا عندما قام عدد من العائدين من الحرب الأفغانية بتأسيس (الجماعة الإسلامية المقاتلة بليبيا)، لكنَّ النظام السابق أجبرهم على التواري عن الأنظار من خلال سجن بعضهم وقتل البعض الآخر، وهجرة بعضهم إلى الخارج للقتال في دول الصراع، إذ تؤكد غالبية الدراسات المتعلقة بـــ الجماعات (الدينية المتشددة) أنَّ ليبيا واحدة من أكثر الدول وأعلاها معدلاً في تغذية الصراعات بالمقاتلين في كلٍ من العراق وسوريا وأفغانستان[1].

إيديولوجياً، تنظيم الدولة (داعش) لا يخرج عن منظومة فكر الجهاد العالمي الذي يستندُ على أصول وفروع، فالأصل الذي تجتمع عليه جميع التنظيمات يتلخص في تحكيم شرع الله وإقامة الحكم الإسلامي المتمثل في الخلافة (الدولة الإسلامية) ولا يتحقق ذلك إلا بالجهاد، وهذا الأصل القطعي الذي تتكاثر عليه المفاهيم والتفاصيل الفرعية والتي يقع فيها الخلاف بين الجماعات الأصولية، ويتجلى ذلك في الخلاف بين تنظيم القاعدة وتنظيم الدولة (داعش)، إلا أن تنظيم الدولة (داعش) تجاوز كل الجماعات الأصولية عندما أعلن عن ما تُسمى بـــ (الخلافة) على أرض عليها شعب وخليفة له بيعة شرعية يطبق الحدود ويحكم بين الناس، وإن انتماء مواطنيها قائم على أساس الدين العابر للحدود وجيش قائم على معايير وقواعد إسلامية[2].

الجدير بالذكر هنا، إن انعدام المؤسسات العسكرية والأمنية، وفشل الدولة، وغياب قوى ديمقراطية حقيقية يُمثل التحدي الجيوسياسي الأكبر الذي يواجه البعض من دول ثورات الربيع العربي ومنها ليبيا، الأمر الذي جعلها (ليبيا) مركزاً لتنامي الجماعات الأصولية المتطرفة ومنطقة ارتكاز تنطلق منها وتفر إليها هذه الجماعات، وهو ما يُشكل تهديداً صريحاً ليس لليبيا فقط، بل وجوارها الجغرافي أيضاً[3]، وهذا ما حدث فعلاً بعد سقوط النظام السابق إذ أصبحت ليبيا معقلاً لعدد كبير من هذه الجماعات، ومخزناً للأسلحة والذخائر لجماعات من خارج ليبيا مثل : (بوكو حرام) و (جماعة المرابطين)، و(أنصار بيت المقدس في مصر)، و (جماعة الشباب المجاهدين في الصومال)، وغيرهم من الجماعات التي استغلت انهيار الوضع الأمني في ليبيا لزيادة قوتها ونفوذها في مناطق سيطرتها والتطلع للسيطرة على مناطق أخرى. شهد عام (2014) بداية الظهور الفعلي لتنظيم الدولة (داعش) في ليبيا عندما عاد عدد من المقاتلين في صفوف التنظيم

---

[1] ساسكيا فان جنوجتن، محاربة تنظيم داعش في ليبيا، نظرة تحليلية، أكاديمية الإمارات الدبلوماسية، 2016، ص3.

[2] معتز الخطيب وآخرون، تنظيم "الدولة الإسلامية" النشأة، والتأثير، والمستقبل، ط1، مركز الجزيرة للدراسات والدار العربية للعلوم ناشرون، الدوحة، قطر، 2016، ص25 – 58.

[3] السيد ولد أباه، الثورات العربية الجديدة المسار والمصير يوميات من مشهد متواصل، ط1، جداول للنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، 2011، ص115.

من سوريا والعراق وشمال مالي إلى مسقط رأسهم في درنة وأسسوا مجلس شورى شباب الإسلام وأعلنوا البيعة لقائد التنظيم في ذلك الوقت[1].

وصلت موجة ما يُسمى بـــ (التنظيمات الجهادية) التي هبَّت من سوريا والعراق إلى ليبيا التي لم تعرف استقراراً للدولة منذُ انهيار النظام السابق أو السيطرة المطلقة على الجغرافية الليبية، فاستطاع تنظيم القاعدة أن يجد موطئ قدم بشكلٍ مبكر عبر تنظيم أنصار الشريعة، وكذلك (التكتلات الجهادية) الأخرى التي تحولت بسرعة إلى مسرح للدعوة العلنية لإعلان البيعة لتنظيم الدولة (داعش)، إذ ظهرت هذه المبايعات أولاً في (المناطق الشرقية لليبيا) التي عُرفت بأنها معقل التيار الجهادي أبان حكم النظام السابق، وكذلك (منطقة طرابلس) وإن كانت بصورةٍ أقل، وقد أصبح التنظيم أكثر قوة وتمكيناً بعد إعلان مجلس شورى شباب الإسلام في (درنة) مبايعته للتنظيم، الأمر الذي أدخل التنظيم في صراع دموي مع الجماعات الأخرى الموجودة في المدينة[2].

تُعدُ جغرافية ليبيا ذات أهمية كبيرة في استراتيجية التنظيم لأنه يرى بأنها الممر الجغرافي لأوروبا لشن هجمات إرهابية، ولتحقيق ذلك بدأ الوجود الفعلي للتنظيم في ليبيا نهاية عام (2014) عندما أعلن السيطرة على مدينة درنة بالكامل، لكنه اضطر للخروج من المدينة منتصف عام (2015) بعد معارك مع جماعات مجلس شورى مجاهدي درنة، ليتمركز في المنطقة الصناعية جنوبي (أجدابيا)، لكنَّ الجيش الليبي الوطني استطاع دحر التنظيم في أجدابيا والتغلب عليه[3]، ثم سيطر على (سرت) ذات الموقع الحيوي للتنظيم، نظراً لقربها من مناطق إنتاج النفط التي تُشكل مصدراً أساسياً لتمويله، والتي تُعدُ المنطقة الوحيدة الكبيرة نسبياً التي سيطر عليها التنظيم خارج سوريا والعراق، ليتوسع أكثر ويُسيطر على بلدة (هراوة 70 كم) شرق سرت، ثُم الاستيلاء على بلدة (بني جواد 600 كم) شرق طرابلس، ويشن هجومه الأول على ميناء السدرة شرقي بني جواد أول موانئ منطقة الهلال النفطي، ليتقدم غرب سرت ويصل على مشارف مدينة (مصراته)، إلا أن كتائب مصراته الموالية لحكومة الوفاق تمكنت من إيقاف زحف التنظيم بمشاركة كتائب

---

[1] صلاح خليل، الفواعل في الأزمة الليبية وجهود التسوية السياسية، "**مجلة آفاق سياسية**"، العدد (31)، المركز العربي للبحوث والدراسات، 2017، ص36

[2] محمد محمود أبو المعلي، التنافس بين القاعدة وتنظيم الدولة في الساحل والصحراء، ط1، مركز الجزيرة للدراسات والدار العربية للعلوم ناشرون، الدوحة، قطر، 2017، ص39.

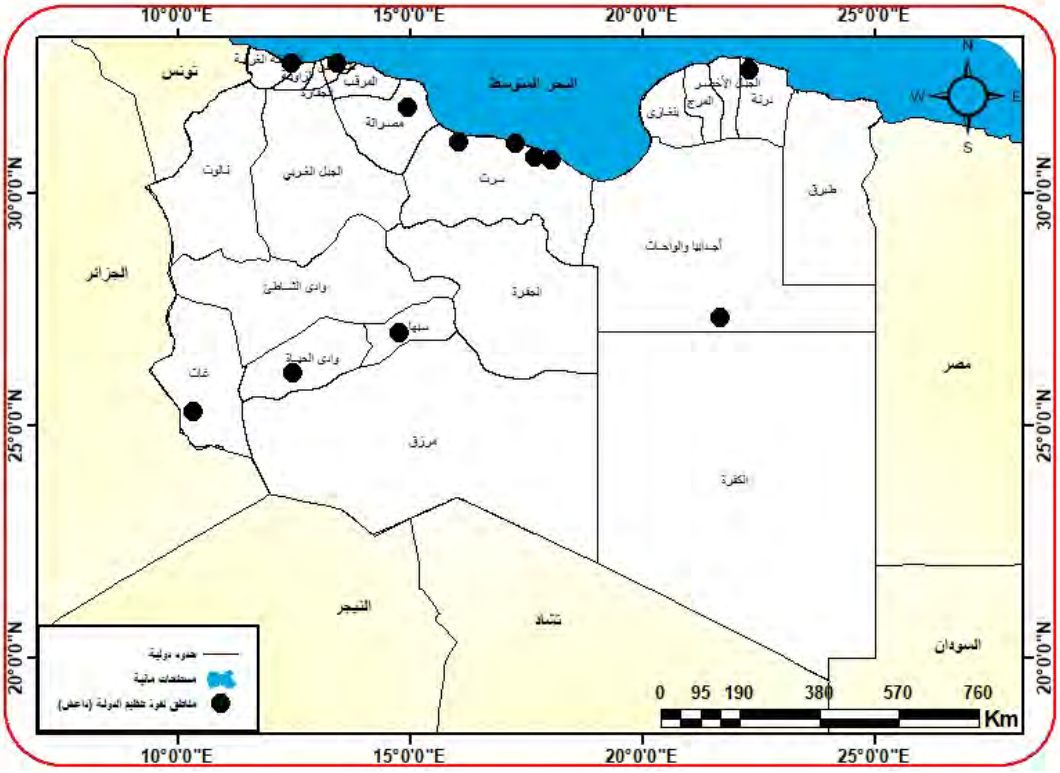
[3] مؤشر تراجع "داعش".. واقع تنظيم داعش في ليبيا، تقرير منشور على الموقع الرسمي للمركز الأوروبي لدراسات مكافحة الإرهاب والاستخبارات في 14/ 6/ 2019، متاح على الرابط :

https://www.europarabct.com/%d9%85%d8%a4%d8%b4%d8%b1.

محلية منضوية تحت عملية البنيان المرصوص التابعة لحكومة الوفاق التي استطاعت تحرير مدينة سرت بالكامل عام (2016)[1].

أما في المنطقة الغربية فهناك عدد من الخلايا في (مصراته وصبراتة وطرابلس)، وكذلك ظهور بعض الجيوب في الجنوب الليبي الذي يسعى من خلاله إنشاء الإقليم الثالث (ولاية فزان) وممراً لوصوله إلى منطقة الساحل الإفريقي التي بدأ ينشط بها مؤخراً، اما بالنسبة لعددهم فقد بلغ حسب تقديرات منظمة الأمم المتحدة بـــ (3,000) عنصر، وتقدره الاستخبارات الأمريكية بـــ (6,500) عنصرا، بينما قدَّرت السلطات الفرنسية أعدادهم بـــ (10,000) عنصر [2]. ينظر خريطتا (29، 30).

خريطة (29) **مناطق نفوذ تنظيم الدولة (داعش) في ليبيا للمدة (2014 – 2016)**



المصدر : من عمل الباحث بالاعتماد على :

1 – فكيري شهرزاد، الدراسات الأمنية النقدية في ظل التهديدات اللاتماثلية – أنموذج ليبيا، (أطروحة دكتوراه/ غير منشورة)، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر 03، 2016 – 2017، ص374.

2 – بلال أوصيف، الصراع القبلي وإشكالية بناء الدولة بعد عام (2011)، (أطروحة دكتوراه/ غير منشورة)، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد بوضياف بالمسيلة، الجزائر، 2020 – 2021، ص97.

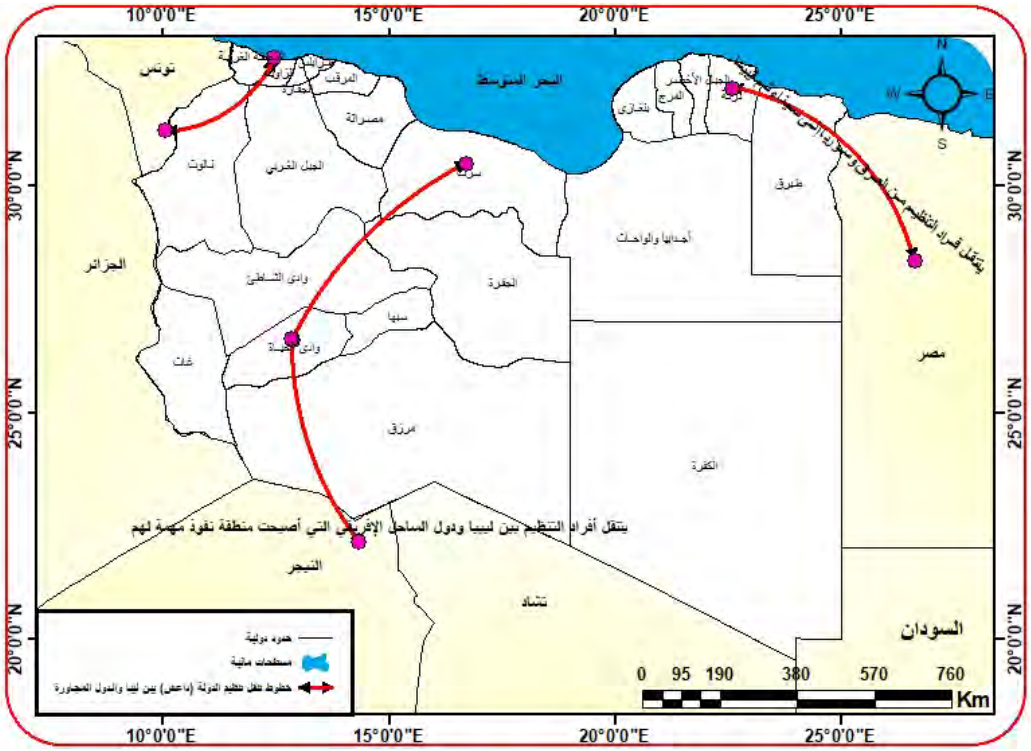
3 – فايز الجولاني، داعش 2019، تقدير موقف استراتيجي، 2019، ص588.

---

[1] المصدر ذاته.

[2] ساسكيا فان جنوجتن، محاربة تنظيم داعش في ليبيا، مصدر سابق، ص4.

خريطة (30) المناطق التي قَدِم منها تنظيم الدولة (داعش) إلى ليبيا



المصدر : من عمل الباحث بالاعتماد على :

1 – محمد محمود أبو المعلي، التنافس بين القاعدة وتنظيم الدولة في الساحل والصحراء، ط1، مركز الجزيرة للدراسات والدار العربية للعلوم ناشرون، الدوحة، قطر، 2017، ص39.

2 – ساسكيا فان جنوجتن، محاربة تنظيم داعش في ليبيا، نظرة تحليلية، أكاديمية الإمارات الدبلوماسية، 2016، ص 3 – 4.

3 – كتيبة شهداء أبو سليم : تعود أصول هذه الكتيبة إلى (الجماعة الليبية المقاتلة) التي تصارعت مع النظام السابق طوال عقدين من الزمن، وتُعدُ درنة المعقل الأساسي لهذه الكتيبة التي لا يتجاوز عددها المئات[1]، وتُكونت من الإسلاميين الذين اعتقلوا في ظل حكم النظام السابق والذين تعرضوا إلى مجزرة راح ضحيتها أكثر من (1,200) سجين، وتُطالب هذه الكتيبة بفرض الشريعة الإسلامية في الحكم ورفض الاعتراف بالحكومة والعملية الانتقالية، إلا أنها وفي المقابل رفضت الانضمام لتنظيم الدولة (داعش) وتنظيم القاعدة[2]، ويُعدُ (عبد القادر عزوز) الذي قضى (12) عاماً في سجون النظام أبرز الشخصيات فيها ورئيس مجلس شورى الكتيبة[3]، إلا أنَّ هذه الكتيبة ضعفت كثيراً بعد صراعها مع العديد من قبائل الشرق؛ نتيجة اتهامها في اغتيال العديد الشخصيات من شرق ليبيا.

---

[1] كريستوفر شيفيس، جيفري مارتيني، ليبيا بعد القذافي عبر وتداعيات للمُستقبل، مصدر سابق، ص33.

[2] لويجي ناربوني وآخرون، حروب الداخل الديناميات المحلية للنزاعات في سوريا وليبيا، ترجمة : نيكولاس أبو مراد، مركز روبرت شومن للدراسات العليا، برنامج مسارات الشرق الأوسط، معهد الجامعة الأوروبية، 2017، ص101.

[3] منظمة فردريش إيبرت، الجماعات الإسلامية في ليبيا حظوظ الهيمنة السياسية وتحدياتها، مصدر سابق، ص15.

4 – كتيبة رأف الله السحاتي : وهي من الجماعات الإسلامية التي تميل للطابع المحلي، وإن كان هذا لا ينفي أنَّ لها علاقات عابرة للحدود، تتنشرُ جغرافيا في شرق ليبيا، وينتمي إليها أكثر من (2,000) شخص، تمتلكُ قاعدة أمنية كان لها دورٌ كبيرٌ في تأمين انتخابات (2012)، وهي تعمل تحت إشراف وزارة الدفاع الليبية في حكومة (المؤتمر الوطني العام) قبل أن تدخل في صراع مع الجيش الوطني في بنغازي[1].

5 – القبائل الليبية : تُمثل مدن ليبيا تجمعاً لعدد من القبائل ذات الأصول الواحدة[2] التي تمتلك مكانة هامة على مر العصور في البناء الاجتماعي الليبي، إذ كانت المحور الأساس التي تنتضم حولها مختلف الأنشطة السياسية والاقتصادية والعسكرية، وكذلك يرتبط بها الفرد الليبي ارتباطاً وثيقاً[3].

تاريخيا، كان للقبائل الليبية دورٌ هامٌ في الحياة السياسية منذ الدولة العثمانية التي اتخذتها مورداً للدخل من خلال تقديم ما عليها من فروض وضرائب ومكافئة القبائل الموالية ومعاقبة القبائل المتمردة كما هو الحال في معاقبة القبائل والمناطق التي شاركت في ثورة (غومة المحمودي)* في جبل نفوسة[4]، وكذلك شهدت هذه المدة ثورة (عبد الجليل سيف النصر) شيخ قبيلة أولاد سليمان التي تُعدُ من أهم القبائل في الجنوب إذ جمع تحالف يضم مجموعة من قبائل الجنوب والوسط والساحل لبناء دولة شأنها شأن الدولة القرمانلية التي حكمت ليبيا سابقاً، إلا أن هذا المشروع انتهى بالفشل نتيجة رفض الدولة العثمانية ذلك الأمر[5].

أما في فترة الاستعمار الإيطالي فقد وجدت القبائل الليبية نفسها في مواجهة سلطة استعمارية غازية تسعى إلى الحصول على الثروات الطبيعية والموقع الاستراتيجي، لذلك واجهت القبلية الليبية في ذلك الوقت تحدياً غير مسبوق من خلال القتال ضد غزو يختلف في اللغة والدين وقوة عسكرية تفوق ما تمتلكه

---

[1] خالد حنفي علي، خرائط القوى القبيلة والسياسية والجهادية في ليبيا بعد الثورة، "**مجلة أوراق الشرق الأوسط**"، العدد (64)، المركز القومي لدراسات الشرق الأوسط، 2014، ص53.

[2] مجموعة مؤلفين، حال الأمة العربية 2014 – 2015 من تغيير النظم إلى تفكيك الدول، مصدر سابق، ص572.

[3] رحال بو بريك، زمن القبيلة : إشكالية السلطة وتدبير العنف في المجتمع الصحراوي، ط1، دار أبي رقراق للطباعة والنشر، الرباط، المغرب، 2012، ص9.

* **غومة المحمودي:** وهو أحد شيوخ قبائل جبل نفوسة الذي تصدى للدولة العثمانية متنصلاً من دفع الضرائب لها، إذ التفت حوله أغلب قبائل الجبل وآزرته، إلا أنَّ استخدام القوة العثمانية دفعته لإيقاف الثورة والتوجه إلى الجزائر تجنباً لمزيد من التخريب والقتل التذي تعرضت له قبائل الجبل.... دار المحفوظات التاريخية بطرابلس، ملف غومة، وثيقة رقم (57)، 12/ رمضان/ 1272هـ، 17/ مايس/ 1856م، ص272.

[4] علي عبد اللطيف حميدة، المجتمع والدولة والاستعمار في ليبيا، ط1، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، 1995، ص57.

[5] البشير علي الكوت، الدور السياسي للقبيلة في ليبيا، "**مجلة العلوم القانونية والسياسية**"، العدد (17)، جامعة طرابلس، ليبيا، 2017، ص 103 – 104.

القبائل من عدة وعتاد، وقد لعبت القبيلة في هذه المدة دوراً متناقضاً من خلال القتال ضد الاستعمار في بعض الأحيان، وفي أحيانٍ أخرى مثلت الخنوع للغزو والاستسلام في حالات الضعف والهوان[1].

خلال فترة الحكم الملكي فقد شكلت القبيلة أصغر وحدة إدارية في الدولة، وبقي العامل القبلي حاضراً بشكلٍ مباشر أو غير مباشر في إدارة شؤون الدولة ومؤسساتها، من خلال مراعاة السلطة الملكية للطابع القبلي والجهوي في ليبيا لاختيار مجلس الشيوخ البالغ عددهم (24) شخصاً، (ثمانية) أعضاء عن كل إقليم من أقاليم ليبيا الثلاثة سابقاً، ويقع اختيار أعضاء المجلس في الغالب على الأشخاص ذوي المكانة الاجتماعية العالية بين قبائلهم؛ وذلك لإرضاء القبائل وضمان ولائها للسلطة من خلال وجود أبنائها في مؤسسات الدولة[2].

كما نالت القبيلة في عهد نظام ما قبل الثورة مكانةً متميزة ومرموقة، إذ سعى النظام إلى جعل القبيلة المتغير المجتمعي الوحيد في ليبيا طوال حكمه، وذلك من خلال التمجيد بها باعتبارها الحصن المنيع للتهديدات الخارجية، والضامن الأكيد للوحدة الوطنية، كانت القبيلة مندمجة بشكلٍ تام ضمن النظام السياسي، وكان شيوخ القبائل خاصةً في غرب ليبيا رجالاً للنظام ويعملون وفق أوامره وتوجيهاته[3]، فمكانة القبيلة في عهد النظام السابق وخاصة الموالية له والتي تحظى بالرضا والقبول كانت متميزة على غرار القبائل المتواجدة بغرب ووسط ليبيا، على سبيل المثال (قبيلة القذاذفة) التي ينتمي إليها الرئيس السابق التي كانت لها الحصة الأكبر من الامتيازات مقارنة ببقية القبائل الأخرى، و (قبيلة المقارحة) التي ينحدر منها الرجل الثاني في النظام وهو (عبدالله السنوسي)، إضافة إلى حصولهم على العديد من المناصب العسكرية والأمنية في حكومة النظام[4]. بعد الثورة دخلت القبائل الليبية في صراعات وحروب مختلفة، رغبةً منها للسيطرة والنفوذ على أكبر قدر ممكن من الموارد الطبيعية وغلبة القبائل الأخرى، لذلك عملت كل قبيلة منذ سقوط النظام على تقوية مركزها من خلال السيطرة على المناطق الغنية بالنفط وطرق التهريب، فعلى سبيل المثال تحالفت (قبائل التبو مع قوات فجر ليبيا)[5]، الأمر الذي دفع خصومهم من (الطوارق للتحالف مع معسكر الكرامة)، فالصراع بينهم قائم على أساس السيطرة على طرق التهريب، والمناطق الغنية في الجنوب الليبي وخصوصاً

---

[1] المصدر ذاته، ص105.

[2] محمد التومي، دور القبيلة في تشكيل المشهد السياسي الليبي، تقرير منشور على الموقع الرسمي لمركز الدراسات الاستراتيجية والدبلوماسية بتاريخ 11/ كانون الثاني/ 2019، متاح على الرابط :

https://www.csds- center.com/article/%D8%AF%D9%88%D8%B1_%D8%A7%D9%.

[3] فريحة عوض الترهوني، المؤامرة الكبرى فوضى الربيع العربي وحقيقة الحرب على ليبيا، ط1، نيو لينك للنشر والتدريب، القاهرة، مصر، 2014 – 2015، ص263.

[4] بلال أوصيف، الصراع القبلي وإشكالية بناء الدولة بعد عام (2011)، مصدر سابق، ص73 – 74.

[5] لويجي ناربوني وآخرون، حروب الداخل الديناميات المحلية للنزاعات في سوريا وليبيا، مصدر سابق، ص2.

أوباري، وكذلك الصراع في مدينة الكفرة بين قبائل التبو والقذاذفة من جهة، وقبيلة أولاد سليمان من جهةٍ أخرى، وأيضاً تحالف مجموعة من القبائل مع تركيا وقطر والسودان، دفع منافسيهم للتحالف مع مصر والإمارات[1]. سبقت الإشارة إلى أنَّ ليبيا دخلت في فراغ سياسي شامل بعد الثورة، فلا دستور يُحتكم إليه ولا مؤسسات سياسية وخدمية وأمنية معتبرة يمكن البناء عليها في تسيير أمور البلاد، الأمر الذي أدى إلى ظهور القبيلة كفاعل مؤثر في الحياة السياسية مرة أخرى للدفاع عن أراضيها من خلال تشكيل ما تسمى بـــ (المجالس العسكرية) للقتال ضد النظام في بداية الثورة، لكن تغير ذلك بعد سقوط النظام فتخندقت القبيلة وراء مسلحيها للسيطرة على مناطق النفوذ، ودخولها في صراعات مع قبائل تشاركها المجال الجغرافي ذاته خصوصاً القبائل التي بينها عداء تاريخي مثل الصراع بين القذاذفة وأولاد سليمان. تفاقمت ظاهرة الثأر القبلي والجهوي بين المدن بعد الثورة كثيراً، الأمر الذي زاد من حدة الصراع الداخلي، ومن هذه الصراعات الصراع بين أهالي (سرت ومصراته)، وما بين (مصراته وتاورغاء)، و(الجميل وزوارة)، وما بين (العجيل وزوارة)، و(الزنتان والمشايشة)، وصراعات أخرى مستمرة ومتفاقمة تنتهي أحياناً بوساطاتٍ قبلية ثم تعود مرة أخرى نتيجة ثارات بدأت تصفيتها منذ بداية الصراع[2]، وعلى مستوى الصراع القبلي فعلى سبيل المثال لا الحصر فقد تمَّ تهجير قبائل بأكملها من مناطق سكنها مثل قبيلة القذاذفة، إذ تمَّ تهجيرهم من مدينة سرت وتدمير ممتلكاتهم، وكذلك تهجير العشرات من قبائل الطوارق وتدمير منازلهم عام (2012) ومقتل أكثر من (27) شخصاً على يد مسلحين من الزاوية والزنتان دون أنْ تتحرك الحكومة المؤقتة والمجلس الانتقالي لإيقاف ذلك[3].

الجدير بالذكر، تحتضنُ جغرافية ليبيا أكثر من (100) قبيلة تتفاوت أعدادهم ومكانتهم والسياسية، منها (30) قبيلة رئيسية، وينتمي (90%) من السُكان إلى القبائل، بينما السكان الباقون لا ينتمون إلى القبائل وخاصةً سُكان مدن شمال ليبيا[4]، ولا ينتمي سُكان ليبيا إلى القبيلة من ناحية الدم فحسب بل يقوم المجتمع الليبي على المُركب القبلي، كذلك تُمثل القبيلة مظلة اجتماعية ينضوي تحتها العديد من الأعراق، فالقبيلة الواحدة قد تضم العربي والتركي والأمازيغي والإفريقي مع توفير الحماية لجميع أفرادها بمختلف

---

[1] صادق حجال، ليبيا وإشكالية بناء الدولة – الأمة (1951 – 2017 م)، ط1، مركز الكتاب الأكاديمي، الجزائر، 2019، ص161 – 162.

[2] كريستوفر شيفيس، جيفري مارتيني، ليبيا بعد القذافي عبر وتداعيات للمُستقبل، مصدر سابق، ص22 – 23.

[3] فريحة عوض الترهوني، المؤامرة الكبرى فوضى الربيع العربي وحقيقة الحرب على ليبيا، مصدر سابق، ص263 – 264.

[4] Al–hamzeh al shadaedi and Nancy ezzedine, Libyan tribes in the shadows of war and peace. Netherlands : clingendael institute of international relations, 2009, p2

أعراقهم[1]. انقسمت القبائل بين مؤيدٍ لحكومة الوفاق أو مع الجيش الوطني حسب الرُقعة الجغرافية للقبيلة أو مصالحها الشخصية والانتقامية، ومن أهم تلك القبائل هي :

5 – 1 القذاذفة : هي القبيلة التي ينحدرُ منها الرئيس الليبي السابق التي كانت مهيمنة على السلطة إذ حصلت على أكبر حصة من المناصب والمكاسب والامتيازات مقارنة بباقي القبائل الليبية، وتُمثلُ مدينة (سبها) المركز الرئيسي للقبيلة، ثُمَّ مدينة (سرت)، وكانت من أكثر القبائل تسليحاً في البلاد ويعتمد عليها النظام السابق في ضمان أمنه من خلال جلب عناصر النخبة من القبيلة إلى الوحدات العسكرية[2]، شهدت هذه القبيلة العديد من الصراعات وتصفية الحسابات مع القبائل الأخرى المؤيدة للثورة، ومن أمثلة ذلك الصراع بين قبيلة أولاد سليمان المؤيدة للثورة وقبيلة القذاذفة المعارضة المساندة للنظام السابق، ولم تعد سلطة هذه القبيلة كما كانت إذ هُمشت كثيراً بعد الثورة على الرغم من موالاة البعض من أفرادها للجيش الوطني[3].

5 – 2 المقارحة : تتركز هذه القبيلة في منطقة (وادي الشاطئ) في وسط غرب ليبيا، وينحدر منها العديد من رموز النظام السابق مثل : (عبد السلام جلود) الذي شارك في أحداث عام عام (1969)، و(عبدالله السنوسي)، و(عبد الباسط المقرحي) المتهم بقضية لوكيربي وغيرهم الكثير، وتعارض هذه القبيلة صعود الأحزاب الإسلامية لذلك تحالفت مع الجيش الوطني ضد حكومة الوفاق[4].

5 – 3 الورفلة : تتمركز هذه القبيلة في منطقة (فزان) إحدى الولايات الثلاث لليبيا قبل الوحدة، علاوةً على ذلك وجود بعض الجيوب في كلٍ من (طرابلس، بنغازي، سرت)، وهي الكتلة السُكانية الأكبر في ليبيا إذ تعادل سدس سُكان ليبيا[5]. خلال الثورة وقفت قبائل ورفلة إلى جانب النظام السابق، أما في فترة الصراع الجهوي بعد (2014) فقد اقتحم الجيش الوطني العاصمة الروحية للورفلة (بني وليد)، ونتيجة لذلك وإلى الوقت الحاضر لا يثق سُكان المدينة بالجيش الوطني، ومع ذلك فهم متحفظون بالانضمام إلى حكومة الوفاق، إذ يفضل أغلبية أعيان القبيلة بنأي قبيلتهم عن الصراع بين حكومة الوفاق والجيش الوطني، ومع ذلك فقد انحازت العديد من كتائب القبيلة إلى الجيش الوطني، إذ سيطرت على مطار بني وليد الذي تحول إلى قاعدة لتزويد المسلحين في جبهات القتال جنوب طرابلس[6].

---

[1] بلال أوصيف، الصراع القبلي وإشكالية بناء الدولة بعد عام (2011)، مصدر سابق، ص76.

[2] فكيري شهرزاد، الدراسات الأمنية النقدية في ظل التهديدات اللاتماثلية – أنموذج ليبيا، ص222.

[3] كريستوفرس شيفيس، جيفري مارتيني، ليبيا ما بعد القذافي : الدروس والآثار المستقبلية، مصدر سابق، ص22 – 23.

[4] خالد حنفي علي، خرائط القوى القبيلة والسياسية والجهادية في ليبيا بعد الثورة، مصدر سابق، ص47.

[5] منى حسين عبيد، أبعاد تغيير النظام السياسي في ليبيا، مصدر سابق، ص32.

[6] عائد عميرة، قبائل ليبيا .. خريطة الثقل والنفوذ والتحالفات، مقال منشور على شبكة الأنترنت بتاريخ 24/ حزيران/ 2020، متاح على الرابط : https://www.noonpost.com/content/37436.

5 – 4 قبائل ترهونة : إحدى أكبر تجمع للقبائل في ليبيا، تضم أكثر من (60) قبيلة مثل : أولاد علي والفرجان والدراهيب والحمادات والغرارات وغيرهم، وتتمركز في منطقة (ترهونة)، ويقاتل عدد كبير من أفرادها تحت صفوف معسكر الجيش الوطني، إلا أن حكومة الوفاق استطاعت السيطرة على المدينة عام (2020)[1].

5 – 5 قبائل الطوارق : يتمركزون في مدينة (غات) أقصى الجنوب الغربي، وهي من القبائل الموالية لحكومة الوفاق، مع وجود البعض من أفرادها إلى جانب الجيش الوطني مثل : سرية خالد بن الوليد.

5 – 6 قبيلة المغاربة : وهي من القبائل المؤثرة في الصراع الليبي في المنطقة الشرقية والمؤيدة للمشروع الفيدرالي، ونظراً لقوتها فقد حاصرت الموانئ النفطية في منطقة الهلال النفطي، وتعارض هذه القبيلة التيارات الإسلامية في شرق ليبيا[2] لذلك ساندت هذه القبيلة الجيش الوطني.

5 – 7 قبائل التبو : وهم من أصولٍ غير عربية يقطنون أجزاء من الجنوب الليبي (أوزو – غدامس – القطرون – الكفرة)، وهم قبائل تعيش الحياة البدوية في الصحراء، وكانوا في كثيرٍ من الأحيان مضطهدين في عهد النظام السابق، بعد عام (2011) دخلوا في صراعات دامية مع العديد من القبائل العربية مثل : أولا سليمان وأولاد سيف، فقد بلغت ذروة صراعهم عام (2012) عندما تفجر الصراع في جنوب وغرب ليبيا بين التبو والقبائل العربية، إذ بلغ عدد القتلى خلال ذلك الصراع (147) قتيلاً و (500) جريح[3]، ويقاتل البعض من هذا المكون مع الجيش الوطني

5 – 8 الفرجان : تنتشر هذه القبيلة في كلٍ من (سرت، أجدابيا، بنغازي)، وينحدر منها قائد الجيش الوطني، لذلك فإن أبناءَها يقاتلون حالياً في صفوف الجيش.

5– 9 أولاد سليمان : وهو تجمع لعدة قبائل صغيرة تتركز في كلٍ من (سرت، سبها، هراوة)، ولها العديد من الفروع في كلٍ من النيجر وتشاد ومصر وتونس[4]، بعد الثورة دخلت هذه القبائل في صراعات عدة سواء مع القذافة في سرت كونهم كانوا على خلاف من النظام السابق لذلك قام بإقصائهم بعد عام (1969)، وصراعهم مع قبائل التبو لغرض السيطرة والنفوذ على طرق التهريب والمناطق الغنية بالثروات الطبيعية[5].

---

[1] المصدر ذاته.

[2] خالد حنفي علي، خرائط القوى القبيلة والسياسية والجهادية في ليبيا بعد الثورة، مصدر سابق، ص47 – 48.

[3] كريستوفرس شيفيس، جيفري مارتيني، ليبيا ما بعد القذافي : الدروس والآثار المستقبلية، مصدر سابق، ص20 – 21.

[4] نقولا زيادة، محاضرات في تاريخ ليبيا من الاستعمار الإيطالي إلى الاستقلال، معهد الدراسات العربية والعالمية، القاهرة، مصر، 1958، ص27.

[5] عيسى بغني، الجنوب وسفهاء القبيلة، متاح على الرابط :

https://www.eanlibya.com/%D8%A7%D9%84%D8%AC%D9%86%D9%88%D8%A.

5 – 10 زناتة : توالي هذه القبيلة التي تنتشر في مختلف دول المغرب العربي (الجيش الوطني)، وتتركز جغرافياً في مدينة (الزنتان) التي ينتشرُ بها التيار السلفي المدخلي الموالي للجيش الوطني[1].

5 – 11 المسامير : تنتشر هذه القبيلة في منطقة (الجبل الأخضر)، وينتمي إليها المتحدث الرسمي باسم الجيش الوطني (أحمد المسماري)، لذا فإن ولاءها للجيش الوطني.

5 – 12 قبائل شرق ليبيا : واهمها العبيدات والعواقير والبراعصة، وهي قبائل تعيش في منطقة (الجبل الأخضر، طبرق)، معظم هذه القبائل لها امتداد داخل مصر وخاصة البراعصة، أغلب قبائل شرق ليبيا تقف في صفٍ واحد مع معسكر الجيش الوطني[2]. ينظر خريطة (31).

وفي ضوء ما تقدم يُمكن القول إنَّ الانقسامات والخلافات السياسية في ليبيا هي انعكاس لانقسامات إيديولوجية وعرقية وقبلية زادت حدتها بعد عام (2011)؛ نتيجة انهيار المؤسسات الأمنية والعسكرية للنظام السابق، إذ أصبحت القِوى الداخلية المتصارعة التي تُسيطر على الساحة الليبية تُعْلي مصالح قبائلها ومناطقها على حساب المصالح الوطنية التي غابت أو كادت أن تغيب في ليبيا[3]، لذلك لم تنعم ليبيا بالأمن والاستقرار منذُ عام (2011) وأصبحت أنموذجاً للدولة الفاشلة التي تُعاني من وجود مختلف القوى الداخلية ومحركاتها الخارجية المتصارعة فيما بينها للحصول على السلطة والنفوذ فيها.

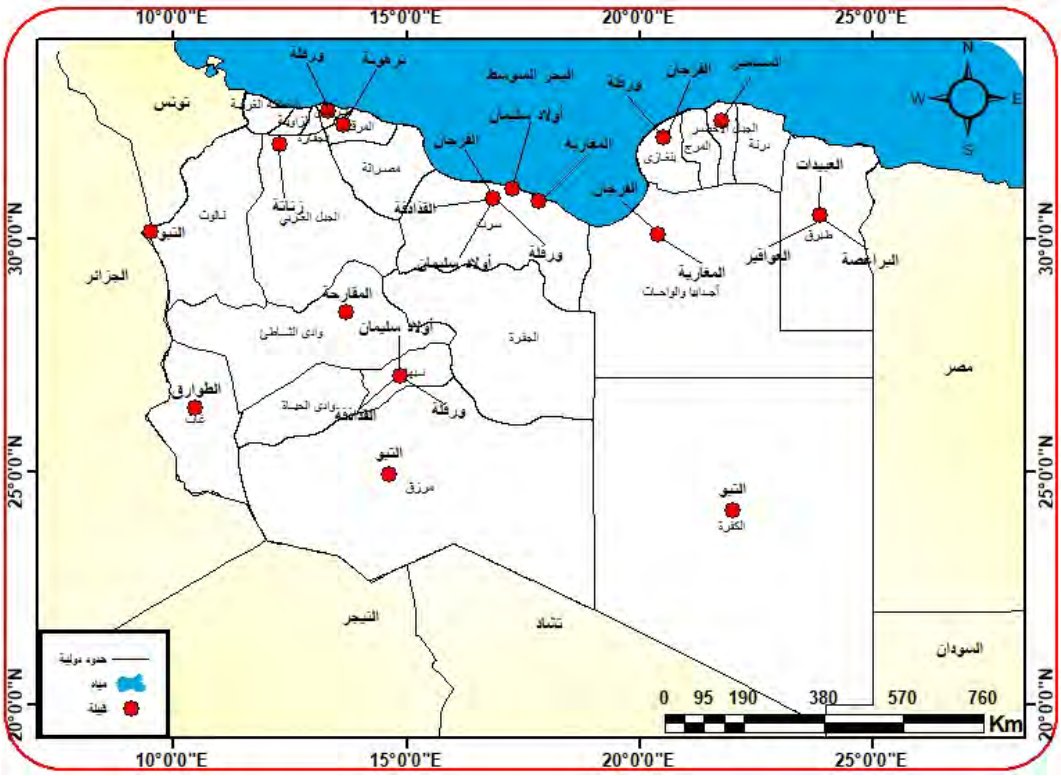
---

[1] عائد عميرة، قبائل ليبيا .. خريطة الثقل والنفوذ والتحالفات، مصدر سابق.

[2] خالد حنفي علي، خرائط القوى القبيلة والسياسية والجهادية في ليبيا بعد الثورة، مصدر سابق، ص47.

[3] مجموعة مؤلفين، حال الأمة العربية (2013 – 2014) مراجعات ما بعد التغيير، ط1، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، 2014، ص184.

خريطة (31) التوزيع الجغرافي للقبائل الليبية



المصدر : من عمل الباحث بالاعتماد على :

1 – بلال أوصيف، الصراع القبلي وإشكالية بناء الدولة بعد عام (2011)، (أطروحة دكتوراه/ غير منشورة)، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد بوضياف بالمسيلة، الجزائر، 2020 – 2021، ص79.

2 – خالد حنفي علي، خرائط القوى القبيلة والسياسية والجهادية في ليبيا بعد الثورة، "**مجلة أوراق الشرق الأوسط**"، العدد (64)، المركز القومي لدراسات الشرق الأوسط، 2014، ص47.

الفصل الثاني :- القوى الإقليمية واستراتيجيتها في ليبيا

أضحت الجغرافية الليبية بعد عام (2011) مسرحاً كبيراً وأرضاً خصبةً لتدخل العديد من القِوى الإقليمية التي تدفعها أهداف تسعى إلى تحقيقها عبر استراتيجيات سياستها الخارجية؛ نظراً لأهمية ليبيا اقتصاديا وجيوبولتيكياً، فالثورة الليبية تميزت عن بقية الثورات العربية بتعدد مختلف القِوى الداخلية والإقليمية والدولية التي شاركت في الصراع الليبي منذُ بدايته، لذا بدت للدراسة أنَّ أي مبادرة لتسوية الصراع بين أطرافه تكون نتيجتها الفشل؛ ويعود السبب في ذلك إلى اختراق القِوى الخارجية (الإقليمية والدولية) لأطراف الصراع الليبي، إذ تسعى تلك القِوى إلى الحصول على مكاسب سياسية واقتصادية في الجغرافية الليبية عِبر أدواتها الداخلية. يتصارع في الجغرافية الليبية محوران إقليميان هما : المحور (التركي ~ القطري)، والمحور (المصري ~ السعودي ~ الإماراتي)، وإن لكلا المحورين أهدافاً وأدوات تستخدمهما في الصراع الليبي عن طريق دعم أحد طرفي الصراع بعد عام (2014). تقدم الدراسة هنا أبرز القوى الإقليمية التي أسهمت في الصراع الليبي :

أولاً – تركيا : تُعدُ تُركيا واحدة من أهم القِوى الإقليمية في المنطقة خلال وقتنا الحاضر، فالمتتبع للسياسة الخارجية التركية يلحظُ أن هناك فروقاً كبيرة في الثقل الجيوستراتيجي وفي الفكر الجيوبولتيكي لتركيا قبل وبعد الحرب الباردة[1]، وكذلك في التعامل مع الأوضاع السياسية للمنطقة العربية قبل وبعد الحرب أيضاً، فالسياسية الخارجية عند قيام الجمهورية التركية (فترة حكم كمال أتاتورك*) كانت قائمة على مبدأ سلام في الداخل وسلام في الخارج، وهذا ما اعتُبر انكفاء إلى الداخل وعدم الاهتمام بالشؤون

---

[1] أحمد داود أوغلو، العمق الاستراتيجي : موقع تركيا ودورها في الساحة الدولية، ترجمة : محمد جابر ثلجي، طارق عبد الجليل، ط1، الدار العربية للعلوم ناشرون، الدوحة، قطر، 2010، ص36.

* مرت السياسة الخارجية التركية منذُ تأسيس الجمهورية عام (1923) بمرحلتين، الأولى : الكمالية أو الأتاتوركية نسبة إلى مؤسس الجمهورية التركية (كمال أتاتورك) الذي بنى الجمهورية على المبادئ الست (الجمهورية، الوطنية، الشعبية، الدولاتية، الثورية، العلمانية)، وتوضح هذه المبادئ السياسة أو المنطلقات الفكرية التي تؤطر السياسة الخارجية التركية التي بقيت على هذا الحال إلى ثمانينيات القرن الماضي، لتنتقل بعدها نتيجة للنقد الكبير للسياسة التركية من قبل العديد من السياسيين الأتراك في التعامل مع الأوضاع الخارجية إلى فكرة العثمانية الجديدة التي طرحها رئيس الوزراء التركي (توركوت أوزال) والتي نُظِر عليها على أنها وسيلة لتجاوز الاختلافات العرقية في تركيا من خلال الهوية الإسلامية التي ألفت بين مسلمي الأتراك والبلقان والعرب، وهي بذلك تتجاوز أهم القواعد الأتاتوركية في الانكفاء على الداخل فقط، وتظهر بداية ذلك التغيير مشاركة تُركيا في حرب الخليج الثانية، وكذلك دورها الفعال في محيطها الأدرياتيكي ومنطقة الشرق الأوسط والقوقاز وآسيا الوسطى، ليتجلى وضوح ذلك التغيير أكثر بعد وصول حزب العدالة والتنمية إلى الحكم عام (2002)..... محمد زاهد جولة، التجربة النُهوضية التركية : كيف قاد حزب العدالة والتنمية تركيا إلى التقدم، ط1، مركز نماء للبحوث والدراسات، بيروت، لبنان، 2013، 187 – 188.

الخارجية؛ لأن متطلبات الاهتمام بالداخل كانت أكبر من الخارج[1]، إلا أنَّ هذه السياسة انتهت بعد ثمانينيات القرن الماضي وكذلك بوصول حزب العدالة والتنمية في بداية الألفية الحالية.

تمتلك تُركيا عمقاً إقليمياً يوجه سياستها الخارجية نحو الوطن العربي، وعليه فإن تركيا استطاعت استغلال ذلك للتدخل المباشر في المنطقة العربية عموماً وليبيا خصوصاً بهدف الحصول على مكاسب وأهداف جيوبولتيكية ذات أبعاد مختلفة. ومن أبرز تلك الأوزان التي تتسم بها تركيا :

أ- **العمق الحضاري** : تُعدُ تركيا في وقتنا الحاضر واحدة من أهم مراكز الثقل الجيوبولتيكي إقليمياً (منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا) بالدرجة الأولى ودولياً بدرجةٍ أقل، وتستند في ذلك على العديد من المزايا التي تؤهلها بأن تكون في تلك المرتبة، فهي تستمدُ من تاريخها ثُقلها الحضاري، كونها وريثة إمبراطورية سابقة (الدولة العثمانية) حكمت لأكثر من (500 عام)، لذا فإن السياسة الجيوبولتيكية التركية تجاه المنطقة العربية قائمة على استحضار تاريخها الحضاري وإرثها الجيوسياسي التي تستمده من إمبراطوريتها العثمانية السابقة لأجل إضفاء الصفة الشرعية على التدخلات الإقليمية في المنطقة العربية عموماً وليبيا خصوصاً التي كانت ضمن الولايات التابعة إلى الدولة العثمانية سابقاً.

بـــ- **العمق العسكري** : تحتل تركيا المرتبة (13) من حيث ترتيب أقوى الجيوش في العالم حسب تصنيف (Global Fire Power) لعام (2022)[2]، وهي إحدى (الدول الخمس)*التي تتواجد في قواعدها رؤوس نووية أمريكية، ففي قاعدة (أنجرليك) توجد (90 رأساً/ نووياً)، مصرح باستخدام (40) منها من قبل القوة الجوية التركية التابعة لحلف شمال الأطلسي، وهي ثاني أكبر جيش بعد الولايات المتحدة الأمريكية مساهمة في حلف شمال الأطلسي[3]، وكذلك التطور الكبير في قدراتها العسكرية؛ نتيجة زيادة الإنفاق الدفاعي بنسبة (17%) منذ بداية عام (2020) أي ما يعادل (5%) من إجمالي الإنفاق في الموازنة التركية، إذ زادت الموازنة العسكرية بنسبة (90%) في العشر سنوات الأخيرة[4]؛ نتيجة الأوضاع السياسية في المنطقة العربية التي فرضت على تركيا زيادة إنفاقها العسكري لسد حاجتها العسكرية؛ بسبب تدخلها

---

[1] محمد السيد سليم، تحليل السياسة الخارجية، ط2، دار الجيل، بيروت، لبنان، 2009، ص99.

[2] Ranking the total available active military manpower by country, from highest to lowest, 2022, https://www.globalfirepower.com/countries-listing.php.

* إلى جانب تركيا توجد هولندا، وألمانيا، وإيطاليا، وبلجيكا..... وحدة الرصد والتوثيق، خرائط القوى الداخلية في الجمهورية التركية : الجيش التركي خريطة معلوماتية أولية، المعهد المصري للدراسات السياسة والاستراتيجية، إسطنبول، تركيا، 2016، ص1.

[3] المصدر ذاته، ص1.

[4] داليا رشدي عرفات، التوجه التركي للهيمنة الإقليمية والنهوض الدولي : رؤية تحليلية – تقييمية، "**مجلة كلية السياسة والاقتصاد**"، المجلد (16)، العدد (15)، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، مصر، 2022، ص308.

المباشر في كلٍ من الصراع الليبي والسوري، علاوة على ذلك تدخلها في إقليم (ناغورنو كاراباخ) لصالح أذربيجان ضد أرمينيا.

تـــ- العمق الجغرافي : حَتَّمَ الموقع الجغرافي لتُركيا أنْ تُمثل نقطة تلاقي طرق المواصلات التجارية عبر العصور التاريخية المختلفة، إذ اكتسبت فرصة التحكم والسيطرة على مختلف المنافذ البرية والبحرية، فهي تُمثل حلقة وصل بين قارتي آسيا وأوروبا، وكذلك تربط قارات العالم (آسيا، أوروبا، إفريقيا) مع بعضها عبر الجسر العربي المتمثل بالعراق وبلاد الشام[1]، لذا فقد أضفى موقع تركيا خصوصية وأهمية جيوستراتيجية بالغة الخطورة عند السيطرة عليه؛ نظراً لتأثيره في المصالح الإقليمية والدولية، الأمر الذي جعلها تُمارس دوراً جيوبولتيكياً كبيراً[2] في المنطقة العربية وجوارها الجغرافي طمعاً لتحقيق مكاسب سياسية واقتصادية ومكانة إقليمية في منطقة الشرق الأوسط ، فضلاً عن ذلك اهمية موقعها الجيوستراتيجي الذي يتوسط قارتي (آسيا وأوروبا) والقوقاز في تمثيله للعصب الرئيسي في نقل موارد الطاقة، يضاف إلى ذلك فقد شكل جوارها الجغرافي المتاخم لدول الربيع العربي وخصوصاً سوريا أنْ أصبحت تركيا ممراً لعبور الهجرة غير الشرعية، وكذلك عبور الأفراد الراغبين بالانتماء إلى التنظيمات الأصولية المتطرفة وخصوصاً تنظيم الدولة (داعش)، فقد كانت تركيا محطة استقبال وعبور للقادمين من أوربا إلى سوريا أو العراق، أو عكس ذلك. ومما تجدر الإشارة إليه أنَّ (هالفورد ماكندر) رائد نظرية قلب الأرض وضع تركيا ودول المشرق العربي ضمن الطريق المؤدي إلى القلب الثانوي المحددة أبعاده جغرافياً من قبل (ماكندر) في إفريقيا جنوب الصحراء، ويعني ذلك أنه وضع تركيا ضمن الرقعة الممتدة جغرافيا من القلب الشمالي إلى القلب الجنوبي، وهي بذلك تقع في قلب الجزيرة العالمية[3]، لذلك وجدت الولايات المتحدة الأمريكية في تركيا فرصة لتهديد منطقة القلب (الاتحاد السوفيتي) خلال الحرب الباردة؛ نظراً لموقعها الجيوستراتيجي الذي يسمح للولايات المتحدة الأمريكية في تنفيد أهدافها ومخططاتها الجيوبولتيكية تجاه (الاتحاد السوفيتي) سابقاً، فضلاً عن تنفيذ أهدافها في المنطقة العربية، إلى جانب ذلك فإن موقع تركيا الجيوستراتيجي فرض عليها بأن تكون مركزاً يجمع ثلاث دوائر مختلفة، (دائرة أوروبا، والقوقاز، والدائرة العربية وإيران)، إذ كان ذلك الموقع سبباً بأنْ تلعب تركيا دوراً جيوبولتيكيا تجاه تلك الجهات لتحقيق أهدافها. ينظر خريطة (32).

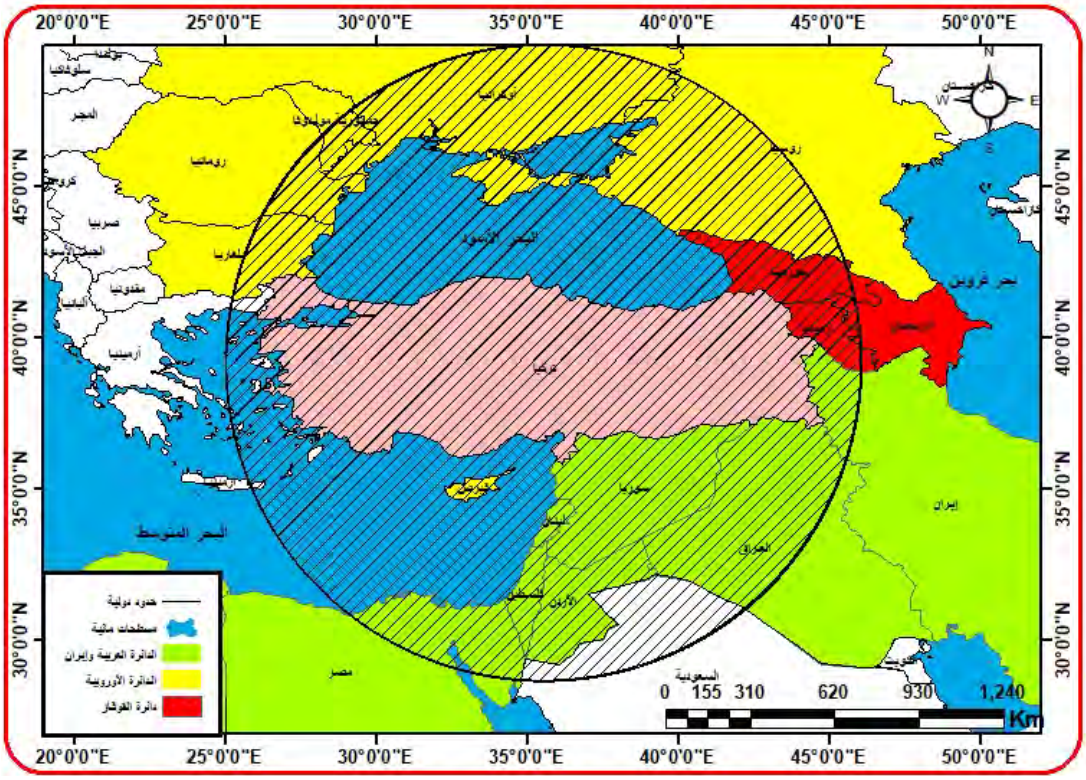
---

[1] عبد الأمير عباس عبد الحيالي، وحيد أنعام الكاكائي، الموقع الجغرافي لتركيا واهميته في الشرق الأوسط دراسة في الجغرافية السياسية، "**مجلة العلوم القانونية والسياسية**"، المجلد(4)، العدد (2)، كلية القانون والعلوم السياسية، جامعة ديالى، العراق، 2015، ص7.

[2] فراس محمد إلياس، تحليل السياسة الخارجية التركية وفق منظور المدرسة العثمانية الجديدة، ط1، شركة دار الأكاديميون للنشر والتوزيع، عمّان، الأردن، 2016، ص86.

[3] أحمد سليم البرصان، هالفورد ماكندر ونظرية قلب العالم الجيوستراتيجية، "**مجلة الفكر الاستراتيجي العربي**"، العدد (10)، معهد الإنماء العربي، أبو ظبي، الإمارات، 1984، ص286 – 288.

خريطة (27) الموقع الجيوبولتيكي لتركيا تجاه الدوائر الثلاث (أوربا، القوقاز، الدائرة العربية وإيران)



المصدر : من عمل الباحث بالاعتماد على نتائج الدراسة.

* **جيوتاريخة العلاقات التركية – الليبية :** تمتلك الدولتان علاقات ضاربة في جذور التأريخ إذ بدأت تحديداً منذ عام (1552) بمعنى أنَّ ليبيا وتركيا تخطت علاقتِهما الـــ (500) عام، عندما كانت ليبيا جزءاً من الدولة العثمانية إلى عام (1911)[1]، وجزءاً جيوستراتيجياً مهماً في إدراك الدولة العثمانية منذ ذلك الوقت في فرض السيادة على البحر المتوسط وإفريقيا في خضم صراعها مع عدد من القِوى الأوروبية التي تسعى للسيطرة على ليبيا والبحر المتوسط[2]. أما خلال المدة (1969 – 2011) فقد كانت العلاقات التركية – الليبية جيدة نسبياً، يتضح ذلك في دعم ليبيا للتدخل التركي عام (1974) في قبرص، وزادت قوة هذه العلاقات في تسعينيات القرن الماضي، واستمرت على هذا النحو بعد وصول حزب العدالة والتنمية إلى الحكم، إذ بلغ التبادل التجاري للمدة (2002 – 2010) بين البلدين أكثر من (10 مليار/ دولار)[3].

أما خلال مرحلة الثورة فقد وقفت تركيا ضد النظام السابق على الرغم من التردد في بادئ الأمر في المشاركة بعمليات حلف (NATO) فقد عارضت بشدة العمليات العسكرية ورأت بأن التدخل يكون

---

[1] إمرح كيكلّي، العلاقات التركية الليبية : مجالات الأزمة وإمكانات التعاون، "**مجلة رؤية تركية**"، العدد (6)، 2017، ص86.

[2] أورهان كولو أوغلو، 500 عام على العلاقات التركية الليبية، مركز الدراسات الاستراتيجية، أنقرة، تركيا، 2007، بلا صفحة.

[3] محمود سمير الرنتيسي، ليبيا في سياسة تركيا الخارجية : حقائق جديدة في معادلات البر والبحر، سلسلة تقارير مركز الجزيرة للدراسات، 2019، ص2.

عن طريق تقديم المساعدات الإنسانية[1]؛ خوفاً على استثماراتها الاقتصادية في ليبيا قبل الثورة لا سِيما في مجال البناء والإنشاءات التي بلغت أكثر من (15 مليار/ دولار)*، وأكثر من (160 مشروعاً)[2]، وكذلك تمتلك الشركات التركية مع الحكومة الليبية السابقة أكثر (304) عقداً في مجال البناء، وكذلك رغبة تركيا في الحصول على امتيازات في مجال النفط الليبي ذو التكلفة المنخفضة وقربه من سواحل البحر المتوسط[3]، إلا أنها (تركيا) أدركت بأن الحل لم يعدْ ممكناً مع استمرار النظام السابق، ولذلك انتهجت سياسة التصعيد التدريجي باتجاه القطيعة مع النظام الليبي، ودعته إلى التنحي ومغادرة البلاد في (مايس/ 2011) واعترفت بالمجلس الوطني الانتقالي ممثلاً شرعياً عن الشعب[4].

انحازت تُركيا في الصراع الليبي – الليبي في بداية الأمر مع النظام ضد قِوى المعارضة؛ خوفاً على مصالحها الاقتصادية التي بلغت أكثر من (200) شركة تركية و (25,000) عامل، إلا أنها غيرت موقفها إزاء النظام بعد تطمينات دول (NATO) في شأن استثماراتها لتتدخل بقوة في الشأن الليبي من خلال الدعم المباشر للأحزاب ذات التوجه الإسلامي[5]، فبعد انتخابات المؤتمر الوطني العام دعمت تركيا حزب العدالة والبناء ذا التوجه الإسلامي، ثُم وقفت إلى جانت حكومة الوفاق في حربها ضد الجيش الوطني الليبي، فدعمت حكومة الوفاق بمختلف الأسلحة والطائرات المسيرة وتقديم الدعم اللوجستي في المعارك. هناك العديد من المبررات والأسباب التي حفزت تركيا للدخول في الصراع الليبي، والتي دفعت القيادة التركية إلى تعيين (مبعوث خاص)** لمتابعة العلاقات التركية الليبية، وهي من الدول القليلة التي عين الرئيس التركي (رجب طيب أردوغان) مبعوثاً خاصاً لها؛ نظراً لأهميتها في الإدراك الجيوبولتيكي التركي، ومن أهم تلك الأسباب أو الدوافع :

---

[1] عفاف حراش، الدور التركي في ليبيا من اتفاق الصخيرات 2015 إلى جنيف 2021، " **مجلة دفاتر السياسة والقانون**"، المجلد (14)، العدد (2)، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة قاصدي مرباح ورفلة، الجزائر، 2022، ص315.

* تُقدرُ الأعمال التي وصلت إلى مرحلة التسليم بـــ (3 – 4 مليار/ دولار)، أما مستحقات هذه القيمة فقد بلغت (1.5 مليار/ دولار)، وبلغت قيمة الماكينات والآلات المتروكة في ليبيا بعد الصراع الداخلي بقيمة (مليار/ دولار)، كما أعلنت تركيا بتقديم استثمارات في ليبيا بقيمة (100 مليار/ دولار) للشركات التركية إلى عام (2013)..... إمرح كيكلّي، العلاقات التركية الليبية : مجالات الأزمة وإمكانات التعاون، مصدر سابق، ص97.

[2] آسيا قبلي، التوجه التركي نحو إفريقيا : الدلالات الاقتصادية للدور التركي في الأزمة الليبية، "**مجلة قضايا آسيوية**"، العدد (3)، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والاقتصادية والسياسية، 2020، ص131.

[3] عبد العزيز الأزهر، خالد صولي، التدخل التركي في الأزمة الليبية وأثره على مشروع بناء الدولة بعد عام (2011)، "**مجلة الحقوق والحريات**"، المجلد (8)، العدد (3)، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، 2020، ص91 – 92.

[4] عفاف حراش، الدور التركي في ليبيا من اتفاق الصخيرات 2015 إلى جنيف 2021، مصدر سابق، ص316.

[5] محمد أبو فراس الشريف، عاصفة الخريف ليبيا 11 : خيوط المؤامرة التاريخية على ليبيا وعلى المنطقة العربية والعالم الإسلامي، ط1، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والاقتصادية والسياسية، برلين، ألمانيا، 2018، ص38.

** قام الرئيس التركي بتعيين (أمر الله إيشلر) مبعوثاً خاصاً لتركيا في تشرين الأول من عام (2014).

1 – استثمار (استغلال) جيوستراتيجية الموقع الليبي : تُعدُ ليبيا ذات أهمية جيوبولتيكية كبيرة في الإدراك الاستراتيجي التُركي، فهي جزء من منطقة البحر المتوسط التي تشهد صراعات للسيادة عليها، إذ ترى تركيا بأن النفوذ الجيوسياسي على الجغرافية الليبية يكسبها قوة جيوبولتيكية في منطقة البحر المتوسط التي تُعطيها عمقاً جيوستراتيجياً على المستوى الجيوبولتيكي لرفع مكانة ونفوذ تركيا في ظل الصراع التركي مع قِوى إقليمية ودولية[1]، يضاف إلى ذلك فإن موقع ليبيا البحري يُعدُ ذو اهمية جيوستراتيجية بالنسبة لتركيا، وتظهر تلك الأهمية عندما اتفق الطرفان (تركيا وحكومة الوفاق) على إعادة ترسيم الحدود البحرية بين البلدين، فقد أدى ذلك الاتفاق إلى إيقاف تنفيذ مشروع (أنابيب شرق المتوسط)، وأنه لا يُمكن تنفيذ ذلك المشروع إلا بموافقة تركيا وليبيا، الأمر الذي يُبرهن على أهمية موقع ليبيا البري والبحري على حدٍ سواء في خريطة الصراع الدولي، وكذلك تُعطي السيطرة التركية على الجغرافية الليبية إمكانية النفوذ الجيوبولتيكي على إفريقيا جنوب الصحراء التي تمتلك فيها مشاريع عدة.

2 – تحييد القِوى الإقليمية والدولية وتأمين نفوذ جيوسياسي تركي : لتركيا أهداف جيوبولتيكية في ليبيا، إذ تشكل الجغرافية الليبية أهمية بالغة في فكر صانع القرار التركي، ولعل أبرز تلك الأهداف التي تسعى تركيا لتحقيقها في ليبيا هي :

أ – تحييد النفوذ الفرنسي والإيطالي : رأت تركيا أنَّ التدخل الغربي في ليبيا لا سيما فرنسا وإيطاليا اللتان تسعيان لاستعادة نفوذهما التقليدي في شمال إفريقيا هو تهديد لمصالحها ودورها في تلك المنطقة، خصوصاً وإن الشعور بالمنافسة بين تركيا وفرنسا سبق الثورة الليبية، فهما في صراع سياسي دائم برز من التحدي الذي ظهر في خطابات صناع القرار في الدولتين[2]، إذ صرح وزير الخارجية التركي آنذاك (أحمد داوود أوغلو) عام (2009) بأن لتركيا إرث عثماني في المنطقة، أما فرنسا ترى بأن حزب (العدالة والتنمية) هم العثمانيون الجدد[3]، وأن تركيا تسعى إلى بسط نفوذها في شمال إفريقيا كونها كانت عبارة ولايات عثمانية، كذلك تسعى تركيا من تدخلها في ليبيا إلى كسب أوراق سياسية سواء في ملف الهجرة والطاقة والأمن تساعدها في حسم ملفات أخرى سواء في سوريا أو العراق[4]، وأيضا تسعى تركيا من تدخلها في ليبيا للحصول على مكاسب سياسية وسيادية في منطقة البحر المتوسط في ظل تنافسها الدائم مع القِوى الغربية، إذ وفرت ليبيا مجالاً حيوياً لتُوسع السياسة الخارجية التركية نفوذها الجغرافي الإقليمي العسكري في

---

[1] محمود سمير الرنتيسي، ليبيا في سياسة تركيا الخارجية : حقائق جديدة في معادلات البر والبحر، مصدر سابق، ص3.

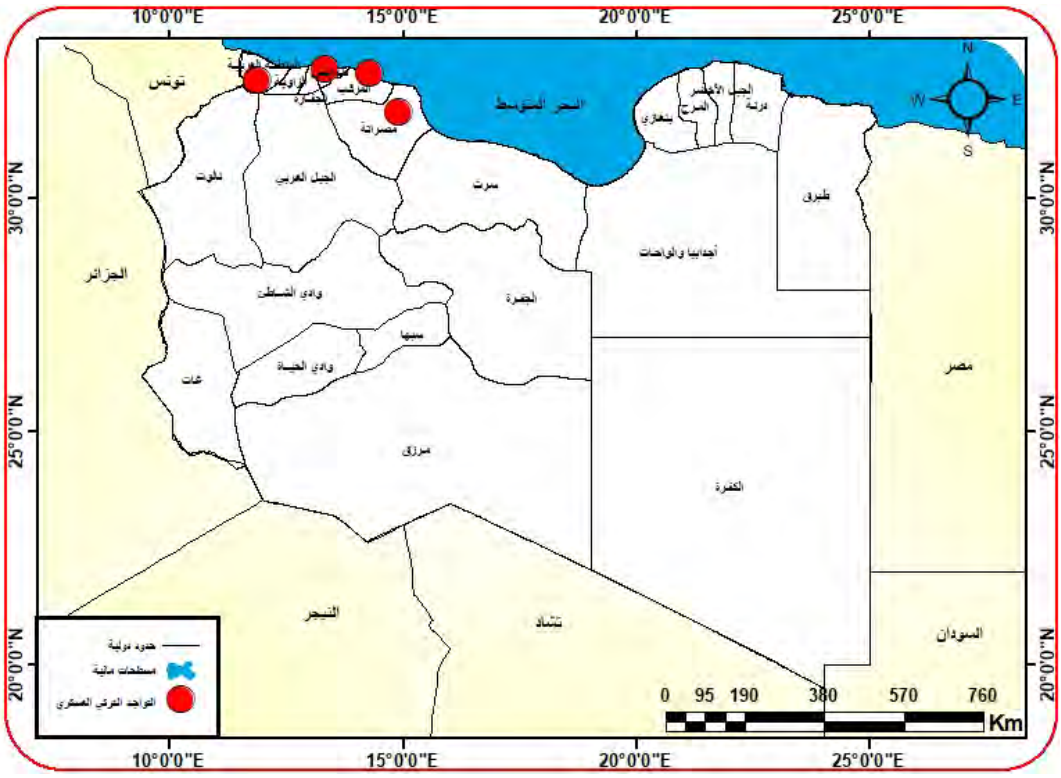
[2] رافع شريف ذنون، توجهات السياسة التركية تجاه ليبيا بعد ثورة شباط 2011، "**مجلة تكريت للعلوم السياسية**"، العدد (20)، كلية العلوم السياسية، جامعة تكريت، العراق، 2020، ص34 – 35.

[3] عفاف حراش، الدور التركي في ليبيا من اتفاق الصخيرات 2015 إلى جنيف 2021، مصدر سابق، ص316.

[4] مركز وأبحاث دراسات مينا، الدور التركي في ليبيا، النمسا، 2020، ص6.

كلٍ من قاعدة (الوطية الجوية، ومصراته، والخمس، وطرابلس) وتحييد النفوذ الغربي[1]، فتركيا في الوقت الحاضر تلعب دوراً سياسياً إقليمياً كبيراً في مناطق نفوذها أو ما تُسمى بمناطق المجال الحيوي، فهي تكاد يكون لها الدور الرئيسي في الشأن الليبي من خلال دعمها السياسي والعسكري لحكومة الوفاق. ينظر خريطة (33).

خريطة (33) التواجد العسكري التركي في ليبيا



المصدر : من عمل الباحث بالاعتماد على : يوسف لطفي، التدخلات الخارجية في ليبيا .. الأسباب والنتائج، مركز الفكر الاستراتيجي للدراسات، إسطنبول، تركيا، 2021، ص4.

بـــ – تحييد النفوذ العربي : عربياً تسعى تركيا إلى كسر عزلتها نتيجة تدهور علاقاتها مع مصر ودول الخليج، والحيلولة دون تعزيز النفوذ الإماراتي المصري في ليبيا لأن ذلك سيؤدي إلى الإضرار بمصالحها.

تـــ – تأمين نفوذ تركي في إفريقيا عبر ليبيا : تسعى من تدخلها في ليبيا إلى الوصول لدول إفريقيا جنوب الصحراء التي تُعد ليبيا مفتاحاً لها، فتركيا في الآونة الأخير قد زادت من نفوذها الجيوسياسي في دول إفريقيا جنوب الصحراء للحصول على مكاسب سياسية واقتصادية في الوقت ذاته، وكذلك تسعى تركيا من تدخلها في ليبيا إلى تأمين نفوذها في شمال شرق إفريقيا، وخصوصاً بعد تراجع الدور القطري والتركي في السودان على خلفية التغيير الذي أطاح بنظام (أحمد البشير) وتقارب النظام الجديد مع المحور

---

[1] يوسف لطفي، التدخلات الخارجية في ليبيا .. الأسباب والنتائج، مركز الفكر الاستراتيجي للدراسات، إسطنبول، تركيا، 2021، ص4.

(السعودي والإماراتي والمصري)، وتسعى تُركيا أيضا للتقرب من تونس والجزائر الحدوديتين مع ليبيا، لذلك أصرت تركيا إلى اجتذاب الدولتين (لمؤتمر برلين)* الخاص بالأزمة الليبية[1].

ترى تركيا من وجودها في طرابلس فرصة للوصول إلى منطقة الساحل وبقية إفريقيا الأمر الذي سيؤدي إلى زيادة النمو الاقتصادي التركي من خلال العقود القادمة لشركات البناء الموقعة والشركات المصنعة والاستثمارية[2]، كما تسعى تركيا لكسب أوراق ضاغطة لحسم ملفات إقليمية أخرى في العراق وسوريا، كأن تقدم تنازلات لروسيا في الملف السوري مقابل ضغط روسيا على حكومة (الجيش الوطني) الداعمة له في الملف الليبي، ويسعى صانع القرار التركي للاقتراب من الحدود الليبية ~ المصرية للضغط على مصر في حسم العديد من القضايا العالقة بين البلدين.

استخدمت تركيا في سياستها الخارجية مع الدول الإفريقية (جنوب الصحراء) القوة الناعمة إذ قدمت نفسها على أنها أكثرُ إنصافاً من دول الغرب، إذ استطاعت أنْ تفرض شراكتها على أكثر من (46) بلداً إفريقياً بحجم تبادل تجاري بلغ عام (2019) أكثر من (20 مليار/ دولار) بعد أنْ كان عام (2003) لا يتجاوز (3 مليارات/ دولار)، إلى جانب ذلك وقعت اتفاقيات مع (28) دولة بشأن تحفيز وحماية الاستثمارات، ووقعت أيضاً اتفاقية تجنب الازدواج الضريبي مع (12) دولة من قارة إفريقيا السمراء[3].

ثـ – الاستفادة جيوسياسياً من ملف الهجرة غير الشرعية : تسعى تُركيا أيضاً إلى الاستفادة من ملف الهجرة غير الشرعية في تقوية ورقتها السياسية من خلال الضغط بها على دول الاتحاد الأوروبي التي تعاني كثيراً من تلك المعضلة التي أصبحت ليبيا ممراً أساسياً لها، فتركيا استخدمت ذلك الملف في الصراع السوري إذ سمحت للعديد من المهاجرون السوريين للعبور إلى دول أوروبا المجاورة لليبيا.

---

* **مؤتمر برلين :** عُقد هذا المؤتمر في (19/ كانون الثاني/ 2020) بدعوة من المستشارة الألمانية السابقة (أنجيلا ميركل) لكلٍ من (الجزائر، الصين، مصر، فرنسا، تركيا، تونس، المغرب، ألمانيا، إيطاليا، الكونغو، الإمارات، المملكة المتحدة، الولايات المتحدة الأمريكية، ممثلو الاتحاد الأوروبي والاتحاد الإفريقي وجامعة الدول العربية والأمم المتحدة، والذي دعا إلى إيقاف إطلاق النار، وحظر الأسلحة، والعودة إلى العملية السياسية، وإصلاح القطاع الأمني والاقتصادي، واحترام القانون وحقوق الإنسان..... خلاصات مؤتمر برلين حول ليبيا، ص1.

[1] جاد مصطفى وآخرون، التدخل التركي في ليبيا وأثره على الأمن القومي المصري، المركز العربي للبحوث والدراسات، الجيزة، مصر، 2020، ص3.

[2] Jalel Harchaoui, Why Turkey Intervend In Libya, Foreign Policy Research Institute, Istanbul, Turkey, 2020, P7.

[3] علي رجب، لماذا تتغلغل تركيا في المغرب العربي؟، بوابة الحركات الإسلامية، تقرير منشور بتاريخ 8/ شباط/ 2020، متاح على الرابط : www.islamist-movements.com/52055 .

جـ – تأمين نفوذ تركيا الجيوبولتيكي في منطقة شرق المتوسط : ترى تركيا بأن اتفاق دول منتدى شرق المتوسط (مصر، الكيان الصهيوني، اليونان، قبرص، الأردن، فلسطين، إيطاليا) فيما يخص البحث والتنقيب عن مصادر الطاقة في تلك المنطقة هو بمثابة تهديد صريح لها، لذا فقد سعت على توقيع اتفاقية عام (2019) مع حكومة الوفاق كرد نوعي على تأسيس منتدى غاز شرق المتوسط واستبعاد تركيا منه[1]، فترى تركيا بأن أي خطوة في ليبيا وشرق المتوسط لا يضمن حقوق تركيا يعد تهديداً صريحا يعطيها الحق باستخدام أسلوب الرد الوقائي للحفاظ على المصالح التركية[2]، وهذا ما شعرت به تركيا بعد تحرك الجيش الوطني باتجاه طرابلس عام (2019) لإسقاط حكومة الوفاق، إذ يُمثل سقوط حكومة الوفاق وسيطرة الجيش الوطني على نظام الحكم انضمام ليبيا رسمياً مع دول منتدى شرق المتوسط وهذا يعني تطويق تركيا وإخضاعها جيوستراتيجياً وحبس تركيا داخل حدودها البرية، لذا فقد توجهت إلى عقد اتفاقية عام (2019) لحماية أمنها الاقتصادي والقومي وورقة ضغط على دول المنتدى.

جيوسياسياً، ترى تركيا بأن منطقة شرق المتوسط تمثل مجالاً جغرافياً لا للمنافسة الجيواقتصادية فحسب بل تدخل ضمن المنافسة الجيوعسكرية مع القوِى التي تشاركها المجال الجغرافي ذاته، وكذلك القِوى الدولية مثل (الولايات المتحدة الأمريكية، الصين، روسيا، فرنسا)، ونتيجة لذلك فقد أصبحت تركيا تفكر بهذا المنطقة كمجال جيوعسكري يمكن تسخيره للمصالح الأمنية التركية ومواجهة الدول التي تشترك مع ليبيا في الحصول على مكاسب مختلفة في منطقة شرق المتوسط، فضلاً عن ذلك تشكيل خط دفاع متقدم ضد أي تهديد بحري محتمل[3].

3 – تعزيز أمن الطاقة التركي : تسعى تركيا عن طريق تدخلها في الصراع الليبي للحصول على مكاسب اقتصادية تُمكنها من تأمين مصدر دائم للطاقة، إذ بقيت تُركيا طوال العشرين سنة الماضية تستورد (95%) من احتياجاتها النفطية من الخارج[4].

جيواقتصادياً، تسعى تركيا إلى تأمين حقول النفط والغاز الليبي والسيطرة عليها؛ لغرض تأمين أمنها الطاقوي والتخلص من التبعية إلى روسيا وإيران في توفير الطاقة، فاستيراد تركيا للغاز الروسي ذو تكلفة عالية مادياً وسياسياً، أما الغاز الإيراني فتواجه تركيا صعوبات في استيراده؛ نظراً للعقوبات المفروضة

---

[1] جنكيز تشاندرا، مأزق تركيا في ليبيا وشرق المتوسط، ترجمة : أنيس محسن، "**مجلة الدراسات الفلسطينية**"، العدد (124)، جامعة كاليفورنيا، الولايات المتحدة الأمريكية، 2020، ص22.

[2] أركان إبراهيم عواد، مصطفى جابر فياض، محددات الدور التركي في ليبيا وتداعياته الدولية، "**مجلة جامعة الأنبار للعلوم القانونية والسياسية**"، المجلد (10)، العدد (1)، كلية القانون والعلوم السياسية، جامعة الأنبار، 2020، ص664 – 665.

[3] محمد منذر جلال، ليبيا في الإدراك الاستراتيجي التركي، "**مجلة تكريت للعلوم السياسية**"، العدد (24)، كلية العلوم السياسية، جامعة تكريت، العراق، 2021، ص76.

[4] أحمد القرني، النفوذ التركي في الأزمة الليبية .. التداعيات السياسية والأمنية، مصدر سابق، ص8.

على إيران، وليس هذا فحسب بل تسعى تركيا للدخول في مناقصة تزويد دول الاتحاد الأوروبي بمصادر الطاقة[1]، لذا فإن تركيا وجدت مصلحتها في الطاقة الليبية، وإن أوضاع ليبيا بعد عام (2011) تُمثلُ فرصة تاريخية للسيطرة على مصادر الطاقة الليبية والتحكم بها. اقتصادياً أيضاً، تسعى تركيا إلى الاستفادة القصوى من الحوض الرئيسي لغاز شرق المتوسط، لذلك عمِدت إلى عقد اتفاقيتين مع حكومة الوفاق الليبية المعترف بها دولياً، تضمنت (الاتفاقية الأولى) إعادة ترسيم الحدود البحرية وتعيين المنطقة الاقتصادية بين تركيا وليبيا، وهي بتلك الاتفاقية أدت إلى قطع خط أنابيب شرق المتوسط (East med)*المتفق عليه بين الكيان الصهيوني وقبرص واليونان الذي يروم فيه نقل الغاز الطبيعي من منطقة شرق المتوسط إلى أوربا بدون مشاورة تُركيا التي توجهت إلى ليبيا لقطع الطريق على أي محاولة لمد هذا الخط دون موافقة تركيا؛ لأن الأخيرة ترى بأن المشروع يمر ضمن منطقة اقتصادية تابعة لها، وتضمنت (الاتفاقية الثانية) تقديم الدعم العسكري واللوجستي لحكومة الوفاق في صراعها مع الجيش الوطني الليبي. ينظر جدول (53) وخريطتا (34، 35).

جدول (53) حركة الصادرات والواردات بين ليبيا وتركيا (مليون/ دولار) للمدة (2010 – 2012)

السنة	الصادرات من تركيا إلى ليبيا	الصادرات من ليبيا إلى تركيا	السنة	الصادرات من تركيا إلى ليبيا	الصادرات من ليبيا إلى تركيا	السنة	الصادرات من تركيا إلى ليبيا	الصادرات من ليبيا إلى تركيا
2010	1,932,370	425,652	2011	747,626	139,763	2012	2,139,440	416,152

المصدر :

* مركز الإحصاء التركي، الكتاب السنوي للتجارة الخارجية، 2012، ص42.

** العلاقات التركية الليبية وتاريخها : متاح على الرابط : https://www.imtilak.net/articles/turkish

---

[1] رافع شريف ذنون، توجهات السياسة التركية تجاه ليبيا بعد ثورة شباط 2011، مصدر سابق، ص40 – 41.

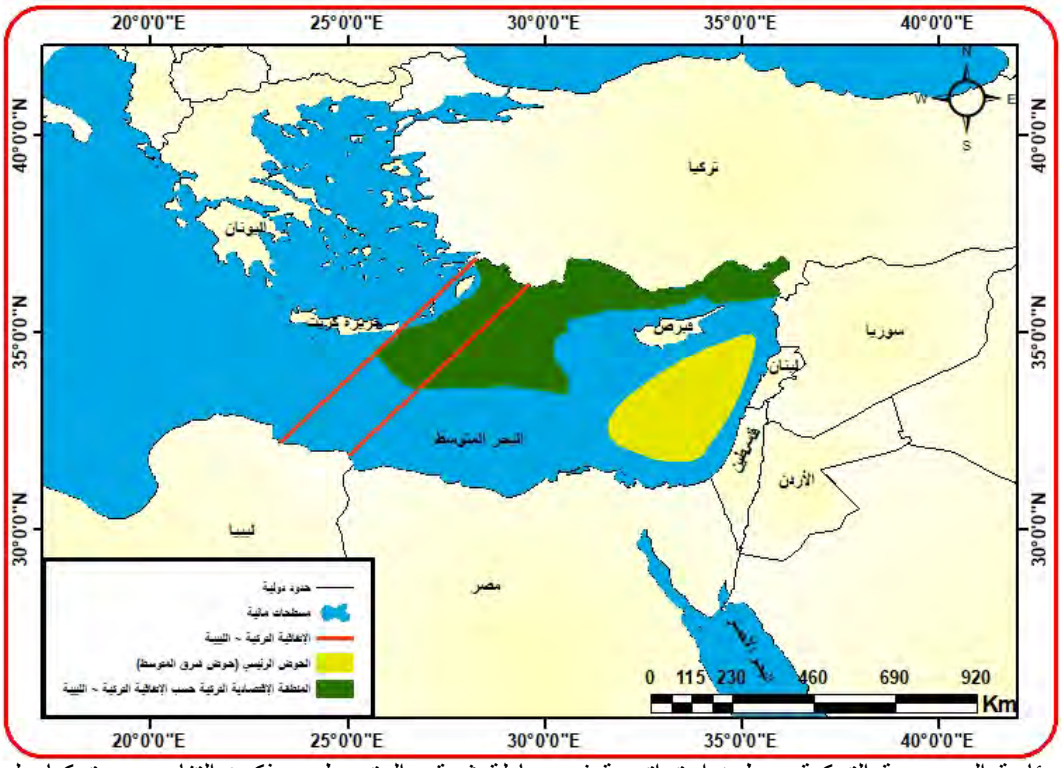
* **أنابيب شرق المتوسط (Eastmed)** : هو عبارة عن مقترح خط أنابيب يمتد في أجزاء منه تحت البحر لنقل الغاز الطبيعي، يبدأ من المنطقة الاقتصادية قبالة قبرص والكيان الصهيوني، ثُمَّ يتجه إلى اليونان عبر جزيرة كريت بقدرة تدفق تبلغ (16 مليار/م3)، وسوف يُربط بخط أنابيب اليونان وتركيا واليونان وبلغاريا، وخط آخر يربط بين اليونان وإيطاليا لتصدير الغاز إلى إيطاليا وغيرها من دول جنوب غرب أوروبا، ويبلغ طول هذا المشروع (1300كم)، وبقطر (60 – 80سم) براً، أما بحراً فيبلغ طول الأنابيب الممتدة (600كم)، وقطر (100سم)..... زهراء عباس هادي، الجغرافية السياسية للطاقة في الحوض الشرقي للبحر المتوسط، ط1، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، 2021، ص153.

خريطة (34) الحوض الرئيسي لمنطقة شرق المتوسط وخط أنابيب (East med)



المصدر : جهاد يايجي، المنطقة الاقتصادية الخالصة في مذكرة التفاهم الموقعة بين تركيا وليبيا : النتائج والآثار، "**مجلة رؤية تركية**"، العدد (2)، 2020، ص26 – 29.

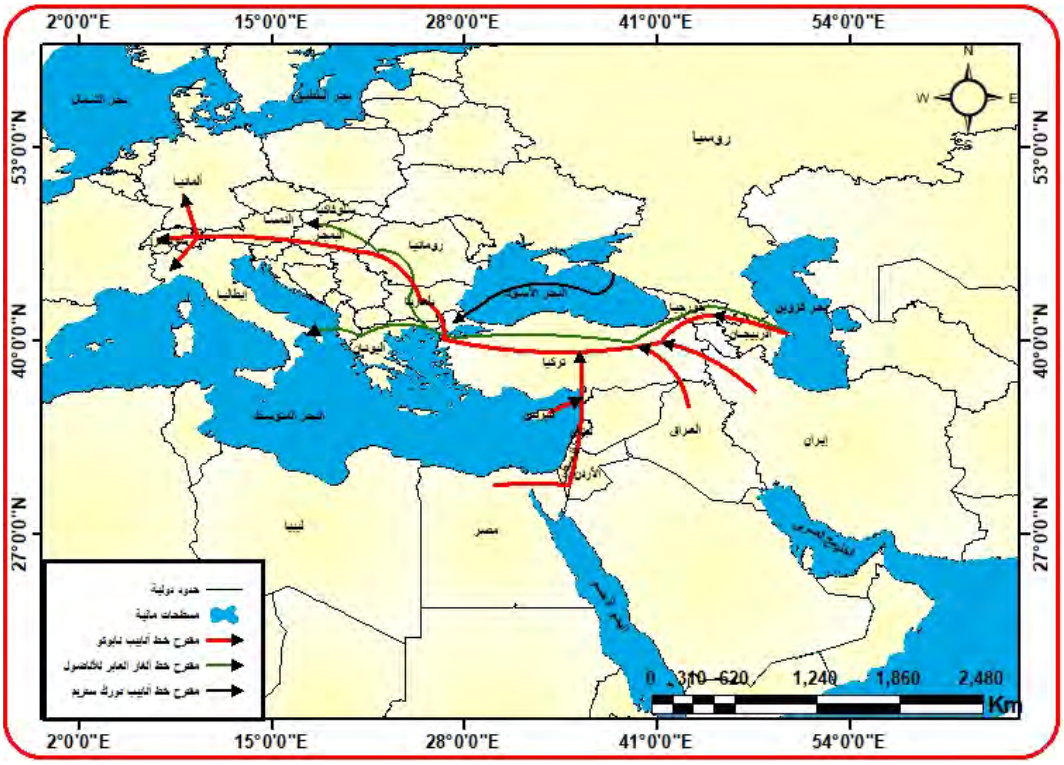
خريطة (35) الاتفاقية التركية الليبية عام (2019) والمنطقة الاقتصادية التركية



المصدر : رئاسة الجمهورية التركية، خطوة استراتيجية في معادلة شرقي المتوسط : مذكرة التفاهم بين تركيا وليبيا، 2020، ص18.

كذلك تسعى تُركيا إلى تحقيق عدة أهداف جيواقتصادية من قطعها لخط أنابيب شرق المتوسط، وتتضمن هذه الأهداف : الحفاظ على حيوية خط أنابيب (ترك ستريم) الذي يبدأ من روسيا ويمر بالأراضي التركية، علاوة على ذلك تسعى للحفاظ أيضا على حيوية مقترح خط الغاز (العابر للأناضول) الذي يبدأ بأذربيجان مروراً بجورجيا ثم تركيا ليتفرع بعد تركيا إلى جهتين الأولى نحو الغرب باتجاه إيطاليا، والثانية نحو الشمال الغربي باتجاه بلغاريا ثم رومانيا والمجر وصولاً إلى سلوفاكيا، أما الخط الآخر المقترح فهو خط (أنابيب نابوكو) الذي يبدأ مساره من جهتين هما إيران وأذربيجان ليمر بعد ذلك بتركيا ويتجه نحو الشمال الغربي وصولاً إلى ألمانيا مروراً بكلٍ من بلغاريا ورومانيا والمجر ثم سلوفاكيا التي يتفرع منها إلى ثلاثة فروع الأول نحو ألمانيا، والثاني نحو التشيك، والثالث نحو النمسا، ثم الحفاظ أيضاً على حيوية مشروع (السيل التركي) الذي ينقل الغاز إلى البحر المتوسط عبر تركيا. ينظر خريطة (36).

خريطة (36) الخطوط المقترحة لنقل الطاقة التركية



المصدر : من عمل الباحث بالاعتماد على :

1 – محمد سليمان الزواوي، بحر النار تصاعد محفزات الصراع شرق المتوسط، ط1، مركز البيان للبحوث والدراسات، الرياض، المملكة العربية السعودية، 2015، ص109.

2 – أحمد الباسوسي، الصراع على غاز شرق المتوسط وفرص التعاون، ط1، المكتب العربي للمعارف، القاهرة، مصر، 2020، ص124 – 129 – 131.

ترى تركيا بأنَّ أي سياسة دولية أو إقليمية أو داخلية ليبية توثر على المصالح الجيواقتصادية في ليبيا أو منطقة شرق المتوسط يُعدُ تهديداً للأمن القومي التركي قد تصل درجة الرد في ذلك إلى التدخل

المباشر، علماً أنَّ تركيا تعاني من أزمات اقتصادية أثرت بشكلٍ واضح على الداخل التركي[1]، فقد انخفض معدل النمو الاقتصادي حسب بيانات معهد (الإحصاء التركي) إلى (2.6%) عام (2018) بعد أنْ كان (7.4%) عام (2017)، لذا فإن الجانب التركي يسعى من خلال تدخله في ليبيا إلى إنعاش اقتصاده من خلال دعم حكومة (الوفاق) للمباشرة بتنفيذ مشاريع بقيمة (18 مليار/ دولار)، أو تخفيف حدة الضغوط والمشاكل الاقتصادية الداخلية من خلال الانخراط في الأزمات والصراعات الخارجية[2]، كذلك أضحت ليبيا متنفساً مهماً لأزمة تركيا الاقتصادية من خلال تزويد حكومة الوفاق بمختلف الأسلحة والمعدات العسكرية* وطائرات بدون طيار (بيرقدار) ومدرعات وأنظمة صواريخ وخبرات عسكرية وأمنية باعتبارها حليفاً استراتيجياً مهما لتركيا.

4 – تصدير أنموذج الحكم التركي : تسعى تُركيا إلى تصدير أيديولوجيتها (أفكارها) أو انموذجها للحكم إلى الدول العربية من خلال تثبيت الأحزاب ذات التوجه الإسلامي (الإخوان المسلمون) في ركائز حكم الدول العربية وخصوصاً دول المغرب العربي ومصر، إذ يسعى صُناع القرار في تركيا إلى تعزيز دور تركيا في قيادة العالم الإسلامي كما كانت سابقاً إبان الدولة العثمانية[3]، فتركيا تحاول الحفاظ على مشروع الاخوان المسلمون في شمال إفريقيا بعد تراجعه في تونس والجزائر ومصر من خلال دعمها لحكومة الوفاق المحسوبة على التنظيم للسيطرة على نظام الحكم الليبي واتخاذها قاعدة لإعادة إحياء التنظيم في تلك المنطقة بعد خسارة نفوذهم الجيوبولتيكي في مصر وتونس[4]، فوجود التنظيم في السلطة الليبية

---

[1] أحمد عبد العليم حسن، إنقاذ الحليف : دوافع تصاعد الانخراط التركي في ليبيا، تقرير منشور على الموقع الرسمي لمركز المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة بتاريخ 27/ تموز/ 2017)، متاح على الرابط : مركز المستقبل – دوافع تصاعد الانخراط التركي في ليبيا(futureuae.com).

[2] أركان إبراهيم عواد، مصطفى جابر فياض، محددات الدور التركي في ليبيا وتداعياته الدولية، مصدر سابق، 2020، ص663.

* ومن الدلالات على تمويل تركيا لحكومة الوفاق هو ضبط الجيش الوطني الليبي في ميناء الخمس غرب ليبيا عام (2018) شحنة أسلحة قادمة تركيا (ميناء مرسين) تقدر بـــ (4.2 مليون/ رصاصة) فضلاً عن أسلحة مختلفة، كذلك أوقف السلطات اليونانية سفينة تركية تحمل العلم التنزاني على متنها (29) حاوية لصناعة المتفجرات، ويتعارض ذلك مع قرارات مجلس الأمن الذي يقضي بفرض حضراً على بيع الأسلحة إلى ليبيا منذ عام (2011)، كذلك كشف موقع ويكيليكس عام (2016) عن مساهمة تركيا في نقل أموال (عبد الحكيم بلحاج) عن طريق مصرف تابع لحزب (العدالة والتنمية) لاستثمارها في تركيا مقابل (25%) من المبلغ البالغ قيمته (15/ مليون/ دولار)..... مصطفى صلاح، الدور التركي في ليبيا الآليات وحدود التأثير، "**مجلة آفاق سياسية**"، العدد (43)، المركز العربي للبحوث والدراسات، الجيزة، مصر، 2019، ص56.

[3] أيمن شبانة، التدخل التركي في ليبيا .. الدوافع والتداعيات، مركز فاروس للاستشارات والدراسات الاستراتيجية، القاهرة، مصر، 2020، ص3.

[4] بد المجيد أبو العلا، التدخل العسكري التركي في ليبيا صُوَرِه وتداعياته على الجماعات الإرهابية، "**مجلة آفاق سياسية**"، العدد (52)، المركز العربي للبحوث والدراسات، الجيزة، مصر، 2020،، ص56.

وسيطرته على أجزاء من الجغرافية الليبية يعني بأن ليبيا أصبحت منطقة نفوذ جيوبولتيكي تركي من خلال التواجد المباشر أو علاقات سياسية متينة مع السلطة الليبية.

*** وسائل النفوذ الجيوبولتيكي التركي إلى الجغرافية الليبية :** اعتمدت تركيا في التعامل مع الملف الليبي إلى تطبيق وسائل مختلفة حسب حاجة الموقف، فتركيا بعد هجوم الجيش الوطني على طرابلس لإسقاط حكومة الوفاق عمدت إلى استخدام القوة الصلبة عن طريق الدعم اللوجستي والتواجد العسكري في بعض القواعد الليبية، علاوةً على ذلك الدعم الجوي للقوات الموالية لحكومة الوفاق عن طريق الطائرات المسيرة (بيرقدار) وتقديم مساعدات عسكرية وطبية*، بعد أنْ اقتصرت السياسة التركية الخارجية تجاه ليبيا منذ عام (2011) على استخدام القوة الناعمة من خلال الوسائل الدبلوماسية والتي تجلت بتعيين مبعوث خاص لليبيا من قبل الرئيس التركي، وكذلك نفوذها في الجغرافيا الليبية عن طريق المشاريع الاقتصادية والاستثمارية في مجالاتٍ عدة تمتلكها تركيا في ليبيا قبل وبعد الثورة، ومن الوسائل الأخرى التي اعتمدتها تركيا في تطبيق القوة الناعمة هي الإيديولوجية الدينية عن طريق دعم الأحزاب ذات التوجه الإسلامي (الإخوان المسلمون) واستخدامهم كورقة نفوذ لتحيق أهدافها الجيوبولتيكية في ليبيا. كما عمدت تركيا أيضاً إلى الوسائل السياسية لتحقيق أهدافها الحيوية في ليبيا وشرق المتوسط عن طريق عقد اتفاقية عام (2019) مع حكومة الوفاق والتي أعادت تركيا فيها رسم حدودها البحرية مع ليبيا بما يخدم مصالحها ضد دول منتدى شرق المتوسط[1]. إن الأفكار الجيوبولتيكية لصناع القرار للنظام التركي تجاه ليبيا وشرق المتوسط وفق تصوراته تفوض له تلك الحرية الكاملة في الدفاع عن حقوق تركيا في مياهها الإقليمية التي وجدت بأن دول المنتدى تحاول التعدي على حدودها المائية المقابلة لسواحلها للتنقيب عن الغاز الطبيعي ومد أنابيب شرق المتوسط دون وضع الاعتبار لتركيا، لذلك نجحت في قطع ذلك عن طريق إعادة ترسيم حدودها مع ليبيا، وهذا ما يفسر أهمية موقع ليبيا الجيوستراتيجي في المنطقة.

ومن خلال ما تقدم يتضح أن تركيا استغلت الوضع الراهن في ليبيا لعرقلة خطط دول منتدى غاز شرق المتوسط الذي يضم كلاً من (اليونان، إيطاليا، الكيان الصهيوني، مصر، الأردن، فلسطين، قبرص)، إذ استطاعت تغيير قواعد اللعبة في منطقة شرق المتوسط بعد اعتبارها لاعباً هامشياً من قبل الدول المذكورة، إلا أنها استطاعت أنْ تكون لاعباً محوريا بعد اتفاقها مع ليبيا في إعادة ترسيم الحدود البحرية بين البلدين، وكذلك تسعى تركيا إلى الحصول على مكاسب اقتصادية في مجال الطاقة وإعادة الإعمار لتعويض

---

* قدمت تركيا عبر وكالة التنسيق والتعاون التركي المتواجدة في (15) دولة إفريقية منها ليبيا ما يقارب (316 مليون/ دولار) للفترة (2011 – 2016).....سمية رمدوم، الخيارات الاستراتيجية لتركيا في إفريقيا : بين النظرية والتطبيق، "**المجلة الجزائرية للسياسات العامة**"، العدد (11)، مخبر بحث السياسة العامة والأمن الإقليمي للجزائر، 2016، ص69.

[1] Jalel Harchaoui, Why Turkey Intervend In Libya, Op.Cit, p8.

ما قدمته لحكومة الوفاق في صراعها الداخلي مع الجيش الوطني من طائرات مسيرة ومختلف أنواع الأسلحة، والعربات الحربية، وغيرها من وسائل الدعم العسكري واللوجستي، يُضاف إلى ذلك نقل الكثير من المقاتلين السوريين للقتال جانب حكومة الوفاق.

ثانياً – قطر : دولة صغيرة المساحة قليلة السُكان طامحة إلى دور الريادة الإقليمية والدور المؤثر في السياسة الخارجية وخصوصاً بعد ثورات الربيع العربي على الرغم من جوراها لدولتين إقليميتين كبيرتين ذواتا أهمية جيوبولتيكية فائقة تسعيان لنفس الطموح هما (المملكة العربية السعودية، وإيران)، فضلاً عن التحديات الجغرافية الديموغرافية[1]. تعاني قطر من بنية جغرافية ضعيفة سواء بمقاييس منطقة الخليج أو الشرق الأوسط أو حتى على مستوى العالم، فهي تتذيل قائمة دول العالم من حيث المساحة (ترتيبها 165)، إذ شغلت مساحة قدرها (11,525كم^2)، فضلاً عن ذلك هي شبه جزيرة لا يتجاوز طولها (187كم) من الشمال إلى الجنوب، وعرضها (80كم) من الشرق إلى الغرب[2]، وكذلك تُعاني من قلة عدد سُكانها الذي بلغ عام (2018) (2,760,606 مليون/ نسمة)[3]، منهم (280,000 من السُكان القطريين) أي ما يعادل (12%) من مجموع السكان، كذلك تحتل المرتبة (91) من حيث القوة العسكرية بجيش يبلغ تعداده (12,000 جندياً) فقط إلا أنها على الرغم من ضعف جغرافيتها السياسية، امتلكت مقومات مكنتها من تبوؤ مكانية مهمة، وهذه المقومات هي[4] :

أ – مقوم اقتصادي : وجود مصادر طبيعية هائلة أهمها الغاز الطبيعي وفر لها إمكانات مادية كبرى استطاعت من خلالها تعزيز قوتها ومكانتها السياسية على المستويين الإقليمي والدولي.

بـــ – مقوم سياسي : ويتمثل في وجود نخبة حاكمة تتمتع بحيوية عالية وتمتلك مشروعاً ورؤية وإصرار على تنفيذيهما، واستثمار في التناقضات الدولية المتجذرة في بنية النظام الإقليمي والدولي لتحقيق أهداف سياستها الخارجية من خلال تحالفها مع دول وهجرت أخرى وفق مصالحها واستقرار أمنها الذي جعلته حاجة إقليمية ودولية.

---

[1] فاطمة مساعيد، مستقبل الدور الإقليمي القطري في ضوء الثورات العربية بين التراجع والتمدد، "**دفاتر السياسة والقانون**"، العدد (11)، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، الجزائر، 2014، ص31.

[2] دولة قطر، مجلس التخطيط، الأمانة العامة، العدد (25)، 2006، ص2.

[3] صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، 2018، ص291.

[4] مروان قبلان، سياسة قطر الخارجية : الاستراتيجيا في مواجهة الجغرافيا، ط1، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة، قطر، 2021، ص11 – 12.

أدى تغيير نظام الحكم عام (1995) إلى تغيير جذري في سياسة قطر الخارجية التي كانت محكومة بعوامل نظامية تتفق مع بنية النظام الدولي وعلى رأسها المحددات الجغرافية[1]، إلا أن ذلك الأمر تغير بعد عام (1995)، إذ استطاعت قطر من بناء شبكة من العلاقات مع العديد من الدول المؤثرة في القرار السياسي في العالم مثل : (الولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا وبريطانيا)، وتقاربت مع الكيان الصهيوني بعد اتفاق أوسلو عام (1993)، وكذلك أقامت علاقات قوية مع حركات الإسلام السياسي مثل : (حركة حماس وحزب الله) وكثير من الأحزاب ذات التوجه الإسلامي، علاوة على ذلك تقربها من دول ما يسمى بمحور الممانعة*(إيران وسوريا)، وأظهرت نفسها على أنها الوسيط الرئيسي في حل الصراعات الإقليمية في العديد من الملفات في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا[2]، فعلى مستوى شمال إفريقيا فقد كان لها دورٌ كبيرٌ في ملف الصحراء الغربية والملف الليبي في قضية الممرضات البلغاريات**، ودورها في تحقيق السلام بين الحكومة السودانية ومتمردي دارفور عام (2010)، وكذلك أصبحت المساعدات القطرية تصل إلى مختلف جهات العالم من قطاع غزة إلى منكوبي تسونامي في آسيا وإعصار كاترينا[3]، أما على مستوى الشرق الأوسط فقد كان لها دوراً كبيراً في منع لبنان من الانزلاق إلى حرب أهلية أخرى عام (2008)، وكذلك لعبت دوراً في فتح قنوات التواصل بين الحكومة الفلسطينية وحماس، إذ نجحت عام (2012) في جمع الرئيس الفلسطيني بـــ زعيم حركة حماس لإنشاء حكومة وحدة وطنية[4]، وكذلك افتتاحها مكتباً لحركة (طالبان) عام (2013) للتفاوض مع الولايات المتحدة الأمريكية الأمر الذي أدى إلى اتفاق تأريخي عام (2020) تضمن : تعهد

---

[1] مروان قبلان، سياسة قطر الخارجية : النخبة في مواجهة الجغرافيا، "**مجلة سياسات عربية**"، العدد (28)، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة، قطر، 2017، ص20.

* **دول الممانعة** : ويطلق عليه محور المقاومة الذي يتشكلُ من إيران وسوريا إلى جانب حزب الله وحماس وحركة الجهاد الإسلامي المدعومتين من قطر، علاوةً على ذلك عدد من القِوى الإسلامية واليسارية..... بشير نافع، ارتباك في معسكر دول الاعتدال العربية، تقدير موقف، مركز الجزيرة للدراسات، 2011، ص1.

[2] فاطمة مساعيد، مستقبل الدور الإقليمي القطري في ضوء الثورات العربية بين التراجع والتمدد، مصدر سابق، ص35 – 36.

** هي قضية تورط بها خمس ممرضات بلغاريات مع طبيب فلسطيني، كانوا يعملون في مستشفى (الفاتح للأطفال) في مدينة بنغازي، إذ أتهموا بحقن أكثر من (426) طفلاً ليبياً بدم ملوث بفيروس نقص المناعة (الإيدز)، وتم اعتقالهم عام (1998 – 1999)، وأفرج عنهم عام (2007).

[3] نواف التميمي، الدبلوماسية القطرية واختبار الأزمة، "**مجلة سياسات عربية**"، العدد (27)، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة، قطر،2017، ص12.

[4] فؤاد أبركان، السياسة الخارجية القطرية في إقليم مضطرب : الاستثمار في القوة الناعمة، "**المجلة الجزائرية للأمن والتنمية**"، المجلد (10)، العدد (1)، 2021، ص520.

الولايات المتحدة الأمريكية بالانسحاب من أفغانستان خلال (أربعة عشر شهراً)، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية الأفغانية، وفي المقابل تعهدت طالبان بفك ارتباطاتها بالجماعات الأصولية المتشددة[1].

ومع بداية ثورات الربيع العربي وخصوصاً الثورة الليبية تحولت السياسة الخارجية القطرية من أسلوب الدبلوماسية التفاوضية إلى أسلوب الدبلوماسية التدخلية، وتحولت من دور الوسيط بين أطراف الصراع الباحث عن الاستقرار الإقليمي إلى دعم تغيير الأنظمة الحاكمة في الدول العربية تحت زخم التصاعد السريع للتيارات الإسلامية، وانشغال القِوى الإقليمية الأخرى بأوضاعها الداخلية غير المستقرة[2]، إذ قدمت قطر نفسها خلال تلك المرحلة دولة مدافعة عن قيم الإنسانية ضد الأنظمة الشمولية الحاكمة، وأصبحت ملاذاً للمعارضة السلمية والمسلحة على حدٍ سواء. ينظر صُناع القرار في قطر للتغيير الذي حدث بعد عام (2011) في ليبيا أنه يجب مواجهته بسلوك استباقي لضمان الاستثمار في المحصلة النهائية، لهذا توجهت قطر إلى استثمار الحركات الاحتجاجية عن طريق استثمار قوتها الناعمة من خلال الدعم المادي[3] والإعلامي.

وكذلك يُدرك صُناع القرار في قطر بأنَّ عليهم الاستفادة من الوضع الجديد على المستوى الإقليمي، وإثبات بأن قطر تقعُ ضمن المفاتيح الجديدة أو البديلة للأحداث الجديدة ضمن السياق الجيوبولتيكي والجيوستراتيجي الذي بدأ يتشكلُ في المنطقة العربية عكس الدول الأخرى التي تحاول الحفاظ على الوضع الراهن والتحالفات القديمة وعلاقاتها الخارجية ودورها التقليدي، إلا أنَّ قطر تسعى إلى التحالفات الجديدة للقِوى الإقليمية والدولية لوضع نظام إقليمي جديد ورهانات جديدة تعمل القِوى بما فيها قطر على أدوارها واستراتيجيتها ضمن النظام الجديد[4] الذي يُعدُ فرصة لقطر لتعظيم مكاسبها ورفع مكانتها الإقليمية الدولية، ولعب دور الشريك للدول الغربية المؤثرة في دول الربيع العربي، وراهنت في ذلك على موجة الحركات الإسلامية وخصوصاً (الإخوان المسلمون) الذين اعتبرتهم قِوى جديدة مشكلة للخريطة الجغرافية السياسية في المنطقة العربية[5].

---

(1) Barakat, The Qatari Spring Qatar emerging role in peacemaking, The London School of Economic and Political Science, London,2012, p14.

(2) Akpinar, P. Mediation as foreign policy tool in the arab spring :Turkey, Qatar and Iran. **"Journal of balkan and near eastern studies"**, (2015), p8 – 9.

(3) العابد شعيب، السياسة الخارجية القطرية والربيع العربي : من الوساطة إلى التدخل أدوار متغيرة، أهداف ثابتة، "**المجلة الجزائرية للأمن والتنمية**"، العدد (8)، جامعة الجزائر3، 2016، ص268 – 267.

(4) المصدر ذاته، ص269.

(5) Abdullah,J, Qatar Foreign Policy: Fine Turning or Redirection ? Aljazeera Center for Studies, 2014, p4.

* **العلاقات التاريخية القطرية الليبية :** قبل الثورة، كانت العلاقات الليبية القطرية ذات طابع مميز مقارنة بالعلاقات الليبية مع دول الخليج الأخرى التي لم تكن في أفضل أحوالها منذُ عام (1969)؛ ويرجع سبب التحسن في العلاقات الليبية القطرية إلى السياسية التي اتخذها صُناع القرار القطري بعد عام (1995)، فحاولت قطر خلال المدة السابقة أن تقوم بدور الوسيط في حل الكثير من المشكلات الليبية منها : قضية لوكيربي، وقضية الممرضات البلغاريات، وغيرها، وإن حدة هذه العلاقات تمايزت عند مشاركة ليبيا في قمة قطر عام (2009)، ومشاركة قطر في قمة ليبيا عام (2010)، أما على الصعيد الاقتصادي فتوجد بين الدولتين العديد من الاتفاقيات الاقتصادية (10 اتفاقيات) في مجال النفط والغاز كونهما من الدول العربية الأساسية المنتجة لهذين العنصرين، إلى جانب ذلك هناك عقود واتفاقات بين البلدين في مجالات أخرى[1]. بعد انطلاق الثورة الليبية، برز الدور القطري في التحرك ضد نظام الحكم، إذ قامت بالضغط على دول مجلس التعاون الخليجي بتعليق عضوية ليبيا داخل جامعة الدول العربية، الأمر الذي سهل لمجلس الأمن بإصدار قرار فرض منطقة حظر جوي ثم التدخل عسكرياً بعدها[2]، واتضح دور قطر بالوقوف إلى جانب الجماعات المسلحة، فهي أول من اعترفت بالمجلس الانتقالي، وأول دولة عربية شاركت في فرض الحظر الجوي على ليبيا، وأول من طالب بتسليح الجماعات المناهضة للنظام السابق بحجة تمكين الشعب الليبي من الدفاع عن نفسه[3]. أما الأسباب التي دفعت قطر للتوجه إلى ليبيا فهي :

1 – العامل الجغرافي ودوره في اتجاهات السياسة الخارجية القطرية : كانت قطر قبل عام (1995) مقيدة جغرافياً؛ نتيجة السلوك السياسي لصانع القرار السياسي القطري، بيد أنَّ التغيير الذي صاحب عام (1995) دفع صُناع القرار في قطر إلى الاستفادة من قوة الجغرافية الاقتصادية لمعالجة نقاط الضعف الجغرافية ~ السياسية (مساحة، وعدد السكان، وقوعها بين قوتين إقليميتين كبيرتين هما : السعودية، وإيران). تأثرت السياسة الخارجية لدولة قطر بجغرافيتها فهي تفتقد إلى العمق الاستراتيجي الذي يُساعدها بصد أي هجوم خارجي، لذا فقد افتقدت قطر معياراً رئيسياً من معايير القوة المادية وهي المساحة، وكذلك عدم وجود تنوع في موارد الأرض؛ نظراً لصغر مساحتها[4]، الأمر الذي دفعها إلى تعويض الضعف الشديد في قوتها

---

[1] محمود سمير الرنتيسي، السياسة القطرية الخارجية تجاه بلدان الربيع العربي والقضية الفلسطينية (2011 – 2013)، ط1، الدار العربية للعلوم ناشرون، بيروت، لبنان، 2014، ص93.

[2] كريم مصلوح، الإدارة الأمريكية – الأوروبية للأزمة الليبية أثناء الثورة، "**مجلة دراسات شرق أوسطية**"، العدد (58)، عمّان، الأردن 2012، ص48.

[3] محمود سمير الرنتيسي، السياسة القطرية الخارجية تجاه بلدان الربيع العربي والقضية الفلسطينية (2011 – 2013)، مصدر سابق، ص103 – 104.

[4] سامح راشد، الخليج في البيئة الإقليمية ... التوجهات والسياسات، "**مجلة السياسة الدولية**"، العدد (171)، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، القاهرة، مصر، 2008، ص78.

المادية بلعب دور سياسي ودبلوماسي وعسكري في ليبيا من خلال دعمها للجماعات المسلحة فترة الصراع مع النظام، ثُمَّ دعمها لحركات الإسلام السياسي في الانتخابات الليبية و الصراع الليبي الداخلي. كذلك تعاني قطر من الانكشاف والهشاشة الجغرافية فهي تقع في منطقة تزخر بالتوترات العسكرية والسياسية والأمنية، إذ تقع في منتصف الساحل الغربي من الخليج العربي، وتمتلكُ حدوداً بحرية وبرية مع المملكة العربية السعودية، وحدوداً بحرية مع البحرين والإمارات وإيران التي تشترك معها في حقل غازي، لذا فهي ضمن بيئة جغرافية سياسية معقدة ومضطربة، الأمر الذي جعلها تشعر بدرجة من العدوانية، ويضعها ضمن خيارات تتناقض مع ثوابت الأمة العربية في كثير من الحالات، فهي في أغلب الأحيان تتوجه إلى الخارج لتعويض الهشاشة والانكشاف الجغرافي السياسي[1] سواء عن طريق الوساطات في حل المشكلات الدولية، أو الدعم المباشر للحركات التابعة أو المؤيدة لها. ينظر جدول (54).

جدول (54) ميزان عناصر القوة الجغرافية لقطر مقارنة بالقوى الإقليمية (2017)

الدولة	عناصر القوة الجغرافية	الحجم	الترتيب عالميا		حجم السكان	81,800,204مليون/ نسمة	17
قطر	حجم السكان	2,760,606 مليون/ نسمة	136		المساحة	1.648,000كم^2	18
	المساحة	11,552كم^2	165		حجم الاقتصاد	393 مليار/ دولار	27
	حجم الاقتصاد	156 مليار/ دولار	56	إيران	القوة العسكرية	934,000 جندياً	21
	القوة العسكرية	12,000 جندياً	91				
السعودية	حجم السكان	33,702,757 مليون/ نسمة	47				
	المساحة	2,149,000كم^2	13				
	حجم الاقتصاد	646 مليار/ دولار	20				
	القوة العسكرية	256,000 جندياً	24				

المصدر : مروان قبلان، سياسة قطر الخارجية : النخبة في مواجهة الجغرافيا، "**مجلة سياسات عربية**"، العدد (28)، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة، قطر، 2017، ص16 – 17.

وكذلك من الأسباب التي دفعت قطر لتوجيه سياستها إلى الخارج هو غزو العراق للكويت عام (1990) التي شعرت من خلاله بأنه تهديد للدول صغيرة المساحة في الخليج، لذلك توجهت إلى توقيع اتفاقية

[1] العابد شعيب، السياسة الخارجية القطرية والربيع العربي : من الوساطة إلى التدخل أدوار متغيرة، أهداف ثابتة، مصدر سابق، ص261.

للتعاون والدفاع المشترك مع الولايات المتحدة الأمريكية عام (1992)[1]، علاوة على احتلال إيران للجزر الإماراتية في مطلع سبعينيات القرن الماضي و(الصراع الحدودي) بينها وبين المملكة العربية السعودية الذي لم يتم إنهاؤه إلا في عام (2008) بعد (35) عاماً وصل إلى حد الصراع المسلح عام (1992)[2]. ينظر خريطة (37).

خريطة (37) الدوائر الجيوبولتيكية لقطر ومحيطها الجغرافي



المصدر : من عمل الباحث بالاعتماد على : فاطمة مساعيد، مستقبل الدور الإقليمي القطري في ضوء الثورات العربية بين التراجع والتمدد، "**دفاتر السياسة والقانون**"، العدد (11)، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، الجزائر، 2014، ص31.

2- تعزيز مكانتها الإقليمية الدولية : شهد الاقتصاد القطري في الآونة الأخير تطوراً وتقدماً ملحوظاً على مختلف الأصعدة؛ نتيجة التخطيط السليم لكافة المشروعات الوطنية، وصاحبها وجود الغاز في الجغرافيا القطرية، لذا فقد شغلت قطر مكانة اقتصادية مهمة على المستويين الإقليمي والدولي، وحاول صُناع القرار القطري بأن يكون هناك مسار جيوبولتيكي بجانب المسار الاقتصادي، بمعنى آخر تحقيق مكانة سياسية لقطر إلى جانب مكانتها الاقتصادية، ووجد صُناع القرار القطري بثورات الربيع العربي فرصة لاستثمار الواقع الجغرافي السياسي الجديد في بلدان الربيع العربي لتعزيز مكانتها إقليمياً ودولياً.

تسعى قطر من تدخلها في الشؤون الداخلية لدول الربيع العربي وخاصة ليبيا، إعادة بناء النظام الإقليمي العربي والحصول فيه على دور مركزي، ووجدت ذلك بثورات الربيع العربي التي سعت قطر من

---

[1] محمد السيد سعيد وآخرون، الخليج ... والمسألة العراقية من غزو الكويت إلى احتلال العراق 1990 – 2003–، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة، مصر، 2003، ص153.

[2] نواف التميمي، الدبلوماسية العامة وتكوين السمة الوطنية النظرية والتطبيق على نموذج قطر، ط1، الدار العربية للعلوم ناشرون، بيروت، لبنان، 2012، ص65 – 66.

خلالها للقيام بدور المهندس في تشكيل النظام الإقليمي العربي الجديد على أنقاض النظام القديم الذي ظهر بأنه يتحلل وينهار، وتأسيساً على ما تقدم يُمكن القول بأن دور قطر في الوقت الحالي لا يكاد يوجد له مثيل سابق في العلاقات الدولية لدولة في موقع قطر ومواصفاتها[1] الجيوستراتيجية. تُعدُ رغبة قطر في تحقيق مكانة إقليمية ودولية هدفاً أساسياً من أهداف صُناع سياستها الخارجية للخروج من فلك السيطرة الإقليمية للسعودية، وعداوة النظام المصري في عهد ما قبل ثورة (2011)، ونظام ما بعد الإطاحة بالإخوان المسلمون في مصر[2]، ولتحقيق ذلك قامت قطر في تحقيق توازنات بين أطراف المعارضة والأنظمة الحاكمة في المنطقة العربية، كذلك سعت إلى إقامة علاقات طبيعية مع دول الاعتدال*من جهة ودول الممانعة من جهةٍ أخرى؛ لتحقيق توازنات تتيح لقطر أنْ تكون بمقربة من كل الأطراف السياسية[3] الأمر الذي سيؤدي إلى حصولها على فرصة أكبر من الوصول إلى مكانة إقليمية ودولية، لذا فقد ألقت قطر بكل ثُقلها وتبنت سياسة جيوبولتيكية في دعم الجماعات المسلحة ذات التوجه الإسلامي في الصراع الليبي والصراع السوري، يُضاف إلى ذلك دعمها للنظام الحاكم في مصر فترة حكم الإخوان المسلمون، وغيرها من مظاهر الصراع التي تدخلت فيها قطر في المنطقة العربية وخارجها.

وعليه يُمكن القول بأن واحدة من المشاكل التي أبرزت الدور القطري إقليمياً ودولياً هو الصراع الليبي، فمنذُ بداية الاحتجاجات بدأ إعلامها المتمثل بـــ (قناة الجزيرة)**بتغطية كافة الأوضاع السياسية والعسكرية في ليبيا بالانحياز لحساب المحتجين، إذ ظهر ذلك باستعمال القناة العلم الليبي القديم الذي أستخدم

---

[1] مروان قبلان، سياسة قطر الخارجية : النخبة في مواجهة الجغرافيا، مصدر سابق، ص9.

[2] عرفات علي عبدالله جرغون، قطر وتغيير السياسة الخارجية حلفاء .. أعداء، ط1، العربي للنشر والتوزيع، القاهرة، مصر، 2016، ص110.

* **دول الاعتدال :** أطلقت الولايات المتحدة الأمريكية بعد غزو العراق وصف معسكر الاعتدال على مجموعة من الدول العربية الأكثر تفاهماً مع واشنطن، والتي لا تُظهر خلافاً ملموساً مع الإدارة الأمريكية في الشرق الأوسط، ومن أهم تلك الدول : مصر والسعودية والأردن والإمارات والسلطة الفلسطينية..... بشير نافع، ارتباك في معسكر دول الاعتدال العربية، تقدير موقف، مركز الجزيرة للدراسات، 2011، ص1.

[3] مشرف وسمي، إضحوي جفال، دبلوماسية المهادنة في السياسة الخارجية القطرية، "**مجلة دراسات إقليمية**"، العدد (6)، مركز الدراسات الإقليمية، جامعة الموصل2010، ص297.

** تُعد قناة الجزيرة التي تأسست عام (1996) بتوجيه من صانع القرار القطري بعد عام (1995) لمنافسة كُبرى القنوات الإخبارية (سي أن أن) الأمريكية، و (بي بي سي) البريطانية بهدف التسويق لصورة قطر في المنطقة العربية والعالم، الذراع الإعلامي للسياسة القطرية الخارجية، والتي أصبحت أداة لتعبئة الرأي العام ضد الأنظمة الحاكمة وهذا ما ظهر بصورةٍ واضحة خلال أحداث (2011).....فؤاد أبركان، السياسة الخارجية القطرية في إقليم مضطرب : الاستثمار في القوة الناعمة، مصدر سابق، ص519.

بعد انطلاق الثورة بدلاً عن العلم الرسمي لدولة ليبيا[1]، مروراً بالدعم العسكري والمالي للمسلحين في قتالهم ضد النظام، ووصولاً إلى الدعم المطلق لحكومة الوفاق والقوات الموالية لعملية فجر ليبيا بعد عام (2015).

3- الحصول على مكاسب اقتصادية : قبل الثورة وقبل انهيار النظام الليبي السابق أبرمت قطر العديد من الاتفاقيات الاقتصادية مع النظام تجاوزت قيمتها (10 مليار/ دولار)، إلا أنه بعد الثورة ووصول المجلس الانتقالي إلى سدة الحُكم أخذت قطر تترقب التطورات على الساحة الليبية لمتابعة استثماراتها ومشاريعها في ليبيا[2]، وكذلك مساهمة قطر بأكثر من (400 مليون/ دولار) قدمتها كمساعدات اقتصادية لليبيا الأمر الذي أعطاها الكلمة العليا على فصائل الجماعات المسلحة في ليبيا، وكذلك أصبحت فاعلاً نشطاً في إدارة ملف (الصراع الليبي)[3]. يُعدُ تغيير النظام في ليبيا الواقعة على البحر المتوسط وأحد أهم مصدري الغاز والنفط إلى أوروبا مكسباً اقتصادياً واعداً لقطر التي تُصدر أيضاً الغاز الطبيعي إلى أوروبا، فتدهور الأوضاع السياسية في ليبيا سيزيد من حجم صادرات الغاز القطري إلى أوروبا، وكذلك فرصة لقطر بمشاركة الشركات الفرنسية والإيطالية في امتلاك نصيب في الشركات النفطية الليبية، مستغلةً في ذلك دعمها لحركات الإسلام السياسي في ليبيا[4].

اقتصادياً أيضاً، يُدركُ صانع القرار السياسي بأن الاكتشافات الطاقوية في منطقة شرق المتوسط ستعمل على تشكيل المنطقة والتحالفات السياسية من جديد، ويُدرك أيضاً بأن إكمال خط أنابيب شرق المتوسط سيؤدي إلى تقويض مساهمة قطر في تزويد أوروبا بالغاز الطبيعي[5]، لذلك عمدت قطر إلى ليبيا لتقويض ذلك المشروع (أنابيب شرق المتوسط) للمحافظة على حيوية نشاطها الاقتصادي العالمي في مجال تصدير الغاز الطبيعي.

*** استراتيجيات الاختراق الجيوبولتيكي القطري لليبيا :** تعددت الوسائل التي استخدمتها قطر في سياستها الخارجة تجاه ليبيا، ففي بداية الصراع عام (2011) استخدمت قطر قوتها الصلبة على الرغم من محدوديتها من خلال مساهمتها مع حلف شمال الأطلسي بست طائرات (ميراج) للانضمام إلى عمليات

---

[1] مروة فكري، ما بعد القوة الناعمة : السياسة تجاه دول الثورات العربية، "**مجلة السياسة الدولية**"، العدد (187)، مؤسسة الأهرام، مصر، 2012، ص163.

[2] محمود سمير الرنتيسي، السياسة القطرية الخارجية تجاه بلدان الربيع العربي والقضية الفلسطينية (2011 – 2013)، مصدر سابق، ص99.

[3] Mohammed Nuruzzaman, Qatar and the Arab spring : Down the foreign policy slope, **"Contemporary Arab Affairs"**,Volume (8), 2015, p229.

[4] عبد الرحمن أياس، قطر والربيع العربي، متاح على الرابط : https://lb.boell.org/en/2014/03/03/qtr.

[5] العابد شعيب، السياسة الخارجية القطرية والربيع العربي : من الوساطة إلى التدخل أدوار متغيرة، أهداف ثابتة، مصدر سابق، ص270.

الحلف، وكذلك نقل أسلحة فرنسية الصُنع مضادة للدبابات[1]، إلى جانب استخدامها لقوتها الناعمة من خلال تقديمها مبالغ طائلة للفصائل ذات التوجه الإسلامي الموالية لها مثل : (كتيبة طرابلس، وكتيبة 17 فبراير)[2]، وتقديمها مساعدات مالية للمجلس الانتقالي بعد تجميد الأرصدة الليبية، إذ لم يكن لدى المجلس القدرة على دفع مرتبات الشعب الليبي ولا تغطية السلع المدعومة مثل الخبز، عندها قامت قطر بتسويق (مليون/ برميل) من النفط لحساب المجلس الانتقالي، وكذلك مساهمتها في حل المعوقات القانونية التي صاحبت بيع النفط الليبي[3]، فضلاً عن تقديمها دعماً غير متناهٍ لحكومة الوفاق ذات الطابع الإسلامي. إن المشاركة العسكرية والدور السياسي لدولة قطر تجاه الثورة الليبية كانت له أسباب أسهمت في جعل دور قطر في الأزمة الليبية مهماً وحيوياً وهذه لأسباب هي[4] :

أ – رغبة قطر في إدراج نفسها كوسيط سياسي في الصراع الليبي منذُ انطلاق الثورة : كما سبقت الإشارة إلى أنَّ السياسة القطرية الخارجية منذُ عام (1995) إلى عام (2011) بداية الربيع العربي قائمة على مبدأ الوساطات بين أطراف الصراع في مختلف قضايا المنطقة العربية، لذلك منذُ انطلاق الثورة كانت قطر تحاول فرض نفسها كوسيط سياسي بين أطراف الصراع، إذ استضافت الدوحة بعد انطلاق الثورة وزير خارجية النظام السابق (موسى كوسا) للتفاوض مع المحتجين.

بـــ – علاقة قطر القوية بالجماعات الإسلامية : تُدرك قطر بأن الجماعات الإسلامية جزءاً لا يتجزأ من المشهد الليبي، ونظراً لسياستها في دعم الجماعات الإسلامية في مختلف أرجاء المنطقة العربية وخارجها كحركة (طالبان) فقد حظيت الجماعات الإسلامية في ليبيا بمختلف مظاهر الدعم السياسي والاقتصادي والعسكري القطري، وكذلك فإن لقطر علاقات قوية مع العديد من الشخصيات الإسلامية ذات النفوذ في الجماعات المسلحة المنضوية تحت عملية فجر ليبيا مثل : (عبد الكريم بلحاج، وعلي محمد الصلابي، وإسماعيل الصلابي).

يتضح مما تقدم أن قطر لها دورٌ محوريٌ في مسألة الصراع الليبي منذ بدايته عام (2011) ومساهمتها العسكرية لإسقاط النظام وصولاً إلى دعم الأحزاب السياسية ذي الإيديولوجية الإسلامية في انتخابات عام (2012)، فضلاً عن دعمها للجماعات التابعة لمعسكر عملية فجر ليبيا طمعاً للحصول على مكاسب سياسية واقتصادية ترفع من مكانة قطر الإقليمية والدولية.

---

[1] عماد مؤيد المرسومي، الدور القطري فوضى برائحة الغاز، مصدر سابق، ص123.

[2] فؤاد أبركان، السياسة الخارجية القطرية في إقليم مضطرب : الاستثمار في القوة الناعمة، مصدر سابق، ص524.

[3] عبد الرحمن أياس، قطر والربيع العربي، مصدر سابق.

[4] محمود سمير الرنتيسي، السياسة القطرية الخارجية تجاه بلدان الربيع العربي والقضية الفلسطينية (2011 – 2013)، ص102 – 103.

ثالثاً – مصر : في ضوء المتغيرات الجيوبولتيكية المعاصرة إقليمياً ودولياً بات هناك مجموعة من الثوابت التي تحكم السياسة الخارجية المصرية بعد التطورات المتسارعة على المستويين الإقليمي والدولي، وتتمثل هذه الثوابت بـــ : دعم الدولة القومية، وعدم الانزلاق في حروب طائفية وإيديولوجية، ورفض الأحلاف العسكرية الدولية، والحرص على عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول، وضبط النفس عند الأزمات، وتدعيم العلاقات التعاونية على المستوى الإقليمي والدولي[1]، إلا أنه ومع أهمية هذه الثوابت فإنها لا تمنع صانع القرار المصري من هامش المناورة وخصوصاً إذ كان الحدث يمس الأمن القومي المصري.

تمتلك مصر مقومات جغرافية رفعت من قيمتها ومكانتها الإقليمية والدولية، فهي ذات موقع جيوستراتيجي مهم يربط بين قارتي آسيا وإفريقيا، وكذلك يشرف هذا الموقع على مسطحين مائيين مهمين في التجارة الدولية هما (البحر الأحمر، والبحر المتوسط)، وزادت من أهمية هذا الموقع عندما نجحت مصر في إنشاء قناة السويس الرابطة بين البحر الأحمر والمتوسط، فضلاً عن إرثها الحضاري الذي شهد على قيام أحد أقدم الحضارات في العالم الحضارة الفرعونية أو حضارة وادي النيل؛ نتيجة موقعها الجغرافي الذي ترك أثراً واضحاً على نشوء تلك الحضارة، وكذلك تمتلك مصر مساحة كبيرة بلغت (1,002,000كم^2)، إذ أسهمت هذه المساحة الكبيرة في تنوع مظاهر السطح (وادي النيل والدلتا، الصحراء الغربية، المنخفضات والصحراء الشرقية، شبه جزيرة سيناء)، فضلا عن عدد سكان بلغ (98,423,602 مليون/ نسمة) عام (2018)، إذ أسهم هذا العدد من السكان بأن تكون مصر واحدة من أهم الدول المصدرة للعمالة إلى الدول العربية، علاوةً على ذلك قوتها العسكرية فهي تحتل المرتبة (12) عالمياً حسب تصنيف (Global Fierpower).

* **جيوتاريخية العلاقات الليبية المصرية :** فرض الجوار الجغرافي للدولتين (ليبيا ومصر) أنْ تكون العلاقة بينهما علاقة تاريخية عرفت تقارباً وتباعداً بين فترة وأخرى، فإقليم برقة الليبي منذُ عهد الحضارة الفرعونية كان عمقاً جغرافياً لتلك الحضارة، إذ تتعرض بين المدة والأخرى إلى غزو الفراعة لغرض حماية حدودها وردع القبائل الليبية التي كانت تُغير على الأراضي المصرية، وكذلك كان ذلك الجوار الذي يمتد لأكثر من (1,000كم) سبباً في تمازج وتصاهر بين سُكان الحدود، الأمر الذي نتج عنه اختلاطٌ اجتماعيٌ وثقافيٌ على مدى الفترات التاريخية المختلفة.

---

[1] أيمن السيد عبد الوهاب، السياسة الخارجية المصرية ... بين الثوابت والممانعات الإقليمية والدولية، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة، مصر، 2017، ص2.

تُعدُ مصر من أولى الدول التي اعترفت باستقلال ليبيا عام (1951) من الغزو الإيطالي، على الرغم من التوترات بين البلدين للمدة (1951 – 1969)؛ نظراً لاختلاف الإيديولوجية الفكرية للنظامين[1](الملكي في ليبيا والقومي الناصري في مصر)، أما فترة ما بعد عام (1969) فقد تقارب البلدان أكثر نتيجة إعجاب الرئيس الليبي السابق بالمدة الناصرية الذي سعى للوحدة مع مصر فقام بتوقيع ميثاق طرابلس عام (1969) الذي تضمن ما يُسمى بـــ (الجبهة القومية العربية) الذي انضمت إليه سوريا، ومن ثُم إعلان اتحاد الجمهوريات العربية بين (مصر، ليبيا، سوريا) عام (1971)[2]، وشهدت تلك المدة أيضاً تعاون ليبيا في حرب (1973) من خلال قيامها بإصدار جوازات ليبية لطيارين مصريين لتدريبهم في فرنسا، وقامت ليبيا أيضاً بعقد صفقة طائرات (ميراج) من فرنسا للقتال إلى جانب مصر، إلا أنَّ اتفاقية (كامب ديفيد) بين مصر والكيان الصهيوني أدت إلى تدهور العلاقات بين البلدين فقد انضمت ليبيا إلى الإجماع العربي الذي قضى بمقاطعة مصر[3]، لتعود بعدها العلاقات بين البلدين بعد اغتيال (أنور السادات) عام (1981) إلى النسق الطبيعي، إذ بدت ملامح تنامي العلاقات أثناء انعقاد مؤتمر القمة عام (1989) الذي نتج عنه إلغاء تأشيرة الدخول بين البلدين، وتوقيع عشرات الاتفاقيات بين البلدين مع التزام مصر بقرارات مجلس الأمن على خلفية (حادثة لوكيربي)، وبقي ذلك الحال بين البلدين حتى ثورات الربيع العربي[4]. بعد ثورات الربيع العربي مرت العلاقات الليبية المصرية بثلاث مراحل، الأولى : مرحلة حكم المجلس الانتقالي المصري الذي لم يعترف بالمجلس الانتقالي الليبي إلا بعد خمسة أشهر من الصراع بين المسلحين والنظام السابق، إذ كان موقف المجلس الانتقالي المصري محايداً بين الطرفين منددا بممارسات العنف غير الإنسانية[5]، وعلى الرغم من ذلك لم تقم مصر بغلق حدودها الغربية مع ليبيا التي بقيت ممراً للفارين من الصراع الداخلي، مع رفض مصر خلال تلك المدة أي تدخل خارجي لذ فهي لم تُشارك بعمليات (NATO) شأنها شأن دول عربية أخرى[6]. شهدت فترة حكم المجلس الانتقالي للبلدين بعض التوترات في العلاقات السياسية؛ نتيجة رفض مصر تسليم عدد من مسؤولي النظام الليبي السابق الموجودين في مصر لمحاكمتهم، وكذلك عدم اليقين من

---

[1] محمد محسن أبو النور، العلاقات المصرية الليبية (2011 – 2014) صراع الحدود والأمن والسياسة، "**مجلة رؤية تركية**"، العدد (3)، مركز الدراسات السياسية والاقتصادية والاجتماعية، 2014، ص51 – 52.

[2] صورية زواشي، الأزمة الليبية والقوى الدولية وجهات نظر متباينة ومصالح متنافسة، "**المجلة العربية للعلوم السياسية**"، العدد (50)، الجمعية العربية للعلوم السياسية بالتعاون مع مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، 2016، ص148.

[3] محمد محسن أبو النور، العلاقات المصرية الليبية (2011 – 2014) صراع الحدود والأمن والسياسة، مصدر سابق، ص53.

[4] السنوسي بسكيري، ليبيا ومصر : علاقات يغيب عنها البعد الاستراتيجي، ورقة تحليلية، مركز الجزيرة للدراسات، 2013، ص2.

[5] بهاء الدين محمد، العلاقات المصرية – الليبية في ظل الربيع العربي : لماذا لم تتعانق الثورتان؟، دراسة تحليلية، ص3.

[6] المصدر ذاته، ص4.

نجاح المسلحين في إسقاط النظام الليبي السابق الأمر الذي يؤدي إلى تهديد الأمن القومي المصري، مع خوف مصر على عمالتها في ليبيا والبالغ عددهم أكثر من مليون عامل[1]. أما المرحلة الثانية فقد بدأت بوصول نظام الإخوان المسلمون إلى حكم مصر، وسقوط النظام الليبي، إذ تغيرت العلاقات بين البلدين كثيراً، وخاصة بعد لقاء الرئيس المصري مع رئيس المجلس الوطني الليبي عام (2013)[2]، إذ تم الاتفاق على المضي قدماً في تسليم المطلوبين للحكومة الليبية بما يتفق مع الدستورين المصري والليبي والأعراف والقوانين الدولية، وبالفعل تم تسليم القائم بأعمال السفير الليبي في مصر، ومدير إدارة صندوق تمويل الإنتاج الليبي[3]. وعليه يُمكن القول إن العلاقات خلال تلك المدة كانت قائمة على ملفين أساسيين هما : ملف تسليم المطلوبين إلى ليبيا، وملف العمال المصريين المقيمين في ليبيا والذي استخدمته ليبيا كورقة ضغط على الحكومة المصرية لتسليم المطلوبين، إذ يخشى الجانب المصري عودة هؤلاء العمال إلى مصر نظراً لعدم استيعابها الكم الهائل من ذلك العدد من العاملين؛ نتيجة الظروف الاقتصادية الصعبة التي تعاني منها مصر لا سِيما بعد الثورة. أما المرحلة الثالثة فقد كانت ما بعد انتخابات ليبيا عام (2014) والتي نتج عنها الصراع بين القِوى الليبرالية والإسلامية وإطلاق الجيش الوطني عملية الكرامة لتطهير بنغازي من الجماعات الإسلامية الموالية للمؤتمر الوطني، فقد وقفت مصر التي أنهت حكم (الإخوان المسلمون) عام (2013) إلى جانب (الجيش الوطني) في صراعه مع المؤتمر الوطني أولاً ثم حكومة الوفاق ذات التوجه الإسلامي والتي يُسيطرُ عليها حزب العدالة والبناء الذراع الاخواني للحركة في ليبيا، إذا قدمت مصر دعماً عسكريا ولوجستياً للجيش الوطني الليبي. وترجع أسباب التدخل المصري في ليبيا إلى التالي :

1 – جيوستراتيجية الموقع الليبي في الجيوبولتيك المصري : أفرز الواقع الجيوسياسي الحالي لليبيا أهمية كبيرة لها في الإدراك الجيوبولتيكي المصري على الرغم من وجود تلك الأهمية عبر العصور التاريخية المختلفة، فقد فرض موقع ليبيا المجاور لمصر تاريخياً بتعرض الحدود الشرقية لمصر لغزوات عدة من القبائل الليبية، كذلك كانت ليبيا ولا زالت قبلة للعمال المصريين، فضلاً عن ذلك فرض الموقع بأنْ تتأثر مصر بالتداعيات للثورة الليبية، فقد تأثرت بظاهرة الإرهاب العابر للحدود الذي يُهدد الأمن القومي المصري، وكذلك تأثرت بزيادة الأعباء الاقتصادية نتيجة زيادة معدل الإنفاق على العمليات العسكرية بالقرب من الحدود الليبية، وتأثرها أيضاً بعملية تهريب الأسلحة إلى الداخل المصري لتغذية الجماعات الأصولية في سيناء، فضلاً عن تأثرها بالاتفاق بين حكومة الوفاق وتركيا حول تحديد الحدود البحرية للبلدين، إذ يقضي هذا

---

[1] السنوسي بسكيري، ليبيا ومصر : علاقات يغيب عنها البعد الاستراتيجي، مصدر سابق، ص3.

[2] محمد محسن أبو النور، العلاقات المصرية الليبية (2011 – 2014) صراع الحدود والأمن والسياسة، مصدر سابق، ص53.

[3] بهاء الدين محمد، العلاقات المصرية – الليبية في ظل الربيع العربي : لماذا لم تتعانق الثورتان؟، مصدر سابق، ص13.

الاتفاق على الطموحات المصرية للاستفادة من الغاز المتواجد قبالة سواحلها، إذ أنَّ الاتفاق يعني عدم إمكانية مد أي أنابيب نقل للطاقة إلا بموافقة تركيا أو ليبيا، لذلك تسعى مصر بأنْ يكون لها نفوذ في تشكيل أي حكومة ليبيا مقبلة لحماية مصالحها الجيواقتصادية وأمنها القومي.

2 – ضمان عدم وصول أحزاب الإسلام السياسي إلى حكم ليبيا أو المشاركة فيه : مما لا شك فيه أنَّ النظام المصري لديه مخاوف من وصول الأحزاب ذات التوجهات الإسلامية وخصوصاً الإخوان المسلمون كونهم يمثلون التهديد الحقيقي للنظام، لذا فقد اتفقت مصر مع عدة دول عربية على تقليص أو إنهاء نفوذ الإسلام السياسي في ليبيا وخصوصاً تنظيم الإخوان المسلمون[1]، ولتحقيق ذلك فقد دعم النظام المصري الجيش الوطني الليبي بمختلف الأسلحة، إذ كانت الطائرات المصرية تشن غارات على مواقع مختلفة داخل الأراضي الليبية بالتنسيق مع حكومة الشرق الليبي، وكانت غاراتها تتركز على الغرب الليبي، بل لم تكتفِ بذلك الحد إذ قصفت الطائرات المصرية مدن الجنوب عام (2017) وتحديداً مدينة (هون) في الجفرة، وكذلك قصف عدة مواقع في مدينة درنة وسرت [2].

3 – ترصين الأمن القومي : يرى صانع القرار في مصر بأن الصراع الداخلي في ليبيا وخصوصاً معسكر عملية فجر ليبيا يُمثل تهديداً للأمن القومي المصري، لذلك يسعى إلى إيقاف تلك العملية بشتى الطرق والوسائل؛ نظراً لأن النظام المصري يريد تكوين نظام سياسي في ليبيا ذو إيديولوجية مشابهة للنظام المصري بعد عام (2013)[3]، إذ يسعى صانع القرار المصري بإبعاد الجماعات المنضوية تحت عملية فجر ليبيا عن الشرق الليبي المحاذي للحدود الغربية لمصر؛ لأنه يرى بأن تلك الجماعات تهدد الأمن القومي المصري، لذلك ساعد النظام المصري الجيش الوطني وبرلمان طبرق في القتال ضد حكومة الوفاق الليبي. **وكذلك** يرى النظام المصري بأن شرق ليبيا يُمثل مجالاً حيوياً له وعمقاً جيوستراتيجياً يجب تأمينه من خطر الجماعات الأصولية المتطرفة والأحزاب ذاب الطابع الإسلامي التي يرى أنها تهدد الأمن القومي المصري، إذ يتجاوز دعم النظام للجيش الرؤى السياسية المشتركة المتعلقة بحكم ليبيا إلى مصالح أكثر عمقاً تتعلق بالاقتصاد وأمن الحدود والجغرافيا والتأريخ[4]، لذا يدعم النظام المصري الجيش الوطني خوفاً على مجاله الحيوي وتأمين حدوده وخوفاً من أي نتائج عكسية سيتحمل تبعاتها الأمنية والاقتصادية الجيش

---

[1] محمد عبد الحفيظ الشيخ، التنافس التركي المصري في ليبيا وتداعياته على التسوية السياسية، "**مجلة المؤتمرات العلمية الدولية**"، العدد (7)، المركز الديمقراطي العربي، برلين، ألمانيا، 2021.

[2] محمود جمال، أبعاد العدوان العسكري المصري على ليبيا، المعهد المصري للدراسات السياسية والاستراتيجية ، إسطنبول، تركيا، 2017، ص5.

[3] المعهد المصري للدراسات السياسية والاستراتيجية، تطورات الأوضاع في ليبيا : أبعاد الدور المصري وتداعياته، إسطنبول، تركيا، 2014، ص12.

[4] يوسف لطفي، التدخلات الخارجية في ليبيا .. الأسباب والنتائج، مصدر سابق، ص3.

المصري في دولة تعاني من مشاكل اقتصادية وأمنية كثيرة. **ولعل من أهم المخاطر الجيوبولتيكية التي أفرزها الصراع الليبي على الأمن القومي المصري هي :**

أ – تدفق الأسلحة إلى مصر : شكلت تلك المشكلة مصدر قلق للحكومات المصرية التي تعاقبت على حكم مصر بعد عام (2011)، إذ أكد مسؤولون مصريون على إلقاء القبض على خمس شحنات أسلحة متوجهة من ليبيا إلى سيناء عام (2011) من بينها أسلحة مضادة للطائرات[1]، وكذلك أعلنت السلطات المصرية عام (2012) أنها صادرت أكثر من (500) قطعة سلاح قادمة من ليبيا، وذكر مسؤولون أمنيون أنه مقابل كل شحنة يتم إلقاء القبض عليها يتم تهريب خمس شحنات إلى مصر، ومن ثم إلى قطاع غزة، فضلاً عن ذلك تهريب السلاح والمقاتلين من ليبيا إلى سيناء، لذلك فقد زادت العمليات الإرهابية وزاد معها معدل الجريمة في جنوب مصر وزادت حدة الصراعات القبلية في نفس المنطقة[2].

بـــ – تزايد خطر الجماعات الإرهابية العابرة للحدود : ونعني هنا تحديداً تنظيم الدولة (داعش) فقد استشعرت السلطات المصرية بعد صعود تنظيم الدولة الإسلامية (داعش) واستيلائه على مساحات واسعة من ليبيا بالخطر على أمنها الداخلي، وخصوصاً بعد مقتل (21) مصرياً في (15/ شباط/ 2015) اختطفوا في مدينة سرت، لتقوم بعدها الطائرات المصرية بالقصف داخل المجال الجوي الليبي في (16/ شباط/ 2015) عن طريق (6) طائرات (F16) نفذت (8) ضربات على مواقع تابعة لتنظيم الدولة (داعش) أسفرت عن مقتل أكثر من (40) شخصاً من أفراد التنظيم[3]، يُضاف إلى ذلك تأمين العمق الاستراتيجي المصري غرباً حتى خط (الجفرة – سرت) الذي لمح إليه صانع القرار المصري لمنع وصول القوات التابعة لحكومة الوفاق وتركيا وقطر الداعمة لها إلى هذا الخط[4]، وهذا يفسر وقوف العمليات العسكرية لحكومة الوفاق بعد تأمين طرابلس ومصراته من هجمات الجيش الوطني والوقوف على حدود مدينة سرت. ينظر خريطة (38).

---

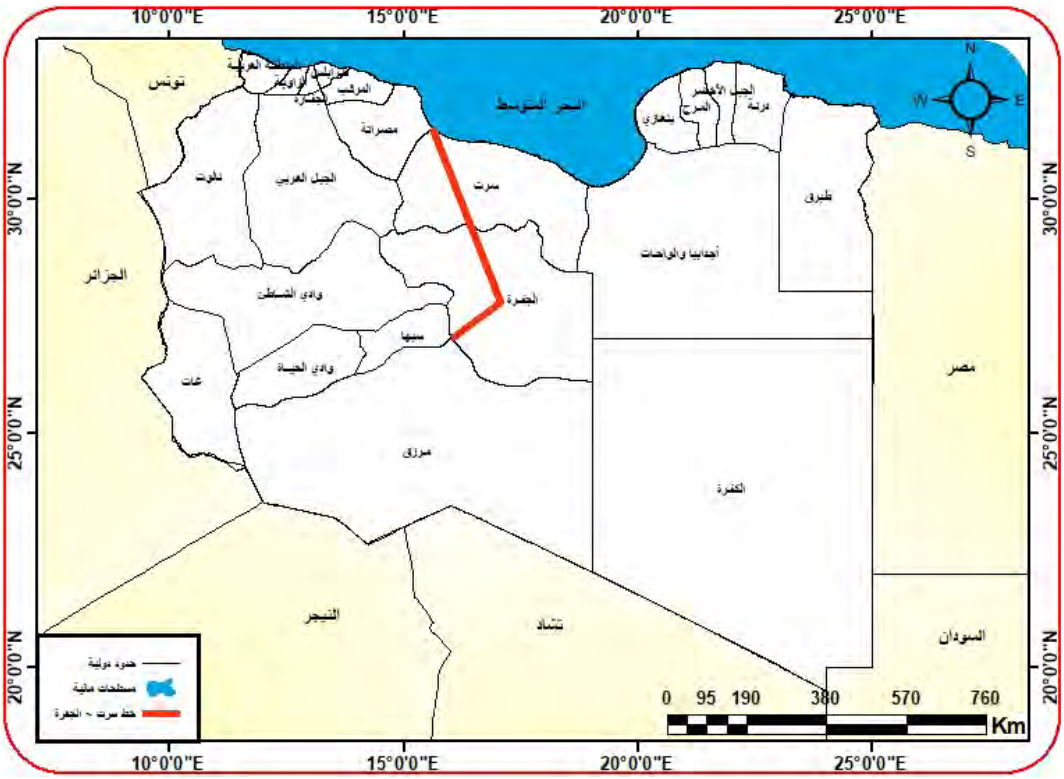
[1] كريستوفر شيفيس، جيفري مارتيني، ليبيا بعد القذافي عبر وتداعيات للمُستقبل، مصدر سابق، ص9.

[2] محمد محسن أبو النور، العلاقات المصرية الليبية (2011 – 2014) صراع الحدود والأمن والسياسة، مصدر سابق، ص55.

[3] عمرو محمد أبو الفضل، التدخل العسكري المصري ضد التنظيمات الإرهابية في ليبيا ومدى مشروعيته، "**مجلة المنارة للدراسات القانونية والإدارية**"، العدد (12)، المغرب، 2016، ص253.

[4] مسعد نجاح الرفاعي أبو الديار، تداعيات وانعكاسات التدخل التركي في ليبيا على الأمن القومي المصري من الفترة (2011 – 2020)، "**المجلة العلمية للدراسات التجارية والبيئية**"، المجلد (12)، العدد (3)، كلية التجارة بالإسماعيلية، جامعة قناة السويس، 2021، ص91.

خريطة (38) خط سرت ~ الجفرة



المصدر : ميشال نوفل، خط في الرمال للتقسيم : سيناريوهات مصرية – ليبيا، "**مجلة الدراسات الفلسطينية**"، العدد (124)، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، لبنان، 2020، ص33.

يُمثل وجود تنظيم الدولة (داعش) على الحدود الغربية لمصر تهديداً صريحاً لأمنها القومي، كونه سيتصل جغرافياً مع الجماعات الموالية له في سيناء الأمر الذي سيشكل خطراً على الدولة المصرية، وزيادة أعبائها في قتال التنظيمات الأصولية المتطرفة، في وقت تعاني فيه من مشكلات اقتصادية داخلية ومديونية خارجية، ويساهم ذلك أيضاً باستنزاف الجيش المصري في حروب عصابات على مساحات شاسعة، لذا فقد رأت السلطات المصرية بضرورة التدخل في الصراع الليبي للقضاء على التنظيم قبل وصوله إلى الحدود المصرية.

4 – ردع النفوذ التركي المتزايد في ليبيا : بعد توقيع مذكرة التفاهم بين تركيا وحكومة الوفاق الوطني عام (2019) بشأن تحديد المنطقة البحرية بين البلدين (تركيا وليبيا)، والتعاون في المجال الأمني والعسكري، من بعدها دخل الجانب التركي بكل ثقله في الصراع الليبي[1]، إن هذا الاتفاق (تحديد المنطقة البحرية) سيؤدي إلى الإضرار بمصر من خلال توسع نفوذ تُركيا على حساب مصر في منطقة شرق المتوسط، وإن ليبيا دولة جوار لمصر وبالتالي فإن وجود تركيا أو نفوذها قرب الحدود المصرية يعني ذلك

---

[1] المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، مذكرة التفاهم الليبية – التركية : أبعادها وتداعياتها المحلية والإقليمية، تقدير موقف، وحدة الدراسات السياسية، الظعاين، قطر، ص1.

تهديد الأمن القومي المصري[1]الأمر الذي دفع صانع القرار المصري بالتحول من تقديم المبادرات السياسية لحل الصراع الليبي إلى التهديد بالتدخل العسكري والانخراط بالصراع الليبي؛ لأنه يرى بأن تركيا تهدد مصالح مصر الاستراتيجية في ليبيا من جهة والحفاظ على أمنها القومي من جهةٍ أخرى، لذلك فهي تسعى إلى تقاسم النفوذ والحفاظ على مصالحها وأمنها بإبعاد تركيا عن الأراضي الليبية[2].

5 – تحقيق مكاسب اقتصادية : بدأً من عام (2006) شهدت مصر تراجعاً كبيراً في إنتاج النفط وزيادة الاستهلاك، لذلك تحولت مصر إلى أهم مستورد للنفط، الأمر الذي دفعها إلى البحث عن مصدر آخر للطاقة والذي تمثل في الغاز الطبيعي، فقد بدأت بالإنتاج منذ عام (2006)، ومع ذلك أصبحت مصر عام (2012) من أهم مستوردي النفط والغاز الطبيعي في المنطقة؛ نظراً لأن إنتاج الغاز أقل من الحاجة المحلية[3]، لذلك وجدت مصر في الصراع الليبي فرصة للحصول على مكاسب جيواقتصادية وخاصة فيما يتعلق بالنفط والغاز الطبيعي لتأمين حاجتها من الطاقة وبأسعار مناسبة. تُسيطر القوات التي تدعمها مصر على أهم مناطق إنتاج النفط في ليبيا (منطقة الهلال النفطي)، لذا فإن من أهم أهداف التدخل المصري في ليبيا هو تأمين مشتقات مصر البترولية عند حدوث أي سبب يؤدي إلى نقص إمداد البترول لمصر، وبالفعل فقد حدث ذلك عند توقف (أرامكو) السعودية عن إمداد مصر بالمشتقات النفطية مطلع عام (2016)، عندها أعلنت حكومة الشرق الليبي استعدادها لتوفير كل ما تحتاجه مصر من إمدادات الطاقة النفطية[4]، إذ أنَّ مصر تستورد احتياجاتها من الطاقة من الخارج وعليها ديون متراكمة في هذا المجال، لذا فإن وجود حكومة ليبية موالية للقاهرة سوف يقدم فرصة تأمين طلب مصر من النفط والغاز بأسعار تفضيلية، إلى جانب ذلك استفادة مصر من وجود أكثر من مليون عامل مصري في ليبيا ومن تحويلاتهم للعملة الصعبة التي تُساهم في قوة الاقتصاد المصري[5]، ومن الدوافع الاقتصادية أيضاً توسع النفوذ المصري في مياه البحر المتوسط لا سيما مع الوضع الجغرافي السياسي الجديد في منطقة البحر المتوسط بعد الاكتشافات النفطية والغازية فيه، باعتبار مصر قوة إقليمية كبرى في المنطقة تأخذ على عاتقها دوراً محورياً أمنياً واقتصادياً، فهي جزء من منظومة إقليمية (إفريقية وشرق أوسطية) تأثرت بالصراع الليبي، الأمر الذي دفعها بأن تأخذ دوراً أساسياً لتجنب مخاطر ذلك الصراع على المستويين الدولي والإقليمي.

---

[1] جاد مصطفى وآخرون، التدخل التركي في ليبيا وأثره على الأمن القومي المصري، مصدر سابق، ص5.

[2] محمد عبد الحفيظ الشيخ، التنافس التركي المصري في ليبيا وتداعياته على التسوية السياسية، ص196.

[3] عمرو عادلي، اعتماد مصر على النفط ومخاطر عدم الاستقرار السياسي، تقرير منشور على الموقع الرسمي لمركز مالكوم كير – كارنيغي للشرق الأوسط بتاريخ 3/ آب/ 2016، متاح على الرابط :

https://carnegie-mec.org/2016/08/03/ar-pub-64238.

[4] محمود جمال، أبعاد العدوان العسكري المصري على ليبيا، مصدر سابق، ص7 – 8.

[5] محمد عبد الحفيظ الشيخ، التنافس التركي المصري في ليبيا وتداعياته على التسوية السياسية، ص95.

6 – تعزيز دور مصر الوظيفي في الاستراتيجيات الأمنية في المنطقة : يندرج التدخل المصري في ليبيا تحت إطار الدور الوظيفي الذي تقوم به مصر في إطار الاستراتيجيات الأمنية في المنطقة، إذ تقوم مصر بتأدية دور وظيفي يخدم بعض الأطراف الدولية والإقليمية الأخرى للحصول على مكاسب سياسية واقتصادية في قضايا أخرى كأن تكون القضية الليبية مثلاً، فأهداف مصر تتوافق مع السعودية والإمارات وروسيا وفرنسا في ليبيا وتؤدي أدواراً مهمة لتحقيق هذه الأهداف خدمة لمصالح مصر وتلك القِوى[1].

7 – الضغوط الخارجية : تتعرض مصر لضغوط خارجية من دول داعمة لحكومة طبرق؛ نظراً لقوة مصر العسكرية وجوارها الجغرافي من ليبيا، ومن أشكال هذه الضغوط هي محاولة زج الجيش المصري للتدخل عسكرياً في ليبيا لحسم الصراع لصالح حكومة طبرق[2]، وتعدُ الإمارات من أبرز الدول التي تدعم تلك الخطوة اقتصادياً نظراً للوضع الاقتصادي المأزوم الذي تعيشه مصر[3]. اقتصر التدخل المصري على دعم حكومة طبرق بالذخيرة ومختلف الأسلحة التي يحتاجها الجيش الوطني، وكذلك تقديم إسناد جوي للقطعات العسكرية التابعة للجيش الوطني الليبي في هجومه على طرابلس مع تحييد أي هجوم مضاد من قبل حكومة الوفاق، مع وجود مستشارين عسكريين مصريين لتقديم الخدمات اللوجستية إلى الجيش الوطني. ومن أشكال الدعم العسكري قيام الحكومة المصرية بإرسال طائرة عمودية من نوع (رافال) إلى ليبيا أثناء محاولة الجيش الوطني للسيطرة على طرابلس، إذ تنقلت هذه الطائرة التي تعادل سرباً كاملاً من الطيران العمودي بين ثلاثة مطارات أولها : قاعدة ومطار جمال عبد الناصر العسكري، ثُم إلى قاعدة بنينا في بنغازي قبل أنْ تعود إلى قاعدة الخروبة في شرق ليبيا؛ نظراً لمعارضة قوى أخرى مشاركة هذا النوع من أنواع الطائرات في الصراع الليبي[4].

*** مسارات التوجه المصري تجاه الصراع الليبي :** أخذت السياسة الخارجية المصرية تجاه التعامل مع الصراع الليبي مسارين، الأول : استخدام المسار السياسي (القوة الناعمة) لدعم حكومة طبرق سياسياً في المؤتمرات والمحافل الخارجية، أما الثاني : فقد تضمن استخدامها المسار العسكري (القوة الصلبة) عن طريق تقديم الدعم العسكري وخاصةً الدعم الجوي لحكومة الشرق الليبي من خلال قصف عدة مواقع تابعة للتنظيمات الأصولية في الجغرافية الليبية.

---

[1] المعهد المصري للدراسات السياسية والاستراتيجية، الدور المصري في ليبيا المحددات والمسارات، وحدة التحليل السياسي إسطنبول، تركيا، 2014، ص6.

[2] مركز الجزيرة للدراسات، الدور المصري في ليبيا : الخيارات والمخاطر، الدوحة، قطر، 2015، ص3 – 8.

[3] محمود جمال، التحرك المصري تجاه ليبيا بين تأزم سياسي وحشد عسكري، المعهد المصري للدراسات السياسية والاستراتيجية، إسطنبول، تركيا، 2017، ص13 – 14.

[4] محمد إبراهيم، الدول الداعمة لخليفة حفتر : المعلن والخفي، سلسلة تقارير مركز الجزيرة للدراسات، 2019، ص3.

رابعاً – الإمارات العربية المتحدة : يُظهرُ المشهد السياسي العربي نشاطاً كبيراً في السياسة الخارجية الإماراتية بعد تراجع الفواعل الأساسية في الإقليم العربي مثل (العراق ومصر) مقابل صعود دول لا تتناسب مع حجمها ووزنها الجغرافي والسُكاني مثل : الإمارات وقطر، إلا أنها أحدثت تأثيراً مهماً في مرحلة هامة وحساسة في المنطقة العربية[1]وتحديداً دول الربيع العربي التي لاقت اهتماما إماراتياً مثيراً للجدل وتغييراً لسياستها الخارجية القائمة على مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للبلدان الأخرى. تمتلك الإمارات مقومات جغرافية استطاعت من خلالها ترسيخ نفوذها الإقليمي والدولي، ومن أبرز هذه المقومات هو موقعها الجيوستراتيجي المسيطر على أهم مناطق إنتاج النفط، وكذلك بالإشراف على مضيق هرمز، إلى جانب ذلك حيوية موقعها المطل على الخليج العربي من الجهة الشمالية والشمالية الغربية، فضلاً عن إطلالتها على خليج عُمان من الجهة الشرقية، لذا فقد استثمرت الإمارات في موقعها الجيوستراتيجي لأجل تطوير اقتصادها واتصالها الحضاري والجيواقتصادي الخارجي عن طريق البحر، كذلك تحتوي هذه الرقعة الجغرافية على العديد من الثروات الطبيعية أبرزها النفط، فضلاً عن طول سواحلها التي مكنتها من إقامة موانئ تجارية للاتصال تجارياً واقتصادياً بالعالم الخارجي. تبلغ مساحة الإمارات (83,600كم^2)[2] التي شغلها عام (2019) (9.8 مليون/ نسمة)[3]، وهي ضمن الدول الصغيرة جداً ضمن تصنيف (نورمان باوندز) والصغيرة ضمن تصنيف (هارم دبليه)، إلا أنَه وعلى الرغم من صغر مساحة الإمارات فقد منحتها مقومات اقتصادية ارتقت بشعبها حضارياً واقتصادياً ومعيشياً إلى مستويات تضاهي الدول المتقدمة؛ نتيجة الاستثمار الرشيد لثروات البلاد بما يكفل تلبية حاجات الدولة في الوقت الحاضر والمستقبل، يُضاف إلى ذلك فإن الكثافة العامة لسكان الإمارات تمتاز بالتوزيع المعتدل بين إمارات الدولة، فضلاً عن وجود شبكة طرق مواصلات ذات مواصفات عالمية تربط جميع إمارات الدولة في كنف مساحتها بالتئام تام[4]، إلا أنها وعلى الرغم من امتلاكها مواطن أو نقاط قوة جيوبولتيكية، فهي تمتلك مواطن ضعف جيوبولتيكي تتمثل في صراعها مع (إيران) حول جزرها الثلاث (أبو موسى، طنب الكبرى، طنب الصغرى) المتاخمة لطرق نقل

---

[1] عبد الرحمن أحمد، السياسة الخارجية للدول الصغرى : الإمارات انموذجاً، المعهد المصري للدراسات السياسية والاستراتيجية ، إسطنبول، تركيا، 2021، ص1.

[2] محمد مقروف، المتغيرات الإقليمية والدولية وتأثيرها على مجلس التعاون لدول الخليج العربية، (أطروحة دكتوراه/ غير منشورة)، كلية الحقوق – سعيد حمدين، جامعة الجزائر –1– بن يوسف بن خدة، الجزائر، 2016، ص12.

[3] المركز الإحصائي لدول مجلس التعاون الخليج العربية 2020، ملخص إحصائي حول إحصاءات السكان في مجلس التعاون لدول الخليج العربية لعام (2019)، مسقط، سلطنة عُمان، 2020، ص12.

[4] محمد صالح العجيلي، دولة الإمارات العربية دراسة في الجغرافيا السياسية، دراسات استراتيجية، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، أبو ظبي، دولة الإمارات العربية المتحدة، 2000، ص26.

التجارة المهمة لكلا البلدين، لذا فإن تجارة الإمارات الخارجية البحرية تحت تهديد إيران في حال نشوب صراعات بين البلدين، فضلاً عن أنَّ التهديد الصاروخي الإيراني يصل مداه إلى جميع جغرافية الدولة.

أما بالنسبة لمبادئ سياسة الدولة الخارجية فإنها تعتمدُ على أهمية الموقع الجغرافي ومساحتها والموارد والإمكانات الجغرافية والمادية والعسكرية، فضلاً عن كفاءتها الدبلوماسية[1]، ووفقاً لهذا المبادئ فإن دولة الإمارات تمتلك سمات نجاح سياستها الخارجية، فهي تمتلك موقعاً جيوستراتيجياً يؤهلها للاتصال بالعالم الخارجي، فضلاً عن مساحتها وإن كانت تصنف ضمن الدول الصغيرة إلا أنها استطاعت من تعويض هذا الضعف الجيوبولتيكي من خلال التقدم العلمي والتكنولوجي والحضاري، كذلك تمتلك إمكانات جغرافية اقتصادية أسهمت في رفع قيمة الدولة على المستوى الإقليمي والعالمي. عسكريا، تحتل الإمارات المرتبة (36) عالمياً والخامس عربياً وفقاً لتصنيف موقع (global fire power) لعام (2021)، فقد بلغ قوام الجيش الإماراتي (77,000 جندياً)، و (354 دبابة)، فضلاً عن (173 مدفعاً) ذاتي الحركة، وكذلك (76 مدفعاً ميدانياً)، و (149 راجمة صواريخ)، وتمتلك كذلك (554 طائرة) الأمر الذي يجعلها في المرتبة (20) عالمياً من حيث القوة الجوية[2].

أما فيما يتعلق بسياسة الإمارات الخارجية فمنذُ تأسيس الدولة عام (1971) ارتكزت سياستها على تبني دورٍ محايدٍ غير لافت للأنظار في صراعات المنطقة، وكذلك دفاعها عن الوحدة العربية الإسلامية ضد التهديدات الخارجية، ودعم الموقف العربي ورفض الكيان الصهيوني، واستمرت تلك السياسية على حالها إلى أنْ وصل الجيل الثاني لحكم الإمارات الذي وظف ثروات البلاد في استراتيجية مغايرة لاستراتيجية الجيل الأول[3]، فقد بدأت ملامح التغيير في سياسة الإمارات الخارجية بعد احداث (11) سبتمبر من خلال مشاركتها في عمليات حلف شمال الأطلسي في أفغانستان عام (2003) عن طريق إرسالها قوة عسكرية شاركت في التدريب والدعم العسكري وفي مهام قتالية في بعض الأحيان، مع اتخاذ إجراءات داخلية للحد من الغلو والتطرف[4]، لتأتي بعدها مرحلة ثورات الربيع العربي التي أكدت على أنَّ الإمارات لم تعد لاعباً ثانوياً في منطقة الشرق الأوسط، ولتأكيد دورها الإقليمي فقد كان لها دورٌ بارزٌ في أحداث مصر بعد عام (2013)، فضلاً عن التدخل العسكري في اليمن، وصولاً إلى انخراطها في الصراع السوري والليبي، إذ قدمت الإمارات دعماً كبيراً لحكومة الجيش الوطني في صراعها مع قوى الإسلام السياسي، لتخرج بعدها

---

[1] الموقع الجغرافي لدولة الإمارات وتأثيره الحيوي، متاح على الرابط :
https://almakala.com/%D8%A7%D9%84%D9%85%D9%88%D9%82%D8%B9.

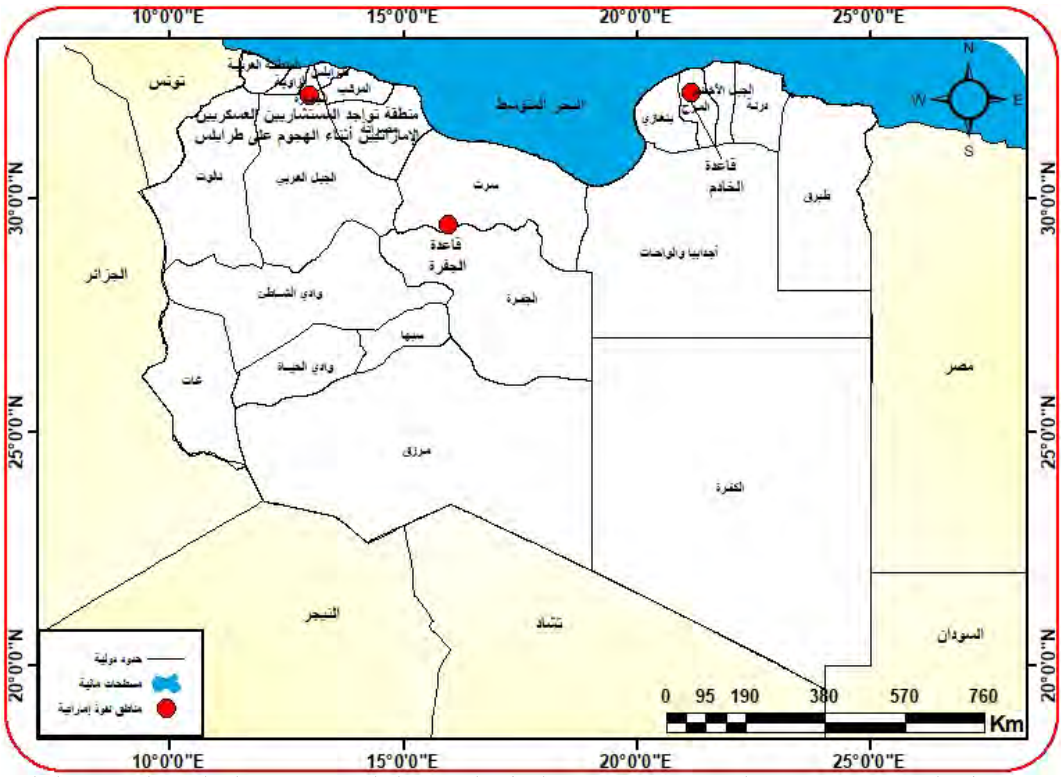
[2] التقرير السنوي الخاص بموقع : https://www.globalfirepower.com.

[3] المركز الخليجي للتفكير، التحولات في السياسة الإماراتية الملامح والأبعاد، تقدير موقف، 2021، ص1 – 2.

[4] عمر كريم، انخراط الخليج في الساحة السياسية الأفغانية : استثمار غير متكافئ وآفاق غير مضمونة، معهد دول الخليج العربي في واشنطن، 2021، ص3.

عن المبادئ العربية والمبادئ التي أقيمت عليها الدولة وتوقع اتفاق لتطبيع العلاقات مع الكيان الصهيوني عام (2020). مثلت ثورات الربيع العربي في أواخر عام (2011) مدخلاً لتغيرات جيوبولتيكية كبيرة فرضت على الإمارات انتهاج سياسة أكثر حيوية، الأمر الذي دفعها بأن تلعب دوراً ديناميكياً في ظل إفرازات التغيير الجيوبولتيكية للتعاطي مع ما هو جديد إلى جانب قِوى إقليمية ودولية أخرى، فضلاً عن ذلك مساعي صُناع القرار الإماراتي في ظل التوجهات الخارجية الجديدة التي تسعى إلى تحقيق الريادة على مستوى دول المنطقة من خلال الانفتاح السياسي وتعظيم قدراتها الاقتصادية والدبلوماسية ومصالحها الحيوية[1]، لذا لم تُخفِ الإمارات تدخلها في ليبيا ودعمها للجيش الوطني منذُ انطلاق عملية الكرامة، فتدرك الإمارات بأن الجيش الوطني هو مشروعهم في ليبيا لتحقيق أهدافهم الجيوبولتيكية، إذ قدموا له دعماً لوجستياً بتدريب عناصر من سلاح الجو التابع للجيش على استخدام الطائرات المسيرة مع وجود مستشارين إماراتيين على الأرض في قاعدة الخروبة (الخادم) (50كم جنوب شرق المرج) وفي غرفة عمليات الهجوم على طرابلس على أطراف مدينة (غريان)[2]، علاوةً على نفوذها في قاعدة والجفرة. ينظر خريطة (39).

خريطة (39) التواجد الإماراتي في ليبيا عام (2019)



المصدر : من عمل الباحث بالاعتماد على محمد إبراهيم، الدول الداعمة لخليفة حفتر : المعلن والخفي، سلسلة تقارير مركز الجزيرة للدراسات، 2019، ص3.

---

[1] فراس عباس هاشم، الرمال المتحولة المحددات الدافعة لصعود دول التأثير في فضاءات الجيوبولتيك (الإمارات العربية أنموذجاً)، "**مجلة اتجاهات سياسية**"، العدد (6)، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والاقتصادية والسياسية، برلين، ألمانيا، 2018، ص128.

[2] محمد إبراهيم، الدول الداعمة لخليفة حفتر : المعلن والخفي، مصدر سابق، ص3.

وترجع أسباب التدخل الإماراتي في الصراع الليبي إلى :

1 – أهمية الجغرافية الليبية في السياسة الخارجية الإماراتية : تسعى الإمارات إلى توسيع نفوذها في المنطقة العربية مستفيدةً من فراغ السلطة في دول الربيع العربي[1]، إذ تحاول حكومة أبو ظبي توسيع نفوذها الجغرافي من خلال تدخلها في ميادين الصراع في المناطق الاستراتيجية حيث التجارة العالمية الممتدة من اليمن إلى القرن الإفريقي ومن هناك إلى مصر فليبيا[2]. تدرك الإمارات أهمية موقع ليبيا الجيوستراتيجي الذي سيشكل عاملاً مهماً في نجاح الشبكة الاقتصادية لدولة الإمارات التي تستثمر في موانئ أربعِ دول لها حدود على البحر الأحمر (مصر، الصومال، اليمن، السعودية)، وكذلك تستحوذ على عدة موانئ في اليمن أبرزها : (عدن، المكلا، المخا، وميناء قنا في محافظة شبوة، وسقطرى)[3]، وكذلك لديها شراكة خارجية مع مرافق حديثة لتفريغ الحاويات في الخليج العربي والقرن الإفريقي وشمال إفريقيا والشرق الأوسط، إذ أسست شراكة استراتيجية مع موانئ (العين السخنة في مصر، وميناء جن جن في الجزائر، وبربرة في الصومال، وكيجالي في راوندا، وداكار في السنغال)، وكذلك تسعى للسيطرة على الموانئ الليبية للسيطرة على المياه الإقليمية الليبية المطلة على البحر المتوسط من خلال دعم الجيش الوطني[4]، إذ أنَّ السيطرة على الموانئ الليبية يضمن لها ممراً جيواقتصادياً يربط بين استثماراتها في جنوب قارة إفريقيا بشمالها وثُم إلى أوروبا، كذلك موانئ منطقة الهلال النفطي ذات الأهمية الجيوستراتيجية في أسواق الطاقة العالمية؛ نظراً لموقعها الجغرافي المهم بالقرب من أوروبا وخطوط نقل التجارة العالمية، واحتواء تلك المنطقة على الكمية الأكبر من مصادر الطاقة الليبية المتمثلة بالنفط والغاز الطبيعي.

2 – مواجهة تركيا جيوبولتيكياً: أدركت الإمارات أنه مع انشغال مصر بأزمات الداخل، وإنهاك سوريا والعراق بصراعهما الداخلي، وتركيز السعودية على صراعها مع إيران برزت قوة إقليمية صاعدة لم تجد من يوقفها ويُحجم تصرفاتها هي تركيا التي تعارضها الإمارات في سياستها اتجاه المنطقة العربية مدفوعة بحسابات سياسية وإيديولوجية[5]، لذا وتحقيقاً لذلك كانت ليبيا أرضاً خصبة لتصفية الصراع بينهما

---

(1) Theodore Karasik, The Southern Strategic Arc of the UAE Military Presence, gulf International forum, 2018, p3.

(2) فرقان بولاط، سياسة اللاعبين الإقليميين والعالميين في ليبيا، مصدر سابق، ص46.

(3) عبد الرحمن أحمد، السياسة الخارجية للدول الصغرى : الإمارات أنموذجاً، ص15.

(4) محي الدين أتامان، محمد علي كارا دومان، سياسة الإمارات والسعودية تجاه أزمة ليبيا، "**مجلة رؤية تركية**"، العدد (2)، 2020، ص107.

(5) طارق دياب، الصراع الإقليمي التركي الإماراتي جدلية القوة والدور، المعهد المصري للدراسات السياسية والاستراتيجية ، إسطنبول، تركيا، 2020، ص23.

من خلال دعم كل دولة طرفاً من أطراف الصراع الأمر الذي أدى إلى احتدام الصراع الداخلي واستمراره منذُ عام (2014).

أفرزت الجغرافية الليبية معسكرين للصراع تدعمهما قِوى إقليمية ودولية، ومن أبرز هذه القوى على المستوى الإقليمي هما : تركيا والإمارات اللتان تتعارض مصالحهما على الأراضي الليبية، فتركيا تدعم قِوى الإسلام السياسي التي تعارضها الإمارات التي توجهت إلى دعم الطرف الثاني للصراع، تدرك الإمارات بأنَّ حسم الصراع لصالح القوى التي تدعمها تركيا سيؤدي بها إلى خارج المعادلة الاقتصادية في ليبيا وفرصة الحصول على موطئ قدم في منطقة البحر المتوسط، الأمر الذي دفعها إلى تقديم الدعم العسكري والاقتصادي لحكومة الجيش الوطني لتقنين أو الحد من آثار التدخل التركي في ليبيا، كذلك تدرك بأن سيطرة تركيا على الجغرافية الليبية سيرفع من قيمتها الإقليمية على حساب دول أخرى طامحة لدور الريادة الإقليمية في المنطقة العربية.

3 – منع وصول الأحزاب ذات التوجه الإسلامي لحكم ليبيا : يُعدُ هذا المحور من المحاور الأساسية التي دفعت الإمارات جيوبولتيكياً للدخول في معترك الصراع الليبي، فهي تشترك في هذا الهدف مع مصر التي حصلت على دعمٍ لا محدود من الإمارات لإسقاط حكم جماعة الإخوان المسلمون، وينطبقُ ذلك الأمر تماماً على الملف الليبي، إذ تقف الإمارات إلى جانب الجيش الوطني لمنع وصول الأحزاب ذات التوجه الإسلامي لحكم ليبيا، فقد قدمت دعماً عسكرياً واقتصادياً للحيلولة دون حسم الصراع في ليبيا لصالح حكومة الوفاق الوطني.

ومن أشكال ذلك الدعم فقد قدمت الإمارات والسعودية أكثر من (200 مليون/ دولار) لتمويل الحملة التي أطلقها الجيش الوطني للسيطرة على مدينة طرابلس، وتشير تقارير غربية إلى تمويل الإمارات علمية نقل (1,500مقاتل) من السودان وتشاد للقتال ضمن عملية الكرامة، إذ مهدت العلاقات بين ولي عهد الإمارات (محمد بن زايد) ورئيس القوات شبه العسكرية السودانية المعروفة باسم (الجنجويد) (محمد حمدان دجالو) المعروف بإسم (حميدتي) لهذا الاتفاق، كذلك قدمت الإمارات طائرات بدون طيار (wing Long) ذات المنشأ الصيني، وطائرات (هليو كوبتر Mi–24p)، وأربع طائرات حربية وطائرة من طراز (AT–802) و (93) ناقلة جند و (549) مركبة مدرعة وغير مدرعة ومختلف أنواع الأسلحة الخفيفة والمتوسطة[1]، فضلاً عن مساهمتها في تقديم الدعم الجوي للجيش الوطني من خلال استهداف العديد من المواقع التابعة لحكومة الوفاق في غرب ليبيا أثناء هجوم الجيش على العاصمة طرابلس، واستهداف بعض

---

[1] محي الدين أتامان، محمد علي كارا دومان، سياسة الإمارات والسعودية تجاه أزمة ليبيا، مصدر سابق، ص110.

الجيوب التابعة لتنظيم الدولة (داعش) في مدينة درنة، وكذلك تقديم الدعم اللوجستي والاستخباراتي للجيش الوطني الليبي. يُنظر جدول (55).

جدول (55) الدعم الإماراتي السعودي للجيش الوطني الليبي

شكل الدعم	كمية الدعم	شكل الدعم	كمية الدعم
مبالغ مالية	أكثر من 200 مليون/ دولار	طائرات حربية	4
عدد المقاتلين من السودان وتشاد	1500	طائرة من طراز (AT-802)	1
طائرات بدون طيار (wing Long)	–	ناقلة جند	93
طائرات (هليو كوبتر Mi-24p)	–	مركبة مدرعة وغير مدرعة	549

المصدر : من عمل الباحث بالاعتماد على : محي الدين أتامان، محمد علي كارا دومان، سياسة الإمارات والسعودية تجاه أزمة ليبيا، "**مجلة رؤية تركية**"، العدد (2)، 2020، ص110.

4 – ملف شرق المتوسط : سبقت الإشارة إلى أهمية منطقة شرق المتوسط من الناحية الجيوستراتيجية فهي منطقة صراع جيوبولتيكي بين مختلف القِوى الإقليمية والدولية التي تعدُ الإمارات إحدى تلك القوى التي تتصارع جيوبولتيكيا في هذا الملف مع تُركيا من خلال رفضها اتفاقية ترسيم الحدود البحرية بين ليبيا وتركيا إذ اعتبرتها انتهاكاً للقانون البحري، ومشاركتها في تحالف يضم (فرنسا، مصر، قبرص، اليونان، الكيان الصهيوني) الذي يُعارض توجهات تُركيا شرق المتوسط وليبيا[1]، تسعى الإمارات لأن يكون لها منفذ على البحر المتوسط، وهذا ما وجدته في ليبيا، كذلك تسعى إلى الحفاظ على مركزها في أسواق الطاقة العالمية، فهي ترى بأن تركيا قوة إقليمية يُمكن أنْ تلعب دوراً مهماً في نقل الطاقة عبر البحر المتوسط والشرق الأوسط الأمر الذي يؤدي إلى تهميش دور الإمارات في أسواق الطاقة العالمية.

خامساً – المملكة العربية السعودية : على الرغم من انشغال صُناع القرار السعودي بوضع حجر الأساس لبناء دولة حديثة، إلا أنَّ ذلك لم يمنع من مراقبة الأحداث في ليبيا وما آلت إليه الأوضاع بعد وقوعها تحت سيطرة الاستعمار الإيطالي[2]، يُضاف إلى ذلك كانت مكة والمدينة مقراً مهماً للحجاج الليبيين لتعريف الحُجاج العرب بفظائع الاستعمار الإيطالي وحثهم على تقديم الدعم المالي المعنوي لمقاومة الإيطاليين ومستفيدين من الدعم الذي يقدمه مؤسس المملكة والذي لم يقف عند هذا الحد بل استقبل أعضاء الحركة الوطنية الفارين من بطش الاستعمار لمزاولة نشاطهم السياسي في دعم القضية الليبية[3].

تمتاز المملكة بأنها ذات موقع جيوستراتيجي مهم، فهي تقع في الجنوب الغربي من قارة آسيا، يحدها من الشمال العراق والكويت والأردن، ومن الجنوب اليمن، ومن الجنوب الشرقي عُمان، ومن الغرب

---

[1] طارق دياب، الصراع الإقليمي التركي الإماراتي جدلية القوة والدور، مصدر سابق، ص40 – 41.

[2] الطاهر أحمد الزاوي، جهاد الليبيين في ديار الهجرة من سنة 1924 إلى سنة 1952، ط1، ليبيا، 1976، ص340.

[3] فهد عباس سليمان السبعاوي، المملكة العربية السعودية والقضية الليبية 1945 – 1955، "**مجلة المعارف للبحوث والدراسات التاريخية**"، العدد (24) الجزائر، 2020، ص164.

البحر الأحمر، ومن الشرق الإمارات العربية المتحدة والبحرين وقطر والخليج العربي، لذا كانت المملكة هدفاً جيوستراتيجياً للقوى الدولية كونها تتوسط منطقة الخليج العربي وتربط دول الخليج العربي مع دول بلاد الشام، فضلاً عن إطلالتها البحرية على البحر الأحمر والخليج العربي، الأمر الذي ساعد في نقل الموارد السعودية إلى الخارج لا سيما النفط عن طريق الخليج العربي أو البحر الأحمر عبر قناة السويس، كذلك حدوها البحرية مع مصر والسودان جعل موقعها وسطاً ورابطاً بين عرب أسيا وإفريقيا، ويمتاز موقع المملكة بأنه محاط بثلاثة مضائق ذات مكانة مهمة وأساسية في التجارة الدولية هي : مضيق هرمز كمنفذ شرقي للمملكة، ومضيقا باب المندب وقناة السويس كمنفذ غربي لها، وتتمتع المملكة أيضاً بأهمية دينية عالمية فهي مهد الرسالة الإسلامية وبداية الدعوة، فضلاً عن وجود (مكة والمدينة) اللتان انتشر منهما الإسلام إلى أقاصي الأرض، لذلك هي تتمتع بأهمية دينية روحية إلى جانب أهميتها الجغرافية لدى المسلمون.

أما بالنسبة لقوة المملكة ديموغرافياً فهي تمثل (61%) من سكان الخليج بعدد سكان بلغ (29,000,000 مليون/ نسمة) عام (2017)[1]، إلا أنها وعلى الرغم من حجم عدد سكانها الكبير فهي تعاني من مشكلة انخفاض الكثافة العامة؛ نظراً لمساحتها الشاسعة التي بلغت (2,149,000كم^2) أي ما نسبته (80%) من المساحة الكلية لشبه الجزيرة العربية[2]، كذلك تعاني من مشكلة في قضية التكامل الاجتماعي والمتمثلة بوجود أقليات دينية في المنطقة الشرقية الحدودية مع اليمن والتي يحاول من خلالها حركة أنصار الله (الحوثيون) إلى السيطرة على تلك المنطقة التي تعد الشريان الحيوي للاقتصاد السعودي[3]، فمن بين (70) حقل نفطي في المملكة يتواجد (50) حقل في المنطقة الشرقية منها أكبر حقلين في العالم هما (الغوار والقطيف)، إذ تساهم تلك المنطقة بـــ (90 – 95%) من الدخل القومي السعودي، كذلك تزود تلك المنطقة العالم بـــ (15%) من النفط[4]. اقتصادياً، تصنف السعودية من الدول الكبرى اقتصادياً فهي تحتل المرتبة الثانية عالمياً من حيث الاحتياط النفطي، وكذلك شغلت المرتبة الأولى عام (2012) من حيث الإنتاج بواقع (10,460 مليون/ برميل)، فضلاً عن احتوائها على الغاز الطبيعي فهي تحتل المرتبة السادسة عالميا من

---

[1] المركز الإحصائي لدول مجلس التعاون الخليج العربية 2021، ملخص إحصائي حول إحصاءات السكان في مجلس التعاون لدول الخليج العربية لعام (2020)، مسقط، سلطنة عُمان، 2021، ص4.

[2] أمال زرنيز، التحول في السياسة الخارجية السعودية اتجاه منطقة الشرق الأوسط : نحو إعادة التموضع الإقليمي، "**مجلة العلوم السياسية والقانون**"، المجلد (2)، العدد (9)، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والاقتصادية والسياسية، برلين، ألمانيا، 2018، ص118 – 119.

[3] فؤاد إبراهيم، الشيعة في السعودية، ط1، دار الساقي، بيروت، لبنان، 2007، ص6.

[4] أمال زرنيز، التحول في السياسة الخارجية السعودية اتجاه منطقة الشرق الأوسط : نحو إعادة التموضع الإقليمي، مصدر سابق، ص120.

حيث الاحتياط الغازي، والمرتبة التاسعة عالميا من حيث الإنتاج عام (2012)[1]وبالتالي فإن لها قوة دبلوماسية نظراً لقوتها الاقتصادية وخصوصاً في منظمة الدول المصدرة للبترول (أوبك)، فالاقتصاد السعودي يحتل المرتبة الثالثة عالمياً بعد ألمانيا والصين بفائض حساب بلغ (132 مليار/ دولار)[2]، وتصنف في المرتبة (23) ضمن أكبر (25) اقتصاد دولة عالمياً، كذلك شغلت المرتبة الأولى اقتصاديا في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، وأيضاً تعدُ أكبر دولة من حيث السوق الاقتصادي الحر بعد أنْ حازت على (25%) من إجمالي الناتج القومي العربي[3]، ولذلك فقد استثمرت قوتها الاقتصادية لخدمة أهدافها السياسية، وظهر ذلك عندما أعلنت السعودية وأربع دول عربية عام (1973) عن زيادة أسعار النفط بنسبة (70%) وحظر تصدير النفط إلى الولايات المتحدة الأمريكية بعد وقوفها مع الكيان الصهيوني[4].

أما قدراتها العسكرية فقد حرصت المملكة على تطوير منظومتها الدفاعية منذ حرب الخليج الأولى، إذ ركزت على تطوير قوتها الجوية والبحرية والبرية، كذلك أسهمت المملكة بإنشاء قوات درع الجزيرة الذي يُعدُ البداية لإنشاء قوة خليجية بتأييد أمريكي لمواجهة الأخطار الإيرانية وضبط الأمن الداخلي[5]، إلى جانب ذلك تحتل السعودية عالمياً مراكز متقدمة من حيث الدول الأكثر إنفاقاً على التسلح، فعلى سبيل المثال شغلت المرتبة الثالثة خلال عام (2018) والمرتبة الخامسة خلال عام (2019)، والمرتبة الأولى عربياً للمدة (2000 – 2020)[6]، كذلك تحتل المملكة المرتبة (20) في تصنيف أقوى الجيوش عالمياً، والمرتبة الخامسة على مستوى الشرق الأوسط حسب تصنيف (global fire power).

أما بالنسبة للسياسة الخارجية السعودية التي لا تنفصل عن الأحداث السياسية في البيئة المحيطة بها وتأثيراتها المتنوعة مع الميل إلى جانب الأنماط التقليدية القائمة على تغليب الجانب الدبلوماسي في

---

[1] فايق الشجيري، المملكة العربية السعودية، بين إشكالية النظام التقليدي ودعم التغيير الشعبي، "**مجلة الكوفة للعلوم السياسية والقانونية**"، العدد (17)، 2013، ص375.

[2] مفيد الزيدي، محاولات الإصلاح السياسي في السعودية، "**مجلة المستقبل العربي**"، العدد (435)، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، 2015، ص45 – 47.

[3] رافع شريف ذنون، تحديات السياسة الخارجية السعودية في عهد الملك سلمان بن عبد العزيز، "**مجلة أنكا سام للدراسات الإقليمية**"، المجلد (1)، العدد (2)، أنقرة، تركيا، 2018، ص100.

[4] جان بركنس، التاريخ السري للإمبراطورية الأمريكية، ترجمة : حسين علي، دار الطليعة الجديدة، دمشق، سوريا، 2010، ص168.

[5] مطلق سعود المطيري، التوجهات السعودي لاستعادة استقرار الأمن في الخليج، مركز الدراسات المستقبلية والاستراتيجية، القاهرة، مصر، 2008، ص67.

[6] معهد ستوكهولم لأبحاث السلام الدولي (سيبري)، التسلح ونزع السلاح والأمن الدولي، مصدر سابق، ص278.

علاقاتها الخارجية؛ نظراً لامتلاكها مقومات ذلك الجانب مادياً ومعنوياً[1]، وبقي هذا الجانب الصفة الغالبة التي تأثر بها حكام المملكة الذين ارتبطت توجهاتهم الخارجية بالالتزام العقدي بالإسلام كأول المبادئ التي ترتكز عليها السياسة الخارجية السعودية، لذا فقد أصبح الإسلام بما يُمثله من رموز فكرية وقيمية وسلوكية ذا قيمة كبرى في آليات العملية السياسية الخارجية للمملكة فضلاً عن أنه يُمثل الأسس الشرعية لحكم (آل سعود)[2]، إلا أنه ومع تنامي التحديات التي أفرزتها ثورات الربيع العربي تحولت السياسة الخارجية السعودية من تغليب الجانب الدبلوماسي إلى التدخل المباشر القائم على تبني سياسة خارجية ذات بعدين، الأول : (السيطرة على الضرر) وهذا ما تبنته المملكة في اليمن والبحرين، والثاني : (محاولة مَلْء الفراغ الاستراتيجي) وهذا ظهر بعد انحسار أدوار دول محورية في المنطقة العربية مثل : (العراق، وسوريا، ومصر) وهو ما أطلق عليه (لحظة الخليج العربي) أي انتقال مراكز النفوذ من الحواضر العربية إلى الخليج العربي[3].

* **التاريخ الجغرافي ~ السياسي للعلاقات الليبية ~ السعودية :** شكلت فترة الحرب العالمية الثانية البداية الفعلية للعلاقة بين البلدين فقد استغل أعضاء الحركة الوطنية علاقة الملك السعودي بالحكومة البريطانية والولايات المتحدة الأمريكية لتحقيق الهدف الأسمى وهو نيل الاستقلال وقيام الدولة الليبية، إذ أبلغ الملك الحكومة البريطانية عام (1945)[4]والحكومة الأمريكية عامي (1933 – 1945) أيضاً أنْ يتعهدا بقيام الدولة الليبية مقابل تعاون الحركة الوطنية مع قوات الحلفاء بعد طرد إيطاليا[5]. أما فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية فقد رفضت المملكة تقسيم ليبيا إلى ثلاثة أقاليم وأعربت عن ذلك في اجتماع مجلس الجامعة العربية في القاهرة عام (1946) من خلال طلب المملكة من الوفود العربية إرسال مذكرة إلى الأمم المتحدة تؤكد رفض المقترحات الدولية بشأن الوصايا على ليبيا وتقسيمهما[6]، ليسمر بعدها دعم المملكة لليبيا حتى نالت استقلالها (1951).

---

[1] شتوح سارة، السياسة الخارجية السعودية في بيئة إقليمية متحولة، "**مجلة الباحث للدراسات الأكاديمية**" المجلد (8)، العدد (1)، جامعة باتنة1، الجزائر، 2021، ص268.

[2] وليد حمدي العظمي، العلاقات السعودية الأمريكية وأمن الخليج في وثائق غير منشورة (1965 – 1991)، ط1، دار الحكمة، لندن، 1992، ص78.

[3] مبارك مبارك أحمد، من الدبلوماسية الهادئة إلى الخشنة : السياسة الخارجية السعودية .. الدور والسلوك، تقرير منشور على الموقع الرسمي للمركز العربي للبحوث والدراسات في 16/ آذار/ 2014، متاح على الرابط :
http://www.acrseg.org/2631.

[4] أحمد عبد الغفور عطار، صقر الجزيرة، ج6، بيروت، لبنان، 1972، ص1183.

[5] فهد عباس سليمان السبعاوي، المملكة العربية السعودية والقضية الليبية 1945 – 1955، مصدر سابق، ص166.

[6] صلاح العقاد، ليبيا المعاصرة، معهد البحوث والدراسات العربية، جامعة الدول العربية، 1970، ص71 – 72.

لم تكن العلاقات الليبية السعودية في أفضل حالاتها للمدة(1969 – 2011)؛ نظراً للتنافس الفكري والسياسي والاقتصادي بين البلدين، ولكونهما من أكبر الدول المصدرة للنفط في المنطقة العربية، إلا أنَّ هذه التقاطعات يتم تجاوزها في بعض الأحيان نظراً للبعد القومي في العلاقة بين البلدين[1]، فمنذُ تسلم الرئيس الليبي السابق كانت هناك أربعة محاور أساسية للخلاف بين البلدين الذي استمر حتى نهاية الحرب الباردة، بل وإنَّ الخلاف في البعض من هذه المحاور استمر بعد نهاية الحرب الباردة، **وأول هذه المحاور** هي : رؤية الطرفين للإسلام، فكلتا الدولتين ترى بأن للإسلام دوراً عالمياً ذا أهمية كبيرة في الساحة الدولية[2]، إلا أنهما يختلفان في فحوى هذه الرؤية، فالنظام الليبي السابق ينظر نظرة ثورية للإسلام يمكن توفيقه مع الرؤى الاشتراكية والقومية والناصرية، واصطدامه بالجماعات الإسلامية التي تسعى بأن يكون للإسلام مشروع سياسي[3]، أما السعودية ترى بأن الإسلام لا يتفق مع تلك الرؤى والأفكار القومية والاشتراكية، لذا فقد أدى ذلك التباين إلى زيادة وتيرة الخلافات بين البلدين، إذ دعا الرئيس الليبي السابق عام (1980) المسلمين عدم القيام برحلة الحج لأنه رأى بأن الأماكن المقدسة والمملكة تحت سيطرة الاحتلال الأمريكي وأنها عبادة للسُذج والجُهال من المسلمون، الأمر الذي دفع السعودية إلى قطع العلاقات مع ليبيا نظراً لأنها رأت بأن الرئيس الليبي بتصريحه هذا يسخر من الإسلام[4]، **أما المحور الثاني من محاور الخلاف** فهو ما يتعلق بتأييد المد القومي الثوري العربي، فالرئيس الليبي كان متأثراً بالفكر الناصري وحاول وتقليده، اعتقاداً منه بأن ذلك سيؤدي به إلى الزعامة العربية، إذ انتقد النظام الليبي معسكر النظم الرجعية المناهضة للمد الثوري في المنطقة العربية ومن ضمنها السعودية التي شجعت التقارب المصري الأمريكي فترة حكم السادات لإخراج مصر من منظومة الدول العربية الثورية[5]، في حين كان **المحور الثالث من محاور الخلاف** يتعلق حول العلاقات مع الدول الغربية وخصوصاً الولايات المتحدة الأمريكية التي اعتبرها الجانب الليبي منذُ ثورة الفاتح بأنها رمزٌ للإمبريالية المستغلة[6]، في حين تؤكد السعودية على التحالف

---

[1] ثائرة عبد الكريم جعفر، أزمة العلاقات الليبية السعودية بين التأييد والتوتر على خلفية العلاقات مع الدول الغربية 1980 – 2004، "**مجلة جامعة تكريت للعلوم الإنسانية**"، العدد (7)، المجلد (23)، جامعة تكريت، العراق، 2016، ص346.

[2] خالد حنفي، ليبيا والسعودية : خفايا التوتر التاريخي، تقرير منشور على الموقع الرسمي لقناة العربية بتاريخ 15/ حزيران/ 2014، متاح على الرابط : https://www.alarabiya.net/articles.

[3] ثائرة عبد الكريم جعفر، أزمة العلاقات الليبية السعودية بين التأييد والتوتر على خلفية العلاقات مع الدول الغربية 1980 – 2004، مصدر سابق، ص347.

[4] أبو عبدالله يوسف، القذافي في حلقة التآمر العالمي ضد الإسلامي والمسلمين، "**مجلة دعوة الحق المغربية**"، العدد (208)، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، المملكة المغربية، 1980، ص3.

[5] ثائرة عبد الكريم جعفر، أزمة العلاقات الليبية السعودية بين التأييد والتوتر على خلفية العلاقات مع الدول الغربية 1980 – 2004، مصدر سابق، ص347 – 349.

[6] خالد حنفي، ليبيا والسعودية : خفايا التوتر التاريخي، مصدر سابق.

الاستراتيجي مع الدول الغربية وخصوصاً الولايات المتحدة الأمريكية التي تربطها بالسعودية علاقات وثيقة جداً رغم التحديات الدولية والحروب العربية الصهيونية وغزو الولايات المتحدة الأمريكية لأفغانستان والعراق[1]، **أما المحور الرابع** فقد تمثل في الحقائق التي توصل إليها الجانب الأمريكي في محاولة النظام الليبي اغتيال ولي العهد السعودي الأمير (عبدالله بن عبد العزيز) عام (2004) بعد اعتقال الولايات المتحدة الأمريكية أحد المشتبه بهم (عبد الرحمن العمودي) الذي وصف كيفية لقائه مرتين بالرئيس الليبي عام (2003) لبحث تفاصيل محاولة الاغتيال[2]، لتبقى العلاقات الليبية السعودية بين تقارب وتنافر إلى عام ثورات الربيع العربي.

*** ملامح الدور الجيوبولتيكي السعودي في الصراع الليبي الداخلي :** في هذا المحور قسمت الدراسة آلية التدخل السعودي في الصراع الليبي إلى قسمين هما :

أ – **المحور السياسي :** عقب ثورات الربيع العربي التي شهدتها المنطقة العربية والتي أسفرت عن العديد من التحديات السياسية والاقتصادية للقِوى الإقليمية ومن ضمنها المملكة العربية السعودية[3] الأمر الذي فرض عليها تغيير سياستها الخارجية التي بقيت عليها منذ عهد مؤسسها الملك (عبد العزيز آل سعود) في التعامل مع الأزمات الخارجية، إذ بقيت طوال العقود السابقة قوة محافظة تسعى لإبقاء الحال على ما هو عليه في منطقة الشرق الأوسط، إلا أنَّ هذه السياسة تغيرت بشكل تدريجي ووصل ذلك التغيير إلى ذروته في المدة لأخيرة؛ نتيجة تزايد التحولات التاريخية في العديد من الملفات والقضايا الإقليمية[4]. أبان الثورة الليبية عام (2011) لم تدعم المملكة النظام الليبي مطلقاً؛ نظراً للعداء التاريخي بين النظامين؛ لذلك فقد كانت الاستجابات السعودية للثورة الليبية مختلفة تماماً عن الثورتين التونسية والمصرية، فقد دعت مجلس الأمن عبر الجامعة العربية بأن تكون ليبيا منزوعة السلاح[5]، إذ كانت الثورة الليبية فرصة للمملكة للتخلص من النظام الذي لم يترك فرصة إلا وتهجم بها على المملكة ونظام الحكم فيها.

---

[1] الأمير تركي الفيصل، المملكة والمبادرة السياسية بعد عام (2011)، مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية، الرياض، المملكة العربية السعودية، 2013، ص12.

[2] عبد العزيز مربيد العنزي، الاستمرار والتغير في السياسة الخارجية السعودية أثناء فترة حكم الملك عبد الله بن عبد العزيز (2005 – 2015)، "**مجلة كلية الاقتصاد والعلوم السياسية**"، المجلد (23)، العدد (2)، جامعة القاهرة، مصر، 2022، ص212.

[3] شتوح سارة، السياسة الخارجية السعودية في بيئة إقليمية متحولة، ص266.

[4] أمال زرنيز، التحول في السياسة الخارجية السعودية اتجاه منطقة الشرق الأوسط : نحو إعادة التموضع الإقليمي، مصدر سابق، ص115.

[5] عبد العزيز مربيد العنزي، الاستمرار والتغير في السياسة الخارجية السعودية أثناء فترة حكم الملك عبد الله بن عبد العزيز (2005 – 2015)، مصدر سابق، ص212.

بـــ : المحور الفكري (الإيديولوجي) تلعب السعودية دوراً مغايراً للدعم العسكري واللوجستي التذي تقوم به بقية الدول فهي تقوم بالتعبئة الفكرية وغرس الفكر السلفي المدخلي* في المجموعات القتالية المنضوية تحت قيادة الجيش الوطني في شرق ليبيا[1]، إذ يذكر البعض من ضباط الجيش الوطني بأن زرع الفكر السلفي وخصوصاً المدخلي يُعطى كمادة للعقيدة في الكليات العسكرية التي أنشأت في برقة، ويُعلل ذلك (دراسة العقيدة السلفية المدخلية) ليكون قتال الجيش أقوى من أيةِ عقيدة عسكرية حسب زعمهم[2].

شأنها شأن الدول الأخرى فرضت الأوضاع السياسية في المنطقة العربية على المملكة التدخل في الشأن الليبي، أي انطلاقاً من دوافع جيوبولتيكية شكلت بمجملها أهدافاً للسياسة الخارجية السعودية تجاه بيئتها الإقليمية عموماً وليبيا خصوصاً ومن هذا الدوافع :

1 – ظهور أنماط جديدة من الإرهاب : قبل تفجر الأوضاع في المنطقة العربية عام (2011) ساد في المنطقة النمط التقليدي من الإرهاب المتمثل بـــ (تنظيم القاعدة) الذي تقوم أغلب عملياته بالاعتماد على الخلايا النائمة والعمليات الانتحارية، إلا أنه وفي الآونة الأخيرة ظهر نمط جديد عبر تنظيمات تقوم بالسيطرة على مساحات جغرافية كبيرة وبناء كيانات تشبه الدول[3]، كسيطرة تنظيم الدولة (داعش) على أراضٍ شاسعة في العراق وسوريا وليبيا، إذ دفع ذلك الأمر القِوى الإقليمية والدولية للتدخل للحد من خطورة هذا النمط الجديد من الإرهاب، يُضاف إلى ذلك خشية السعودية من ظهور ذلك النمط من الإرهاب داخل جغرافية المملكة لتنفيذ عمليات تُهدد الأمن القومي للداخل السعودي.

2 – تقليص النفوذ الجيوبولتيكي لتركيا : تسعى المملكة من التدخل في ليبيا إلى إيقاف تمدد النفوذ التركي أو سعيها لتقليص نفوذه، من خلال دعم الجيش الوطني المناهض لحكومة الوفاق التي تحظى بالتأييد التركي. على الرغم من وجود الدعم السعودي للجيش الوطني الليبي إلا أنه محدود إذا ما قورن بدعم الإمارات ومصر، فهي تُسهم في تحمل بعض الكلف الاقتصادية للجيش وتقديم الدعم السياسي من خلال

---

* **السلفية المدخلية :** تيار سلفي، نشأ في السعودية مطلع تسعينيات القرن الماضي، وتمدد جغرافياً إلى دول أخرى، ويقوم هذا التيار في دعوته ومنهجه على أمرين هُما : الولاء المطلق للسلطة الحاكمة والطاعة الكاملة للحكام، والطعن في المخالفين وتبديعهم، فمثلاً يرى شيخ المداخلة (ربيع بن هادي المدخلي) بأن الإخوان لم يتركوا أصلاً من أصول الإسلام إلا نقضوه، وإن ممارستهم الدعوية في الدين بدعةٌ منكرة تجب محاربتها والوقوف في وجهها، لذا فإن هذا التيار اصطف مع الطرف الثاني للصراع ضد حكومة الوفاق في ليبيا..... مجموعة الأزمات الدولية، معالجو صعود السلفية المدخلية في ليبيا، تقرير الشرق الأوسط رقم (200)، بروكسيل، بلجيكا، 2019، ص4.

[1] المصدر ذاته، ص8 – 12.

[2] محمد إبراهيم، الدول الداعمة لخليفة حفتر : المعلن والخفي، مصدر سابق، ص5.

[3] أمال زرنيز، التحول في السياسة الخارجية السعودية اتجاه منطقة الشرق الأوسط : نحو إعادة التموضع الإقليمي، مصدر سابق، ص122.

الضغط على الولايات المتحدة الأمريكية لإيقاف التمدد الجغرافي التركي[1]، فهي كما سبقت الإشارة أسهمت مع الإمارات في تقديم أكثر من (200 مليون/ دولار) للجيش الوطني في صراعه ضد حكومة الوفاق.

3 – إيقاف التمدد الجغرافي لتنظيم الإخوان المسلمون : بعد أنْ أسهمت المملكة في إنهاء حكم الإخوان المسلمون في مصر، سعت أيضاً إلى إيقاف تمددهم الجغرافي في ليبيا من خلال دعم الجيش الوطني في الصراع الليبي الداخلي. أيديولوجياً، ترتكز الدعوة في السعودية على منهج الإمام (محمد بن عبد الوهاب)، وهو منهج يرى كثيرون في العالم الإسلامي والغرب بأنه منهج متشدد في يومنا هذا، إلا أنَّ منهج الإخوان المسلمون مقبول بعض الشيء في بعض الدول العربية ودول الغرب[2]، لذا فإن المملكة تخشى من وجود فكر أكثر انفتاحاً يؤدي إلى صراع ديني في المنطقة يزعزع الأوضاع الداخلية فيها، إذ لم تقف مكتوفة الأيدي تجاه تنظيم الإخوان فقد ساندت الثورة المضادة في مصر عام (2013) ومن ثم ليبيا وأخيراً تونس. برز الموقف السعودي في دعم الجيش الوطني منذُ انطلاق عملية الكرامة عام (2014) للسيطرة على بنغازي ومنطقة الهلال النفطي، وهي عملية نظر إليها صانع القرار السعودي بأنها تستهدف عدوه الأول في ليبيا التنظيمات الإسلامية من أبرزها : الإخوان المسلمون، وهي جزء من مواجهة أوسع على مستوى الشرق الأوسط إلى جانب كلٍ من مصر والإمارات في موجهة تركيا وقطر[3].

4 – منع قيام إدارة ديمقراطية فعالة في الشرق الأوسط : كانت السعودية على رأس النظم الإقليمية التي تبنت الوقوف في موقف مناهض للثورات العربية، فهي تقوم بقيادة تيار عربي تُمثله الأنظمة الملكية التي لا تزال تحافظ على استقرارها نسبياً، إذ تحاول جاهدة مواجهة أي مشروع يستهدف نظام الحكم فيها في ظل التخبط والصراعات الحاصلة في المنطقة العربية[4]. إن نجاح ثورات الربيع العربي في تحقيق أهدافها من إسقاط الأنظمة الحاكمة في بلدان حُكمت لأكثر من (30) سنة من ذات الأشخاص سواء في تونس ومصر وليبيا يعني تهديد نظام الحكم في السعودية؛ لذا فقد اختارت موقفاً مناهضاً للحركات الثورية في الوطن العربي مع تأكيدها على الحل السلمي في أبرز صراعات المنطقة والمتمثلة بليبيا وسوريا.

5 – تعزيز المكانة الإقليمية: تحاول السعودية بأن تكون الرائدة في قيادة دول المنطقة، بعد أن حققت مصر تلك المرتبة في خمسينيات وستينيات وبداية سبعينيات القرن الماضي، ثُم العراق في نهاية الثمانينيات وبداية تسعينيات القرن ذاته، لكن وعلى الرغم من ذلك فإن المملكة منذُ سبعينيات القرن الماضي

---

[1] فرقان بولاط، سياسة اللاعبين الإقليميين والعالميين في ليبيا، مصدر سابق، ص51.

[2] فرح العكلوك، السياسة السعودية تجاه ثورات الربيع العربي، سلسلة تقارير مركز الجزيرة للدراسات، 2011، ص5.

[3] محمد عبد الحفيظ الشيخ، ليبيا بين الصراع السياسي والصراع المسلح : التحديات والأفاق، "**مجلة دراسات شرق أوسطية**"، العدد (71)، مركز دراسات الشرق الأوسط، عمّان، الأردن، 2014، ص19.

[4] فرح العكلوك، السياسة السعودية تجاه ثورات الربيع العربي، مصدر سابق، 2011، ص3.

أصبحت قوة إقليمية لا يُستهان بها، بيد أنها حالياً في صراع دائم مع كلٍ من تُركيا وإيران لتحقيق هذه المكانة، فقد جاء تدخلها في الصراع الليبي لمواجهة الدور التركي المتصاعد في المنطقة العربية، شأنه شأن سوريا التي يتنامى بها الدور الإيراني بصورةٍ كبيرة.

سادساً – الجزائر : تتجاوز طبيعة الجوار الجزائري الليبي المعطيات الجغرافية التي جعلت من البلدين فضاءً جغرافياً وأرضاً مفتوحة لا يفصل بينها سِوى حدود مصطنعة وضعها الاستعمار، فالبلدان يقتسمان إرثاً تاريخياً وحضارياً مشتركاً ولُحْمةِ الدين واللسان وتشابه النسيج الاجتماعي والعادات والتقاليد وإن كان المجتمع الليبي أكثر وفاءً للقبيلة كمؤسسة اجتماعية[1]. تحتل الجزائر موقعاً جيوستراتيجياً مهماً يربط بين جهتي المغرب العربي، فهي تتوسط دول المغرب العربي، لذلك من الصعب بناء أي مشروع أمني أو سياسي أو اقتصادي في المنطقة دون مشاركتها[2]، وكذلك تنتمي الجزائر إلى حوض البحر المتوسط الذي جعلها رافداً من روافد حضارة المتوسط، وتُمثلُ الجزائر أيضاً مركزاً مهماً من مراكز التبادل التجاري مع القارة الإفريقية، فضلاً عن ربط أسواق استهلاك الغاز بحقول الغاز في الجزائر عبر إيطاليا وإسبانيا[3]، كذلك جعل منها موقعها جسراً رابطاً بين شمال إفريقيا وساحلها الإفريقي جنوب الصحراء، إلى جانب اتصال حدودها الجنوبية مع دول منطقة الساحل الإفريقي عبر دولتي مالي والنيجر، ونظراً لتلك الخصائص أو السمات كانت الجزائر هدفاً جيوبولتيكياً للعديد من القِوى عبر فترات زمنية مختلفة. تُعدُ الجزائر أكبر دولة عربياً وإفريقياً والعاشر عالمياً، إذ تقدر مساحتها (2,381,741كم^2) الأمر الذي أعطى لها عمقاً استراتيجياً عبر العصور المختلفة، أما عدد سُكانها فبلغ (42.008 مليون/ نسمة) عام (2018)[4]، إلا أنَّ عدد سكانها ومساحتها تُعدُ من أبرز عوامل الضعف الجيوبولتيكي لها؛ نتيجة تركز السُكان في شمال الجزائر، لأسباب تتعلق بالظروف المناخية التي فرضت نفسها على الظروف الاقتصادية التي وفرت فرص حصول للعمل في الشمال أكثر من بقية أجزاء الجزائر، إذ يتركز (94%) من السكان على مساحة قدرها (20%) من المساحة الإجمالية للبلاد[5]، كذلك فرضت هذه المساحة الكبيرة صعوبة مراقبة الحدود مع الدول المجاورة وخصوصاً الدول التي تعاني من انهيار بنيتها الأمنية مثل ليبيا ودول الساحل، إذا أدى ذلك إلى زيادة الأعباء الاقتصادية

---

[1] منصور الخضاري، الرؤيتان الجزائرية والتونسية للأزمة الليبية، سلسلة تقارير مركز الجزيرة للدراسات، 2020، ص3.

[2] إدريس عطية، تطبيقات الهندسة الإفريقية في سياسة الجزائر الأمنية، ط1، دار الأمة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2019، ص149.

[3] سليم بلحاج، التهديدات الأمنية اللاتماثلية وتداعياتها على الأمن الوطني الجزائري، (أطروحة دكتوراه/ غير منشورة)، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة باتنة 1، 2020، 2021، ص195.

[4] إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، شعبة الإحصاءات، الأمم المتحدة، كتاب الإحصاءات الاحصاءات العالمية، نيويورك، الولايات المتحدة الأمريكية، 2018، ص107.

[5] سليم بلحاج، التهديدات الأمنية اللاتماثلية وتداعياتها على الأمن الوطني الجزائري، مصدر سابق، ص197.

والعسكرية للجزائر في سبيل مراقبة الحدود ومنع تسلل الجماعات الأصولية المتطرفة، وتجار السلاح والمخدرات، فضلاً عن الحد من الهجرة غير الشرعية. تمتلك الجزائر مقومات طاقوية أسهمت في رفع قيمتها الاقتصادية إقليمياً ودولياً، ومن أبرز تلك المقومات هو وجود النفط والغاز الطبيعي اللذان يشكلان العصب الرئيسي للاقتصاد الجزائري، فهي تشغل المركز السابع عربياً من حيث الاحتياط النفطي (12.2 مليار/ برميل)، كما شغلت المركز الرابع عربياً في حجم احتياط الغاز الطبيعي (4.5 ترليون م^3) والثالث من حيث الإنتاج (89.6 مليون م^3) يومياً[1]، فضلاً عن أنها تحتل المركز الأول عربياً والثالث عالمياً في إمكانية التنقيب عن الغاز الصخري الذي يُقدر بـــ (707 ترليون م^3)[2]، إلا أن أبرز ما تعانية الجزائر اقتصادياً هي مشكلة الاقتصاد الريعي، إذ تعتمد على النفط والغاز الطبيعي بنسبة كبيرة في قوة اقتصادها، لذا فإن أي اضطراب وتقلب في أسعار النفط والغاز سيلقي بظلاله على الاقتصاد الليبي. أما عسكرياً فهي تحتل المركز (25) عالمياً عام (2017)، والأول مغاربياً والثالث عربياً، والمركز السادس على مستوى الشرق الأوسط، فقد بلغ إجمالي عدد أفراد قوتها العسكرية (520,000 جندياً)، فضلاً عن (272,000 جندياً) احتياط، كذلك تمتلك (188 طائرة/ قتال) و (266 طائرة/ نقل، وتمتلك أيضاً (382,45 دبابة)، و (6754 مركبة قتال) فضلاً عن (710 مدقع ذاتي الحركة)، إضافة إلى ذلك تمتلك ست غواصات، وثمان فرقاطات[3]، كما شهد الإنفاق العسكري ارتفاعاً ملحوظاً فقد بلغ حجم الإنفاق عام (1990) (9.4 مليون/ دولار)، ليرتفع إلى (10.6 مليار/ دولار) عام (2017)، وهذا يكفي لسد حاجة وزارة الدفاع من إنشاء مؤسسات صناعية لسد حاجاتها من العتاد والذخيرة[4]. ينظر جدول (56).

---

[1] منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول (أوابك)، التقرير الإحصائي السنوي للفترة (2015 – 2019)، ص14.

[2] مجموعة الأزمات الدولية، جنوب الجزائر طليعة المشاكل، تقرير الشرق الأوسط، العدد (171)، بروكسل، بلجيكا، 2016، ص7.

[3] محمد قشقوش، الجزائر في ميزان القوة الإقليمي : الاحتياط الاستراتيجي العربي، "**مجلة آراء حول الخليج**"، العدد (132)، مركز الخليج للأبحاث، 2018، ص31 – 32.

[4] سليم بلحاج، التهديدات الأمنية اللاتماثلية وتداعياتها على الأمن الوطني الجزائري، مصدر سابق، ص203.

جدول (56) القوة العسكرية للجزائر عام (2017)

نوع القوة العسكرية	العدد	نوع القوة العسكرية	العدد
عدد أفراد الجيش*	520,000	مدفع ميدان*	176
عدد أفراد الاحتياط*	272,000	إجمالي القوت البحرية*	85
طائرة قتال*	188	فرقاطات*	8
طائرة نقل*	266	غواصات*	6
دبابات*	382,405	ترتيبها دولياً*	25
مركبة قتال*	6,754	ترتيبها مغاربياً*	1
مدفع ذاتي الحركة*	710	ترتيبها عربياً*	25
ترتيبها على مستوى الشرق الأوسط*	3	حجم الإنفاق**	10.6 مليار/ دولار

المصدر :

* محمد قشقوش، الجزائر في ميزان القوة الإقليمي : الاحتياط الاستراتيجي العربي، "**مجلة آراء حول الخليج**"، العدد (132)، مركز الخليج للأبحاث، 2018، ص31 – 32.

** سليم بلحاج، التهديدات الأمنية اللاتماثلية وتداعياتها على الأمن الوطني الجزائري، (أطروحة دكتوراه/ غير منشورة)، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة باتنة 1، 2020، 2021، ص195.

* **جيوتاريخية العلاقات الجزائرية الليبية :** خلال فترة حكم الملك إدريس كانت العلاقات الليبية الجزائرية في أفضل حالها، فقد مثلت ليبيا فضاءً جغرافياً وهمزة وصل بين الجزائر والمشرق العربي في ربط إمدادات الثورة الجزائرية ضد فرنسا[1]، وعلى الرغم من اعتراض فرنسا على ذلك التقارب أجهرت ليبيا بعد عام ونصف من الثورة الجزائرية التي انطلقت عام (1954) في دعمها للجزائر واحتضانها للنشاط السياسي لجبهة التحرير الوطني تكريساً لموقف ليبيا في دعم الجبهة في نضالها ضد الاستعمار الفرنسي[2]. أما فترة الحكم (1969 – 2011) فلا يُمكن وصفها بالمثالية فقد تميزت بالتوتر والمقاطعة في مراحل والهدوء في مراحل أخرى شأنها شأن الدول الأخرى. يستند الموقف الجزائري اتجاه الصراع الليبي إلى جملة من المبادئ التي ورثتها من استقلالها عن فرنسا التي تقوم على مجموعة من (اللاءات)، أهمها : لا للتدخل في شؤون الدول الداخلية وانتهاك سيادتها، ولا للتدخل الأجنبي في الصراعات الداخلية، ولا للخيار العسكري في تسوية الصراعات، ولا لتدخل الجيش الجزائري خارج الحدود الجغرافية للجزائر[3]، لذا فإن

---

[1] عبدالله منقلاتي، العلاقات الجزائرية المغاربية إبان الثورة التحريرية الجزائرية (1954 – 1962)، (أطروحة دكتوراه/ غير منشورة)، كلية العلوم الإنسانية والعلوم الاجتماعية، جامعة منتوري – قسنطينة، الجزائر، 2007 – 2008، ص351.

[2] عبد الله منقلاتي، التضامن الشعبي الليبي ودوره في مؤازرة الثورة الجزائرية، " **مجلة المصادر**"، العدد (7)، المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية – وثورة أول نوفمبر 1954، الجزائر، 2002، ص195 – 198.

[3] المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الموقف الجزائري من الأزمة الليبية : بين التغير والاستمرارية، تقييم حالة، وحدة الدراسات السياسية، الظعاين، قطر، 2020، ص1.

الجزائر لم تتدخل عسكريا في ليبيا على الرغم من تعرضها للعديد من التهديدات الأمنية من قبل الجماعات الأصولية وتهريب الأسلحة وغيرها، بل شدّدت مراراً على الحل السياسي بين الفرقاء في ليبيا. تقوم السياسية الخارجية الجزائرية اتجاه الصراع الليبي على رفض الحل العسكري والانحياز إلى أي طرف من أطراف الصراع منذ انطلاق الثورة وصولاً إلى الصراع الداخلي عام (2014) وما بعده، وكذلك تؤكد الجزائر على دعم الحوار الوطني لتسوية الصراع الداخلي ورفض التدخل العسكري لمساندة أي طرف أو تزويده بالسلاح[1]، لكن وعلى الرغم من ذلك فهي قريبة من طرفي الصراع والقِوى الإقليمية المساندة لهما، فهي قريبة من المحور (التركي ~ القطري) لأسباب جيواقتصادية تتعلق بغاز شرق المتوسط والثروات الليبية، وقريبة من المحور (السعودي ~ المصري ~ الإماراتي)؛ بسبب تخوفها من حركات الإسلام السياسي والتنظيمات الأصولية المتطرفة وخوفاً من تواجد تلك التنظيمات على حدودها المتاخمة لليبيا التي تهدد أمنها الداخلي. للجزائر أهداف في ليبيا تسعى إلى تحقيقها للحفاظ على سلامة أراضيها وأمنها الداخلي ومن أبرز هذه الأهداف :

1 – التنافس الاستراتيجي الجزائري ~ المغربي للهيمنة على إقليم المغرب العربي : يأتي هذا الهدف كأحد دوافع التحرك الجزائري باتجاه معادلة الصراع الليبي والانخراط في سياسة المحاور التي تشهدها الساحة الليبية، خاصةً في ظل قطع العلاقات بين البلدين على خلفية التنسيق المتزايد بين المغرب والكيان الصهيوني والمكاسب التي حققها المغرب في قضية الصحراء الغربية[2]، لذا فقد مثل الصراع الليبي فرصة للجزائر لإعادة تموضعها وإزاحة المغرب من تصدر المشهد الليبي.

2 – تأمين الحدود الجزائرية ~ الليبية : إن انهيار الدولة في ليبيا منذُ عام (2011) أدى إلى انكشاف حدودها مع الدول المجاورة ومنها الجزائر التي زادت تحدياتها والأعباء الاقتصادية لتأمين حدوها الشرقية التي أصبحت ممراً للمهربين والتنظيمات الأصولية المتطرفة والهجرة غير الشرعية وتجارة الممنوعات والأسلحة. ترى الجزائر بأن ما يحدث في ليبيا هو تهديد لأمنها القومي الناتج عن تخوفها من من وصول الأسلحة الليبية إلى الجماعات الأصولية في الجزائر، لذا فهي تواجه تلك المشكلة من خلال جملة من الإجراءات الأمنية والعسكرية تُشاركُ فيها قوات الجيش والدرك وحرس الحدود، فضلاً عن ذلك نقل العتاد إلى الحدود الليبية[3] لضمان سلامة أراضيها وأمنها الداخلي.

---

[1] محمد عبد الحفيظ الشيخ، ليبيا بين الصراع السياسي والصراع المسلح : التحديات والأفاق، مصدر سابق، ص28.

[2] عبد المنعم علي، حدود الاشتباك : مصالح دول الجوار الإفريقي في المعادلة الليبية، المركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية، العدد (6)، تحليلات استراتيجية، القاهرة، مصر، 2022، ص44.

[3] عبد النور بن عنتر، الأزمة الليبية : غياب جماعي وخلافات ثنائية، مركز الدراسات المتوسطية والدولية، 2011، ص7.

3 – المنافسة الجيواقتصادية على غاز شرق المتوسط : بدا التقارب الجزائري ~ التركي واضحاً و في الملف الليبي وخصوصاً في مسألة غاز شرق المتوسط وأنابيب (إيست ميد) التي ترى الجزائر فيها بأنها من المتضررين من هذا المشروع[1]، لذا فإن التقارب الجزائري ~ التركي في الملف الليبي هو فرصة لتأخير عملية استخراج الغاز الطبيعي من منطقة شرق المتوسط قدر الإمكان، إذ أنَّ بداية استثمار غاز شرق المتوسط يُمثل تهديداً اقتصادياً للجزائر التي تحتل المركز الثالث بعد روسيا وقطر في تصدير الغاز الطبيعي. تسعى الجزائر إلى التغلغل في معادلة الطاقة الليبية لتحقيق مكاسب جيواقتصادية، وظهر ذلك في استئناف شركة (سوناطراك) الجزائرية أعمال التنقيب واستكشاف النفط منذ نهاية شهر (مايس) لعام (2022)، وكذلك وقع البلدان اتفاقية في مجال الطاقة وإنتاج الكهرباء في شهر (تموز) من العام ذاته، كذلك تحاول الجزائر إلى الحصول على ضمانات وجودها بنسبة كبيرة في عملية إعادة إعمار ليبيا[2].

سابعاً – الكيان الصهيوني : وقف الكيان الصهيوني مع السياسية الأمريكية والأوروبية في التعامل مع الصراع الليبي عام (2011) وأدان العنف المستخدم ضد الشعب في مجلس الأمن ووقف مع تدخل حلف شمال الأطلسي وفرض منطقة حظر جوي فوق الأجواء الليبية[3]، وكذلك استغل الكيان أحداث العنف التي حدثت في ليبيا للترويج بأنه دولة مستقرة وديمقراطية تعيش في وسطٍ غيرِ مستقر وأنه الحليف الوحيد للغرب في المنطقة[4]. بدأ التنسيق بين الكيان الصهيوني وحكومة الشرق الليبي منذ عام (2015)، إذ التقى قائد الجيش الوطني مع عملاء من الموساد الإسرائيلي خلال المدة (2015 – 2016)، نتج عن هذا اللقاء تقديم الكيان الصهيوني مساعدات عسكرية تمثلت ببنادق قنص ومعدات الرؤية الليلية، فضلاً عن مساهمة الطيران الصهيوني في شن غارات جوية بالتنسيق مع الجيش الوطني، مقابل حصول الكيان على مراكز آمنة في الصحراء الليبية، وكان الوسيط بين الطرفين هو عضو حزب الليكود بالكيان ذو الأصول الليبية (أورين حزان)، كذلك حذرت الجزائر الجيش الوطني من تعميق العلاقة مع الكيان وتلقي الدعم

---

[1] شبكة التفاعلات الخارجية للجزائر في محيطها الإقليمي، تقرير منشور على الموقع الرسمي لمركز الإمارات للسياسات في 7/ تموز/ 2020، متاح على الرابط : https://epc.ae/ar/details/featured/algerias-external.

[2] عبد المنعم علي، حدود الاشتباك : مصالح دول الجوار الإفريقي في المعادلة الليبية، مصدر سابق، ص44.

[3] عمر ياسين محمود خضيرات، موقف القِوى الدولية والإقليمية من ثورات الربيع العربي وأثرها على النظام الإقليمي الشرق أوسطي، "**مجلة اتحاد الجامعات العربية للآداب**"، المجلد (14)، العدد (1)، اتحاد الجامعات العربية، 2017، ص151.

[4] عدنان عبد الرحمن إبراهيم أبو عامر، إسرائيل والتغيير في المنطقة العربية : سيناريوهات التحدي والاستجابة، التقرير الاستراتيجي التاسع الصادر عن مجلة "**مجلة البيان**"، المؤتمر (9)، الرياض، المملكة العربية السعودية، 2012، ص340 – 341.

العسكري منه[1] في ظل سياستها الخارجية الرافضة للتعامل مع الكيان الصهيوني وموقفها من القضية الفلسطينية. تقدم الدراسة أهم أهداف الكيان الصهيوني التي يسعى إلى تحقيقها في ليبيا :

1 – ملاحقة قنوات إيصال الأسلحة إلى المقاومة الفلسطينية من ليبيا مروراً بمصر وصولاً إلى قطاع غزة المحاصر، والسيطرة على آبار النفط الليبية وهي المهمة التي يقوم بها عميل المخابرات الإسرائيلي المقيم في كندا (آري بن منياشي)* الذي وضع قدماً للكيان في ليبيا منذُ عام (2013)[2].

2 – إلغاء مسار اتفاقية المياه الإقليمية الموقعة بين كلٍ من تركيا وحكومة الوفاق عام (2019) التي أدت إلى قطع خط أنابيب شرق المتوسط والذي يُعدُ الكيان الصهيوني من أبرز المستفيدين من هذا الخط.

3 – الحد من النفوذ الجيوسياسي التركي : يرى الكيان الصهيوني بأن سيطرة تركيا على الجغرافية الليبية يعني زيادة نفوذها على منطقة شرق المتوسط لتصبح لاعباً استراتيجياً في معادلة شرق المتوسط، وهذا ما حدث بعد اتفاقية عام (2019) بين حكومة الوفاق وتركيا.

أما بقية الدول المجاورة لليبيا والمتمثلة بـــ (تونس، تشاد، النيجر، السودان) فهي تسعى إلى الحفاظ على سلامة أراضيها من عبور الأسلحة والمسلحين من ليبيا، ولذلك إن الهدف الأول لتلك الدول هو إنهاء الصراع الليبي الداخلي حفاظاً على الأمن القومي لها، لذا لم تتدخل الدول المذكورة في دعم أي طرف من أطراف الصراع، باستثناء قوات (الجنجويد السودانية) المدعومة من السعودية والإمارات، وينطبق ذلك الأمر تماماً على دول عربية أخرى مثل (المغرب، الكويت، البحرين، عُمان).

---

[1] العربي العربي، ليبيا : لعبة الأمم، مصدر سابق، ص490 – 491.

* هو مسؤول شركة (ديكنز آند ماديسون) الذي تعاقد معه إبراهيم الجضران عام (2013) لتصدير النفط الليبي بعد إعلان إقليم برقة.

[2] عدنان أبو عامر، دوافع السياسة الإسرائيلية ونتائجها تجاه ليبيا، المعهد المصري للدراسات السياسية والاستراتيجية ، إسطنبول، تركيا، 2022، ص2.

الفصل الثالث :- القوى الدولية واستراتيجيتها في ليبيا

منذُ القدم لعبت الجغرافيا دوراً حاسماً في رسم السلوك الخارجي للوحدة السياسية والتأثير في أفكار وتصورات صُناع القرار، وليس هذا فقط بل أثرت في علاقة الوحدة السياسية مع الوحدات الأخرى، في حالتي السلم والحرب على حدٍ سواء، وهذا ما أكدت عليه الجيوبولتيكيا القديمة التي ظهرت في كتابات كلٍ من (أرسطو) الذي أوضح علاقة الجغرافيا بالسياسية والمؤرخ اليوناني (هيرودوت) الذي درس علاقة الإنسان بالأرض[1]، أما حديثاً وعلى الرغم من اختلاف الاستراتيجيات الدولية إلا أنها اتفقت في مركزية ومحورية العامل الجغرافي والسياسي في تحقيق أهداف الدولة وطموحاتها الخارجية وتثبيت مكانتها في ترتيب القوى الدولية[2]. تشهد ليبيا صراعاً جيوبولتيكياً للسيطرة على مناطق الجذب والفراغ الجيوبولتيكي التي شكلت عبر التأريخ منطقة ذات أهمية جيوستراتيجية لدى صناع القرار في القِوى الدولية، لما تتمتع به من عوامل جذب جيوستراتيجي تتمثل في موقعها الجغرافي وإطلالته على البحر المتوسط، فضلاً عن ذلك أهميتها في ربط جناحي الوطن العربي (المشرق والمغرب العربي)، وربطها منطقة إفريقيا جنوب الصحراء بالبحر المتوسط، وموقعها البحري الذي جعلها بوابة للقوى الكبرى للوصول إلى الثروات الإفريقية جنوب الصحراء، وكذلك الموارد الطاقوية التي جعلت ليبيا هدفاً أساسياً من أهداف صناع القرار في القِوى الدولية، إذ تجلى ذلك الاهتمام منذ القدم فليبيا كانت هدفاً للإمبراطوريات القديمة مثل : الفراعنة والفينيقيين مروراً بالخلافة الإسلامية والدولة العثمانية، وصولاً إلى الاستعمار الإيطالي، وتقسيم النفوذ بين بريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا بعد الحرب العالمية الثانية وإنهاء الاستعمار الإيطالي، ولم ينتهِ الأمر بعد جلاء القوات الأجنبية عام (1969) إذ عادت تلك القوى بثقلها إلى المشهد الليبي بعد عام (2011). ومن أهم تلك القوى :

أولاً – الولايات المتحدة الأمريكية : يُدركُ صناع القرار السياسي في الولايات المتحدة الأمريكية الأهمية الجغرافية لليبيا، لذا فقد كانت هدفا استراتيجياً للسياسة الخارجية الأمريكية منذ نهاية الحرب العالمية الثانية، فضلاً عن صراعها مع قِوى دولية أخرى للحصول على موطئ قدم في الجغرافية

---

[1] سعيدة بن رقرق، التنافس الجيوبوليتيكي للقوى الكبرى في منطقة الشرق الأوسط : دراسة حالة سوريا منذ عام (2011)، (اطروحة دكتوراه/ غير منشورة)، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة لخضر باتنة-1-، الجزائر، 2021 – 2022، ص3.

[2] روبرت كابلان، انتقام الجغرافيا : ما الذي تخبرنا به الخرائط عن الصراعات المقبلة وعن الحروب ضد المصير، ترجمة : إيهاب عبد الرحيم علي، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، 2015، ص50.

الليبية مثل : الاتحاد السوفيتي سابقاً (روسيا حالياً)، إذ دفع هذا الصراع الولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا وبريطانيا إلى منح ليبيا الاستقلال للحيلولة دون سيطرة أي قوة معادية لسياسة تلك الدول في ذلك الوقت.

* **التاريخ السياسي للعلاقة الليبية الأمريكية :** قبل عام (1969) وخلال فترة حكم النظام الملكي كانت العلاقات الليبية ~ الأمريكية قائمة على المصالح المتبادلة، فالقواعد الأمريكية في ليبيا خلال ذلك الوقت كانت ضمن إطار الحرب الباردة بين الاتحاد السوفيتي والولايات المتحدة الأمريكية التي تسعى إلى إبعاد الاتحاد عن شواطئ البحر المتوسط بعد الحرب العالمية الثانية وإيقاف المد الشيوعي، وكذلك تواجد الشركات النفطية الأمريكية للعمل في حقول النفط الليبية مقابل حماية ليبيا الضعيفة في ذلك الوقت من أي خطر خارجي وتقديم المعونات الاقتصادية والمالية لها كونها دولة ناشئة لم تحصل على الاستقلال من الاستعمار الإيطالي إلا مؤخراً. أما فترة حكم (1969 – 2011) فقد شهدت العلاقات بين البلدين تنافراً وتقارباً بين الحين والآخر، إلا أن الصفة الثانية كانت الغالبة في العلاقة بين البلدين، ويظهر ذلك منذ سقوط النظام الملكي ووصول الرئيس الليبي السابق إلى الحكم الذي تبنى مواقف سياسية متشددة ومناهضة اتجاه الولايات المتحدة الأمريكية[1] بدأً من إعلانه جلاء القوات الأمريكية المتواجدة في الجغرافيا الليبية عام (1970)، وتأميم شركات النفط عام (1973)، وصولاً إلى حرق السفارة الأمريكية في طرابلس عام (1979)، الأمر الذي دفع الولايات المتحدة الأمريكية إلى إغلاق سفارتها في ليبيا وطرد الدبلوماسيين الليبيين المقيمين في الولايات المتحدة الأمريكية[2]، وساءت العلاقة أكثر بين البلدين بعد حادثة لوكيربي، ودعم النظام الليبي لمختلف الحركات الثورية في العالم، واتهام الرئيس الليبي الولايات المتحدة بأنها رمزاً للإمبريالية يجب مكافحته، الأمر الذي دفع الولايات المتحدة الأمريكية إلى محاولة اغتياله عام (1986) وفرض عقوبات على ليبيا عام (1992) استُثني منها تصدير النفط. أما فترة ما بعد الحرب الباردة التي أفرزت الولايات المتحدة الأمريكية قطباً مسيطراً على العالم بعد انهيار الاتحاد السوفيتي الحليف لليبيا، وكذلك حرب الخليج الثانية، ومن ثم الغزو الأمريكي لأفغانستان والعراق والانهيار الاقتصادي جراء العقوبات الأمريكية، الأمر الذي دفع النظام الليبي إلى تغيير سياسته اتجاه الولايات المتحدة الأمريكية والمجتمع الدولي خوفاً على مصالحه، لذا أبدى النظام مرونة في التعامل مع قضية لوكيربي والبرنامج النووي، والمشاركة في مجال محاربة الإرهاب إلى جانب الولايات المتحدة الأمريكية، لتبقى العلاقة بين البلدين على ذلك الحال حتى عام (2011).

---

[1] عبدالله ناهض عباس، تدخل حلف شمال الأطلسي في ليبيا الأهداف والتداعيات، ط1، دار أمجد للنشر والتوزيع، عمّان، الأردن، 2020، ص74.

[2] سداد مولود سبع العلاقات الأمريكية الليبية، مركز الدراسات الدولية، العدد (3)، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، جامعة بغداد، 2007، ص139 – 140.

خلال عام (2011) اتخذت السياسية الأمريكية تجاه الأحداث الليبية في بداية الأمر تجنب أي عمل عسكري ضد النظام الليبي المعاد تأهيله في آخر سنوات حكمه، وكذلك تسعى إلى بقاء ليبيا حليفاً استراتيجياً لها في شمال إفريقيا إدراكاً منها بأهمية ليبيا الجيوبولتيكية، فضلاً عن خوفها من أنْ تصبح ليبيا قبلةً للجماعات الأصولية المتطرفة التي تهدد المصالح الأمريكية في ليبيا[1]، وكذلك خشية تكرار خطأ تجربة أفغانستان وتسليح ثورة شعبية غير واضحة القيادات والمعالم تتحول بعد الوصول إلى السلطة لجماعات تعادي الولايات المتحدة الأمريكية كما حدث مع حركة طالبان وتنظيم القاعدة[2]إلا أنَّ تسارع تحول الثورة الليبية من سلمية إلى صراع مسلح والخشية من سيطرة قِوى معادية على الجغرافية الليبية، ومطالبة دول أعضاء الجامعة العربية مجلس الأمن للتدخل ضد النظام الليبي دفع الولايات المتحدة الأمريكية وإن كانت مشاركتها محدودة*ودول حلف شمال الأطلسي الأخرى إلى تبني قرار يقضي بفرض منطقة حظر جوي على طيران النظام فوق الأراضي الليبية ثُم تبني قرار آخر يقضي بفرض عقوبات على النظام الليبي.

1- الأهمية الجيوبولتيكية لليبيا في إدراك الاستراتيجية الخارجية الأمريكية : حظيت الجغرافيا الليبية بعد الحرب العالمية الثانية باهتمام أمريكي كبير؛ كونهِا من المناطق الجيوستراتيجية في إدراك المخطط الجيوسياسي الأمريكي، فالولايات المتحدة ترى بأن ليبيا من أهم الدول في الجزء الثاني من الشرق الأوسط الكبير وشمال إفريقيا؛ نظراً لموقعها الجغرافي المميز وأهميتها الجيوايكونوميكية والاقتصادية الكبيرة. إذاً تكتسب ليبيا أهمية كبيرة في السياسة الخارجية الأمريكية على العديد من الأصعدة، وخاصة الصعيدين الطاقوي والجيوبولتيكي، إذ يرى صُناع القرار الأمريكي بأن السيطرة على ليبيا يُعدُ مفتاحاً للسيطرة على واجهة بحرية مؤثرة في التجارة العالمية والوصول إلى ثروات إفريقيا جنوب الصحراء، لذلك فإن الولايات المتحدة تُعطي أهمية كبيرة لليبيا نظراً لأسبابٍ عدة أهمها :

أ – وقوع ليبيا ضمن قوس الأزمات الجنوبي : ترى الولايات المتحدة الأمريكية أنه من المبررات الجيوبولتيكية لتوسع نفوذها ونفوذ دول حلف (NATO) هو مواجهة التحديات الأمنية التي تقع

---

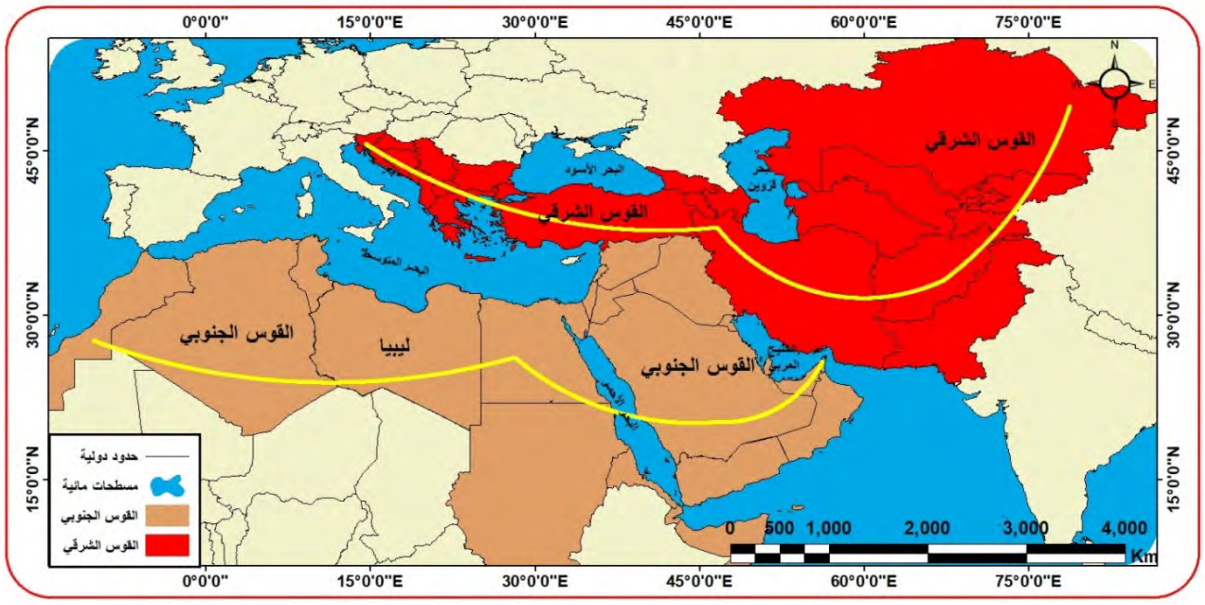
[1] أحمد يوسف العدوان، توجهات السياسة الخارجية الأمريكية تجاه ثورات الربيع العربي (تونس، ليبيا، اليمن) 2011 – 2014 : دراسة مقارنة : (اطروحة دكتوراه/ غير منشورة)، كلية الدراسات العليا، جامعة العلوم الإسلامية العالمية، الأردن، 2014، ص136.

[2] المصدر ذاته، ص133.

* أوقفت الولايات المتحدة الأمريكية مساهمتها مع حلف شمال الأطلسي بعد ثمانية أيام من بدء عملياته ضد النظام الليبي، إذ تحاول الحصول على مكاسب سياسية واقتصادية دون تكلفة كبيرة كما حدث لفرنسا ودول أوروبية أخرى.....عبد علي كاظم المعموري، أمريكا من الهزيمة الاستراتيجية إلى المناورة التكتيكية، "**مجلة حمورابي للدراسات**"، العدد (1)، مركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية، 2011، ص13.

ضمن نطاق أُطلق عليه (قوسي الأزمات)**، ونظراً لأن ليبيا تقع ضمن قوس الأزمات الجنوبي، لذا فإنه من البديهي أن تقوم الولايات المتحدة الأمريكية بالتدخل في ليبيا لمواجهة التحديات الأمنية التي تواجه دول الحلف، ومن أبرز تلك التحديات هي : الهجرة غير الشرعية والإرهاب. ينظر خريطة (40).

خريطة (40) منطقة قوسي الأزمات



المصدر : من عمل الباحث بالاعتماد على : ناظم عبد الواحد الجاسور، توسع حلف شمال الأطلسي شرقاً والاستراتيجية الأمريكية، "**دراسات أولية**"، العدد (11)، مركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد، 2001، ص77.

بـــ – احتواء ليبيا على مصادر الطاقة البديلة : مما يُبرزُ الأهمية الجيوستراتيجية المستقبلية لليبيا أيضاً هو توافر إمكانات الطاقة الشمسية وطاقة الرياح، إذ تعد مصدراً مهماً للطاقة البديلة، الأمر الذي يُعطي لليبيا أهمية مستقبلية مع أهميتها الحالية، فقد أكدت وزارة الطاقة الأمريكية على أنَّ ليبيا تمتلك مُناخاً ملائماً لإنشاء مصادر بديلة للطاقة، فهي ذات رطوبة منخفضة ونسبة عالية من الأيام المشمسة[1]، وتُمثل (90%) من الأراضي الليبية صحراء إذا ما استثمرت بصورةٍ صحيحة ستُصبح من أهم الدول المنتجة للطاقة في مرحلة ما بعد النفط.

تـــ – **التنافس الجيوبولتيكي الأمريكي ~ الأوروبي على الجغرافيا الليبية :** بدأ التنافس الأمريكي الأوروبي على ليبيا بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية وبعد انحسار المد الاستعماري الأوربي تجاه ليبيا

** تحتوي هذه المنطقة على قوسين الأول : القوس الشرقي الذي يضم (المنطقة الممتدة بين تركيا والبلقان والقوقاز وآسيا الوسطى وإيران وأفغانستان وباكستان)، أما القوس الجنوبي فيضم (شمال إفريقيا وحوض البحر الأبيض المتوسط مروراً بالشرق الأوسط، وجنوب غرب آسيا.....ناظم عبد الواحد الجاسور، توسع حلف الناتو شرقاً والاستراتيجية الأمريكية، "**دراسات أولية**"، العدد (11)، مركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد، 2001، ص77.

[1] يوسف محمد الصواني، الولايات المتحدة وليبيا : تناقضات التدخل ومستقبل الكيان الليبي، "**مجلة المستقبل العربي**"، العدد (431)، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، 2015، ص10 – 11.

والمتمثل ببريطانيا وفرنسا وإيطاليا الذين انحسر نفوذهم الجغرافي في ليبيا، لذا سارعت الولايات المتحدة الأمريكية على تبني استراتيجية (ملء الفراغ) التي تُفيد بأن الولايات المتحدة الأمريكية قادرة على تعويض انسحاب الدول الأوروبية من الجغرافية الليبية[1]. بدت ملامح هذا التنافس حول ليبيا بعد ثورات الربيع العربي، فأوروبا ترى بأن ليبيا منطقة نفوذ جغرافي لها، وهذا الأمر تزعمته فرنسا وإيطاليا اللتان لم يستفيدا من انضمام دول أوروبا الشرقية إلى الاتحاد الأوروبي، كون تلك الدول ضمن المجال الحيوي لألمانيا، ولذلك تحاول تعويض ذلك على سواحل البحر المتوسط[2]، أما الولايات المتحدة الأمريكية فتدرج ليبيا ضمن سياستها تجاه إفريقيا لتوسع مناطق نفوذها من خلال رهانها على موارد النفط والغاز الليبي، ويدخل هذا ضمن الاستراتيجية الأمريكية للأمن الطاقوي في البحر المتوسط[3]. تُمثل الجغرافية السياسية لدولة ليبيا في الوقت الحاضر ساحةً للتنافس الجيوبولتيكي بين دول أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية، ويرجع ذلك إلى الأهمية الجيوبولتيكية لليبيا في إدراك المخططين للسياسة الخارجية الأمريكية والأوروبية على حدٍ سواء، ويأتي ذلك التنافس في ظل وجود مخزون كبير من النفط والغاز الطبيعي الذي دفع الشركات الأمريكية والأوروبية إلى التنافس للحصول على عقود الاستثمار في مجال النفط، وإعادة الإعمار، مع الحصول على عقود تجهيز الجيش الليبي مستقبلاً بمختلف أنواع الأسلحة.

2 – استراتيجيات القوة الأمريكية في ليبيا : اعتمدت مؤسسات صناعة القرار في الولايات المتحدة الأمريكية للنفاذ إلى جغرافية ليبيا استراتيجيتين للقوة :

أ – استراتيجية القوة الصلبة : عسكرياً، لم تحاول الولايات المتحدة الأمريكية في بداية ثورة عام (2011) الدخول بقوتها العسكرية إلى معترك الصراع الليبي؛ خوفاً من تكرار مشهد أفغانستان والعراق، إلا أنها وبعد موافقة جامعة العربية ومجلس الأمن على فرض منطقة حظر جوي فوق ليبيا[4]استخدمت الولايات المتحدة الأمريكية القوة العسكرية (الصلبة) باستخدام القوة الجوية فقط وبصورةٍ محدودة دون اللجوء للقوة البرية بمشاركة حلف شمال الأطلسي، إذ كانت الريادة لفرنسا والمملكة المتحدة[5].

---

[1] محمد علي رجب، موارد إفريقيا والأطماع الاستعمارية، ط1، دار التعليم الجامعي، الإسكندرية، مصر، 2017، ص30.

[2] عبد علي كاظم المعموري، أمريكا من الهزيمة الاستراتيجية إلى المناورة التكتيكية، مصدر سابق، ص19.

[3] صونيا ولد بو معزة، خولة حباش، استراتيجية التنافس الأوروبي – الأمريكي على سوق الطاقة في منطقة المغرب العربي (دراسة حالة الجزائر وليبيا)، "**المجلة الدولية للدراسات الاقتصادية**"، المجلد (2)، العدد (7)، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والاقتصادية والسياسية، برلين، ألمانيا، 2018، ص126.

[4] محمد مطاوع، السياسة الأمريكية والأوروبية إزاء ثورات الربيع العربي (2011 – 2013) : الوقائع والتفسيرات، "**مجلة النهضة**"، المجلد (15)، العدد (3)، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جماعة القاهرة، مصر،2014، ص6.

[5] عبدالله ناهض عباس، تدخل حلف شمال الأطلسي في ليبيا الأهداف والتداعيات، مصدر سابق، ص93.

بـــ – استراتيجية القوة الناعمة : تمثلت القوة الناعمة الأمريكية باستخدام وتجهيز معارضي الخارج الذين أبدوا استعداداً تاماً للتعاون مع الولايات المتحدة وغيرها في سبيل إسقاط النظام، وتمَّ ذلك عن طريق المنظمات الأمريكية الراعية لموضوع الديمقراطية وحقوق الإنسان، إلى جانب ذلك مراكز الأبحاث أو المنظمات غير الحكومية[1]، وتقديم المساعدات الإنسانية للشعب الليبي مع تعاطف الخطاب السياسي من صناع السياسة الخارجية الأمريكية اتجاه الشعب الليبي. ومن الأساليب الناعمة التي اتبعتها الولايات المتحدة الأمريكية هي ترجمةً الرؤية الاستراتيجية الأمريكية عام (2010) التي تنص على أهمية تحقيق المصالح الأمريكية من خلال الوسائل الدبلوماسية، والعمل ضمن المنظمات والمؤسسات الدولية لتجاوز السلبيات التي ترتبت على السياسة الخارجية الأمريكية في السابق التي نتج عنها غزو أفغانستان والعراق وكسر الصورة النمطية*التي ظهرت بها الولايات المتحدة الأمريكية بعد غزو أفغانستان والعراق[2]، لذا فإن موقفها تجاه الصراع الليبي بعد عام (2014) كان سياسياً دبلوماسياً، فهي لم تتدخل عسكرياً لتأييد أي طرف من أطراف الصراع إلا في تنفيذ ضربات جوية ضد تنظيم الدولة (داعش) ضمن إطار مساهمة المجتمع الدولي للقضاء على هذا التنظيم أثناء عملية البنيان المرصوص التي أطلقتها حكومة الوفاق. ومن الأساليب الناعمة أيضاً التي اتبعتها الولايات المتحدة الأمريكية في ليبيا هي دعم التيارات الإسلامية المعتدلة لمواجهة التيارات الأصولية المتطرفة، إذ وجدت الولايات المتحدة الأمريكية بعد صراعها واستخدامها لقوتها الصلبة مع التنظيمات الأصولية على خلفية أحداث الحادي عشر من سبتمبر في كلٍ من أفغانستان والعراق بأن مواجهة التيارات الأصولية المتطرفة يأتي من خلال دعم التيارات الإسلامية المعتدلة، لذا فقد بدأ التقارب بين الطرفين قبل قيام ثورات الربيع العربي بسنوات عدة، على خلفية القناعة بأن المواجهة العسكرية لا تجدي نفعاً لذلك يجب العمل بطرق أخرى، ويظهر ذلك باحتفاء بعض المسؤولين الأمريكيان بفوز جماعة الإخوان المسلمون بعدد من المقاعد البرلمانية المصرية عام (2005)**[3].

---

[1] عبد علي كاظم المعموري، أمريكا من الهزيمة الاستراتيجية إلى المناورة التكتيكية، مصدر سابق، ص12.

* عقب عام (2011) أثبتت استطلاعات رأي في العالم العربي بأن بالولايات المتحدة الأمريكية تمكنت من كسر النمطية بكونها قوة غاشمة وإمبريالية داعمة للعدوان والأنظمة الدكتاتورية، ويُمكن التأكيد على ذلك بأن الليبيين أصبحوا يُقدرون أمريكا بنسبة تفوق الكنديين، نتيجة موقفها الحازم تجاه النظام السابق..... يوسف محمد الصواني، الولايات المتحدة وليبيا : تناقضات التدخل ومستقبل الكيان الليبي، مصدر سابق، ص13.

[2] المصدر ذاته، ص13.

** رحَّبَ السفير الأمريكي في القاهرة بما حصل، وأكدت وكيلة وزارة الخارجية (باولا روبرا فينسكي) أنَّ الولايات المتحدة الأمريكية ليس لديها أي مشكلة في التعامل مع أي جهة كانت تأتي عن طريق الانتخابات، أما مدير الاستخبارات الأمريكية الأسبق (جيمس وولس) يرى بأنه لا ضرر من وصول تيارات إسلامية إلى السلطة إذا كانت مشابهة للتيارات الإسلامية في

ومع انطلاق ثورات الربيع العربي تخلت الإدارة الأمريكية عن الأنظمة المتحالفة معها في المنطقة العربية لصالح الجماعات الإسلامية وتحديداً جماعة (الإخوان المسلمون) لقناعتها بأن تلك الجماعة تحظى بقبول كبير في الشارع العربي، وهذا ما أكدته الانتخابات المصرية والتونسية والليبية التي أفرزت أحزاباً ذات أيديولوجيات دينية، يُضاف إلى ذلك فإن هذه الأحزاب لا تعارض المشروع الأمريكي في المنطقة، وتواجه التيارات الأصولية المتطرفة، وهذا ما يفسر القطيعة الأمريكية للنظام المصري بعد انقلاب (2013) والدعم غير المباشر لحكومة الوفاق الليبية.

*** الأبعاد الجيوبولتيكية للدور الأمريكي في الصراع الليبي :**

أ – **البُعد السياسي** : ويتمثل في إبعاد النفوذ الروسي عن سواحل البحر المتوسط، فالولايات المتحدة الأمريكية تسعى من تدخلها في ليبيا إلى إبعاد نفوذ روسيا عن الجغرافية الليبية، لذلك قامت بدعم الطرف المناهض لحكومة الجيش الوطني المدعوم من روسيا[1]، فهي تخشى من انتصار الطرف الموالي لروسيا الأمر الذي سيؤدي إلى ترسيخ النفوذ الروسي في ليبيا، لذا دعت واشنطن عام (2019) إلى إيقاف هجوم الجيش الوطني على العاصمة طرابلس لمنع التدخل الأجنبي غير المبرر حسب زعمها[2]، وهي في حقيقة ذلك تخشى من سيطرة روسيا على المنطقة، إذ أنَّ سيطرتها على ليبيا يعني تهديد القواعد العسكرية لحلف شمال الأطلسي في السواحل المقابلة لليبيا، وكذلك تهديد الأمن الطاقوي للولايات المتحدة الأمريكية ودول أوربا، من خلال سيطرتها على منفذ مائي مهم في التجارة البحرية (البحر المتوسط)؛ لذلك عمدت الولايات المتحدة الأمريكية وحلفاؤها إلى إبعاد النفوذ الروسي عن ليبيا بعد التدخل الدولي عام (2011) لإسقاط النظام الليبي.

ب – **البُعد الأمني** : أصبحت ليبيا نتيجة غياب الحكومة المركزية مركزاً مهماً وملاذاً آمناً للعديد من الجماعات الأصولية المتطرفة التي تصنفها الولايات المتحدة الأمريكية كمنظمات إرهابية مثل : تنظيم الدولة (داعش) وتنظيم القاعدة وغيرهم، إذ شاركت الطائرات الأمريكية في عملية (البنيان المرصوص) التي أطلقتها حكومة الوفاق الوطني عام (2016) لطرد مقاتلي تنظيم الدولة (داعش) من سرت، وكذلك تتخذ

تركيا..... سمير العبدالله، مسارات السياسة الأمريكية تجاه الإخوان المسلمين، تقرير منشور على الموقع الرسمي لمركز دراسات الشرق الأوسط في 19/ تموز/ 2019، متاح على الرابط :

https://www.orsam.org.tr/ar/--36.

[3] ماجد كيالي، السياسة الأمريكية في الشرق الأوسط : التغير والتقدم والانكفاء، "**مجلة شؤون عربية**"، العدد (154)، الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، 2013، ص80 – 81.

[1] حسن الرشيدي، ليبيا في بؤرة الصراع الدولي، "**مجلة البيان**"، العدد (393)، المملكة العربية السعودية، 2018، ص4.

[2] حسام إبراهيم وآخرون، التفاعلات الرئيسية في منطقة الشرق الأوسط 2019 – 2020، التقرير الاستراتيجي السنوي الصادر عن مركز المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة، العدد (2)، الإمارات، 2019 – 2020، ص23.

الولايات المتحدة الأمريكية ليبيا مقراً مهماً في عمليات قوات (الأفريكوم الأمريكية) ضد الجماعات المسلحة في منطقتي الساحل والصحراء، نظراً لأهمية موقع ليبيا الجغرافي وحدوها مع تشاد والنيجر وموقعها القريب من مالي التي جعلها قاعدة استراتيجية مهمة في انطلاق العمليات نحو تلك المناطق.

جـ – البُعد الاقتصادي : بغض النظر عن موقع ليبيا الاستراتيجي وأهميته في السياسة الجيوبولتيكية للولايات المتحدة الأمريكية، فهناك عامل جذب آخر يُثير اهتمام الولايات المتحدة الأمريكية تجاه ليبيا، ألا وهو العامل الاقتصادي الذي يتمثل بوجود النفط والغاز الطبيعي اللذان يشكلان أهمية كبرى في الصناعة والاقتصاد الأمريكي. تاريخياً، سعت الولايات المتحدة الأمريكية بعد استقلال ليبيا إلى الحصول على مكاسب جيواقتصادية من نفط ليبيا عن طريق استثمار الشركات الأمريكية في الحقول الليبية خلال ذلك الوقت، وهذا ما حدث فعلاً فقد أسهمت العديد من شركات النفط الأمريكية في البحث والتنقيب عن النفط، إلا أنَّ قيام ثورة عام (1969) أسهمت في تأميم النفط وتضييق الخناق على الشركات الأجنبية العاملة في مجال النفط، لذا ونتيجة للعلاقات المتدهورة بين الولايات المتحدة الأمريكية ونظام ما بعد (1969) فإنها تسعى بأن يكون النظام الليبي الجديد موالياً لسياستها خشية تكرار ما حدث في سبعينيات القرن الماضي من أحداث أدت إلى جلاء الولايات المتحدة الأمريكية عن الجغرافية الليبية. يرتبط الموقف الأمريكي تجاه الصراع الليبي بالحصول على مكاسب جيواقتصادية تتعلق بالنفط والغاز، فالشركات الأمريكية تحاول وتتطلع بأي ثمن للوصول إلى النفط والغاز الليبي، وكذلك تسعى الولايات المتحدة الأمريكية إلى تأمين مصالح حلفائها الأوروبيين الاقتصادية في ليبيا في إطار استراتيجية تزيد من قوة وتلاحم حلف شمال الأطلسي[1]. كذلك تُعدُ استراتيجية تأمين مسارات نقل الطاقة من أبرز الأهداف التي وضعها صُناع القرار الأمريكي للحرص على تأمين مصادر الطاقة ومنافذ نقلها عبر مختلف أجزاء العالم، إذ بقيت مسألة التحكم في مناطق إنتاج الطاقة هاجساً في الاستراتيجية الأمريكية منذ القرن الماضي وإلى وقتنا الحاضر، نظراً لأن أكثر من (50%) من الطاقة الأمريكية مصدرها من الخارج[2]، وتجدر الإشارة إلى أنَّ حماية مناطق إنتاج الطاقة وممرات عبورها تحتل مراتب متقدمة في الاستراتيجية الأمريكية وخصوصاً بعد أزمة الطاقة في سبعينيات القرن الماضي*، ويظهر أثر ذلك من خلال انتشار القواعد الأمريكية عبر مختلف النقاط الحيوية المنتجة للطاقة أو ممرات

---

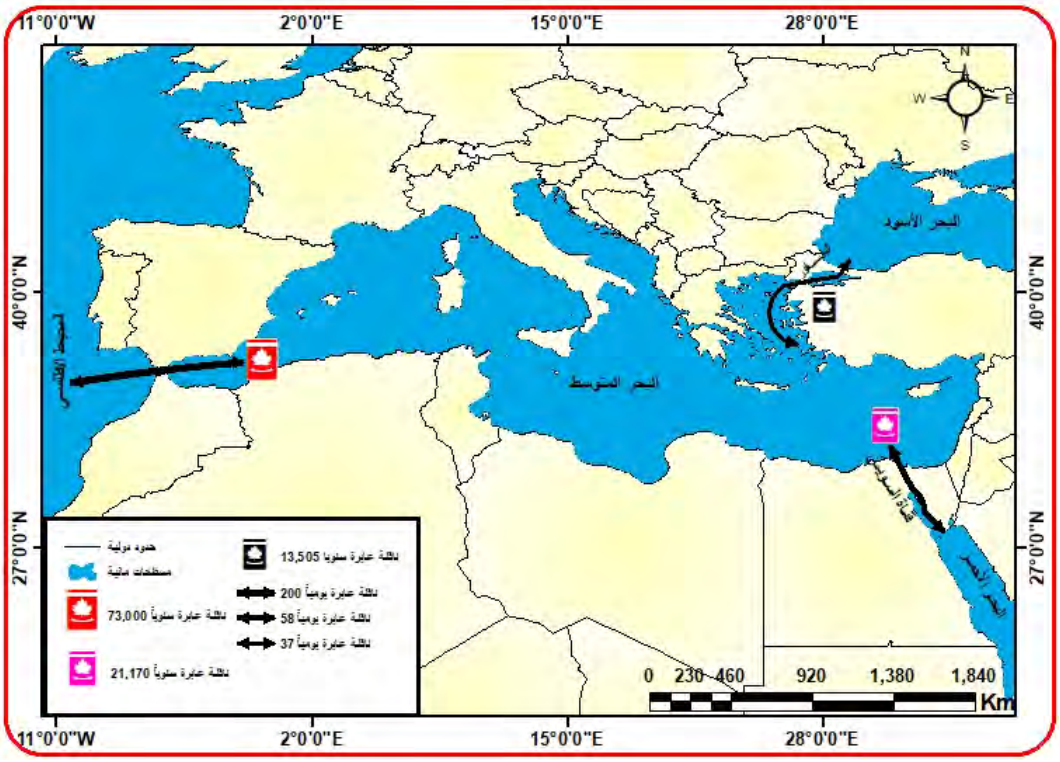
[1] يوسف محمد الصواني، الولايات المتحدة وليبيا : تناقضات التدخل ومستقبل الكيان الليبي، مصدر سابق، ص13.

[2] Chemes Eddine Chitour, La Politique Et La Nouvel Ordre Pétrolier international, Editions Dahleb 1995, P669 – 346.

* أدركت الولايات المتحدة الأمريكية بعد قطع صادرات النفط العربي عن خمس دول على رأسها الولايات المتحدة نتيجة إمداد الكيان الصهيوني في حرب (1973) بالسلاح، وبعد الثورة الإيرانية عام (1979) بأن أي اضطراب خارج عن سيطرتها في مناطق إنتاج الطاقة سيؤدي إلى نتائج سلبية في الاقتصاد الأمريكي، لذا فإن القوات الأمريكية المتمركزة في مختلف دول العالم لا تدخر جهداً للتدخل ضد أي دولة أو جماعة تحاول قطع أو إعاقة تدفق النفط إلى الدول المستهلكة.

العبور. تُمثل الرقعة الجغرافية المطلة على الشريط البحري للبحر المتوسط ممراً جيواقتصادياً للجانب الأوروبي والأمريكي على حدٍ سواء، إذ يمر عبر تلك المنطقة (65%) من واردات النفط والغاز الطبيعي لدول أوروبا، فيما تُنقل (15%) من مشتريات الولايات المتحدة الأمريكية للطاقة عبر ذلك الممر، وتُعدُ منطقة المغرب العربي من أهم مناطق العالم في احتياطي وإنتاج الطاقة، ويتعلق ذلك الأمر تحديداً بليبيا والجزائر[1]. ينظر خريطة (41).

خريطة (41) حركة الناقلات التي تمر عبر البحر المتوسط إلى الولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا



المصدر : زهراء عباس هادي، الجغرافية السياسية للطاقة في الحوض الشرقي للبحر المتوسط، ط1، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، 2021، ص26.

ركزت الولايات المتحدة الأمريكية بعد نهاية الحرب الباردة على المناطق المهمة جيوبوليتكيا التي تميزت عن غيرها سواء من حيث موقعها أو أهميتها الجيواقتصادية[2]، ومن أبرز تلك المناطق في الاستراتيجية الأمريكية هي ليبيا الغنية بالثروات الطبيعية والموقع الجيوستراتيجي المهم، لذا فقد حاولت الولايات المتحدة الأمريكية وضع قدم لها في تلك المنطقة بعد نهاية الحرب العالمية الثانية، وهذا ما تحقق لها، إلا أنَّ أحداث سبتمبر عام (1969) والتي نتج عنها جلاء القوات الأجنبية من الأراضي الليبية، لتعود مرة أخرى بقوة إلى الأراضي الليبية بعد ثورات الربيع العربي. فهي ترى بأن سيطرة أي قوة معادية على

---

[1] صونيا ولد بو معزة، خولة حباش، استراتيجية التنافس الأوروبي – الأمريكي على سوق الطاقة في منطقة المغرب العربي (دراسة حالة الجزائر وليبيا)، مصدر سابق، ص127.

[2] مايكل كلير، الحرب على الموارد الجغرافيا الجديدة للنزاعات العالمية، ترجمة : عدنان حسين، ط1، دار الكتاب العربي، بيروت، لبنان، 2002، ص10.

الجغرافية الليبية ستؤدي إلى تهديد مصالحها ومصالح حلفائها؛ نظراً لموقع ليبيا الجيوستراتيجي المتحكم في أهم منافذ طرق التجارة وهو (البحر المتوسط)، لذا فقد عمدت إلى إبعاد روسيا من مناطق نفوذها في ليبيا، لأنها ترى بأن سيطرة روسيا على ليبيا سيفتح لها الباب للتغلغل في منطقة شمال إفريقيا الأمر الذي يهدد وجودها في المنطقة.

ثانياً – روسيا : تحظى ليبيا بأهمية كبيرة بالنسبة لروسيا، لذلك شهدت ليبيا محاولات روسية عدة منذ نهاية الحرب العالمية الثانية للحصول على موطئ قدم فيها، إلا أنَّ الولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا وبريطانيا ولحسابات سياسية كانت لهم رؤى جيوبولتيكية في مسألة النفوذ السوفيتي في ليبيا، خوفاً على مصالحهم في منطقة البحر المتوسط التي يهددها النفوذ الروسي (السوفيتي سابقاً) في حال سيطرتها على ليبيا.

*** المحدد التاريخي للعلاقات الليبية ~ الروسية :** مرت العلاقات الروسية ~ الليبية بأربعِ مراحل رئيسية :

أ- **المرحلة الأولى :** بعد الحرب العالمية الثانية وخروج روسيا إلى جانب الحلفاء منتصرة في الحرب، الأمر الذي أعطى لها الحق في مسألة ما يُعرف بالمستعمرات الإيطالية في (ليبيا، وإريتريا، والصومال)، إذ تشير وثائق عدة على طلب الاتحاد السوفيتي بعد الحرب الوصاية على طرابلس[1]، ويمكن تتبع رغبة الاتحاد في ذلك الأمر من خلال مؤتمر (الكوبيك وواشنطن) عام (1943)، ومؤتمر (موسكو) (1944)، ومؤتمر (بوتسدام) عام (1945)، إلا أنَّ الرئيس الأمريكي (هاري ترومان) اقترح إما الوصاية الدولية على ليبيا، أو استقلالها تحت حكم الحركة السنوسية[2]، إنَّ إصرار الاتحاد السوفيتي في الحصول على موطئ قدم في ليبيا دفع كلاً من بريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية إلى استقلال ليبيا تحت حكم موالٍ للدولتين لإبعاد نفوذ الاتحاد عن ليبيا ذات الموقع الجيوستراتجي المهم والثروات الطبيعية الهائلة.

بـــ- المرحلة الثانية : تمثل فترة ما بعد تغيير النظام الملكي عام (1969) إلى عام (1991)، فقد فتحت تلك المدة المجال أمام تعزيز العلاقات بين البلدين وخصوصاً في سبعينيات القرن الماضي من خلال التعاون في عدة ملفات أبرزها : النفط والسلاح، إذ أرسل الاتحاد السوفيتي عدة مختصين في مجال النفط عام (1971) لتطوير هذا المجال في ليبيا[3]، وعلى الرغم من التعاون الاقتصادي بين البلدين (1972 – 1985)، إلا أنَّ النظام الليبي لم يتوانَ عن مهاجمة الاتحاد السوفيتي في أكثر من مرة واصفاً إياه

---

[1] علي عبد السلام عبدالله سحلب، ليبيا : موقعها الاستراتيجي وصراع القوى الكبرى خلال أربعينيات القرن الماضي، "**مجلة العلوم الإنسانية**"، المجلد (15)، العدد (1)، جامعة سبها، ليبيا، 2015، ص249 – 251.

[2] نزار ميلاد الفورتاس، السياسة الروسية تجاه ليبيا بعد الربيع العربي، "**مجلة رؤية تركية**"، العدد (2)، 2018، ص128.

[3] يوسف لطفي، الدور الروسي في ليبيا التاريخ والمقاربة والسلوك، مصدر سابق، ص9.

(بالإمبريالية الجديدة)، لكن صانع القرار السوفيتي يتجاوز ذلك؛ نظراً لأهمية ليبيا في الإدراك الجيوسياسي والجيواقتصادي السوفيتي، وكذلك المنافسة مع الولايات المتحدة الأمريكية على النفوذ في المنطقة[1].

جـ- المرحلة الثالثة : فترة ما بعد انهيار الاتحاد السوفيتي التي استمرت فيها العلاقة بين البلدين بصورةٍ جيدة حتى بعد وصول (فلاديمير بوتين) إلى السلطة الذي زار ليبيا عام (2008) موقعاً عدداً من الاتفاقات الاقتصادية بين البلدين[2].

حـ- المرحلة الرابعة (بعد عام 2011): تعاملت روسيا مع الثورة الليبية بحذرٍ شديد والحرص على (الحياد الإيجابي) أي التوازن بين السلطة والمحتجين، إذ أكدت الخارجية الروسية في أكثر من مرة على علاقتها مع النظام السياسي دون التنديد بالمحتجين طبعاً[3]، ويظهر ذلك في امتناع روسيا عن التصويت على القرار الصادر عن مجلس الأمن (1970) في بداية الأمر، إلا أنها وتحت الضغوط الدولية تخلت عن سياسة الحياد الإيجابي ووافقت على القرار ذاته، وعدم استخدام حق الفيتو للنقض في قرار التدخل الدولي (1973) في ليبيا، الأمر الذي يدل على عدم الدعم المطلق للنظام السابق، ودعم غير مباشر للمحتجين[4]، وكذلك في بداية الأمر لم تعترف بالمجلس الوطني الانتقالي الذي شُكل عام (2011) لأنها رأت أن الصراع الليبي صراع داخلي وحرب أهلية، إلا أنه وبعد دخول الفصائل المسلحة العاصمة طرابلس، ادرك الروس بأن النظام الليبي على وشك السقوط، لذا توجب تغير الموقف الروسي تجاه الصراع الليبي[5]، خوفاً على مصالحها في مسألة الاستثمارات الموقعة مع النظام السابق، وطمعاً بالحصول على مكاسب اقتصادية في مسألة إعادة إعمار ليبيا، ولذلك أجرت مفاوضات مع المجلس الوطني الانتقالي في أيلول عام (2011) لتعترف به ممثلاً عن دولة ليبيا في العام ذاته[6].

1 – المحدد الجغرافي الاستراتيجي : نعني هنا بالمحدد الجغرافي ~ الاستراتيجي الأهمية الجغرافية الاستراتيجية للجغرافية الليبية في الجيوبولتيكيا الروسية، إذ تعد ليبيا أحد النطاقات الجيوبولتيكية

---

[1] المصدر ذاته، ص10.

[2] نزار ميلاد الفورتاس، السياسة الروسية تجاه ليبيا بعد الربيع العربي، مصدر سابق، ص129.

[3] نورهان الشيخ، الموقف الروسي من الثورات العربية .. رؤية تحليلية، "**مجلة البيان**"، العدد (9) ، المملكة العربية السعودية، 2012، ص278 – 279.

[4] قادر مصطفى قادر أمين، القراءة الروسية للثورات العربية وأثرها في مستقبل العلاقات البينية، "**مجلة كلية القانون للعلوم القانونية السياسية**"، المجلد (9)، العدد (35)، جامعة الكتاب الأهلية، العراق، 2020، ص79.

[5] ملوكي سفيان، موقف السياسية الخارجية الروسية تجاه الثورات العربية مقارنة بين حالتي ليبيا وسوريا، " **مجلة الأستاذ الباحث للدراسات القانونية والسياسية**، المجلد (1)، العدد (9)، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد بوضياف بالمسيلة، الجزائر 2018، ص99 – 100.

[6] نوار جليل هاشم، أمجد زين العابدين طعمة، الموقف الروسي من الثورات العربية (ليبيا، ومصر، وسوريا أنموذجاً)، "**مجلة سياسات عربية**"، العدد (12)، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة، قطر، 2015، ص118.

التي يُمكن خلالها تعزيز مكانة روسيا الدولية وعودتها كقوة منافسة للقوة الأمريكية والأوروبية. تقدم الدراسة هنا ما تشكله الجغرافية الليبية من أهمية استراتيجية وأمنية في إدراك صانع القرار الروسي :

أ – رغبة روسيا في الحصول على منفذ جغرافي يطل على البحر المتوسط : يُعدُ إيجاد موطئ قدم لروسيا في منطقة البحر المتوسط من الأهداف الجيوبولتيكية التي تسعى روسيا لتحقيقها لمنع الولايات المتحدة الأمريكية ودول أوروبا الغربية للانفراد بالسيطرة على المنطقة[1]، تاريخياً، بدأت تلك المحاولات بعد نهاية الحرب العالمية الثانية ومطالبة السوفيت بالوصاية على إقليم طرابلس، إلا إن تلك المحاولات باءت بالفشل نتيجة رفض القِوى الكبرى (الولايات المتحدة الأمريكية، وفرنسا، وبريطانيا) ذلك الأمر، بيد أنَّ الصراع السوري والليبي وفر الفرصة المناسبة لروسيا لتحقيق ذلك، إذ استطاعت من إيجاد أكثر من منفذ جغرافي لها يطل على البحر المتوسط. تهدف روسيا جيوبولتيكياً للحصول على موطئ قدم ثابت ودائم قريب من الساحل الشرقي للبحر المتوسط، لاعتقادهم بأنه في حال وقوع مواجهة مع الغرب فإن قوتهم البحرية في البحر الأسود لن تستطيع التفوق على قوة بحرية غربية تعبر إلى البحر عن طريق مضيقي البسفور والدردنيل، لا سيما أن تركيا ستلتزم بتعهداتها ضمن حلف شمال الأطلسي، لذلك فإن الدفاعات الروسية يجب أن تبدأ بالاشتباك مع البحرية الغربية في شرق البحر المتوسط قبل وصولها للبحر الأسود[2]، ونظراً لأن الوجود الروسي في سوريا غير كافٍ لمثل هذه المواجهة، كان لا بد من تأسيس وجود عسكري روسي آخر جنوب شرق البحر المتوسط، لذلك حاولت موسكو من نظام الحكم في مصر عام (2013) للحصول على قاعدة بحرية غرب الإسكندرية، لكن تراجع النظام المصري بعد المعارضة الأمريكية، إلا أن الصراع الليبي وفَّر لروسيا فرصة التواجد في ليبيا رغم صعوبة الأمر، فلا قائد الجيش الوطني يمثل نظام الحكم الشرعي للبلاد ولا الوضع في ليبيا يسمح لإعطاء روسيا الغطاء القانوني بذلك[3] ولا الولايات المتحدة الأمريكية ودول حلف شمال الأطلسي تسمح بذلك. ومن الأهداف التي تسعى روسيا لتحقيقها هي رغبتها في الوصول إلى المياه الدافئة وتحديداً مياه البحر المتوسط، فبعد أنْ ضمنت قاعدة مهمة لها في الأراضي السورية، تسعى أيضاً للحصول على مواقع جيوستراتيجية مهمة في الساحل الليبي لضمان تأمين تجارتها طوال السنة والحصول على ورقة ضغط تهدد بها الولايات المتحدة الأمريكية ودول حلف شمال الأطلسي في الأجزاء المقابلة لليبيا. وكذلك تسعى روسيا إلى الحصول على موطئ قدم وثابت في جنوب البحر المتوسط بعد أن ضمنت وجودها شرق المتوسط في سوريا، ولتحيق ذلك وجد صانع القرار السياسي الروسي أنَّ موقع ليبيا

---

[1] علي عبد السلام عبدالله سحلب، ليبيا : موقعها الاستراتيجي وصراع القوى الكبرى خلال أربعينيات القرن الماضي، مصدر سابق، ص250.

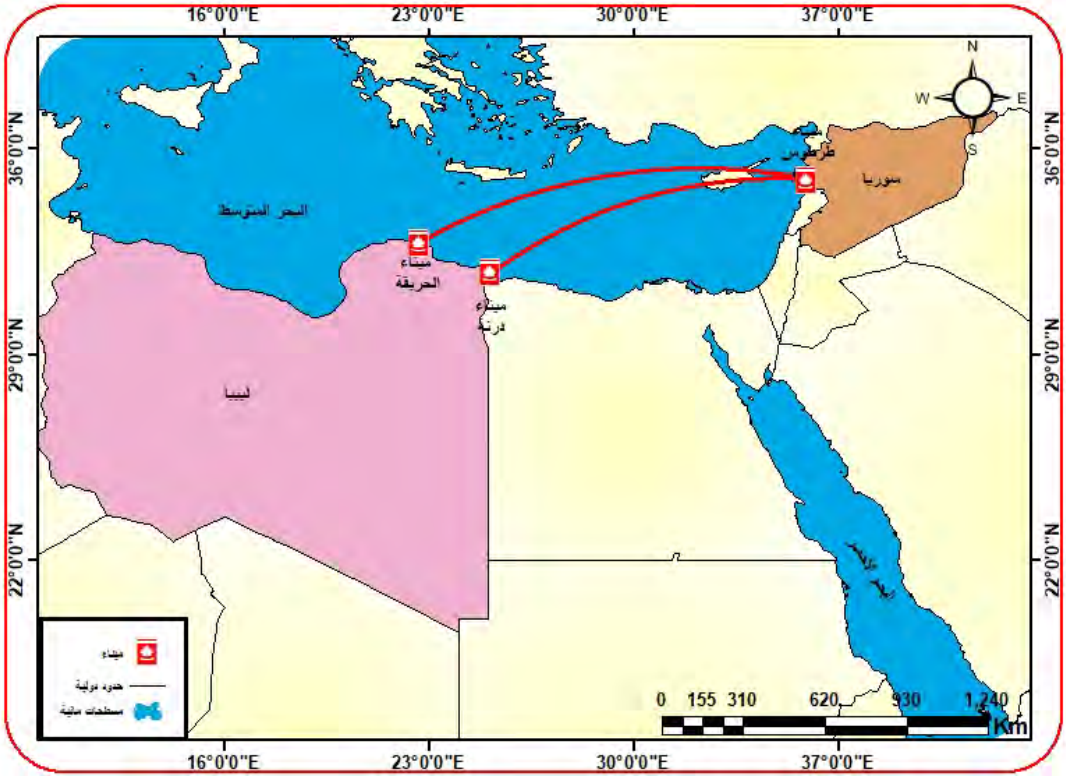
[2] مركز الجزيرة للدراسات، خط دفاع متقدم : أهداف تدخل موسكو في ليبيا، تقدير موقف، 2020، ص3 – 4.

[3] المصدر ذاته، ص4.

البحري المكان الملائم لتحقيق هدفها الجيوبولتيكي المتمثل بالوصول إلى المياه الدافئة في البحر المتوسط، فهي تسعى إلى تأسيس قواعد عسكرية تابعة لها في ليبيا، كونهم يعتقدون بأن الموجهة بينهم وبين القِوى الغربية أمر حتمي وإن وجودهم في سوريا فقط لا يكفي[1]، لذلك توجهوا إلى ليبيا ذات الموقع الجيوستراتيجي المهم والمؤثر في العمليات العسكرية لو حدثت.

بـــ – ملئ الفراغ الجغرافي الاستراتيجي : تحرص روسيا على التمدد الجغرافي أكثر في مناطق الفراغ الجيوبولتيكي والاستفادة من الصراعات الدائرة في المنطقة لتقوية نفوذها وزيادة سيطرتها، يُضاف إلى ذلك تأمين أكثر من موقع للوحدات البحرية التابعة لها في البحر المتوسط، ولهذا تدرك أهمية ليبيا في تحقيق ذلك، إذ تشكل الموانئ البحرية الليبية وخصوصاً (الحريقة ودرنة) مركزاً جيوستراتيجيا ولوجستياً للقوة البحرية الروسية يربطها بميناء طرطوس السوري[2]. ينظر خريطة (42).

خريطة (42) مسارات التواصل البحري الروسي بين سوريا وليبيا



المصدر : من عمل الباحث بالاعتماد على : مركز الفكر الاستراتيجي للدراسات، التدخلات الروسية في ليبيا والتحذيرات الأمريكية الدوافع وحدود التأثير، إسطنبول، تركيا، 2020، ص4.

تـــ – ملف الهجرة : يُدركُ صناع القرار في روسيا بأن السيطرة على الجغرافية الليبية يعني السيطرة على ملف جيوستراتيجي مهم للضغط به على أوروبا وهو ملف الهجرة غير الشرعية، إذ تُعدُ ليبيا

---

[1] عصام عبد الشافي، خريطة الأهداف والمصالح .. ماذا تريد روسيا من ليبيا، متاح على الرابط :
https://www.alaraby.co.uk/%D8%AE%D8%B1%D9%8A%D8%B7%D8%A9.

[2] مركز الفكر الاستراتيجي للدراسات، التدخلات الروسية في ليبيا والتحذيرات الأمريكية الدوافع وحدود التأثير، إسطنبول، تركيا، 2020، ص4.

ممراً أساسياً للهجرة نحو أوروبا، لذا فإن روسيا تدرك أهمية ذلك الملف للتلويح به تجاه أوروبا في مناقشة ملفات النفوذ الجيوبولتيكي في ليبيا ودول أخرى.

ثـ – اتخاذ ليبيا منطقة ردع اتجاه حلف شمال الأطلسي : يُمثل وجود روسيا مصدر تهديد وقلق لدول حلف شمال الأطلسي، إذ ظهر ذلك في بيان رسمي صرحت القيادة العسكرية الأمريكية في إفريقيا (الأفريكوم)، حذرت فيه من خطورة التمدد الجيوبولتيكي لروسيا في ليبيا، وأكد التقرير بأن الخطوة القادمة لروسيا هي نشر أنظمة دفاع جوي لإنشاء ما تسمى منطقة (ردع أو عدم وصول)[1]، فإذا ما قامت روسيا بإنشاء قواعد عسكرية في ليبيا وتركيب أنظمة دفاع جوي في (سرت) فإن ذلك يُمكنها من استهداف طائرات حلف شمال الأطلسي في قاعدة (صقلية) في إيطاليا[2]؛ لذا وتجنباً لحصول ذلك الأمر فإن حملة حلف شمال الأطلسي العسكرية عام (2011) على ليبيا قد كلفت روسيا مكانتها، بعد أن حصلت عليها عبر فترة زمنية طويلة عن طريق عقود واتفاقات بمليارات الدولارات مع النظام الليبي السابق[3]، لكنَّ (الصراع الداخلي) عام (2014) دفع روسيا للعودة مرةً أخرى للمشهد الليبي عن طريق دعم أحد أطراف الصراع (الجيش الوطني) مقابل الحصول على امتيازات في إعادة إعمار ليبيا والاستثمار في مجال النفط والغاز الطبيعي وعقود شراء الأسلحة.

جـ : **مواجهة التمدد الجيوبولتيكي الأمريكي في شرق المتوسط :** ترفض روسيا الهيمنة الأمريكية وسيادة القطب الواحد على العالم، إذ كرّر الرئيس الروسي (فلاديمير بوتين) ذلك الأمر في أكثر من مناسبة وأنه لا يُمكن استمرار الولايات المتحدة الأمريكية كقطب أوحد على العالم خاصةً في ظل تراجع نفوذها وقدراتها اللازمة لذلك[4]، وبالتالي مثل الصراع الليبي فرصة لروسيا لتأكيد عودتها كفاعل رئيسي لمواجهة هيمنة وأحادية الولايات المتحدة الأمريكية.

حـ – تطويق أوروبا جغرافياً من الشرق والجنوب : مثل الوجود الروسي في الأراضي السورية ضماناً لها على طريق الحركة من البحر الأسود عبر البسفور والدردنيل إلى البحر المتوسط والبحر الأحمر ثم المحيطات الخارجية، أما وجودها في ليبيا فقد مثل نقطة اقتراب جيوستراتيجي من جنوب أوربا لدرجة يرى من خلالها المحللون العسكريون بأن الطائرات والصواريخ الروسية يُمكن أنْ تهدد قواعد حلف شمال الأطلسي في جنوب أوروبا[5]، فإذا كان الوجود الروسي في سوريا ذا طابع دفاعي ولحماية طرق

---

[1] يوسف لطفي، الدور الروسي في ليبيا التاريخ والمقاربة والسلوك، مصدر سابق، ص30.

[2] بهاء محمود، التحركات الأوروبية تجاه ليبيا : "الأهداف والنتائج"، منتدى السياسات العربية، ، تركيا، 2021، ص8.

[3] Anna Borshchevskaya, Russia's Growing Interests in Libya, policy Analysis, 2020, p2.

[4] محمد سعيد أبو عامود وآخرون، حال الأمة العربية (2015 – 2016) العرب وعام جديد من المخاطر، ط1، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، 2016، ص38 – 39.

[5] طلعت رميح، روسيا : هل تنجح قفزتها الثانية في المتوسط عبر ليبيا، مصدر سابق، ص45.

تجارتها فإن وجوده في ليبيا ذو طابع هجومي تستطيع من خلاله تهديد دول جنوب أوروبا، الأمر الذي يُفسر أهمية موقع ليبيا جيوستراتيجياً والصراع عليه عبر مراحل تاريخية مختلفة.

* **الأدوات والوسائل الروسية في ليبيا***: استخدمت روسيا وسيلتين لتحقيق نفوذها الجيوسياسي في ليبيا هما : (القوة الصلبة والقوة الناعمة)، ومن أشكال استخدام القوة الخشنة هي عملية دعم الجيش الوطني من خلال التواجد العسكري لشركة الأمن الروسية الخاصة (فاغنر)، إذ تشير تقارير أممية إلى أن عددهم يتراوح ما بين (800 – 1,200) توفر الدعم العسكري واللوجستي والاشتراك في أنشطة قتالية إلى جانب الجيش الوطني ضد حكومة الوفاق عام (2018)[1]، يُضاف إلى ذلك تقديم روسيا دعماً سياسياً (قوة ناعمة) في مجلس الأمن من خلال عرقلة بيان صدر عنه (مجلس الأمن) طالب فيه قائد الجيش الوطني إيقاف هجومه على العاصمة طرابلس عام (2019)، إلا أنَّ القرار الروسي حال دون تنفيذ ذلك[2].

* **جغرافية الانتشار العسكري في ليبيا** : تمتلك روسيا عدة مناطق نفوذ جيوبولتيكي لها في ليبيا، وهي مناطق ذات أهمية جيوستراتيجية في معادلة الصراع الليبي سواء كانت تلك المناطق ساحلية أو داخلية، فعلى الساحل تتواجد روسيا (فاغنر) في منطقة الهلال النفطي التي يُسيطر عليها الجيش الوطني المدعوم من روسيا، وتتواجد أيضاً في مدينة بنغازي[3]، وكذلك في بعض النقاط المهمة من مدينة سرت، وفي مينائي (الحريقة، ودرنة)، أما داخلياً فهي تتواجد في منطقة الجفرة، وكذلك أوباري وبراك الشاطئ[4].

الجدير بالذكر، أن التواجد الروسي في الأراضي الليبية لم يكن عشوائيا بل وفق مخططات جيوبولتيكية تضمن لروسيا دوراً كبيراً في معادلة الصراع الليبي، إذ يمتدُ نفوذها على مناطق جغرافية مهمة سواء في الساحل أو في الداخل الليبي، فيصل نفوذها على مناطق كانت ولا زالت بؤرة للصراع الداخلي بين

---

* بدأ التواصل الفعلي بين الجيش الوطني الليبي والجانب الروسي للحصول على الدعم عام (2015) مقابل منح روسيا امتيازات استثمار الطاقة وعقود شراء الأسلحة ودخول الموانئ التي تطمحُ إليها، إذ بدأت روسيا بتقديم المشورة السياسية والعسكرية والدعم الدبلوماسي في الأمم المتحدة وطباعة الأموال عبر شركة (غوزناك) الروسية، ليقوم بعدها وفد الجيش الوطني بعدة رحلات إلى موسكو عام (2016)، ودعي قائد الجيش عام (2017) للقيام بجولة داخل حاملة الطائرات الروسية أثناء عودتها من الأراضي السورية، لتبدأ بعدها روسيا بتشكيل جسر جوي لنقل المصابين من جنود الجيش الوطني للعلاج في روسيا، ونقل المعدات والأفراد والأسلحة، ليقوم بعدها قائد الجيش بزيارة موسكو مجدداً عام (2018) قبل الهجوم على مدينة طرابلس بدعم روسي..... كوتلوهان غوروجو، آرزو بونياد، مرتزقة مجموعة فاغنر الروسية، "**مجلة رؤية تركية**"، العدد (2)، 2020، ص205.

[1] شبين عدنان، خوصصة القوة العسكرية كمقاربة لإدارة النزاعات المسلحة شركة فاغنر الروسية في ليبيا نموذجاً، "**مجلة الدراسات الاستراتيجية والعسكرية**"، المجلد الثاني، العدد (8)، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والاقتصادية والسياسية، برلين، ألمانيا، 2020، ص61.

[2] حسام إبراهيم وآخرون، التفاعلات الرئيسية في منطقة الشرق الأوسط 2019 – 2020، مصدر سابق، ص21.

[3] مقاربة التدخل الروسي في ليبيا، مركز الأناضول لدراسات الشرق الأدنى، إسطنبول، تركيا، 2020، ص3.

[4] بهاء محمود، التحركات الأوروبية تجاه ليبيا : "الأهداف والنتائج"، مصدر سابق، ص7.

أطراف الصراع ألا وهي (سرت ومنطقة الهلال النفطي)، وكذلك تُسيطرُ على أجزاء قريبة من الحدود المصرية ذات التأثير المهم في معادلة (الصراع الليبي)، فضلاً عن ذلك يوجد لها نفوذ في الداخل الليبي وتحديداً قرب حقلي نفط (الشرارة، والفيل)، وقرب الحدود الجنوبية لليبيا التي تُعد مفتاحاً جيوستراتيجياً لدخول روسيا نحو منطقة الساحل الإفريقي وإفريقيا جنوب الصحراء. وعلى الرغم من الصراع الروسي الأوكراني إلا أنَّ روسيا كثفت وجودها عن طريق شركة فاغنر في الجغرافية الليبية، وحسب التقديرات الأمريكية فإن أكثر من (1,300 شخص) من أفراد فاغنر غادروا ليبيا خلال شهر (آذار/ 2022) للمشاركة في الحرب ضد أوكرانيا، إلا أنه وبعد مرور شهر عادت روسيا بعدد أفراد أكثر يصل إلى (5,000 شخص)إلى الأراضي الليبية، ويدخل ذلك ضمن أسلوب المناورة والانسحاب الذي تتبعه روسيا في الكثير من مناطق نفوذها[1]، فضلاً عن أنَّ الشرق الليبي أصبح منطقة نفوذ دائم لها.

2 – محددات اقتصادية : هناك محددات جيواقتصادية فرضت على صانع القرار الروسي الانغماس في الصراع الليبي لحماية مصالحه الاقتصادية :

أ – **الاستثمار في مجال النفط والغاز :** عبر سنوات ماضية كانت روسيا وليبيا تربطهما علاقات اقتصادية متينة، ففي عام (2005) حصلت شركة (تاتنيفت Tatneft) الروسية على امتياز استثمار قطاع النفط في حقل (غدامس)[2]، وفي عام (2006) حصلت ذات الشركة على امتيازات أخرى في حقلي (غدامس، وسرت)، أما شركة (غاز بروم GAZPROM) فقد حصلت على امتيازات في حقل (سرت)، وكذلك بدأت شركة (ستروبيترانسغاز Stroytransgaz) الروسية بإنشاء شبكة توزيع الغاز على البحر المتوسط بين مدينتي (زوارة وبنغازي) بقيمة قدرها (مليار/ دولار)، فضلاً عن تطوير معمل الغاز في مدينة (خطيبة) بمبلغ قدره (260 مليون/ دولار)[3]. ينظر جدول (57).

---

[1] هل تشهد ليبيا مواجهة أمريكية روسية؟، تقرير منشور على الموقع الرسمي لوكالة الأناضول بتاريخ 1/ أيلول/ 2022، متاح على الرابط :

https://www.aa.com.tr/ar/%D8%A3%D8%AE%D8%A8%D8%A7%D8%B1.

[2] أحمد سلمان محمد، الموقف الروسي من التغيرات في المنطقة العربية، مركز المستنصرية للدراسات العربية والدولية، جامعة المستنصرية، العراق، 2012، ص211.

[3] كمال عساف، مسارات العلاقات الليبية الروسية في عهد الرئيس بوتين، "**مجلة الإقتصاد والأعمال**"، بيروت، لبنان، 2015، ص20 – 22.

جدول (57) الاستثمارات الروسية في مجال النفط والغاز في ليبيا للمدة (2005 – 2006)

اسم الشركة	مناطق الاستثمار	المبلغ الإجمالي للاستثمار/ مليون / دولار
تاتنيفت Tatneft	حقل غدامس	–
تاتنيفت Tatneft	حقلي غدامس وسرت	–
غاز بروم GAZPROM	حقل سرت	–
ستروبترانسغاز Stroytransgaz	شبكة توزيع غاز بين مدينتي زوارة وبنغازي	مليار/ دولار
ستروبترانسغاز Stroytransgaz	تطوير معمل الغاز في مدينة خطيبة	250 مليون/ دولار

المصدر : من عمل البحاث بالاعتماد على : كمال عساف، مسارات العلاقات الليبية الروسية في عهد الرئيس بوتين، "**مجلة الاقتصاد والأعمال**"، بيروت، لبنان، 2015، ص20 – 22.

بـــ – الاستثمار في مجال البناء والإنشاءات : يُعدُ الاستثمار في هذا المجال أحد أدوات القوة الناعمة أو السياسات التي تتبعها روسيا للنفاذ إلى الجغرافية الليبية فقد وقعت شركة سكك الحديد الروسية (RGD) مع الجانب الليبي عقداً بقيمة (2.2 مليار/ دولار) لبناء سكة حديد (سرت ~ بنغازي) بطول (550كم)، واتفاقات وعقود بأكثر من (3.5 مليار/ دولار) في مجال الطاقة، وكذلك (150 مليون/ دولار) في مجالات التشييد والبناء[1]، فضلاً عن توقيع مؤسستي (موس مترو سترو وموسكوفسكي ميتروبوليتان) عام (2009) على اتفاق إنشاء مترو أنفاق في مدينة طرابلس، إلا أنَّ انطلاق ثورة عام (2011) في ليبيا حال دون إنجاز أغلب تلك العقود والمشاريع، إذ خرجت روسيا من الأراضي الليبية بخسارة تقدر بـــ (10.5 مليار/ دولار) نتيجة انهيار النظام السابق ومؤسسته العسكرية والسياسية[2]، فعلى سبيل المثال أعلن مدير شركة (تاتنيفت Tatneft) (رستام مينيخانوف) أنَّ خسائر الشركة الروسية في حال تغيير السلطة ستتراوح ما بين (240 – 260 مليون/ دولار)[3]، وكذلك أعلن (أناتولي ايسايكن) رئيس شركة (روس أوبورون اكسبورت) أنَّ شركته فقدت إيرادات بمبلغ (2 مليار/ دولار) بسبب الثورة الليبية، وهي قيمة عقود تم إبرامها مع النظام الليبي السابق، وتتضمن أسلحة وقطع غيار روسية الصنع التي تشكل (90%) من سلاح النظام الليبي السابق[4].

---

[1] نزار ميلاد الفورتاس، السياسة الروسية تجاه ليبيا بعد الربيع العربي، مصدر سابق، ص129.

[2] طلعت رميح، روسيا : هل تنجح قفزتها الثانية في المتوسط عبر ليبيا، "**مجلة البيان**"، العدد (399)، المملكة العربية السعودية، 2020، ص44.

[3] حيدر الشامي، العلاقات الاقتصادية الروسية العربية، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة، مصر، 2013، 201.

[4] قادر مصطفى قادر أمين، القراءة الروسية للثورات العربية وأثرها في مستقبل العلاقات البينية، ص87.

تـــ – تصدير الأسلحة الروسية إلى ليبيا : تُعدُ ليبيا أحد أبرز الأسواق لتصريف منتجات روسيا من الأسلحة إذ بلغت ذروة هذا الجانب عندما قام الرئيس (فلاديمير بوتين) بعد زيارته إلى ليبيا عام (2008) بإعفائها من ديونها البالغة (4.5 مليار/ دولار) مقابل شراء أسلحة بقيمة (3 مليار/دولار)[1]، بلغت واردات ليبيا من سلاح دول الاتحاد السوفيتي سابقاً للمدة (1970 – 1983) أكثر من (1.8 مليار/ دولار)، وكذلك استيراد ليبيا لأسلحة سوفياتية بقيمة (1.2 مليار/ دولار) عام (1974)[2]، فضلاً عن الاتفاق على مشروع مفاعل نووي صغير، والاتفاق على صفقات تسليح أخرى عام (1976)، أعقبها اتفاق آخر عام (1980)، ليبلغ حجم مشتريات السلاح من الاتحاد السوفيتي للمدة (1974 – 1986) (15 مليار/ دولار)، وبلغ مجموع قيمة العقود الموقعة بين الطرفين (23.5 مليار/ دولار) سدد النظام الليبي السابق منها (18 مليار/ دولار، ووقع الطرفان أيضاً عام (2010) عقداً لتوريد أسلحة بقيمة (1.8 مليار/ دولار)، وعقود أخرى نوقشت مع النظام الليبي تتعلق بشرائه طائرات حربية ونقل عسكري ومنظومات دفاع جوي بقيمة قدرها (4.5 مليار/ دولار)[3]، ليأتي عام (2011) الذي عصف بالمنطقة العربية عموماً وليبيا خصوصاً، الأمر الذي أدى إلى خسارة روسيا العديد من استثماراتها في ليبيا والمتفقة عليها مع النظام الليبي السابق، لذا فإن عودة روسيا إلى الأراضي الليبية كان أمراً محتوماً لتعويض خسائرها، وتنفيذ المشاريع التي تم التعاقد عليها مع النظام السابق، والحفاظ على مُورِدٍ جيواقتصادي مهم للأسلحة الروسية في المنطقة العربية. ينظر جدول (58).

جدول (58) مبيعات السلاح الروسي (السوفيتي سابقاً) إلى ليبيا للمدة (1970 – 2010)

السنة	المصدر	المبلغ مليون/ دولار
1970 – 1983**	دول الاتحاد السوفيتي	1.8 مليار/ دولار
1974**	الاتحاد السوفيتي	1.2 مليار/ دولار
1974 – 1986**	الاتحاد السوفيتي	15 مليار/ دولار
2008*	روسيا	3 مليار /دولار
2010**	روسيا	6.3 مليار/ دولار

المصدر : من عمل الباحث بالاعتماد على :-

* Anna Borshchevskaya, Russia's Growing Interests in Libya, policy Analysis, 2020, p1.

---

(1) Anna Borshchevskaya, Russia's Growing Interests in Libya, Op.Cit, p1.

(2) Jumah F. Dakheel, The impact of the collapse of the soviet union on Libya foreign policy, Notingham Trent university, 2014,p 158 .

(3) هاني شادي، روسيا والربيع العربي .. مصالح ومخاوف، مؤسسة الأهرام، المجلد (12)، العدد (46)، مصر، 2012، ص89.

** هاني شادي، روسيا والربيع العربي .. مصالح ومخاوف، "**مؤسسة الأهرام**"، المجلد (12)، العدد (46)، مصر، 2012، ص89.

ثـ – تأمين النفوذ في مجال الطاقة الروسية : ارتكزت الاستراتيجية الروسية في إدارة الصراع الليبي على أن الطاقة التي باتت تُمثل أهمية أساسية للقوى الكبرى مثل : (الولايات المتحدة الأمريكية، روسيا، الصين، فرنسا)، لذا فإن أمن الطاقة في البحر المتوسط بات يُمثلُ أداة مؤثرة في سياستها الخارجية ودعامة أساسية للأمن القومي الروسي[1]، فكان لا بد لها أن تترجم حضورها في منطقة البحر المتوسط عبر سوريا وليبيا لضمان النفوذ على خطوط نقل الطاقة، وكذلك ضمان عدم إنشاء خطوط جديدة لا تمر عبرها أو لا تكون شريكاً فيها للحفاظ على حيوية خطوط نقل طاقتها، علاوةً على ذلك زيادة مصادر الطاقة الخارجية للتأكيد على دورها كوريث للاتحاد السوفيتي ومواجهة هيمنة الولايات المتحدة الأمريكية. يُعدُ تأمين نفوذها الطاقوي من أبرز الأهداف الجيواقتصادية التي تسعى روسيا لتحقيقها من خلال تدخلها في ليبيا، كونها المُصَدِّر الأول للغاز الطبيعي إلى أوربا، خصوصاً بعد اكتشاف غاز (شرق المتوسط) الذي سيؤدي إلى تقليل الاعتماد على الغاز الروسي[2]، لذا فقد أدرك الروس أهمية ليبيا في معادلة غاز شرق المتوسط خاصةً بعد الاتفاق (التركي ~ وحكومة الوفاق) الأمر الذي دفعهم للدخول في معترك الصراع الليبي لعرقلة إنشاء خط أنابيب (شرق المتوسط) حفاظاً على أمنها الطاقوي واستمرارية تدفق الغاز الروسي بطاقته القصوى تجاه أوروبا، كونها تحتل المرتبة الأولى عالمياً من حيث الاحتياطي الغازي، والأولى أيضاً في تصدير الغاز إلى أوروبا، والمرتبة الثانية من حيث الإنتاج عام (2020).

جيواقتصادياً أيضاً، تسعى روسيا إلى توطيد علاقتها مع دول المنطقة من خلال عقد تحالفات اقتصادية مع الدول الداعمة لها لتأمين أمن الطاقة، وإيجاد دور لها في التنافس مع الولايات المتحدة الأمريكية لترسيخ نظام عالمي مبني على تعدد الأقطاب والتنافس على الطاقة[3]في المناطق المهمة جيواقتصادياً مثل ليبيا، إذ عمدت روسيا إلى عقد عدة اتفاقات وعقود مع الجيش الوطني مقابل الدعم العسكري واللوجستي في صراعه مع حكومة الوفاق وهجومه على طرابلس عام (2019). ولتأمين أمنها الطاقوي تسعى روسيا إلى أن يكون لها دورٌ مهمٌ في ملف النفط والغاز الليبي كونها من طليعة الدول المنتجة والمصدرة للنفط والغاز الطبيعي، إلا أنها في بعض الأحيان تتعرض إلى حروب اقتصادية مع الدول النفطية وخاصةً فيما يتعلق

---

[1] أميرة أحمد حرزلي، استراتيجية روسيا في إدارة النزاعات بمنطقة المتوسط (النزاع السوري 2011 – 2021) : مكاسب وتحديات، ط1، دار الأيام للنشر والتوزيع، عمّان، الأردن، 2022، ص302.

[2] Mammadov, Rauf. (2018),"Russia in the Middle East: Energy Forever?."in: Theodore Karasik and Stephen Blank, (Editors) Russia in the Middle East , p226.

[3] سوزي رشاد، أمن الطاقة ومحاولات روسيا لفرض النفوذ الدولي، "**مجلة كلية السياسة والإقتصاد**"، العدد (13)، جامعة بني سويف، مصر، 2022، ص141.

بكمية التصدير لغرض إغراق السوق بالنفط لتنخفض أسعاره، الأمر الذي سيؤدي إلى الإضرار بالاقتصاد الروسي[1]، لذا فإن روسيا تسعى إلى تعزيز دورها في مجال النفط والغاز الليبي بما يمنحها من قدرات تأثيرية في مجال إنتاجه وتصديره*. ولتأمين روسيا أمنها الطاقوي أيضاً، فهي تعارض بشدة التوجه الأوروبي والأمريكي إلى دول آسيا الوسطى الغنية بالغاز الطبيعي، إذ تحاول منع أي تقارب سياسي وعسكري بينهما في ضوء محاولة دول أوربا إلى إيجاد بديل عن الغاز الروسي[2]، فقد عملت دول أوربا والولايات المتحدة الأمريكية على التعاون مع أذربيجان وجورجيا على تأسيس خط أنابيب (باكو ~ تبليسي ~ جيهان) لنقل الطاقة من حقول بحر قزوين والحقول الغربية لآسيا الوسطى وتحديداً (تركمانستان) مروراً بتركيا ثم أوروبا على الرغم من أنَّ روسيا ترفض ذلك الأمر رفضاً قاطعاً خوفاً على مصالحها الاقتصادية فهي لا تريد منافساً لها في السوق العالمي للغاز الطبيعي[3]، وكذلك تخشى من إيجاد أوربا بدائل للغاز الروسي تحت الضغوط الأمريكية، وخصوصاً مع طرح بدائل لتوريد الغاز من الخليج العربي مروراً بالأردن ثم سوريا فتركيا إلى أوربا، الأمر الذي يعني تهديد أمن الطاقة الروسي[4] لذلك بسطت نفوذها على شرق المتوسط من خلال السيطرة على قاعدة طرطوس، وكذلك ذهبت لتطبيع العلاقات مع (تركيا) والاتفاق على مشروع السيل التركي (تورك ستريم) لنقل الغاز الروسي عبر تركيا إلى جنوب أوروبا، وفي ضوء ذلك تسعى روسيا من تدخلها في ليبيا إلى الحيلولة دون مد خط أنابيب شرق المتوسط الذي سيؤدي بدوره إلى تقليل الاعتماد الأوروبي على الغاز الروسي للحفاظ على أمنها الطاقوي الذي يمثل الغاز الطبيعي ركيزة هامة له.

3 – المحدد الجغرافي السياسي : يتمثل هذا المحدد برفض المخرجات السياسية لثورات الربيع العربي، إذ لم تُعطِ القيادة الروسية والمتمثلة في الرئيس (ديمتري ميدفيدف) أي اهتمام لما حصل في المنطقة

---

[1] عصام عبد الشافي، خريطة الأهداف والمصالح .. ماذا تريد روسيا من ليبيا، مصدر سابق.

* على الرغم من أنّ موسكو تدفع بشدة لمساندة قائد الجيش الوطني، إلا أنها في ذات الوقت تتواصل مع الطرف الثاني للصراع (حكومة الوفاق) للحصول على مكاسب جيواقتصادية، وخاصة في ملف شرق المتوسط الذي حال الاتفاق بين تركيا وحكومة الوفاق دون تنفيذه، فهي تلعب لعبة مزدوجة تنتظر فيها المنتصر في نهاية الحرب للتحالف معه.....

Anna Borshchevskaya, Russia's Growing Interests in Libya, Op.Cit, p2

[2] بن سي قدور عبد القادر، مبادئ سياسة روسيا تجاه أمن الطاقة بين الدخل الاقتصادي والتأثير السياسي، "**المجلة الجزائرية للدراسات السياسية**"، المجلد (5)، العدد (1)، 2018، ص11 – 12.

[3] محفوظ رسول، أمن الطاقة في العلاقات الروسية – الأوروبية وفق نظرية الاعتماد المتبادل، "**مجلة المستقبل العربي**"، العدد (464)، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، 2017، ص189 – 190.

[4] طلال عتريسي، الأسس الحاكمة للتفاهمات والتجاذبات بين روسيا وأمريكا وإيران وتركيا، "**مجلة شؤون عربية**"، العدد (167)، الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، 2016، ص16.

العربية من احتجاجات خلال عامي (2010 – 2011) إدراكاً منه بأنها لن تؤثر على الداخل الروسي[1]، إلا أنَّ وصول الرئيس (فلاديمير بوتين) إلى حكم روسيا عام (2012) للمرة الثانية عقب ولايته الأولى للمدة (2000 – 2008) والذي تبنى شكلاً آخراً في السياسة الخارجية الروسية تجاه الثورات العربية، بعد أن أدرك بأن الولايات المتحدة الأمريكية تقوم بحملة منظمة تهدف للهيمنة والتحكم في المجال الجغرافي الأمني لروسيا من خلال إسقاط الأنظمة الموالية لها سواء في (مصر، ليبيا، اليمن، سوريا)[2]، وأدرك النظام الروسي أيضاً بأنَّ مسألة انتقال تلك الاحتجاجات إلى الداخل الروسي لا تحتاج إلى وقت طويل وخصوصاً الجمهوريات ذات الأغلبية المسلمة في آسيا الوسطى وشمال القوقاز، لذلك عمد إلى تطبيق سياسات تزيد من قبضة الدولة على المجتمع، إذ صدرت عدد من القوانين التي عززت قبضة الحكومة على حساب الأنشطة غير الحكومية ومنظمات المجتمع المدني، يُضاف إلى ذلك التضييق على شبكة الأنترنت والتحكم في وسائل الإعلام[3]، فمن غير الممكن أنْ تدعم السلطات الروسية التغيير في المنطقة العربية وتمانع ذلك في الجمهوريات الإسلامية التابعة لها خصوصاً بعد تولي الجماعات والأحزاب الإسلامية حكم (مصر، تونس، ليبيا). الجدير بالذكر، أوضح تقرير استطلاع رأي أنَّ (49%) ممن شارك في الاستطلاع عبروا عن استعدادهم للخروج إلى الشارع تعبيراً للاحتجاج ضد النظام الحاكم وخاصة في ظل الأزمة الاقتصادية التي عاشتها روسيا، إذ شهدت روسيا في (14 /شباط/ 2011) احتجاجات رافعة شعار (روسيا ستسير على خطى الثورة المصرية)، وكذلك احتجاجات في شوارع موسكو منددةً بنتائج انتخابات عام (2012) التي اتهم فيها حزب الرئيس (بوتين) بالتزوير[4]، ويدل ذلك على أنَّ روسيا مهيأة من الداخل لانطلاق أي احتجاجات تهدد الأمن الداخلي الروسي، نتيجة الأزمات الاقتصادية التي تعيشها، لذلك تقف روسيا ضد المخرجات السياسية لثورات الربيع العربي.

4 – المحدد الأمني الإيديولوجي : نعني هنا بالمحدد الأمني ~ الأيديولوجي بالنسبة لروسيا هو محاولة روسيا إبعاد خطر التنظيمات الأصولية المتطرفة عن الجغرافية الروسية ومحيطها. تواجه روسيا منذ انهيار لاتحاد السوفيتي عام (1991) تنامياً ملحوظا للجماعات الأصولية في الجمهوريات الإسلامية المجاورة

---

(1) Eugene Rumer and Richard Sokolsky, Sources of Russian Foreign Policy Behavior, Thirty Years of U.S. Policy Toward Russia : Can the Vicious Circle Be Broken?, Carnegie Endowment for International Peace, 2019,p 20 – 30.

(2) رضا محمد هلال، السياسة الروسية الجديدة في المنطقة العربية : دراسة في أدوات القوة الناعمة وفعاليتها، مصدر سابق، ص178.

(3) رغدة البهي، تحديات هيكلية تعوق الصعود الروسي عالمياً، "**مجلة السياسة الدولية**"، المجلد (51)، العدد (204)، مؤسسة الأهرام، مصر، 2016، ص202.

(4) هاني شادي، روسيا والربيع العربي .. مصالح ومخاوف، "**مؤسسة الأهرام**"، مصدر سابق، ص86.

لروسيا ذات الأغلبية المسلمة، إذ دخلت في صراع مع أفغانستان والشيشان في تسعينيات القرن الماضي[1]، ليشتد خطر تلك الجماعات بعد عام (2012) وظهور تنظيم الدولة الإسلامية (داعش)* في المنطقة العربية وقيام أغلب التنظيمات والجماعات الأصولية في آسيا الوسطى وأفغانستان وباكستان بإعلان البيعة للتنظيم، وكذلك إعلان التنظيم عن قيام (إمارة خُراسان) المجاورة لروسيا والتي تُعد من أكثر الإمارات رفداً للتنظيم بالمقاتلين، إذ تشير إحصائيات مجموعة الأزمات الدولية للمدة (2014 – 2015) أنَّ هناك ما بين (2000 – 4000 شخص) يلتحقون بالتنظيم سنوياً[2]. تعارض روسيا صعود التنظيمات الأصولية والأحزاب الإسلامية في المنطقة العربية، خوفاً من انعكاس ذلك على الداخل الروسي، وخصوصاً في المناطق الانفصالية مثل : (الشيشان، وداغستان)، التي تُعدُ ذات أهمية جيوستراتيجية ومجال حيوي لروسيا الاتحادية[3]، في وقت لاحت فيه صعود الحركات الإسلامية إلى الحكم سواء في مصر أو ليبيا أو تونس، لذا وفي ظل صعود تلك الجماعات الأصولية المتطرفة وفي مقدمتها تنظيم الدولة (داعش) أعلنت القيادة الروسية الحرب الشاملة على تلك التنظيمات داخل روسيا وفي أي منطقة جغرافية تتواجد فيها المصالح الروسية[4]، إذ تأتي ليبيا في مقدمة الدول التي تشهد تنامي الجماعات الأصولية المتطرفة التي تهدد التواجد الروسي في ليبيا، لذلك عمدت روسيا إلى التدخل في الصراع الليبي بحجة محاربة الإرهاب وتهديده للأمن القومي الروسي. تتفق روسيا مع الإمارات والمملكة العربية السعودية ومصر وبعض دول أوروبا في مواجهة الأحزاب ذات التوجه الإسلامي وتقليص نفوذها في المنطقة وخاصةً حركة (الإخوان المسلمون)، كون أنَّ روسيا يتواجد فيها أكثر من (20

---

(1) Domitilla Sagramoso and Akhmet Yarlykapov, What Drove Young Dagestani Muslims to Join ISIS? A Study Based on Social Movement Theory and Collective Framing, **"PERSPECTIVES ON TERRORISM"**, (Volume 14), (Issue 2), 2020, p46 – 48.

* قام التنظيم بعدد من العمليات النوعية داخل روسيا والمصالح والمنشآت الروسية في الخارج، أبرزها : تفجير داخل طائرة ركاب روسية فوق مصر عام (2015)، الأمر الذي أدى إلى مقتل جميع الركاب والبالغ عددهم (224 شخصاً) جميعهم من روسيا عدا (7 أشخاص) من أوكرانيا، وكذلك تفجير (ميترو سان بطرسبرج) داخل روسيا عام (2017)، وكذلك إطلاق عدد من الصواريخ على القوات الروسية في سوريا قتل فيها عدد من الضباط والجنود، فضلاً عن ذلك إلقاء القبض على أعضاء تابعين للتنظيم في مدينة (إيكاترينبرغ) كانوا يخططون لشن هجمات في موسكو وسان بطرسبرج..... رضا محمد هلال، السياسة الروسية الجديدة في المنطقة العربية : دراسة في أدوات القوة الناعمة وفعاليتها، "**مجلة كلية الاقتصاد والعلوم السياسية**"، المجلد (22)، العدد (3)، جامعة القاهرة، 2021، ص176 – 177.

(2) المصدر ذاته، ص177.

(3) إيلاف نوفل أحمد العكيدي، الأهمية الجيوستراتيجية لمنطقة الشرق الأوسط وأثرها على العلاقات الروسية الإيرانية، ط1، دار الراية للنشر والتوزيع، عمّان، الأردن، 2016، ص35.

(4) Dmitry Shlapentokh, ISIS and Russia : The Use of Threat for Spreading of Influence and ISIS's Future, in : John R. Vacca (Editor), Online Terrorist Propaganda, Recruitment, and Radicalization, CRC Press Taylor & Francis Group, new York, 2019. p355 – 358.

مليون/ نسمة) مسلم يتفاعل مع أحداث الشرق الأوسط ثقافياً ودينياً، ويتضح ذلك الموقف عندما تجاوبت روسيا بحماس مع النظام المصري بعد انقلاب عام (2013)[1]، لذا فإن اضطرابات المنطقة العربية يصل تأثيرها إلى الداخل الروسي وخصوصاً الجمهوريات الإسلامية التي تتأثر بأحداث المنطقة العربية. وتأسيساً على ما تقدم، يُمكن القول إنَّ روسيا تسعى من جديد للعودة إلى مكانتها الدولية والعودة إلى مناطق النفوذ السوفيتي السابق، وهذا ما أكدته طروحات المفكر الجيوبولتيكي (ألكسندر دوغين) الاستراتيجي الذي رسم طريق صعود روسيا مرة أخرى للهيمنة العالمية من خلال تطبيق صُناع السياسة الروس نظريته الجيوسياسية الذي دعا فيها بضرورة العودة إلى الحزام الأوراسي المرتبط بمنطقتين، الأولى : أوراسيا والتي تضم وفق تصوره روسيا ودول الاتحاد السوفيتي السابق، أما الثانية فهي منطقة الشرق الأوسط وصولاً إلى سواحل البحر المتوسط[2]، فالمتتبع للسياسة الروسية الخارجية يرى بأن روسيا لها اليد العليا في الجمهوريات السوفيتية القديمة وخصوصاً الإسلامية منها، وكذلك غزوها لمساحات واسعة من الأراضي الأوكرانية، إلى جانب توسع نفوذها في الشرق الأوسط وتحديداً في كلٍ من سوريا وليبيا، وهذا كله تطبيق لنظرية المفكر الروسي (دوغين). كذلك تسعى روسيا إلى فك عزلتها الدولية التي فُرضت عليها بعد العقوبات الاقتصادية عام (2014) نتيجة غزوها لشبه جزيرة القرم في أوكرانيا من خلال تنشيط دورها الجيوسياسي في المنطقة العربية التي بدأت فيها من سوريا أولاً، ثم ليبيا لترسيخ دورها كلاعب دولي مؤثر في الصراع الليبي، لذا فإن أي وجود روسي في ليبيا ذات الأهمية الجيوبولتيكية يُمثل ورقة هامة لروسيا في مساومتها دول أوروبا وحلف شمال الأطلسي على مصالحها سواء في ليبيا أو مناطق نفوذ أخرى.

ثالثاً – إيطاليا : فرضت الجغرافيا بعداً تاريخياً وحضارياً لا يُمكن تجاهله على شعوب ضفتي البحر المتوسط، وينطبق ذلك على العلاقات الليبية ~ الإيطالية التي تنبعُ من أهمية موقع ليبيا الجيوستراتيجي، فضلاً عن الاحتياطات الكبيرة من النفط والغاز وإنتاجهما، لذا فقد أصبحت ليبيا محور اهتمام إيطالي لإيجاد نفوذ لها أو تعزيز ذلك النفوذ لتعظيم مصالحها[3].

*** البعد الجيوبولتيكي ~ التاريخي للعلاقات الليبية – الإيطالية :** تمتاز العلاقة بين ليبيا وإيطاليا بأنها ذات بعد جيوبولتيكي وتاريخي بامتياز وصلت ذروتها إبان الاستعمار الإيطالي الذي ركز جهوده على ليبيا المُسيطر عليها من قبل الدولة العثمانية، ومما زاد اهتمام إيطاليا بليبيا أنَّ فرنسا كانت مستعمرة على

---

[1] عزت سعد الدين، موقف روسيا من الأزمة في ليبيا والشرق الأوسط، "**مجلة شؤون عربية**"، العدد (183)، الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، 2020، ص80.

[2] حسن الرشيدي، ليبيا في بؤرة الصراع الدولي، مصدر سابق، ص33.

[3] محمد عبد الحفيظ الشيخ، التنافس الفرنسي – الإيطالي وتداعياته على ليبيا، "**مجلة المستقبل العربي**"، المجلد (484)، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، 2019، ص141.

أغلب الشمال الإفريقي باستثناء ليبيا الأمر الذي مهد لإيطاليا استعمار ليبيا للمدة (1911 – 1943)[1] بعد الاتفاق مع فرنسا وألمانيا وبريطانيا والقِوى الأخرى. تُعدُ ليبيا بالنسبة لإيطاليا حليفاً ذا أولوية ومكانة رغم التداعيات التاريخية والتقلبات السياسية، ففي عام (1969) كانت إيطاليا تحتل المرتبة الأولى في قائمة الدول المصدرة إلى ليبيا بنسبة (28.5%) تلتها الولايات المتحدة الأمريكية بنسبة (12.5%)، في حين شغلت ألمانيا الغربية المرتبة الأولى من حيث الاستيراد بنسبة (23%) تلتها إيطاليا بنسبة (20.5%)[2]، وكذلك شرعت ليبيا خلال المدة (1969 – 2011) إلى الاستثمار الخارجي*.

تجسد التقارب الليبي الإيطالي في سبعينيات القرن الماضي من خلال زيادة التبادل التجاري بين البلدين والتوقيع على مجموعة من الاتفاقيات في مجال الطاقة والتسليح، إلا أنَّ فترة العقوبات الدولية على

---

[1] نبيل لزعر، أساليب إيطاليا الممهدة لاحتلال ليبيا، "**مجلة الحكمة للدراسات التاريخية**"، العدد (12)، مؤسسة كنوز الحكمة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2017، ص55.

[2] سمير عبد الرسول العبيدي، العلاقات الاقتصادية الليبية ~ الإيطالية 30/ 8/ 2008 – 17/ 2/ 2011 دراسة في التأريخ الاقتصادي، "**المجلة العربية للآداب والدراسات الإنسانية**"، العدد (10)، المؤسسة العربية للتربية والعلوم والآداب، القاهرة، مصر، 2019، ص291.

* بدأت ليبيا في الاستثمار الخارجي عن طريق تأسيس (المصرف العربي الخارجي) المملوك لـــ (مصرف ليبيا المركزي) لتولي العمليات الاستثمارية والمالية في خارج ليبيا التي بلغت قيمتها في إيطاليا (10 مليار/ دولار) ، إذ بدأ المصرف عمله عام (1977) في السوق الإيطالية عن طريق شرائه (15%) من شركة (فيات للسيارات)، إلا أنَّ الضغوط التي مورست على ليبيا دفعها إلى بيع حصتها عام (1986)، كذلك شراء (5%) من شركة (الوكالة الوطنية للمحروقات Eni) التي أسستها الحكومة الإيطالية عام (1953)، وتمتلك ليبيا أيضاً (7.5%) من بنك (يونيكرديت)، وكذلك (2.58) من بنك (كابيتاليا) الذي استحوذ عليه بنك (يونيكرديت)، فضلاً عن امتلاكها (2.01%) من شركة (الطيران والدفاع) الإيطالية (سبافينميكانيا) عام (2009) المتخصصة في مجال الفضاء ومشروعات أخرى، كذلك أنشأت صندوق مشترك بقيمة (500 مليون/ دولار) مع بنك (ميديوبانكا) للاستثمار في الشركات الإيطالية المتعثرة، فضلاً عن الاستثمار في شركة (تام أويل) بنسبة (90%)، ثم المساهمة في المصرف العربي الإيطالي بروما (يوباي) بنسبة (47.222)، والمساهمة في مصرف روما بنسبة (5%). لدراسة أكثر تفصيلاً راجع :

كابي الخوري، مؤشرات اقتصادية واجتماعية مختارة في البلدان العربية، "**مجلة المستقبل العربي**"، العدد (377)، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، 2010، ص204 – 220.

خالد أحمد محمد إبزيم، عبد السلام أحمد حسين، التنافس الفرنسي الإيطالي وأثره على وحدة واستقرار ليبيا، "**مجلة جيل الدراسات السياسية والعلاقات الدولية**"، العدد (23)، مركز جيل، الجزائر، 2019، ص91 –92.

علي الطاهر عريبي، العلاقات الليبية الإيطالية في العقد الأخير من القرن العشرين 1990 – 2000، "**مجلة الشهيد**"، المجلد (20)، العدد (21)، المركز الليبي للمحفوظات والدراسات التاريخية، 2000، ص151.

ليبيا شهدت بعض الفتور في العلاقة بين البلدين[1]، لتعود وتتجدد مرة أخرى في نهاية تسعينيات القرن الماضي وبداية الألفية الجديدة، ولعل من أبرز أشكال ذلك التقارب هو توقيع معاهدة (الصداقة والتعاون) عام (2008)، الأمر الذي خلق شراكة متينة ومستدامة لتعزيز التعاون بين البلدين في مجالات عدة أبرزها : الاستثمار في مجال الطاقة والبناء[2].

تميزت العلاقة بين البلدين للمدة (1972 – 1990) ببروز إيطاليا كثاني دولة أوروبية مستوردة للنفط الخام من ليبيا، أما ليبيا فتستورد (42.3%) من معدات والآلات النقل والمنسوجات، وفي هذا الشأن عقد الطرفان عام (1976) اتفاقيات التعاون في مختلف المجالات بقيمة (179 مليون/ دولار)، إلا أنَّ الموقف الإيطالي المؤيد للسياسة الأمريكية والأوروبية ضد ليبيا واستخدام أمريكا وبريطانيا القواعد الإيطالية لقصف طرابلس عام (1986)[3]، ثم تخفيض وارادتها من النفط الليبي، الأمر الذي دفع ليبيا إلى إعادة النظر في الاتفاقيات الموقعة بين الطرفين خصوصاً عام (1992) بعد إصدار مجلس الأمن قراراً يقضي بفرض حظر جوي فوق ليبيا وخفض البعثات الدبلوماسية فيها وإيقاف تصدير الأسلحة إليها[4].

لعبت إيطاليا دوراً بارزاً في رفع الحظر عن ليبيا بعد أنْ قامت بالضغط على المجتمع الدولي لرفع العقوبات المفروضة على ليبيا، فقد كانت (إيطاليا) الضامن الفعلي لنظام الحكم في ليبيا، الأمر الذي أدى إلى إحياء العلاقات بين البلدين بصورةٍ أكبر، ويظهر ذلك في حجم الاتفاقات والمعاهدات التي وقعت بين الطرفين بعد فك الحصار[5]، فقد ازدادت وتيرة التعاون الاقتصادي لا سيما بعد توقيع الإعلان الليبي الإيطالي المشترك عام (1998)، وشهدت المدة (2000 – 2005) ارتفاع كمية الصادرات الليبية إلى إيطاليا فقد

---

[1] خالد أحمد محمد إبزيم، عبد السلام أحمد حسين، التنافس الفرنسي الإيطالي وأثره على وحدة واستقرار ليبيا، مصدر سابق، ص 92.

[2] Nicola Chelotti and Elisabeth Johansson, Stable Unpredictability? An Assessment Of Italian – Libyan Realtions, Loughborough University Institutional Reposiory, 2014, p2 – 3.

[3] محمد عبد الحفيظ الشيخ، آفاق العلاقات الليبية الإيطالية في ضوء تداعيات التغير الثوري عام (2011)، "**مجلة اتجاهات سياسية**"، العدد (5)، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والاقتصادية والسياسية، برلين، ألمانيا، 2018، ص121.

[4] سمير عبد الرسول العبيدي، معاهدة التعويضات الإيطالية 2008 : التقييم والمعطيات، "**المجلة العربية للعلوم السياسية**"، العدد (28)، الجمعية العربية للعلوم السياسية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، 2010، 28.

[5] أحمد دياب، أبعاد الدور الإيطالي تجاه الأزمة الليبية، تقرير منشور على الموقع الرسمي لمركز المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة بتاريخ 11/ آذار/ 2015، متاح على الرابط :
https://futureuaehttps://futureuae.com/ar/Mainpage/Item/745/%D8%AE%D9%8A%D8%A7%D8%.

بلغت عام (2001) (44.3%) من صادرات النفط الليبي، وبلغت عام (2005) (32%) من إجمالي الصادرات الليبية من النفط[1].

تُوِّج التقارب الليبي الإيطالي بعد رفع العقوبات عن ليبيا بتوقيع معاهدة (الصداقة والشراكة والتعاون) عام (2009) فقد أعلن رئيس الوزراء الإيطالي السابق (سليفيو بيرلسكوني) عن تقديم اعتذاره للشعب الليبي بسبب الاستعمار الإيطالي ولما حدث في السنوات الماضية من حصار وعقوبات، وكذلك تضمن الاتفاق بأن تدفع إيطاليا (5 مليار/ دولار) خلال مدة تصل إلى (20) عاماً[2].

عند انطلاق ثورة عام (2011) فقد كانت علاقة إيطاليا بليبيا جيدة وذو نمط تعاوني، فقد تمكن (بيرلسكوني) من بناء شبكة واسعة من المصالح الاقتصادية والسياسية في ليبيا؛ نتيجة قربه من النظام الليبي السابق ومن خلال تعامل خاص بين الطرفين، إلا أنَّ إيطاليا وقفت عاجزةً لإنقاذ حليفها أمام القوى الأخرى على الرغم من مطالبة الحكومة الإيطالية بإيقاف التدخل الخارجي في ليبيا[3]؛ نظراً للمعاهدة التي وقعت بين الطرفين عام (2008) التي حظرت إيطاليا من استخدام قواعدها ضد ليبيا، وكذلك خوفاً على العقود الموقعة بين البلدين، ومخاوف إيطاليا من تدهور الوضع الأمني في ليبيا سيؤدي إلى بعض المشكلات الأمنية وخصوصاً فيما يتعلق بمشكلة الإرهاب والهجرة غير الشرعية، إلا أنَّ تصميم المجتمع الدولي على التدخل العسكري ضد النظام الليبي دفع روما على تعليق معاهدة عام (2009) معتبرةً بأن النظام لم يعد حليفاً لها وبذلك أيدت الحظر على ليبيا[4].

ومن أبرز المحاور التي دفعت إيطاليا للاهتمام بليبيا هي :

1 – وجود قِوى إقليمية ودولية في الصراع الليبي تدخل ضمن دائرة التنافس الجيوبولتيكي مع إيطاليا : تُعدُ إيطاليا من طليعة الدول التي تربطها علاقات متينة مع النظام الليبي السابق، فهي ترتبط به من خلال عدة معاهدات اقتصادية لتنفيذ مشاريع مختلفة بين البلدين، لذلك نجد في بداية الثورة لم تكن متحمسة لإزاحة النظام الليبي السابق خوفاً على مصالحها، إلا أنها وجدت العديد من القوى الأخرى أخذت تتدخل في الشأن الليبي طمعاً في الحصول على مكاسب جيوبولتيكية وجيواقتصادية، لذا فقد تخلت إيطاليا عن

---

[1] محمد عبد الحفيظ الشيخ، آفاق العلاقات الليبية الإيطالية في ضوء تداعيات التغير الثوري عام (2011)، مصدر سابق، ص122.

[2] محمد طاهر الجراري، الافتتاحية : معاهدة الصداقة والشراكة والتعاون الليبية الإيطالية 3/ 3/ 2009 : الجروح التي لا تتعالج تتورم، "**مجلة البحوث التاريخية**"، المجلد (31)، العدد (2)، المركز الليبي للمحفوظات والدراسات التاريخية، 2009، ص 13 – 16.

[3] محمد عبد الحفيظ الشيخ، التنافس الفرنسي – الإيطالي وتداعياته على ليبيا، مصدر سابق، ص142.

[4] كريم مصلوح، الإدارة الأمريكية الأوربية للأزمة الليبية أثناء الثورة، "**مجلة دراسات شرق أوسطية**"، العدد (58)، مركز دراسات الشرق الأوسط، 2012، ص61.

النظام الليبي بعد شعورها بالتهديد الخارجي تجاه مصالحها الاقتصادية في ليبيا التي تعتبرها بأنها مجالٌ حيويٌ وفضاءٌ جغرافيٌ لها.

تبدي إيطاليا مخاوفاً تجاه الصراع الليبي، لا سيما مع وجود قِوى دولية أقوى منها تشكل تهديداً لمصالحها الحيوية، لذلك فهي تريد أنْ تبقى الفاعل الرئيسي لإدارة ملف الصراع الليبي؛ نظراً للبعد التاريخي والمصالح الاقتصادية التي تربط البلدين[1]، وهي تدرك بأن أي تهاون تجاه الملف الليبي سيؤدي إلى بروز قِوى أخرى وخاصة فرنسا التي دخلت الصراع الليبي بقوة عن طريق تسليح المقاتلين ضد النظام السابق عام (2011)، لذا فإن لإيطاليا مخاوف كبيرة على مصالحها بعد بروز منافسين عدة في الصراع الليبي [2].

2 – مواجهة التحديات الأمنية التي فرضها الصراع الليبي : تواجه إيطاليا بعد عام (2011) تحديات عدة تهدد أمنها الداخلي، إذ دفعتها تلك التحديات إلى الدخول في معترك الصراع الليبي لإيجاد الحلول المناسبة لتلك التحديات، ومن أبرز المشكلات أو التحديات الأمنية التي تواجه إيطاليا نتيجة الصراع الليبي هي :

أ – **تحدي الهجرة غير الشرعية :** أدى عدم الاستقرار في ليبيا بعد عام (2011) إلى تزايد موجات الهجرة غير الشرعية تجاه أوربا وتحديداً إيطاليا التي تُعدُ الوجهة المفظلة للمهاجرين غير الشرعيين المنطلقين من ليبيا، والتي تعتبرهم بأنهم يشكلون تهديداً لأمنها القومي خوفاً من ارتباطهم بتنظيمات أصولية متطرفة مثل : تنظيم الدولة (داعش)[3]، تدرك إيطاليا بأن موقع ليبيا يُعدُ مثالياً من الناحية الجغرافية للهجرة غير الشرعية، نظراً لطول الساحل الليبي الذي يصعب مراقبته طوال الوقت لذلك فإن ليبيا تُعدُ أفضل دولة عبور للهجرة إلى أوربا.

تُدرك إيطاليا أيضاً بأن دخول المهاجرون غير الشرعيين إلى أراضيها سيؤدي إلى تهديد التجانس السُكاني، فإيطاليا بدأت تتحول بوتيرة متسارعة إلى مجتمع متعدد الثقافات والأديان، وكذلك تدرك أيضاً دخول أفراد من الجماعات الأصولية المتطرفة مع هؤلاء المهاجرون، وبروز الجريمة المنظمة والإتجار بالمخدرات والسرقة وغيرها من سلبيات الهجرة غير الشرعية[4]، لذا فقد رأت السلطات الإيطالية

---

[1] محمد عبد الحفيظ الشيخ، التنافس الفرنسي – الإيطالي وتداعياته على ليبيا، مصدر سابق، ص144.

[2] أحمد قاسم حسين، الجغرافية الليبية ترسم أمن إيطاليا القومي، متاح على الرابط :
https://www.alaraby.co.uk/%D8%A7%D9%84%D8%AC%D8%BA%D8%B1%D8%A7%D9%81%D.

[3] يونسي وليد، المعضلة الأمنية في المتوسط : قراءة في أبرز التهديدات الأمنية واستراتيجية المواجهة، " **دراسات وأبحاث : المجلة العربية للأبحاث والدراسات في العلوم الإنسانية والاجتماعية**"، المجلد (11)، العدد (2)، جامعة زيان عاشور الجلفة، الجزائر، 2019، ص351.

[4] مصطفى عبدالله أبو القاسم خشيم، تأثير الهجرة غير الشرعية في العلاقات الإيطالية – الليبية، "**السياسة الدولية**"، المجلد (53)، العدد (212)، مؤسسة الأهرام، مصر، 2018، ص59.

بأن مكافحة الهجرة يبدأ من الجغرافية الليبية أي قبل الوصول إلى المياه الدولية والإقليمية، ومن هنا جاء التعاون الإيطالي مع الحكومات التي تعاقبت على حكم ليبيا بعد سقوط النظام سواء كانت تلك الحكومة من غرب ليبيا أو شرقها[1]، ومن أشكال ذلك التعاون : إبرام اتفاقية الصلح بين قبائل الجنوب الليبي من التبو والعرب والطوارق عام (2017) في روما، إذ تتعلق تلك الاتفاقية بمراقبة (4,600 كم) من الحدود الليبية الجنوبية الأمر الذي نفته حكومة الوفاق المدعومة من إيطاليا، وفي هذا الصدد صرح وزير الداخلية الإيطالي بأن تأمين الحدود الجنوبية لليبيا سيؤدي إلى تأمين حدود أوربا الجنوبية[2]، وكذلك سعت إلى تنفيذ مشروع إيطالي يموله الاتحاد الأوروبي لإقامة نقاط لوجستية تنفيذية لمساعدة حرس الحدود الليبي في الحد من الهجرة غير الشرعية، وتبرر ذلك بأنها حصلت على معلومات استخباراتية تفيد بأن هناك تنظيمات أصولية متطرفة تستعد للانتشار في أوروبا عبر الهجرة غير الشرعية[3].

بـــ – تحديات الإرهاب القادم من الجغرافيا الليبية : من المشكلات الأمنية الأخرى التي تهدد الأمن القومي الإيطالي هي مشكلة وجود تنظيم الدولة الإسلامية (داعش) في الأراضي الليبية الذي تمكن من القيام بعدة عمليات في الداخل الأوربي منطلقاً من ليبيا، وكذلك بات هذا التنظيم يهدد المصالح الإيطالية في ليبيا خصوصاً بعد سيطرته لفترة على أهم مناطق إنتاج النفط في ليبيا (منطقة الهلال النفطي)، فضلاً عن تنامي نفوذ تنظيم القاعدة في منطقة الساحل الإفريقي والذي يتخذ من ليبيا أهم قاعدة عسكرية لتزويد مقاتليه بالسلاح.

3 – حماية المصالح الاقتصادية الإيطالية : تحددُ إيطاليا أمنها الاقتصادي من الجغرافية الليبية وخاصةً أمنها الطاقوي، إذ تحتلُ شركة (إيني) الإيطالية مكانة مهمة من حيث ضخامة الاستثمارات الإيطالية في النفط الليبي، فضلاً عن عقود واتفاقات لشركات أخرى[4]، فإيطاليا تستورد (80%) من حاجاتها من الطاقة من الخارج، إذ تستورد من ليبيا (25%) من مجموع وارداتها من النفط، أي (32%) من إنتاج النفط الليبي يذهب إلى إيطاليا، وكذلك تستوردُ من ليبيا أيضاً (12%) الغاز الطبيعي، علاوةً على ذلك المصالح التجارية بين البلدين سواء في مجال السيارات والبنوك والسكك الحديد ومجالات أخرى[5].

---

[1] محمد السبيطلي، الأزمة الليبية بين التدخلات الدولية والوساطات الإقليمية، مصدر سابق، ص41.

[2] أحمد قاسم حسين، دور القِوى الخارجية في العملية السياسية : حالة ليبيا بعد الاتفاق السياسي "الصخيرات"، مصدر سابق، ص72.

[3] أحمد قاسم حسين، التنافس الفرنسي الإيطالي على النفوذ في ليبيا، تقييم حالة، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسيات، الدوحة، قطر، 2019، ص7.

[4] أحمد يوسف أحمد ونيفين مسعد، حال الأمة العربية، حال الأمة العربية 2010 – 2011 رياح التغيير، ط1، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، 2011، ص160 – 161.

[5] أحمد دياب، أبعاد الدور الإيطالي تجاه الأزمة الليبية، مصدر سابق.

فرض التقارب الجغرافي بين البلدين إلى أنْ تكون بينهما علاقات اقتصادية متينة، ومن أبرز أشكال ذلك التقارب : مساهمة إيطاليا بـــ (80 مليون/ دولار) لتطوير حقل (البوري) النفطي، كذلك الاتفاق عام (1999) على مد أنبوب غاز يربط بين ليبيا وإيطاليا، فضلاً عن امتلاك إيطاليا (50%) من احتياطي غاز (أبو طفل)، علاوةً على استثمارات أخرى في مجال الصناعة والزراعة والسياحة[1]، فعلى مستوى التبادلات التجارية تحتل إيطاليا المرتبة الأولى في قائمة الدول المتعاملة مع ليبيا بقيمة (17.6 مليار/ دولار) عام (2010)، وهي بذلك تتجاوز كل دول أوربا بمسافة بعيدة[2]، كذلك تحتل إيطاليا المرتبة الثالثة في قائمة الدول المستثمرة في ليبيا، إلا أنها تصدرت القائمة بعد اتفاقية عام (2009)، فضلاً عن إعلان شركة النفط الإيطالية (إيني) عام (2010) استعدادها للاستثمار بـــ (25 مليار/ دولار) في ليبيا، إذ تعد تلك الشركة من أكبر الشركات لإنتاج المحروقات في ليبيا، وكذلك لها النصيب الأكبر في استكشافات النفط والغاز شرق المتوسط، لذا فإن أي مشكلات أمنية ستؤدي إلى الإضرار بالمصالح الاقتصادية الإيطالية في ليبيا[3]، ولذلك فقد سارعت الحكومة الإيطالية إلى تقديم الدعم لكل حكومات ما بعد الثورة، أبرزها الدعم الواضح لحكومة الوفاق التي وصلت إلى ليبيا عبر فرقاطة إيطالية وخصوصاً ضد التنظيمات الأصولية المتطرفة، وهذا ما تؤكده تصريحات قائد الجيش الوطني الذي وجه انتقادات حادة إلى الحكومة الإيطالية بعد إرسالها (250) جندياً وطواقم طبية[4] لدعم حكومة الوفاق. تسعى إيطاليا عن طريق تدخلها في الصراع الليبي للحفاظ على مصالحها هناك وخصوصاً في المنطقة الجنوبية الغربية التي تزخر بإمكانات هائلة من النفط والغاز الطبيعي (400,000 برميل/ يومياً) والذي يُصدرُ معظمه إلى إيطاليا عن طريق أنبوب (السيل الأخضر) تحت الماء وصولاً إلى صقيلية، إلا أنه وبعد سيطرة الجماعات المسلحة توقف الإنتاج لمدة (عامين)[5]، لذا فإن إيطاليا تخشى من سيطرة الجيش الوطني المدعوم من فرنسا المنافس الأساسي لإيطاليا في تلك المنطقة على نقاط حيوية بالنسبة لإيطاليا، لذلك فقد شجعت على تعيين آمر عسكري على المنطقة الجنوبية الغربية من قبل

---

[1] علي الطاهر عريبي، العلاقات الليبية الإيطالية في العقد الأخير من القرن العشرين 1990 – 2000، مصدر سابق، ص151.

[2] محمد السبيطلي، الأزمة الليبية بين التدخلات الدولية والوساطات الإقليمية، مصدر سابق، ص39.

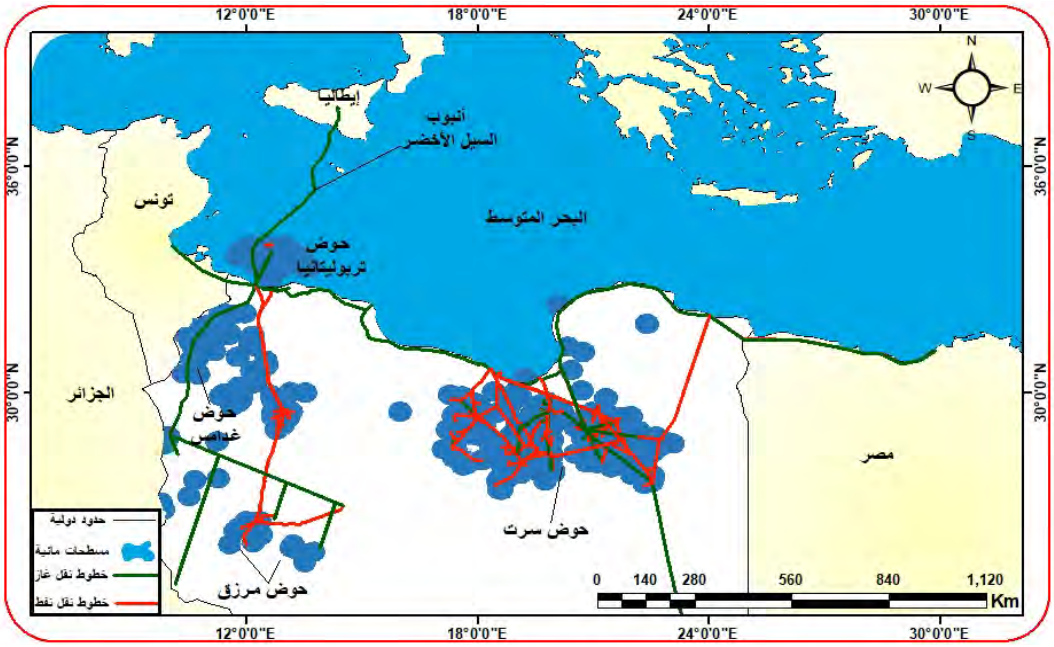
[3] توفيق بوستي وسامي بخوش، السياسة الإيطالية في ليبيا ما بعد القذافي : قراءة في الأبعاد والاتجاهات، " **مجلة المقدمة للدراسات الإنسانية والاجتماعية**"، المجلد (6)، العدد (1)، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة باتنة 1 الحاج لخضر، 2021، ص99.

[4] محمد عبد الحفيظ الشيخ، آفاق العلاقات الليبية الإيطالية في ضوء تداعيات التغير الثوري عام 2011، مصدر سابق، ص126.

[5] توفيق بوستي وسامي بخوش، السياسة الإيطالية في ليبيا ما بعد القذافي : قراءة في الأبعاد والإتجاهات، مصدر سابق، ص102.

المجلس الرئاسي ووصول قوات تابعة لإيطاليا إلى مدينة سبها بعد أقل من أسبوعين على إطلاق الجيش الوطني عملياته باتجاه الجنوب الغربي الليبي[1]. ينظر خريطة (43)، وجدول (59).

خريطة (43) أنبوب السيل الأخضر لتصدير الطاقة إلى إيطاليا



المصدر : من عمل الباحث بالاعتماد على : توفيق بوستي وسامي بخوش، السياسة الإيطالية في ليبيا ما بعد القذافي : قراءة في الأبعاد والاتجاهات، " **مجلة المقدمة للدراسات الإنسانية والاجتماعية**"، المجلد (6)، العدد (1)، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة باتنة 1 الحاج لخضر، 2021، ص99.

جدول (59) التبادل التجاري بين ليبيا وإيطاليا

نوع التبادل التجاري	النسبة %	قيمة الاستثمار	السنة	المرتبة
استيراد إيطاليا للنفط الليبي*	25%	–	–	–
استيراد إيطاليا للغاز الليبي*	12%	–	–	–
تطوير إيطاليا لحقل البوري**	–	80 مليون/ دولار	–	–
مد أنبوب غاز يربط بين ليبيا وإيطاليا**		–	1999	–
امتلاك إيطاليا نسبة من غاز أبو طفل**	50%	–	–	–
مرتبة إيطاليا في قائمة الدول المتعاملة مع ليبيا***	–	مليار/ دولار 17.6	–	1
مرتبة إيطاليا في قائمة الدول المستثمرة في ليبيا***	–	–	2009	1

[1] أحمد قاسم حسين، التنافس الفرنسي الإيطالي على النفوذ في ليبيا، مصدر سابق، ص7 – 6.

المصدر : من عمل الباحث بالاعتماد على :

* أحمد دياب، أبعاد الدور الإيطالي تجاه الأزمة الليبية، تقرير منشور على الموقع الرسمي لمركز المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة بتاريخ 11/ آذار/ 2015، متاح على الرابط :
https://futureuae.com/ar/Mainpage/Item/745/%D8%AE%D9%8A%D8%A7%D8%B1%.

** علي الطاهر عريبي، العلاقات الليبية الإيطالية في العقد الأخير من القرن العشرين 1990 – 2000، "**مجلة الشهيد**"، المجلد (20)، العدد (21)، المركز الليبي للمحفوظات والدراسات التاريخية، 2000، ص151.

*** توفيق بوستي وسامي بخوش، السياسة الإيطالية في ليبيا ما بعد القذافي : قراءة في الأبعاد والاتجاهات، "**مجلة المقدمة للدراسات الإنسانية والاجتماعية**"، المجلد (6)، العدد (1)، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة باتنة 1 الحاج لخضر، الجزائر، 2021، ص99.

* **مسارات الاستراتيجية الإيطالية في ليبيا** : اعتمدت إيطاليا مسارين لتحقيق نفوذها الجيوسياسي في ليبيا :

أ – **المسار السياسي** : ظهر هذا المسار في السياسية الإيطالية بعد خسارة روما أهم المناطق الجيوستراتيجية في ليبيا (الهلال النفطي) لصالح الجيش الوطني، إذ تبنت الحكومة الإيطالية سياسية جديدة تنطلق من التنافس مع فرنسا من خلال الانفتاح على العلاقات السياسية مع حكومة شرق ليبيا بعد أنْ اقتصرت الحكومة الإيطالية السابقة برئاسة (ماتيو رينزي) على التعامل مع حكومة الوفاق فقط[1]، إلا أنَّ الحكومة الأخيرة انفتحت أكثر على التعامل مع قائد الجيش الوطني، إذ ظهر ذلك في لقاء وزير الخارجية الإيطالي (إنزو ميلانيزي) مع قائد الجيش الوطني والذي عده بأنه طرفاً لا غنى عنه في معادلة الصراع الليبي، وكذلك إشارته إلى أهمية دور رئيس المجلس الرئاسي في حكومة الوفاق والذي عده بأنه الطرف الأساسي الذي تتعامل معه روما في ليبيا[2]، إذ تسعى إيطاليا من التقارب مع أطراف الصراع الليبي لمحاولة تقليص النفوذ الفرنسي في الملف الليبي وبسط نفوذها مرة أخرى كلاعب مهم وأساسي في معادلة الصراع الليبي.

بـــ – **المسار العسكري (المحدود)** : ظهر هذا المسار في دعم إيطاليا بشكلٍ محدود لحكومة الوفاق الوطني في صراعها ضد تنظيم الدولة (داعش)، فضلاً عن إرسالها طواقم طبية وجنود لدعم حكومة الوفاق وتدريب قوات حرس حماية الحدود للحد من ظاهرة الهجرة غير الشرعية المارة عبر ليبيا.

نُلَخِصُ مما تقدم أنَّ إيطاليا تدرك الأهمية الجيوبولتيكية لليبيا، فهي ترى بأن ليبيا تقع ضمن نفوذها الجغرافي، وهذا الأمر أفرزته الجغرافية التاريخية منذ أنْ كانت ليبيا تحت سيطرة الاستعمار

---

[1] المصدر ذاته، ص8.

[2] أحمد قاسم حسين، الجغرافية الليبية ترسم أمن إيطاليا القومي، متاح على الرابط :
https://www.alaraby.co.uk/%D8%A7%D9%84%D8%AC%D8%BA%D8%B1%D8%A7.

الإيطالي، فقد بقيت الأطماع الإيطالية متوجهة نحو ليبيا منذ ذلك الوقت، لذا فهي تعارض أي ريادة لقِوى إقليمية ودولية تجاه الملف الليبي وخصوصاً فرنسا التي تدخل معها في تنافس دائم للسيطرة على الثروات الليبية، كما فرض التقارب الجغرافي بينهما علاقات تاريخية وجيواقتصادية، لذا فقد أثر الصراع الليبي على المصالح الاقتصادية الإيطالية بدأً من إيقاف وصول النفط إليها وانتهاء بالعديد من المشاريع والاستثمارات الموقعة بين الطرفين، علاوةً على ذلك تعاني إيطاليا من تداعيات الهجرة غير الشرعية المنطلقة من ليبيا، إذ أدركت بأن معالجة تلك المشكلة تبدأ من الحدود الجنوبية لليبيا، وكذلك تدرك منافسة الدول الأخرى في الملف الليبي وخصوصاً فرنسا التي باتت تهدد المصالح الإيطالية بعد سيطرة الجيش الوطني المدعوم من فرنسا على أهم المناطق الجيوستراتيجية في ليبيا (منطقة الهلال النفطي) وتقدمه على المنطقة الجنوبية الغربية ذات الأهمية الحيوية في تصدير النفط إلى إيطاليا.

رابعاً – فرنسا : تُعدُ فرنسا من أهم الفواعل والقِوى الدولية المؤثرة في الصراع الليبي؛ نظراً لما تمتلكه من نفوذ جيوبولتيكي تجاه القارة الإفريقية عموماً وليبيا خصوصاً، لذا فقد كانت لها الريادة في عمليات حلف شمال الأطلسي ضد النظام الليبي إدراكاً منها بأهمية ليبيا على المستوى الجغرافي والاقتصادي والأمني، فضلاً عن أنَّ موقع ليبيا على تماسٍ مباشر مع مناطق النفوذ الجيوبولتيكي الفرنسي في منطقة الساحل وإفريقيا جنوب الصحراء.

*** الأهمية التاريخية لليبيا في الإدراك الجيوبولتيكي الفرنسي :** بعد نهاية الحرب العالمية الثانية وجلاء إيطاليا التي استعمرت ليبيا بالاتفاق مع فرنسا ودول أخرى رفضت فرنسا اقتراح الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا الذي يقضي بأن تكون ليبيا دولة مستقلة، وكذلك رفضت الوصاية على أي جزء من ليبيا تحت إشراف الأمم المتحدة، وإن كان لا بد من الوصاية فإنها تفظل إيطاليا المستَعْمِرة لليبيا سابقاً[1]، خوفاً على مناطق نفوذها ومصالحها في مستعمراتها (تونس، المغرب، الجزائر)، وكذلك مستعمراتها في منطقة الساحل وغرب إفريقيا، إذ أنَّ استقلال ليبيا سيفتح الباب أما الدول المجاورة لها جغرافيا بمطالبة فرنسا بالاستقلال، لذا فقد عارضت وبشدة أن تكون ليبيا دولة مستقلة بذاتها.

أما خلال فترة ما بعد الاستقلال (1951) خيم الجمود كثيراً على العلاقات الليبية الفرنسية، فبعد اتفاقيتين مع النظام الملكي الليبي، الأولى : تقضي ببقاء القوات الفرنسية في فزان لمدة (6 أشهر)[2*]، والثانية

---

[1] علي عبد السلام عبدالله سحلب، ليبيا : موقعها الاستراتيجي وصراع القوى الكبرى خلال أربعينيات القرن الماضي، "**مجلة جامعة سبها للعلوم الإنسانية**"، المجلد (15)، العدد (1)، جامعة سبها، ليبيا، 2016، ص250.

[*] تشير الجغرافية التاريخية أنَّ ليبيا أصبحت بعد عام (1943) مقسمة إلى ثلاث مناطق عسكرية مختلفة، برقة وطرابلس تحت السيطرة البريطانية، وفزان تحت السيطرة الفرنسية، إذ يُعدُ إقليم فزان الذي يُشكل الجزء الأكبر من ليبيا ذو أهمية جيوستراتيجية بالنسبة لفرنسا، فهي تراه منذ عام (1890) امتداداً طبيعيا لمناطق نفوذها الجيوبولتيكي في منطقة الصحراء الكبرى ومنطقة الساحل وغرب إفريقيا، عقدت فرنسا عام (1890) مع بريطانيا معاهدة ضمنت من خلالها (فرنسا) مناطق نفوذ واسعة تصل إلى بحيرة تشاد، وكذلك المنطقة الواقعة

تعهد فرنسا بدفع مساعدات مالية لسد العجز في ميزانية فزان[1]، خاصةً وأنَّ إقليم فزان ذو أهمية كبرى بالنسبة لفرنسا في ذلك الوقت، فهو قريب جغرافياً إلى الجزائر وتونس، وكذلك أهميته في مراقبة المقاومة الجزائرية والتونسية التي تَتَنَقل بين ليبيا وتلك الدول، فضلاً عن أهمية فزان في النقل الجوي بين فرنسا ودول إفريقيا في منطقة الساحل وغرب إفريقيا[2]، إلا أنَّ طلب فرنسا عام (1952) عقد اتفاقية مع ليبيا على غرار الاتفاقية البريطانية والأمريكية التي تقضي ببقاء قواعد عسكرية للبلدين في ليبيا مقابل الحماية العسكرية وتقديم الدعم المالي للمملكة الليبية قوبل بالرفض؛ نظراً للموقف العام تجاه فرنسا في ذلك الوقت، وكذلك سياسية فرنسا المشهورة بالعداء تجاه شعوب إفريقيا، وكانت تسعى أيضاً إلى بقاء نفوذ عسكري لها في إقليم فزان، لذلك فقد بقيت العلاقة بين البلدين خلال فترة النظام الملكي متوترة تارةً ومتقاربة تارةً أخرى[3]، نظراً لأن أهداف فرنسا تجاه ليبيا كانت ولا زالت جيوبولتيكية توسعية تسعى إلى ضمان نفوذها وتأمين مصالحها في ليبيا خصوصاً والمنطقة عموماً. أما خلال فترة (1969 – 2011) فقد شهدت تقارباً في العلاقات بين البلدين في بعض الأحيان وتنافراً في البعض الآخر، فعلى الرغم من رفض فرنسا للحدث السياسي عام (1969) وتحديداً في عهد (شارل ديغول)، إلا أن وصول (جورج بومبيدو) بعد استقالة (ديغول) عادت العلاقات إلى طبيعتها، وبدت ملامح تطور العلاقات بين البلدين حينما تعاقدت ليبيا مع فرنسا على شراء (178) طائرة ميراج في أكبر صفقة فرنسية لبيع الطائرات، إذ قدمت ليبيا هذه الطائرات إلى مصر لاستخدامها في حرب (1973)[4]، أما خلال المدة (1974 – 1981) فقد تم إبرام عدة عقود واتفاقيات بين البلدين في مجال النفط وتزويد الجيش الليبي بالأسلحة والمعدات العسكرية، إلا أنَّ تلك العلاقة ما لبثت أنْ انهارت في ثمانينيات القرن الماضي بعد (الصراع الليبي ~ التشادي)، إذ جرت معارك بين الجيش الليبي

جنوب البحر المتوسط..... حبيب هنري، ليبيا بين الماضي والحاضر، ترجمة : شاكر إبراهيم، المنشأة الشعبية، طرابلس، ليبيا، 1981، ص71..... عبد الرحمن تشايجبي، الصراع التركي الفرنسي في الصحراء الكبرى، ترجمة : على اعزازي، طرابلس، مركز دراسة جهاد الليبيين، 1982، ص135 – 136.

[1] مي فاضل مجيد الربيعي، التطورات السياسية في فزان 1951 – 1963، (أطروحة دكتوراه/ غير منشورة)، كلية التربية ابن رشد، جامعة بغداد، 2000، ص27 – 29.

[2] حسام علي محسن المدامغة، العلاقات الليبية الفرنسية 1954 – 1956 من خلال تقارير المفوضية الملكية العراقية بطرابلس الغرب، "**المجلة الدولية للعلوم الإنسانية والاجتماعية**"، العدد (15)، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، بيروت، لبنان، 2020، ص96.

[3] مجيد خدوري، ليبيا الحديثة دراسة في تطورها السياسي، ترجمة : نقولا زيادة، دار الثقافة، بيروت، لبنان، 1966، ص292.

[4] مفيد كاصد الزيدي، العلاقات الفرنسية – الليبية : خلفية تاريخية ورؤية مستقبلية، "**دراسات دولية**"، العدد (55)، مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية، جامعة بغداد، 2013، ص39 – 40.

وعددٍ من الوحدات الفرنسية الموجودة في تشاد[1]، لكِنَّ اللقاء بين الرئيس الليبي والفرنسي في قبرص حال دون استمرار الحرب التي تجددت عام (1987) والتي دُمرت فيها العديد من الطائرات الليبية من قبل فرنسا المؤيدة لتشاد، كذلك اتهمت فرنسا السلطات الليبية بأنها وراء مقتل (170 راكباً) على متن الطيارة (DC10) التابعة للخطوط الجوية الفرنسية عام (1981) في النيجر[2] لتتدهور العلاقة بين البلدين على خلفية الصراع في تشاد والذي في حقيقته صراع ليبي ~ فرنسي على الأراضي التشادية، وكذلك ضلوع ليبيا في تفجير الطائرة الفرنسية عام (1981).

بناء على ما تقدم يمكن القول، إن العلاقات الفرنسية الليبية خلال المدة (1969 – 2011) كانت سيئة بالإجمال إلا في مرحلتين، الأولى : مرحلة حكم (جورج بومبيدو) الذي حدثت في عهده صفقة طائرات (الميراج)، أما الثانية فكانت خلال الولاية الثانية للرئيس (جاك شيراك) (2002 – 2007)، إذ تخلت ليبيا عن برنامجها النووي، فضلاً عن تعويض أسر ضحايا طائرة (لوكيربي) وطائرة (UTA) الفرنسية[3]، لتتطور العلاقة أكثر بين البلدين عند وصول (نيكولا ساركوزي) إلى الحكم عام (2007) والذي أسهم في حل عدد من القضايا العالقة بين البلدين، إذ كانت تلك الأحداث سبباً في فتح آفاق جديدة للعلاقة بين ليبيا وفرنسا تُوجت بزيارة الرئيس الفرنسي إلى ليبيا عام (2007) ثم زيارة الرئيس الليبي إلى فرنساً في ذات العام نتج عنها توقيع العديد من العقود بين البلدين في مختلف المجالات العسكرية والاقتصادية[4]، إلا أنَّ الخلاف عاد مرة أخرى بين البلدين نتيجة موقف النظام الليبي من وجود فرنسا في إفريقيا، وكذلك محاولة ليبيا استخدام (143 طناً) من الذهب لإنشاء عملة لعموم إفريقيا مرتبطة بالدينار الليبي بديلاً للفرنك الفرنسي في غرب إفريقيا، فضلاً عن التباطؤ في تنفيذ العقود الموقعة بين الطرفين عام (2007)، فليبيا لم تسدد سوى (مليارين) من مجموع (10 مليار/ دولار)، الأمر الذي عده الرئيس الفرنسي تهديداً لمصالح فرنسا الاقتصادية والعسكرية في ليبيا خصوصاً وإفريقيا عموماً[5]. أما خلال أحداث عام (2011) فقد أيدت فرنسا الحراك الثوري في ليبيا، فكانت أول من اعترف من دول الاتحاد الأوروبي بالمجلس الانتقالي، كذلك كانت من طلائع الدول التي قدمت دعماً مختلفاً للجماعات المسلحة، بل تُعد هي وبريطانيا أول من قاد دفة التعبئة ضد

---

[1] غسان شربل، جيف سمونر، ليبيا والغرب من الاستقلال إلى لوكربي حقائق وأسرار، ط1، دار الفرجاني، طرابلس، ليبيا، 2015، ص107.

[2] مفيد كاصد الزيدي، مصدر سابق، ص41.

[3] رامي التلغ، سياسة ماكرون في ليبيا... هل تصلح ما أفسده الأسلاف؟، بوابة إفريقيا الإخبارية، العدد (31)، 2018، ص26.

[4] مفيد كاصد الزيدي، مصدر سابق، ص43 – 45.

[5] العربي العربي، ليبيا : لعبة الأمم، "**مجلة القانون الدستوري والمؤسسات السياسية**"، المجلد (5)، العدد (1)، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة عبد الحميد بن باديس مستغانم، الجزائر، 2021، ص481 – 482.

النظام الليبي السابق من خلال إلزام مجلس الأمن بتطبيق قرار (1973) القاضي بإجراء منطقة حظر جوي فوق ليبيا[1]، وينطلق الموقف الفرنسي تجاه الصراع الليبي من خصوصية إفريقيا عموماً وليبيا خصوصاً في إدراك الجيوبولتيك الفرنسي التي تعود إلى حقبة استعمار القارة، لذا فقد سعت فرنسا إلى اعتماد الخيار العسكري للإطاحة بالنظام الليبي، فقد ذكر الرئيس الفرنسي (نيكولا ساركوزي) بأن بلاده وبريطانيا مستعدتان لتنفيذ ضربات محدودة ضد النظام الليبي مشترطاً موافقة الأمم المتحدة ومجلس الجامعة العربية[2]، لذلك وبعد تدخل حلف شمال الأطلسي كانت الطائرات الفرنسية أول من حلقت فوق الجغرافية الليبية بعد ساعات من قرار التدخل الدولي، وبقيت خلال الشهور الأربعة من المعارك على موقفها العسكري والسياسي لحشد التأييد للعمليات العسكرية، إلا أنَّ طول مدة الصراع وتزايد نسبة الخسارة والتكلفة وعدم اليقين من مدة الصراع مع النظام، والمعارضة الداخلية في فرنسا لمبدأ الصراع، الأمر الذي خفف قليلاً من صلابة الموقف الفرنسي تجاه النظام الليبي، فقد صرح وزير الخارجية الفرنسي الأسبق (الآن جوبيه) عن إمكانية وقف النار وإيجاد حل سياسي تحت رعاية الأمم المتحدة[3].

1 – الأهمية الجغرافية السياسية للجنوب الليبي في إدراك السياسة الفرنسية : سبقت الإشارة إلى أنَّ كامل الجغرافية الليبية عموماً تشكل أهمية جيوبولتيكية في الفكر الاستراتيجي الفرنسي، ويُشكل الجنوب الليبي خصوصاً أهمية استثنائية لها. تدرك فرنسا بأن الجنوب الليبي ذو أهمية جيوستراتيجية في ربط ليبيا بدول إفريقيا جنوب الصحراء، إذ تلتقي تلك المنطقة مع حدود أربع دول (السودان، تشاد، النيجر، الجزائر)، لذا فإن الجنوب الليبي يحظى بأهمية خاصة في الجيوبولتيك الفرنسي التي تراهن على تلك المنطقة كأحد مصادر الثروات الباطنية من نفط وغاز ومعادن مختلفة[4]مستندةً في ذلك على إرثها التاريخي في فزان الذي كان تابعاً لها بعد الحرب العالمية الثانية وقبل الاستقلال، كذلك تحاول فرنسا الحفاظ على مصالحها في الجزائر التي تعد أبرز المستعمرات الفرنسية سابقاً في شمال إفريقيا وخصوصاً فيما يتعلق بأمن الطاقة، لذا فإنها ترى بأن أي اضطراب داخلي في ليبيا وخصوصاً جنوبها سيؤثر على مصالحها في دول الجوار الجغرافي لليبيا. تهتم فرنسا بالجنوب الليبي كثيراً؛ نظراً لارتباطه بمصالح باريس الاقتصادية والأمنية في

---

[1] آمنة محمد علي، الموقف الأوروبي من الثورة الشعبية في ليبيا، "**دراسات سياسية**"، العدد (25)، بيت الحكمة، بغداد، 2013، ص75.

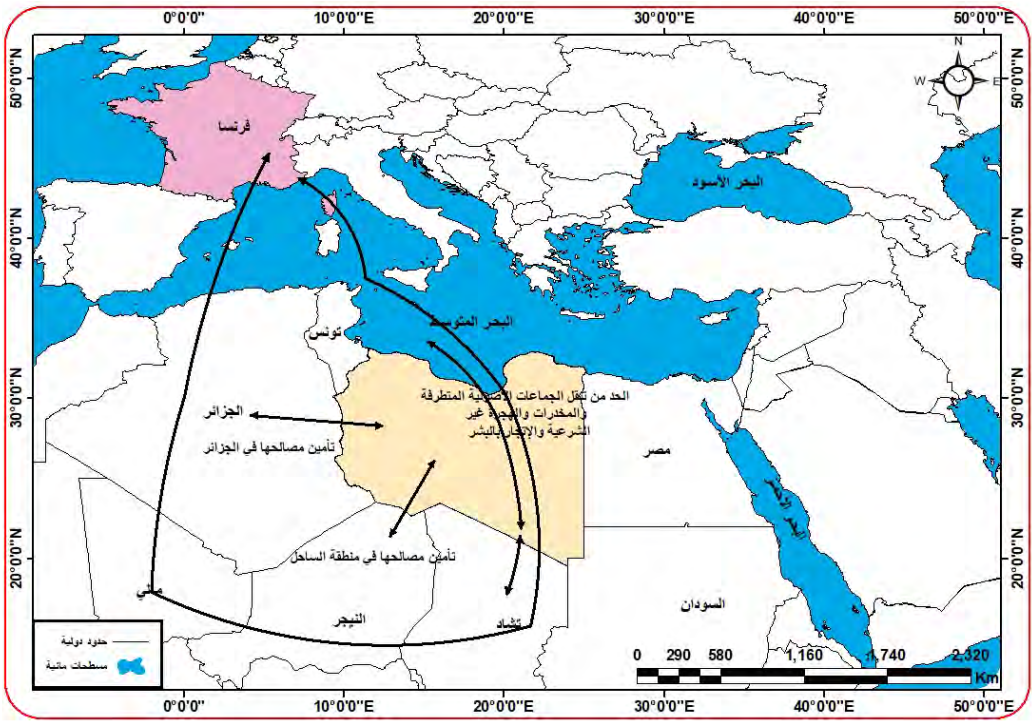
[2] محمد عبد الحفيظ الشيخ، أبعاد التدخل الإنساني للأمم المتحدة في أحداث الثورات العربية : ليبيا وسوريا نموذجاً، "**المجلة العربية للعلوم السياسية**"، العدد (44)، الجمعية العربية للعلوم السياسية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، 2014، ص133.

[3] ستيفن فلانغان، ليبيا إدارة تحالف هش، ترجمة : سميرة إبراهيم عبد الرحمن، "**مجلة أوراق دولية**"، العدد (199)، مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية، جامعة بغداد، العراق،2011، ص23.

[4] عبد الباسط غبارة، فرنسا في الجنوب الليبي .. تحركات وأطماع، بوابة إفريقيا الإخبارية، العدد (31)، 2018، ص11.

المنطقة، فمن الناحية الاقتصادية فهو (الجنوب الليبي) محاذي جغرافياً للمصدر الأساسي لشركات التنقيب الفرنسية عن اليورانيوم، ففرنسا تستورد (25%) من حاجتها من اليورانيوم من النيجر عن طريق شركة (أريفا) التي ترتبط بفرنسا مباشرةً، وتكمن أهمية اليورانيوم من خلال مساهمته في صناعة المفاعلات النووية، سواء لتوليد (75%) من الطاقة الكهربائية لفرنسا، أو مساهمته في صناعة الأسلحة النووية[1]، لذا فإن الجنوب الليبي يُمثل بوابة تأمين عسكري لدخول فرنسا إلى منطقة المغرب العربي وإفريقيا جنوب الصحراء، وهذا ما يفسر تمركز وحدات عسكرية فرنسية أثناء الصراع بين النظام والمسلحين عام (2011) في جنوب ليبيا وتحديداً في نقطة المركز لفزان (سبها)، وعلى الرغم من التواجد الفرنسي في تلك المنطقة، إلا أنَّ الخبراء الاستراتيجيين الفرنسيين يعتقدون بأن ذلك التواجد غير كافٍ، فهم يريدون أنْ تكون هناك قاعدة عسكرية دائمة الهدف منها هو إتاحة الفرصة الكاملة للطيران الفرنسي في تأمين منطقة الساحل ذات الأهمية الجيوستراتيجية لفرنسا[2]، ويتضح مما سبق أهمية موقع ليبيا الجيوستراتجي في الإدراك الجيوبولتيكي الفرنسي كون أنَّ السيطرة على الجنوب الليبي يعني تأمين مصالحها في منطقة الساحل، وكذلك السيطرة على طرق الهجرة غير الشرعية وتجارة المخدرات والإتجار بالبشر، فضلاً عن إيقاف أو الحد من تنقل الجماعات الأصولية المتطرفة بين ليبيا ومنطقة الساحل. ينظر خريطة (44).

خريطة (44) الدوائر الجيوبولتيكية لفرنسا في ليبيا



المصدر : من عمل الباحث بالاعتماد على نتائج الدراسة.

---

[1] توفيق بوستي، المصالح الفرنسية في ليبيا ما بعد القذافي : الدوافع والاتجاهات، مصدر سابق، ص442.

[2] خالد عبد العظيم، سياسة فرنسا في إفريقيا المصالح العليا والتحركات العسكرية دراسة في الفكر الاستراتيجي الفرنسي، ط1، دار الكتاب الحديث، القاهرة، مصر، 2016، ص61 – 62.

2 – التداعيات الجيوستراتيجية للصراع في ليبيا على الأمن القومي الفرنسي : لا شك في أنَّ أي صراع داخل الجغرافية السياسية للوحدة السياسية له تداعيات خطيرة لا سيما على الجوار الجغرافي. وتعدُ فرنسا إحدى الدول التي كان للصراع في ليبيا تداعيات جيوستراتيجية على أمنها القومي إذ تواجه فرنسا العديد من التهديدات الأمنية اللاتماثلية*على غرار الهجرة غير الشرعية والإرهاب وتجارة المخدرات والجريمة المنظمة والتي تُعدُ الضفة الجنوبية للبحر المتوسط بشكلٍ عام وليبيا بشكلٍ خاص المصدر الأساسي لها، فقد استفادت التنظيمات الأصولية المتطرفة من تدهور الوضع الأمني في ليبيا والانهيار الاقتصادي والفقر لصناعة الإرهاب في ظل معاناة شعوب المنطقة العربية من غياب الديمقراطية والظلم والبطالة واليأس لدى الشباب[1]، فقد أدى التدهور الأمني في ليبيا إلى تهديد تلك الجماعات لمصالح الدول الأوربية، بما في ذلك فرنسا، فضلاً عن ذلك عمليات الاختطاف التي تستهدف الرعايا الفرنسيين، وتجارة المخدرات والأسلحة التي أصبحت رائجة بعد سقوط النظام[2]، يُضاف إلى ذلك أنَّ ليبيا ترتبط جغرافياً مع دول شكلت تاريخيا نفوذاً للاستعمار الفرنسي مثل : تشاد والنيجر وما تمثله الدولتان ضمن مشروع فرنسا لمكافحة الإرهاب، إذ أنَّ هناك علاقة طردية بين استقرار ليبيا وأنشطة الجماعات الأصولية المتطرفة في منطقة الساحل[3]المهمة جيوبولتيكيا لفرنسا والتي بدأت تنشطُ فيها الجماعات الأصولية المتطرفة والمهددة للمصالح الفرنسية في تلك المنطقة؛ نتيجة تدهور الأوضاع الأمنية في ليبيا وسهولة انتقال تلك الجماعات والأسلحة. تواجه فرنسا أيضاً تهديداً آخر لا تقل خطورته عن الإرهاب والذي يتمثل بالهجرة غير الشرعية، ففرنسا شأنها شأن إيطاليا تخشى من استغلال الجماعات الأصولية المتطرفة وخصوصاً تنظيم الدولة (داعش) للهجرة غير الشرعية لتنفيذ عمليات إرهابية داخل الأراضي الفرنسية، لذلك سعت إلى الحد من تلك الظاهرة التي أصبحت ليبيا ممر عبور جيوستراتيجي لها وأدركت أيضاً بأن الحل يبدأ من الجغرافيا الليبية. ترى فرنسا بأن هؤلاء المهاجرون غير الشرعيين يشكلون تهديداً للهوية الوطنية الأوربية عموماً والفرنسية خصوصاً، كون أنَّ نسبة الإنجاب لهؤلاء المهاجرون أعلى نسبة السكان المحليين، الأمر الذي جعل فرنسا مكاناً لمختلف القوميات التي

---

* ويطلق عليها بالتهديدات غير المتناظرة أو غير المتكافئة، وتكون في الغالب بين فاعلين غير متكافئين بالقوة، إذ يستخدم الطرف الأضعف أساليب ووسائل متعددة لتهديد الطرف الأقوى، ومن أمثلة هذه التهديدات، صراع الدول مع التنظيمات الأصولية المتطرفة، والهجرة غير الشرعية، والجريمة المنظمة.....سليم بلحاج، التهديدات الأمنية اللاتماثلية وتداعياتها على الأمن الوطني الجزائري، (أطروحة دكتوراه/ غير منشورة)، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة باتنة 1، 2020 – 2021، ص95.

[1] Bruno Callies De Salies Le Grand, Maghreb Contemporain : Entre régimes autoritaires et Islamistes Combattants, Paris, France, 2010, P248.

[2] توفيق بوستي، المصالح الفرنسية في ليبيا ما بعد القذافي : الدوافع والاتجاهات، "**دفاتر السياسة والقانون**"، المجلد (14)، العدد (1)، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، الجزائر، 2022، ص419.

[3] بهاء محمود ، التحركات الأوربية تجاه ليبيا "الأهداف والنتائج"، مصدر سابق، ص3.

ستهدد مستقبلاً الكيان السكاني الفرنسي الأصلي[1]، وكذلك تخشى فرنسا من منافسة الأيدي العاملة المهاجرة للأيدي العاملة المحلية، كونهم يمثلون منافساً قويا لليد العاملة المحلية على الرغم من الحاجة الأوربية للأيدي العاملة؛ نظراً لانخفاض معدل النمو وشيخوخة بنية سكانها، مما يعني أنَّ المهاجرون يمثلون فرصة للمستثمرين والاقتصاد الأوربي، رغم اعتبارهم مصدراً للعمالة الرخيصة والعشوائية، والقبول بالعمل بالحد الأدنى من الأجور مما يؤدي إلى ارتفاع معدل البطالة في الدول الأوربية[2]، لذا فإن فرنسا تحاول صد الهجرة غير الشرعية بدأً من الحدود الجنوبية الليبية قبل وصول المهاجرون إلى البحر المتوسط. ومن التهديدات اللاتماثلية التي تعاني منها فرنسا هي عملية الإتجار بالبشر التي تهدد كيان الدولة الفرنسية وأمنها، ومن أبرز الدول التي أصبحت رائدة في ذلك المجال هي ليبيا التي أضحت مكاناً لاستغلال البشر والمتاجرة بهم جنسياً في أوروبا، فضلاً عن تجنيدهم والزج بهم في صراعات أخرى خارج ليبيا مقابل مبالغ مالية ضخمة، إذ تشير الإحصاءات أنَّ ما يقارب (1.2 مليون/ شخص) ضحية هذه التجارة[3].

3 – تأمين التواجد العسكري في منطقة الساحل والصحراء: يرتبط هذا الدافع إرتباطاً وثيقاً مع الدافع السابق. إذ يرتبط التدخل الفرنسي في ليبيا بتحقيق أهداف جيوعسكرية وأمنية منها : تأمين فرنسا لقواعدها العسكرية في منطقة الساحل والصحراء، إذ تمتلك فرنسا قواعد عسكرية في دول مجاورة لليبيا مثل (تشاد، النيجر، مالي، بوركيا فاسو)[4]، ففرنسا تسعى لتأمين قواعدها في تلك الدول التي أصبحت عرضة لخطر تمدد الجماعات الأصولية المتطرفة المهددة للمصالح الفرنسية، والتي يعدُ الجنوب الليبي أبرز نقطة جغرافية لانطلاق عملياتهم باتجاه تلك الدول. ومن بين الأهداف العسكرية التي تسعى فرنسا لتحقيقها هي عملية استمرار تدفق تجارة الأسلحة الفرنسية إلى الجهات الفاعلة في الملف الليبي، فعلى سبيل المثال لا الحصر وقعت فرنسا مع مصر عقداً لتوريد أسلحة بقيمة (14.1 مليار/ دولار)، وكذلك مع الإمارات بقيمة قدرها (9.5 مليار/ دولار)، إذ يذهب الجزء الأعظم من هذه الأسلحة إلى (الجيش الوطني) الليبي، وكذلك توقيع فرنسا مع (الجيش الوطني) الداعمة له عقداً لتوريد أسلحة بقيمة (295 مليون/ دولار)[5]، لذا فإن أهمية ليبيا بالنسبة لفرنسا تأتي أيضاً من خلال تصريف شركات الأسلحة الفرنسية لمنتجاتها باتجاه مناطق الصراع

---

[1] أسماء شوقي ومريم شوقي، الهجرة كمعطى أمني اجتماعي : ضرورة أمننة الهجرة في ظل صراع الحضارات، "**مجلة جيل الدراسات السياسية والعلاقات الدولية**"، العدد (18)، مركز جيل البحث العلمي، الجزائر، 2018، ص54.

[2] سفيان بوسنان، الهجرة غير الشرعية والاتحاد الأوربي : قراءة في أمننة الظاهرة، "**مجلة العلوم السياسية**"، العدد (55)، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، 2018، ص217.

[3] محمد مجدان، التهديدات الأمنية في منطقة الساحل الإفريقي : المظاهر، والأسباب، والانعكاسات، "**دراسات إستراتيجية**"، العدد (23)، مركز البصيرة للبحوث والاستشارات والخدمات التعلّمية، الجزائر، 2016، ص95.

[4] رشا عطوة عبد الحكيم ضبيش، التدخل الدولي وتأثيره على ظاهرة الإرهاب دراسة حالة الدولة الليبية، "**مجلة كلية السياسة والاقتصاد**"، العدد (13)، جامعة بني سويف، مصر، 2022، ص26 – 27.

[5] عصام عبد الشافي، خريطة الأهداف والمصالح ماذا تريد فرنسا من ليبيا؟، مصدر سابق، ص3.

ومنها ليبيا، ففرنسا تأتي في مقدمة الدول الأوروبية التي تدعم الجيش الوطني بالأسلحة، فضلاً عن دعمها للقِوى الإقليمية الداعمة للجيش الوطني التي تأتي مصر والإمارات في مقدمتها.

4 – **تأمين موارد الطاقة والنفوذ :** تعاني فرنسا من مشكلة تبعيتها للخارج فيما يتعلق بمصادر الطاقة، لذا فإن صُناع القرار في فرنسا يسْعَونَ إلى اعتماد خطة تهدف إلى تنويع مصادر الطاقة وتقليل الاعتماد على الإمدادات الروسية، وفي ذلك السياق جاء اهتمام فرنسا بليبيا لتنويع مصادرها من الطاقة[1]، فضلاً عن عدم وقوف الأهداف الفرنسية في ليبيا للحصول على النسب الأكبر من صادرات النفط الليبي التي كانت قبل الثورة (17%)، وبعد الثورة (33%)، بل تتعدى ذلك، إذ يبرز دافع ذو أهمية كبيرة وهي الاستثمارات الضخمة للشركات الفرنسية في ليبيا وخصوصاً شركة (توتال) التي تستحوذ على (75%) من حقل الجرف، و (30%) من حقل الشرارة، و (24) من حقل مرزق، و (16%) من حقل الواحة، يُضاف إلى ذلك حصولها على (16.33%) من شركة الواحة كُبرى شركات النفط الليبية[2]، كذلك تسعى فرنسا إلى أنْ تكون الرائدة في مجال إعادة إعمار ليبيا، إذ قدرت الحكومة الفرنسية عام (2011) بأنَّ ليبيا تحتاج إلى (200 مليار/ دولار) لإعادة الإعمار، في حين قدرتها الحكومة البريطانية (320 مليار/ دولار)[3]، إلا أنَّ الأرقام التي أعلنتها الحكومتان الفرنسية والبريطانية في مجال إعادة الإعمار تضاعفت كثيراً؛ نتيجة الصراع الليبي الداخلي الذي بدأ عام (2014). ينظر جدول (60).

جدول (60) نسبة استحواذ شركة توتال الفرنسية على حقول نفط ليبيا

إسم الحقل	النسبة%	اسم الحقل	النسبة%
حقل الجرف	%75	حقل الواحة	%16
حقل الشرارة	%30	استثمار فرنسا في شركة الواحة	%16.33
حقل مرزق	%24		

المصدر : من عمل الباحث بالاعتماد على : توفيق بوستي، المصالح الفرنسية في ليبيا ما بعد القذافي : الدوافع والاتجاهات، "**دفاتر السياسة والقانون**"، المجلد (14)، العدد (1)، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، الجزائر، 2022، ص422.

تُشكلُ المصالح الفرنسية في ليبيا التي تعتمد بشكلٍ أساسي على موارد الطاقة والنفوذ أهم وأبرز دوافع التدخل الفرنسي في ليبيا، فضلاً عن الميزة النسبية للنفط الليبي وانخفاض كلفته الاستخراجية، وقربه

---

[1] أميرة محمد عبد الحليم، دوافع واتجاهات المصالح الغربية في ليبيا، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، العدد (68)، 2020، ص26.

[2] توفيق بوستي، المصالح الفرنسية في ليبيا ما بعد القذافي : الدوافع والاتجاهات، مصدر سابق، ص422.

[3] عصام عبد الشافي، خريطة الأهداف والمصالح ماذا تريد فرنسا من ليبيا؟، المعهد المصري للدراسات، إسطنبول، تركيا، 2020، ص2.

من الأسواق العالمية[1]، إلى جانب ذلك فقد كان النشاط الليبي قبل الثورة متعارضاً مع السياسية الفرنسية تجاه إفريقيا جنوب الصحراء من خلال تقديم المنح والمساعدات الاقتصادية والإنسانية إلى أنظمة ودول إفريقية فقيرة للحد من اعتمادها على فرنسا وقوى أخرى، وكذلك قلق فرنسا من تنامي الدور الصيني والروسي في مختلف المجالات، وخصوصاً الاقتصادية منها[2].

5 – تحقيق التوازن الجيوبولتيكي في الجغرافية الليبية : تشكل ليبيا مجالاً حيوياً لمعظم القوى الدولية والإقليمية؛ نظراً لما تتمتع به من مميزات جيوستراتيجية مهمة. وتعد فرنسا إحدى الدول التي ترى في ليبيا بأنها مجال حيوي لها. ومما زاد من أهمية ليبيا بالنسبة لفرنسا هو القرب الجغرافي والخزين الاستراتيجي النفطي والغازي لليبيا، وفي ذات الوقت يدرك صُناع القرار السياسي الفرنسي أنَّ هناك قِوى دولية وإقليمية قد حققت نفوذاً في ليبيا، ليس بعد ثورة عام (2011) فحسب بل إنَّ النفوذ قد تحقق لتلك القِوى حتى ما قبل الثورة. أبدت فرنسا استياءُها من التعاملات الاقتصادية للنظام السابق في تجاهله لشركاتها مقابل تنامي دور الشركات الصينية والروسية في المجال الاقتصادي والاستثماري على حساب الشركات الفرنسية والقوى الأخرى التي عجزت عن منافسة الشركات الصينية التي تقدم قروضاً ومنحاً إلى ليبيا خصوصاً وإفريقيا عموماً عكس فرنسا التي تتعامل مع بلدان إفريقيا كمصدر للمادة الخام وسوق لتصريف منتجاتها[3]، لذا فقد كانت فرنسا من أكثر الدول حماساً لإسقاط النظام السابق الذي أضر بمصالحها الاقتصادية في ليبيا ودول إفريقيا جنوب الصحراء. ويزيد من أهمية هذا المجال التنافس الفرنسي مع تركيا التي تمتلك عقود بعدة مليارات من الدولارات الموقعة مع النظام السابق في مجال الإعمار، لذا ومع التنافس الفرنسي التركي حول ليبيا ستكون فرنسا أكثر حرصاً للحصول على الحصة الأكبر من مشاريع إعادة الإعمار[4].

وتأسيساً على ما سبق، يُمكن القول إنَّ فرنسا تتنافس جيوبولتيكياً مع دول عدة في الشأن الليبي لإرساء التوزان الجيوبولتيكي بينها وبين عدة قِوى إقليمية ودولية منخرطة في الصراع الليبي والتي تمثل تهديداً صريحاً للمصالح الفرنسية في ليبيا مثل : (روسيا، وإيطاليا، والصين) على المستوى الدولي و(قطر، وتركيا) على المستوى الإقليمي، لذا فقد تدخلت فرنسا في الملف الليبي عن طريق دعم الجيش الوطني سعياً

---

[1] المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، التدخل العسكري الغربي ومستقبل ليبيا، تقدير موقف، الدوحة، قطر، 2011، ص1.

[2] محمد عبد الحفيظ الشيخ، التدخل الدولي بين الأبعاد الإنسانية ومصالح الدول الكبرى، "**مجلة الدراسات الاستراتيجية والعسكرية**"، العدد (2)، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والاقتصادية والسياسية، برلين، ألمانيا، 2018، ص33.

[3] بشرى عبد الكاظم عبيد، الصراع والتنافس الإقليمي والدولي على منطقة الساحل الإفريقي، "**مجلة كلية التربية للبنات**"، العدد (1)، جامعة بغداد، العراق، 2018، 1806.

[4] عصام عبد الشافي، خريطة الأهداف والمصالح ماذا تريد فرنسا من ليبيا؟، مصدر سابق، ص2.

منها للحصول على مكاسب مختلفة والحفاظ على مناطق نفوذها في الجنوب الليبي. وإن فرنسا تُعدُ أحد أهم اللاعبين الأساسيين في الصراع الليبي، فقد كان لها دورٌ محوريٌ في إسقاط النظام السابق، وتحاول الاستمرار في ذلك الدور من خلال دعم الجيش الوطني الذي يُسيطرُ على أهم المناطق الجيوستراتيجية والغنية بالثروات الطبيعية التي تُريد فرنسا الحصول عليها من خلال الشركة الفرنسية (توتال) التي تمتلك امتيازات تشغيل حقول النفط في المنطقة الشرقية والجنوبية التابعة لسيطرة الجيش الوطني، فضلاً عن تأمين المنطقة الجنوبية التي تمثل البوابة الرئيسية للمستعمرات الفرنسية في إفريقيا جنوب الصحراء.

جغرافياً، تتواجد القوات الفرنسية التي تدعم الجيش الوطني في مطار (بنينا) العسكري، إذ تقدم ما يحتاجه الجيش من معلومات استخباراتية ولوجستية وخاصةً في قتاله ضد الجماعات الأصولية المتطرفة، وقد ذكر قائد القوات الجوية للجيش الوطني بوجود عناصر فرنسية في ذات المطار ساعدت الجيش في السيطرة على بنغازي، كذلك دعم فرنسا للجيش الوطني في عملياته العسكرية جنوب ليبيا، فضلاً عن مساهمة القوة الجوية الفرنسية في الحرب على طرابلس[1].

خامساً – قِوى دولية ثانوية : سبقت الإشارة إلى القِوى الدولية الأساسية المؤثرة في الصراع الليبي، إذ شكلت تلك القِوى مركزاً جيوبولتيكياً التف حوله العديد من القِوى الإقليمية والمحلية، لتحقيق أهداف ذات أبعاد مختلفة، كذلك تُشير خريطة الصراع الدولي في ليبيا إلى وجود قِوى أخرى انخرطت في الصراع مستخدمة قوتها الناعمة للحفاظ على مصالحها الحيوية في الجغرافيا الليبية. تقدم الدراسة هنا تحليلاً جيوسياسياً للقوى الدولية الثانوية :

أ – **بريطانيا :** بدأت العلاقة بين البلدين منذ أربعينيات القرن الماضي، إذ بدأت بتأسيس قوة عسكرية من الليبيين المقيمين في مصر عُرفت باسم القوة العربية الليبية لمساعدة القوات البريطانية في قتالها ضد القوات الإيطالية، إلى جانب ذلك فقد كان لبريطانيا دورٌ أساسيٌ في قيام المملكة الليبية (1953 – 1969)[2] التي كانت بحاجة إلى دعم مالي وحماية عسكرية ووجدت ذلك في بريطانيا التي لها أهدافٌ جيوبولتيكية في منطقة البحر المتوسط تقضي بعدم وصول نفوذ الاتحاد السوفيتي (سابقاً) إلى البحر المتوسط خوفاً على المصالح الغربية في المنطقة، والحفاظ على مصالحها في مصر، لذا فقد وقعت ليبيا مع بريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية معاهدتين تقضي بالسماح للدولتين ببقاء قواعدهما في ليبيا مقابل حماية المملكة الليبية الحديثة وتقديم المعونات الاقتصادية لها. أما خلال فترة (1969 – 2011) فلم تكنْ العلاقة بين البلدين

---

[1] فرقان بولاط، سياسة اللاعبين الإقليميين والعالميين في ليبيا، مصدر سابق، ص50.

[2] علي عبد السلام عبدالله خليفة، تاريخ العلاقات الليبية البريطانية 1953 – 1969 دراسة تحليلية للعلاقات بين البلدين من واقع الوثائق والسجلات البريطانية، "**مجلة جامعة سبها للعلوم الإنسانية**"، المجلد (17)، العدد (1)، جامعة سبها، ليبيا، 2018، ص2.

في أفضل حالاتها، فبعد قيام ثورة الفاتح عام (1969) بدأت الأزمات السياسية بين البلدين، فمنذُ المدة الأولى للثورة طالب النظام الليبي بريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية بإجلاء قواعدهما من الأراضي الليبية[1]، كذلك شهدت هذه المدة مقتل شرطية بريطانية عام (1984) أمام السفارة الليبية في لندن، فضلاً عن حادثة لوكيربي عام (1988) إذ نتج عن تلك الحوادث إصدار الحكومة البريطانية والأمريكية مذكرات قبض بحق أفراد ليبيين[2]، وقيام ليبيا في دعم الحركات الانفصالية والثورية في مختلف أرجاء العالم. كل ذلك دفع الحكومة البريطانية إلى قطع علاقتها مع ليبيا، لتعود العلاقة بين البلدين في بداية الألفية الجديدة بعد تسليم ليبيا المتهمين بحادثة لوكيربي، وتفكيك مشروعها النووي، ومساهمتها في محاربة الإرهاب، وعزوفها عن دعم الحركات الخارجية.

كانت بريطانيا خلال ثورة فبراير من أشد الداعمين للحركات الثورية في ليبيا، فهي أول من طالبت المجتمع الدولي بالتدخل ضد النظام الليبي وأول من طالبت بفرض حظر جوي لطيران النظام السابق[3]، إلا أنها أثناء الصراع الداخلي بعد عام (2014) رفضت التدخلات العسكرية الخارجية، ودعت أطراف الصراع إلى وقف النار، والعودة إلى الحل السياسي بقيادة الأمم المتحدة، فضلاً عن امتناعها عن تمويل أي طرف من أطراف الصراع الليبي وتجنيد المرتزقة وغيرهم، كذلك نددت بالجرائم ضد الإنسانية وانتهاكات حقوق الإنسان وأعمال العنف التي شابت ليبيا أثناء الصراع الداخلي[4].

تسعى بريطانيا إلى تهدئة الأوضاع السياسية في ليبيا وإيجاد حل نهائي للصراع بين الأطراف الليبية، خوفاً على مصالحها المختلفة سواء الاستثمارات الاقتصادية النفطية في ليبيا، أو مكافحة الهجرة غير الشرعية، وتفكيك الجماعات الأصولية المتطرفة التي تهدد أمن الكيان القومي الأوروبي.

ب – الصين الشعبية : بدأت العلاقات التجارية بين البلدين منذ عام (1951) والتي بلغت ملايين الدولارات لتصل إلى (8.8 مليار/ دولار) عام (2012)، واستثمارات الشركات الصينية في مشاريع تصل قيمتها إلى (20 مليار/ دولار)[5]. تُعدُ فترة ما بعد النظام الملكي التي ارتبطت بالمد الناصري منذ عام (1969) بداية العلاقة الفعلية بين البلدين على الرغم من فتورها في بعض الأحيان، فقد كانت الصين تنظر

---

[1] أبو بكر المبروك بشير أبو عجيلة، الأمن القومي الليبي والمواجهة مع الغرب (1969 – 2014)، "**مجلة جامعة سبها للعلوم الإنسانية**"، المجلد (14)، العدد (1)، جامعة سبها، ليبيا، 2015، ص128 – 129.

[2] آمال سليمان محمود العبيدي، العلاقات الليبية – البريطانية : حقائق الماضي وآفاق المستقبل، "**مجلة المستقبل العربي**"، المجلد (23)، العدد (259)، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، 2000، ص175.

[3] آمنة محمد علي، الموقف الأوروبي من الثورة الشعبية في ليبيا، مصدر سابق، ص75.

[4] نصر المجالي، بريطانيا : لا للتدخلات العسكرية في ليبيا، متاح على الرابط :

https://elaph.com/Web/News/2020/07/1298303.html.

[5] إسماعيل الرزاوي، السياسة الخارجية الصينية تجاه المنطقة المغاربية، "**مجلة المنارة للدراسات القانونية والإدارية**"، العدد (2)، المغرب، 2020، ص318.

إلى ليبيا كأحد البلدان المعادية للإمبريالية والممثلة لعدم الانحياز، لذا فقد تعاملت الصين مع ليبيا على غرار التعامل مع مصر في ذلك الوقت[1].

اتسمت العلاقة بين الدولتين بالفتور فقد كانت آخر زيارة للرئيس الليبي إلى الصين عام (1986)، وآخر زيارة لرئيس الوزراء الصيني عام (2002)، لتقوم ليبيا بتخفيض تمثيلها الدبلوماسي في القمة (الصينية ~ الإفريقية) التي عقدت في بكين عام (2006) إلى نائب وزير، بينما كان تمثيل الوفود الأخرى رؤساء دول ورؤساء وزارات[2]، إذ يعطي ذلك تصوراً عن طبيعة العلاقات السياسية بين البلدين. وعلى الرغم من فتور العلاقات السياسية بين البلدين إلا أنَّ ذلك لم يمنع التبادل الاقتصادي والاستثمار الصيني في مختلف القطاعات الاقتصادية والإنشائية في ليبيا، فقد كانت واردات الصين من النفط الليبي عام (2009) تقدر بـــ (150,000 برميل/ يومياً)، أما عقود الاستثمارات الصينية في ليبيا فقد قدرت بـــ (18.8 مليار/ دولار)، تضمنت استثمار (75) شركة صينية في مختلف قطاعات البناء والإنشاءات والسكك الحديدية وقطاع الطاقة[3]، فضلاً عن ذلك تم تحديد خلال المدة (2000 – 2012) ثلاثة مشاريع صينية تنموية ضخمة في ليبيا، ومذكرة تفاهم للتعاون في مجالات عدة للاستثمار فيها مثل : قطاع النقل، والزراعة، والري، وصيد الأسماك، والمنسوجات، مع تقديم قرض منخفض الفائدة بقيمة (300 مليون/ دولار) إلى شركة اتصالات ليبية[4].

بعد عام (2011) اختارت الصين تجنب الصراع مع القِوى الغربية التي أرادت الإطاحة بالنظام الليبي السابق خوفاً على مصالحها المتنامية في ليبيا، إذا أصبحت في عام (2010) تحتل المركز الرابع من حيث استيراد النفط الليبي (341,000 برميل/ يومياً) بعد أنْ كانت تستورد (150,000 برميل/ يومياً)[5]، كذلك حضورها في العديد من المشاريع الاستثمارية سواء في مجال الطاقة وغيرها، فضلاً عن تخوفها على سلامة أكثر من (35,860 عاملاً) صينياً في ليبيا[6]، لذا فقد توافقت سياستها الخارجية تجاه ليبيا مع القِوى الغربية في إصدار القرار (1970) الخاص بفرض عقوبات على النظام الليبي، إلا أنها انضمت إلى

---

[1] المصدر ذاته، ص318 – 319.

[2] أسد الدين فريد محمد الباتع، السياسة الخارجية الصينية تجاه الأزمات الشرق أوسطية (2010 – 2021م) : إيران، سوريا، ليبيا دراسة مقارنة، (أطروحة دكتوراه/ غير منشورة)، كلية الدراسات العليا، جامعة مؤتة، الأردن، 2021، ص115 – 116.

[3] عمرو صقر، سياسة حذرة : الدور الصيني في الأزمة الليبية، مركز الإنذار المبكر، 2020، ص3.

[4] أسد الدين فريد محمد الباتع، السياسة الخارجية الصينية تجاه الأزمات الشرق أوسطية (2010 – 2021م) : إيران، سوريا، ليبيا دراسة مقارنة، مصدر سابق، ص116.

[5] عمر ياسين محمود خضيرات، موقف القِوى الدولية والإقليمية من ثورات الربيع العربي وأثرها على النظام الإقليمي الشرق أوسطي (2010 – 2015)، مصدر سابق، ص145.

[6] شانغ هونغ، وجهة نظر صينية من ثورات الربيع العربي، **مجلة شؤون عربية**"، العدد (154)، الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، 2013، ص67.

(البرازيل، وروسيا, وألمانيا) في الامتناع عن التصويت على قرار (1973) الخاص بفرض حصار جوي على النظام الليبي السابق، لكنها لم تقف ضد تمريره الأمر الذي سهل لمجلس الأمن فرض قرارات تقضي بتدخل حلف شمال الأطلسي في الصراع الليبي[1].

تعرضت الصين إلى خسائر كبيرة بلغت أكثر من (18 مليار/ دولار)، وكذلك تحملها نفقات إجلاء رعاياها في ليبيا[2]، لذا فإن الصين وعلى الرغم من علاقتها الاقتصادية مع النظام الليبي السابق اعترفت بالمجلس الوطني الانتقالي كممثل شرعي للشعب الليبي خوفاً على مصالحها الاستثمارية في ليبيا وضمان وصول الطاقة الليبية إليها بعد تطور الأوضاع السياسية في ليبيا وحسم الصراع لصالح المعارضين للنظام الليبي السابق[3]. كان الموقف الصيني تجاه الصراع الليبي يتسم بالحياد وعدم الصراع السياسي مع القِوى الغربية وخصوصاً فرنسا وإيطاليا اللتان تريان بأن ليبيا عمقاً جيوبولتيكياً لسياستهما الخارجية، فكان هذا الموقف مرتبطاً بالمصالح الاقتصادية للصين في الجغرافية الليبية، إلا أنه وبعد الصراع الداخلي بين حكومة الوفاق والجيش الوطني دعمت الصين رسمياً حكومة الوفاق[4]، إذ التقى دبلوماسيون صينيون خلال المدة (2016 – 2020) مع مسؤولين من حكومة الوفاق (تسع) مرات، وكذلك دعا رئيس حكومة الوفاق إلى توسعة الاستثمارات الاقتصادية مع الصين لتصل عام (2019) إلى (6.21 مليار/ دولار)، وعلى الرغم من دعمها لحكومة الوفاق إلا أنَّ ذلك الدعم كان اقتصادياً فقط، إذ رفضت الصين طلباً من حكومة الوفاق يقضي بإلغاء المجتمع الدولي تجميد الأصول المالية، وكذلك دعمها لرفع الحظر عن توريد الأسلحة[5]، إلا أنَّ علاقتها مع حكومة الوفاق لم يمنعها من التقارب من حكومة الجيش الوطني في شرق ليبيا، فقد عقدت الشركات الصينية عقود تنموية مع حكومة شرق البلاد عام (2016) لتكون العلاقة بين طرفي الصراع اقتصادية بحتة أيضاً[6]. ومن خلال ما تقدم نلحظُ أنَّ العلاقة بين الصين وليبيا ترتكز على أساس استخدام القوة الناعمة من خلال اتضاح دور المحدد الجيواقتصادي في العلاقة بين البلدين، لذا فإن السياسة الجيوبولتيكية الصينية تجاه ليبيا اقتصرت على العمل الدبلوماسي في حل الصراع فهي لم تتدخل في دعم أي طرف من أطراف الصراع سواء بالسلاح أو الخبرات العسكرية، إذ تسعى فقط لتعويض خسائرها في ليبيا

---

[1] عائشة منافح، محددات السياسة الخارجية للصين في الشرق الأوسط بعد الحراك العربي، "**مجلة البحثية للعلوم الإنسانية والاجتماعية**"، العدد (2)، مؤسسة خالد الحسن، مركز الدراسات والأبحاث، المغرب، 2014، ص 180 – 181.

[2] جلال خشيب، تنامي النفوذ الصيني في المغرب الكبير، المعهد المصري للدراسات، إسطنبول، تركيا، 2019، ص9.

[3] عائشة منافح، محددات السياسة الخارجية للصين في الشرق الأوسط بعد الحراك العربي، مصدر سابق، ص180.

[4] أسد الدين فريد محمد الباتع، السياسة الخارجية الصينية تجاه الأزمات الشرق أوسطية (2010 – 2021م) : إيران، سوريا، ليبيا دراسة مقارنة، مصدر سابق، ص120.

[5] أنجي مجدي، أين يقف التنين الصيني من الفرقاء الليبيين؟، متاح على الرابط :
https://www.independentarabia.com/node/126031/%D8%A7%D9%84%D8%A3%D8%AE%D8%A.

[6] المصدر ذاته.

بعد عام (2011)، وكذلك ضمان تدفق إمدادات الطاقة إليها من الأراضي الليبية، وضمان الحصول على استثمارات جديدة.

جـــ – هيئة الأمم المتحدة : منذُ بداية الصراع الليبي صدرت عن الأمم المتحدة الكثير من القرارات التي أتاحت للقِوى الإقليمية والدولية التدخل في الصراع الداخلي الليبي، وقد بدأت الأمم المتحدة منذُ بداية الثورة عن طريق مجلس الأمن التابع لها بإصدار قراراتٍ عدة تجاه الصراع الليبي[1]، وكان أول تلك القرارات هو القرار (1970) الذي صدر في (26/ شباط/ 2011) والذي تضمن إيقاف توريد الأسلحة إلى النظام الليبي مع فرض عقوبات وتجميد الأصول المالية التابعة للنظام وأركانه في المصارف الخارجية، وتفويض المحكمة الجنائية الدولية بالتحقيق في الجرائم التي ارتكبها النظام تجاه الشعب الليبي، إلا أنَّ هذا القرار لم يُتِح لأي قِوى دولية أو إقليمية إمكانية التدخل المباشر في الصراع الليبي[2]، لكنَّ مجلس الأمن تدارك ذلك الأمر وأصدر القرار (1973) في (17/ آذار/ 2011) الذي أعطى حرية أكبر للقِوى الخارجية بالتدخل في الصراع الليبي بدأً من فرض حظر جوي فوق الجغرافية الليبية باستثناء الرحلات ذات الأهداف الإنسانية المتمثلة بنقل الإمدادات الطبية والأغذية والعاملين في النشاط الإنساني[3]، لتبدأ بعد هذا القرار فرنسا بعملية (هارماتان) والمملكة المتحدة بعملية (إيميلي) والولايات المتحدة الأمريكية بعملية (فجر الأوديسة) في (19/ آذار/ 2011) تنفيذ الضربات الجوية داخل الجغرافية الليبية[4]، وكان ذلك التدخل تحت قيادة عمليات حلف شمال الأطلسي الذي تولى كافة العمليات الهجومية على النظام الليبي بمشاركة (18) دولة من أعضاء الحلف ودول الشرق الأوسط ضمن عملية أطلق عليها (الحامي الموحد) التي أدت إلى مقتل الرئيس الليبي وانهيار النظام السياسي[5]. أسهم التدخل الدولي وفق القرار (1973) إلى نشر الفوضى في ليبيا التي أصبحت مكاناً ملائماً لأسواق السلاح والمخدرات، وانتشار الجريمة المنظمة، ونقطة جذب جغرافي للجماعات الأصولية المتطرفة التي تشكلُ خطراً على الدول المجاورة لليبيا والعالم، فضلاً عن صعوبة تأمين الحدود التي أصبحت من أكبر المعضلات الأمنية التي تواجه الحكومات الليبية[6]، كذلك أسهم ذلك القرار الذي أدى

---

[01] سماح محمد سالم بيومي، أثر تدخل حلف الناتو في ليبيا على الأمن العربي، "**مجلة بحوث الشرق الأوسط**"، العدد (39)، المجلد (4)، مركز بحوث الشرق الأوسط والدراسات المستقبلية، جامعة عين شمس، مصر، 2016، ص235.

[02] خيري عمر، تغير التدخل الدولي في ليبيا : الانتقال من التماسك إلى التنافس، وحدة الدراسات التركية العربية، منتدى السياسات العربية، تركيا، 2019، ص6.

[03] ديباجة قرار (1973) الذي اتخذه مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة في جلسته رقم (6498) المعقودة في (17/ آذار/ 2011).

[04] سماح محمد سالم بيومي، أثر تدخل حلف الناتو في ليبيا على الأمن العربي، مصدر، سابق، ص237.

[05] هيلاري كلينتون، خيارات صعبة، ترجمة : ميراي يونس، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، بيروت، 2015، ص366.

[06] جمال منصر، التدخل العسكري الإنساني فيما بعد الحرب الباردة – من قوة التحالف إلى فجر الأوديسا، ط1، الدار العربية للعلوم ناشرون، الدوحة، قطر، 2012، ص113 – 114.

إلى إسقاط النظام الليبي السابق في تشكيل تداعيات عدة كان تأثيرها كبير في الصراع الليبي الداخلي للمدة (2014 – 2020)، وأبرز تلك التداعيات هو انتشار الأسلحة وتشكيل فصائل عسكرية كبيرة العدد والعدة كان لها الأثر الكبير في تغذية الصراع الداخلي وديمومته، فضلاً عن اختراقها الخارجي من قبل قِوى إقليمية ودولية، الأمر الذي يهدد استقرار ليبيا ويُصعِّبُ عمل الحكومات الليبية في آلية التعامل مع تلك الفصائل والسيطرة عليها أو دمجها ضمن جيش وطني موحد. يُمكنُ القول، إن استجابة المجتمع الدولي لنداء الشعب الليبي كانت لأهداف جيوبولتيكية مختلفة، من ضمنها الأهداف الإنسانية، إلا أنه وبعد ذلك اتضح أنَّ عملية التدخل الدولي كشفت عن الأبعاد الجيوبولتيكية للقِوى الغربية في ليبيا التي تضع في استراتيجيتها أهمية الاقتراب من مصادر الطاقة وخطوط نقلها والاستحواذ عليها، فالأهمية الجيوستراتيجية لليبيا دفعت القِوى الخارجية إلى تبني القرار (1973) الذي دفع حلف شمال الأطلسي للتدخل في ليبيا[1].ينظر جدول (61).

جدول (61) تصويت الدول على قرار مجلس الأمن (1973) عام (2011)

الدول المصوتة لقرار 1973	الدول المصوتة لقرار 1973	الدول التي امتنعت عن التصويت على القرار (1973)
الولايات المتحدة الأمريكية	كولومبيا	الصين
فرنسا	جنوب إفريقيا	روسيا
بريطانيا	الغابون	ألمانيا
البرتغال	نيجيريا	البرازيل
البوسنة والهرسك	لبنان	الهند

المصدر : من عمل الباحث بالاعتماد على نتائج الدراسة.

نفذت طائرات حلف شمال الأطلسي (17,939) طلعة جوية في ليبيا خلال المدة (31/ آذار/ 2011 – 31/ تشرين الأول/ 2011)، استخدم الحلف (17,314) طلعة منها لطائرات ثابتة الجناحين، و (375) باستخدام طائرات هليو كوبتر و (250) طلعة لطائرة بدون طيار، وتقسم الضربات الجوية في ليبيا إلى قسمين : الأولى متعمدة (مخطط لها مسبقاً)، والثانية ديناميكية (الأهداف التي تُعالج أثناء المهمة)، كما استخدم الحلف (7,642) سلاح جو ~ أرض جميعها موجهة بدقة، و (3,644) موجهة بالليزر، و (2,844) موجهة بنظام تحديد المواقع الجغرافية (GPS)، و (1,150) سلاح إطلاق مباشر موجه بدقة مثل صواريخ (هيلفاير)، و (470) قذيفة من سلاح البحرية التابعة للحلف[2]، فضلاً عن استخدام صواريخ (توماهوك) التي

---

[1] محمد عبد الحفيظ الشيخ، أثر التدخل الخارجي على الثورة الليبية 2011، "**مجلة شؤون عربية**"، العدد (162)، الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، 2015، ص176.

[2] Aysegul Aydin, foreign powers and intervention in armed conflicts, California : Stanford university press, 2012, p 107.

أطلقت من السفن، أسهمت تلك الهجمات في تغليب كفة المعارضة المسلحة ضد قوات النظام الليبي، من خلال تغطية هجماتها وضرب دفاعات النظام وخصوصاً في (باب العزيزية والعاصمة طرابلس)[1].

ومما تجدر الإشارة إليه أنَّ القرار (1973) لم يفوض حلف شمال الأطلسي التدخل عسكرياً في الصراع الليبي باستثناء إنشاء منطقة حظر طيران فوق الأجواء الليبية، إلا أنَّ الحلف استخدم القوة مبرراً ذلك حماية المدنيين من بطش النظام وخصوصاً بعد تقدمه باتجاه بنغازي كذريعة للتدخل، ومع ذلك فإن القرار يجسد مسؤولية المجتمع الدولي للتدخل عسكريا لحماية المدنيين من خلال طلب الجامعة العربية المجتمع الدولي بتحمل مسؤولية حماية المدنيين في ليبيا[2]. الجدير بالذكر ضمن هذا السياق أنَّ الباحثين اختلفوا في مدى شرعية تدخل الحلف في ليبيا بين مؤيدٍ ومعارض، فبين مؤيدٍ يرى بأن التدخل جاء لحماية المدنيين من بطش النظام، وإن ذلك أسمى من سيادة الدولة والدفاع عن استبداد النظام تحت مبدأ معارضة التدخل[3]، ومعارضٍ يرى بأن التدخل يُمثلُ انتهاكاً لسيادة الدولة وينال من كرامتها، وخطراً كبيراً على بنيتها السياسية والاقتصادية والأمنية والاجتماعية، وإن دافع التدخل هو تكريسٌ لمبدأ السيطرة والنفوذ على المناطق المهمة جيوستراتيجياً[4]، وهذا ما تؤيده الدراسة.

على الرغم من أنَّ مضمون القرار (1973) الذي ينص على فرض منطقة حظر جوي كإجراء وقائي لحماية الشعب الليبي، مع تقديم المساعدات الإنسانية العاجلة، إلا أنَّ مهمة الحلف تجاوزت بنود ذلك القرار من خلال التدخل المباشر عن طريق قصف مقرات مدنية وعسكرية تابعة للنظام الليبي السابق[5].

بعد سقوط النظام الليبي السابق وبداية الصراع الداخلي بين غرب ليبيا وشرقها الذي أفرز معسكرين يحظيان بدعم خارجي من قِوى إقليمية ودولية شاركت حملة حلف شمال الأطلسي في التدخل عام (2011)، إذ تسعى تلك القِوى للحصول عل مكاسب جيوبولتيكية في الجغرافية الليبية، لذا فإن التدخل كان يهدف للسيطرة على مناطق النفوذ الغنية بالثروات الطبيعية والموقع المؤثر في العلاقات الدولية، على الرغم من أنَّ ظاهر التدخل هو إنساني يضمن حماية المدنيين في ليبيا، كذلك من تناقضات المجتمع الدولي في

---

(1) David Witter, The Libyan Revolution : Escalation et intervention, United State of Americ, institute for the stady of war, 2011, p29

(2) خالد حساني، بعض الإشكاليات النظرية لمفهوم التدخل الإنساني، "**مجلة المستقبل العربي**"، العدد (425)، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، 2014، ص54.

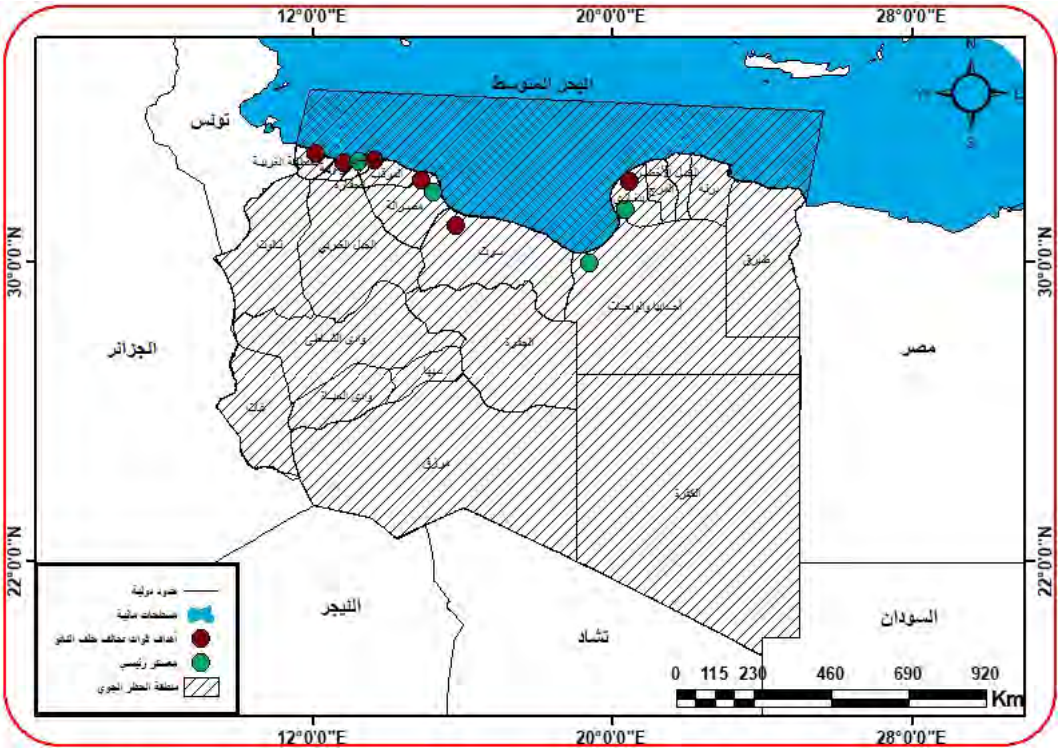
(3) ليلى نقولا الرحباني، التدخل الدولي مفهوم في طور التبدل، ط1، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، لبنان، 2011، ص22 – 24.

(4) محمد عبد الحفيظ الشيخ، أثر التدخل الخارجي على الثورة الليبية 2011، مصدر سابق، ص36.

(5) أشرف محمد كشك، حلف الناتو : من الشراكة الجديدة إلى التدخل في الأزمات العربية، "**مجلة السياسة الدولية**"، المجلد (46)، العدد (185)، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة، مصر، 2014، ص3 – 4.

التعامل مع الملف الليبي هو الإسراع في تدخل الحلف لإسقاط النظام الليبي، بينما تقاعسه عن ذلك في الملف السوري الذي يشهدُ منذ عام (2011) بطش النظام ضد المدنيين. ينظر خريطة (45).

خريطة (45) الحدود الجغرافية لمنطقة الحظر الجوي على ليبيا عام (2011)



المصدر : من عمل الباحث بالاعتماد على : عمار جعفر العزاوي، الثورة الليبية الأسباب التحديات التداعيات بعد العام (2011)، "**مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية**"، العدد (50)، 2015.

الباب الرابع : مستقبل الصراع وتداعياته الجيوبولتيكية على الجغرافية السياسية الليبية

تمهيد : لغةً، ينقسمُ الزمن إلى مراحلٍ ثلاث، الماضي : وهو ما سبق حدوثه، والحاضر : وهو كل ما هو قائم حالياً، أما المستقبل فهو الآتي بعد الوضع الحالي، والفرق بينهم هو أنَّ الماضي أصبح حقيقة، والحاضر عملية ديناميكية لم تكتمل بعد، وإن كان تغيير الماضي غير ممكن، والتحكم بالحاضر أمرٌ صعبٌ، لذا فإن التحكم في المستقبل هو المجال الوحيد المتاح أمام البشر على الرغم من أنَّ قدرة التحكم في هذا المجال تبقى محدود وغير مطلقة[1].

صاحب تطور الفكر البشري تطور مفهوم المستقبل مع تطور النظرة إليه، من نظرة ترى المستقبل بأنه قدرٌ محتومٌ رسمته قِوى لا يُمكن تجاوز تخطيطها بأي حال من الأحوال ولا يملك الإنسان تجاه تخطيطها أي خيارات تذكر إلى نظرة تنطلق من قدرة الحياة على التجدد ترى في المستقبل بعداً زمنياً يُمكن التحكم في صورته[2] وإن كان ذلك التحكم محدوداً وغير مطلق. كان أول من توصل إلى استخدام مصطلح دراسة المستقبل هو المؤرخ الألماني (أوسبيب فلنختاهيم) عام (1930) تحت اسم (الدراسات المستقبلية) (Futuroloye)، ثم ظهرت العديد من المصطلحات الخاصة بهذا الشأن مثل : (الريادات المستقبلية، ودراسات البصيرة، والتنبؤ المشروط) وغيرها من المصطلحات، إلا أنَّ مصطلح (الدراسات المستقبلية) هو الأكثر شيوعاً واستخداماً بين الباحثين[3].

بدأت النواة الفعلية للدراسات الاستشرافية مع الحرب العالمية الثانية عندما أنشأت الولايات المتحدة الأمريكية معاهد لدراسة الاستشراف بالاستراتيجية العسكرية[4]، إلا أنَّ هناك بداية أقدم قليلاً من بداية الولايات المتحدة تعود إلى بريطانيا التي أقام فيها (رابطة رواية الخيال العلمي) مجلة بإسم (الغد : مجلة المستقبل)[5]، وأخذ الاستشراف طابعه المؤسساتي عام (1957) عندما أسس (غاستون برجيه) المركز الدولي للمستقبل المنظور، وكذلك أصبحت لهذا المركز منذ عام (1985) مجلة تحمل الاسم ذاته للمركز، لذلك يُمكن

---

[1] وليد عبد الحي، مدخل إلى الدراسات المستقبلية في العلوم السياسية، ط1، المركز العلمي للدراسات السياسية، عمّان، الأردن، 2002، ص13.

[2] جيروم بندي وآخرون، مفاتيح القرن الحادي والعشرين، ترجمة : حمادي الساحل، بيت الحكمة، المجمع التونسي للعلوم والآداب والفنون، 2003، ص13.

[3] مروى حسين إسماعيل، الدراسات المستقبلية وتطوير المناهج الدراسية "رؤية استشرافية"، "**مجلة الجمعية التربوية للدراسات الاجتماعية**"، العدد (192)، كلية التربية، جامعة عين شمس، 2020، ص24.

[4] مجدي فارح، الدراسات المستقبلية في الفكر العربي الحديث والمعاصر، "**مجلة الدراسات المستقبلية**"، المجلد (17)، العدد (1)، عمادة البحث العلمي، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، 2016، ص10.

[5] رائد حامد، نحن "والمستقبلية" هل ثمة فكر مستقبلي استشرافي عند العرب؟، "**مجلة الباحثون**"، العدد (4)، دمشق، سوريا، 2007، ص52.

القول إنَّ البدايات الحديثة للتفكير في الدراسات الاستشرافية كان في أواخر خمسينيات القرن الماضي عندما شرع علم التفكير في المستقبل يأخذ طريقه للدراسات السياسية والإنسانية[1].

أما في ستينيات القرن الماضي فقد شهدت الدراسات الاستشرافية طفرة كبيرة؛ نتيجة التعمق في الدراسات الاستراتيجية لخلق تصور كامل للأزمات المستقبلية وآلية مواجهتها بالوسائل المتاحة، إذ شكلت تلك الدراسات منظومة أطلق عليها (سيناريوهات الأحداث أو سيناريوهات التخطيط المستقبلي) لمواجهة تلك الأزمات والسيطرة عليها[2]، فقد شهدت تلك المدة تأسيس مؤسسة (المستقبلات الممكنة) من قبل (برتراند دو جوفنيل)، إذ بدأت تلك المؤسسة بسلسة من الدراسات المختصة بالمستقبل السياسي، فضلاً عن إصدار مجلة (المستقبليات) خلال تلك المدة، وكذلك نشر (برتراند دو جوفنيل) عام (1964) كتابه (فن الرجم بالغيب) الذي أكد فيه أنَّ معرفة المستقبل شيء ضروي لتلافي أخطاء الماضي ومشكلات الحاضر[3]، شهدت ستينيات القرن الماضي أيضاً نقلة نوعية أحدثت تطوراً كمياً وكيفياً في الدراسات الاستشرافية، إذ نشر (دنيس جبور) عام (1964) كتابه (العيش في المستقبل)، كذلك نشر (تيودور جوردن) عام (1965) كتابه (المستقبل)، وأيضاً يُعدُ نشر (هيرمان كان، وأنتوني وينر) عام (1966) بحثاً بعنوان (العام 2000 في إطار التأمل في الثلاثة والثلاثين عاماً المقبلة) نقلة نوعية في الدراسات الاستشرافية[4].

أما في سبعينيات القرن الماضي فقد أنشأت العديد من الهيئات المختصة في دراسة المستقبل مثل : (نادي روما) الذي اختص في التعرف على المشكلات التي ستواجه العالم وخاصة قضايا الزيادة السكانية، والفقر، واستنزاف الموارد الطبيعية، (ونادي داكار) وغيرهما، فضلاً عن تنظيم مؤتمرات وندوات خاصة بهذا الشأن تجمع بين صُناع السياسات والباحثين الآخرين[5]، كان من ضمنهم باحثون عرب مثل : (إسماعيل صبري عبدالله) من مصر المسؤول عن برنامج (المستقبلات العربية البديلة)، و(مهدي المنجرة) من المغرب، فخلال تلك المدة ظهرت العديد من النقاشات المتعلقة بالتوعية المستقبلية نتيجة بروز مشكلات عالمية أهمها : المشكلات المتعلقة بالبيئة وحدود النمو، الأمر الذي أدى إلى صدور العديد من الدراسات الاستشرافية الخاصة بالبيئة مثل : (برنامج المستقبلات المترابطة) الذي أطلق من اليابان تحت رعاية منظمة التعاون

---

[1] عمار لوصيف، الدراسات الاستشرافية : مقاربة مفاهيمية، "**مجلة العلوم الإنسانية**"، العدد (44)، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم الاجتماعية وعلوم التيسير، جماعة قسنطينة 2 – عبد الحميد مهري، الجزائر، 2015، ص257.

[2] هوغ دو جوفنيل، الاستشراف والسياسة، استشراف للدراسات المستقبلية، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة، قطر، 2016، ص9.

[3] رائد حامد، نحن "والمستقبلية" هل ثمة فكر مستقبلي استشرافي عند العرب؟، مصدر سابق، ص53 – 54.

[4] عمار لوصيف، الدراسات الاستشرافية : مقاربة مفاهيمية، مصدر سابق، ص257 – 258.

[5] هوغ دو جوفنيل، الاستشراف والسياسة، استشراف للدراسات المستقبلية، مصدر سابق، ص13.

الاقتصادي والتنمية[1]، كذلك شهدت تلك المدة قيام دولة (السويد) بإنشاء سكرتارية تابعة لرئاسة الوزراء عام (1973) كان لها الفضل الكبير في تقديم كمٍّ غير محدود من الدراسات المستقبلية في مجالات التعليم والأمن القومي السويدي، إلى جانب ذلك أصدر معهد (هدسون) عام (1976) كتاباً (العالم بعد مائتي عام) تناول فيه قضايا مستقبل الزيادة السكانية، والتنمية، والطاقة، والبيئة خلال مائتي عام مع إيجاد الحلول لتلك المشكلات[2].

أما في فترة ثمانينيات وتسعينيات القرن الماضي فقد شهدت الدراسات المستقبلية تطوراً كبيراً؛ نتيجة قيام بعض المؤسسات والباحثين بدراسات مستقبلية محدودة المنهج العملي والمدى الزمني والموضوع، تساير التغيير المتسارع في ذلك الوقت، فقد أصدرت منظمة (اليونسكو) مجلة (المستقبليات) بعدة لغات لمعالجة قضايا مستقبلية محدودة، خاصة على المستويين الثقافي والاجتماعي[3]، كما أصدرت كتابين الأول عام (1999) تحت عنوان (عالم جديد)، والثاني عام(2000) تحت عنوان (مفاتيح القرن الحادي والعشرين)، وقد أسهم مجموعة من الباحثين في تأليف تلك المشروعات البحثية تحت إشراف مدير مكتب التنبؤ والتحليل باليونسكو (جيروم باندیه)[4]، وكذلك شهدت تلك المدة ازدهار التخطيط الاستراتيجي باستخدام أسلوب السيناريوهات، خاصةً في الشركات العالمية الكبرى للطاقة مثل (Shell، E.d.f، E.l.f)؛ نتيجة الصدمات النفطية السابقة[5]، أما الألفية الجديدة فقد شهدت جهوداً كبيرة وتركيزاً واضحاً على محاولة معرفة النتائج والسيناريوهات المختلفة الناتجة عن تطور المتغيرات والمعطيات الواقعية، ثُم وضع بدائل مختلفة للوصول إلى النتائج المرغوبة مع تقليص احتمالات الخسائر إلى الحد الأدنى[6].

*** الدراسات المستقبلية ودورها في الدراسات الجغرافية السياسية والجيوبولتيكية :** أصبح الاهتمام بالدراسات المستقبلية من الضرورات التي لا غنى عنها وخصوصاً في (القرن الحادي والعشرين) لما يحمل في طياته من عواصف أدت إلى تغيير الكثير من معالم الجغرافية السياسية في المنطقة العربية خصوصاً والعالم عموماً، فالدراسات المستقبلية توفر عبر أدوات الاستشراف المستقبلي إمكانية مواجهة تلك

---

[1] المصدر ذاته، ص13.

[2] عمار لوصيف، الدراسات الاستشرافية : مقاربة مفاهيمية، مصدر سابق، ص258.

[3] رائد حامد، نحن "والمستقبلية" هل ثمة فكر مستقبلي استشرافي عند العرب؟، مصدر سابق، ص55.

[4] علي عبد الرزاق جلبي، الدراسات المستقبلية الأسس والاستراتيجيات، ط1، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2000، ص24.

[5] ميشال غودي وقيس الهمامي، الاستشراف المستقبلي : المشاكل والمناهج، ط6، كراس ليبسور، باريس، فرنسا، الكراس رقم (20)، 2005، ص17.

[6] وليد عبد الحي، مناهج الدراسات المستقبلية وتطبيقاتها في العالم العربي، ط1، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، أبو ظبي، دولة الإمارات العربية المتحدة، 2007، ص9.

التغيرات وما تنذر به من تحديات أو على الأقل الحد من تداعياتها الجيوستراتيجية على الدولة، لذا فإن للدراسات المستقبلية أهمية كُبرى في مجالات الحياة[1] :

أولاً – رسم خريطة كلية للمستقبل من خلال استقراء الاتجاهات والأحداث المحتمل ظهورها، والأحداث المفاجئة، والقوى والفواعل المحركة لهذه الأحداث، مع بلورة الخيارات الممكنة المتاحة، والمفاضلة بين تلك الخيارات وإخضاع كل خيار منها للدراسة والفحص لفهم ما يُمكن أنْ يؤدي إليه ذلك الخيار من تداعيات ونتائج.

ثانياً – تساعد الدراسات المستقبلية في التخفيف من التداعيات المترتبة على الأزمات عن طريق التنبؤ بها قبل وقوعها للتهيؤ لمواجهتها، يُضاف إلى ذلك فهي تعد مدخلاً مهماً من مداخل التطوير الاستراتيجي القائم على الصور المستقبلية، فهي تؤمن سيناريوهات تزيد من كفاءة التخطيط الاستراتيجي على المستوى العسكري والمدني على حدٍ سواء.

ثالثاً – ترشيد عمليات صنع القرار من خلال توفير مرجعيات مستقبلية لصانع القرار واقتراح طرق متنوعة لحل المشكلات، الأمر الذي سيؤدي إلى زيادة قدرة صُناع القرار للتأثير في المستقبل.

رابعاً – تُعدُ الدراسات المستقبلية مجالاً مفتوحاً لتخصصات متنوعة وميداناً لاستخدام الأساليب التشاركية وعمل الفريق، بمعنى إنجاز الدراسات المستقبلية عن طريق فريق عمل متفاهم ومتعاون ومتكامل، لذا فهي تعمل على زيادة المشاركة الديمقراطية في صياغة سيناريوهات المستقبل.

– **أساليب الدراسات المستقبلية :** تتعدد الأساليب المستخدمة في استشراف المستقبل حسب الهدف المرجو من الدراسة والجهة القائمة على الدراسة. ومن أهم هذه الأساليب هي :

1 – أسلوب دلفي : سُمِّي بهذا الاسم نسبة إلى معبد يوناني قديم كان مزاراً للكهنة والعرافين للتكهن بمستقبل الظاهرة الاجتماعية وفقاً لما يحصلون عليه من معلومات دينية واجتماعية تُمكنهم من صياغة الآفاق المستقبلية للظواهر الاجتماعية[2]، يُعدُ هذا الأسلوب الأكثر شيوعاً لدى المدرسة الأمريكية في الدراسات المستقبلية، ويُعرفُ هذا الأسلوب بأنه : منهج مصمم بطريقة علمية لاستطلاع رأي مجموعة من الخبراء حول موضوع أو مشكلةٍ ما[3].

---

[1] محمد إبراهيم منصور، الدراسات المستقبلية : ماهيتها وأهمية توطينها عربياً، ورقة بحث مقدمة إلى ورشة عمل حول الدراسات المستقبلية ضمن فعاليات منتدى الجزيرة السابع خلال الفترة (16 – 17/ آذار/ 2013، الدوحة، قطر، ص41 – 42.

[2] عقابي خميسة، تقنية دلفي وأهميتها في الدراسات المستقبلية، "**المجلة الجزائرية للأمن والتنمية**"، العدد (11)، الجزائر، 2017، ص99.

[3] سيف الإسلام علي مطر، أسلوب دلفي واستخدامه في ميدان التعليم، جامعة عين شمس، القاهرة، مصر، 1995، ص22.

تتمحور الفكرة المركزية لهذا الأسلوب حول عرض كل الاحتمالات المختلفة لظاهرة معينة في المستقبل، ثُمَّ الاستبعاد التدريجي لكل احتمال إلى أنْ يتم الاستقرار حول احتمال معين، ويدل ذلك على أنَّ لهذا الأسلوب هدفاً محدداً وهو الوصول إلى الاحتمال الأفضل للتطور المستقبلي الذي يتفق عليه المشاركون في عملية التحليل[1]. لهذا الأسلوب خمس مراحل لتطبيقيه هي[2] :

– **المرحلة الأولى :** تحديد الظاهرة أو المتغير للدراسة وتحليله.

– **المرحلة الثانية :** اختيار مجموعة من الخبراء والمختصين من ذوي الخبرة في الجانبين العلمي والنظري بشأن الظاهرة المدروسة.

– **المرحلة الثالثة :** ضبط الظرف الزمني للظاهرة المقصودة الدراسة بهذا الأسلوب.

– **المرحلة الرابعة:** توجيه سلسلة من الاستبيانات تتضمن مجموعة من الأسئلة والاحتمالات المتوقعة بشأن الظاهرة المدروسة في المستقبل.

– **المرحلة الخامسة :** ترتبط هذه المرحلة بالنتائج الحاصل عليها عن طريق حساب عدد الإجابات المتكررة في الاستبيان.

2 – أسلوب السلاسل الزمنية : هي مجموعة من المشاهدات المرتبطة مع بعضها البعض والتي يتم تسجيلها لظاهرةٍ ما خلال فترة زمنية ماضية ومتعاقبة، وغالباً ما تكون هذه الفترات منتظمة[3]، وممكن أنْ تكون هذه المتغيرات أو الظاهرة بيانات أساسية أو أرقام قياسية نتجت عن التغيير خلال مدة محدودة، وتمتاز أي سلسلة بأن ظواهرها غير مستقلة أي تعتمد كل ظاهرة على الأخرى، إذ سيؤدي عدم الاستقلال إلى الوصول لنتائج دقيقة في عملية الاستشراف[4].

3 – أسلوب الإسقاطات السُكانية والتنبؤ الاستقرائي : ومن أبرزها طريقة الأفواج والمكونات، إذ يُحتسب النمو الديمغرافي من خلال هذه الطريقة عن طريق متغيرات دقيقة كالمواليد والوفيات والهجرة إلى الدولة، والهجرة من الدولة، ومن بعدها معرفة عدد السكان في كل فوج أو شريحة عمرية أو جنسية[5].

---

[1] وليد عبد الحي، مناهج الدراسات المستقبلية وتطبيقاتها في العالم العربي، مصدر سابق، ص44.

[2] مروى حسين إسماعيل، الدراسات المستقبلية وتطوير المناهج الدراسية "رؤية استشرافية"، مصدر سابق، ص26 – 27.

[3] سمير مصطفى شعراوي، مقدمة في التحليل الحديث للسلاسل الزمنية، ط1، مركز النشر العلمي، كلية العلوم، جامعة الملك عبد العزيز، المملكة العربية السعودية، 2005، ص10.

[4] فاطمة عبد الحميد جواد البيرماني و أحمد جودة إرشيد، استعمال السلاسل الزمنية للتنبؤ بالأرقام القياسية لإيجارات الدور السكنية في العراق للسنوات 2018 – 2021، "**مجلة كلية الرافدين الجامعة للعلوم**"، العدد (45)، كلية الرافدين الجامعة، العراق، 2019، ص79.

[5] رابح عبد الناصر جندلي، الدراسات المستقبلية : تأصيل تاريخي ومفاهيمي ومنهجي، "**مجلة العلوم السياسية والقانون**"، العدد (1)، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والاقتصادية والسياسية، برلين، ألمانيا، 2017، ص4.

4 – أسلوب المباريات : هي طريقة تقوم على المحاكاة بإشراك الناس فيها كلاعبين يقومون بأدوار يتخذون من خلالها قرارات ويستجيبون لقرارات غيرهم ويبدون ردة فعلهم بشأن حادثة ما، وتُستخرج الصور المستقبلية باستخدام نماذج رياضية أو محاكاة فعلية[1].

5 – الأساليب التشاركية : ومن أمثِلتها طريقة الممارسة المستقبلية بالمشاركة، وطريقة البحث التشاركي الموجه للفعل الاجتماعي، وطريقة ورش عمل المستقبليات، وطرق إجراء التجارب الاجتماعية والبحوث المستقبلية الاثنوغرافية[2].

6 – أساليب التنبؤ من خلال التناظر والإسقاط بالقرينة : يعتمدُ على الأسلوب على استشراف المستقبل وفق أحداث أو سوابق تاريخية معينة عاصرت دول معينة، ثُمَّ القياس على ما فعلته تلك الدول خلال مرحلة ما من تطورها وتطبيقه على الدولة المستهدفة بالدراسة[3].

7 – أسلوب السيناريوهات : يُعرف السيناريو بأنه : وصف لوضع مستقبلي ممكن أو محتم أو مرغوب فيه، مع توضيح المسارات والملامح المؤدية إلى الوضع المستقبلي انطلاقاً من الوضع الراهن أو من وضع ابتدائي مفترض[4].

يُعدُ هذا الأسلوب من الأساليب الأكثر شيوعاً في الدراسات المستقبلية، وكغيره من أساليب الاستشراف المستقبلي فإن هذا الأسلوب لا يحدد بدقة ما ستؤول إليه المسارات المستقبلية، إلا أنه يحاول تحديد المسارات العامة للمتغيرات المتحكمة في تلك المسارات، كالقول مثلاً تزداد ظاهرة الصراع أم تتراجع، وهل يتجه العالم نحو التكامل أم التفكك[5]، لذا فهو عبارة عن طريقة تحليلية احتمالية تمكن المسار العام لتطور الأحداث والظواهر الدولية انطلاقاً من وضعها الحالي، وصولاً إلى رصد سلسلة من التوقعات المستقبلية لهذه الأحداث والظواهر[6].

– **مراحل إعداد السيناريو :** يتطلب إعداد السيناريو مراحلٍ ثلاث هي[7] :

– **المرحلة الأولى :** يتم التركيز في هذه المرحلة على جمع البيانات والمعلومات الخاصة بموضوع وظاهرة الدراسة.

---

[01] مروى حسين إسماعيل، الدراسات المستقبلية وتطوير المناهج الدراسية "رؤية استشرافية"، مصدر سابق، ص27.

[02] رابح عبد الناصر جندلي، الدراسات المستقبلية : تأصيل تاريخي ومفاهيمي ومنهجي، مصدر سابق، ص5.

[03] إبراهيم العيسوي، الدراسات المستقبلية ومشروع مصر 2020، منتدى العالم الثالث بالقاهرة، 2000، ص19.

[04] فيروز مزياني، الدراسات المستقبلية في العلوم السياسية : السيناريو أداة الوحدة المنهجية، "**مجلة الباحث للدراسات الأكاديمية**"، العدد (9)، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة الحاج لخضر باتنة، الجزائر، 2016، ص474.

[05] رحيم الساعدي، مقدمة إلى علم الدراسات المستقبلية، ج2، دار الفراهيدي للنشر والتوزيع، العراق، 2011، ص13.

[06] فيروز مزياني، الدراسات المستقبلية في العلوم السياسية : السيناريو أداة الوحدة المنهجية، مصدر سابق، ص474 – 475.

[07] مروى حسين إسماعيل، الدراسات المستقبلية وتطوير المناهج الدراسية "رؤية استشرافية"، مصدر سابق، ص28.

– **المرحلة الثانية :** خلال هذه المرحلة يتم تحديد مختلف مسارات تطور الظاهرة وفقاً للمعلومات والبيانات التي تم جمعها في المرحلة الأولى.

– **المرحلة الثالثة :** ترتبط هذه المرحلة برصد واستكشاف النتائج والآثار التي تترتب عن تحقيق إحدى اتجاهات تطور الظاهرة في المستقبل.

* **أنواع السيناريوهات :** يُجمع أغلب المختصين بالدراسات المستقبلية أنَّ كل ظاهرة لها ثلاثة سيناريوهات هي[1] :

أ – السيناريو الخطي أو الاتجاهي : وهو الذي يقر ببقاء الظاهرة الدولية على الوضع القائم في المستقبل.

بـــ – السيناريو الإصلاحي : وهو عكس السيناريو السابق، إذ يُركز هذا السيناريو على إحداث بعض الإصلاحات الكمية والنوعية على الظاهرة الدولية.

جـــ – السيناريو الراديكالي أو التحولي : في إطار هذا السيناريو يتم الاعتماد على حدوث تحولات وتغيرات راديكالية في المحيط الخارجي والداخلي للظاهرة الدولية، إذ تحدث هذه التحولات تمزقاً وقطيعة مع السيناريوهات السابقة. وتطبيقاً على ذلك فإن السيناريو الأول يتضمن بقاء الوضع على ما هو عليها في ليبيا، أما الإصلاحي فيتضمن تحسن الأوضاع وإيجاد حل للصراع، في حين يتضمن السيناريو الثالث تقسيم ليبيا.

ونظراً لأن الجيوبولتيك يُمثل عملية ديناميكية حركية مستقبلية لما سيؤول إليه مستقبل دولة الصراع والدول المتصارعة عليها كان لا بد أنْ تقدم الدراسة استشرافاً لمستقبل الدولة الليبية في ظل الصراع الدولي والإقليمي والمحلي للسيطرة والنفوذ على الجغرافية الليبية وفق استخدام أسلوب السيناريوهات التي صُنفت وفق الآتي :

أولاً – سيناريو بقاء الوضع الراهن : إن التكهن بمستقبل الصراع الليبي يُعدُ أمراً في غاية الصعوبة؛ نظراً للاختلاف الإيديولوجي والسياسي لأطراف الصراع الداخلي ورغبة كل طرف بإقصاء الطرف الآخر من السيطرة والنفوذ على الجغرافية الليبية، وكذلك تعدد القِوى الإقليمية والدولية الفاعلة في المشهد الليبي التي تسعى لتحقيق أهداف جيوبولتيكية تضمن من خلالها استمرار مصالحها لما بعد التسوية واستقرار الوضع إن حدث ذلك.

1 – التداعيات الجيوستراتيجية لهذا السيناريو على الجغرافية الليبية : تؤثر في الجغرافية الليبية جملة من المتغيرات التي ستعمل في المستقبل على تحديد شكل الجغرافية السياسية للدولة في حال

---

[1] فيروز مزياني، الدراسات المستقبلية في العلوم السياسية : السيناريو أداة الوحدة المنهجية، مصدر سابق، ص477 – 478.

استمرار الوضع الراهن (استمرار الصراع)، إذ سيؤدي ذلك إلى جملة من التداعيات الجيوستراتيجية المؤثرة مستقبلاً في الجغرافية الليبية، ومن أبرز تلك التداعيات :

أ – صعوبة تحقيق المصالحة الوطنية : إن بقاء الوضع الراهن على ما هو عليه سيزيد من صعوبة تحقيق مصالحة وطنية بين أطراف الصراع أولاً وما بين مكونات المجتمع الليبي ثانياً، لأن استمرار الصراع سيؤدي إلى سقوط مزيد من الضحايا في بيئة يسودها منطق الانتقام منذ عام (2011)، إذ شهدت المدن الموالية للنظام عمليات انتقامية أدت إلى زيادة التفكك الاجتماعي بين مدينة وأخرى، وكذلك الصراع الجهوي بين شرق ليبيا وغربها، فضلاً عن الصراع القبلي بين القبائل الموالية للنظام السابق والقبائل المناهضة له، إلى جانب ذلك صراع السيطرة والنفوذ، كل ذلك أدى إلى صعوبة تحقيق مصالحة وطنية تنقل ليبيا من مرحلة الصراع إلى مرحلة الاستقرار الأمني يتم فيها بناء حكومة وطنية تضمن للشعب الليبي حقوقه والحفاظ على سلامة أراضيه.

بـــ – استمرار تدهور الوضع الأمني : يُعدُ هذا المتغير من أبرز التداعيات الجيوستراتيجية الناتجة عن الصراع الليبي؛ لأن أبعاده لا تقتصر على الجغرافية الليبية فقط، بل تتعدى ذلك إلى محيطها الجغرافي. إن استمرار الوضع في ليبيا على ما هو عليه يعني تزايد احتمالات التهديدات الأمنية التي تتعرض لها دول الجوار الجغرافي والمتعلقة بتنقل الجماعات الأصولية المتطرفة والأسلحة من ليبيا إلى تلك الدول أو بالعكس، كذلك ارتفاع معدلات الهجرة غير الشرعية والإتجار بالبشر والمخدرات، الأمر الذي سيترتب عليه زيادة الأعباء الاقتصادية والأمنية للدول المستقبلة (دول أوروبا) التي أدركت بأنَّ حل تلك المشكلة يبدأ من الجغرافية الليبية، لذا فإن عدم الاستقرار في ليبيا سيلقي بنتائجه على الدول لأخرى.

كما سبقت الإشارة إليه، أصبحت ليبيا بعد عام (2011) واحدة من أهم مناطق النفوذ الجغرافي للجماعات الأصولية المتطرفة التي تُهدد الأمن القومي الليبي ودول الجوار وخصوصاً تنظيم الدولة (داعش)، فعلى الرغم من دحر التنظيم وتقليص مناطق نفوذه في ليبيا، إلا أنَّ استمرار الوضع الراهن سيفسح المجال لتنامي نفوذ التنظيم مرة أخرى في المناطق الصحراوية التي تغلب على الجغرافية الليبية، فضلاً عن تواجده في منطقة الساحل الإفريقي المحاذي لليبيا، الأمر الذي سيسهل من عملية انتقال عناصر التنظيم من ليبيا إلى دول الجوار، أو بالعكس، لصعوبة توفير الجانب الليبي الحماية الكاملة للحدود المترامية الأطراف، يُضاف إلى ذلك زيادة الأعباء الاقتصادية لدول الجوار نتيجة رفع الميزانية العسكرية لتأمين الحدود مع ليبيا، فضلاً عن تهديد دول أوربا المطلة على البحر المتوسط من خلال استخدام عناصر التنظيم الهجرة غير الشرعية وسيلة للنفوذ الجغرافي إلى تلك الدول وتنفيذ عملياتهم الإرهابية فيها.

جـــ – تدهور الحياة الاجتماعية والاقتصادية لسكان ليبيا : كما أشرنا سابقاً، تمتلك ليبيا ثروات طبيعة هائلة تُمكنها من زيادة رفاهية شعبها، فضلاً عن زيادة قيمتها الاقتصادية، إلا أن تبدد الثروة خلال مرحلة ما قبل الثورة، ومن ثَمَّ تدهور الوضع الأمني بعد الثورة أدى إلى انخفاض المستوى المعاشي والاقتصادي للفرد الليبي مقارنة بالدول التي تمتلك ثروات طبيعية كبيرة وعدد سُكان قليل، لكنَّ الوضع تفاقم كثيراً بعد عام (2011)، وإن استمرار الوضع على ما هو عليه سيزيد من تفاقم معاناة الشعب الليبي، فاستمرار الصراع سيؤدي إلى مزيد من النزوح القسري والهجرة الخارجية، كذلك تعرض الخدمات المجتمعية مثل الخدمات الصحية والتعليمية إلى التدمير، فضلاً عن تدمير خدمات البنى الارتكازية والخدمات الأخرى.

2 – التداعيات الجيوبولتيكية الخارجية لاستمرار الوضع الراهن : أسهمت القِوى الخارجية والمتمثلة بحلف شمال الأطلسي (NATO) بحسم الصراع لصالح قِوى المعارضة ضد النظام تحت مظلة الأهداف الإنسانية ومساعدة الشعب الليبي، إلا أنَّ عدم استقرار الوضع السياسي بعد انتخابات عام (2012) في ليبيا والصراع الداخلي بين القِوى السياسية والفصائل العسكرية المنضوية تحتها عام (2014) وما بعدها جعل من ليبيا فضاءً جيوبولتيكياً لتدخل القِوى الخارجية طمعاً بتحقيق أهداف جيوبولتيكية.

بدأ الصراع الليبي الجهوي بين حكومتي شرق ليبيا وغربها مع حصول كل طرف على دعم دولي خارجي ساهم في ديمومة الصراع الداخلي، إذ قدمت تلك الدول الدعم لأطراف الصراع حسب التوجه الإيديولوجي والسياسي للحكومات المتصارعة، ومما زادة حدة الصراع هو وصول حكومة الوفاق الليبي إلى السلطة ومعارضة الجيش الوطني لتلك الحكومة ليبدأ معها فصل جديد من الصراع الداخلي أدى إلى سقوط العديد من الضحايا المدنيين وتدمير أجزاء كبيرة من البنى التحتية لليبيا، فضلاً عن تدهور الحياة الاقتصادية والاجتماعية.

يُمثل بقاء الوضع الراهن فرصة لمزيد من التدخل الدولي والإقليمي في الجغرافية الليبية الأمر الذي سيلقي بظلاله على استمرار الصراع الليبي، وليس هذا فحسب بل قد يتطور الصراع مستقبلاً وتصبح ليبيا ساحة حرب للقِوى الخارجية على المستوى الدولي والإقليمي، فعلى المستوى الدولي : الصراع بين الولايات المتحدة الأمريكية وحلف شمال الأطلسي من جهة وروسيا من جهة أخرى*، فروسيا تسعى إلى

---

* قامت روسيا بإسقاط الطائرة الأمريكية المسيرة (إن كيو– 9 ريبر» (NQ–9 Reaper) عام (2022) والتي كانت تحلق بالقرب من قيادة الجيش الوطني الليبي في منطقة الرجمة شرق ليبيا، وكذلك قيامهما بمهمات استطلاعية حول نشاط عناصر فاغنر في ليبيا، الأمر الذي يوضح مستوى الصراع الروسي الأمريكي.....مركز المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة، تصاعد الانخراط الدولي والإقليمي في الصراع الليبي وسط محاولات لتجاوز الأزمة، أبو ظبي، الإمارات، متاح على الرابط : https://www.emaratalyoum.com/politics/reports-and-translation/2022-09-21-1.1669742.

الحصول على موطئ قدم في ليبيا يُمكنها من تهديد دول أوروبا وهذا ما لا تسمح به الولايات المتحدة الأمريكية وحلفاؤها، فضلاً عن الصراع بين فرنسا وإيطاليا للسيطرة والنفوذ على الجغرافية الليبية كون أنَّ الدولتين ترى بأن ليبيا مجالٌ حيويٌ لسياستهما الخارجية، وكذلك الصراع بين تركيا وفرنسا، أما على المستوى الإقليمي فيتمثل بالصراع بين تركيا وقطر من جهة، ومصر والمملكة العربية السعودية والإمارات من جهةٍ أخرى.

يُعدُ هذا السيناريو الأقرب لواقع المشكلة الليبية حالياً، فعلى الرغم من توصل طرفي الصراع إلى اتفاق وقف النار في (23/ تشرين الأول/ 2020) والتوافق على تشكيل حكومة الوحدة الوطنية في تاريخ (10/ أذار/ 2021) برئاسة (عبد الحميد الدبيبة)**لتوحيد الحكومتين السابقتين المتصارعتين على السلطة، وإجراء انتخابات برلمانية ورئاسية خلال مدة أقصاها سنة، إلا أنَّ بوادر الصراع ظهرت مرة أخرى بعد قيام البرلمان الليبي بسحب الثقة عن حكومة الوحدة الوطنية واعتبارها فاقدةً للشرعية، لكنَّ المجلس الأعلى للدولة ومقره طرابلس رفض تلك الإجراءات معتبراً إياها أنها مخالفة للدستور، ليقوم البرلمان الليبي بتكليف (فتحي باشاغا)*في (10/ شباط/ 2022) لتشكيل حكومة جديدة وهذا ما رفضته حكومة الوحدة الوطنية وعدته مخالفاً للدستور.

إن المتتبع لسياق بداية الصراع عام (2014) يُدرك أنَّ الوضع الحالي مشابه تماماً لما سبق فقد بدأ الصراع سياسياً ثُمَّ تطور بعدها عسكرياً، ليتكرر المشهد عام (2022) إذ تتصارع على السلطة في ليبيا سياسياً حكومتان تدعمها فصائل عسكرية مختلفة، تطور ذلك الصراع في بعض مراحله إلى المستوى العسكري، تحظى تلك الحكومتان بدعم خارجي من أطراف إقليمية ودولية، بل وأكثر من ذلك قيام حكومة الوحدة الوطنية بتوقيع مذكرات تفاهم مع تركيا في (3/ تشرين الأول/ 2022)**، إذ شهدت تلك المذكرات

** صوت مجلس النواب الليبي على منح الثقة لحكومة الوحدة الوطنية في تاريخ (10/ آذار/ 2021) بعد مشاورات انطلقت إثر اختيار ملتقى الحوار السياسي الليبي في جلسته التي انعقدت في جنيف (محمد المنفي) رئيساً للمجلس الرئاسي، و (الدبيبة) رئيساً للوزراء في تاريخ 5/ شباط/ 2021.....المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، حكومة الدبيبة حيثيات التشكيل وتحديات الإنجاز، تقدير موقف، وحدة الدراسات السياسية، الظعاين، قطر، 2021، ص1.

* أنتخب فتحي باشاغا عضواً في البرلمان الليبي عام (2014)، وكان أحد الموقعين على اتفاق (الصخيرات) عام (2015)، وكذلك تولى منصب وزارة الداخلية في حكومة الوفاق عام (2018)، كُلف من مجلس النواب الليبي عام (2022) بتشكيل حكومة جديدة بعد سحب البرلمان الثقة عن حكومة الوحدة الوطنية..... أحمد عمرو، ليبيا بين باشغين عدو الأمس وصديق اليوم، "**مجلة البيان**"، العدد (420)، المملكة العربية السعودية، 2022، ص53.

** وُقعت بين تركيا وحكومة الوحدة الوطنية ثلاث مذكرات في مجال الطاقة والأمن والإعلام من خلال زيارة قام بها وفد تركي إلى طرابلس، وإن أهم ما جاء في تلك المذكرات هو الاتفاق على السماح لتركيا بالتنقيب عن النفط والغاز قبالة السواحل الليبية، فضلاً عن التعاون في عدد من القضايا الاقتصادية الأخرى، مقابل تقديم الدعم لحكومة الوحدة الوطنية..... عدنان موسى، عوة الاستقطاب : تأثير مذكرة الطاقة بين تركيا وحكومة الدبيبة في أزمة ليبيا، تقرير منشور على الموقع الرسمي

رفض كلٍ من مصر واليونان والاتحاد الأوروبي، وينطبق ذلك على مذكرة التفاهم التي وُقعت بين حكومة الوفاق وتركيا عام (2019)، إن توقيع تلك الاتفاقيات سيؤدي إلى مزيد من تكريس التنافس والاستقطاب الإقليمي والدولي، فضلاً عن ذلك تعميق الانقسامات الداخلية في ليبيا، وارتفاع مؤشر التوتر بين تركيا ودول الاتحاد الأوروبي وخصوصاً فرنسا، لذلك فإن بقاء الوضع الراهن سيؤدي إلى تحويل ليبيا ساحة للصراع بين القِوى الخارجية قد يصل في بعض مراحله إلى مستوى الصراع العسكري المباشر، وكذلك ارتفاع مؤشرات الصراع العسكري بين كلٍ من مصر وتركيا في حال تخطي الفصائل العسكرية والحكومات التي تدعمها تركيا الخط الأحمر (سرت – الجفرة)***، إذ يرى صانع القرار المصري بأن حماية الأمن القومي المصري يبدأ من ذلك الخط، لذلك فإن أي تحرك من قبل حكومة الوفاق أو أي حكومة تدعمها تركيا باتجاه هذا الخط سيؤدي إلى احتدام الصراع العسكري بين كلٍ من مصر وتركيا، الأمر الذي أدى إلى توقف تقدم قوات حكومة الوفاق بعد التدخل التركي باتجاه مدينة سرت.

إن سيطرة تركيا والقِوى السياسية والعسكرية التابعة لها على هذا الخط سيوفر لها إمكانية التحكم في الغرب والشرق والجنوب الليبي، فالطريق الواصل بين سرت والجفرة يمر من هذا الخط، كذلك الطريق الواصل بين الجفرة ومدن الجنوب والغرب الليبي[1]، فضلاً عن ذلك أنَّ ذلك الخط هو البوابة الأخيرة للوصول إلى منطقة الهلال النفطي الغنية بمصادر الطاقة، لذا فإن مصر أعلنت أنَّ سرت خطاً أحمر لا يُمكن تجاوزه، وهددت بالتدخل العسكري المباشر في حال تجاوزه، الأمر الذي دفع أطراف الصراع إلى التوجه نحو المفاوضات[2] التي أدت إلى توقف إمكانية الصراع العسكري بين تركيا ومصر على الجغرافية الليبية والذي قد يتطور مستقبلاً في حال استمرار الوضع على ما هو عليه، كذلك مما يزيد احتمالية الصراع العسكري بين تركيا ومصر هو أنَّ تركيا تُدرك أنه في حال بقاء سيطرة الجيش الوطني على الشرق الليبي فإنها لا تستطيع تفعيل بنود اتفاقية عام (2019) الخاصة بتحديد الصلاحية البحرية بين تركيا وليبيا، إذ يُمثل خط الساحل بين مدينتي (طبرق ودرنة) الواقعة تحت سيطرة الجيش الوطني الحد البحري الاقتصادي بين تركيا وليبيا.

لمركز المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة في تاريخ (13/ تشرين الأول/ 2022)، متاح على الرابط :
https://futureuae.com/ar-AE/Mainpage/Item/770.

*** أعلن الرئيس المصري (عبد الفتاح السيسي) في تاريخ (20/ حزيران/ 2020) أنَّ خط سرت – الجفرة خطاً أحمر لا يُمكن لحكومة الوفاق والفصائل التابعة لها أنْ تتجاوزه..... إسماعيل القريتلي، خط سرت – الجفرة : جبهة للقتال أم أرضية للتفاوض؟، سلسلة تقارير مركز الجزيرة للدراسات، الدوحة، قطر، 2020، ص2.

[1] إسماعيل القريتلي، خط سرت – الجفرة : جبهة للقتال أم أرضية للتفاوض؟، سلسلة تقارير مركز الجزيرة للدراسات، الدوحة، قطر، 2020، ص2.

[2] أحمد سامي عبد الفتاح، وقف إطلاق النار في ليبيا بين ترحيب دولي ومخاوف من المناورة، "**آفاق سياسية**"، العدد (67)، المركز العربي للبحوث والدراسات، الجيزة، مصر، 2020، ص53.

تأسيساً على ما تقدم يمكن القول، إن استمرار الصراع بين حكومتي الشرق والغرب في المستقبل سيؤدي إلى ترسيخ فكرة (الانقسام الجغرافي بين أجزاء ليبيا الثلاثة)، كذلك سيؤدي إلى مزيد من الصراعات القبلية والجهوية، وهذه سياسة القِوى الخارجية في التعامل مع الملف العربي عموماً والليبي خصوصاً، فهي تسعى إلى بقاء الوضع الراهن على ما هو عليه حتى تستثمر جيوبولتيكياً في ذلك الأمر، سواء بقاء المنطقة سوقاً لتصريف السلاح، أو تسويق النفط بصورةٍ غير شرعية، فضلاً عن ذلك بقاء المنطقة العربية مجالاً حيوياً للشركات الأمنية مثل شركة (فاغنر) وغيرها، كذلك يُمثل بقاء الوضع الراهن فرصة للقِوى الخارجية لاستغلال الوضع الجيوسياسي الداخلي الراهن لتحقيق مناطق نفوذ داخل الإطار الجغرافي الليبي، ولعَلَّ التغاضي الروسي والتركي على استمرار تدفق المقاتلين والسلاح ما بين سوريا وليبيا يبين دور تلك القوتين في استثمار الفوضى الداخلية لتحقيق مصالحها الحيوية في منطقة يحتدم الصراع عليها من قبل القِوى الإقليمية والدولية.

ثانياً – سيناريو الاستقرار النسبي : منذ عام (2011) لم تنعم ليبيا بالاستقرار الكلي بأي مرحلة من مراحل الصراع، إلا أنها شهدت مرحلتين استقرت الأوضاع فيها نسبياً، الأولى خلال المدة (2012 – 2014)، أما الثانية فقد بدأت منذ اتفاق وقف النار بين حكومة الوفاق والجيش الوطني عام (2020)، إن فترة الاستقرار النسبي لا تعني بأنَّ هناك توقفاً للصراع بصورةٍ نهائية فتلك الفترات تتخللها في بعض الأحيان صراعات محدودة بين القِوى الداخلية مثلما حدث في طرابلس عام (2022). يؤدي هذا السيناريو إلى احتمالية وجود توافق سياسي مستقبلاً بين الأطراف المتصارعة على الجغرافية الليبية في حال توقف الصراع الداخلي، إلا أنَّ تحقق أي توافق سياسي في ليبيا يتطلب الآتي[1] :

أ – القناعة الكاملة لدى أطراف الصراع بأنَّ استمراره يُلحق الضرر بالأطراف الليبية المتصارعة، وإن حسم الصراع عسكرياً لصالح أي طرف غير متيسر في المدى المنظور.

بـــ – توافق القِوى الدولية والإقليمية الفاعلة في الصراع الليبي على ضرورة إنهاء الصراع عن طريق إيقاف الدعم الخارجي لأطراف الصراع الداخلي وإدراك خطورة استمرار الصراع الليبي على المستويين الإقليمي والدولي.

جـــ – الوصول إلى حل توافقي يرضي جميع أطراف الصراع الليبي، بحيث لا يتم استبعاد طرف على حساب الطرف الآخر، إذ قُدمت مبادرة بهذا الشأن عام (2017) تقضي بتسليم قائد الجيش الوطني وزارة الدفاع لتصبح كل التشكيلات العسكرية تابعة له، واعتبار أي طرف رافض لذلك الأمر خارجاً عن إطار الدولة والقانون، مع إعطاء المناصب التنفيذية لحكومة الوفاق وحكومة الإنقاذ والبرلمان في

---

[1] مركز دراسات الشرق الأوسط، الأزمة الليبية إلى أين؟ مصدر سابق، ص17.

طبرق[1]، إلا أنَّ ذلك لم يتحقق نظراً لمحاولة كل طرف إلى إقصاء الطرف الآخر من معادلة الصراع الداخلي.

يُمثلُ تحقيق أي توافق حول الصراع الليبي في الوقت الحاضر تحدياً كبيراً لأي طرف من الأطراف الداخلية والخارجية التي تسعى إلى تحقيق مصالحة وطنية تشمل جميع أطراف الصراع الليبي، فعلى الرغم من إعلان وقف إطلاق النار عام (2020) إلا أنه لم تظهر بوادر اتفاقات بشأن تشكيل حكومة وطنية مهمتها إجراء انتخابات مبكرة وإعادة تشكيل مؤسسات سيادية وأمنية جديدة، لكن حدث العكس تماماً إذ تتصارع سياسياً على السلطة منذ عام (2021) حكومتان يحصل كلٍ منهما على دعم خارجي زاد من تعقيد إمكانية وجود توافق سياسي مستقبلاً.

* **النتائج المترتبة على هذا السيناريو :** يترتب على تحقيق هذا السيناريو احتمالية حدوث عدة تداعيات ونتائج تصب في صالح الاستقرار الكلي للدولة، ومن هذه النتائج هي :

أ – الحفاظ على جغرافية الدولة الليبية من التقسيم على أساس جهوي وقبلي واثني.

بـــ – بناء دولة قوية قادرة على فرض سلطتها تجاه الجماعات الأصولية المتطرفة والفصائل العسكرية التي تقاتل خارج إطار الدولة، وإيقاف الهدر في المال العام والاستثمار الأمثل في حقول النفط والغاز الطبيعي مع توزيع ثرواتها على الشعب الليبي بالتساوي.

جـــ – إن الاستقرار الكلي للدولة يؤدي إلى إيقاف التدخلات الخارجية الإقليمية والدولية في شؤون ليبيا الداخلية، وكذلك إيقاف التهديدات الأمنية التي تتعرض لها دول الجوار بسبب تدهور الوضاع في ليبيا.

منذُ بداية الصراع الليبي الداخلي عام (2014) طُرحت ثلاث أطر لتسوية الصراع، (الأول) : إطار الأمم المتحدة، بحكم أنَّ تسوية الصراعات الداخلية ذات البعد الدولي تقع في صميم عمل تلك المنظمة، والاتفاق الوحيد الذي جاء ضمن ذلك الإطار هو اتفاق (الصخيرات) بالمغرب، أما (الإطار الثاني) فيشمل إطار آلية دول الجوار[2]، إذ تسعى دول الجوار الجغرافي لليبيا للوصول إلى تسوية سياسية تُوقفُ الصراع الداخلي الليبي لوضع حد للتهديدات الأمنية التي تواجه تلك الدول، ومن أبرز أطر التسوية التي جاءت في

---

[1] أحمد عمرو، مستقبل ليبيا في ظل التوازنات الجديدة، "**مجلة البيان**"، العدد (364)، المملكة العربية السعودية، 2022، ص40.

[2] حوسين بلخيرات : مستقبل الأزمة الليبية : دراسة استشرافية من خلال تقنية التحليل المورفولوجي، "**مجلة العلوم القانونية والاجتماعية**"، المجلد (5)، العدد (3)، جامعة زيان عاشور بالجلفة، الجزائر، 2020، ص738.

هذا الشأن هي (مبادرة مصر) عن طريق لقائها مع مختلف ممثلي التيارات السياسية في ليبيا[1]، وكذلك اجتماع دول الجوار الليبي في مصر أيضاً بتاريخ (26/ أيلول/ 2014)[2]، يُضافُ إلى ذلك البيان الصادر في (20/ شباط/ 2017) بعنوان إعلان تونس الوزاري لدعم التسوية الشاملة في ليبيا والذي أكد على دعم الدول الثلاث (مصر، تونس، الجزائر) لجهود التسوية في ليبيا، فضلاً عن الإعلان عن إقامة قمة رئاسية ثلاثية في الجزائر بين رؤساء الدول الثلاث للتوصل إلى حل يُنهي الصراع الليبي الداخلي، إلى جانب اجتماع ممثلي الجيش الوطني وحكومة الوفاق في مصر بتاريخ (14/ شباط/ 2017)[3]، لرسم خارطة طريق تُمهد إلى إيقاف الصراع الداخلي الليبي، إلا أنَّ تلك المؤتمرات والاجتماعات الخاصة بليبيا لم تجد الحل لمعضلة الصراع الليبي الداخلي، بل أدت بعض منها إلى زيادة حدة الانقسام والصراع الداخلي مثل : اتفاق الصخيرات. أما (الإطار الثالث) فيشمل بعض الدول التي قادت جهوداً مستقلة للوساطة بين طرفي الصراع، إلا أنها لم تُتَوج بأي نتائج ملموسة[4].

4 – **إمكانية توحيد مؤسسات الدولة الليبية المنقسمة :** يُوفر هذا السيناريو إمكانية توحيد مؤسسات الدولة الليبية المنقسمة منذ عام (2014) بين شرق ليبيا وغربها، عن طريق رسم خارطة طريق تجمع أطراف الصراع الليبي الداخلي، وإبعاد تلك المؤسسات عن التجاذبات السياسية وإعادة هيكلتها خاصةً المؤسسات الأمنية والاقتصادية.

* **التحديات الجيوبولتيكية التي تواجه هذا السيناريو :** يواجه هذا السيناريو تحديات عدة تؤدي إلى زيادة مؤشر وقوع السيناريو الأول مستقبلاً، ومن أبرز تلك التحديات هي :

1 – التحديات الخارجية : يُعد من أبرز وأكثر التحديات تأثيراً في عملية المصالحة الليبية؛ نظراً لأن القِوى الليبية الداخلية لا تمتلك الاستقلالية في القرار السياسي، وإنما تمتلك تمثيلاً سياسياً فقط، إذ يرجع القرار السياسي الليبي إلى القِوى الخارجية الإقليمية والدولية على حدٍ سواء، لذا فإن الاستقرار مشروط بتوافق تلك القِوى على تقسيم الثروات في ليبيا حسب مصالح كل قوة، ونظراً لرغبة كل قوة بإقصاء القوة

---

[1] زياد عقل، دول الجوار وحلحلة الصراع السياسي في ليبيا، تقرير منشور على الموقع الرسمي لمركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية في تاريخ (16/ آذار/ 2017، متاح على الرابط :
https://acpss.ahram.org.eg/News/15238.aspx.

[2] سامح راشد، دول الجوار كآلية للعمل الجماعي الإقليمي، "**مجلة شؤون عربية**"، العدد (159)، الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، 2014، ص4.

[3] زياد عقل، دول الجوار وحلحلة الصراع السياسي في ليبيا، مصدر سابق.

[4] حوسين بلخيرات : مستقبل الأزمة الليبية : دراسة استشرافية من خلال تقنية التحليل المورفولوجي، مصدر سابق، ص738.

الأخرى عن طريق دعم الطرف العسكري الداخلي المناهض لتلك القوة فإن أمد الصراع يطول إلى أنْ تتفق تلك القِوى الخارجية.

2 – صمود الفصائل العسكرية الداخلية التابعة لكل طرف من أطراف الصراع : يُمثل بقاء تلك الفصائل العسكرية معضلة جيوبولتيكية لاستمرار الاستقرار، نظراً لاختلاف التوجهات الإيديولوجية والسياسية ومرجعياتها العسكرية، لذا فإن قيام أي دولة في المستقبل ستواجه هذا التحدي الذي يعارض تأسيس دولة ليبية موحدة توفر الاستقرار؛ نظراً لأن كل فصيل من تلك الفصائل يمتلك السلاح والقوة البشرية التي تؤهله أنْ يكون طرفاً من أطراف الصراع الحالي والمستقبلي.

3 – معضلة تواجد الجماعات الأصولية المتطرفة : يواجه سيناريو الاستقرار على المستويين الكلي والجزئي معضلة تُهدد الأمن القومي الداخلي لليبيا والدول المجاورة جغرافياً لها، ألا وهي معضلة تواجد الجماعات الأصولية المتطرفة ذات العداء الشمولي الإيديولوجي للجماعات الأخرى، والتي أيضاً لا تعترف بالحكومات المنتخبة والتسويات السلمية والمعاهدات مع أطراف الصراع الأخرى، لذا فإن تواجد تلك الجماعات في الجغرافية الليبية يقوض عملية بناء السلام الداخلي وإدامته.

4 – **عدم تواجد مؤسسات عسكرية وسياسية حقيقية يُمكن لأطراف الصراع الاحتكام إليها وتسليم أسلحتها لها :** يمتاز الصراع الليبي بأن أطراف الصراع عبارة عن أجندات لقوات حزبية أو جهوية أو شخصية، مثل : القوات العسكرية في غرب ليبيا توالي حكومة الوفاق والوحدة الوطنية، وفي شرق ليبيا توالي الجيش الوطني وبرلمان طبرق وحكومة (باشاغا)، لذا فإن هذا الانقسام الجهوي يصعب بناء عملية السلام في ليبيا كون أنَّ تلك الفصائل العسكرية تنعدم بينها الثقة ولا يُمكن لأي طرف أنْ يُسلم سلاحه للطرف الثاني، لذلك فإن انعدام المؤسسات العسكرية الحقيقية تعدُ سبباً من أسباب تقويض عملية السلام مستقبلاً.

5 – غياب الرؤية العربية الموحدة لحل الصراع الليبي : لا يقتصر غياب الرؤية الموحدة لحل الصراع الليبي على القِوى غير العربية (الدولية والإقليمية) بل ينسحب كذلك على الدول العربية المجاورة وغير المجاورة، ويُمكن تقسيم الدور العربي في الصراع الليبي إلى ثلاث محاور، (الأول) : محور داعم للجيش الوطني ويتمثل بالسعودية والإمارات ومصر، وينبع ذلك الدعم من معاداة تلك الدول لجماعة الإخوان المسلمون، أما (المحور الثاني) فيتمثل بقطر، في حين يضم (المحور الثالث) الدول الحيادية والقريبة من الطرفين (تونس، والمغرب، والجزائر). يُمثل استمرار تدخل الدول العربية في الصراع الليبي الداخلي سبباً أساسياً من أسباب استمرار الصراع الليبي مستقبلاً، مع فرض صعوبة إيجاد حل توافقي يُرضي صُناع السياسة الخارجية لتلك الدول.

ثالثاً – سناريو تقسيم الجغرافية الليبية (الفيدرالية)*: تشير الجغرافية التاريخية بأن ليبيا خلال المدة (1951 – 1963) كانت مقسمة إلى ثلاثة أقاليم (طرابلس، برقة، فزان)، إلا أنَّ النظام الملكي استطاع عام (1963) توحيد ليبيا وإنهاء النظام الاتحادي الفيدرالي بعد موافقة مجلس النواب والشيوخ والمجالس التشريعية في الأقاليم الثلاث[1]، ليعود الجدل حول هذا السيناريو في الوقت الحاضر لإعادة هيكلة ورسم خريطة ليبيا؛ نتيجة الصراع الداخلي الجهوي، وكذلك الشعور الذي لازم مدن شرق ليبيا منذ عهد النظام السابق بالحرمان وعدم المساواة في توزيع الثروات والخطط التنموية بين شرق ليبيا وغربها.

*** المؤشرات الجيوبولتيكية لحدوث هذا السيناريو :** هناك العديد من المؤشرات التي تزيد من احتمالية حدوث هذا السيناريو مستقبلاً الذي يُشير إلى تفكك الدولة الليبية إلى ثلاثة أقاليم (طرابلس، برقة، فزان)، ومن أبرز تلك المؤشرات :

1 – اختلال عمليات التنمية بين شرق ليبيا وغربها : أشارت الدراسة سابقاً إلى أنَّ من أهم الأسباب الداخلية لقيام الثورة الليبية هو عدم التوزيع العادل للموارد المالية المتحققة من الثروات وخطط التنمية بين شرق ليبيا وغربها، لذا فإن الشرارة الأولى للثورة جاءت من شرق ليبيا وتحديداً بنغازي، الأمر الذي أدى إلى حدوث تنافس وشرخ في العلاقات الاجتماعية بين الجهتين، لتأتي بعدها ثورة عام (2011) التي زادت من حدت التنافس وخصوصاً التنافس في الحصول على المقاعد البرلمانية في المؤتمر الوطني العام، لتتفاقم هذه المشكلة أكثر عام (2014)؛ نتيجة الصراع الداخلي الجهوي بين الشرق والغرب الليبي، هذا الصراع والتنافس التاريخي أدى إلى تكريس فكرة النظام الفيدرالي في ظل معطيات الصراع القائم بين القِوى الداخلية المختلفة والقِوى الخارجية الداعمة لها، فضلاً عن الخلل في الهوية الوطنية.

بعد سقوط النظام الليبي السابق تحول المجلس الانتقالي من بنغازي معقل الثورة إلى طرابلس الأمر الذي دفع سُكان برقة إلى الشعور بعودة تهميشها مجدداً والاستياء من إجهاض أهداف الثورة وعلى رأسها إسقاط النظام، والانتقال إلى حكم يحفظ ويصون حق الشرق الليبي سواء من خلال المشاركة في العملية السياسية والتصدي لحالة التدهور الأمنية، وصياغة دستور يأخذ بعين الاعتبار تطلعات سكان تلك المنطقة المهمشة[2].

---

* على الرغم من وجود فرق بين التقسيم والاستقلال الذاتي، إلا أنَّ المصطلحين يدخلان ضمن سيناريو التقسيم، وغالباً ما يُدرك هذا الفرق في المجتمعات المتقدمة حضارياً وسياسياً، أما المجتمعات المتأخرة في الوعي السياسي وشروط الحكم الفيدرالي والقائمة على النظام القبلي والجهوي، فإن هذا النظام(الفيدرالية) تكون نتائجه عكسية وربما أخطر من نتائج التقسيم، خاصةً بعد مجيء هذا النظام بعد صراعات داخلية أدتْ إلى تفكك النسيج الاجتماعي للدولة..... فاتح خنتو، الأزمة في ليبيا : الفاعلون والسيناريوهات المحتملة، "**المجلة الجزائرية للدراسات السياسية**"، المجلد (9)، العدد (1)، 2022، ص180.

[1] مركز الجزيرة للدراسات، ليبيا والفيدرالية : سياقات الماضي ومآلات المستقبل، مصدر سابق، ص2.

[2] نور الهدى بن بتقة، إشكالية بناء الدولة في ليبيا بعد سقوط نظام معمر القذافي (2012 – 2016)، مصدر سابق، ص290.

2 – وجود بعد تاريخي لتنفيذ هذا السيناريو في الجغرافية الليبية : كانت ليبيا مقسمة إلى ثلاثة أقاليم خلال المدة (1951 – 1963). لتعود هذه الفكرة مرة أخرى بعدة ثورة عام (2011) بعد إقرار المجلس الوطني الانتقالي بتخصيص (100 مقعد) لغرب ليبيا في انتخابات المؤتمر الوطني العام عام (2012)، وتخصيص (60 مقعداً) لمدن شرق ليبيا، الأمر الذي دفع مجموعة تُعرف بـــ (مجلس برقة) لمقاطعة الانتخابات وإعلانهم تشكيل حكومة مؤقتة في إطار الحكم الذاتي الفيدرالي وليس الانفصال عن دولة ليبيا، إلا أنَّ المجتمع الدولي والمجلس الانتقالي رفضوا ذلك الأمر واعتبروه تهديداً لوحدة ليبيا وأمنها الإقليمي[1].

3 – فشل جهود التوافق السياسي : وصل أطراف الصراع إلى قناعة بعدم إمكانية التوافق وحسم الصراع عسكريا، وتفضيل قِوى الصراع خيار الانقسام وإنشاء كيانات مستقلة على قيام دولة موحدة، فضلاً عن الدعم الخارجي لهذه الفكرة، لقناعة القِوى الخارجية بأن التقسيم يخدم مصالحهم، وكذلك قناعتهم بعدم إمكانية الأطراف الداخلية للصراع التي تدعمها تلك القِوى بحسم الصراع لصالحها[2].

4 – وجود القسم الأكبر من الطاقة الليبية في الشرق الليبي : يُعدُ وجود القسم الأكبر من الطاقة الليبية في الشرق الليبي السبب الأساس الذي دفع إقليم برقة لطرح مشروع الفيدرالية[3]، إذ يرى سُكان هذا الإقليم بأنهم ورغم الثروة التي تمتلكها برقة لكنهم عانوا من الحرمان والتهميش لفترات طويلة، على الرغم من أنَّ هذا الإقليم يمتلك أهم منطقة لإنتاج النفط الليبي (الهلال النفطي)، فضلاً عن ذلك توجد فيه أهم موانئ تصدير النفط، وكذلك موقعه المحاذي للحدود المصرية وإطلالته البحرية على منطقة شرق المتوسط.

*** المشاريع الجيوبولتيكية المقترحة لتقسيم أو فدرلة ليبيا :**

1 – مشروع (سيباستيان غورجا) : إن حدوث هذا المشروع ليس مستبعداً نظراً لوجود رؤية أوروبية ~ أمريكية حول تقسيم ليبيا وفق هذا المشروع، إذ ظهرت أبعاد تلك الرؤية في لقاء نائب مساعد الرئيس الأمريكي السابق (دونالد ترامب) القائم بملف السياسة الخارجية (سيباستيان غورجا) والذي رُشح بأن يكون المبعوث الخاص للرئيس الأمريكي (ترامب) إلى ليبيا عام (2017) مع مسؤول أوروبي رفيع المستوى حول تقسيم ليبيا إلى ثلاث دويلات، وهذا التقسيم هو التقسيم ذاته الذي اعتمد بعد استقلال ليبيا[4]. لذلك فإن احتمالية حدوث هذا السيناريو ليست مستبعدة فهو ما زال في فكر صُناع السياسة الخارجية للعديد من القِوى

---

(1) Christopher Chivvis And Jefffry Maitini, Libya After Qaddafi : Lessons And Implications For The Future, RAND Corporation, Washington, United States of America, 2014, p39 – 40.

(2) مركز دراسات الشرق الأوسط، الأزمة الليبية إلى أين؟، مصدر سابق، ص20.

(3) رشيد خشانة، مشروع الفيدرالية في ليبيا .. انتقام من التهميش لكنه يثير المخاوف من التقسيم، متاح على الرابط : https://www.swissinfo.ch/ara/%D9%85%D8%B4%D8%B1%D9%88%D8%B9.

(4) أحمد عمرو، مستقبل ليبيا في ظل التوازنات الجديدة، مصدر سابق، ص40.

الإقليمية والدولية. كذلك يدخل ضمن هذا المشروع هو تقسيم ليبيا إلى ثلاثة أقاليم وفق تخطيط (روبن رايت)*الذي قسم من خلاله خمس دول (العراق، السعودية، اليمن، سوريا، وليبيا) إلى (14) دولة على أسس النزاعات والصراعات الطائفية والمذهبية الدائرة حالياً في المنطقة[1]. قُسمت ليبيا وفق مشروع (روبن رايت) إلى ثلاث دول وفق الخريطة السياسية لبدايات نشوء الدولة الليبية بعد الاستعمار (الأقاليم الليبية الأساسية الثلاث) (دولة طرابلس، ودولة فزان، ودولة برقة). ضمن هذا السياق أشارت المستشارة الخاصة السابقة للأمين العام للأمم المتحدة في الشأن الليبي (ستيفاني وليامز) إجراء انتخابات رئاسية بعد وقف إطلاق النار عام (2020) لانتخاب مجلس رئاسي يتكون من ثلاثة أشخاص، يُمثل كل شخص منهم واحدة من الأقاليم الجغرافية الثلاث الأساسية لليبيا، إن هذا المقترح أعاد طرح فكرة عودة الدولة الليبية إلى النظام الإقليمي كحل للصراع الداخلي، على الرغم من أنَّ فكرة (وليامز) لم تعرض صراحةً تبني الفيدرالية إلا أنها عكست تقسيم ليبيا بصورةٍ مقصودة أو غير مقصودة[2].

---

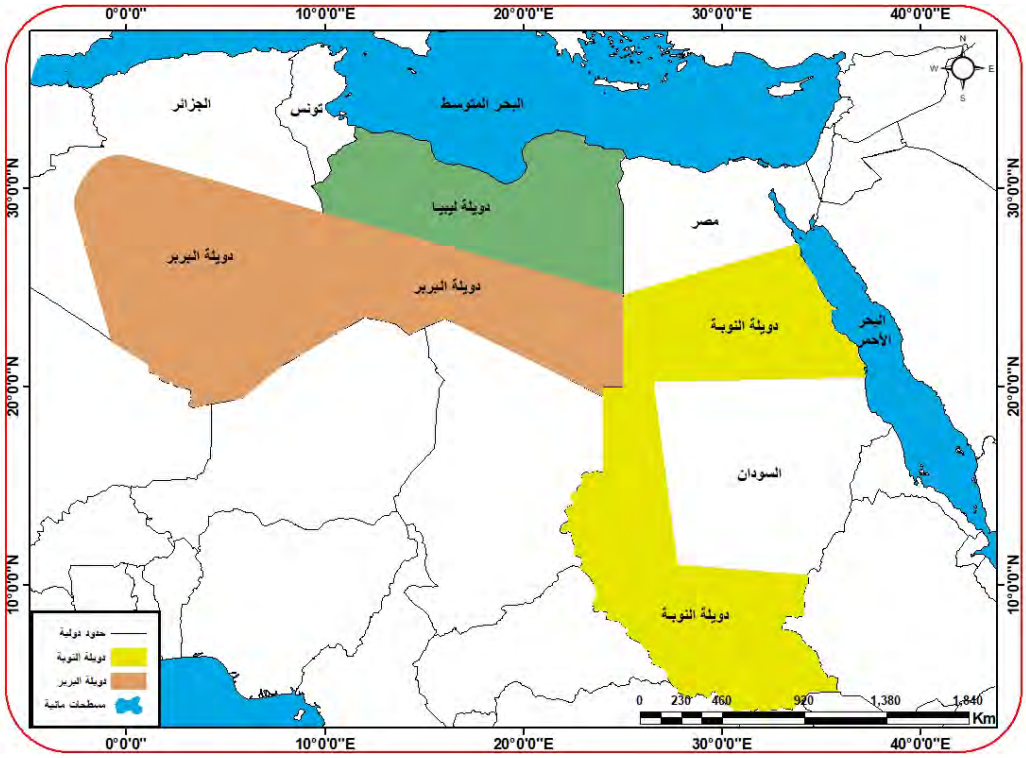
* اقترح الباحث السياسي (روبن رايت) وفق مقالة نُشرت بعنوان (تخيّل خريطة جديدة للشرق الأوسط) تقسيم خمس دول إلى أربع عشرة دولة وفق الآتي : تُقسم سوريا إلى الدولة السنية والدولة العلوية، وقيام دولة كردستان في شمال العراق مع ضم إليها شمال سوريا، وإدماج المناطق السنية في العراق وسوريا بدولة واحدة تُسمى (سنستان)، وفي جنوب العراق تنشأ دولة (شيعستان)، أما السعودية فتقسم إلى خمس دويلات (السعودية الشمالية، الشرقية، والجنوبية، والغربية، والدولة الوهابية)، في حين تُقسم اليمن إلى دولة في الشمال وأخرى في الجنوب، وتُقسم ليبيا وفق الأجزاء التاريخية الثلاث (طرابلس، برقة، فزان)..... أحمد الإسماعيلي وآخرون، المسألة الطائفية وصناعة الأقليات في الوطن العربي، ط1، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الظعاين، قطر، 2017، ص505.

[01] أحمد الإسماعيلي وآخرون، المسألة الطائفية وصناعة الأقليات في الوطن العربي، ط1، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الظعاين، قطر، 2017، ص512.

[02] حسناء تمام كمال، مقترح بيني على أرضية غير ممهدة : كيف يُمكن فهم مقترح ستيفاني وليامز لحل الأزمة الليبية، مركز شاف للدراسات المستقبلية وتحليل الأزمات والصراعات (الشرق الأوسط وإفريقيا)، 2022، متاح على الرابط :
https://shafcenter.org/%D9%85%D9%82%D8%AA%D8%B1%D8%AD.

2 – مشروع برنارد لويس (1916 – 2018)* : تدخل ليبيا ضمن هذا التقسيم مع دول الشمال الإفريقي التي قسمها (لويس) إلى ثلاث دويلات، الأولى : دويلة البربر المحاذية لدويلة النوبة بمصر والسودان، والثانية دويلة البوليسارو، والثالثة دويلات المغرب والجزائر وتونس وليبيا[1]. ينظر خريطة (46).

خريطة (46) تقسيم ليبيا وفق مشروع برنارد لويس



المصدر : من عمل الباحث بالاعتماد على :– مركز الكاشف للمتابعة والدراسات الاستراتيجية، خطط تفتيت المنطقة هل ستأخذ طريقها إلى التنفيذ؟، 2011، ص10.

* **معوقات حدوث هذا السيناريو** : على الرغم من أنَّ نسبة حدوث هذا السيناريو عالية جداً، إلا أنه يواجه العديد من المعوقات الداخلية والخارجية، ومن أهم تلك المعوقات هي :

1 – معوقات خارجية : يُمثل اختلاف وجهات النظر للقِوى الإقليمية والدولية حول حل مشكلة الصراع الليبي من أبرز المعوقات الجيوبولتيكية التي تواجه تقسيم ليبيا؛ نظراً لعدم اتفاق تلك القِوى على

---

* ولد في لندن من أسرة صهيونية عام (1916) وتخرج من جامعة لندن كلية الدراسات الشرقية والإفريقية عام (1936)، ثُمَّ حصل على شهادة الدكتوراه متخصصاً في التاريخ الإسلامي عام (1939)، كُلف من قبل وزارة الدفاع الأمريكية بوضع مشروعه الشهير الخاص بتفكيك الوحدة الدستورية لمجموعة الدول العربية الإسلامية جميعاً إلى مجموعة من الدويلات العرقية والمذهبية، بدأ من العراق وسوريا ومصر والخليج العربي والسودان وتركيا وإيران وباكستان وأفغانستان وصولاً إلى دول المغرب العربي، وقد أرفق هذا مشروعه بمجموعة من الخرائط المرسومة تحت إشرافه تشمل جميع الدول العربية والإسلامية المرشحة للتفتيت، وأدرج مشروعه ضمن ملفات السياسة الخارجية الأمريكية الاستراتيجية للسنوات المقبلة.....جهاد سعد، برنارد لويس صهينة الغرب وتتريك العالم الإسلامي، ط1، المركز الإسلامي للدراسات الاستراتيجية، بيروت، لبنان، 2018، ص7 – 9.

[1] مركز الكاشف للمتابعة والدراسات الاستراتيجية، خطط تفتيت المنطقة هل ستأخذ طريقها إلى التنفيذ؟، 2011، ص10.

مناطق السيطرة والنفوذ، فهناك (صراع روسي ~ أمريكي أوروبي)، و(صراع مصري وسعودي وإماراتي~ تركي وقطري)، يُضافُ إلى ذلك (صراع فرنسي ~ إيطالي) وغيرها، لذا فإن تلك القِوى لن توافق بتقسيم ليبيا إلا إذا ضمنت الوصول لأهدافها الجيوبولتيكية في ليبيا، كذلك هُناك اختلاف في وجهات النظر للقِوى الفاعلة في الصراع الليبي حول اعتماد نظام الفيدرالية من عدمه.

2 – عدم التطور المؤسسي : يحتاج مفهوم الفيدرالية إلى درجة من التطور المؤسسي[1]، وهو غير موجود في ليبيا التي تعاني أصلاً من غياب وضعف المؤسسات، فضلاً عن ضعف التماسك المجتمعي الذي يعاني من تمايزات وانقسامات، الأمر الذي يعني أنَّ الفيدرالية ستار تتخفى خلفه نزعات قبلية تريد تحقيق أهداف سياسية واقتصادية وليس لتحقيق حل لمشكلة الصراع الليبي.

3 – إدراك المطالبين من الشعب الليبي بالفيدرالية أنَّ القِوى المحلية تسعى لاقتناص السلطة والثروة : إنَّ القِوى المحلية المطالبة بالفيدرالية تسعى للحصول على الثروة والسلطة دون انتخابات شرعية، لذا فإن المطالبين بالفيدرالية من الشعب الليبي أدركوا ذلك الأمر وحقيقة بعض زعماء القبائل والقيادات السياسية المطالبة بنظام الأقاليم، وخير مثال على ذلك (إبراهيم الجضران) الذي أعلن عام (2012) قيام إقليم برقة تحت دعم خارجي والذي بات يتقلب تارة مع الجيش الوطني وتارة أخرى مع حكومة الوفاق حسب مصالحه، إلى جانب بعض النخب السياسية والعسكرية والأكاديمية (العلمية).

4 – تباين الرأي العام حول الفيدرالية : بينما يرغب زعماء القبائل والقيادات السياسية في الغرب الليبي بناء دولة مركزية، إلا أنَّ قيادات الشرق الليبي تضغط باتجاه اللامركزية، وكذلك أنَّ الفيدرالية تُبنى على قاعدة من التوافق ووجود مؤسسات أمنية وعسكرية (جيش) تُمثل الرابط الأساسي بين أقاليم البلاد الأساسية[2]، وهذا ما تفتقده ليبيا في الوقت الحاضر.

ويتبينُ مما تقدم أنَّ الوضع في ليبيا ينْدرُ باستمرار الصراع الداخلي على الرغم من توقف إطلاق النار عام (2020)، إلا أنَّ الوضع في عام (2022) مشابه تماماً للوضع السياسي عام (2014) الذي بدأ الصراع فيه بانسداد سياسي، ثُمَّ استقطاب إقليمي ودولي وبعدها تحول إلى صراع عسكري استمر لأكثر من ست سنوات، وكذلك في وقتنا الحاضر هناك حكومتان تدعمها أطراف خارجية، الأمر الذي يشير إلى ارتفاع نسبة حدوث السيناريو الأول بعد طغيان مؤشراته الجيوبولتيكية على بقية السيناريوهات.

---

[1] خالد حنفي علي، دولة منزوعة السيطرة : محفزات وكوابح تفكك ليبيا بعد الثورة، "**مجلة السياسة الدولية**"، المجلد (49)، العدد (159)، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة، مصر، 2014، ص23.

[2] فكيري شهرزاد، الدراسات الأمنية النقدية في ظل التهديدات اللاتماثلية – أنموذج ليبيا، مصدر سابق، ص381.

الخاتمة :

قدمت فصول الدراسة تحليلا جغرافيا سياسيا لصراع القِوى الدولية والإقليمية في ليبيا ومستقبلها الجيوبولتيكي في ضوء ما تمر به من تغيرات بدأت منذ عام (2011) دفعت العديد من القِوى الخارجية للتدخل في الصراع الليبي طمعاً بتحقيق أهداف جيوبولتيكية مختلفة. وتطلب ذلك تحديد مفهوم الصراع ومستوياته وأبعاده.

ولإثبات صحة الفرضيات قدمت الدراسة أيضاً تحليلاً جغرافياً سياسياً لعناصر القوة الطبيعية والبشرية والاقتصادية للدولة الليبية ثم توضيح مكامن القوة والضعف لتلك العناصر ومدى مساهمتها في الصراع على ليبيا، فضلاً عن دراسة التاريخ السياسي للدولة الليبية عبر مراحل نشوئها المختلفة؛ إذ تتطلب دراسة الواقع الحالي العودة إلى دراسة الماضي لتقديم سيناريوهات للمستقبل وفق المتغيرات الجيوستراتيجية السابقة والحالية، علاوةً على ذلك انصرفت الدراسة إلى توضيح الواقع الجيوسياسي المعاصر للدولة الليبية ومناقشة الأسباب التي أدت إلى قيام ثورة فبراير عام (2011)، وما نتج عنها من تداعيات جيوستراتيجية على المستويين الداخلي والخارجي، ثُمَّ تقديم أبرز القِوى الفاعلة في المشهد الليبي محلياً وإقليمياً ودولياً ومدى مساهمها في استمرارية الصراع الليبي القائم منذ أكثر من عقدٍ من الزمن. وتوصلت الدراسة إلى أنَّ هناك أكثر من سيناريو واحد لمستقبل الدولة الليبية في ضوء المعطيات التي قدمتها الدراسة على الرغم من أن المعطيات قيد التفاعل والاختبار.

قائمـــــة المصـــــــادر

1. إبراهيم، فؤاد، الشيعة في السعودية، ط1، دار الساقي، بيروت، لبنان، 2007.
2. أبو المعلي، محمد محمود، التنافس بين القاعدة وتنظيم الدولة في الساحل والصحراء، ط1، مركز الجزيرة للدراسات والدار العربية للعلوم ناشرون، الدوحة، قطر، 2017،.
3. أبو سنينة، محمد عبد الجليل، الموارد الزراعية والحيوانية في ليبيا محاولة في استشراق المستقبل، ط1، الهيئة القومية للبحث العلمي، ليبيا، 1993.
4. أبو طاحون، عدلي إدارة وتنمية الموارد البشرية والطبيعية، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، مصر، 2000.
5. أبو عامود، محمد سعيد وآخرون، حال الأمة العربية (2015 – 2016) العرب وعام جديد من المخاطر، ط1، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، 2016.
6. أبو عيانة، فتحي محمد، الجغرافية السياسية، ط1، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2015.
7. أبو عيانة، فتحي محمد، جغرافية السُكان أسس وتطبيقات، ط4، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، مصر، 1993.
8. أبو عيانة، فتحي محمد، دراسات في الجغرافية السياسية، دار المعرفة الجامعية للنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، 1983.
9. أبو عيانة، فتحي محمد، دراسات في علم السُكان، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت، لبنان، 2000.
10. أحمد، أحمد يوسف، مسعد، نيفين، حال الأمة العربية، حال الأمة العربية 2010 – 2011 رياح التغيير، ط1، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، 2011.
11. أحمد، محمد عبد الكريم، ليبيا ما بعد القذافي أزمة القوى الإسلامية وخيارات العنف، ط1، العربي للنشر والتوزيع، القاهرة، مصر، 2018.
12. الأخرس، محمد صفوح، علم السُكان وقضايا التنمية والتخطيط لها، ط1، منشورات وزارة الثقافة، 1980.
13. إدريس، محمد خليفة، ليبيا والحياد الدولي الأطر الإعلامية للأخبار وتحليلها، ط1، العربي للنشر والتوزيع، القاهرة، مصر، 2020.
14. آرمار، إيريك، دي كاندول، فولي، الملك إدريس عاهل ليبيا : حياته وعصره، ترجمة : محمد عبدة بن غلبون، ط1، 1989.

15. الأسدي، تمارا كاظم، الشبوط، محمد غسان، عاصفة التغيير الربيع العربي والتحولات السياسية في المنطقة العربية، ط1، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية، برلين، ألمانيا، 2018.
16. إسماعيل، علي سيد، الأمن القومي العربي (واقعه، وآفاقه، في ظل التحولات الاقتصادية العالمية المعاصرة، ط1، دار التعليم الجامعي، الإسكندرية، مصر، 2019.
17. الإسماعيلي، أحمد وآخرون، المسألة الطائفية وصناعة الأقليات في الوطن العربي، ط1، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الظعاين، قطر، 2017.
18. إلياس، فراس محمد، تحليل السياسة الخارجية التركية وفق منظور المدرسة العثمانية الجديدة، ط1، شركة دار الأكاديميون للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2016،.
19. أندرسون، جيمس، صنع السياسات العامة، ترجمة : عامر الكبيسي، ط6، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، الأردن، 2017.
20. أنديشة، أحمد محمد، التاريخ السياسي والاقتصادي للمدن الثلاث، ط1، الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع والإعلان، مصراته، ليبيا، 1993.
21. أوغلو، أحمد داود، العمق الإستراتيجي : موقع تركيا ودورها في الساحة الدولية، ترجمة : محمد جابر ثلجي، طارق عبد الجليل، ط1، الدار العربية للعلوم ناشرون، الدوحة، قطر، 2010.
22. الباسوسي، أحمد، الصراع على غاز شرق المتوسط وفرص التعاون، ط1، المكتب العربي للمعارف، القاهرة، مصر، 2020.
23. بدوي، محمد طه وآخرون، مدخل إلى علم العلاقات الدولية، ط1، دار فاروس العلمية للنشر والتوزيع، الإسكندرية، مصر، 2019.
24. براشاد، فيجي، الربيع العربي الشتاء الليبي، ترجمة : منذر محمود محمد، عبد الفتاح عموره، ط1، دار الفرقد للطباعة والنشر والتوزيع، دمشق، سورية، 2014.
25. بركنس، جان، التاريخ السري للإمبراطورية الأمريكية، ترجمة : حسين علي، دار الطليعة الجديدة، دمشق، سوريا، 2010.
26. بروشين، نيكولاي إيليتش، تاريخ ليبيا من منتصف القرن السادس عشر حتى مطلع القرن العشرين، ترجمة : عماد حاتم، ط2، دار الكتاب الجديدة المتحدة، بيروت، لبنان، 2001.
27. البستنجي، مروة كامل، دور ثورات الربيع العربي في تعظيم أثر الفاعلين الجُدد من غير الدول من وجهة نظر النخبة السياسية الأردنية، ط1، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية، برلين، ألمانيا، 2018.

28. بشارة، مروان، العربي الخفي وعود الثورات العربية ومخاطرها، ترجمة موسى الحالول، ط1، الدار العربية للعلوم ناشرون، الدوحة، قطر، 2013.
29. بشير، الصادق عوض، تحديات الأمن الغذائي العربي، ط1، مركز الجزيرة للدراسات، الدار العربية للعلوم ناشرون، الدوحة، قطر، 2009.
30. بندي، جيروم وآخرون، مفاتيح القرن الحادي والعشرين، ترجمة : حمادي الساحل، بيت الحكمة، المجمع التونسي للعلوم والآداب والفنون، 2003.
31. البهجي، إيناس حسني، تاريخ الوطن العربي دول شمال إفريقيا (السودان، مصر، ليبيا، تونس، الجزائر)، ط1، دار التعليم الجامعي، الإسكندرية، مصر، 2015.
32. بو بريك، رحال، زمن القبيلة : إشكالية السلطة وتدبير العنف في المجتمع الصحراوي، ط1، دار أبي رقراق للطباعة والنشر، الرباط، المغرب، 2012.
33. بيشون، جاك، المسألة الليبية في تسوية السلام، ترجمة : على ضوى، سلسلة الدراسات المترجمة، مركز جهاد الليبيين للدراسات التاريخية، طرابلس، ليبيا.
34. الترهوني، فريحة عوض، المؤامرة الكبرى فوضى الربيع العربي وحقيقة الحرب على ليبيا، ط1، نيو لينك للنشر والتدريب، القاهرة، مصر، 2014 – 2015.
35. تشايجبي، عبد الرحمن، الصراع التركي الفرنسي في الصحراء الكبرى، ترجمة : على اعزازي، طرابلس، مركز دراسة جهاد الليبيين، 1982.
36. التميمي، نواف، الدبلوماسية العامة وتكوين السمة الوطنية النظرية والتطبيق على نموذج قطر، ط1، الدار العربية للعلوم ناشرون، بيروت، لبنان، 2012.
37. توبيانا، جيروم، غراميزي، كلاوديو، مشكلة التبو ما بين وجود وغياب الدولة في مثلث تشاد – السودان – ليبيا، ترجمة : محمد صالح عياد، ط1، مشروع مسح الأسلحة الصغيرة، سويسرا، 2018.
38. التير، مصطفى عمر، الثورة الليبية مساهمة في تحليل جذور الصراع وتداعياته، ط1، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الظعاين، قطر، 2020.
39. جاد الرب، حسام الدين، الجغرافيا السياسية، ط1، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، مصر 2008.
40. جرغون، عرفات علي عبدالله، قطر وتغيير السياسة الخارجية حلفاء .. أعداء، ط1، العربي للنشر والتوزيع، القاهرة، مصر، 2016.
41. الجلبي، علي عبد الرزاق ، علم اجتماع السُكان، دار النهضة للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، مصر.

42. جلبي، علي عبد الرزاق، الدراسات المستقبلية الأسس والاستراتيجيات، ط1، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2000.
43. الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية، المنجزات في مجال الصحة خلال أربعين عام (1969 – 2009)، ط1، مطبعة الأزهار، مصراته، ليبيا، 2009.
44. جنداري، إدريس، من أجل مقاربة فكرية لإشكاليات الربيع العربي، ط1، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء، المغرب، 2015.
45. جودة، جودة حسنين، أبو عيانة، فتحي محمد، قواعد الجغرافيا العامة الطبيعية والبشرية، ط1، دار المعرفة الجامعية للطباعة والنشر، لبنان، 1986.
46. جولة، محمد زاهد، التجربة النُهوضية التركية : كيف قاد حزب العدالة والتنمية تركيا إلى التقدم، ط1، مركز نماء للبحوث والدراسات، بيروت، لبنان، 2013.
47. الجوهري، يسرى، جغرافية البحر الأبيض المتوسط، ط1، منشأة المعارف، الإسكندرية، مصر، 1984.
48. الحُجاجي، سالم علي، ليبيا الجديدة دراسة جغرافية اجتماعية اقتصادية وسياسية، ط2، مؤسسة السريعة، طرابلس، ليبيا، 1970.
49. حجال، صادق، ليبيا وإشكالية بناء الدولة – الأمة (1951 – 2017 م)، ط1، مركز الكتاب الأكاديمي، الجزائر، 2019.
50. حرزلي، أميرة أحمد، استراتيجية روسيا في إدارة النزاعات بمنطقة المتوسط (النزاع السوري 2011 – 2021) : مكاسب وتحديات، ط1، دار الأيام للنشر والتوزيع، عمّان، الأردن، 2022.
51. حسن، محمد إبراهيم ، دراسات في جغرافية ليبيا والوطن العربي، ط1، مطبعة الشروق، بيروت، لبنان، بلا تاريخ.
52. حسين، عبد الرزاق عباس، الجغرافية السياسية مع التركيز على المفاهيم الجيوبوليتكية، ط1، مطبعة أسعد، بغداد، العراق، 1976.
53. حسين، عدنان السيد، الجغرافية السياسية والاقتصادية والسُكانية للعالم المعاصر، ط2، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، 1996.
54. حلواني، أحمد وآخرون، حال الأمة العربية (2015 – 2016) العرب وعام جديد من المخاطر، ط1، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، 2016.
55. حمدان، جمال، الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية العظمى، مكتبة مدبولي، القاهرة، مصر، 1996.

56. حميدة، علي عبد اللطيف، المجتمع والدولة والاستعمار في ليبيا، ط1، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، 1995.
57. خالد، عطاالله، السياسة العامة بين التخطيط والتنفيذ الجزائر أنموذجاً، ط1، دار ومكتبة الحامد للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2018.
58. خدوري، مجيد، ليبيا الحديثة دراسة في تطورها السياسي، ترجمة : نقولا زيادة، دار الثقافة، بيروت، لبنان، 1966.
59. الخطيب، معتز وآخرون، تنظيم "الدولة الإسلامية" النشأة، والتأثير، والمستقبل، ط1، مركز الجزيرة للدراسات والدار العربية للعلوم ناشرون، الدوحة، قطر، 2016.
60. الخفاف، عبد علي حسن، الريحاني، عبد مخور، جغرافية السُكان، ط1، مطبعة جامعة البصرة، البصرة، العراق، 1986.
61. الخفاف، عبد علي حسن، جغرافية السُكان أسس عامة، ط2، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2007.
62. دار المحفوظات التاريخية بطرابلس، ملف غومة، وثيقة رقم (57)، 12/ رمضان/ 1272هـ، 17/ مايس/ 1856م.
63. الدليمي، خلف حسين علي، تخطيط الخدمات المجتمعية والبنية التحتية أسس – معايير – تقنيات، ط2، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2015.
64. رجب، محمد علي، موارد إفريقيا والأطماع الاستعمارية، ط1، دار التعليم الجامعي، الإسكندرية، مصر، 2017.
65. الرحباني، ليلى نقولا، التدخل الدولي مفهوم في طور التبدل، ط1، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، لبنان، 2011.
66. رحيم الساعدي، مقدمة إلى علم الدراسات المستقبلية، ج2، دار الفراهيدي للنشر والتوزيع، العراق، 2011.
67. الرنتيسي، محمود سمير، السياسة القطرية الخارجية تجاه بلدان الربيع العربي والقضية الفلسطينية (2011 – 2013)، ط1، الدار العربية للعلوم ناشرون، بيروت، لبنان، 2014.
68. رياض، محمد، الأصول العامة في الجغرافيا السياسية والجيوبولتيكيا مع دراسة تطبيقية على الشرق الأوسط، ط1، مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة، القاهرة، 2012.
69. رينوفان، بيتر، دورزيل، جان باتيست، مدخل إلى تاريخ العلاقات الدولية، ط3، ترجمة : فايز كم النقش، منشورات عويدات، باريس – بيروت، 1989.

70. الزاوي، الطاهر أحمد، جهاد الليبيين في ديار الهجرة من سنة 1924 إلى سنة 1952، ط1، ليبيا، 1976.
71. الزواوي، محمد سليمان، بحر النار تصاعد محفزات الصراع شرق المتوسط، ط1، مركز البيان للبحوث والدراسات، الرياض، المملكة العربية السعودية، 2015.
72. الزين، حسن محمد، الربيع العربي آخر عمليات الشرق الأوسط، ط1، دار القلم الجديد، بيروت، لبنان، 2013.
73. سعد، جهاد، برنارد لويس صهينة الغرب وتتريك العالم الإسلامي، ط1، المركز الإسلامي للدراسات الاستراتيجية، بيروت، لبنان، 2018.
74. سعودي، محمد عبد الغني، الجغرافية السياسية المعاصرة دراسة الجغرافية والعلاقات السياسية الدولية، مكتبة الأنجلو مصرية، القاهرة، مصر، 2010.
75. سُلطان، جاسم، جيبوبولتيك : عندما تتحدث الجغرافيا، ط1، 2013، دار تمكين للأبحاث والنشر، بيروت، لبنان، 2013.
76. سليم، محمد السيد، تحليل السياسة الخارجية، ط2، دار الجيل، بيروت، لبنان، 2009.
77. شاكر، محمود، ليبية، ط1، الدار العلمية ومطابع دار لبنان للطباعة والنشر، لبنان، 1972.
78. شامي، رالف وآخرون، ليبيا بعد الثورة التحديات والفرص، ط1، صندوق النقد الدولي، إدارة الشرق الأوسط وآسيا الوسطى، 2012.
79. شُبر، صلاح جواد، ثورات الربيع العربي نظرة من الداخل وعامل ثقافة التشيع، ط1، دار روافد للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، 2015.
80. شديد، وائل، الجيوستراتيجي بين المفهوم والتطبيق، ط1، سلسلة الإدارة التطبيقية، 2020.
81. شربل، غسان، سمونر، جيف، ليبيا والغرب من الاستقلال إلى لوكربي حقائق وأسرار، ط1، دار الفرجاني، طرابلس، ليبيا، 2015.
82. شرف، عبد العزيز طريح ، جغرافية ليبيا، ط2، منشأة المعارف، الإسكندرية، مصر، 1971.
83. الشريف، محمد أبو فراس، عاصفة الخريف ليبيا 11 : خيوط المؤامرة التاريخية على ليبيا وعلى المنطقة العربية والعالم الإسلامي، ط1، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والاقتصادية والسياسية، برلين، ألمانيا، 2018.
84. شعراوي، سمير مصطفى، مقدمة في التحليل الحديث للسلاسل الزمنية، ط1، مركز النشر العلمي، كلية العلوم، جامعة الملك عبد العزيز، المملكة العربية السعودية، 2005.

85. شلايم، آفي وآخرون، الشرق الأوسط الجديد الاحتجاج والثورة والفوضى في الوطن العربي، ترجمة : عبد الواحد لؤلؤة، ط1، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، 2016.
86. الصافي، عدنان، الجغرافيا السياسية بين الماضي والحاضر، ط1، مركز الكتاب الأكاديمي للنشر والتوزيع، عمّان، الأردن، 1999.
87. الصلابي، محمد علي، تاريخ الحركة السنوسية في إفريقيا، ط3، دار المعرفة، بيروت، لبنان، 2009.
88. الصواني، يوسف محمد جمعة، ليبيا الثورة وتحديات بناء الدولة، ط1، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، 2013.
89. العاقل، صديق محمد وآخرون، معالم الحضارة الإسلامية في ليبيا، ط1، الدار الدولية للإستثمارات الثقافية، القاهرة، مصر، 2008.
90. عباس، عبدالله ناهض، تدخل حلف شمال الأطلسي في ليبيا الأهداف والتداعيات، ط1، دار أمجد للنشر والتوزيع، عمّان، الأردن، 2020.
91. عبد الحكيم، محمد صبحي وآخرون، الوطن العربي "أرضه – سُكانه – موارده"، ط1، مكتبة الأنكلو مصرية، القاهرة، مصر، 1995،.
92. عبد الحي، وليد، مدخل إلى الدراسات المستقبلية في العلوم السياسية، ط1، المركز العلمي للدراسات السياسية، عمّان، الأردن، 2002.
93. عبد الحي، وليد، مناهج الدراسات المستقبلية وتطبيقاتها في العالم العربي، ط1، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، أبو ظبي، دولة الإمارات العربية المتحدة، 2007.
94. عبد السلام، محمد، الجغرافية السياسية دراسة نظرية وتطبيقات عالمية، ط1، مكتبة نور، 2020.
95. عبد العظيم، خالد، سياسة فرنسا في إفريقيا (المصالح العليا والتحركات العسكرية – دراسة في الفكر الاستراتيجي الفرنسي)، ط1، دار الكتاب الحديث، القاهرة، مصر، 2016.
96. عبد العليم، مصطفى كمال، دراسات في تاريخ ليبيا القديم، ط1، المطبعة الأهلية، بنغازي، ليبيا، 1966.
97. عبد الله، أمين محمود، في أصول الجغرافية السياسية، ط2، مكتبة النهضة، القاهرة، مصر، 1984.
98. عبد الوهاب، عبد المنعم، جغرافية العلاقات السياسية دراسة وتحليل تطبيقي لعلم الجيوبولتيك والجغرافية السياسية، ط1، وكالة المطبوعات، الكويت، بلا تاريخ.

99. عبدالله، أبو عجيلة محمد الهادي، النشاط الليبي في البحر الأبيض المتوسط في عهد الأسرة القرمانلية، (1711 – 1835) وأثره على علاقتها بالدول الأجنبية، ط1، منشورات جامعة قاريونس، بنغازي، ليبيا، 1997.

100. عثمان، السيد عوض، العلاقات الليبية الأمريكية (1940 – 1992)، مركز الحضارة العربية للإعلام والنشر، مصر، 1994.

101. عديم، خالد عبد العزيز، القانون الإداري الليبي، منشورات الجامعة الليبية، بنغازي، ليبيا، 1966.

102. عطار، أحمد عبد الغفور، صقر الجزيرة، ج6، بيروت، لبنان، 1972.

103. عطية، إدريس، تطبيقات الهندسة الإفريقية في سياسة الجزائر الأمنية، ط1، دار الأمة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2019.

104. العظمي، وليد حمدي، العلاقات السعودية الأمريكية وأمن الخليج في وثائق غير منشورة (1965 – 1991)، ط1، دار الحكمة، لندن، 1992.

105. العكيدي، إيلاف نوفل أحمد، الأهمية الجيوستراتيجية لمنطقة الشرق الأوسط وأثرها على العلاقات الروسية الإيرانية، ط1، دار الراية للنشر والتوزيع، عمّان، الأردن، 2016.

106. عوض، جيهان عبد السلام، أمريكا والربيع العربي خفايا السياسية الأمريكية في المنطقة العربية، ط1، العربي للنشر والتوزيع، القاهرة، مصر، 2019.

107. العيسوي، فايز محمد، الجغرافيا السياسية المعاصرة، ط1، دار المعرفة الجامعية، مصر، 2000.

108. الغدامسي، محمود علي، النفط الليبي دراسة في الجغرافية الاقتصادية وإنتاجية النفط والغاز العربي، ط1، دار الجيل، بيروت، لبنان، 1998.

109. الغريري، عبد العباس فضيخ، البيئة والجغرافية السياسية، ط1، دار الصفاء للنشر والتوزيع– عمّان، الأردن، 2003.

110. غريفيش، مارتن، أوكالاهان، تيري، المفاهيم الأساسية في العلاقات الدولية، ترجمة : مركز الخليج للأبحاث، دبي، الإمارات، 2008.

111. غودي، ميشال ،الهمامي، قيس، الاستشراف المستقبلي : المشاكل والمناهج، ط6، كراس ليبسور، باريس، فرنسا، الكراس رقم (20)، 2005.

112. الفتحلي، عمر إبراهيم، اتجاهات التنمية السياسية في ليبيا، الجزء الأول، منشورات المؤسسة الدولية للنشر والمعلومات، 1984.

113. الفيتوري، محمد عبد السلام عمار، مذكرة في جغرافية ليبيا، كلية الآداب والعلوم، جامعة قار يونس، 2010.

114. قبلان، مروان، سياسة قطر الخارجية : الاستراتيجيا في مواجهة الجغرافيا، ط1، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة، قطر،2021.
115. القصاب، نافع ناصر، محمود، صباح محمد، عمران، عبد الجليل عبد الواحد، الجغرافية السياسية، ط1، دار الكتب للطباعة والنشر، الموصل، العراق، 1979.
116. كابلان، روبرت، انتقام الجغرافيا : ما الذي تخبرنا به الخرائط عن الصراعات المقبلة وعن الحروب ضد المصير، ترجمة : إيهاب عبد الرحيم علي، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، 2015.
117. كادليك، أماندا، وآخرون، الربيع العربي ثورات الخلاص من الاستبداد دراسة حالات، ط1، شرق الكتاب، الشبكة العربية لدراسة الديمقراطية، لبنان، 2013.
118. كلارك، جون، جغرافية السُكان، ترجمة محمد شوق ابراهيم، دار المريخ للطبع والنشر، الرياض، السعودية، 1982.
119. كلير، مايكل، الحروب على الموارد الجغرافيا الجديدة للنزاعات العالمية، ترجمة : عدنان حسن، ط1، دار الكتاب العربي، بيروت، لبنان، 2002.
120. كلينتون، هيلاري، خيارات صعبة، ترجمة : ميراي يونس، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، بيروت، 2015.
121. كلينتون، هيلاري، مذكرات هيلاري كلينتون : خيارات صعبة، ترجمة وعرض وتحليل : مي سمير، ط2، كنوز للنشر والتوزيع، القاهرة، مصر، 2014.
122. لا ريمونت، ريكاردو رينه، الصواني، يوسف محمد، الربيع العربي الانتفاضة والإصلاح والثورة، ترجمة : لطفي زكراوي، ط1، منتدى المعارف، بيروت، لبنان، 2013.
123. لآخر، فولفرام، تصدعات الثورة الليبية القوى الفاعلة والتكتلات والصراعات في ليبيا الجديدة، ترجمة : عدنان عباس علي، ط1، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، 2014.
124. لجنة مختصة بتكليف من مركز المناهج التعليمية والبحوث التربوية، جغرافية ليبيا، ط1، مركز المناهج التعليمية والبحوث التربوية، ليبيا، 2020.
125. لمروسي، محمد عصام، النزاعات المسلحة وديناميات التحولات الجيوسياسية في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، ط1، مجموعة النيل العربية، القاهرة، مصر، 2020.
126. لوبيز، فيليب سيبيل، جيوبولتيك البترول، ترجمة : صلاح نيّوف، ط1، مؤسسة (Armand Colin)، باريس، 2006.

127. الماريني، ندى الشقيفي، الربيع العربي الأفق الأسود، ط1، مركز باحث للدراسات الفلسطينية والاستراتيجية، بيروت، لبنان، 2015.
128. مجموعة مؤلفين، الحركات الاحتجاجية في الوطن العربي دراسة في متغيرات الاستقرار واللاستقرار للأنظمة السياسية، ط1، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية، برلين، ألمانيا، 2019.
129. مجموعة مؤلفين، حال الأمة العربية (2013 – 2014) مراجعات ما بعد التغيير، ط1، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، 2014.
130. مجموعة مؤلفين، حال الأمة العربية (2014 – 2015) من تغيير النظم إلى تفكيك الدول، ط1، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، 2015.
131. محمد عبد السلام، الجيوبولتيكيا علم هندسة السياسة الخارجية للدول، ط1، دار الكتب، 2019.
132. مخلف، هادي أحمد، علم الجغرافية السياسية والجيوبوليتك، ط1، دار الكتب والوثائق، بغداد، 1984.
133. المديني، توفيق وآخرون، الربيع العربي ... إلى أين أفق جديد للتغيير الديمقراطي، ط3، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، 2012.
134. مرزا، علي خضير، ليبيا : الفرص الضائعة والآمال المتجددة، ط1، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 2012.
135. مطر، جميل وآخرون، رياح التغيير في الوطن العربي : حلقات نقاشية عن مصر – المغرب – سورية، ط1، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، 2011.
136. مطر، سيف الإسلام علي، أسلوب دلفي واستخدامه في ميدان التعليم، جامعة عين شمس، القاهرة، مصر، 1995.
137. المغربي، طارق صالح عبد النبي، النظام السياسي الليبي طبيعته ومكوناته (1969 – 1999)، ط1، المكتب العربي الحديث، الإسكندرية، مصر، 2008.
138. المغيربي، محمد زاهي، المجتمع المدني والتحول الديمقراطي في ليبيا، ط1، مركز ابن خلدون، القاهرة، مصر.
139. مقلد، إسماعيل صبري، العلاقات السياسية والدولية دراسة في الأصول والنظريات، ط1، المكتبة الأكاديمية، القاهرة، 1991.
140. منصر، جمال، التدخل العسكري الإنساني فيما بعد الحرب الباردة – من قوة التحالف إلى فجر الأوديسا، ط1، الدار العربية للعلوم ناشرون، الدوحة، قطر، 2012.

141. المنياوي، رمزي، الفوضى الخلاَّقة .. الربيع العربي بين الثورة والفوضى، ط1، دار الكتاب العربي، دمشق – القاهرة، 2012.
142. مهداوي، محمد المبروك، جغرافية ليبيا البشرية، ط3، جامعة قاريونس، بنغازي، ليبيا، 1998.
143. الموسوي، محمد عرب، سالم، ماجد صدام، الجغرافيا السياسية بين النظرية والتطبيق الجيوعسكري، ط1، دار الرضوان للنشر والتوزيع، عمّان، الأردن، 2019.
144. الميداني، محمود عصام، الأطلس الجغرافي الحديث، ط1، دار دمشق للنشر والطباعة والتوزيع، دمشق، 1997.
145. نبلوك، تيم، العقوبات والمنبوذون في الشرق الأوسط العراق – ليبيا – السودان، ط1، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، 2001.
146. النجار، محمد أحمد، صبحي، محمد، تنظيم درنة : البنية القاعدية لتنظيم الدولة في ليبيا، ط1، المكتب العربي للمعارف، القاهرة، مصر، 2016.
147. النعمة، كاظم هاشم، العلاقات الدولية، ط1، مؤسسة دار الكتب للطباعة والنشر، 1979.
148. نوفل، أحمد سعيد وآخرون، التداعيات الجيوستراتيجية للثورات العربية، ط1، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة، قطر، 2014.
149. هادي، زهراء عباس، الجغرافية السياسية للطاقة في الحوض الشرقي للبحر المتوسط، ط1، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، 2021.
150. هنري، حبيب، ليبيا بين الماضي والحاضر، ترجمة : شاكر إبراهيم، المنشأة الشعبية، طرابلس، ليبيا، 1981.
151. الهيتي، صبري فارس، الجغرافية السياسية مع تطبيقات جيوبولتيكية، ط1، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2000.
152. ولد أباه، السيد، الثورات العربية الجديدة المسار والمصير يوميات من مشهد متواصل، ط1، جداول للنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، 2011.
153. وهبة، ربيع وآخرون، الحركات الاحتجاجية في الوطن العربي (مصر – المغرب – لبنان – البحرين)، ط1، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، 2011.

ثالثاً : الأطاريح :-

1. أبو مدينة، حسين مسعود، ميناء طرابلس (ليبيا) دراسة في جغرافية النقل، (أطروحة دكتوراه/ غير منشورة)، معهد البحوث والدراسات العربية، جامعة الدول العربية، 2005.

2. أوصيف، بلال، الصراع القبلي وإشكالية بناء الدولة بعد عام (2011)، (أطروحة دكتوراه/ غير منشورة)، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد بوضياف بالمسيلة، الجزائر، 2020 – 2021.
3. الباتع، أسد الدين فريد محمد، السياسة الخارجية الصينية تجاه الأزمات الشرق أوسطية (2010 – 2021م) : إيران، سوريا، ليبيا دراسة مقارنة، (أطروحة دكتوراه/ غير منشورة)، كلية الدراسات العليا، جامعة مؤتة، الأردن، 2021.
4. برابح حمزة، مؤشرات قياس فشل الدول دراسة ميدانية لدول الربيع العربي حالة ليبيا واليمن، (أطروحة دكتوراه/ غير منشورة)، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، الجزائر، 2020 – 2021.
5. بلحاج، سليم، التهديدات الأمنية اللاتماثلية وتداعياتها على الأمن الوطني الجزائري، (اطروحة دكتوراه/ غير منشورة)، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة باتنة 1، 2020 – 2021.
6. بن بتقة، نور الهدى، إشكالية بناء الدولة في ليبيا بعد سقوط نظام معمر القذافي (2012 – 2016)، (أطروحة دكتوراه/ غير منشورة)، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر 3، 2016 – 2017.
7. بن رقرق، سعيدة، التنافس الجيوبوليتيكي للقوى الكبرى في منطقة الشرق الأوسط : دراسة حالة سوريا منذ عام (2011)، (اطروحة دكتوراه/ غير منشورة)، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة لخضر باتنة–1–، الجزائر، 2021 – 2022.
8. جواد، شيماء محمد، المتغيرات الجغرافية وأثرها في قوة دولة الباكستان الإقليمية، (أطروحة دكتوراه، غير منشورة)، كلية الآداب، جامعة بغداد، 2007.
9. حياة، شنوف، ياسين، غلاب، نور الدين، سعيدة، أثر سقوط نظام القذافي على الاستقرار السياسي في منطقة المغرب العربي، (مذكرة ليسانس/ غير منشورة)، جامعة العربي التبسي، تبسة، الجزائر، 2015 – 2016.
10. الربيعي، مي فاظل، مجيد التطورات السياسية في فزان 1951 – 1963، (أطروحة دكتوراه/ غير منشورة)، كلية التربية ابن رشد، جامعة بغداد، 2000.
11. الرجيبي، عبد الرزاق، علي السُكان والتنمية البشرية في ليبيا (1954 – 2004) بنية الماضي وهيكلة الحاضر وآفاق المستقبل، (أطروحة دكتوراه/ غير منشورة)، كلية علوم الأرض والجغرافيا والتهيئة العمرانية، جامعة منتوري – قسنطينة، الجزائر، 2005 – 2006.

12. زاوشي، صورية، أمن منطقة شمال إفريقيا في ظل الأزمة الليبية التحديات والتداعيات، (أطروحة دكتوراه/ غير منشورة)، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر 3، 2015 – 2016.
13. زكري، يوسف محمد، مناخ ليبيا دراسة تطبيقية لأنماط المناخ الفسيولوجي، (أطروحة دكتوراه/ غير منشورة)، كلية علوم الأرض والجغرافيا والتهيئة العمرانية، جامعة منتوري – قسنطينة، الجزائر، 2005.
14. سمير، باهي، الإصلاح السياسي في الدول المغاربية بين المحددات الداخلية والضغوط الدولية : دراسة لنموذجي تونس وليبيا، (أطروحة دكتوراه/ غير منشورة)، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، جامعة باتنة 01، الجزائر، 2017 – 2018.
15. سمير، قط، البعد الإفريقي في سياسة الأمن والدفاع الوطني الجزائري، (أطروحة دكتوراه/ غير منشورة)، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد خيضر – بسكرة، الجزائر، 2016 – 2017.
16. الشبري، حمادي عباس حمادي، التغيرات السُكانية في محافظة القادسية (1977 – 1997) دراسة في جغرافية السُكان، (أطروحة دكتوراه، غير منشورة) كلية التربية (ابن رشد)، جامعة بغداد، 2005.
17. شهرزاد، فكيري، الدراسات الأمنية النقدية في ظل التهديدات اللاتماثلية – أنموذج ليبيا، (أطروحة دكتوراه/ غير منشورة)، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر 03، 2016 – 2017.
18. الطيب، سعيد صفي الدين، مقومات التنمية السياحية في ليبيا دراسة في الجغرافية السياحية، (أطروحة دكتوراه/ غير منشورة)، كلية الآداب، جامعة القاهرة، مصر، 2001.
19. العدوان، أحمد يوسف، توجهات السياسة الخارجية الأمريكية تجاه ثورات الربيع العربي (تونس، ليبيا، اليمن) 2011 – 2014 : دراسة مقارنة : (اطروحة دكتوراه/ غير منشورة)، كلية الدراسات العليا، جامعة العلوم الإسلامية العالمية، الأردن، 2014.
20. الفتلاوي، فيحاء كامل عباس، الأهمية الجيوبولتيكية لشبه جزيرة القرم في الأمن القومي الروسي، (أطروحة دكتوراه/ غير منشورة)، كلية التربية للبنات، جامعة بغداد، 2017.
21. كليوي، لطيف كامل، تحليل جغرافي سياسي للسياسة الخارجية العراقية حيال تركيا وإيران، (أطروحة دكتوراه/ غير منشورة)، كلية الآداب، جامعة البصرة، 2014.
22. المزروعي، مثنى مشعان خلف، النفط العربي دراسة في الجغرافية السياسية، (أطروحة دكتوراه/ غير منشورة)، كلية التربية، الجامعة المستنصرية، العراق، 2009.

23. منقلاتي، عبدالله، العلاقات الجزائرية المغاربية إبان الثورة التحريرية الجزائرية (1954 – 1962)، (أطروحة دكتوراه/ غير منشورة)، كلية العلوم الإنسانية والعلوم الاجتماعية، جامعة منتوري – قسنطينة، الجزائر، 2007 – 2008.

رابعاً : الدوريات :-

1. أبركان، فؤاد، السياسة الخارجية القطرية في إقليم مضطرب : الاستثمار في القوة الناعمة، "**المجلة الجزائرية للأمن والتنمية**"، المجلد (10)، العدد (1)، 2021.
2. إبزيم، خالد أحمد محمد، التنافس الفرنسي الإيطالي وأثره على وحدة واستقرار ليبيا، "**مجلة جيل الدراسات السياسية والعلاقات الدولية**"، العدد (23)، مركز جيل البحث العلمي، لبنان، 2019.
3. أبو الديار، مسعد نجاح الرفاعي، تداعيات وانعكاسات التدخل التركي في ليبيا على الأمن القومي المصري من المدة (2011 – 2020)، "**المجلة العلمية للدراسات التجارية والبيئية**"، المجلد (12)، العدد (3)، كلية التجارة بالإسماعيلية، جامعة قناة السويس، 2021.
4. أبو العلا، عبد المجيد، التدخل العسكري التركي في ليبيا صُوَرِه وتداعياته على الجماعات الإرهابية، "**مجلة آفاق سياسية**"، العدد (52)، المركز العربي للبحوث والدراسات، الجيزة، مصر، 2020.
5. أبو الفضل، عمرو محمد، التدخل العسكري المصري ضد التنظيمات الإرهابية في ليبيا ومدى مشروعيته، "**مجلة المنارة للدراسات القانونية والإدارية**"، العدد (12)، المغرب، 2016.
6. 6أبو النور، محمد محسن، العلاقات المصرية الليبية (2011 – 2014) صراع الحدود والأمن والسياسة، "**مجلة رؤية تركية**"، العدد (3)، مركز الدراسات السياسية والاقتصادية والاجتماعية، 2014.
7. أبو عامر، عدنان عبد الرحمن إبراهيم، إسرائيل والتغيير في المنطقة العربية : سيناريوهات التحدي والإستجابة، التقرير الإستراتيجي التاسع الصادر عن مجلة "**مجلة البيان**"، المؤتمر (9)، الرياض، المملكة العربية السعودية، 2012.
8. أبو عجيلة، أبو بكر المبروك بشير، الأمن القومي الليبي والمواجهة مع الغرب (1969 – 2014)، "**مجلة جامعة سبها للعلوم الإنسانية**"، المجلد (14)، العدد (1)، جامعة سبها، ليبيا، 2015.
9. 9أبو هشيم، مصباح عياد وآخرون، أسباب ظاهرة الهجرة غير الشرعية عبر ليبيا إلى أوروبا (المقترحات والحلول)، "**المجلة الدولية للبحوث الإنسانية والإسلامية المتقدمة**"، ماليزيا، العدد (7)، المجلد (4)، 2014.
10. أتامان، محي الدين، دومان، محمد علي كارا، سياسة الإمارات والسعودية تجاه أزمة ليبيا، "**مجلة رؤية تركية**"، العدد (2)، 2020.

11. أحمد، بيداء محمود، الحدود العراقية الإيرانية : دراسة تاريخية سياسية، "**دراسات وبحوث الوطن العربي**"، العدد (20 – 21)، 2006.
12. إدمام، شهرزاد، الفواعل العنيفة من غير الدول : دراسة في الأطر المفاهيمية والنظرية، "**مجلة سياسات عربية**"، العدد (8)، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة، قطر، 2014.
13. الأزهر، عبد العزيز، صولي، خالد، التدخل التركي في الأزمة الليبية وأثره على مشروع بناء الدولة بعد عام (2011)، "**مجلة الحقوق والحريات**"، المجلد (8)، العدد (3)، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، 2020.
14. إسماعيل، مروى حسين، الدراسات المستقبلية وتطوير المناهج الدراسية "رؤية استشرافية"، "**مجلة الجمعية التربوية للدراسات الاجتماعية**"، العدد (192)، كلية التربية، جامعة عين شمس، 2020.
15. إكريم، نجوى حامد إبراهيم، أثر العوائد النفطية على المؤشرات الصحية في ليبيا خلال المدة (1990 – 2015)، "**المجلة العلمية للدراسات التجارية والبيئية**"، المجلد (9)، العدد (2)، جامعة قناة السويس، كلية التجارة بالإسماعيلية، 2018.
16. أمين، قادر مصطفى قادر، القراءة الروسية للثورات العربية وأثرها في مستقبل العلاقات البينية، "**مجلة كلية القانون للعلوم القانونية السياسية**"، المجلد (9)، العدد (35)، جامعة الكتاب الأهلية، العراق، 2020.
17. البديري، أياد عابد والي، التركيب الاثنوجرافي لسُكان العراق وتحليل أثره في بناء الدولة واستقرارها،" **مجلة القادسية للعلوم الإنسانية**"، العدد (1)، المجلد (13)، 2010.
18. البرصان، أحمد سليم، هالفورد ماكندر ونظرية قلب العالم الجيوستراتيجية، "**مجلة الفكر الاستراتيجي العربي**"، العدد (10)، معهد الإنماء العربي، أبو ظبي، الإمارات، 1984.
19. بلخيرات، حوسين، مستقبل الأزمة الليبية : دراسة استشرافية من خلال تقنية التحليل المورفولوجي، "**مجلة العلوم القانونية والاجتماعية**"، المجلد (5)، العدد (3)، جامعة زيان عاشور بالجلفة، الجزائر، 2020.
20. بن عمور، خالد محمد، التشتت الطبيعي كعامل ضعف جيوبولتيكي في الدولة الليبية دراسة في الجيوبولتكس، "**مجلة أبحاث**"، العدد (6)، كلية الآداب، جامعة سرت، ليبيا، 2014.
21. بن عمور، خالد محمد، العيوب الجيوبولتيكية للدولة الليبية وأثرها على إنشاء التقسيمات الإدارية، " **المجلة العلمية بكلية الآداب**"، العدد (27)، جامعة طنطا، مصر، 2014.
22. بهولي، لبنى، جيوبوليتيك النفط في إفريقيا والتنافس الأمريكي – الصيني، "**مجلة العلوم القانونية والسياسية**"، العدد (13)، 2016.

23. البهي، رغدة، تحديات هيكلية تعوق الصعود الروسي عالمياً، "**مجلة السياسة الدولية**"، المجلد (51)، العدد (204)، مؤسسة الأهرام، مصر، 2016.
24. بوزيدي، عدنان الدولة الفاشلة : دراسة في المفهوم والظاهرة، "**مجلة مدارات سياسية**"، المجلد (1)، العدد (4)، مركز المدار المعرفي للأبحاث والدراسات، الجزائر، 2018.
25. بوستي توفيق، بخوش، سامي، السياسة الإيطالية في ليبيا ما بعد القذافي : قراءة في الأبعاد والاتجاهات، " **مجلة المقدمة للدراسات الإنسانية والاجتماعية**"، المجلد (6)، العدد (1)، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة باتنة 1 الحاج لخضر، 2021.
26. بوستي، توفيق، المصالح الفرنسية في ليبيا ما بعد القذافي : الدوافع والاتجاهات، "**دفاتر السياسة والقانون**"، المجلد (14)، العدد (1)، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، الجزائر، 2022.
27. بوسنان، سفيان، الهجرة غير الشرعية والاتحاد الأوربي : قراءة في أمننة الظاهرة، "**مجلة العلوم السياسية**"، العدد (55)، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، 2018.
28. 29 – بولاط، فرقان، سياسة اللاعبين الإقليمين والعالميين في ليبيا، "**مجلة رؤية تركية**" العدد (2)، 2020.
29. بومدين، وسيلة، الدولة الفاشلة في ليبيا وتداعياتها على المنطقة المغاربية، "**مجلة الناقد للدراسات السياسية**"، العدد (3)، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، 2018.
30. البيرماني، فاطمة عبد الحميد جواد، إرشيد، أحمد جودة، استعمال السلاسل الزمنية للتنبؤ بالأرقام القياسية لإيجارات الدور السكنية في العراق للسنوات 2018 – 2021، "**مجلة كلية الرافدين الجامعة للعلوم**"، العدد (45)، كلية الرافدين الجامعة، العراق، 2019.
31. بيومي، سماح محمد سالم، أثر تدخل حلف الناتو في ليبيا على الأمن العربي، "**مجلة بحوث الشرق الأوسط**"، العدد (39)، المجلد (4)، مركز بحوث الشرق الأوسط والدراسات المستقبلية، جامعة عين شمس، مصر، 2016.
32. تشاندرا، جنكيز، مأزق تركيا في ليبيا وشرق المتوسط، ترجمة : أنيس محسن، "**مجلة الدراسات الفلسطينية**"، العدد (124)، جامعة كاليفورنيا، الولايات المتحدة الأمريكية، 2020.
33. التميمي، نواف، الدبلوماسية القطرية واختبار الأزمة، "**مجلة سياسات عربية**"، العدد (27)، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة، قطر،2017.
34. الجاسور، ناظم عبد الواحد، توسع حلف الناتو شرقاً والاستراتيجية الأمريكية، "**دراسات أولية**"، العدد (11)، مركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد، 2001.

35. الجبوري، خلف رمضان محمد، ثورات الربيع العربي وأثرها في عناصر الدولة، "**مجلة الرافدين للحقوق**"، المجلد (17)، العدد (63)، جامعة الموصل، العراق، 2018.

36. الجبوري، صباح محمد صالح، دور العامل الخارجي في عملية التحول الديمقراطي (دول الربيع العربي إنموذجاً)، "**مجلة تكريت للعلوم السياسية**"، العدد (11)، جامعة تكريت، العراق، 2017.

37. الجراري، محمد طاهر، الافتتاحية : معاهدة الصداقة والشراكة والتعاون الليبية الإيطالية 3/ 3/ 2009 : الجروح التي لا تتعالج تتورم، "**مجلة البحوث التاريخية**"، المجلد (31)، العدد (2)، المركز الليبي للمحفوظات والدراسات التاريخية، 2009.

38. جعفر، ثائرة عبد الكريم، أزمة العلاقات الليبية السعودية بين التأييد والتوتر على خلفية العلاقات مع الدول الغربية 1980 – 2004، "**مجلة جامعة تكريت للعلوم الإنسانية**"، العدد (7)، المجلد (23)، جامعة تكريت، العراق، 2016.

39. جلال، محمد منذر، ليبيا في الإدراك الاستراتيجي التركي، "**مجلة تكريت للعلوم السياسية**"، العدد (24)، كلية العلوم السياسية، جامعة تكريت، العراق، 2021.

40. جندلي، رابح عبد الناصر، الدراسات المستقبلية : تأصيل تاريخي ومفاهيمي ومنهجي، "**مجلة العلوم السياسية والقانون**"، العدد (1)، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والاقتصادية والسياسية، برلين، ألمانيا، 2017.

41. الجندي، قاسم عطية علي، أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي الليبي خلال المدة (1990 – 2015)، "**المجلة العلمية للدراسات التجارية والبيئية**"، المجلد (9)، العدد (4)، مصر، 2016.

42. جواد، بلقيس محمد، سوسيولوجية ثورات الربيع العربي دراسة تحليلية لفعل الثورات العربية، "**مجلة العلوم السياسية**"، العدد (44)، جامعة بغداد، 2012.

43. حافظ، عبد العظيم جبر، التطورات السياسية في ليبيا على أثر ثورة 17/ شباط/ 2011 : رؤية سياسية تحليلية، "**مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية**"، العدد (38)، مركز المستنصرية للدراسات العربية والدولية، العراق، 2012.

44. حامد، رائد، نحن "والمستقبلية" هل ثمة فكر مستقبلي استشرافي عند العرب؟، "**مجلة الباحثون**"، العدد (4)، دمشق، سوريا، 2007.

45. الحراري، صلاح الدين أبو بكر، الهجرة غير القانونية وآثارها على المجتمع الليبي، "**مجلة العلوم الإنسانية والتطبيقية**"، العدد (8)، كلية الآداب والعلوم قصر الأخيار، جامعة المرقب، ليبيا، 2019.

46. حراش، عفاف، الدور التركي في ليبيا من إتفاق الصخيرات 2015 إلى جنيف 2021، " **مجلة دفاتر السياسة والقانون**"، المجلد (14)، العدد (2)، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة قاصدي مرباح ورفلة، الجزائر، 2022.

47. حساني، خالد، بعض الإشكاليات النظرية لمفهوم التدخل الإنساني، "**مجلة المستقبل العربي**"، العدد (425)، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، 2014.

48. حسن، نبيل، مؤشر الدولة الهشة في الرأي العام العربي، "**مجلة سياسات عربية**"، العدد (37)، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة، قطر، 2019.

49. حسين، أحمد عمرو، أزمة الحقول النفطية إلى أين تجر ليبيا؟، "**مجلة البيان**"، العدد (375)، مركز البيان للبحوث والدراسات، الرياض، المملكة العربية السعودية، 2018.

50. حسين، أحمد قاسم، دور القِوى الخارجية في العملية السياسية : حالة ليبيا بعد الاتفاق السياسي "الصخيرات"، "**مجلة سياسات عربية**"، العدد (36)، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة، قطر، 2019.

51. الحيالي، عبد الأمير، الكاكائي، عباس عبد، وحيد أنعام، الموقع الجغرافي لتركيا واهميته في الشرق الأوسط دراسة في الجغرافية السياسية، "**مجلة العلوم القانونية والسياسية**"، المجلد(4)، العدد (2)، كلية القانون والعلوم السياسية، جامعة ديالى، العراق، 2015.

52. خالد أحمد محمد، حسين، عبد السلام أحمد، التنافس الفرنسي الإيطالي وأثره على وحدة واستقرار ليبيا، "**مجلة جيل الدراسات السياسية والعلاقات الدولية**"، العدد (23)، مركز جيل، الجزائر، 2019.

53. الخزندار، سامي، الصراعات العربية الداخلية رؤية في الأسباب والدوافع، "**مجلة أبحاث اليرموك سلسلة العلوم الإنسانية والاجتماعية**"، المجلد (20)، العدد (1)،2004.

54. خشيم، مصطفى عبدالله أبو القاسم، تأثير الهجرة غير الشرعية في العلاقات الإيطالية – الليبية، "**السياسة الدولية**"، المجلد (53)، العدد (212)، مؤسسة الأهرام، مصر، 2018.

55. خضيرات، عمر ياسين محمود، موقف القِوى الدولية والإقليمية من ثورات الربيع العربي وأثرها على النظام الإقليمي الشرق أوسطي، "**مجلة اتحاد الجامعات العربية للآداب**"، المجلد (14)، العدد (1)، اتحاد الجامعات العربية، 2017.

56. خليفة، علي عبد السلام عبدالله، تاريخ العلاقات الليبية البريطانية 1953 – 1969 دراسة تحليلية للعلاقات بين البلدين من واقع الوثائق والسجلات البريطانية، "**مجلة جامعة سبها للعلوم الإنسانية**"، المجلد (17)، العدد (1)، جامعة سبها، ليبيا، 2018.

57. خليل، صلاح، الفواعل في الأزمة الليبية وجهود التسوية السياسية، "**مجلة آفاق سياسية**"، العدد (31)، المركز العربي للبحوث والدراسات، الجيزة، مصر، 2017.

58. خميسة، عقابي، تقنية دلفي وأهميتها في الدراسات المستقبلية، "**المجلة الجزائرية للأمن والتنمية**"، العدد (11)، الجزائر، 2017.

59. خنتو، فاتح، الأزمة في ليبيا : الفاعلون والسيناريوهات المحتملة، "**المجلة الجزائرية للدراسات السياسية**"، المجلد (9)، العدد (1)، 2022.

60. الخوري، كابي، مؤشرات اقتصادية واجتماعية مختارة في البلدان العربية، "**مجلة المستقبل العربي**"، العدد (377)، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، 2010.

61. الخيري، نوار محمد ربيع، التوجهات الجديدة في السياسة الليبية نحو الولايات المتحدة الأمريكية، "**المجلة السياسية والدولية**"، العدد (2)، الجامعة المستنصرية، بغداد.

62. داوود، عباس غالي، بن عمور، خالد محمد، منطقة الجبل الأخضر في ليبيا : دراسة في الجغرافية الإدارية، "**مجلة الأستاذ**"، العدد (203)، 2012.

63. درياق، محمد هدية، الفساد السياسي وعلاقته بالهجرة غير الشرعية – ليبيا نموذجاً – ، "**مجلة جامعة سرت للعلوم الإنسانية**"، المجلد (2)، العدد (12)، ليبيا، 2022.

64. الدغاري، أمبارك إدريس طاهر، الدوافع والأسباب والمسالك الرئيسية للهجرة غير الشرعية عبر ليبيا إلى أوروبا، "**المجلة الليبية العالمية**"، العدد (10)، كلية التربية بالمرج، جامعة بنغازي، 2016.

65. دهان، مريم، المقاربات الاثنوغرافية، تعريفها، مميزاتها تقنيتها، وعلاقتها بدراسة الجمهور، "**مجلة تاريخ العلوم**"، العدد (8)، جامعة زيان بن عاشور، الجزائر، 2017.

66. ذنون، رافع شريف، توجهات السياسة التركية تجاه ليبيا بعد ثورة شباط 2011، "**مجلة تكريت للعلوم السياسية**"، العدد (20)، كلية العلوم السياسية، جامعة تكريت، العراق، 2020.

67. راشد، سامح، الخليج في البيئة الإقليمية ... التوجهات والسياسات، "**مجلة السياسة الدولية**"، العدد (171)، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، القاهرة، مصر، 2008.

68. راشد، سامح، السياسات الخارجية والتحالفات الإقليمية بعد الربيع العربي، "**مجلة شؤون عربية**"، العدد (149)، الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، مصر، 2012.

69. راشد، سامح، حصاد الربيع العربي في عامه الأول، "**مجلة شؤون عربية**"، العدد (148)، بيروت، لبنان، 2011.

70. راشد، سامح، دول الجوار كآلية للعمل الجماعي الإقليمي، "**مجلة شؤون عربية**"، العدد (159)، الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، 2014.

71. الربيعي، ظاهر عبد الزهرة، الحسناوي، أحمد حسن مجهول، أهمية موقع العراق الجغرافي بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية، "**مجلة كلية التربية للعلوم الإنسانية**"، المجلد (8)، العدد (4)، جامعة ذي قار، العراق، 2018.

72. الرزاوي، إسماعيل، السياسة الخارجية الصينية تجاه المنطقة المغاربية، "**مجلة المنارة للدراسات القانونية والإدارية**"، العدد (2)، المغرب، 2020.

73. رجب، إيمان، القوة المنافسة :مداخل تحليل الفاعلين العنفين من غير الدول في المراحل الانتقالية، "**مجلة السياسة الدولية**"، المجلد (48)، العدد (192)، مؤسسة الأهرام، مصر، 2013.

74. رسول، محفوظ، أمن الطاقة في العلاقات الروسية – الأوروبية وفق نظرية الاعتماد المتبادل، "**مجلة المستقبل العربي**"، العدد (464)، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، 2017.

75. رشاد، سوزي، أمن الطاقة ومحاولات روسيا لفرض النفوذ الدولي، "**مجلة كلية السياسة والاقتصاد**"، العدد (13)، جامعة بني سويف، مصر، 2022.

76. الرشيدي، حسن، ليبيا في بؤرة الصراع الدولي، "**مجلة البيان**"، العدد (393)، المملكة العربية السعودية، 2018.

77. رقية، العاقل، ظاهرة الهجرة غير الشرعية وتأثيرها على أمن الدول المغاربية، "**المجلة الجزائرية للدراسات السياسية**"، العدد الرابع، 2015.

78. رمدوم، سمية، الخيارات الاستراتيجية لتركيا في إفريقيا : بين النظرية والتطبيق، "**المجلة الجزائرية للسياسات العامة**"، العدد (11)، مخبر بحث السياسة العامة والأمن الإقليمي للجزائر، 2016.

79. رميح، طلعت، روسيا : هل تنجح قفزتها الثانية في المتوسط عبر ليبيا، "**مجلة البيان**"، العدد (399)، المملكة العربية السعودية، 2020.

80. زرنيز، أمال، التحول في السياسة الخارجية السعودية إتجاه منطقة الشرق الأوسط : نحو إعادة التموضع الإقليمي، "**مجلة العلوم السياسية والقانون**"، المجلد (2)، العدد (9)، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والاقتصادية والسياسية، برلين، ألمانيا، 2018.

81. زواشي، صورية، ليبيا والانزلاق الأمني : واقع وسيناريوهات، "**المجلة الجزائرية للعلوم الاجتماعية والإنسانية**"، العدد (5)، جامعة الجزائر3، 2015.

82. زيتوني، شريف، النفط الليبي الثروة التي حصّنت سيادة الدولة، "**مجلة المرصد**"، العدد (8)، 2017.

83. الزيدي، مفيد كاصد، العلاقات الفرنسية – الليبية : خلفية تاريخية ورؤية مستقبلية، "**دراسات دولية**"، العدد (55)، مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية، جامعة بغداد، 2013.

84. الزيدي، مفيد، محاولات الإصلاح السياسي في السعودية، "**مجلة المستقبل العربي**"، العدد (435)، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، 2015.
85. سارة، شتوح، السياسة الخارجية السعودية في بيئة إقليمية متحولة، "**مجلة الباحث للدراسات الأكاديمية**" المجلد (8)، العدد (1)، جامعة باتنة1، الجزائر، 2021.
86. السبعاوي، فهد عباس سليمان، المملكة العربية السعودية والقضية الليبية 1945 – 1955، "**مجلة المعارف للبحوث والدراسات التاريخية**"، العدد (24) الجزائر، 2020.
87. سحلب، علي عبد السلام عبدالله، ليبيا : موقعها الاستراتيجي وصراع القوى الكبرى خلال أربعينيات القرن الماضي، "**مجلة العلوم الإنسانية**"، المجلد (15)، العدد (1)، جامعة سبها، ليبيا، 2015.
88. سعد الدين، عزت، موقف روسيا من الأزمة في ليبيا والشرق الأوسط، "**مجلة شؤون عربية**"، العدد (183)، الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، 2020.
89. سفيان، ملوكي، موقف السياسية الخارجية الروسية تجاه الثورات العربية مقارنة بين حالتي ليبيا وسوريا، " **مجلة الأستاذ الباحث للدراسات القانونية والسياسية**، المجلد (1)، العدد (9)، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد بوضياف بالمسيلة، الجزائر 2018.
90. السماك، محمد أزهر، عبد الحليم القيسي، التركيب السُكاني والابعاد المستقبلية لخطط التنمية في العراق، "**مجلة النفط والتنمية**"، العدد(7) ، 1987.
91. الشجيري، فايق، المملكة العربية السعودية، بين إشكالية النظام التقليدي ودعم التغيير الشعبي، "**مجلة الكوفة للعلوم السياسية والقانونية**"، العدد (17)، 2013.
92. شحاتة، دينا، وحيد، مريم، محركات التغيير في العالم العربي، "**مجلة السياسة الدولية**"، العدد (184)، القاهرة، مصر، 2011.
93. شعيب، العابد، السياسة الخارجية القطرية والربيع العربي : من الوساطة إلى التدخل أدوار متغيرة، أهداف ثابتة، "**المجلة الجزائرية للأمن والتنمية**"، العدد (8)، جامعة الجزائر3، 2016.
94. شوقي، أسماء، شوقي، مريم، الهجرة كمعطى أمني اجتماعي : ضرورة أمننة الهجرة في ظل صراع الحضارات، "**مجلة جيل الدراسات السياسية والعلاقات الدولية**"، العدد (18)، مركز جيل البحث العلمي، الجزائر، 2018.
95. الشيخ، محمد عبد الحفيظ، أبعاد التدخل الإنساني للأمم المتحدة في أحداث الثورات العربية : ليبيا وسوريا نموذجاً، "**المجلة العربية للعلوم السياسية**"، العدد (44)، الجمعية العربية للعلوم السياسية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، 2014.

96. الشيخ، محمد عبد الحفيظ، أثر التدخل الخارجي على الثورة الليبية 2011، "**مجلة شؤون عربية**"، العدد (162)، الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، 2015.

97. الشيخ، محمد عبد الحفيظ، التدخل الدولي بين الأبعاد الإنسانية ومصالح الدول الكبرى، "**مجلة الدراسات الاستراتيجية والعسكرية**"، العدد (2)، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والاقتصادية والسياسية، برلين، ألمانيا، 2018.

98. الشيخ، محمد عبد الحفيظ، التنافس التركي المصري في ليبيا وتداعياته على التسوية السياسية، "**مجلة المؤتمرات العلمية الدولية**"، العدد (7)، المركز الديمقراطي العربي، برلين، ألمانيا، 2021.

99. الشيخ، محمد عبد الحفيظ، التنافس الفرنسي – الإيطالي وتداعياته على ليبيا، "**مجلة المستقبل العربي**"، المجلد (484)، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، 2019.

100. الشيخ، محمد عبد الحفيظ، ليبيا بين الصراع السياسي والصراع المسلح : التحديات والأفاق، "**مجلة دراسات شرق أوسطية**"، العدد (71)، مركز دراسات الشرق الأوسط، عمّان، الأردن، 2014.

101. الشيخ، محمد عبد الحفيظ، ليبيا بين جماعات العنف والديمقراطية المتعثرة، "**مجلة المستقبل العربي**"، العدد (432)، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، 2015.

102. الشيخ، محمد عبد، الحفيظ آفاق العلاقات الليبية الإيطالية في ضوء تداعيات التغير الثوري عام (2011)، "**مجلة اتجاهات سياسية**"، العدد (5)، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والاقتصادية والسياسية، برلين، ألمانيا، 2018.

103. الشيخ، نورهان، الموقف الروسي من الثورات العربية .. رؤية تحليلية، "**مجلة البيان**"، العدد (9) ، المملكة العربية السعودية، 2012.

104. صلاح، مصطفى، الدور التركي في ليبيا الآليات وحدود التأثير، "**مجلة آفاق سياسية**"، العدد (43)، المركز العربي للبحوث والدراسات، الجيزة، مصر، 2019.

105. الصواني، يوسف محمد، الولايات المتحدة وليبيا : تناقضات التدخل ومستقبل الكيان الليبي، "**مجلة المستقبل العربي**"، العدد (431)، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، 2015.

106. الصواني، يوسف محمد، ليبيا بعد القذافي : الديناميات المتفاعلة والمستقبل السياسي، حلقة نقاشية بعنوان ليبيا آفاق وتحديات التحول الديمقراطي، "**مجلة المستقبل العربي**"، العدد (395)، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، 2012.

107. ضبيش، رشا عطوة عبد الحكيم، التدخل الدولي وتأثيره على ظاهرة الإرهاب دراسة حالة الدولة الليبية، "**مجلة كلية السياسة والاقتصاد**"، العدد (13)، جامعة بني سويف، مصر، 2022.

108. طالب، يوسف مفتاح، الهجرة غير الشرعية إلى جنوب أوروبا عبر الأراضي الليبية، "**مجلة القلعة**"، العدد (9)، كلية الآداب والعلوم بمسلاتة، جامعة المرقب، ليبيا، 2018.

109. عبد الشافي، عصام، التحولات السياسية في ليبيا – الأطراف والاحتمالات المستقبلية، " **مجلة رؤية تركية**"، 2014.

110. عبد العزيز، نضال، الحدود – مصدر صراع في القرن الإفريقي، "**مركز البحوث والدراسات الإفريقية**"، جامعة إفريقيا العالمية العدد (56)، 2016.

111. عبد الفتاح، أحمد سامي، وقف إطلاق النار في ليبيا بين ترحيب دولي ومخاوف من المناورة، "**آفاق سياسية**"، العدد (67)، المركز العربي للبحوث والدراسات، الجيزة، مصر، 2020.

112. عبد القادر، بن سي قدور، مبادئ سياسة روسيا تجاه أمن الطاقة بين الدخل الاقتصادي والتأثير السياسي، "**المجلة الجزائرية للدراسات السياسية**"، المجلد (5)، العدد (1)، 2018.

113. عبد ربه، محمد حسن عبد السلام، التقويم الجغرسياسي للعوامل الطبيعية المؤثرة في قوة الدولة دراسة تطبيقية في الجغرافيا السياسية، "**المجلة العلمية لكلية الآداب**"، المجلد (2)، العدد (1)، جامعة دمياط، مصر، 2013.

114. عبدالله، حارث قحطان، مرعي، مثنى فائق، التنافس الدولي على النفط والغاز الطبيعي وأثره في العلاقات الدولية، "**مجلة تكريت للعلوم الإنسانية**"، المجلد (1)، العدد (1)، 2014.

115. عبيد، بشرى عبد الكاظم، الصراع والتنافس الإقليمي والدولي على منطقة الساحل الإفريقي، "**مجلة كلية التربية للبنات**"، العدد (1)، جامعة بغداد، العراق، 2018.

116. العبيدي، آمال سليمان محمود، العلاقات الليبية – البريطانية : حقائق الماضي وآفاق المستقبل، "**مجلة المستقبل العربي**"، المجلد (23)، العدد (259)، مركز دراسات الوحدة

117. العبيدي، سمير عبد الرسول، العلاقات الاقتصادية الليبية ~ الإيطالية 30/ 8/ 2008 – 17/ 2/ 2011 دراسة في التأريخ الاقتصادي، "**المجلة العربية للآداب والدراسات الإنسانية**"، العدد (10)، المؤسسة العربية للتربية والعلوم والآداب، القاهرة، مصر، 2019.

118. العبيدي، سمير عبد الرسول، معاهدة التعويضات الإيطالية 2008 : التقييم والمعطيات، "**المجلة العربية للعلوم السياسية**"، العدد (28)، الجمعية العربية للعلوم السياسية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، 2010.

119. عتريسي، طلال، الأسس الحاكمة للتفاهمات والتجاذبات بين روسيا وأمريكا وإيران وتركيا، "**مجلة شؤون عربية**"، العدد (167)، الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، 2016.

120. عتريسي، طلال، تأثير الأبعاد الطائفية والعشائرية على الثورات العربية، "**مجلة شؤون عربية**"، العدد (148)، الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، مصر، 2011.

121. عدنان، شبين، خوصصة القوة العسكرية كمقاربة لإدارة النزاعات المسلحة شركة فاغنر الروسية في ليبيا نموذجاً، "**مجلة الدراسات الاستراتيجية والعسكرية**"، المجلد (2)، العدد (8)، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والاقتصادية والسياسية، برلين، ألمانيا، 2020.

122. العربي، العربي، ليبيا : لعبة الأمم، "**مجلة القانون الدستوري والمؤسسات السياسية**"، المجلد (5)، العدد (1)، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة عبد الحميد بن باديس مستغانم، الجزائر، 2021.

123. عرفات، داليا رشدي، التوجه التركي للهيمنة الإقليمية والنهوض الدولي : رؤية تحليلية – تقييمية، "**مجلة كلية السياسة والاقتصاد**"، المجلد (16)، العدد (15)، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، مصر، 2022.

124. عريبي، علي الطاهر، العلاقات الليبية الإيطالية في العقد الأخير من القرن العشرين 1990 – 2000، "**مجلة الشهيد**"، المجلد (20)، العدد (21)، المركز الليبي للمحفوظات والدراسات التاريخية، 2000.

125. عز الدين، ناهد، خريطة محدودة : ثبات الفاعلين وتغير الأدوار بعد الثورات العربية، "**مجلة السياسات الدولية**"، العدد (188)، بيروت، لبنان، 2012.

126. العزاوي، عمار جعفر، الثورة الليبية الأسباب التحديات التداعيات بعد العام (2011)، "**مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية**"، العدد (50)، 2015.

127. عساف، كمال، مسارات العلاقات الليبية الروسية في عهد الرئيس بوتين، "**مجلة الاقتصاد والأعمال**"، بيروت، لبنان، 2015.

128. عفيف، أحمد خليف، الثورة الليبية شباط (2011 – 2013) الخصوصية وتحديات المرحلة الانتقالية، "**مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية**"، المجلد (42)، العدد (3)، الجامعة الأردنية، الأردن، 2015.

129. علي، آمنة محمد، الموقف الأوروبي من الثورة الشعبية في ليبيا، "**دراسات سياسية**"، العدد (25)، بيت الحكمة، بغداد، 2013.

130. علي، خالد حنفي، السياسة الخارجية الليبية والتحولات الجذرية، "**مجلة السياسة الدولية**"، العدد (156)، 2004.

131. علي، خالد حنفي، خرائط القوى القبيلة والسياسية والجهادية في ليبيا بعد الثورة، "**مجلة أوراق الشرق الأوسط**"، العدد (64)، المركز القومي لدراسات الشرق الأوسط، 2014.

132. علي، خالد حنفي، دولة منزوعة السيطرة : محفزات وكوابح تفكك ليبيا بعد الثورة، "**مجلة السياسة الدولية**"، المجلد (49)، العدد (159)، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة، مصر، 2014.

133. عمر، خيري، الأزمة الدستورية في ليبيا : أبعاد الصراع بين المكونات السياسية، "**مجلة سياسات عربية**"، العدد (13)، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة، قطر، 2015.

134. عمر، خيري، الإسلاميون والحوار السياسي في ليبيا، "**مجلة رؤية تركية**"، العدد (6)، 2017.

135. عمران، آمنة مصطفى، أهمية موقع ليبيا عبر التأريخ، "**مجلة العلوم الإنسانية والتطبيقية**"، العدد (22)، كلية الآداب، جامعة المرقب، ليبيا، 2013.

136. عمرو، أحمد، ليبيا بين باشغين عدو الأمس وصديق اليوم، "**مجلة البيان**"، العدد (420)، المملكة العربية السعودية، 2022.

137. عمرو، أحمد، ليبيا بين طبول الحرب وأجواء السلام، "**مجلة البيان**"، العدد (334) مركز البيان للبحوث والدراسات، الرياض، المملكة العربية السعودية، 2015.

138. عمرو، أحمد، مستقبل ليبيا في ظل التوازنات الجديدة، "**مجلة البيان**"، العدد (364)، المملكة العربية السعودية، 2022.

139. العنزي، عبد العزيز مريبد، الاستمرار والتغير في السياسة الخارجية السعودية أثناء فترة حكم الملك عبد الله بن عبد العزيز (2005 – 2015)، "**مجلة كلية الاقتصاد والعلوم السياسية**"، المجلد (23)، العدد (2)، جامعة القاهرة، مصر، 2022.

140. عواد، أركان إبراهيم، فياض، مصطفى جابر، محددات الدور التركي في ليبيا وتداعياته الدولية، "**مجلة جامعة الأنبار للعلوم القانونية والسياسية**"، المجلد (10)، العدد (1)، كلية القانون والعلوم السياسية، جامعة الأنبار، 2020.

141. عياصرة، ثائر مطلق، العوامل الرئيسية وراء اندلاع الاحتجاجات والثورات التي شهدتها بلدان الربيع العربي 2009 – 2011م، "**مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية**"، المجلد (43)، العدد (4)، الجامعة الأردنية، عمّان، الأردن، 2016.

142. عيسى، محمود عمر محمد، في الهجرة الدولية الوافدة إلى ليبيا : دراسة ميدانية، "**مجلة أبحاث**"، العدد (12)، كلية الآداب، جامعة سرت، ليبيا، 2018.

143. الغانم، عدنان، الزايد، إيمان، أهمية الصناعة وقياس أنماط التوزيع الجغرافي لعمال الصناعة في إقليم شبه الجزيرة العربية، "**مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية**"، المجلد (29)، العدد (3)، 2013.

144. غوروجو، كوتلوهان، بونياد، آرزو، مرتزقة مجموعة فاغنر الروسية، "**مجلة رؤية تركية**"، العدد (2)، 2020.

145. فارح، مجدي، الدراسات المستقبلية في الفكر العربي الحديث والمعاصر، "**مجلة الدراسات المستقبلية**"، المجلد (17)، العدد (1)، عمادة البحث العلمي، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، 2016.

146. فاضل، شريفة، بلاط، محمد، تأثير الإرهاب والتدخل الدولي على مستقبل الدولة القومية دراسة حالة للدولة الليبية (2011 – 2020)، "**مجلة البحوث المالية**"، المجلد (21)، العدد (3)، جامعة بور سعيد، مصر، 2020.

147. فظلي، نادية فاظل عباس، الصراع السياسي في ليبيا ومسارات تطوره، "**دراسات أولية**"، العدد (74)، مركز الدراسات الإستراتيجية والدولية، جامعة بغداد، بلا تاريخ.

148. فكري، مروة، ما بعد القوة الناعمة : السياسة تجاه دول الثورات العربية، "**مجلة السياسة الدولية**"، العدد (187)، مؤسسة الأهرام، مصر، 2012.

149. فلانغان، ستيفن، ليبيا إدارة تحالف هش، ترجمة : سميرة إبراهيم عبد الرحمن، "**مجلة أوراق دولية**"، العدد (199)، مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية، جامعة بغداد، العراق،2011.

150. قبلان، مروان، سياسة قطر الخارجية : النخبة في مواجهة الجغرافيا، "**مجلة سياسات عربية**"، العدد (28)، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة، قطر، 2017.

151. قبلي، آسيا، التوجه التركي نحو إفريقيا : الدلالات الاقتصادية للدور التركي في الأزمة الليبية، "**مجلة قضايا آسيوية**"، العدد (3)، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والاقتصادية والسياسية، 2020.

152. قشقوش، محمد، الجزائر في ميزان القوة الإقليمي : الاحتياط الاستراتيجي العربي، "**مجلة آراء حول الخليج**"، العدد (132)، مركز الخليج للأبحاث، 2018.

153. كشك، أشرف محمد، حلف الناتو : من الشراكة الجديدة إلى التدخل في الأزمات العربية، "**مجلة السياسة الدولية**"، المجلد (46)، العدد (185)، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة، مصر، 2014.

154. الكوت، البشير علي، الدور السياسي للقبيلة في ليبيا، "**مجلة العلوم القانونية والسياسية**"، العدد (17)، جامعة طرابلس، ليبيا، 2017.

155. كولومبية، فرجيني، الانتخابات والصراع المسلح والنفط في خضم التنافس على ليبيا ما بعد القذافي، "**مجلة سياسات عربية**"، العدد (18)، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة، قطر، 2016.

156. كيالي، ماجد، السياسة الأمريكية في الشرق الأوسط : التغير والتقدم والانكفاء، "**مجلة شؤون عربية**"، العدد (154)، الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، 2013.

157. كيكلّي، إمرح، العلاقات التركية الليبية : مجالات الأزمة وإمكانات التعاون، "**مجلة رؤية تركية**"، العدد (6)، 2017.

158. لزعر، نبيل، أساليب إيطاليا الممهدة لاحتلال ليبيا، "**مجلة الحكمة للدراسات التاريخية**"، العدد (12)، مؤسسة كنوز الحكمة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2017.

159. لوصيف، عمار، الدراسات الاستشرافية : مقاربة مفاهيمية، "**مجلة العلوم الإنسانية**"، العدد (44)، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم الاجتماعية وعلوم التيسير، جماعة قسنطينة 2 – عبد الحميد مهري، الجزائر، 2015.

160. ماضي، عبد الفتاح، العوامل الخارجية والثورات العربية : أربع إشكاليات للبحث، "**مجلة سياسات عربية**"، العدد (36)، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة، قطر، 2019.

161. مجدان، محمد، التهديدات الأمنية في منطقة الساحل الإفريقي : المظاهر، والأسباب، والانعكاسات، "**دراسات إستراتيجية**"، العدد (23)، مركز البصيرة للبحوث والاستشارات والخدمات التعلّمية، الجزائر، 2016.

162. المدامغة، حسام علي محسن، العلاقات الليبية الفرنسية 1954 – 1956 من خلال تقارير المفوضية الملكية العراقية بطرابلس الغرب، "**المجلة الدولية للعلوم الإنسانية والاجتماعية**"، العدد (15)، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، بيروت، لبنان، 2020.

163. مزاري، سهام إبراهيم، دور الدولة والفواعل غير رسمية في رسم السياسات الاقتصادية في إفريقيا دراسة نقدية، "**مجلة الدراسات الإفريقية وحوض النيل**"، المجلد (2)، العدد (5)، المركز الديمقراطي العربي، برلين، ألمانيا، 2019.

164. مزياني، فيروز، الدراسات المستقبلية في العلوم السياسية : السيناريو أداة الوحدة المنهجية، "**مجلة الباحث للدراسات الأكاديمية**"، العدد (9)، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة الحاج لخضر باتنة، الجزائر، 2016.

165. مساعيد، فاطمة، مستقبل الدور الإقليمي القطري في ضوء الثورات العربية بين التراجع والتمدد، "**دفاتر السياسة والقانون**"، العدد (11)، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، الجزائر، 2014.

166. مصلوح، كريم، الإدارة الأمريكية – الأوروبية للأزمة الليبية أثناء الثورة، "**مجلة دراسات شرق أوسطية**"، العدد (58)، عمّان، الأردن 2012.

167. مطاوع، محمد، السياسة الأمريكية والأوروبية إزاء ثورات الربيع العربي (2011 – 2013) : الوقائع والتفسيرات، "**مجلة النهضة**"، المجلد (15)، العدد (3)، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جماعة القاهرة، مصر،2014.

168. المطردي، حواء أحمد، الحدود الليبية التونسية دراسة في الجغرافية السياسية، "**مجلة البحوث الأكاديمية**"، العدد (13)، جامعة مصراته، ليبيا، 2019.

169. المعموري، عبد علي كاظم، أمريكا من الهزيمة الاستراتيجية إلى المناورة التكتيكية، "**مجلة حمورابي للدراسات**"، العدد (1)، مركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية، 2011.

170. المغيربي، الهادي بشير، انعكاسات النظريات الجيوستراتيجية على موقع ليبيا الجغرافي، "**المجلة الليبية للدراسات**"، العدد (2)، دار الزاوية للكتاب، ليبيا، 2013.

171. منافح، عائشة، محددات السياسة الخارجية للصين في الشرق الأوسط بعد الحراك العربي، "**مجلة البحثية للعلوم الإنسانية والاجتماعية**"، العدد (2)، مؤسسة خالد الحسن، مركز الدراسات والأبحاث، المغرب، 2014،

172. منقلاتي، عبد الله، التضامن الشعبي الليبي ودوره في مؤازرة الثورة الجزائرية، " **مجلة المصادر**"، العدد (7)، المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية – وثورة أول نوفمبر 1954، الجزائر، 2002.

173. نزار ميلاد الفورتاس، السياسة الروسية تجاه ليبيا بعد الربيع العربي، "**مجلة رؤية تركية**"، العدد (2)، 2018.

174. نسراتي، سناء، مفهوم الجيواقتصادية، "**مجلة الحوار المتمدن**"، العدد (3807)، 2012.

175. النعاس، إيهاب عبد الرزاق، الهجرة غير الشرعية عبر ليبيا : الرؤية القانونية وتأثيرها الديمغرافي، "**المجلة الأردنية الدولية أريام للعلوم الإنسانية والاجتماعية**"، المجلد (2)، العدد (2)، 2020.

176. نوفل، ميشال، خط في الرمال للتقسيم : سيناريوهات مصرية – ليبيا، "**مجلة الدراسات الفلسطينية**"، العدد (124)، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، لبنان، 2020.

177. هاشم، فراس عباس، الرمال المتحولة المحددات الدافعة لصعود دول التأثير في فضاءات الجيوبولتيك (الإمارات العربية أنموذجاً)، "**مجلة اتجاهات سياسية**"، العدد (6)، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والاقتصادية والسياسية، برلين، ألمانيا، 2018.

178. هاشم، نوار جليل، طعمة، زين العابدين، أمجد، الموقف الروسي من الثورات العربية (ليبيا، ومصر، وسوريا أنموذجاً)، "**مجلة سياسات عربية**"، العدد (12)، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة، قطر، 2015.

179. هلال، رضا محمد، السياسة الروسية الجديدة في المنطقة العربية : دراسة في أدوات القوة الناعمة وفعاليتها، "**مجلة كلية الاقتصاد والعلوم السياسية**"، المجلد (22)، العدد (3)، جامعة القاهرة، 2021.

180. هونغ، شانغ، وجهة نظر صينية من ثورات الربيع العربي، **مجلة شؤون عربية**"، العدد (154)، الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، 2013.

181. وسمي، مشرف، جفال، إضحوي، دبلوماسية المهادنة في السياسة الخارجية القطرية، "**مجلة دراسات إقليمية**"، العدد (6)، مركز الدراسات الإقليمية، جامعة الموصل2010.

182. ولد بو معزة، صونيا، حباش، خولة، استراتيجية التنافس الأوروبي – الأمريكي على سوق الطاقة في منطقة المغرب العربي (دراسة حالة الجزائر وليبيا)، "**المجلة الدولية للدراسات الاقتصادية**"، المجلد (2)، العدد (7)، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والاقتصادية والسياسية، برلين، ألمانيا.

183. وليد، يونسي، المعضلة الأمنية في المتوسط : قراءة في أبرز التهديدات الأمنية واستراتيجية المواجهة، " **دراسات وأبحاث : المجلة العربية للأبحاث والدراسات في العلوم الإنسانية والاجتماعية**"، المجلد (11)، العدد (2)، جامعة زيان عاشور الجلفة، الجزائر، 2019.

184. يايجي، جهاد، المنطقة الاقتصادية الخالصة في مذكرة التفاهم الموقعة بين تركيا وليبيا : النتائج والآثار، "**مجلة رؤية تركية**"، العدد (2)، 2020.

185. يوسف، أبو عبدالله، القذافي في حلقة التآمر العالمي ضد الإسلامي والمسلمون، "**مجلة دعوة الحق المغربية**"، العدد (208)، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، المملكة المغربية، 1980.

خامساً : التقارير :-

1. إبراهيم، حسام وآخرون، التفاعلات الرئيسية في منطقة الشرق الأوسط 2019 – 2020، التقرير الاستراتيجي السنوي الصادر عن مركز المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة، العدد (2)، الإمارات، 2019 – 2020.

2. إبراهيم، محمد، الدول الداعمة لخليفة حفتر : المعلن والخفي، سلسلة تقارير مركز الجزيرة للدراسات، 2019.
3. أبو شمالة، رانيا، أهم القواعد العسكرية في المنطقة العربية ... التواجد والنفوذ، منتدى السياسات العربية، بلا تاريخ.
4. أبو عامر، عدنان، دوافع السياسة الإسرائيلية ونتائجها تجاه ليبيا، المعهد المصري للدراسات السياسية والاستراتيجية ، إسطنبول، تركيا، 2022.
5. أحمد، عبد الرحمن، السياسة الخارجية للدول الصغرى : الإمارات أنموذجاً، المعهد المصري للدراسات السياسية والاستراتيجية ، إسطنبول، تركيا، 2021.
6. إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، شعبة الإحصاءات، الأمم المتحدة، كتاب الإحصاءات العالمية، نيويورك، الولايات المتحدة الامريكية، 2018.
7. إدريس، أحمد، الأزمة الليبية وتداعياتها على منطقة المغرب العربي، مركز الدراسات المتوسطية والدولية، 2011.
8. أصلان، مراد، إصلاح القطاع الأمني في ليبيا خطوة رئيسية نحو بناء الدولة، مركز الدراسات السياسية والاقتصادية والاجتماعية، أنقرة، تركيا، 2020.
9. أطلس العراق والوطن العربي والعالم، دار النبراس للنشر، بغداد، العراق، 2010.
10. أوغلو، أورهان كولو، 500 عام على العلاقات التركية الليبية، مركز الدراسات الاستراتيجية، أنقرة، تركيا، 2007.
11. بسكيري، السنوسي، ليبيا : التحديات الأمنية وانعكاساتها على العملية السياسية، سلسلة تقارير مركز الجزيرة للدراسات، 2013.
12. بسكيري، السنوسي، ليبيا ومصر : علاقات يغيب عنها البعد الاستراتيجي، ورقة تحليلية، مركز الجزيرة للدراسات، 2013.
13. بن عنتر، عبد النور الأزمة الليبية : غياب جماعي وخلافات ثنائية، مركز الدراسات المتوسطية والدولية، 2011.
14. بن يوسف، نبيلة، تداعيات الثورة الليبية ومخاطر الحرب الأهلية (ليبيا بعد القذافي صراع التيارات ومخاوف الحرب الأهلية)، مركز المسبار للدراسات والبحوث، بيروت، لبنان، 2012.
15. التلغ، رامي سياسة ماكرون في ليبيا... هل تصلح ما أفسده الأسلاف؟، بوابة إفريقيا الإخبارية، العدد (31)، 2018.

[16] جاويش، مصطفى، مصر : بعد تيران وصنافير ماذا عن جغبوب، سلسلة تقارير سياسية، المعهد المصري للدراسات السياسية والاستراتيجية، إسطنبول، تركيا، 2017.
17. جمال، محمود، أبعاد العدوان العسكري المصري على ليبيا، المعهد المصري للدراسات السياسية والاستراتيجية، إسطنبول، تركيا، 2017.
18. جمال، محمود، التحرك المصري تجاه ليبيا بين تأزم سياسي وحشد عسكري، المعهد المصري للدراسات السياسية والاستراتيجية، إسطنبول، تركيا، 2017.
19. جنوجتن، ساسكيا فان، محاربة تنظيم داعش في ليبيا، نظرة تحليلية، أكاديمية الإمارات الدبلوماسية، 2016.
20. الجولاني، فايز، داعش 2019، تقدير موقف استراتيجي، 2019.
[21] الحاسي، عبدالله حامد، دراسة تمهيدية عن الاقتصاد في ليبيا : الواقع والتحديات والآفاق، تقرير صادر عن اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا (الإسكوا)، الأمم المتحدة، 2020.
22. الحدابي، إلهام، القواعد العسكرية في منطقة الشرق الأوسط بين الدور العسكري وتشابك المصالح، أوراق سياسية، مركز الفكر الاستراتيجي للدراسات.
23. حسين، أحمد قاسم، التنافس الفرنسي الإيطالي على النفوذ في ليبيا، تقييم حالة، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسيات، الدوحة، قطر، 2019.
24. حميدة، علي عبد اللطيف، دراسة تمهيدية عن المجتمع في ليبيا : الواقع والتحديات والآفاق، تقرير صادر عن اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا (الإسكوا)، مطبوعات الأمم المتحدة، 2020.
25. خشيب، جلال، تنامي النفوذ الصيني في المغرب الكبير، المعهد المصري للدراسات، إسطنبول، تركيا، 2019.
26. الخضاري، منصور، الرؤيتان الجزائرية والتونسية للأزمة الليبية، سلسلة تقارير مركز الجزيرة للدراسات، 2020.
27. الخولي، محمد أحمد، تقييم بيانات التركيب العمري والنوعي لسُكان إمارة أبو ظبي استناداً إلى التعداد السُكاني لعام 2005، سلسلة دراسات، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة، قطر، 2013.
28. دياب، طارق، الصراع الإقليمي التركي الإماراتي جدلية القوة والدور، المعهد المصري للدراسات السياسية والاستراتيجية ، إسطنبول، تركيا، 2020.
29. ديفيد رومان، مزيودات، هدى، إعادة النظر في قانون العزل السياسي في ليبيا : تغيرٌ في الوجوه أم تغييرٌ في السلوك، سلسلة أوراق، معهد بروكنجز الدوحة، جامعة ستانفورد للتحولات العربية.

30. ذنون، رافع شريف، تحديات السياسة الخارجية السعودية في عهد الملك سلمان بن عبد العزيز، "مجلة أنكا سام للدراسات الإقليمية"، المجلد (1)، العدد (2)، أنقرة، تركيا، 2018.
31. 31 – رفيق، عادل، المقاتلون الأجانب في ليبيا دراسة تحليلية، المعهد المصري للدراسات، إسطنبول، تركيا، 2018.
32. الرنتيسي، محمود سمير، ليبيا في سياسة تركيا الخارجية : حقائق جديدة في معادلات البر والبحر، مركز الجزيرة للدراسات، الدوحة، قطر، 2019.
33. زعبل، إسلام عبدالله، الصراع الليبي جهات فاعلة وجبهات ونطاقات متعددة، مركز دراسات الشرق الأوسط، أنقرة، تركيا، 2019.
34. الزواوي، محمد سليمان، التداعيات الإقليمية للأزمة الليبية، رؤية تركية 2014.
35. زيادة، نقولا، محاضرات في تاريخ ليبيا من الاستعمار الإيطالي إلى الإستقلال، معهد الدراسات العربية والعالمية، القاهرة، مصر، 1958.
36. زيلين، هارون ي.، عاصمة الدولة الإسلامية المزدهرة في سرت، ليبيا، تحليل سياسات، معهد واشنطن لسياسة الشرق الأدنى، 2015.
37. سبع، سداد مولود، العلاقات الأمريكية الليبية، مركز الدراسات الدولية، العدد (3)، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، جامعة بغداد، 2007.
38. السبيطلي، محمد، الأزمة الليبية بين التدخلات الدولية والوساطات الإقليمية، دراسات، مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية، الرياض، المملكة العربية السعودية، 2016.
39. سعيد، محمد السيد وآخرون، الخليج ... والمسألة العراقية من غزو الكويت إلى احتلال العراق 1990 –2003، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة، مصر، 2003.
40. سلامة، سعد أحمد، الأزمة الليبية بعد مرور أربع سنوات على اتفاق الصخيرات استعصاء قابلية الحل السياسي، تقدير موقف استراتيجي.
41. شادي، هاني، روسيا والربيع العربي .. مصالح ومخاوف، مؤسسة الأهرام، المجلد (12)، العدد (46)، مصر، 2012.
42. الشامي، حيدر، العلاقات الاقتصادية الروسية العربية، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة، مصر، 2013، 201.
43. شبانة، أيمن، التدخل التركي في ليبيا .. الدوافع والتداعيات، مركز فاروس للاستشارات والدراسات الاستراتيجية، القاهرة، مصر، 2020.

44. شعيب، الفيتوري، الأزمة الانتخابية الليبية بين القانون والواقعية، ورقة تحليلية، مركز الجزيرة للدراسات، الدوحة، قطر، 2021.
45. شفيق، حيدر، أطلس العالم المصوّر الشامل، ط1، دار المريخ للعلوم، بغداد، العراق، 2016.
46. الشنقيطي، محمد المختار، رؤية جمال حمدان للجغرافية السياسية الليبية ودلالاتها الاستراتيجية الباقية، مركز الجزيرة للدراسات، 2020.
47. الشيخ، محمد عبد الحفيظ، دور الأمم المتحدة في تسوية الأزمة الليبية، مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية، سلسلة أوراق، العدد (12)، 2021.
48. شيفيس، كريستوفر، مارتيني، جيفري، ليبيا بعد القذافي عبر وتداعيات للمُستقبل، مركز سياسات الدفاع والأمن الدولي، مؤسسة أبحاث راند للأمن القومي، 2014.
49. الصباغ، أحمد، تحديات السيطرة على مكامن الغاز الطبيعي (خريطة الصراع بشرق المتوسط)، ورقة سياسية، مركز الفكر الاستراتيجي للدراسات، 2020.
50. صقر، عمرو، سياسة حذرة : الدور الصيني في الأزمة الليبية، مركز الإنذار المبكر، 2020.
51. عبد الشافي، عصام، خريطة الأهداف والمصالح ماذا تريد فرنسا من ليبيا؟، المعهد المصري للدراسات، إسطنبول، تركيا، 2020.
52. عبد الوهاب، أيمن السيد، السياسة الخارجية المصرية ... بين الثوابت والممانعات الإقليمية والدولية، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة، مصر، 2017.
53. عبدالله، كامل، مستقبل الصراع الليبي في ضوء تدخلات القِوى الإقليمية، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، العدد (38)، القاهرة، مصر، 2017.
54. عبد الحليم، أميرة محمد دوافع واتجاهات المصالح الغربية في ليبيا، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، العدد (68)، 2020.
55. العجيلي، محمد صالح، دولة الإمارات العربية دراسة في الجغرافيا السياسية، دراسات استراتيجية، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، أبو ظبي، دولة الإمارات العربية المتحدة، 2000.
56. العرادي، عبد الرزاق، حكومة الوفاق الليبية : فرص النجاح واحتمالات الفشل، سلسلة تقارير مركز الجزيرة للدراسات، الدوحة، قطر، 2016.
57. العفاس، عمر إبراهيم، ليبيا إعلان الفيدرالية في برقة : الخلفيات والتداعيات، مركز الجزيرة للدراسات، الدوحة، قطر، 2013.
58. العقاد، صلاح، ليبيا المعاصرة، معهد البحوث والدراسات العربية، جامعة الدول العربية، 1970.

59. العكلوك، فرح، السياسة السعودية تجاه ثورات الربيع العربي، سلسلة تقارير مركز الجزيرة للدراسات، 2011.
60. علوش، محمود، مستقبل الصراع على السلطة في ليبيا، المعهد المصري للدراسات، إسطنبول، تركيا، 2016.
61. علي، عبد المنعم، حدود الاشتباك : مصالح دول الجوار الإفريقي في المعادلة الليبية، المركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية، العدد (6)، تحليلات استراتيجية، القاهرة، مصر، 2022.
62. عمر، خيري، تغير التدخل الدولي في ليبيا : الانتقال من التماسك إلى التنافس، وحدة الدراسات التركية العربية، منتدى السياسات العربية، تركيا، 2019.
63. العيسوي، إبراهيم، الدراسات المستقبلية ومشروع مصر 2020، منتدى العالم الثالث بالقاهرة، 2000.
64. غبارة، عبد الباسط فرنسا في الجنوب الليبي .. تحركات وأطماع، بوابة إفريقيا الإخبارية، العدد (31)، 2018.
65. فتوح، محمد، السلفية المدخلية في ليبيا : مليشيات حفتر الدينية، تحليلات سياسية، المعهد المصري للدراسات، إسطنبول، تركيا، 2019.
66. فحام، فراس، خريطة الصراع في ليبيا المكونات والمستقبل، تقرير تحليلي، مركز جسور للدراسات، 2020.
67. فيشمان، بين، معركة التوأم في ليبيا : مواجهة تنظيم الدولة الإسلامية ودعم الوحدة الوطنية، تحليل سياسات، معهد واشنطن لسياسات الشرق الأدنى، واشنطن، الولايات المتحدة الأمريكية، 2016.
68. الفيصل، تركي، المملكة والمبادرة السياسية بعد عام (2011)، مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية، الرياض، المملكة العربية السعودية، 2013.
69. قاسم، محمود، هل يصلح النفط ما أفسده الساسة في ليبيا، المركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية، العدد (6)، القاهرة، مصر، 2022.
70. القرني، أحمد، النفوذ التركي في الأزمة الليبية.. التداعيات السياسية والأمنية، المعهد الدولي للدراسات الإيرانية، 2021.
71. القريتلي، إسماعيل، خط سرت – الجفرة : جبهة للقتال أم أرضية للتفاوض؟، سلسلة تقارير مركز الجزيرة للدراسات، الدوحة، قطر، 2020.
72. كريكش، نزار، الحركات الإسلامية في ليبيا بعد الثورات العربية : التحولات والمستقبل، تقارير مركز الجزيرة للدراسات، الدوحة، قطر، 2016.

73. كريم، عمر، انخراط الخليج في الساحة السياسية الأفغانية : استثمار غير متكافئ وآفاق غير مضمونة، معهد دول الخليج العربي في واشنطن، 2021.
74. لاخر، ولفرام، من يقاتل من في طرابلس؟ كيف تُغيرُ حرب عام 2019 ملامح المشهد العسكري في ليبيا، تقييم الأمن في شمال إفريقيا، ورقة إحاطة، مشروع مسح الأسلحة الصغيرة، 2019.
75. لطفي، يوسف، التدخلات الخارجية في ليبيا .. الأسباب والنتائج، مركز الفكر الاستراتيجي للدراسات، إسطنبول، تركيا، 2021.
76. لطفي، يوسف، الدور الروسي في ليبيا التأريخ والمقاربة والسلوك، منتدى العاصمة للدراسات السياسية والمجتمعية، إسطنبول، تركيا، 2021.
77. لطفي، يوسف، تفكيك المشهد الليبي (تشريح للواقع والفواعل)، منتدى العاصمة للدراسات السياسية والمجتمعية، مصر، 2020.
78. لنقي، الزهراء، وآخرون، ليبيا : ديمقراطية ظلت طريقها، مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان، 2019.
79. محمد، أحمد سلمان، الموقف الروسي من التغيرات في المنطقة العربية، مركز المستنصرية للدراسات العربية والدولية، جامعة المستنصرية، العراق، 2012.
80. محمد، بهاء الدين، العلاقات المصرية – الليبية في ظل الربيع العربي : لماذا لم تتعانق الثورتان؟، دراسة تحليلية.
81. محمود، بهاء التحركات الأوروبية تجاه ليبيا : "الأهداف والنتائج"، منتدى السياسات العربية، ، تركيا، 2021.
82. مختار، أكرم، ليبيا : قراءة جيوسياسية في التشكيلات العسكرية لطرفي الصراع من مع من ولماذا؟، مركز دعم التحول الديمقراطي وحقوق الإنسان، 2020.
83. مركز الجزيرة للدراسات، الدور المصري في ليبيا : الخيارات والمخاطر، الدوحة، قطر، 2015.
84. مركز الجزيرة للدراسات، خط دفاع متقدم : أهداف تدخل موسكو في ليبيا، تقدير موقف، 2020.
85. المركز الخليجي للتفكير، التحولات في السياسة الإماراتية الملامح والأبعاد، تقدير موقف، 2021.
86. المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، التدخل العسكري الغربي ومستقبل ليبيا، تقدير موقف، الدوحة، قطر، 2011.
87. المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، التوازنات والتفاعلات الجيوستراتيجية والثورات العربية، تحليل سياسات، 2012.

88. المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الموقف الجزائري من الأزمة الليبية : بين التغير والاستمرارية، تقييم حالة، وحدة الدراسات السياسية، الظعاين، قطر، 2020.
89. المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، حكومة الدبيبة حيثيات التشكيل وتحديات الإنجاز، تقدير موقف، وحدة الدراسات السياسية، الظعاين، قطر، 2021.
90. المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ليبيا : الصراع على الهلال النفطي وأثره في مسارات الأزمة، تقدير موقف، الظعاين، قطر، 2017.
91. المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، مذكرة التفاهم الليبية – التركية : أبعادها وتداعياتها المحلية والإقليمية، تقدير موقف، وحدة الدراسات السياسية، الظعاين، قطر.
92. المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، معركة الهلال النفطي في ليبيا صراع النفوذ ومسارات التشظي، تقدير موقف، وحدة الدراسات السياسية، 2018.
93. مركز الفكر الاستراتيجي للدراسات، التدخلات الروسية في ليبيا والتحذيرات الأمريكية الدوافع وحدود التأثير، إسطنبول، تركيا، 2020.
94. مركز الكاشف للمتابعة والدراسات الاستراتيجية، خطط تفتيت المنطقة هل ستأخذ طريقها إلى التنفيذ؟، 2011.
95. مركز حرمون للدراسات المعاصرة، التداعيات الداخلية لثورات الربيع العربي والبدائل المحتملة، تحليل سياسي، وحدة دراسة السياسات، إسطنبول، تركيا، 2019.
96. مركز دراسات الشرق الأوسط، الأزمة الليبية إلى أين؟، الأردن، 2017.
97. مصطفى، جاد وآخرون، التدخل التركي في ليبيا وأثره على الأمن القومي المصري، المركز العربي للبحوث والدراسات، الجيزة، مصر، 2020.
98. المطيري، مطلق سعود، التوجهات السعودي لاستعادة استقرار الأمن في الخليج، مركز الدراسات المستقبلية والاستراتيجية، القاهرة، مصر، 2008.
99. المعهد المصري للدراسات السياسية والاستراتيجية، الدور المصري في ليبيا المحددات والمسارات، وحدة التحليل السياسي، إسطنبول، تركيا، 2014.
100. المعهد المصري للدراسات السياسية والاستراتيجية، تطورات الأوضاع في ليبيا : أبعاد الدور المصري وتداعياته، إسطنبول، تركيا، 2014.
101. معهد ستوكهولم لأبحاث السلام الدولي (سيبري)، التسلح ونزع السلاح والأمن الدولي، ترجمة : عمر سعيد الأيوبي وأمين سعيد الأيوبي، مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، بيروت، لبنان، 2021.

102. مقاربة التدخل الروسي في ليبيا، مركز الأناضول لدراسات الشرق الأدنى، إسطنبول، تركيا، 2020.

103. منصور، محمد إبراهيم، الدراسات المستقبلية : ماهيتها وأهمية توطينها عربياً، ورقة بحث مقدمة إلى ورشة عمل حول الدراسات المستقبلية ضمن فعاليات منتدى الجزيرة السابع خلال المدة (16 – 17/ آذار/ 2013، الدوحة، قطر.

104. موراي، ريبيكا، زعزعة الاستقرار في جنوب ليبيا (أوباري)، ورقة إحاطة لتقييم الأمن في شمال إفريقية، مسح الأسلحة الصغيرة، 2017.

105. ناربوني، لويجي وآخرون، حروب الداخل الديناميات المحلية للنزاعات في سوريا وليبيا، ترجمة : نيكولاس أبو مراد، مركز روبرت شومن للدراسات العليا، برنامج مسارات الشرق الأوسط، معهد الجامعة الأوروبية، 2017.

106. نيكولاس أبو مراد، مركز روبرت شومن للدراسات العليا، برنامج مسارات الشرق الأوسط، معهد الجامعة الأوروبية، 2017.

107. نافع، بشير، ارتباك في معسكر دول الاعتدال العربية، تقدير موقف، مركز الجزيرة للدراسات، 2011.

108. وحدة الرصد والتوثيق، خرائط القوى الداخلية في الجمهورية التركية : الجيش التركي خريطة معلوماتية أولية، المعهد المصري للدراسات السياسة والاستراتيجية، إسطنبول، تركيا، 2016.

109. الأيوبي، عمر سعيد، الأيوبي، أمين سعيد، مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، بيروت، لبنان، 2021.

سادساً : المطبوعات الحكومية :-

1. الأمم المتحدة، النزاعات المتمادية وأثرها على التنمية في المنطقة العربية، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا)، 2015.

2. الأمم المتحدة، كتاب الإحصاءات العالمية، إدارة الشؤون الاقتصادية والإجتماعية، شعبة الإحصاءات، نيويورك، الولايات المتحدة الأمريكية، 2017.

3. الأمم المتحدة، لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا)، تقرير الهجرة الدولية لعام (2015).

4. برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، التقارير السنوية للأعوام (2003، 2005، 2008، 2013).

5. بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا، الاتفاق السياسي الليبي، 2016.

6. البنك الدولي، الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية، تقرير اقتصادي صادر عن مجموعة التنمية الاجتماعية والاقتصادية لمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، 2006.
7. مجموعة التنمية الاجتماعية والاقتصادية لمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، 2006.
8. بيانات الحسابات القومية للبنك الدولي وبيانات الحسابات القومية لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي للمدة (2011 – 2020).
9. بيانات الحسابات القومية للبنك الدولي وبيانات الحسابات القومية لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي للمدة (2009 – 2020).
10. التقرير السنوي الرابع والخمسين لمصرف ليبيا المركزي لعام (2010).
11. التقرير السنوي لمصرف ليبيا المركزي للأعوام (2008، 2009، 2010، 2013).
12. التقرير النهائي لانتخابات المؤتمر الوطني العام (7 يوليو/ 2012)، فريق الاتحاد الأوروبي لتقييم الانتخابات، 2012.
13. تقرير بعثة حقوقية، اللجنة العربية لحقوق الإنسان، ليبيا المعركة الأخيرة للدكتاتورية، 2011.
14. تقرير مجلس الوحدة الاقتصادية العربية، معدلات التضخم في الدول العربية خلال (2008).
15. تقرير محتجزون ومجردون من إنسانياتهم حول انتهاكات حقوق الإنسان ضد المهاجرون في ليبيا الصادر عن مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا، 2016.
16. جامعة الدول العربية، المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الكتاب السنوي للإحصاءات
17. الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية، الكتاب الإحصائي لعام (2005)، الهيأة العامة للمعلومات، 2006.
18. خلاصات مؤتمر برلين حول ليبيا.
19. دولة ليبيا، التقرير السنوي لديوان المحاسبة الليبي لعام 2015، طرابلس.
20. دولة قطر، مجلس التخطيط، الأمانة العامة، العدد (25)، 2006.
21. ديباجة قرار (1973) الذي اتخذه مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة في جلسته رقم (6498) المعقودة في (17/ آذار/ 2011).
22. رئاسة الجمهورية التركية، خطوة استراتيجية في معادلة شرقي المتوسط : مذكرة التفاهم بين تركيا وليبيا، 2020.
23. صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، 2018.
24. صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي الموحد لعام (2007).
25. صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي الموحد للمدة (2010 – 2019).

26. قرارات مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة للمدة (2011 – 2022).
27. الكتاب الإحصائي، مصلحة الإحصاء والتعداد، وزارة التخطيط، ليبيا، نتائج التقديرات السُكانية لعام (2020).
28. مجموعة الأزمات الدولية، جنوب الجزائر طليعة المشاكل، تقرير الشرق الأوسط، العدد (171)، بروكسل، بلجيكا، 2016.
29. مجموعة الأزمات الدولية، معالجو صعود السلفية المدخلية في ليبيا، تقرير الشرق الأوسط رقم (200)، بروكسيل، بلجيكا، 2019.
30. مجموعة البنك الدولي، ديناميكيات سوق العمل في ليبيا إعادة الاندماج من أجل التعافي، دراسة للبنك الدولي، 2016.
31. مركز الإحصاء التركي، الكتاب السنوي للتجارة الخارجية، 2012.
32. المركز الإحصائي لدول مجلس التعاون الخليج العربية 2020، ملخص إحصائي حول إحصاءات السكان في مجلس التعاون لدول الخليج العربية لعام (2019)، مسقط، سلطنة عُمان، 2020.
33. المركز الإحصائي لدول مجلس التعاون الخليج العربية 2021، ملخص إحصائي حول إحصاءات السكان في مجلس التعاون لدول الخليج العربية لعام (2020)، مسقط، سلطنة عُمان، 2021.
34. مركز دعم التحول الديمقراطي وحقوق الإنسان، 2020.
35. مشروع التعاون المشترك بين الاتحاد الأوربي وجامعة الدول العربية الخاص بالملاحظات البحثية لمشروع مسح الأسلحة الصغيرة، الجماعات المسلحة في ليبيا : التصنيف والأدوار، العدد (18)، 2012.
36. مصرف ليبيا المركزي، إدارة البحوث والإحصاء، التجارة الخارجية لليبيا للمدة (2018 – 2021).
37. مصرف ليبيا المركزي، التقرير السنوي الرابع والخمسين للسنة المالية 2010، 2011، 2013، 2014.
38. مصرف ليبيا المركزي، التقرير السنوي الرابع والخمسين للسنة المالية 2014.
39. مصرف ليبيا المركزي، التقرير السنوي لعام (2010).
40. منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول (أوابك)، التقرير الإحصائي السنوي لعام (2020).
41. منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول (أوابك)، التقرير الإحصائي السنوي للمدة (2015 – 2019).
42. المنظمة الدولية للهجرة، تقرير عن العائدين والنازحين لعام 2020، ص10.

43. منظمة الشفافية الدولية (الائتلاف العالمي ضد الفساد)، برلين، ألمانيا، التقرير السنوي لعامي (2008 – 2020).
44. منظمة العفو الدولية، ليبيا : تحت حكم السلاح حالات الاختطاف والتعذيب وغيرهما من الانتهاكات في غرب ليبيا، ط1، مطبوعات منظمة العفو الدولية، المملكة المتحدة، 2014.
45. منظمة فردريش إيبرت، الجماعات الإسلامية في ليبيا حظوظ الهيمنة السياسية وتحدياتها، ألمانيا، 2015.
46. مؤشر قيمة الصادرات الليبية، بيانات البنك الدولي لعام (2020).
47. مؤشر معدل البطالة، بيانات منظمة العمل الدولية والبنك الدولي الخاصة بليبيا للمدة (1991 – 2010).
48. النشرة الاقتصادية لمصرف ليبيا المركزي للمدة (2015 – 2020)، إدارة البحوث والإحصاء.
49. وزارة الصحة الليبية، مركز المعلومات والتوثيق، التقرير الإحصائي السنوي للأعوام (2010، 2011، 2012، 2013، 2014، 2015, 2018.
50. وكالة الأمم المتحدة للهجرة، التقرير السنوي للمنظمة الدولية للهجرة – ليبيا، 2019.

سابعاً : وقائع المؤتمرات :-

1. سالم، ماجد صدام، الأبعاد الجيواقتصادية لتطوير صناعة الغاز الطبيعي في محافظة البصرة، وقائع المؤتمر الدولي التاسع، مركز دراسات البصرة، 2017.
2. شفيعة، شبين، شبين عدنان، ليبيا كمحور جيوبولتيكي في التوجهات الجيوستراتيجية الروسية للمنطقة العربية، وقائع المؤتمر الدولي الافتراضي أبعاد الصراع الإقليمي والدولي وتداعياته على أمن واستقرار ليبيا، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية، برلين، ألمانيا، 2020.
3. صلاح الدين، أحمد، آفاق المجتمع المدني في ليبيا ومرحلة التحول الديمقراطي (ليبيا والصراعات المناطقية ما بعد القبلية)، ورقة مقدمة للمؤتمر السنوي الثالث للعطاء الاجتماعي والمشاركة المدنية في العالم العربي، تونس العاصمة، تونس، 2013.
4. عاشور، محمد، الثورة الليبية الأسباب والتداعيات ومسارات المستقبل، وقائع مؤتمر نظرة نقدية في ثورات عام (2011) في شمال إفريقيا وتداعياتها، معهد الدراسات الأمنية، بريتوريا، جنوب إفريقيا، 2011.

5. عباس، جيهان عبد السلام، انعكاسات الأزمة السياسية على أداء الاقتصاد الليبي، وقائع المؤتمر الدولي الافتراضي أبعاد الصراع الإقليمي والدولي وتداعياته على أمن واستقرار ليبيا، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية، برلين، ألمانيا، 2020.
6. عبد الشافي، عصام محمد، الثورات العربية .. الأسباب والدوافع والمألات، وقائع مؤتمر الأمة : واقع الإصلاح ومألات التغيير، العدد (9)، الرياض، المملكة العربية السعودية، 2012، التقرير الاستراتيجي التاسع الصادر عن "**مجلة البيان**".
7. الغول، عبد القادر علي، موقع ليبيا الاستراتيجي وأهميته في خارطة الصراع الدولي، وقائع المؤتمر الدولي الافتراضي أبعاد الصراع الإقليمي والدولي وتداعياته على أمن واستقرار ليبيا، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية، برلين، ألمانيا.
8. اللافي، أبو عزوم عبد الرحيم وآخرون، أثر السياسات المالية والنقدية على معدلات التضخم في الاقتصاد الليبي خلال المدة (2010 – 2014)، بحث مقدم إلى ندوة الأزمة الاقتصادية والمالية في الاقتصاد الليبي : التحديات وسياسات الإصلاح المطلوبة، جامعة سبها، ليبيا، 2016.
9. موسى، حازم حمد، مكانة الموقع الاستراتيجي الحيوي لليبيا في لعبة الصراع الإقليمي والدولي، وقائع المؤتمر الدولي الافتراضي أبعاد الصراع الإقليمي والدولي وتداعياته على أمن واستقرار ليبيا، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية، برلين، ألمانيا، 2020.
10. ولي، إبراهيم علي الصغير، أثر الصراع السياسي المتعدد في اتجاهات الاقتصاد الليبي/ دراسة وصفية في المجتمع الليبي خلال المدة (2011 – 2019)، وقائع المؤتمر الدولي الافتراضي أبعاد الصراع الإقليمي والدولي وتداعياته على أمن واستقرار ليبيا، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية، برلين، ألمانيا، 2020.

ثامناً : شبكة الأنترنت :-

1 – الأردن والولايات المتحدة الأمريكية سبعة عقود من الصداقة والشراكة، مقال منشور على الصفحة الرسمية للسفارة الأمريكية في الأردن، متاح على الرابط :

https://jo.usembassy.gov/ar/our-relationship-ar.

2 – دالع، مصطفى، "الهلال النفطي" ليس وحده من يحتكر قطاع الطاقة في ليبيا، متاح على الرابط :

https://www.aa.com.tr/ar/%D8%A7%D9%82%D8%AA%D8%B5%D8%A7%D8%AF.

3 – حسن، عمار علي، النفط ومستقبل الصراع الليبي، متاح على الرابط :

https://www.alarabiya.net/politics.

4 – كمال، مصطفى، التنافس الدولي على الموانئ النفطية في ليبيا، متاح على الرابط :

https://epc.ae/ar/topic/international-competition-for-libyas-oil-ports.

5 – عائد عميرة، موانئ ليبيا ... صراع متواصل للسيطرة على منافذ البلاد البحرية، متاح على الرابط : https://www.noonpost.com/content/37576.

6 – أحوض النفط الليبية ما هي وأين تقع؟، متاح على الرابط : http://alwasat.ly/news/economy/143964.

7 – حقول النفط الليبية رحلة العودة من ظلام الإغلاق، متاح على الرابط https://al-ain.com/article/oil-field-starts-operation-libya.

8 – السيد، إسراء محمود، التنوع العرقي وأثره على تطور النظام السياسي الماليزي، متاح على الرابط : https://democraticac.de/?p=47220.

9 – الهلال النفطي بؤرة الثروة الليبية الملتهبة، مقال منشور على الموقع الرسمي لقناة الجزيرة بتاريخ 15/أيلول/ 2016، متاح على الرابط : https://www.aljazeera.net/encyclopedia/citiesandregions/2016/9/15/%D8%A7%D9

10 – العماري، محمد مختار، لقاء في برنامج حوار الوسط، قناة الوسط Tv بتاريخ 18/ آب/ 2018، متاح على الرابط : http://alwasat.ly/news/libya.

11– الرشيدي، حسن، ليبيا مأزق الجغرافية والسياسة، "**مجلة البيان**"، العدد (400)، متاح على الرابط : www.albayan.co.uk/MGZarticle2.aspx?ID=11180.

12 – بيانات البنك الدولي، شعبة السكان التابعة للأمم المتحدة، التوقعات السكانية العالمية، تقرير إحصاءات السكان والإحصاءات الحيوية : https://data.albankaldawli.org/indicator/SP.POP.GROW.

13 – ساجلامر، جولسون، البحر الأبيض المتوسط : مهد الحضارة، تقرير منشور على الموقع الرسمي للأمم المتحدة، متاح على الرابط : https://www.un.org/ar/chronicle/article/20426.

14 – عبد الهادي، حسين، النزاعات الحدودية بالقارة السمراء.. أزمات زرعها الاستعمار، متاح على الرابط :https://arabi21.com/story/1322226/%D8%A7%D9%84%D9%86%D8%B2%.

15 – الاقتصاد في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، الاقتصاد في ليبيا، متاح على الرابط : https://www.arabbarometer.org/ar/2021/06/%D8%B5%D8%AD%D9%8A%D9%81.

16 – بغني، عيسى، قراءة في تقرير التنمية البشرية لسنة (2011)، متاح على الرابط : https://archive2.libya-al-mostakbal.org/news/clicked/18358.

17 – مداني، ليلى، نقد أطروحة صدام الحضارات وواقع تحليلها ضمن مفهومي الأصولية ومفارقة الإرهاب، جامعة بوقرة بومرداس، الجزائر، ، متاح على الرابط : https://arabprf.com/?p=2218.

19 – مؤسسة التصنيف العالمية (Gfp)، متاح على الرابط : https://utviraq.net/2862

20 – المركز الليبي للتحكيم التجاري الدولي، الحضارة الليبية قبل الميلاد، متاح عل الرابط : http://www.lcica.org/ar/libya1.html.

21 – الرقعي، سليم نصر، أسباب سقوط الملكية ودولة الاستقلال، مقال منشور على الموقع الرسمي لجريدة ليبيا المستقبل بتاريخ 28/ تشرين الأول/ 2016، متاح على الرابط :

https://www.libya-al- mostakbal.org/95/9027/%D8%A3%D8%B3%D8%A8.

22 – سليمان، نجلاء، مصطفى، نسمة، قصة حرب الأربعة أيام بين السادات والقذافي، تقرير منشور على الموقع الرسمي لجريدة الشروق، بتاريخ 16/ شباط/ 2015، متاح على الرابط :

https://ewikiar.top/wiki/libyan%e2%80%93egyptian_war.

23 – علي، خالد حنفي، التأثير الداخلي والخارجي على ليبيا، تقرير منشور على الموقع الرسمي لقناة الجزير بتاريخ 3/ تشرين الأول/ 2004، متاح على الرابط :

https://www.aljazeera.net/2004/10/03/%D8%A7%D9%84%D8%AA%D8%A3%D8.

24 – أبو زيتون، أيمن، أسباب وتداعيات التحول السياسي الليبي، متاح على الرابط :

https://archive.libya-al- mostakbal.org/libayInMedia/August2005/alqusAabuzaytoo.

25 – مهدي، محمد عاشور، قراءة في أسباب الصراع المسلح في ليبيا ومساراته المحتملة، دراسات ومقالات، معهد البحوث والدراسات الإفريقية بجامعة القاهرة، مصر، متاح على الرابط :

https://www.sis.gov.eg/Newvr/34/9.htm.

26 – مجلة (Ceoworld) الخاصة بنشر ترتيب الدول حسب رفاهية شعوبها، متاح على الرابط :

ceoworld-biz.translate.goog/subscription.

27 – وستكوت، طوم، المهاجرون الأفارقة الموقوفون في ليبيا عالقون في أزمة إنسانية بسبب قصور المساعدات وتردي ظروف الاحتجاز، تحاليل عن الشرق الأوسط، مقال منشور على الصفحة الرسمية لمؤسسة كارنيغي بتاريخ 8/ أيلول/ 2015، متاح على الرابط :

https://carnegieendowment.org/sada/?fa=61225.

28 – كورتيس، مارك، أثر التدخل الخارجي في ليبيا وانتشار الجماعات الإرهابية في (14) دولة، ترجمة : حفصة جودة، متاح على الرابط : https://www.elsiyasa-online.com/2019/05/14.html.

29 – خشانة، رشيد، تداعيات سياسية وعسكرية للصراع الدائر في ليبيا على كلٍ من تونس والجزائر، تقرير منشور في 3/ آب/ 2011، متاح على الرابط :

https://www.swissinfo.ch/ara/%D8%AA%D8%AF%D8%A7%D8%B9%D9%8A%D.

30 – العبيدلي، عبيدلي، 5 نتائج أفرزها الربيع العربي، تقرير منشور على جريدة الوطن البحرينية بتاريخ 9/ تشرين الأول/ 2012، متاح على الرابط :

https://alwatannews.net/Opinion/article/596332/5.

31 – المهاجرون في ليبيا.. معاناة الستينات تتواصل إلى اليوم، تقرير منشور على الموقع الرسمي لقناة الحرة بتاريخ 3/ تموز/ 2019، متاح على الرابط :

https://www.alhurra.com/choice-D9%86-%D9%81%D9%8A.

33 – بيانات الحسابات القومية للبنك الدولي وبيانات الحسابات القومية لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، متاح على الرابط : data.albankaldawli.org/indicator/NY.GDP.

34 – صندوق النقد الدولي، قاعدة بيانات الإحصاءات المالية الدولية، متاح على الرابط :

data.albankaldawli.org/indicator/PA.NUS.FCRF?locations.

35 – بيانات البنك الدولي ومعهد ستوكهولم لبحوث السلام (سيبري)، متاح على الرابط:

data.albankaldawli.org/indicator/MS.MIL.XPND.CD.

36 – مراداويتش، آدينيوف عبد الحليم سياه، تعاقب الأنظمة في ليبيا خلال مائة عام، تقرير منشور على الموقع الرسمي للمركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والاقتصادية والسياسية بتاريخ 20/نيسان/ 2020، متاح على الرابط : https://democraticac.de/?p=65977 .

38 – ويري، فردريك، انتخابات ليبيا الجديدة، مقال منشور على الموقع الرسمي لمركز مالكوم – كير كارنيغي للشرق الأوسط، متاح على الرابط : https://carnegie-. mec.org/publications/48763.

39 – مركز جسور للدراسات، خريطة السيطرة والنفوذ في ليبيا 19/ حزيران/ 2020، إسطنبول، تركيا، متاح على الرابط :

https://www.jusoor.co/public/details/%D8%AE%D8%B1%D9%8A%D8%B7%D8%.

40 – حسن، أحمد علي، الهلال النفطي وقود يؤجج الصراع، تقرير منشور في تاريخ 22/ حزيران/2018، متاح على الرابط:

https://alkhaleejonline.net/%D8%B3%D9%8A%D8%A7%D8%B3%D8%A9/%D8%A.

41 – بوابة إفريقيا الإخبارية، مجلس شورى ثوار بنغازي : عجينة الإرهاب وخميرة الدم، تقرير منشور في 25/ تموز/ 2017، متاح على الرابط :

https://www.afrigatenews.net/article/%D9%85%D8%AC%D9%.

42 – خارطة انتشار الكتائب المسلحة في ليبيا، متاح على الرابط : www.noonpost.com.

43 – عبد الغني، أماني، ليبيا : بلد الذهب الأسود الذي حولته النزاعات إلى الألف كتيبة وميليشيا، تقرير منشور بتاريخ 3/ آذار/ 2021، متاح على الرابط : www.almasryalyoum.com.

44 – علاء الدين السيد، ثلاثة وعشرون كياناً مسلحاً منتشرة في ليبيا : أين ينتشرون ولمن يدينون بالولاء؟، تقرير منشور في 18/ شباط/ 2015، متاح على الرابط : www.sasapost.com/libyan-militias.

45 – حجازي، عبد اللطيف، تعميق الانقسام : تداعيات سيطرة حفتر منطقة الهلال النفطي، تقرير منشور على الموقع الرسمي لمركز المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة في تاريخ 18/ أيلول/ 2016، متاح على الربط :

https://futureuae.com/ar/Mainpage/Item/899/%D8%AA%D8%B9%D9%85%D9%8A.

46 – عميرة، عائد تحدد مسار المعركة .. خريطة القواعد العسكرية في ليبيا، تقرير منشور في 27/ حزيران/ 2020، متاح على الرابط : www.noonpost.com/conten.

47 – أنصار الشريعة ذراع القاعدة في ليبيا، تقرير منشور على الموقع الرسمي لبوابة الحركات الإسلامية : نافذة لدراسة الإسلام السياسي والأقليات بتاريخ 9/ تموز/ 2020، متاح على الرابط :

https://www.islamist-movements.com/54154.

48 – مؤشر تراجع "داعش".. واقع تنظيم داعش في ليبيا، تقرير منشور على الموقع الرسمي للمركز الأوروبي لدراسات مكافحة الإرهاب والاستخبارات في 14/ 6/ 2019، متاح على الرابط :

https://www.europarabct.com/%d9%85%d8%a4%d8%b4%d8%b1.

49 – التومي، محمد، دور القبيلة في تشكيل المشهد السياسي الليبي، تقرير منشور على الموقع الرسمي لمركز الدراسات الاستراتيجية والدبلوماسية بتاريخ 11/ كانون الثاني/ 2019، متاح على الرابط :

50https://www.csds- center.com/article/%D8%AF%D9%88%D8%B1.

– عميرة، عائد، قبائل ليبيا .. خريطة الثقل والنفوذ والتحالفات، مقال منشور على شبكة الأنترنت بتاريخ 24/ حزيران/ 2020، متاح على الرابط : https://www.noonpost.com/content/37436. 51

– بغني، عيسى الجنوب وسفهاء القبيلة، متاح على الرابط :

https://www.eanlibya.com/%D8%A7%D9%84%D8%AC%D9%86%D9%88%D8%A.

52 - Ranking the total available active military manpower by country, from highest to lowest, 2022, https://www.globalfirepower.com/countries-listing.php.

53 – رجب، علي، لماذا تتغلغل تركيا في المغرب العربي؟، بوابة الحركات الإسلامية، تقرير منشور بتاريخ 8/ شباط/ 2020، متاح على الرابط : www.islamist-movements.com/52055 .

54 – حسن، أحمد عبد العليم، إنقاذ الحليف : دوافع تصاعد الإنخراط التركي في ليبيا، تقرير منشور على الموقع الرسمي لمركز المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة بتاريخ 27/ تموز/ 2017)، متاح على الرابط : مركز المستقبل – دوافع تصاعد الانخراط التركي في ليبيا(futureuae.com).

55 – أياس، عبد الرحمن، قطر والربيع العربي، متاح على الرابط :

https://lb.boell.org/en/2014/03/03/qtr.

56 – عادلي، عمرو، اعتماد مصر على النفط ومخاطر عدم الاستقرار السياسي، تقرير منشور على الموقع الرسمي لمركز مالكوم كير – كارنيغي للشرق الأوسط بتاريخ 3/ آب/ 2016، متاح على الرابط :

https://carnegie-mec.org/2016/08/03/ar-pub-64238.

57 – الموقع الجغرافي لدولة الإمارات وتأثيره الحيوي، متاح على الرابط :

https://almakala.com/%D8%A7%D9%84%D9%85%D9%88%D9%82%D8%B.

58 – التقرير السنوي الخاص بموقع : 59 – https://www.globalfirepower.com.

أحمد، مبارك مبارك، من الدبلوماسية الهادئة إلى الخشنة : السياسة الخارجية السعودية .. الدور والسلوك، تقرير منشور على الموقع الرسمي للمركز العربي للبحوث والدراسات في 16/ آذار/ 2014، متاح على الرابط : 60http://www.acrseg.org/2631. –

حنفي، خالد، ليبيا والسعودية : خفايا التوتر التاريخي، تقرير منشور على الموقع الرسمي لقناة العربية بتاريخ 15/ حزيران/ 2014، متاح على الرابط : https://www.alarabiya.net/articles.

61 – شبكة التفاعلات الخارجية للجزائر في محيطها الإقليمي، تقرير منشور على الموقع الرسمي لمركز الإمارات للسياسات في 7/ تموز/ 2020، متاح على الرابط :

https://epc.ae/ar/details/featured/algerias-external.

62 – سمير العبدالله، مسارات السياسة الأمريكية تجاه الإخوان المسلمون، تقرير منشور على الموقع الرسمي لمركز دراسات الشرق الأوسط في 19/ تموز/ 2019، متاح على الرابط :

https://www.orsam.org.tr/ar/--36.

63 – عبد الشافي، عصام، خريطة الأهداف والمصالح .. ماذا تريد روسيا من ليبيا، متاح على الرابط :

64 – هل تشهد ليبيا https://www.alaraby.co.uk/%D8%AE%D8%B1%D9%8A%D8%B7%D8%A مواجهة أمريكية روسية؟، تقرير منشور على الموقع الرسمي لوكالة الأناضول بتاريخ 1/ أيلول/ 2022، متاح على الرابط :

https://www.aa.com.tr/ar/%D8%A3%D8%AE%D8%A8%D8%A7%D8%B.

65 – دياب، أحمد، أبعاد الدور الإيطالي تجاه الأزمة الليبية، تقرير منشور على الموقع الرسمي لمركز المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة بتاريخ 11/ آذار/ 2015، متاح على الرابط :
https://futureuaehttps://futureuae.com/ar/Mainpage/Item/745/%D8%AE%D9%8A.

66 – حسين، أحمد قاسم، الجغرافية الليبية ترسم أمن إيطاليا القومي، متاح على الرابط :
https://www.alaraby.co.uk/%D8%A7%D9%84%D8%AC%D8%BA%D8%B1%D8%A.

67 – المجالي، نصر، بريطانيا : لا للتدخلات العسكرية في ليبيا، متاح على الرابط :
https://elaph.com/Web/News/2020/07/1298303.html.

68 – مجدي، أنجي، أين يقف التنين الصيني من الفرقاء الليبيين؟، متاح على الرابط :
https://www.independentarabia.com/node/126031/%D8%A7%D9%84%D8%A3%D.

69 – العلاقات التركية الليبية وتاريخها : متاح على الرابط : https://www.imtilak.net/articles/turkish.

70 – مركز المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة، تصاعد الانخراط الدولي والإقليمي في الصراع الليبي وسط محاولات لتجاوز الأزمة، أبو ظبي، الإمارات، زيارة في تاريخ 9/ تشرين الثاني/ 2022 على شبكة الأنترنت :
https://www.emaratalyoum.com/politics/reports-and-translation/2022-09-21.

71 – موسى، عدنان، عوة الاستقطاب : تأثير مذكرة الطاقة بين تركيا وحكومة الدبيبة في أزمة ليبيا، تقرير منشور على الموقع الرسمي لمركز المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة في تاريخ (13/ تشرين الأول/ 2022)، متاح على الرابط : https://futureuae.com/ar-AE/Mainpage/Item/77

72 – عقل، زياد، دول الجوار وحلحلة الصراع السياسي في ليبيا، تقرير منشور على الموقع الرسمي لمركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية في تاريخ (16/ آذار/ 2017، متاح على الرابط :
https://acpss.ahram.org.eg/News/15238.aspx.

73 – خشانة، رشيد، مشروع الفيدرالية في ليبيا .. انتقام من التهميش لكنه يثير المخاوف من التقسيم، متاح على الرابط :https://www.swissinfo.ch/ara/%D9%85%D8%B4%D8%B1%D9%88%D8%B

74 – كمال، حسناء تمام، مقترح بيني على أرضية غير ممهدة : كيف يُمكن فهم مقترح ستيفاني وليامز لحل الأزمة الليبية، مركز شاف للدراسات المستقبلية وتحليل الأزمات والصراعات (الشرق الأوسط وإفريقيا)، 2022، متاح على الرابط :
https://shafcenter.org/%D9%85%D9%82%D8%AA%D8%B1%D8%AD.

تاسعاً : المصادر الأجنبية :-

1 – Ketil Fred Hansen, Chad's Relations with Libya, Sudan, France and the US, Norwegian Center for Conflict Resolution, Oslo, Norway.

2 – A.F.K, Organski, World politics, Second edition, Alfred A Knopf, New York, United States of America, 1968.

3 - U.N .Statically office of united Nations Demographic year book, New York, 1970.

4 – Mohamed Bescir, the Libyan Jamahiriya, Dar Alfergiani, Tripoli, Libya, 1976.

5 – Lin Caps, Libya – Humanitarian Impact of the Conflict, Secondary Data, 2015.

6 – Noueihed and Alex Warren, The Arab Battle for The Arab Spring Revolutuion Counter Revolution and The Making of A new Era, Yale University Press, U.s.a , 2012.

7 – Centru International De Recherches Et D'etudes Sur Le Terrorisme l 'aide Aux Victims Du terrorisme (Clret – Avt), Libye : Un Avenir Incertain, Paris, France, 2011.

8 – Aysegul Aydin, foreign powers and intervention in armed conflicts, California : Stanford university press, 2012.

9 – David Witter, The Libyan Revolution : Escalation et intervention, United State of Americ, institute for the stady of war, 2011.

10 – Bruno Callies De Salies Le Grand, Maghreb Contemporain : Entre régimes autoritaires et Islamistes Combattants, Paris, France, 2010.

11– Nicola Chelotti and Elisabeth Johansson, Stable Unpredictability? An Assessment Of Italian – Libyan Realtions, Loughborough University Institutional Reposiory, 2014.

12 – Dmitry Shlapentokh, ISIS and Russia : The Use of Threat for Spreading of Influence and ISIS's Future, in: John R. Vacca (Editor), Online Terrorist Propaganda, Recruitment, and Radicalization, CRC Press Taylor & Francis Group, new York, 2019.

13 - Domitilla Sagramoso and Akhmet Yarlykapov, What Drove Young Dagestani Muslims to Join ISIS? A Study Based on Social Movement Theory and Collective Framing, **"PERSPECTIVES ON TERRORISM"**, (Volume 14), (Issue 2), 2020.

14 - Eugene Rumer and Richard Sokolsky, Sources of Russian Foreign Policy Behavior, Thirty Years of U.S. Policy Toward Russia : Can the Vicious Circle Be Broken?, Carnegie Endowment for International Peace, 2019.

15 - Mammadov, Rauf. (2018),"Russia in the Middle East: Energy Forever?."in: Theodore Karasik and Stephen Blank, (Editors) Russia in the Middle East.

16 - Jumah F. Dakheel, The impact of the collapse of the soviet union on Libya foreign policy, Notingham Trent university, 2014.

17 - Anna Borshchevskaya, Russia's Growing Interests in Libya, policy Analysis, 2020.

18 - Chemes Eddine Chitour, La Politique Et La Nouvel Ordre Pétrolier international, Editions Dahleb 1995.

19 - Theodore Karasik, The Southern Strategic Arc of the UAE Military Presence, gulf International forum, 2018.

20 - Mohammed Nuruzzaman, Qatar and the Arab spring : Down the foreign policy slope, "Contemporary Arab Affairs",Volume (8), 2015.

21 - Abdullah,J, Qatar Foreign Policy: Fine Turning or Redirection ? Aljazeera Center for Studies, 2014.

22 - Barakat, The Qatari Spring Qatar emerging role in peacemaking, The London School of Economic and Political Science, London,2012.

23 - Akpinar, P. Mediation as foreign policy tool in the arab spring :Turkey, Qatar and Iran. "Journal of balkan and near eastern studies", (2015).

24 - Jalel Harchaoui, Why Turkey Intervend In Libya, Foreign Policy Research Institute, Istanbul, Turkey, 2020.

25 - Al-hamzeh al shadaedi and Nancy ezzedine, Libyan tribes in the shadows of war and peace. Netherlands : clingendael institute of international relations, 2009.

26 - Middle East and North Africa Report N°17 , The Libyan Political Agreement : Time for a Reset, international Crisis Group, Brussels, Belgium, 2016.

27 - Omar Ashour, Between Isis and a failed state : the saga of Libyan Islamists, rethinking political Islam series, Brookings institution, Washington D.C, U S A, 2015.

28 - Christopher Chivvis And Jefffry Maitini, Libya After Qaddafi : Lessons And Implications For The Future, RAND Corporation, Washington, United States of America, 2014.